



۱۹
۳۹

کتابخانه مسجد اعظم
م. ق. م.
بسمه تعالی
این کتاب به مشخصات زیر:

نام کتاب _____ موضوع _____
مؤلف _____
تاریخ و محل چاپ _____
اهدائی _____
وقتی _____
تحت شماره مسلسل _____ ثبت دفتر کتابخانه
و در قفسه _____ ضبط گردید
سرپرست کتابخانه مبارکه

بسم الله

ويعلم

كتاب
 ٩٧
 ٣٤
 ٧٨/٢/٧٨
 كتابخانه
 شماره
 تاريخ
 شماره

كتاب
 اسداء الزعماء في
 مسئلة الحجاب لسيد الاسيرة
 ومفخر الغيرة بعباسية فخر وعلا مته
 مضر من القى البير الفقير فيامه فخط
 رواده لدير الرجال حامل لواء العلم في
 الفطر الهندي فمضطلع باعناء الامامة
 في ارجائه الفسيحة تحت الاشارة والمسلمين
 ابناء الله في العالمين الوافدين الى رحمة ربه
 السيد محمد باقر
 الكهنوي تغمده الله برحمته
 وطبع بالمطبعة المباركة
 المنصورية في نجف
 الاشرف

ويعلم

النصر

كتاب اسداء الزعماء في
 تاريخ اسداء الزعماء
 شماره ٣٥٤٩
 شماره ٣٥٤٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يدرك بصر ولا ينال بغير العقل والفكر الدال على جوب وجوده بكل اثر والشاهد على يد حكمة اعلام الغير والعبر احبب بغير حجاب محبوب واستنير بغير حجاب فلا يبلغ وهم ولا ينظر وانقطعت دون رؤيته الابصار وعرفت القلوب بغير الاستبصار فلا تلبس لبره انكر ولا طرف من ابصار لم يطلع العقول على تعبد صفته لئن يدرك وان فكروا القلب وقدر ولم يجيبها عن واجب معرفته وان ان يتبصر نظر الخلاق على توحده ودفعهم على معرفته ثم سلك بهم طريق ارادته بما في امر هذا ينبغي لكم وحده وعز جلاله او غاما لمن يجد وكفر واجد استكبر وصلى الله على سيد البشر وخير من انذر وبشر وعلى صبي وصفته وكاشد الكرب عن وجهه الكرام الذي الرجع اذا ما غيرة كاع وفتر وحادوا بر وعلى هل بينهما الطيبين الطاهرين صلوة زاكية طاهرة طاهرة ازكم من السلسلة الاذفر واحسن من شفة الانضر ما تمتعت عن بنظر واذن بخير وما اضاء صبح واسفر واقبل ليل وادبر امابعد فيقول الصديق محمد باقر بن العلامة المؤمن مولانا السيد محمد الحسن بن العلامة الاوحد والعلامة المؤمن مولانا السيد علي شاه طاب ثراه قد سألني بعض اخواني في الدين وخلافا للمؤمنين ان اشرح له ما اتفق لدي من الكتاب والسنة والاعيان والمأثورة عن العزة الطاهرة من وجوب الشر والاحتجاب على النساء وما كثر كنهتهن من الخزي في الدنيا والاخرة وما دل عليه الشرع من وجوب غش

البصر

لبصر على الرجال ونحوهم النظر الى التجهيزات وزيات البهال وانكلم في عموم القوم للوجود والكثير واشهر الى ضعف القول بالاستثناء ووهن دليله ومعارضته بما هو اقوى منه واظهر واصح واشهر واوفر واكثر وان اطلع على الغبايا التي اطلعها والذخائن التي ابرزها والكوا من التي استخرجها من كنهها واكناها ومعادنها وقيمتها مضافا الى ما سطر في ذلك الشايقون السباقون الذين من بهمهم فتنوا وبفضلهم نصرف وانابهم مهتدون وبهم لاحقون انشاء الله تعالى فاستغفر الله سبحانه في اجابته الى حلفه عالما بما فيه من عظيم الاجر وكرم الذخر واداء الحق الواجب والوفاء بالعهد الاخو من وجوب بذل العلم وحرمة كتمانها اذا ظهر بالبدع في الناس قال رسول الله صلى الله عليه واله على ما رواه في الكافي اذا ظهر البدع في امتي فليظهر العالم عيسى لم يفضل فليعلم الله وهذا زمان قد كثرت فيه البدع وشاعت فيه الفتن وانجذب فيه جبل الدين وزرع تحت سواي البقيع وهناك التنوير واسفل المظلمة ورفع عن النشأ الحجاب وابرز الكواكب الزاوية وهذا اخر الزمان وهو شر لان منة على ما اخبر به الصادق المصدق الامين واخ الصادق المصدق الامين مولانا امير المؤمنين سلوات الله وسلامه عليه كادوى الطبرسي في كتابه الاطلاق ورواه الصدوق في الفقيه على ما روي عن نبأ عنه عليه السلام قال سمعته يقول بظهر في اخر الزمان واخر الزمان الساعذة وهو شر لان منة تنوء كاشفات عاربات سبت زيات خاويات من الذين واخلاق في الفتن ما لا تدرك الى الشهوات مسهات الى اللذات مشغلات للحرمانات في جنتهم خالدين ولعمري قد ظهر صدق كلامه عليه السلام عيانا وكفاك ذلك على ما تمت به برهاننا ورايت رهط من مشركي الشياطين واحداث مبدعة الكتاب ومعرف السنة العائدة عن علم الصواب قد ما لوال الى الشهوات وانتموا من الشيطان المخطوات نظروا الى الشرع واحكامه بغير الشفاء وصابوا الفريضة من مرام الخطاء حتى استراح بعضهم وسكن الى ما ذهب حتى اظلم الجحور وضاق الضياء واصابوا الفريضة من مرام الخطاء حتى استراح بعضهم وسكن الى ما ذهب اليه بعض الفقهاء من استنطاع الوجه والكفين وبوجه بعض الاخوان مع عدم وضوح دلالتها وعلى ضد ذلك لانها في جملة على النشأة لاشتهار استثناء الوجه والكفين بين العامة بل يظهر من الشرع في الشبان اجاعهم على عدم كون الوجه والكفين من المورثة مع انها فاسدة عن معارضة ما هو القوي منها واكثر واظهر في شتى طرقها اوتارها وبها وبجيب لاخذ بما دل على التزم لمواظبة الكتاب والاحتجاب على الشاة لا ستعرف مفسلة انشاء الله تعالى مع انه لو فرض استثناءها فانما يقول من يقول ببدشاه عدم

عنه

الرتبة واللذة وعدم خوف الفتنان امامها فلا يجوز انفاقا بل هو محرم بأجماع الاصحاب كما قد لا يشك
منهم بشاؤ ولا يستدعونهم ناد ولا ريب ان هذا الشرط لا يحصل الا للذلل لا للتدبر بل هو اعز من الكبرياء
الآخرة وهل بأس انسان له عيبان من خوف الفتنان اذا نظر الى وجوه العود والحسان السالبة لمعظمها
الفتنات لب كل منتهى عان ومفرم ولما ان المعصيات لا فتنة الزهيات الراميات بالذم من الغفل لا عن ظهر
مرئان وفي قول الطائي ما لا يرباب فيه اخو صوي لا يهزى له وجه اذا ابصرته نالها عن عندي فكيف
يسوع لذي دين ولين يزعم انه من جملة المسلمين ان يرضى لجهنم ان يشاء ان يبرهن سافرات الوجوه
الوضاء او يركب الشرج ويرتفع في المروج ويصاحب الملووح ويضاحك الزنوج ويتخذن الاخذان و
يكثرن من الخلدن ويشافهن الرجال ويهجن الحدد والجمال فاستدات هذا البلف كتاب ينفق عن الحق القدر
في الباب بمنزلة الفشر عن اللباب بحسب الكرم الاجر والثواب مستعينا بالله وموكله عليه انه هو الكريم
الوفاب وسببه **باب في الرد على من قال ان وجوه النساء لا تشبه الرجال** من وجوه النساء لا تشبه الرجال
والاحتجاب واسئل ان يجعله خالصا لوجه الكريم انه خير من دعي فاجاب **اعلم** انه لا خلاف في حرمة
النظر الى الاجنبية فيها عدا الوجه والكفين مطلقا مع الزينة وعدمها والاحتجاب بقصبة عليه بل هو من ضرورات
المذهب بل الاسلام وكذا لا خلاف في حرمة النظر الى الوجه والكفين مع التلذذ او الرتبة او خوف الفتننة
وانما الخلاف في حرمة النظر الى الوجه والكفين عدا بلافة برة من دون التلذذ ولا رتبة ولا خوف لا فتننة
فقبل القهر مطلقا وقبل الجواز مع الكراهة مطلقا وقبل الجواز مع الكراهة في المرة الاولى وبالظن فيها
عداها والاحوط الاشبه الاقرب الى صح الاقوى الا ظاهرها هو القهر مطلقا كما اخبره العلامة في
التذكرة كما حكاه غيره احد كصاحب المحقق والمسالك وكشف الشام وجامع المقاصد والكنهاة
وغيرهم وذو هيب اليه ولد في المحققين في الايضاح كما حكاه السيد السند في الرياض والآولي نقل
عبان بينهما الشريطين يسمون الماظها قال العلامة وحده الله تعالى في التذكرة فاما الوجه والكفتان فان
خافا الفتننة حرم ايضا لقوله تعالى قل للذين آمنوا من انفسهم يتقوا ومن انفسهم يتقوا فان الفتننة قال الشيخ
بكره وليس محرم لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفتر بالوجه والكفين وهو
قول اكثر الشافعية ولبا في الشافعية قول اخر انه محرم في اتفاق المسلمين على منع النساء من ان يخرجن
سافرات ولو حل النظر لمرئان منزلة الرجال ولان النظر اليهن مظنة الفتننة وهو محل الشهوة فالأصل
بحسب الشرع حسم الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال ولان التخصيص انك رسول الله صلى

بمن في حجة الوداع تستغيبه في الحج وكان فضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه واله
فاخذ بنظر اليها واخذت تنظر اليه فصرها التوجع وجه الفضل قال صلى الله عليه واله رجل شاب
وامراة شابة فغشيتان بدخل الشيطان بينهما وهو الاقوى عندي انتهى وقال ولد في المحققين
محمد بن الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر بن علي في ايضاح الفوائد في شرح اشكال الفوائد كل اجنبية
لا يربد نكاحها ولا حاجة الى النظر اليها يحرر النظر الى ما عدا الوجه والكفين منها بأجماع علماء الاسك
واما الوجه والكفتان فيحرر بطلان ذلك او خوف الفتننة اجابا لقوله تعالى قل للذين آمنوا من انفسهم يتقوا ومن
انفسهم يتقوا وان لم يتقوا فتنن فقال الشيخ بكروه ولا يحرر لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها
هو مفتر بالوجه والكفين وقال والذي في التذكرة يحرر النظر كاسترخيسها وهو الاصح عندي
لعموم الآية ولأنه مظنة الشهوة والفتنة لأن التخصيص انك رسول الله صلى الله عليه واله بمنى و
هو في حجة الوداع تستغيبه في الحج وكان فضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه واله بمنى و
بالتوجه وجه الفضل عنها وقال رسول الله صلى الله عليه واله رجل شاب وامراة شابة فغشيتان
بدخل الشيطان بينهما لا يقال لاد لانه فيه لانه صرح بخوف الفتننة ولا شك في تحريمه والذي عدا خوف
لانا نقول على شبابها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم العممة في مثلها آه
قلت لله دقة وعليه اجره ما احسن هذا الكلام وافق لمفوضه واكثر بمصوله وهو الحق المحقق فيقول
لا من اجل عند المذوق التسليم ولا عدول ولا يربد عليه ما اوردته عليه في جامع المقاصد كما فشر اليه
وهو الظاهر من الامام الحسام كاشف الشام عن خرائد قواعد الاحكام محمد بن الحسن بن الحسين بن علي
بالفاضل الهندى قدس سره في كشف الشام حيث رد ادلة المجوزين وضعفها ولم يذكر شيئا اخر
بدل على الجواز ونفس ادلة القهر لم يطمع فيها وقال ان الظاهر ما حكى عن ابن مسعود من ضعفها
ظهر بالشباب لا بالوجه والكفين كما يقول المجوزون وقال ان خبر مروك الدال على الجواز مرسل لا يصلح
للاعتناء فقال واجاد ما لفظ الشريف الكاشف للشام عن وجه المراد وقوى في التذكرة الحرمة مطلقا
وجعل في الشباب احوط لاطلاق الامر بالنظر وخوف الفتننة والاطيان في الاعمال على النع من حرمة
سافرات وانما يخرج من مستورات ولا يفتن ما ظهر منها لما ذكره الظاهر ما عن ابن مسعود في الشباب
والا ابتلاء بالنظر ما يقع اتفاقا لا منعنا وخبر مروك مرسل انتهى وقال في المستند وهو المحكم
عن التذكرة والايضاح وما الى الباب الفاضل الهندى انتهى قلت وبطل على فتاب الى القول بالتحريم

كلامه في كتاب الحج قال في كتاب الحج في كشف اللثام عند قول المصنف رحمه الله في احرام المرأة و
 عليها ان تنزع عن وجهها بالاجماع والاخبار ولكن يجوز لها وقد يجب اذا ارادت المنع من
 الاجانب سد الفجاء الى راسها من راسها الى طرفيها كما في النهاية والشرائع والتافع وفي النكاح
 عند علي بن ابي حمزة وهو قول عام من اهل العلم وفي المنهي لا مقام فيه خلافا واطلق في المبسوط والوكلاء
 والجماع فلم يفتد بطريق لا نقاشا جواز التمدد بل وجوبه فمع الاجماع لا تها عورة بلزها المنع من
 الرجال الاجانب والاخبار كقول الصادق عليه السلام سمعنا ان من بها رجل استنزلت منه ثوبها
 انتهى ومن ذهب الى التحريم مطلقا شجنا الامام العلامة ومن اتى البه الفقه وما مشيخ مشايخنا
 العظام وقطب اهل البيت عليهم السلام في جواهر الكلام فانه قال بعد رد ما استدلل به للجواز فلا
 ريب ان ترك النظر احوط واغوى وقال في مسئلة تحريم نظر المرأة للرجل الا انه سهل الخطب عندنا
 ما عرفه من ان الاغوى الحرمة نهيهم ذلك منها ايضا كما نهيهم منه وجعله في كتاب الحج اصح ومن
 ذهب الى التحريم واختاره الفاضل المحقق جمال الدين ابو عبد الله المعتمد بن عبد الله السبوري المحلى
 صاحب النفا بفق الرأفة كالشيخ الرازي وكذا العرفان وشرح باب حادي عشر يشرح مبادئ الاصول
 وشرح في المسترشدين وشرح الالفية في كثر العرفان وخص الوثنية الظاهرة المستثناة في الاية الشريفة
 فقال وهو الاصح عندى لا طيات في الفتاوى ان بدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمأرم انتهى ومن
 ذهب الى القول بالتحريم الشيخ المحقق والجهل المشدق في قول الفحول الجمل وشرح فتاها العلامة والا ما العلامة
 شيخ العلما ورئيس المذهب فخر الدين ابو عبد الله محمد بن ادريس العجلي المحلى كما وصفه بذلك الشهيد
 في بعض اجازاته ونعم فقال في كتاب لستر ائرهاوى تحريها الفتاوى ما لفظ الشريف لا يجوز للرجل
 الاجنبى من المرأة ان ينظر اليها مختارا وانما النظر اليها الضرورة او حاجة فجاز في الضرورة مثل نظر الطبيب
 اليها وذلك يجوز بكل حال وان نظر الى عورتها لانه نظر مع الضرورة لانه لا يمكن العلاج الا بعد
 الوقوف عليه والمعالجة مثل ان يحصل بمادة على امرأة فله ان يرى وجهها من غير رغبة ليعرفها
 ويعفها وكان لو كانت بينهما وبينه معاملة او مباحة فيعرف وجهها ليعلم من اتى بعلمها الثمن
 ان كانت بائنة او الممن ان كانت مباعة ومثل محاكم اذا حكم عليها فانه يرى وجهها ليعرفها وروى
 ان امرأة الشافعي سالت الله عليه واله لتبايعه فخرجت يد ها فقال النبي صلى الله عليه وآله ام يد رجل
 فقال لها امرأة فقال النبي صلى الله عليه وآله هذا الخبر على ان عند الحاجة يجوز النظر اليها لانه انما

فيل
 الشتر
 كذا
 فليعلم

عرفته لاحقا على يد ها بالنظر اليها مكشوفة وانما نظر الى جملتها بربان بن وجهها فتدنا يجوز
 ان ينظر الى وجهها وكفها فحسب ان قال فاما اذا لم يوافق على التزوج فلا يجوز له النظر الى ما
 كان يجوز له النظر اليه عند استجابها وظهور العلم بموافقتها انتهى وكلامه ظاهر في عدم جواز النظر
 الى وجه الاجنبية من غير ضرورة ولا حاجة نعم يجوز النظر الى الوجه واليد مع الحاجة ومع الضرورة
 يجوز النظر الى العورة ايضا وكلامه لا يخبر كالصريح في عدم جواز النظر الى العورة والكفين الغمر بهما التزوج
 كما لا يخفى قال ايضا ولا بأس ان ينظر الى امته يد شرا تها وينظر الى شعرها ويحاسنها ووجهها و
 يد يها فحسب لا يجوز له النظر الى ذلك اذا لم يرد ايهاها انتهى وهذا كالصريح في عدم جواز النظر الى
 وجهها كما مر ويد يها اذا لم يرد ايهاها واذا لم يجر ذلك في الامنة لم يجر في العورة قطعا لعدم القول الفصل
 كذلك وان قيل بالعكس بل بالاولوية ومن يظن من القول بالتحريم شجنا المعظم والافنا لفتا
 والتمام الاعظم ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب النهاية الذي انصحب على الفتاوى
 المخصوصة ما دل عليه منون الاخبار حتى ان ابن ادريس عليه الرحمة كثيرا يقول في لستر ائرهاوى
 النهاية كتاب رواية لا كتاب فتوى ولعمري ان هذا زاده اعتبارا على اعتباره واضاف وقارا
 الى وقاره ونورا منورا الى انواره فدل مضافا الى كونه فتوا على كونه مأخوذا من معدن الحق
 ومقبلا من ناره حيث قال في النهاية ولا بأس ان ينظر الرجل الى وجه امرأته يد يها المعتمد عليها و
 ان ينظر الى محاسنها يد يها ووجهها ويجوز ان ينظر الى مشيها وجسد ها من فوق شياها ولا يجوز
 له شئ من ذلك اذا لم يرد المعتمد عليها انتهى بلفظ الشريف وهو ظاهر في عدم جواز النظر الى وجه
 المرأة ويد يها اذا لم يرد المعتمد عليها ولا سيما قوله اخبر ولا يجوز له شئ من ذلك اذا لم يرد المعتمد
 عليها كالصريح في حرمة النظر الى وجه المرأة اذا لم يرد المعتمد عليها وقال في البيان والريضة الشريفة
 عن اهدانها زينان قال ظاهرة الشباب والخفة المخلتان والفرطان والستوران في قول ابن مسعود
 قال ابن مسعود الظاهر الذي يبرع الشباب ففط الى ان قال قال قوم كلبا ليس بمودة يورنا ظاهرا
 واجموا ان الوجه والكفين ليس بمودة يجوز ان يظهر في السلوة والاحوط قول ابن مسعود في
 والبه اشار في كشف اللثام حيث قال وجعله في البيان احوط وانت خير بان الاحوط في كلامه
 الشريف للوجوب فانه كثيرا يستدل بطريقه الاحتياط كما في مسئلة المنع من غيرها والظاهر ان
 هذا القول الذي نقله من الموم وكذا الاجماع انما هو من العامة فلا يفتل قال العلامة في

قال في المخلوق اذا ملكك المرأة فخذها او خصتها او مجبونا لا يكون محرما لها ولا يجوز ان يخلو بها
ولا يباشر معها واستدل بأجماع الفقهاء وطريقته الامتناع واما الآية فقد روي صاحبنا ان المراد
بها الاماء دون العبيد المذكور انتهى ومن ذهب الى التحريم واخذوا بعض المحققين على زيادة البيت
للقدس لا يرد دليل قدس من غير ما لفظه ونقل عن الشذوكة وفقر المحققين المنع منه مطلقا وما الى
بعض من تأخر عنها وهو الاظهر وبطلانها بطلانها في ستر الوجه والكفين اذ غيرها من
الأعضاء كالفرج وغيرها لم يكن من عادتهم ان يكتفوا قبل نزول الآية حتى يأمروا بستر الوجه والنظر
اليها فيستلوا لاحتيازا لو اورد في الجواز محمول على التقية انتهى ومن يظهر من القول بالتحريم شيئا
الا قدم الامام المقدم شيخنا ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله
الله حيث قال في المنع ولا بأس ان تسدل الثوب على وجهها الى طرف الاذنين وقد ما تبصر الى ان
قال وان مرت بها رجل استرث منه بثوبها ولا تستر يديها من الشمس ثم قال ولا بأس ان تسدل
الثوب على وجهها من علاها الى اخرها اذا كانت راكية وتلبس السراويل وهو محرم لا نها ثوبه بذلك
الستر ولا يجوز للمرأة ان تشق ثوبها لانه حرام للمرأة ان تخرج وجهها واحرام الرجل في راسه وقال في الغيبة
المحومة لا تشق ثوبها لانه حرام للمرأة ان تخرج وجهها واحرام الرجل في راسه الى ان قال وان مرت بها رجل استرث
من ثوبها ولا تستر يديها من الشمس ثم قال وروي زيادة عن ابي عبد الله عليه السلام ان المحرم
تسدل ثوبها الى اخرها وكذا يظهر من كلام شيخنا الاعظم الاجل الاكرم شيخنا ابي عبد الله الغيب
قدس سره في المغنعة حيث قال اذا اراد الرجل ان يعقد على امرأة فلا حرج عليه ان ينظر الى وجهها
قبل العقد ويرى يديها باذرة من الثوب وينظر اليها ما شابه في ثيابها واذا اراد ابتغاء امه
نظر الى وجهها وستر اسها ولا يحل له ان ينظر الى وجهها امرأة ليست بحرم لئلا يذبح ذلك دون ان
يراها للعقد عليها ولا يجوز له ايضا النظر الى امه لئلا يملكها للثقة ذرية بها من غير عزم على ذلك
لا يباشرها ولا بأس بالنظر الى وجوه نساء اهل الكتاب لانهن بمنزلة الاماء ولا يجوز النظر الى ذلك
منهن لربية انتهى ظاهر هذا الكلام كما لا يخفى على من نظريين الاستنباط حرمته النظر الى وجه امرأة
ليست له بحرم ان لم يرد العقد عليها كما قال الشيخ في النهاية فانه لو كان النظر الى الوجه واليد عند
العقد محلا لشرع الكل ايضاً واسودوا ثياباً لئلا يذبح ذلك دون ان يراها للعقد ان يعقد
على امرأة فلا حرج عليه ان ينظر الى وجهها قبل العقد ويرى يديها باذرة من الثوب وكذا جاز

بل ان نصاباً ذكر الوجه خاصة والغير ينفي الحرج ونقيضها النظر يكون قبل العقد وتعلق الجوارح
على ارادة العقد وكذا ذكر اليدين خاصة ونقيضها كونها باذرة من الثوب كالصبر في حرمة النظر الى
الوجه او لم يرد العقد وثبت الحرج في النظر الى وجهها قبل العقد ولو لم يرد العقد وكذا في يد يديها
باذرة من الثوب لا يقال ان كلام المصنفه مقتضى التلذذ ولا يرب في التحريم مع التلذذ لا تأتقول
مقابلة الرقية بالتلذذ للرقية بقصد العقد عليها وكذا مقابلة التلذذ للرقية بقصد الانبعاث
في الامه بقصد كونه المراد بالتلذذ عدم الفساد الى العقد او لا ينباع فصح النظر الى الحاجة العقد
او لا ينباع نظر لئلا في النظر الى النساء من التلذذ غالياً بحسب البشرية لا انه يشترط في
الحرمة تلذذ اخر وراه التلذذ العام اللازم للنظر كقوله تعالى في الحج ومن كفر فان الله غاف عن
العالمين فترتبة المطالبة بقصد ارادة ان يترك الحج كمن لا اشارة وكذا اخر وراه الكفر اللازم لئلا يترك الحج
بل سمي التلذذ كقوله تعالى اجبتنا بالحق ام انت من اللذابين فمقابلة اللعب بالحق لئلا
على ان المراد من اللعب ما ليس بحق فصح ما ليس بحق لعباً الا اذا اراد ان هناك لعباً اخر وراه اللعب
اللازم لكونه غير حق فكذلك فيما نحن فيه كما لا يخفى ولذا لم يذكر حكم النظر الى التلذذ على حدة وكذا لم يذكر
حكم النظر الى المحرم والامتناع مع الرقية او خوف الفتنه وذلك لان الحكم بعدم جواز النظر الى وجهها
من دون قصد العقد والشرع كاف مضمون ذلك فاذا حرم بلا ريبه حرم مع الرقية بطريق اولي
وايضاً لو جاز النظر الى وجهها لأجنبية بدون قصد العقد لم يهرم التلذذ لأن التلذذ بالمثل لا
ضرب فيه بل يقول اذا جاز النظر الى وجهها لأجنبية عبثاً جاز لغرض صحيح من التلذذ بالمثل بطريق
اولي والتلذذ غير الرقية وخوف الفتنه ولذا قال في النظر الى وجوه نساء اهل الكتاب ولا يجوز ان
ذلك منهن لربية ولم يقل للتلذذ وايضاً شهد لنا ذكرنا قوله ولا بأس بالنظر الى وجوه نساء اهل
الكتاب لانهن بمنزلة الاماء اذ لو جاز النظر الى وجوه النساء السلمات ايضاً لم يبق اختصاص لئلا
اهل الكتاب ولم ينجح الى التعليل بأنهن بمنزلة الاماء كما لا يخفى بل هذا التعليل يدل على ان من لم
يكن بمنزلة الاماء كالمسلمات لا يجوز النظر الى وجوههن وقال المحقق الثاني في جامع المقاصد
لا ريب ان القول بالتحريم طريق الاستلزام ومثله محال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك وقال
المحقق الكلباسي في منهاج الهداية الاحوط الاجتناب مع التعمد ولو مرة وقال الشهيد الثاني
الغيبه العاد في العروة الوثقى لا يجوز النظر الى الاجنبية ولا للمرأة النظر الى الاجنبية من غير ضرورة

واستثنى جماعة الوجه والكفين فقالوا بالجواز فيها مع عدم الرتبة والتلذذ وقبل الجواز بينهما
مرة ولا يجوز تكرار النظر والاحوط المنع مطلقا انتهى والقول بالجواز مع الكراهية للشيخ والقول
بالتمسك بين المرة الاولى وغيرها اعني الكراهية في الاولى والتحريم في غيرها للمحقق والعلامة
في اكثر كتبه قال في جامع المقاصد واما الوجه والكفان فان كان في نظرهما خوف رتبة وحصوات
حرم ايضا اجتماعا والافق الجواز فلو ان احدهما واختاره الشيخ الجواز على كراهية والثالث التحريم
فتواء المصنف في التذكرة ثم ذكر القول الثالث ومثله قال في السالك الى ان قال والقول الثالث
جواز النظر الى الوجه والكفين على كراهية مرة لا ازيد وهو الذي اختاره المصنف والعلامة في اكثر
كتبه وقال في الكفاية فذهب افوال ثلثة الاول الجواز على كراهية وهو مختار الشيخ والثالث التحريم
مطلقا وهو مختار التذكرة والثالث الجواز مرة واحدة وتحريم المعاودة وهو مذهب المحقق ومثله
في اكثر كتبه وقال في المحذوق واما الوجه والكفان فانه لا خلافا بينهما في تحريم النظر اليهما مع قصد
التلذذ وخوفا الفتنه وانما مع عدم الامر بهما المذكورين فقد اختلفت في اصحاب في ذلك فذهب الجواز
مطلقا وان كان على كراهية ونقل عن الشيخ وقبل بالتحريم مطلقا ونقل عن العلامة في التذكرة لم يمتنع
قوله تعالى ولا يبدنن زينتهن الا ليعلمن ما في الاطوار المسلمات على منع التلذذ ان يخرج من مألوف
ولو حل النظر ليزلن منزلة الرجال ولان النظر اليهن مظنة الفتنه وهي محل الشهوة فالأليق بحاسن
الشيخ حسم الباب انتهى ملخصا اذا عرفت هذا ظهر للثلاث مسئلة استثناء الوجه واليدين خلافا
وانما القول بالجواز منسوب الى الشيخ في البيوط كانه نسب اليه كثيرا من اصحاب نعم نسبة بعض المتأخرين
الى جماعة كما نسب الجواز لغيره قل في الجواهر ولا ينظر الى جسد الأجنبية ومخاسنها اصلا الاضحية
اجماعا بل ضرورة من الذين نعم يجوز عند جماعة من بنظر الى وجهها وكفها من دون تلذذ ولا خوف
ريبة او فتنان انتهى ولم يثبت كون مشهورا كما زعم بعضهم مع انه لو كان مشهورا لم ينفع لنا
ثبت في محل من عدم حجية الشهرة بل للشهور بينهم عدم حجة في نفسها فما ظنك لو خالفنا ذلك
الظاهر والبراهين الباهرة ولم يثبت فتوى الكلبي والشيخ في التهايد والنيان وكافة الحديث
بالجواز كانه نسب اليهم في الزباض بل قد عرفت ان ظاهر التهايد والنيان هو القول بالتحريم واما
كتبه الحديث كالكافة والتهذيبين فاستفادوا القول بالجواز منها في هذه المسئلة لست في محلها لانه
الاخبار المذكورة ليست بصريحة في جواز تحريم النظر الى الوجه والكفين فللمعلم يعملون للثلاث الاخبار

على معنى لا يثبت في القول بتحريم تحريم النظر كما يفعله الغالبون بتحريم النظر في الزباض من يدق القول
بالمنع مطلقا لعدم نقله الا عن التذكرة وفيه التحريم بحسب اذا دبر ذلك فلفه في اول ادلة التحريم
وليسق من فيها كلها كل يوم فان يدبر كل خمس منها تحت لواء زعيم يتوفيق الله سبحانه ومنه العزم
وفضله العزم حامدين له على الا انه مصلح على امتانه وسفراته الدعاء به **فَقَوْلُ** بدل على
المذهب المختار وهو التحريم مطلقا الكتاب والسنة والاجماع والعقل وهو مقتضى الاصل والذليل
ولو لم يكن الا احدهما لكفى فكيف اذا تضادوا وتحالفوا فكيف اذا تطلبنا الادلة الاخرى ونسأله ان يوضح
وتوافقت الدلائل الشرعية ونظا فريت ونكاثرنا كاستشف عليه وليس على الجواز دليل واضح بفتح الشك
عليه ويصلح للركون اليه سوى بعض الوجوه الضعيفة التي لا تصلح للتحريم عليها فتوقف تحريم معاينة
ادلة التحريم الباهرة وبراهينه الفاضلة وقبل الخوض في تحقيق المرام لابد من تأسيس الاصل في المقامات
بفضل الله للفضل المتعام لا ريب ان الاصل هو التحريم عند القائلين باصالة العطف في الاشياء حسنا
ذهاب اليه قوم وكفا على القول بالوقوف كما عليه الشيطان الاعظم شجنته الاجل الاكبر والافضل
والسلام الاعظم شجنته ابو عبد الله الفيد رحمه الله تعالى وشجنته الاجل متا الذين الواضع في القيل
الاجل فريت هذه السناعة وبسببها هل الفضل والبراعة شجنته ابو جعفر محمد بن الحسن العلوي قدس
سره قال في كتاب العدة ما لفظ الشرف واختلفوا في الاشياء التي تنفع بها هل هي على العطل والافاضة
او على الوقوف وذهب كثير من الفضلاء بين وظائف من اصحابنا الامامية على انها على العطل ووافقه
على ذلك جماعة من الفقهاء وذهب كثير من المتكلمين من المعتزلة وهو الحق عن ابي الحسن وكثير من الفقهاء
الى انها على الاباحة وهو الذي اختاره سيدنا المرتضى وذهب كثير من الناس الى انها على الوقوف و
يجوز لكل واحد من الامرين فيه وينظر وورد التمتع بواحد منها وهذا المذهب كان يتصور شيئا
ابو عبد الله وهو الذي يتقوى في نفس الذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول ان الاقدام
على ما لا باس من المكلف كونه قبيحا مثل اندامه على ما يعلم فيه الارواح من اقدم على الاخبار بما لا يعلم
مخبره جري في القبح مجري من اخبر مع علمه ان مخبره على خلاف ما اخبر به انتهى واما عند القائلين
باصالة الاباحة فقول ان الاصل الاول وان كان عندهم الاباحة ولكن بعد قيام الادلة العاتية
على حرمه النظر الى الاجنبية مطلقا الا ما استثنى باستفاد من عموم التحريم من اية الجواب والفتور
وغيرها وشبوت وجوب التستر على النساء عن الاجانب لا ما ثبت الاذن فيه وشبوت كون بدن المرأة

بفتح الشك
على الجواز

كله عورة الا على المحارم والظاهر انه اجماعي كما صرح به الفاضل المحقق الممداد قال لا يطبق في الفقه
 على ان يدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمحارم انتهى وبعد اطلاق كلامه بالقبض وحذف المفعول
 الذي يتبادى باعلى صوته على كمال سعة نطاق العموم انقلب الاصل وصار الاصل حرمة النظر للجميع
 بسد المرأة الاجنبية مطلقا الاما دل الدليل على جوازها فالاستثناء والتخصيص يحتاج الى دليل معتبر
 كما اشك في الجواز والتخصيص المخرج عن تحت عموم التحريم ونطاق وجوبه لغرض كان الاصل عدم الجواز
 وعدم التخصيص فبحسب الحكم بالجواز الى دليل خاص معتبر صالح لتخصيص العام ولا يحتاج اليه حكم
 بالتحريم الى دليل خاص ناص بل يكفي عدم الاستثناء الا ترى انه لا دلالة لادلة العامة على حرمة النظر
 حتى فرض الشك في استثناء الفناء في القرآن والمرأة مثلا فلا ريب ان الاصل هو التحريم ما لم يثبت
 الاستثناء مع ان الاصل الاول هو الاباحة في كل شيء وليس في ذلك الا ما قد يثبت من انقلاص الاصل
 الاول الى الاصل الثاني الثابت بالشرع من عموم التحريم فكذلك لو فرض الشك في تحريم النظر الى الفتاة
 لاستثناء غيرها في بعض الروايات او في تحريم نظر العبد الى شعور مولاه وساقها لبعض الروايات وشك في
 تحريم نظر الرجل الى خديها والاجنبية او معصمها او شعورها او غيرها وظن ذلك نظر الى الشهرة بكشفها
 ونعترا لا جشاب عن النظر اليها لم يجرى التمسك بأصله الاباحة فيها اتفاقا بل كان الاصل هو التحريم وعلا
 هذا جرى ديدن الفقهاء فذهبوا وحدهم في جميع الاحكام من اول الطهارة الى اخرها ان الاصل
 معناه القاعدة او الظاهر او الراجح او الاستصحاب فاذا ثبت في الشرع قاعدة عامة في التحريم كيف يمكن
 الحكم بأصله الاباحة بعد ذلك وبالمجمل فالدليل العام فاطح للاصل وقالع اساسه وقامع بنيانه اذ
 يرتفع الاصل بالدليل فكيف هو وان فرض الشك في التحريم ولذا ترى الجوزية انما يستندون الى النص
 الخاص المختص المجوزينهم لا الى الاصل مع انه لو فرض كون الاصل هو الاباحة ثم انقضى الدليل عموم
 التحريم لم ينفع الاصل شيئا ومن صرح بكون الاصل في المقام التحريم صاحب الحدائق حيث قال في مسألة
 جواز نظر الرجل الى امرأة يريد تزويجها ما لفظ الشرف قد صرح بوجوب التمسك بالثابت في المسالك والروايات
 بانها كما يجوز النظر للرجل كذا يجوز للمرأة كما في المسالك والمفرد وعندى فيه نظرا لان الاصل في الموضوعين
 هو التحريم وجواز نظر الرجل فدل الدليل على جوازها الى ان قال وبالمجمل الاصل التحريم ولا يجوز الرجوع
 عنه الا بدليل واضح انتهى فقول مع قطع النظر عن ادلة التحريم الا انه لا ريب ان اقل ما يجده المصنف
 من نفسه هو الشك في جواز النظر الى وجه الاجنبية عدا بعد ملاحظة عموم الروايات والاخبار الكثيرة

الجملة الشاهية عن النظر الى الاجنبية مطلقا وانتهى من سهام ابلبس محوم الشامل باطلا فيها
 للوجه والكف من قطعاً ولا ريب ان دليل الجواز في غاية الضعف عن مقاومته فالحق ادلة التحريم من
 وجوه كثيرة كما ستعرف فكيف يثبت من ذلك وبعض الاخبار والمؤلفات ذلك فيمنع بعض البصر عن جميع
 ادلة التحريم وعموماتها واطلاقها وابانها عن التخصيص والتقييد وكذا في راسخا ضلالا في رواها
 وضادها من العقل والنقل والكتاب والسنة في الفقه العاقل لا ان من الشك في تخصيصها ببعض
 القوامر فيكون الاصل التحريم وعدم التخصيص لكن لا مجال للشك بعد قيام الادلة على التحريم اذ في
 ذلك مقول لنا ان نستدل على تحريم النظر الى الاجنبية مطلقا حتى الوجه والكف ولو من دون
 ريبه بالادلة المتعارفة في الكتاب فتدل منها بات الا انه قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم
 ويحفظوا فروجهم ذلك انهم انما يتفحصون بما ينصرون وفي هذه الاية انواع من التاكيد ووجوه
 من الدلالة تظهر للمسلم الاول امره تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بالغض فانه يدل على غاية الاعتناء
 والاهمية في غرض البصر عن الاجنبية وانه من الواجبات الاكيدة التي يقتضي وجوبها ايجابا لا مبرا
 بالغض على النبي الكريم صلى الله عليه وسلم الثاني في تخصيص الخطاب بالمؤمنين اذ ليس كالمقتضا
 التكليف بهم لما ثبت في محله من كون الكفار ايضا مكلفين بالفروع بل انما اشار الى ان
 المؤمنين يبرهن منهم القبول او كونهم اهل حق بالتعبد والهداية ولان يقال ان في تخصيص الامر
 بالمؤمنين ايماء الى ان النص من لوازم الايمان ومقتضياته كما روي في الكافي في خبره الايمان وفيه
 على الجوارح فقال وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله بان يرض غماضه عن ما لا يهل وهو
 عمله وهو من الايمان فقال لبارك وتعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الى ان قال ان التمتع
 والبصر القواد كل اولئك كان عنه مستنولة فهنا فرض الله تعالى على العبد من غرض البصر عما
 حرم الله وهو علمها وهو من الايمان وفي الفقه في باب الفروض على الجوارح في وصية امير المؤمنين
 عليه السلام لا ينه عن ذلك فان الله قد فرض على جوارحك كلها ان تغض عن ما عاك بك يوم القيمة وبذلك
 عنها الى ان قال وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله فقال عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا من
 ابصارهم ويحفظوا فروجهم الثالث حذف المعلق فلم يذكر بطلانها بحسب الغرض عنه وهذا يقتضي العموم
 والاطلاق الا ما خرج بالدليل بل يدل على غاية سعة نطاق العموم لكن العموم والاطلاق انما لوحظ في
 هذه الآية بالنسبة الى الاجنبية كما هو معلوم بقرينة المقام مصانفا الى الادلة الخارجية فصار الاستثناء

منه
 من
 من

خارج عن أصل مورد الكلام وهذا من باب التخصيص لا التعميم حتى يلزم تخصيصه لا أكثر فلا ينقل
 والآن لزم الأجمال والأبهاام في الآية ولم يكن الأمر بالفتش في الجملة وعن بعض الأشياء مفيداً ولا ينفع هذه
 التأكيدات والأهتام التام مع الإجمال والأبهاام في تحصيل المرام فيلزم البحث تعالى عن ذلك علواً
 كبيراً ولو لا المصنوع بفتح التمسك بمقتضى الآية في الوارد المشكوك فيه مع أن الفتش لا يزالون يشتكون
 بمقتضى الفتش كما سنفذ وكثيراً ما يحملون المفرد المتكرر على العموم في مقام بيان الحكم فكيف يمثل هذا في
 المطلق المؤكد المفرد بالمراتب الواضحة الثالثة قال في المسالك في قوله عليه السلام ركعتان يصليهما منكر
 افضل من سبعين ركعة يصليها العزب اما المنزوح الواقع في غير مكة فهو من حيث الوصف لا من حيث
 بالعبادة ولو لا اعادة المصلي لذلك وقصره لما كان له فائدة لأن كون مترجح في الجملة افضل من مترجح
 لا طائل تحته وقد نص الأصوليون أن التكرار المشبهة في معنى الأمانات بفيد للمصلي هذه العبارة الرابعة
 لتسليط الأمر بالفتش في الآية بأن ذلك لم يطرأ بعد من الفتش والتجسس والزنا فيه من التأكيد
 الأكيد ما لا يخفى ولا ريب أن هذه الصلة تظهر في النظر إلى الوجه والكف من الاجنبية على المبلغ وجودهم
 جرات بل لو انصرفت لرأيت أن النظر إلى الجيوب ليس إلا من هذه الآراء في مجال وجهه وفي الوجه من الجوارح
 البتة ما لا يوجد في سائر أعضاء البدن والنظر إلى الوجوه الصباح واعين الفهم للداخل في الغالب من هذه
 سلاح هوام الفاسد ويريد الزنا ورائد التجسس والتفتاح الخاضع ان الله سبحانه قد قرأ الأمر بفتش
 الأبصار بالأمر بحفظ الفرج وفي ذلك من الدلالة على عظم الأمر ما لا يخفى بل مقدمة على حفظ الفرج
 ابتناء بأن النظر بربا الزنا ورائد التجسس وعلو الوقوع في الزنا غالباً لذلك في الذكر على حفظ الفرج ج
 السادس قوله تعالى في مقام التهديد ان الله خبير بما تستصون فبه من التهديد ما لا يخفى السابح لا ريب
 أن الأمر بفتش البصر امر مقدس وجوباً لفتش غيره لكونه مقدمة لذلك الحرام وهو النظر إلى الاجنبية والآن
 بمقدمة الواجب ادل على الاعتناء بهذه المقدمة من الأمر به لئلا يكون وجوبه اقضى إيجاب مقدمة
 فالأمر بفتش البصر إنما هو لأجل التفتش عن الوقوع في الحرم وهو النظر إلى الاجنبية وهو الفتش إيجاباً
 غرض البصر فيه من الدلالة على ما الفتش في تحريم النظر إلى الاجنبية ولعل الترفيد ان وجوب المقدمة
 عطف ليس من وخلفه الشارع بل كونه إيجاباً في المقدمة فتعرض للقواعد لما ليس من وطلبه بدل
 على غاية الاعتناء به بأصل الواجب الخامس أن غرض البصر إنما هو مريد اذا براد به مقدمة المبالغة في ترك النظر
 وهذا استعمال شائع كاد ويحتمل أن يكون يوم القيمة فادى متاد من جلتان العرش بأمره بالفتش في غرضه

ابصاركم حتى تميزت بحسب الله الله فصرها ولا يقول لا تنظروا ولعل الترفيد ان غرض البصر يمنع من الأبصار
 الا يمكن النظر مع غرض البصر عدم فتح العين قل ابن اثير في النهاية غرض طرهما كسر واطرق ولم يفتح عينه
 والأمر بما كان مانعاً من المنع عنه المبلغ من الفتش عن غرض البصر كما لا يخفى التاسع ان الفتش عن النظر والآن
 بترك النظر إنما هو من تحريم فتش النظر في حق حال وقوع النظر سهواً وانما غرض البصر هو
 فتش عن وقوع النظر سهواً كان سهواً ما دام مطرقة فالأمر بفتش البصر دون الفتش عن
 النظر والأمر بترك النظر ادل على مقصود النظر إلى الاجنبية حيث دل على أنه لا يجب وقوع النظر في حق
 فكيف بالعمد العاشر ان غرض البصر والاطراق يمنع من الاطلاع على غير جسد هذا ابتداء من الباب و
 الوانها وعلى غايب الكيفيات التي لا تفرق الاطلاع عليها من طولها وقصرها ومجولها وسماها الى
 غير ذلك فالأمر بفتش البصر ادل على مبالغة الشارع في التنزيه والحياب وفيه من عظم التأكيد ما لا يوصف
 اذا عرفت ذلك ظهر لك ان تقريب الاستدلال بالآية الشريفة على الفتش واضح جداً اذ لا ريب ان لا
 بمقتضى الإجمال في مثل هذه الآية مع كون المقام مقام البيان وشدة العاجزة ولا سيما بالنظر إلى شأن
 تزولها ومع هذه التأكيدات البليغة ففي اطلاق الأمر بالفتش من الدلالة على عموم تحريم النظر
 إلى الاجنبية ما ليس في عموم الوضوح كما لا يخفى بل الاطلاق في المقام ادل على المطلوب وابلغ في تأكيد
 الحرام وقد دريت ان غرض البصر كما به عن ترك النظر ومبالغة في تحريمه فيكون محض مبالغة الآية
 بالآية التي لها دوى من المؤمنين الذين يقتضون إيمانهم اتباع أوامرك ان يقتضوا ابصارهم حتى لا يقع
 نظرهم على الاجنبيات الا في حرم النظر اليهن وان يحفظوا فروجهم بالتحفظ من وقوع النظر ذلك اذ
 لهم من الأدناس فيجب عليهم غرض الأبصار من باب المقدمة فتعظاً من الوقوع في الحرام وهو النظر
 إلى الاجنبية الذي هو من مستحسن سهام ابليس اللعين الذي هو للأشياء عدو مبين فالتحفظ
 منه من الواجبات الأكيدة عقلاً فثبت عموم تحريم النظر إلى الاجنبية فيحتاج الاستدلال إلى دليل تام
 سليم عن المعارض سنعرف ضعف القول باستثناء الوجه والكف من وجوب دليله بأبلغ وجه ان شاء الله
 تعالى لا يقال لا يجوز التمسك بأطلاق الآية لأن من التبعض فيستأد منها وجوباً لفتش في الجملة و
 لا كلام فيه ولا يثبت عموم التحريم حتى يقتضيه في حرمة النظر إلى الوجه والكف بعد الفتح في المختص
 لا نقول أو لا نقول في ان الإجمال والأبهاام منافق الفتش المقام لا يمكن المصير اليه بمجرد كون من التبعض
 فعمل دخول من لفتش في البلاغة لا تنافي المصنوع قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنصروا مع وجوب البصر

وكفونا مع الفبي

فبعض اللوم عاذل في فاني سنكتفي في الغارب والفتاب

أرباب الجملد والسفاد من الأية عموم فخر النظر إلى الأجنبيته الأما خرج بالذليل كاطلاق حفظ المرح
مع انه مقتدا أيضا فهو من قبيل الأصل والفاضة العائنة القابلة للتحصيل وثابتا لأنهم كونهما السبع
في لغام بل يمكن ان تكون زائدة كما حكاه غيره واحد عن لا خفش كالزنجري والرازي والمحقق المقلد
في كثر العرفان وغيرهم وقال المفسر لا يرد على ان الزيادة فاولي بحسب المعنى لكن لا نصادف في خلافه لا
ولقد هو خلافه الأكثر فالرازي قال لا أكثر من هذا للتحصيل والمراد غش البصر عما يحرم وثالثا
بمقتضى أحدا لا قريب بل لعله لا يظهر ان تكون من صلة للفض لا للتحصيل ولا زائدة كما حكاه البصري
في معالي التبريل والرازي في تفسيره وصرح به اهل اللغة قال في معالي التبريل قبل ومن صلة ان يقتضوا
وذلك لغوي في الصباح المنبر غش الرجل صوته وطرفه ومن طرفه ومن صوته غشنا من باب مثل غش
وقال السبكي تلخيصا لدق شارح الصحيفة في قوله عليه السلام واغش بصري عنهم غش غش الرجل
بصره ومن بعده من باب مثل غش وهو استعمال شائع في كلام العرب قال جرير يرفي ولده كما
سب لب البرد في الكامل

ورقتن عين غش الدهر من بصري وحين صرت كعظم الزمنة الباه

وقال عباسي

واغش من بصري واعلم امته قد بان حد فوارسي ورماني

ومثل لوجه في صلة الغش من كون الغش في الأصل بمعنى الغش كما صرح به العلامة الطبري في مجمع
الباب اصل الغش الغش يقال غش الرجل من صوته ومن بصره اي غش وقال ابن الأثير في التلخيص
غش طرفة اي كسر وطرف ولم يقع عيبه ومنه حديث شام سلمة حاد بان الشاه غش لأطرب ومنه
حديث كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحت الا اغش غشيف الطرف مكحول

وهو ضل بمعنى مفعول وذلك يكون من الجفاء والغفرو في حديث العباس كان ادم غش غش صوته
في غشقه ولم يرفعه بجهده وفي حديث ابن عباس لو غش الناس في الوصية من الثلث لكانوا يمشون
في صوته ويخوفون ذكر السجوط في الدر المنثور وقال الزاغبي في مفرداته الغش الغشان من الطرف والسمو

وما في لاءه وبقي الغش والغش قال الله تعالى قل لنؤمنين بضمهم وضمهم من صوب
وقال ابن هشام الخوي في شرح بانش سعاد في قول كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحت الا اغش غشيف الطرف مكحول

غش الطرف في الأصل عبارة عن ترك التقدير واستهانة النظر فتارة يكون ذلك في طرف
يكون كسرا وتكون حقيقين وهو لم يردت وتارة يكون غشا كعب من سعاد الجاء من مع
ومن السمع منه قوله تعالى قل لنؤمنين بضمهم وضمهم من صوب وضمهم من صوب
وقول الشاعر يجر من يمشي لك رياء

بغش الطرف من مكحول هي كات به وليس به غش

وما احسن موقع هذه الجملة المخرجة بين حيز كان واسمها وقيد بانه من صوب
من النظر المحقق والمصون فيقول الامام الشافعي

اهت من الاحوال كل موان وكل غشيف الطرف عن غيره

وقد يكتفى به عن غش الطرف فلا يقول جرير

فغش الطرف نكس من غير فلا كعب يمت ولا كلاما

وعن حنبل المكره كقول

وما كان غش الطرف متاسمة وكسبه مدح مريانا

اسهل قلت غش وان كان في الأصل بمعنى الغش ولا خلاف ان المراد منه ترك النظر في غير
المراد غش هو ترك النظر والمراد هنا ترك النظر في الاحيات كالا بمعنى على غير مدح مريانا
وعلى كل من لم يغش طرفه عن موارد استعمال كلام العرب لا يرد الى نامة فربيل ولسان بن علي
ومعهم البهاء وشرف الشعراء بما عساه من محذون احمد الله بغيره في موسى رحمه الله حيث عبر
عن ترك النظر لغش غشا وبقي من الحسن دروة سمام احمد الطوف على جبدك والطوف
لزام وغش طرفان قال شهابك البشام اذ لا يبين عرس لتبدل الشرف ليس يجره غشيف النظر
من عرصة نيك النظير ابدا نابتة لا يسقط عن النظر الى تناول البشام شهابه غيره وحسد وراحت
يقول ان كون من المستبعد لا ينافي عموم تحریم النظر إلى الأجنبية عند قائله لكن بانه بعض السفهاء
يستحق عليها شتم بعض كجوان النظر الى الحليلة والى الحارة وكذا الى الاحمسة المصممة والمصاحا كالك

والعقد عليها وبإيجلة المراد عموم تحريم النظر الى ما لا يحل والنسب انما هو باعتبار ما يحل ولا
 يجب ان بعض النظر محال عند الكل فيستقيم التبريم على جميع الاقوال وعلى كل تقدير ولما نرى
 الفاعلين بعدم استثناء الوجه والكفين انما يقولون يكون من المنع ومن ذلك يذهبون
 الى عموم التحريم الا ترى الى الماحصل المحقق المتبادر عليه لوجه في كسر العريان فانه احتار كور
 لشمس حيث قال ومن عند الامم ذائده وهو ضعيف وعند سبويه هي للشمس وهو عرق
 لا تله لا يحجب العين عن جميع الحيوانات فانه قد يجوز النظر الى ما عدا عورة المخارم والى ما ينظر في
 لقادة من وجوه الاجنبات والكفين حال العترة وكذا الى وجوه الامماء المعقولات
 وكذا الطبيب الممدوح والشاهد لفضل الشهادة واقامتها والنظر الى المحطوبه مع امكان تكاثرها
 وتفرقها ويقتصر على نظر الوجه والكفين وكذا النظر الاول من غير لينة ولا رية لقوله لكم اول مرة
 ولا ينبغي هاتين شيئا انتهى ومع ذلك يقول بعدم استثناء الوجه والكفين بل يقول ان تبدل المرأة
 كلمة عورة ويدعى اطبا في الاصحاب عليهم يقولون لا يحل ان المرء ينظر ما بين مسمود من استثناء
 لثياب حائضه وباحله فمن يقول باستثناء الوجه والكفين انما يقول بل يحرم وجود المختص في ثياب
 لا يسلب على التخصيص عنده ولو لا ذلك لم يفل بجواز ما حصل ان اقتضاء الآية عموم تحريم النظر
 الى الاجنبية الا ما خرج بالذليل من لا يكره احد من الفاعلين بالاستثناء للوجه والكفين فضلا
 عن المسكرين ما هو متفق عليه بين الكل ولذلك نراه لا يزلون يفتكون بالعموم في كل مورد لم
 يثبت التخصيص كما لا يخفى على المستبحر ويخرج عن العموم لاجل المختص لا ينافي العموم بل يؤكد
 وادبته دلالة الآية على عموم تحريم النظر الى الاجنبية فلا يخرج بدخل فيه النظر الى الوجه والكفين اهتم
 بل النظر الى الوجه هو الغالب لثباده من النظر الى لائسا فخرج الغالب لثباده وحمل اللفظ على غير
 الغالب خاصة بعد في الغاية قال في السعد المشاد ومن النظر الى شخص لثقل وجهه وان شجعنا
 المحقق العلامة لاصادي قدس سره في شرح الاستاذ الا ان المشاد ومن النظر الى المرأة بحكم العرف
 هو النظر الى الوجه والبدن كما انها موضع النظر وغيرهما مستور غالبا بالثياب انتهى قلت على هذا
 نصراية العين بل جميع الادلة الدالة على تحريم النظر الى الاجنبية ظاهرة في تحريم النظر الى الوجه والكفين
 ويكون المشاد منها ذلك فيكون تحريم النظر الى الوجه والكفين كالمقتضى المبين منها والقول باستثناء
 الوجه والكفين يكون من قبيل استثناء المشاد ومن اللفظ وحمله على ما لا يبادر منه وهو عريان فلو

من خبر صريح في حوازي هذا النظر الى الوجه والكفين لكان محالاً للكتاب فوجب طبعه في
 معارضا لجميع الأدلة الدالة على حرمة النظر الى الاجنبية من كتاب والسنة المتواترة من اظاهر
 اية النص انما نزلت في تحريم النظر الى ما عدا عورة العادة فكيف من الوجه والكفين اذ لم يكن من عاداتهم
 كشف سائر الاعضاء وما نزل الجسد حتى يحتاج الى الايام بالعرض بها كالمرج وان وجهه لغيره
 اوله وبوقبه ان المتبادر الى ان في سائر الكفار والشايع من لا يرى الاخصاء فيه كشف الوجه
 والبدن والنظر اليهما ويكون جبرها مستورا بالنسبة قال عليه السلام في هذا هو الذي
 في من اجابته وفي الاسلام فلهذا دل اية العين في كل الامور لا يختص بها هو ان يحتاج الى
 الامر بالنظر عند لا مالم يكن شائعا في ارج ما يحتاج اليه لا مالم ينع من تحت ثيابه من عورة
 وحمل الآية على الاحتياط اليه خاصة بما يراه العقل والفكر ويشهد له ما في قوله تعالى في سورة النور
 الشريعة في الكتاب من مولا الى جمع عليه السلام قال من قبل شاة من لا يحسد من لا يهاب ولا
 الشاة بتقضى خلفها فانهم نظر اليها وهي مقبلة مشاة وقد حرم اليها ودخله رداء وقد سئل
 ملان فعمل ينظر خلفها واعترض وجهه في محاط او راحة شق وجهه من تحت ليرة مطوية
 التعماء قبل على ثوبه وصدره فقال والله لا نرى رسول الله صلى الله عليه واله ولا يحبه قال
 ما شاء فلما رآه رسول الله صلى الله عليه واله قال لهما هذا فحبه فسطا حبر شيل على التلافة
 الآية قل للؤمنين يقصوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اركم ان الله يحب المتقنين
 قال القاضي المحقق جمال الدين ابو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين لتبوري المحلى
 عرض البصر هو ترك النظر والمراد هنا هو ترك النظر الى الاجنبات منى وصاحب ان التبريم لو سلم
 انما هو في البصر لا المصبرات عن الاجنبات واعصا من قبيل العمومها على حاله لان العين من
 البصر كما يتبع ترك النظر مطلقا وهي كناية شائعة وانما هو بالعرض دون العرض لان المقتضى لا يحل
 وهو ترك النظر يحصل بالعرض فلا حاجة الى محصل العين بل لا يجب محض البصر ايضا في نفسه وبالاكثر
 وانما يجب ترك النظر ولو فرض ترك النظر غير العرض لكن كاسبان في وجه ثم ان دخول من في غرض
 دون حفظ الفرج قد يقال انه لسهة او الشروع في الفرج قال في لكشاف فان قلت كيف دخل
 في غرض البصر دون حفظ الفرج قلت دلالة على ان امر النظر اوسع فالاجنبية ينظر الى وجهها وكفها
 وقد فيها في احدى الروايتين وقال في كسر العريان وكذا كان المستثنى من الفرج كالشاد المشاد

ولم يقيد بحذف النقص قال الشيخ اجليل احمد بن سماعيل الجوزي رحمه الله في فلاح الدلالة
 بعد ان يكون النقص في الاطلاق متناوفاً بين الاول بمرئ النقص هو الجري على يد ردة الثاني فكان
 غنى عن التقيد بخلاف الاول فقد ورد في الصادق عليه السلام اربعة لا يشع من اربعة المعين
 من النظر المحذوفاً يقال ان الاول لما كان بمنزلة العلة للثاني كان تقيداً بمقتضى ما من ثم قد
 انتهى قلت ما ذكره مؤلف بعد الاول ان يقال ان من صلة للنقص لا يشع من اربعة المعين
 شائع كما سلفنا شواهد فلا يدل على التقيد والنقص على تقدير كون من النقص في النقص
 في البصر لا المبصر ان النقص بمعنى النقص والنقص كناية عن ترك النظر مطلقاً فينبغي اطلاق المحرم
 النظر الى الاجنبية كاطلاق حفظ العرج قوله النظر الى الاجنبية وحفظ العرج كلاهما مطلقان
 في الآية اذ لا ريب ان سوف لا يثبت بعد اطلاق المراد من النقص عن الاجنبية والعرج كناية عن الحساب
 لغيره كما يشكون بمعوم اية النقص في كثير من الموارد مع انه لا ريب ان في النظر الى المرأة والعرج
 كليهما ما يهل وما لا يهل والعرج ما قلته والكثرة ليس بحيث يوجب بالخطا المقام بل لا يوجب الا يوجب
 بالمعقل والنقل هو الاطلاق في البصر ايضا كما هو ظاهر الآية ولعل التكرار في الاطلاق والعموم
 مع تحصيل البعض هو شبه على ان الاصل محرم النظر الى الاجنبية لا ما خرج به الدليل وكذا الآية
 وجوب حفظ العرج لا ما استثنى هذا هو المناسب بالمقام لبيان ان الاصل محرم النظر الى الاجنبية
 الاطلاق ثم اعلم ان ظاهر كلمات المفسرين من العامة والخاصة ان النقص في بعض البصر الذي
 يستفاد من دخول من تمامه اذ يحسب متعلقاً لا النقص في نفس البصر وان دخلت على البصر
 وورد عليه المولى العظيم المقدس لا ريب في وجه الله فقال انت تعلم ان النقص هنا يقيد
 بنقص بعض البصر دون البعض لا بعض البصر وهو المطلوب والمعقول فالزيادة او النقص
 انتهى قلت الزيادة خلاف الأصل والظاهر وخلافه لا كثر ولم ينقل الا عن الاخفش وسيبويه
 يقول انه للنقص واختاره كثير من المحققين نعم لا يبعد ان يقال بل هو الاخر بان من صلة
 للنقص لا يشع من النقص واما الاشكال الذي اوردته على النقص بان النقص معناه جنة
 بعض البصر وهو غير معقول ولا مطلوب في المقام وانما المعقول النقص في البصريات ولا يستفاد
 ذلك من دخول حرف لنقص على البصر فيمكن دفعه او لا بان يقال بان المراد من بعض البصر
 في المقام بعضه بحسب متعلقه وبمحاذ البصريات على ما هو ظاهر اكثر المفسرين من العامة و

خاصة واما لفظة البصر في البصريات واختلافها باختلافها في البصريات
 النقص في البصر فيمنع اعادة النقص في البصريات مع دخول حرف النقص في البصر وانما
 سببه كون من النقص وذهب اليه اكثر المفسرين كما صرح به الرازي في حاشية التمهيد
 والماضي لمقدار وجوده وحده واحد كاشفاً من الظاهر في العاقل انما هو حسب ما
 لعدد البصريات والى السمود والبقوى وبما جله في البصر وهو من شمس وذكره
 مثاله في ايراد النقص بحسب متعلق البصر اعني البصريات وانما هذا في بعض البصر
 كما ذكره لعل الترفيع ما ذكرنا من عدم النقل في البصر فيجب ان يكون محمولاً على
 من النقص لا للصلة ان بعض البصر مطلوب ومعقول ولا يوجب عن تحقيق لا يشع
 اصلاً ويثبت على وجه نفي متصل بمتعلقه ولم يأت واحد من المفسرين في عدم النقص
 بمعنى النقص كما نلونا عليك واسلفنا في حق اهل الغيب قال عيسى بن جعفر بن جعفر
 ومن طرفه ومن صورته معناه من باب نقل نقص معقول جنة لا حاجة الى صرف النقص من
 ظاهره وارجاعه الى متعلق البصر ولا اشكال في النقص في نفس البصر هو المقصود في المقام
 والمراد بنقص بعض البصر هو النقص المتناهي من النظر وان شئت فقل ان بعض البصر الذي يجب
 عنه هو البصر لوجوب النظر الى الاجنبية اذ لا ريب ان المحرم هو النظر الى الاجنبية ولا يجب البصر
 في نفسه وانما امر بالنقص مفق من ترك النظر فلا يجب من النقص الا العدم الذي في النظر وهو
 الاطلاق والنقص دون الزائد وهو غرض العين فال مطلوب في الحقيقة هو ترك النظر الى ما
 يحرم النظر اليه والنقص كناية عن ترك النظر وبالحقيقة فالمراد بنقص البصر نفس البصر بما يحل
 به عن ترك النظر الى الاجنبية ونقص البصر كناية عن ترك النظر فالمراد بنقص البصر
 البصر هو ترك النظر وهو المقصود الاصل من غرض البصر ولذا لو ترك النظر الى الاجنبية بنقص
 النقص بل يغواخر كوضع البصر الى السماء او صرف الوجه كفي في الامثال ولذا ورد في الخبر ان من
 نظر الى امرأة فرغ بصره الى السماء او غش بصره لم يرتد اليه طين حتى يرتد وجهه الله من محو العين و
 بهذا التحقيق يندفع ما يؤول الى انه على تقدير كون من النقص لا يشع من اربعة المعين فلا يمكن النقل
 معوم الآية في اثبات حرمة النظر الى الوجه والكفين ولذا فشر كثير من المفسرين بنقص البصر معناه
 يحرم تنصراً لآية بجملة فلا يصح ان يستدل بها على محو الخبر ولذا قيل ان الآية اجمالية لا

بعض البصر
 هو المقصود
 في المقام
 من النقص

سلمها لا يحمل وما يحمل فلم يعلم غرض البصر في اتي موضع محرم وفي اتي موضع محل نهي ووجه
 الاستدفاع ظاهر لان التبعض على ما قلناه يكون بالنسبة الى البصر لا البصرات فيبقى الاطلاق بالنسبة
 الى البصرات على حاله لان التبعض اذا شق بالبصر فكيف يتوهم التبعض في البصرات حتى يثبت في
 الاطلاق والعموم فيها وقد عرفت ان غرض بعض البصر كانه من ترك النظر مطلقا لان الغرض هو
 الاطلاق وخفض البصر لاجل الصفاة من وقوع النظر فهنا التبعض لا يثبت في عموم وجوب ترك النظر
 فتدل الآية حينئذ على عموم تحريم النظر الى الاجنبية الا ما خرج بالدليل كالنظر بفسد الثوب الى
 الوجه والكفين والضرورة ولم يدل دليل على استثناء الوجه والكفين مطلقا وما يدل بظاهره على
 ذلك لو سلم مؤلفا ومطروح لكونه موافقا للعامة مخالفا للكتاب والمحافظة بالجملة لا ريب في عموم
 الآية واطلاقها كسائر العمومات والاعطاف كقولنا على اقل الله البيع وحرم الزنا مع انه لا يرد
 ان بعض البيع حرام وبعض الزنا حلال ولا يلزم الاجمال في الآية ولا الابهام والحمد لله المفضل المتكبر
 والآية ان الاجمال والابهام في الآية مناف للصحة ونقص الغرض الذي الى نزول الآية لتركيزها
 بأباه الذوق السليم استدلأ به في المقام وهل يفتل الابهام والاجمال في مثل هذه الآية للسوطة
 لبيان هذا الامور المهم المحفوظ بهذه التأكيدات المديدة في مقام البيان والمخاطبة فان حرمه النظر
 الى الاجنبية في الجملة وجوب غرض البصر في بعض الموارد من غير تعيين لا فائدة فيه فظهر بهذا
 بما في ان كون من التبعض لا يثبت في عموم التحريم ولا يوجب الاجمال في الآية قطعاً وبالله امان كل
 من زائدة او صلة للمغض او تكون للتبعض وعلى التقدير كلها تكون الآية الكريمة ظاهرة في اطلاق
 التحريم المحمول على المصوم بل هو اقوى من عموم الوضو كالا يخفى ولهذا لم يقل احد من الفايرو
 يكون من للتبعض بصيرة الآية بجملة غير سالمة للتمسك باطلاقها وعمومها عند الاستدلال
 في الزنا من عند مولانا المقدس الذي يدل على ان الله فيما اعلم لكتبه قدس سره فلما عرفت في اخر
 كلامه بان المفهوم من الآية عموم التحريم واطلاق حرمه النظر الا ما خرج بالدليل فقال ما لفظه الشريف
 وينبغي ان يقال المفهوم تحريم النظر وحفظ الفرج مطلقاً وقد علم الجواز في المصادم والحلال بالآية
 والاجماع وغيرها وبقي الباطل في عمدة انفس لكن الانصاف ان الاجمال في الآية في غاية البعد فان الامر
 ببعض البصر في الجملة لا فائدة فيه يجب تنزيل كلام الله تعالى عن مثله ولذا لم يزل ولا يزال العلماء و
 الفقهاء يمتنعون بعموم الآية فيما يندرجون الى تحريمه وكما يمتنع لما قلنا بعدم استثناء الوجه

والكفين بعموم الآية فكذلك يمتنع لما قلنا بالاستثناء لانهما بعموم الآية فيما يقولون بغيره ويد
 لا يمتنع الجواز والمناهي في كون الاصل التحريم فيما لم يثبت الجواز بدليل خاص ولا يمتنع كون
 باسالة الآية وان كان من يقول بكون الاصل في الاستثناء الا باسالة وليس ذلك الا لما قلناه من
 خالفهم على ثبوت عموم التحريم الا ما خرج بالدليل كما يظهر للشيخ المناهلي في كتابه المعين في موانع
 سئل النظر الى الخلق ونساء اهل الكتاب وفي حكمه محقق المملوك والعمل المملوك بالسند الى سئل
 وعدم جواز النظر الى ما عدا الوجه والكفين في امرأة يراها بعد عقد عليها في غير ذلك من محرمات يكون
 الاصل في المقام التحريم من لا يقول بالاصل صلة كما تحدث في حاشية كتابه مع عدم الاستدلال
 والكفين وكذا الفاضل المصنف مع مصبه الى كون من للتبعض يستدل بالآية على عموم التحريم ولذا
 ترك هو والعلامة في المختلف وابن ادريس عنوان الله عليهم لبيان الدلالة على جواز النظر الى
 اهل الذمة لاجل الآية فلولوا العمود والاطلاق المعتمد في الآية كيف يفتقر الى اية مكية في
 ادريس حماد في التراتر وروي جواز النظر الى نساء اهل الكتاب وشعوبهم لانهم بيعة الامم
 اذا لم يكن النظر اليه اولئذ ذواتا اذا كان لذلك فلا يجوز النظر اليهن على حاله والى بنو نصر
 ترك هذه الروايات المدول عنها والتمسك بقولنا في قوله من يتصوا من نساءهم وقوله
 ولا تمدن عينيكم الى متصفايهم او وجا منهن زهرة المحبوة الدنيا وقيل لعلامة في المختلف بعد نقل
 قول الشيخ والمفسر يجوز النظر الى وجوه نساء اهل الكتاب وبعد نقل قول ابن ادريس بالمنع والافترس
 المنع كقول ابن ادريس وقال في الشفع الرابع بعد نقل قول ابن ادريس واحسان العلامة في المختلف
 هو حسن وقال في كشف القناع ومنع منه ابن ادريس تمسكاً بالآية واستدعاء السند واحسانه
 المختلف ولا بأس به وقال في المسالك ومنع منه ابن ادريس من النظر الى نساء اهل الذمة عموم قوله تعالى
 قل للذين آمنوا منكم ايها الذين آمنوا لا يمتصوا من نساءهم من ذلك تمسكاً بعموم دلائل تحريم النظر
 وقال في مستلة جواز النظر الى امرأة يريد تزويجها في لفتى يجوز اليه النظر هو لوجه والكفا من مولا
 الزيد ظهر او بطلان المقصود من الرواية يحصل بذلك فيبقى النظر الى ما سوى ذلك على عموم التحريم
 انتهى ومثله في شعبة الشهاب الشافعي في المسالك ثم اجاب عما دل على جواز النظر الى الشرع والخاص
 قوله وظاهر ان هذه الروايات من حيث السند لا تصلح حجة فيجوز انما دل الدليل على تحريمه بل ذلك
 قبل المصنف بحكم الرواية فالانصاف على موضع الاتفاق متعين انتهى وقد لعلامة في الشذكرة

10

2

کتابخانه

۱۰۰

جفت منقطعاً ولا صبر فيه قال العلامة الطهراني قوله تعالى ولا تسكروا ما كنتم تأتون من اليقين
 إلا ما قد سلف إلا ما سلف استثناء منقطع لأنه لا يجوز استثناء الماضي من المستقبل وبطوره لا يقع
 من ماضي إلا ما يمت ولا ماضٍ إلا ما اكلت ومنه لا يند وقوف فيها الموتى لا الموتى الأولى المعنى نك ما ند
 سلف فلا جناح عليكم فيه ومثله قوله تعالى وأن تجتمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف قال الطبرسي
 استثناء منقطع ومثاله لكن ما قد سلف أي هو أخذكم الله به وليس المراد أن ما سلف حال التمرين
 سلفاً منقطعاً خلافاً ولا ينافيه كون الاستثناء المنقطع خلافاً للظاهر ولا ينافي ذلك أصالة الحقيقة
 في ظاهر الآية أنه إذا قبل جازي الغوم كلهم إلا الحمار لا يقتضي كون الاستثناء المنقطع خلافاً لظاهر
 حمل الحمار على خلاف ظاهره أن لم يندل قرينة على زيادة الجواز ولا ينافي هذا الوجه ما ورد في الأختين
 من تفسيرهما ظاهرهما بالكل والخاتم والمسكة لأن لكل والخاتم مثال لما ظهر فلا يدل على جواز الابتداء
 عند الكل والخاتم فضلاً عن جواز تعدد النظر إلى الكل والخاتم فضلاً عن الدلالة على جواز تعدد
 النظر إلى جميع الوجه والكفين وما في هذا من عداً عن التفسير عرج عبد الله عليه السلام في قول
 الله تعالى ولا ما ظهر منها قال الرتبة الظاهرة الكل والخاتم وفي رواية أخرى قال سئل عن
 قول الله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها قال الخاتم والمسكة وهي القلب فظهر هذا الله
 كيف قال المصنف عليه السلام الرتبة الظاهرة الكل والخاتم فالظاهرة خلافاً للباطنة فالرواية
 لا تدل على جواز ابتداء الكل والخاتم مع وجود الناظر فضلاً عن الدلالة على جواز تعدد النظر
 إلى الكل والخاتم فما ظنك بالدلالة على جواز النظر إلى الوجه والكفين قال في مكاديم الأخلاق وفي
 رواية أخرى قال الخاتم والمسكة وهو الذي يظهر من الرتبة ويؤيد هذا المعنى ما رواه طحا عن
 كتاب الحسن عن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى إلا ما ظهر منها قال الوجه والذراعان أو لم
 يقل أحد يجوز النظر إلى الذراعين فلا بد من أن يحمل على أن ما جرت العادة بظهوره كالوجه والذراعان
 لا بأس بظهوره مع قطع النظر عن الناظر فلا دلالة فيه على جواز تعدد النظر إلى الوجه والذراعين أصلاً
 فظهر أن تفسير ما ظهر بالوجه والكفين لو سلم فهو مثل تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين فلا يدل
 على استثناء الوجه والكفين كالدلالة على تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين على استثناء الذراعين من
 الذراعين قرينة واضحة على أداة المعنى الذي ذكرناه الثاني قوله تعالى فللبينة منهن بعض
 من أنصاريهن ويحفظن قروحاتهن ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها والبصيرين يجرهن على جنونهن

الآية
 الزينة

وتقريباً لا استدلال بهذه الآية كالأية الأولى في غاية الوضوح فإن طلاق الآية لا يقتضي
 حذفاً لمعلق يدل على عموم وجوب بعض البصر بهن وجوباً مطلقاً لا يقتضي مطلقاً
 ذلك وجوباً للرجل وكيفية وجهها من سائر جهات الجسم لا يقتضي تفسيراً بوجهه
 ستم حواصط من فوج الرجل كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 من المرأة ما لا يقتضي إساءة على وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 من المرأة ما لا يقتضي إساءة على وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 رسول الله عليه السلام لا يقتضي وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 لشرب هذا ظاهره من سائر جهات الجسم لا يقتضي وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 التفسير لظاهره كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 الرجل في المرأة وإن كان فوجاً بعدد ذلك من وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 المرأة في الرجل سواء في ذلك الوجه وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 جهة قوله تعالى ما ظهر ونسب بالوجه والوجه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 وجه للقول يجوز النظر من وجه الوجه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 الوجه بعض الوجه لا يقتضي وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 مفقود قال في فلاح السالكين في معرفة أسرار العقول لا يقتضي وجهه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 وكيفية لأن الرجل في حق المرأة كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 السابقة إلى أن قال ولا يقتضي سحابة طاهر طلاق ذنبة وليس في خصوص ما يدل على هو
 قلت فكيف يختص عموم الفرائض من غير دليل بل مع قيام الدليل على عدم الاستثناء فإن جاز
 يكون ظاهره عدم حواصط عاقبة الوجه والوجه بالوجه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 عن النظر إلى ما عدا الوجه والكفين مع أن الرجل إذا كان لا يبين للشباب ولا يظهر منه شيء
 غالباً وإنما يظهر الوجه والكفين منه فالوجه كقوله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 يكون ظاهره غيرهم النظر إلى وجه الرجل وكيفية ولا يمكن استثناء ما في مثل المقام لغيره من الجوارح
 مع أن إطلاق قوله صلى الله عليه واله تعالى ولا يثنين زينتهن إلا ما ظهر منها لا يقتضي
 مفعلاً طاهر في عدم حواصط إساءة المرأة لغيره مطلقاً مع أنه قد عرفت أن قوله تعالى ولا يثنين

ربهنن الا ما ظهر منها البصر في مقام بيان جواز النظر اليهن بل في مقام تسليمهن لغطية الجسد
كله الا ما ظهر وان لم يكن هناك ناظر بالعمل فامر من يحسنه وغيره بضرب الخيال والفتنة على صدور
وجوههن مبالغة في التشتر والاضطراب وامر من يستل البدن كله وان لم يكن هناك ناظر بالعمل
الا الوجه والكفتين ونها من عن ابداء الزينة فضلا عن مواضعها الا ما ظهر اي ما كان من شأنه
الظهور بحسب المادة او ما ظهر بنفسه من غير قصد فلا بأس بظهوره والمقصود من النهي عن ابداء
الزينة سترها وتغطيتها مع قطع النظر عن الناظر حتى اذا فقهنا الناظر بفننه لم يقع نظره على جسدها
ولا على زينتهن الخفية اتفاقا فضلا عن العمد وانما يخص لمن في كشف الوجه والكفتين مع عدم التا
دفعاً للصبر والمخرج فعلى هذا يكون معنى الآية على تقدير تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين انه يحرم
عليهن ابداء الزينة مع عدم الناظر الا الوجه والكفتين بل عليهن ستر البدن كله مع عدم الناظر ايضا
في ابداء الخمار على الصدر والحجب مبالغة في التشتر والاضطراب والاحتفاظ عن وقوع نظر الاجانب
تقافاً من غير قصد على زينتهن الخفية فضلاً عن النظر العمدى اليها فضلاً عن النظر الاتفاقي الى
مواضعها فضلاً عن النظر العمدى الى مواضعها انفسها فاقى ذلك لعدم النهي عن ابداء الوجه
والكفتين في نفسه مع قطع النظر عن الناظر الذي هو مفاد الاستثناء دفعا للصبر والمخرج على
جواز نظر الاجانب اليه وجوههن واكفهن عدا من غير ضرورة بل لو تأمل النصف لا يقرب ان اطلاق
الامر بغط البصر للرجال واطلاق الامر بغط البصر للنساء وامر من بضرب الخيال على الجيوب وان
لم يكن هناك ناظر ففهن عن ابداء الزينة مطلقاً الا ما ظهر وان لم يكن هناك ناظر بالفعل ففهن
عن ابداء زينتهن مطلقاً الا حد من الناس لا يبولهن وغيرهم من المدكورين في الآية والا ففصل
في دفع النهي عن ابداء الزينة مطلقاً وان لم يكن هناك ناظر على موضع الصبر والمخرج على الوجه والكفتين
او ضم دليل على غاية اعتناء الشارع بأمر الستر والحجاب وانه لا يرضى بوقوع النظر على اجسادهن اتفاقاً
فضلاً عن العمد وانما دفع النهي عن ابداء الوجه والكفتين مع قطع النظر عن الناظر للصبر والمخرج في
النهي عن ابداء ما عدا الوجه والكفتين مع قطع النظر عن الناظر وعدم فرض حضوره بافتان تحت
النهي ولم يخصص في كشف الوجه والكفتين مع فرض حضور الناظر اصلاً وهذا غاية في التأكيد
بعضها الوصف فهو ادل دليل على كون بدن المرأة كله عورة لا يجوز التعمد في النظر اليها لا يفتن
من غير ضرورة وبالمجمل فنقول لا ريب ان عموم الامر بالغض للنساء والرجال يقتضي تحريم النظر

منعاً لولا المحققين لا ياب فيه احد ولا ريب ان جواز ابداء الوجه والاعين مع قطع النظر
عن الناظر ليس دالاً على جواز تفقد النظر فلا يجوز تفحص العين العام الدل على عموم تحريم النظر ما
لا يدل على التفحص بل في الآية ولا في تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين حتى يدل على جواز كشف
الوجه والكفتين مع الناظر فمن اين يظهر من تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين جواز تفقد النظر
للأجانب فان قلت كما ان الامر بالغض مطلق فكذلك جواز ابداء الوجه والكفتين اجسام مطلق
كان هناك ناظر ام لا تفحص بعد لتحرر لاسل عليه قلت قد انكر في محله ان طلاءه
الا باحد لا يارض طلاق دليل له في الوجوب لا في ان حلاله دليل هو في حلاله
في قلب المؤمن واستصحابه لا يارض من خلافه ففهم الكذب والعبث والراء ولا يعود الحكم بحقه
الكذب وسائر المحرمات لا يدخل استدر في قلب المؤمن فيسبوا على دليله ان يستحب
في مسألة عدم جواز لعنه في الفرائض والمراثة ما لفظ الشبه وتعمد مع عدم خبره في ذلك
معمومات ادلة الابطال والبراءة وما اخذ ذلك مما تقدم من صاحب الكفاية من الاستدلال بأدلة
ادلة فرائض القرآن وفيه ان ادلة المستحبات لا تقاوم ادلة المحرمات الا في شيء لا يجوز دخول
الشر في قلب المؤمن واجابته بالمحرمات كالزنا واللواط والفساء والتبذير ذلك ان دليل الاستحباب
انما يدل على كون الفعل لو حلت وطبعه خالفاً لما هو واجب لزوم احد طرفيه فلا بأس في ذلك طرق
عنوان من الخارج بوجوب لزوم فعله او تركه كما اذا صار مقدماً لواجب وصادف عنوان محرم
واجابة المؤمن وادخال الشر في قلبه ليس بنفسه شيء ملزم لفعله او تركه في التحقيق في
ضمن الزنا فقد طرأ عليه عنوان ملزم لتركه كما اذا امر به الوالد او استبد طرأ عليه عنوان ملزم
لفعله والحاصل ان جهات الأحكام الثلاثة اعني الإباحة والاستصحاب والكره لا يبراهم
الوجوب والمحرمات بحكمهما مع اجتماع جهات احدي جهات الثلاث انتهى ملخصاً وايضا في
كلام الله سبحانه الذي ظاهره اتيق وباطنه عمق إشارة لطيفة الى عدم استثناء الوجه والكفتين
وهو انه لو كان النظر الى الوجه والكفتين من المرأة سائفاً للرجل لاستثنى الله سبحانه ذلك عند
الامر بالغض عن النساء ولو كان النظر الى وجه الرجل وكفيه جائزاً للمرأة لاستثنى الله سبحانه ذلك
عند الامر بالغض للنساء فعدم استثناء الله تبارك وتعالى الوجه والكفتين في المقامين وعموم
الامر بالغض للنساء والرجال في الموضعين واستثناء سبحانه لظاهره في موضع ثالث وحكم

عن النسي عن ابداء الزينة مطلقا مع قطع النظر عن نظر لمدى ذكره في الآية صلا فقال
 بعد لغير الغرض للرجال والنساء ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر منها مما يبدل لتبها العارف بالسيا
 كلام يحكم على اختصا الاستثناء بذلك الموضع اعني النسي عن ابداء الزينة مطلقا الا ما ظهر مع قطع
 النظر عن النظر اذ لا يبين كل حكم في كل كلام انما يكون موقفا مع قطع النظر عن العوارض الخارجية لغير
 لغرض من اجله والخل خلل وفول لشارع لا شرع لا يشرع بغيره لا يشرع مع قطع النظر عن كون شرع
 منها وان كان التحريم مع الا هلال اول هكذا قوله تعالى ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر انما هو
 مع قطع النظر عن النظر وان كان الحكم مع حصصه والناظر اذ لا يشرع عن قوله تعالى ولا يبدون زينتهم
 على جهة من اذ لا يبين انما هو موقف لمعرب نحو مع قطع النظر عن النظر على جهة من المعلوم ان
 يرى بعض بطر وقوع النظر بالشوارع الا في مثل البيت وعند الزوج في شجنته مع حرمة الصبي
 مروي عن قرب لاسناد عن اجماع عليه السلام وقد مثل ما ظهر من رءوس النساء ووجوه الكهين
 ما لفظ لشرهه لتصبح اذ لا يشرع في رءوسهن ووجوه الكهين وهو انما من نظر المحرم
 رفع الشارع وجوب التستر عليها بجهاد احتمال الناظر ومقتضى المصالح والخرج بخلاف باق البعد وان
 وجب على الناظر الغض كاعلمه يقال في بدن الرجل بالنسبة الى المرأة فانه لا يجب التستر منها وان حرم
 النظر اليه متى وان جاز في الوسائل حيث قال بعد ذكر امثال هذا الخبر ان عدم وجوب التستر
 لا يلزم منه جواز النظر عند واحاصل انه لا يبين طاهر لآية التستر حرمة النظر للنساء الى وجها
 مطلقا ولا وجه يحول نظر من وجوه الرجال واكثرهم اصلا ولا يبدل عليه ففسر ما ظهر بالوجه
 والكهين قطعنا وحيل ان القائلين باستثناء الوجه والكهين قد ذهب المحققون منهم في مسئلة
 جواز النظر لغيره لزوج الى عدم الحاق المرأة بالرجل في ذلك بل جعله بعضهم ذلك قياسا لقياس
 مع الفارق فكيف مع عدم ارادة التزويج قال السيد السند في الرباض وهذه النصوص مع كبرها
 مختصة بالرجل والحاق المرأة به قياسا ولا دلالة منه ومنع والعلامة العامة مستنبطة والنصوص
 مختصة بالرجل بل الحكمه يقتضي عدم لاحتمال البلاهة ولا يمكنها التزويج لعدم رغبة بها فراغا
 الاصل لا زمنا منى وقال في احدائق بعد نقل القول بالاشراك عن المسالك وعندى فيه نظر
 لان الاصل في الموضوعين التحريم وجواز النظر للرجل فعدل الدليل على جوازه وعلل في الاخبار
 بأنه في معنى المشاي وهذه العلامة لا تجري في نظر المرأة للرجل كالا يخفى فقياسها على الرجل قياسا

مع الفارق وحكم المنصوص غيره غير مطابق كما لا يخفى من لمدى الحاذق وما عدا الاصل
 لا يجوز الخروج عنه الا بدليل واضح والاشراك لدى ذكره ممنوع لما عرفت مع انه مع تسليمه لا
 يمنع ان يكون دلالة منه على مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات الآية تعالى ولا يبدون
 زينتهم الا ما ظهر انما هو موقفا مع قطع النظر عن العوارض الخارجية لغير
 دالة واظهر بان ما وضع إشارة من الآية السابقة مع قطع النظر عن طهره هو انظر الى الوجه
 والكهين ونزيب الاستدلال من جهة فطنت به بعض مدسطين . يستفي ايه احديهما
 ان قول لربان الزينة في هذه الآية انه يجب تستر الزينة حرام في حقه لا في ربه
 ان الاستثناء دليل العموم بقوله تعالى لا تخولين بهن بالمعصية من رءوسهن ووجوه الكهين
 منكون لآية والاصل الاول من ابداء الزينة مطلقا ملتبسة كانت او جردت كانت او حصة
 لكل احد سوى المذكورين في الآية ولم يشرع سبحانه وحده في حرمه من الزينة اجماع
 ابداء الزينة الظاهرة ايضا وان فسر باوجه وكهين . عدمه . من رءوسهن ووجوه الكهين
 من عدم المذكورين في الآية مطلقا فلا وجه لنقولهم . انهم . لا يبدون زينتهم مطلقا
 باحرمة مطلقا ولا يمتنع استثناء ما ظهر من رءوسهن ووجوه الكهين في هذه الآية كما عرفت ونسب
 لعدم الملاحظة اذ لا منافاة بين تحريم ابداء الوجه والكهين لكل احد سوى المذكورين في الآية كما هو
 صريحها وبين جواز ابداء الوجه والكهين وعدم وجوب التستر مع قطع النظر عن لسانه وبما
 نقول لعدم من حل هذه التكنة الشريفة التي هي من الغيبة والذوق لآية لعاب الزينة عام
 الله سبحانه تابا قوله ولا يبدون زينتهم في كلامه المقول لا يخبر الذي ناظره عبق وطهره ايق
 لا تخفى محاش ولا تلبس من رءوسهن ووجوه الكهين في ذلك ما لا يسلح اليه العقول
 شارة الى ان التستر عن ابداء الزينة هو ما يظهر للنسي عن ابداء زينة سابقا وبما انه لغيره
 انما من والمعارضة بين الابدان في الاول براد فيه التستر والتعظيم مع قطع النظر عن الطهارة
 واد . انفق من نظر الساطرين وهناك تكة شريفة اخرى تدل على ما قلناه مما لم يمتحى الله سبحانه
 جوده واحسانه تقتضي بعدم استثناء الوجه والكهين اشار الها سبحانه بالأم حيث في سبحانه
 هذه الآية بالقدم دون الاول وهي قوله ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر من رءوسهن ووجوه الكهين
 معصية . وعصية من الاول تخلف واد منه الكشف في نفسه بمعنى عدم التعظيم بالقاء التوب ومحرم

وحي

الطائفة

انور

الزينة وتمازج النظر اليها اذ لو ابرج لكان وسيلة الى النظر الى مواضعها وكذا صاحبها فلا تذهب
 حال تحريم النظر اليها باعتبار الملازمة لزم تحريم النظر الى تلك المواضع بطريق اولي هذا ولكن
 ورد في بعض الاخبار تفسير الزينة الطاهرة بالكمال والخاتم والسكة وورد في بعضها فصيل خبر الزينة
 بالنداءين وما دون النفاذ وما دون السوار فظهر من هذه الاخبار ان الزينة اعم من الخلقية وغيرها
 فلا مجال لادارة مواضع الزينة واطلاق الزينة على الجملة شائع قال الشاعر (دكت خضيب زينة)
 ما قال سبحانه المال والسون زينة الخبوة القنبا ومن ماثل في قوله تعالى ولا تفرقن بين رجلين
 ليظلم ما يخفين من زينتهن لا يربنا بجملة اهتمام الشارع وتأكيده في احتجاب المرأة فدل على ان
 ابداء زينتهن لا ما ظهر وان لم يكن هناك ما خطر بالفعل اي موطنها الزينة مع قطع النظر عن النافر
 ثم هي ثانيا على ابداء الزينة للمبرسوى المذكورين في الآية ثم هي ثالثا على اظهار صوت زينتهن و
 حليهن واسماعهن للغير بغير اذن لعل المائل ان التمس عن ابداء نفس الاعضاء ومواضع الزينة
 الفخ والاشاء واعظم المبرى ان من لا يرضى باسماع صوت الخصال للذلة على الزينة الخفية بدلالة
 عقلية ولا يرضى بعلل الاخرى عند جلالتهم بدلالة الصوت على وجودها وان لم يقع عليها نظر الاخرى
 كيف يعقل ان يرضى بابداء وجوه القبايح الحسان من عقائل اهل الاسلام والايمان لكل
 كافر نشوان وفاجر طبايع وكافة فسقة الشان وفجرة اهل الفج والمردوان من اخوان الشيطان
 بل في مسائل على ثبوت حرم من اخبر عليه السلام ما يدل على التمس عن لبس النساء المخلجات لئلا
 له صوت مطلقا وان لم يكن هناك سماع بالفعل قال سئل عن الخلا بخل بصلها بها للفتاة
 والقبيبات قال ان كن صفا فلا بأس وان يكن لها صوت فلا ولا ايضا فدل من تأمل في هذه الايات
 الشريفة بكاد يقطع بدلالة انها على عموم التحريم وعدم استثناء الوجه والكفين وان تفسير ما ظهر
 بالوجه والكفين لو سلم لا يدل على جواز النظر الى الوجه والكفين لتعرفت من ان الآية الاولى
 وهي قوله تعالى قل للذين آمنوا من ابصارهم لادبياتهما مطلقا عامة شاملة للمفسر عن وجه
 النساء واكفهن قطعاً وكذا الآية الثانية وهو قوله تعالى قل للذين آمنوا من ابصارهم لادبياتهما مطلقا
 لوجوه الرجال واكفهم وكذا الآية الثالثة وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
 يستوفين واخذت الدلالة ظاهرة المقالة شاذي على صحتها بالنسبة عن ابداء الزينة مطلقا ظاهرة
 كانتا حصة لاحد من الناس بعد امن استثنى في الآية من البعولة وغيرهم فلم يبق الا قوله لا يبدن

تعالى ولا يبدن زينتهن لا ما ظهر على جوار النظر الى ما ظهر من داخله وامر بالمعروف
 نواذره وخوافيه عرف وابقى حق البصيرة لا دالة على ابداء عن ابداء زينتهن للغير
 حتى بدلت استثناء ما ظهر على جوار ابداء ما ظهر لا محسوس المستثنى من كل ما هو ساقط عن
 حكم ابداء اللبس باسماها لئلا يترك شهادته بحدوده بقوله كان يرد من ابداء زينتهن
 لوجب استثناء البعولة وغيرهم كما استثنى سبحانه في الآية احدى حيث كانت مسوقة لبيان
 ابداء الزينة للشاطين فقال عز من قائل ولا يبدن زينتهن الا ما يظهر من جوار استثنى مع اذنه
 عن كل ما كان ساطع بقول كلمة واحدة وهي ان قوله لا يبدن جوار منه ما هو محرم كذا
 مبين معنى ابداء الابداء لغيره من ابداء ما هو مستثنى من ابداء زينتهن
 في الصلوة للرجل ليس بماء التنجيس لظهوره وكذا جوبس من بعد طهارة ما هو مستثنى
 والقدمين للمرأة في الصلوة ليس بماء التنجيس لظهوره كذا وهذا استثنى مع اذنه
 اذ مع ساطع الذي يحل له لظهور كالتدريج والوجه وبالحكم بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 ظاهرة عدم جواز ابداء الزينة مطلقا ظاهرة كانت وحصة حصة كاستثناء حصة لاحد من الناس
 سوى المذكورين في الآية خرج منها الشباب ونحوها بالذيل ونحو الساق والابدان مستثناء ما ظهر
 في الآية السابقة على الاستثناء في الآية اللاحقة لعدم المدونة الاولى فمما لا ارادة لئلا يبدن
 وعدم دلالة على جوار ابداء مع وجود الساطع لئلا يبدن على جوار ابداء لغيرها بغير
 حاصص معنى الزينة من لا يجوز للنساء ان يبدن زينتهن بل يجب عليهن ان يستر بهما مطاوع وقوع
 لظهور لا ما ظهر منها عادة عند اوله الاشياء فلا بأس بعلوم مظهرها مع قطع النظر عن ساطعها
 لخرج لكن يجب عليهن ان لا يبدن زينتهن ولا يظهر بها مطلقا ظاهرة كانتا حصة لاحد من الناس
 الا من استثنى من البعولة وغيرهم من العاقرات ولا يخفى على المناقش وضوح دلالة هذه الآية لغير
 على السموات وشمولها للوجه والكفين لئلا يبدن في دخول الوجه والكفين في الزينة الممنوعة عن ابدائها
 ودلالة على حرمتها ابدائها مطلقا لئلا يبدن في الاية ولا دالة على التخصيص ولا يقتضي
 خبر ما ظهر بالوجه والكفين في الآية السابقة لو سلم كما عرفت ويدل على دخول الوجه والكفين
 في الزينة الممنوعة عن ابدائها في الآية الشريفة صحيح فصيل بشار التمدى وهو من حلاله
 الا صاحب قول العلامة في خلاصة نه ثمة دليل القدر والى عاقر العاقرات وطلبا استدلوا

براد بها الوجه لكون الخمار الملقى على الرأس اذا اسدل مام الوجه فيكون الوجه دون الخمار وكون
 الوجه مسنورا بالفضل غير ملحوظا في هذا النوع من الاستعمال قال السيد الجليل لا بد من التمييز بين
 المذموم شارح العقيقة في قوله عليه السلام كانت غابيتك لما عبادون ايمانهم دون هنا بمعنى
 قدام كنوا لا عشي وصف الحاجة الكاس تركب القذى من دونها وهي وند اي تركب القذى
 قدامها وهي قدام لوقتها وصفها انها انتهى قلت هذا طرعا هو في ان دون بمعنى قدام لا يراد به
 التبر والحياب ولا لم يمتح فوالا عشي تركب القذى من دونها وهي وند فان القذى لا يمكن
 ان يستر الكاس مع ان الاغشي وصف الحاجة او غيرها بما تهادون القذى والقذى دونها
 ولا يجوز ان يراد انها مسنورة بالقذى وانها يجمع جزئها خلف القذى بخاذلة له فلي
 هذا قوله عليه السلام دون الخمار براد بها الوجه لانه قدام الخمار الذي على الرأس والوجه فالوجه دون
 الخمار وان لم يكن مسنورا كذا او بعضا وكذا قوله عليه السلام دون التوازي فان الكعبين قد مر
 التوازي الثاني لو سلمنا ان المراد بقوله عليه السلام ما دون الخمار ما يستره الخمار لكن العشاء
 والمنشآت كاستن بالبحار رؤسهن وشعورهن كد يسترن بالبحار وجوههن عند حضور الناطر
 ومعاينة وانما يكسفن الوجه في الطرف مع عدم الناطر اذا فاجتهن الناطر عظم وجوههن ولا
 عبرة بالكواشف والمنشآت وبالجمل فلا ريب ان الخمار كانه الذي لستر الرأس كذا هو الذي لستر الوجه
 ايضا عند الغفاف ولا ريب ان الوجه يكون مسنورا باخماره في بعض الاحيان وان كان مكشوف في بعض
 الاحيان كما اذا لم يكن هناك ناظر فاعتبار من خروج الوجه من الخمار خاصة دون وقت دخوله في
 الخمار لا وجه له بل هو ترجيح بلا مرجح بل الشايع احق بالاعتبار فعمل قوله عليه السلام دون الخمار
 على حال يكون الوجه مكشوف لا دليل عليه بل وصف اهل اللسان الوجه بكونه في الخمار وتحت الخمار
 مع كونه مكشوف في بعض الاحيان قاض بانهم يعتبرون حال الشراذم فلا حظون المعاني الاخرى التي
 سلفنا كما ان الحكم بدحوال الرأس والرقبة في قوله ما دون الخمار بصا كذلك اذا لا ريب ان النساء كثير
 ما يكسفن الرأس والرقبة ايضا بل اذا سترن الرأس والرقبة كثيرا ما يستر بعض الرأس والرقبة والشعر
 مكشوفما وبالجمل فوصف الوجه بكونه دون الخمار وتحت الخمار بل في الخمار في كلام اهل اللسان
 والبلاء والشعر كثيرا فلا يوالط

ان على شغل بما في حرمها لا عفا عما في سراد بلاها

وقال الرضى وضوا الله على
 احق الى ما خمر البحر والخلج واصدق عماه صان الماز
 وقال القاضي ابو علي النخعي على ما ذكره ابن حنبلان في تاريخه
 قل للملحة في الخمار المذهب اشدت شكا في النقي المذهب
 نور الخمار ونور غدا في حرمه محبا لوجهك كيف لم يثايب
 بهذا البيت اصرح صريح في كون الخمار تحت الخمار فلا يمتنع في كون الوجه دون الخمار
 كون دون بمعنى تحت كما عذب وسموه به سبحانه عذيق وكذا لو كان الوجه حرمه فيكون
 في اعمار فكيف يمكن حكمه بوجه من غير دليل وشك في كون الوجه تحت الخمار دون الخمار
 ولي نقضوا الحديث واسوت وجوه هذه حسن في الخمار
 وهذا صريح في كون الفتى سائر الوجه ايضا لا سبب في مرده في سائر هذه المذاهب
 مراده بالنفس من الرأس والرقبة خاصة لا يفي معنى قوله وجوهه بعدد حسن في الخمار
 الاسفار خلاف الشراذم لولا ان النساء قد كن يسترن الوجه بستر وجههن في بعض الاحيان
 كما لا يخفى وقال الحاسي
 كان القابل في وجهها اذا السفرت بدد الكشمش
 وقال آخر
 اذا سفرت كنت عبيات حنينة وان يوتعت والعقير في عابدة غير
 وقال جرير
 اذا سفرت يوما شاء مجاشع بدت سواة مما تفتن البيوت
 وقد صرح الحاسي بان ستر الوجه من عادة النساء العفائف حيث قال
 فذكرت بعبان الوجه شرا واليوم جيش بدون النظار
 قال شارح الخطيب النيربختي كان سائر النساء بعبان وجوههن عفة وحياء والاولى الحب لسبح
 لا يفتل من الحزن ومما يدل على كون الوجه دون الخمار قول عروة في معقنة المعروفة
 ان تغد في دومة القناع فائق طيب ياخذ الفارس المسنن
 قال شارح الاغصان في قوله يقول مخاطبا عشيقة ان غرقى وتوسل في الغاء اي شترى غنى

فأنت حاذق بأخذ الفرسان انتهى قلت يستفاد منه أمور الأول أن الفناء الذي هو أحاديث
 صريح به في الدار حيث قال الفناء الفناء لأنه يفهمه الرأس مما يشبه الوجه أيضا بأجزاء الجوارح وأجزاء
 كما في الأجزاء فاعلم أن يكون سائر الوجه أيضا كالرأس لو كان المراد بقوله عليه السلام وما دون الفناء
 ما بينه وبين الفناء كان الوجه فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 بالفناء كالأجزاء في الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 بصير وجهها دون الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 عليه السلام في رواية فضيل ما دون الفناء كآية عن الوجه فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 أنه يظهر من قول غيره أن سائر الوجه كان سائرا في الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 ذلك ككشف الوجه أحيانا عند ذلك الكشف فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 ذكره صاحب الحدائق من أن المراد بقوله عليه السلام ما دون الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 الوجه فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 ولا ينافيه كشف الوجه أحيانا كالأجزاء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 الوجه بأجزاء الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 مجموعة وزاد عن أن يذهب من بين الطوائف التي هي في الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 ما ذكره في قوله عليه السلام فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 له قول الطائفة وقد ذكره في ذلك لا أحب أن

كشف فناء الشعر عن حروجه فطرية عن فكره وهو واقع

وبشهادة لما ذكرنا من كون الفناء سائرا الوجه أيضا كالأجزاء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 الكبرى سلام الله عليها في خطتها المروية في مجلس يزيد لعدة القوام من العدل بالأساطير الفناء فاعلم أن الفناء
 حرائر وأما ذلك وموقفه بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 وجوه من أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 بدل على أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 مع فصلها وبلاغها وبلوغها الفناء الفناء فيها حتى قبل كآنها فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء

صلوات الله عليه أن يقول فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 بدت وجوه من أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 أيضا يستحسن بل لم يبق نسبة أبداء الوجه إلى غيره فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 معاذ الله من السلب والعدم مستورا في الوجه فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 كان باديا لا يمتنع فيه كآنها فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 كما استحسن كون الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 البه أيضا وانكشف الوجه فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 لأنه لو كان أبداء الوجه والكفين سائرا فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 وكان كشف الرأس والشعر في الأجزاء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 الرأس والشعر أعظم مصيبة لها فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 ولا احتياج فكان من الواجب أن يقول عليها السلام فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 صلوات الله عليها لأبداء الوجه في مقام الاحتياج على غيرها فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 أوضح دليل على كونه غير سائرا في الأجزاء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 وفروع ما هو محرر شرعا ولو اضطررنا إلى الظلم ظالم أشد مضاعفة وأعظم مصيبة لدى أبداء الله
 من السائرا شرعا وأما أن مما يشق على الطبع كثيرا وأيضا يدل عليه قول الشريفة الزهراء

قد سلب الفناء من كل وجه فيه للصون من فناء بدلي

فلم يكن الفناء سائرا الوجه أيضا كالرأس بل يكون الوجه مكشورا فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 سلب الفناء في الوجه بل كان الواجب على الشبان يقول قد سلب الفناء من كل رأس فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 سلب الفناء من كل وجه يدل على أن الفناء يكون سائرا الوجه أيضا كالرأس فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء
 في الوجه والآية في كآنها فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء

ولما نفاذنا الحديث وسفر وجهها الحسنان تنفقا

فلولا أن الفناء يكون سائرا الوجه أيضا لم يستحسن نسبة الفناء إلى الوجه ولا الفناء في الأجزاء
 عن عدم الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء فاعلم أن الفناء

لرأس فقط دون الوجه يمكن معنى منونه وجوهها الحسن ان تقتضا وتبادل على ان المراد
بقوله عليه السلام ما دون الخمار هو الوجه لا الوجهين لا يفي بها مجال للزينة قول الخمار
فالقتنا عاودنه الشصا انت باحسن موصولين كقولهم
فان المراد بالشمس وجهها فعمل وجهها دون الفناع الذي يكون على الرأس والفناع مثل الخمار او
هو الخمار قد في الفاعوس المنع والمنفعة ما تنفع بالمرأة رأسها والفناع ما الكسر اوسع منها فظهر
ان الوجه بوصف يكونه دون الخمار والفناع وهو استعمال شائع في كلام العرب مع ان الفناع مما يستر
به الرأس فقول عليه السلام ما دون الخمار من الزينة في صحيحه فضيل معناه ووجه من الزينة ويشهد
لكون الخمار سائر الوجه ايضا اذا ارادته مسرعة ما وى ان الشابة التي تلبس الخمار دخل على النعمان بن المنذر
ملك العرب فغاضه للفرقة مرة النعمان سقطت عن يدها فسترته وجهها بعصاها الى ذلك
اشارة الشابة بقول

سقطت العصى ولها راسا قطر فتناولته وانفتحت بالبد

وهذا يدل على ان العصى هو الخمار او وصفه كما يكون سائر الرأس يكون سائر الوجه ايضا اذا
اراد ان المرأة ستر الوجه لا سيما تمامات مثل ستر الوجه بيدها ومعصمها بالسقوط نصها فيها
الا عطف وجهها بنصبها والرفعة الى ستر الوجه بالبد وهذا يدل على ان ستر الوجه بالخطا كان
شائعا في العفائف واصل المرأة في جارية لها ايضا ولا ينافيه كستر الوجه احبا نابيل يظهر من كلامه
الحديث في اما لبيان الفناع والزينة والبرقع كلها مما يستر به الوجه فانه رحمه الله ذكر في قول الشافعي
من كل عجز اسقوط البرقع بلها ليرتفعظ والبرقع

ما لفظ الشفيع لما ناوله سقوط البرقع فادانها في وجهها ولا تشره ثقة بحسنه وادانها لايها لاد
مثل قوله سقوط البرقع قول الشاعر

ولما ناولها وسنتا قبلت	وجوهها ما الحسن ان تقتضا
وهو ستر من يستر	سنتا حسن زينة
وهو ستر من يستر	سنتا حسن زينة
وهو ستر من يستر	سنتا حسن زينة

ومال لعلامة المذكور في ستر وجهها او سترها او سترها او سترها

قال قتادة ولينمن من يستر من على وجهه الحسن ان تقتضا وتبادل على ان المراد
عن ابداه من الحسن وهذا طبعها فظهر ان كون الوجه دخلا في سترها يعني ان وجهها
من الخمار حتى قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
كون وجهه دون الخمار في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
كون وجهه مستورا بعصاها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
وجهها ما عدا راسها اذا كانت تلبس الخمار وجهها مستورا بعصاها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
صحيح مع ذلك للشافعي ان وجهها مستورا بعصاها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
من قوله عليه السلام ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة

الوجه مستورا ما عدا راسها اذا كانت تلبس الخمار وجهها مستورا بعصاها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
سري عما حفظ من راسها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
عمار عفاها الله عن راسها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
بغيره يثبت شئ في مكانه في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
مادون الخمار مما يستره الخمار من راسها في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
ون كان على الرأس لكن النساء يسترن بالخمار ومعصمها سائر راسها والفسخ والبداهة
كسفن الوجه احبا فاشارة ان يكون قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
بالوجه وان لم يكن الوجه كله او بعضه مستورا فيقول وجهه مستورا في قول الشافعي ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
ان الوجه في الخمار وان كان مكشورا فتقول بهذا لا عيب في ستر وجهه ان بقا ان الوجه دون
الخمار فان الخمار دون المحيط وبالحيلة فالحكم يكون الوجه مستورا عما لا وجه له وان يكون
خارجا لا يجوز وصفه بكونه في الخمار قطعا فاذا جاز وصفه بكونه في الخمار ثبت كونه في
الخمار مثل الرأس والرقبة مع ان قوله عليه السلام ما دون الخمار من الزينة يعني ان وجهها من الزينة
يجوز ارادة المعاني الاخرى من دون كمام ووراء وتحت نقب فوق وعند وعلى جميع هذه
فيكون الوجه دون الخمار وان لم يكن في الخمار الثالث لو سلمنا عدم وضوح دلالة قوله
ما دون الخمار في نفسه مع قطع النظر عن الفرائض وفرض الشك في ذلك فتقول ان في الزينة
زينة واصحها يدل على ارادة الامام عليه السلام المعنى الذي ذكرناه وشئ المعنى الذي ذكرناه

الوجه مستورا
سري عما حفظ
عمار عفاها الله
بغيره يثبت شئ
مادون الخمار
ون كان على الرأس
كسفن الوجه
بالوجه وان لم يكن
ان الوجه في الخمار
الخمار فان الخمار
خارجا لا يجوز
الخمار مثل الرأس
يجوز ارادة المعاني
فيكون الوجه دون
ما دون الخمار في
زينة واصحها يدل

صاحب الحدائق رضوان الله تعالى عليه لا ريب ان ظاهر قوله عليه السلام ما دون التوابين ما كان
 اسفل من التوابين وليس معناه ما كان مسنورا بهما كما لا يخفى فكيف قوله عليه السلام
 ما دون التوابين ما كان اسفل من التوابين ولا ريب ان الوجه اسفل من التوابين لا يكون على الراس
 وبالأرسل البتة الوجه ايضا فيدل على الوجه في قوله عليه السلام ما دون التوابين على كل حال و
 ان لم يكن الوجه مسنورا بالتوابين وقد عرفت صاحب الحدائق بان دون في قوله عليه السلام
 دون التوابين وقوله دون التوابين بمعنى تحت بمعنى الجبهة المقابلة للملوك ولا شك ان التراب
 ملحوظ في هذا المعنى فطما ودون في قوله عليه السلام دون التوابين كقوله عليه السلام دون
 التوابين مستعمل في معنى واحد وايضا لا ريب ان قوله عليه السلام ما دون التوابين يشمل
 جميع ما كان تحت التوابين اي اسفل منهما ولا ريب ان الكعبين بتمامهما داخلان فيما دون التوابين
 فقد دخل الكعبان في الرتبة المنبسط عن ابدانها في الآية الشريفة فدل الرتبة على حرمته النظر الى
 الكعبين لا على استثنائهما وندل على ارادة ذلك من الآية فتكون الرتبة مضمرة للآية ودل على
 حكم الكعبين وحرمته لتطابقهما على هذا قوله عليه السلام ما دون التوابين فربما واحدا على
 دخول الوجه في قوله عليه السلام دون التوابين اذ لم يقل احد بحرمته النظر الى الكعبين وجوازها الى
 الوجه ولا وجه له اصلا وسوق الرتبة ايضا بما في التعليل لا بد ان يحمل على ما ذكرناه في
 معنى الرتبة وهو الحق واما ان يحمل على المعنى الذي ذكره صاحب الحدائق ولا يمكن المصير الى
 ما ذهب اليه في معنى الرتبة لعدم امكان ذلك في قوله عليه السلام ما دون التوابين فكيف
 يحمل على المعنى الذي ذكرناه لا يقال ان قوله عليه السلام ما دون التوابين وان كان شاملا لم يكن
 كافيا لكنه محقق بما دل على استثناء الكعبين فخرج الكعبان من قوله عليه السلام ما دون التوابين
 وبقي الباقي لا ما يقول قوله عليه السلام ما دون التوابين لا يقبل احوال الكعبين فاذا خرج منه
 الكعبان فاني ينبغي ان لا يكون الكعبين من موضع التوابين وهو المعصوم الا صاحب قال في
 كشف الغطاء والمراد بالكعبين البدين رؤس الاصابع في المعصوم لانه المتبادر في مثله قال في القاموس
 والمعصوم كبر موضع التوابين البدين وقد عرفت به في الحدائق والمعصوم موصول بالكعبين كما في
 الجاسي قال قلت قناعا دون الشمس والفتك بأحسن موصولين كف ومعصوم
 فتصحيحه فضيل صريحا للدلالة على كون ما دون التوابين من الرتبة المنبسط عن ابدانها والتوابين

المعصوم فدون التوابين معناه دون المعصوم وليس دون المعصوم الا الكعبان لان المعصوم موصول
 بالكعبين فكيف يصح الحكم بكون المراد بما دون التوابين ما عدا الكعبين واني ينبغي ما عدا
 الكعبين مع ان المعصوم موصول بالكعبين وهو موضع التوابين ولو فرض كون التوابين فيما فوق
 عن الزند فدل قوله عليه السلام ما دون التوابين على خصوص ذلك المقدر لا على غيره غاية العدد
 لا دليل عليه ولا قرينة تؤيد اليه بل لظاهر ان المراد بما دون التوابين الكعبان خاصة كانت
 دون التوابين كما في الوجه الرابع لو كان المراد بقوله عليه السلام ما دون التوابين ما عدا الكعبين
 كما قاله صاحب الحدائق حيث قال ما لفظ الشريف قوله عليه السلام ما دون التوابين ما عدا
 التوابين من الراس والرقبة فهو من الرتبة وما خرج عن التوابين من الوجه فليس بهما وما دون التوابين
 من البدين وهو ما عدا الكعبين يلزم لشكنا كلام المعصوم على السلام بلا دقة ومعنا
 الله من ذلك لان ما عدا الكعبين من البدين ليس الا الذراعان او ما فوق الذراعين من المعصوم
 والذراعان هما مورد سوال فضيل وقد ذكر حكمهما المعصوم عليه السلام بقوله نعم طلاق
 في ذكره بصدقه بقوله ما دون التوابين فيكون معنى الخبر نعم الذراعان من الرتبة وما دون
 التوابين من الرتبة والذراعان من الرتبة وحمله على خصوص ما بين التوابين والزند مع فرض
 كون التوابين مرتقا فليلا من الزند مع عدم القرينة عليه تكلف مستغنى عنه مع انه جزء من
 الذراع فلا حاجة الى ذكره بالخصوص مع انه لا اعتبار لهذا الفرض الخاص والحكم الشرعي لا
 يقع الفروض وحمل الكلام المطلق على بعض الفروض بخصوصه من غير دليل غير صحيح لا يمكن
 ان يفرض كون التوابين واسما فيصل الى ما دون الزند في بعض الاحيان والحق ان فرض كون
 التوابين عن الزند لا يقع اصلا لان جميع المسافة التي تكون موضع التوابين وبها لا يجري
 له كلف معصوم والظاهر ان المعصوم له امتداد يجوز فيه التوابين كما يشهد له قول الشريف الرضي في

الخبر علم الهدى رحمه الله
 عندك كفت مجددك من مدني قبول معاصمها ففساد

فان جولد ان المعصوم في التوابين يقتضي امتداده فادون التوابين معناه ما كان اسفل من
 المعصوم كله اي من الجزء الاخير المتصل بالزند وليس الا الكعبان خاصة فادون التوابين هو
 الكعبان لا غير وبالحمل على الظاهر من قوله عليه السلام ما دون التوابين ما دون المعصوم

في
 التوابين

والصمم موصول بالكف فليس دون الصمم إلا الكف فالمراد بقوله عليه السلام ما دون السوار
الكفان خاصة كالأصبع ومن هنا ظهر لك أنه ليس لاحد ان يقول ان دون كايحيى بمفهوم
كذا يحيى بمعنى فوق ففعل معنى قوله عليه السلام وما دون السوارين ما فوق السوارين فبدأ
بمفهوم ان ما تحت السوارين خارج من الزينة اعني الكفين وهو المطلوب وذلك لما ذكرنا
ان ما فوق السوارين هو الذراعان وقد ظهر حكمه عليه السلام بقوله نعم فلا فائدة في التكرار
واما ما فوق الذراعين فلا يحتاج الى التنبه مع انه يعلم حكمه بالا ولو تبين من حكم الذراعين و
كذا ليس لاحد ان يقول ان دون وان كان بمعنى تحت كما هو الظاهر المتبادر في المقام لكن
الكفين ليسا دون السوارين حتى يدل الخبر على دخول الكفين في الزينة المتيقن عن ابدانها كما
قلنا في معنى الخبر بل الكفان فوق السوارين فتدل الرواية على استثناء الوجه والكفين كما يظهر
هذا المعنى من صاحب فلا تدلنا لدرجت قال ما لفظ الشريف فافوق الخمار هو الوجه وما فوق
السوار هو الكف فهو من الزينة الظاهرة المستثناة وما دونها كالعنق والصدر والذراع فهو
من الزينة المحرمة انتهى فليست هذا هي محبة مخالفت لما عليه العرف ولم يسمع في كلام احدا ان
الوجه فوق الخمار بل الخمار يكون فوق الوجه والوجه تحته ولا ريب ان الخمار الملقى على الرأس
يكون فوق الوجه وان لم يكن سائرا للوجه بالفعل واما اذا اُلقي على الوجه كما في وقت اعادة
الستر من الجانب فالأمر واضح وبالجمل فوصف الوجه بكونه فوق الخمار يستلزم وصفا للخمار
بكونه تحت الوجه وهو واضح الفساد وكذا جعل الكفين فوق السوارين خلافا لظاهر بل
المعارف والشائع في العرف وصفا للكفين بكونهما تحت السوارين لأن مقتضى مخالفة الأصلية
ارسال اليدين لرفعهما ولا ريب ان اعتبار سائر الجبين تكون الكفان تحت السوارين لا
فوقهما مع انه لو سلمنا صحة اطلاق كون الكف فوق السوار يلزم المخذور السابق و
هو التكرار بلا فائدة لأن ما دون السوارين هو الذراع على هذا التقدير كما يظهر من كلام
صاحب الفلاذلي ايضا ويشهد لما ذكرناه ما رواه القتيبي في تفسيره وهذا التفسير الشريف
وان كان موجودا عندنا فبما وجدنا في كتابنا لكن الأول نقل الرواية المشار اليها المجدد في
في الحديث وفي تفسير القتيبي المجلد على ابن ابي عمير قال وفي رواية في الخمار ودع ابنه جعفر
عليه السلام في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن فما ظهر منها في الشارب والكحل والخمار و

حساب لكف السوار والزينة فلا تدن زينته للناس وزيته للحرام وزيته للبرج فامارسه
لناس بعد ذكرنا واما زينة الحرام فوضع الفلاذلي ما فوقها والذم على ما دونها والاحتياط
وما سفل منه واما زينة الزوج فاجسد كله انتهى ويستفاد من هذه الرواية التبرئة من
مها ان دون بمعنى تحت اعني تحت السوارين وان الكفين والاصابع دون الذراعين ان تحته و
اسفل منه لا فائدة وان القدمين دون السوارين وان كان لا فائدة في ذلك في رواية صاحب
رويات الكفين دون السوار اي اسفل منها لا كما قاله صاحب الفلاذلي في الكف يرفع
ومنها ان هذه الرواية ظاهرة في كون موضع الفلاذلي ما فوقه من الوجه والرس والذراع
ما دونه من الكفين والاصابع والاحتياط وما كان اسفله من القدمين من ارجلهم
بالخمار فلا يجوز النظر الى هذه الاشياء لغير الحرام والتفصيل في طبع المصنف في هذه الناحية
لغير الحرام لم يكن موضع الفلاذلي ما فوقه والذم على ما دونها واما زينة المحرمات وهو خلاف
ظاهر الرواية ومما ان ما ظهر من غير الشارب والكحل والاحتياط وحساب كف ورس والوجه
والكفين كما يتولون والتفسير بالشاب موقوف لنفسه من مسعود والتفسير للكحل بحاشية
مواقع للاخبار الاخر ولو كان الوجه والكفان داخلين في الزينة لكانت نكاحا حق بالذم
مذكور الوجه والكفين في تفسير ما ظهر في الاخصار على ذكر الشارب والكحل والاحتياط وحسب
الكف والسوار فزينة واحدة على عدم كون الوجه والكفين داخلين فيما ظهر وذكر الكحل بحاشية
لا يستلزم ذلك كما لا يخفى انما هي وجب لطيف دقيق وهو انه لو كان مراد الاماء عليه السلام
ما فهمه هؤلاء الاجلاء رضوان الله عليهم من استثناء الوجه والكفين وعدم دخولهما في الزينة
المنتهى عن ابدانها فقال عليه السلام نعم ما دون الخمار وما دون السوار من الزينة يدون الوار
الفاطمة فاني بان الواو اما طرفة بدل على ما قلناه في معنى الرواية وظاهر في دخول الوجه والكفين
في الزينة المنتهى عن ابدانها ونوضح ان فضيلة استلزام حكم الذراعين هل هما داخلان في
الزينة المنتهى عن ابدانها اجاب عليه السلام بدولها بقوله نعم ثم بين عليه السلام ما هو
من حكم الذراعين وهو دخول الوجه والكفين ايضا في الزينة المنتهى عن ابدانها لاستثناء
استثناءهما من العامة فقال عليه السلام نعم الذراعان من الزينة والوجه والكفان ايضا
من الزينة فحسب العطف بالواو لان العطف يقتضي المغايرة والمطقت بدل على ان الامة

في

بريد بيان دخول شينين آخرين مستغلين في الزينة مثل الذراع وان الحاجة ماسة اليها
 من غير سؤال واما لو كان مراد الامام عليه السلام بيان استثناء الوجه والكفين فلا يستعمل
 الواو العاطفة بل ينبغي ان يقول نعم ماعدا الوجه والكفين من الزينة او نحو ذلك بدون الواو
 العاطفة اذ لا حاجة حينئذ الى العطف لان ماعدا الوجه والكفين شامل للذراعين وغيرهما
 فلا حاجة الى الحكم بدخول الذراعين او لا بقوله نعم ثم العطف عليه بعبارة شاملة لهما و
 غيرهما بل يكفي العبارة الجامعة من غير حاجة الى العطف والمعطف لو سلم صحة فلا ريب ان خلاص
 الظاهر ان طاهر المعطف يقتضي المقابلة والاستفلال مع ان قوله عليه السلام مادون الخمار
 والتوازين على ما فتره شقنا ليس كلاما جامعيا بقيد مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين بل
 ساء على التفسير المذكور قوله عليه السلام دون الخمار يخص بما يستر الخمار من الرأس والرقبة لا
 يشمل سائر جسد المرأة وقوله مادون التوازين يختص بالجزء الاخير من الذراعين بقوله ما
 دون الخمار والتوازين ليس مفاده مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين الشامل لجميع جسد المرأة
 عدا الوجه والكفين **السابع** ان سؤال فضيل عن الذراع خاصه دون الوجه والكفين
 بظاهره على انه كان مستغلا بجواز النظر الى الوجه والكفين استثناءهما بين العامة وكثرة
 انكشافهما لكان شاكفا للذراعين مع احتمال الجواز لاجل بوقم الصبر وخرج او لشروع الكتاب
 ايضا ولو كان عالما بتحریم النظر الى الوجه والكفين لم يسل عن الذراعين لان حرمة النظر الى الوجه
 والكفين قاضية بتحریم النظر الى الذراعين بالاولوية فلذا اجاب عليه السلام بدخول الذراعين
 في الزينة ودخول الوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها لكونه اخفى اما المنور بالخمار من
 الرأس والرقبة وما عدا الكفين من اليبين فدخوله في الزينة ظاهر لا حاجة الى بيانه وتحریم
 النظر اليه كغيره من النظر الى سائر جسد المرأة مما عدا الذراعين والوجه والكفين واضح معلوم لكل
 احد فكيف مثل فضيل فنقول لمصوم عليه السلام مادون الخمار ومادون التوازين اما ان يراد
 به بيان استثناء الوجه والكفين وجواز النظر اليهما فظاهر انه غير محتاج اليه لان فضيلا كان
 عارفا به كما يظهر من عدم سؤاله مع كونه محل الحاجة اذ ليس عدم سؤاله الا لكونه واضح الجواب عنه
 لا التحريم والا لسئل عن الذراعين لكونهما اوله بالتحريم من الوجه والكفين واما ان يراد ببيان
 دخول سائر جسد ماعدا الذراعين والوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها وهذا

الوجه الشارح

ظاهر انه غير محتاج اليه لانه من وجهين لا يعمى عن حد اتصاله من مصدق قول
 مادون الخمار ومادون التوازين على تفسيرين الاول هو جمع ماعدا الوجه والكفين وتام
 يراد به خصوص المنور بالخمار وما عدا الكفين من اليبين وهو ايضا غير محتاج اليه وهو اول
 كالباطل والظاهر السابق والمصدق على جميع القادرين على ان قوله يجب لستاد مادون الخمار
 ومادون التوازين بعد قوله عليه السلام نعم لئلا يخل على حكم الذراعين الذي هو مورد
 السؤال وان الزيادة على حواشي من المتعلق بمورد قوله لا يذهب من دونه بل يذهب
 فيها على تقدير جواز النظر الى الوجه والكفين واما على ما ظنناه في معنى الرقبة شيئا معوله
 مادون الخمار ومادون التوازين مشتمل على ثمة مهمة ومخافة هذا كله شديد لا
 المصوم عليه السلام بين ما كان اخفى من مورد سؤاله شقنا منه ورجمه وحاصل الخبر ان
 فضيلا سأل عن حكم الذراعين دل على كون الخمار مختلفا عنده وعدم سؤاله عن الوجه والكفين
 مع شدة الاشارة ظاهرة اعني جوازه فقال عليه السلام نعم الذي كان من الزينة لغير
 عن ابدانها والوجه والكفتان ايضا منها وان شئنا استثناءهما بين العامة فاما عندنا
 فدكر حكم غير مورد السؤال بالمعطف مما يفيد التاكيد والمبالغة في ثبوت حكمه في مورد السؤال
 وهذه سنة سنينة في شريعة السؤال والجواب بظهور ما رواه الصدوق عن سحان بن عمار
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انظر المولود الى شعره ولا تدل ثم والى ساقها وهذا
 الزينة وان كانت محمولة على التقية لكن الشاهد في ان ذكر الشافعي وعطمة على الشعر عدم
 السؤال عنه مما يقتضي بيان جواز النظر الى الشعر تقية كما ان المصنف في المقام يذكر مادون
 الخمار والتوازين مع عدم السؤال المبني في فهم الشعر الى الذراعين بان الوجه والكفين
 ايضا يحرم النظر اليهما فكيفما الذراعين **السابع** ان المراد بقوله عليه السلام مادون الخمار
 اما ان يكون ما تحت الخمار بمعنى الجهة السفلى كما قرأنا عن به صاحب الحدائق وهو المناسب
 لقوله عليه السلام مادون التوازين اذ لا ريب ان المراد به الجهة السفلى دون المنور والتوازين
 واتحاد الساق يقتضي ارادة مثله في قوله عليه السلام دون الخمار ايضا كما لا يخفى فيجب عند
 قول لا ريب ان الخمار الملقى على الرأس يكون فوق الوجه والوجه فنه فيدخل الوجه في قوله عليه
 مادون الخمار ولا يصح ان يقال ان الوجه فوق الخمار قطعا لا ريب في مقتضى وصف الخمار بأنه فوق

الوجه

من قبل الصام المختص فلا ضير في طرح بعض الخبر فيجب جذاو كحقائق شمال خبر على لدا
 فربينة واضحة على ان المراد منه جواز الابداء مع قطع النظر عن الشاظر فلا دلالة فيه على جواز تعدد
 النظر الى الوجه والذراعين حتى يجتاح الى طرح بعض الخبر وهذه الرواية الشريفة قريبة على ارادة
 هذا المعنى في سائر الاخبار الواردة في تفسير ما ظهره والموهمة بجواز النظر كرسالة مرسلة
 على القدمين مع انهم لا يقولون بجواز النظر اليهما ويرتكبون التاويل بجملة من قبل الصام المختص
 قال في المحقق وقد تضمنت زيادة القدمين مع ان ظاهر كلامهم تخصيص الاستثناء بالوجه
 والكفين قال ومن العجائب التبدل في شرح النافع نقل رسالة مرسلة مرسلة مرسلة مرسلة مرسلة مرسلة
 القدمين انتهى قلت واعجب منه ما في الرياض من احتمال الزيادة قال فلا يندفع فيه الا
 على القدمين المجمع على عدم جواز النظر اليهما وان هو الا كالعالم المختص مصاف الى عدم ذكر
 القارح المذكور لما يفوى احتمال الزيادة انتهى قلت الزيادة المذكورة في الكافي والخصال
 وغيرها ولفظ القدمين المذكور فيها فاحتمال الزيادة بعيد جذاو والمخالفه قريبة على ارادة جواز
 وقوع النظر لا عن محمد كقولكم اول نظرة فلا ينبغي لها بنظره اخرى مع ان الاول غير المختار
 فاذا صح قول المصوم عليه السلام بانها لكم اي يجوز لكم في المانع منه في قوله بجلد المراد بانها
 هذه التفسيرات عدم وجوب الشغل والتعطف من وقوع النظر لا عن محمد كقولكم لا ينبغي ان رواية
 مكاد الا خلا في دالة على امرين الاول ما ذكرنا من ان المراد جواز ابداء الوجه والذراعين مع
 قطع النظر عن الشاظر الثاني اتحاد حكم الوجه والذراعين ولا ريب ان الذراعين لا يجوز النظر
 اليهما مع انهما داخلان فيما ظهر فكذا الوجه وان كان داخل فيما ظهر لا يجوز النظر اليهما والذراعين
 فيما ظهر لا يقتضي جواز تعدد النظر ولا يجاز النظر الى الذراعين مع انه باطل جاعلا وكان خبر
 المكاد دال على اتحاد حكم الذراعين والوجه كذا خبر فضيل ايضا صريح في اتحاد حكم الذراعين
 وما دون الخمار وما دون التواربين فلو حملنا خبر فضيل على المعنى الذي ذكره في المحقق
 يلزم التعيّن بين الذراعين والوجه وهو مخالف لخبر المكاد مع انهما داخلان فيما ظهر
 والتعنيك لا وجه له مع اشتراكهما في الظهور عادة وورود تفسير ما ظهر بالذراعين ايضا محتمل
 ما لو حملنا على المعنى الذي ذكرنا لا يلزم محذور اصلا وبسبب اللفظ والمعنى ولا يلزم التعيّن
 بين الذراعين والوجه ولا يخالف خبر المكاد وتكون رواية فضيل جيند موافقة لظاهر الكافي

محالفة للعامة لا مشهور استثناء الوجه والكفين عنهم موافقة لمحمد بن ابي بصير
 لله رب العالمين العباسي لو كان المراد من قوله عليه السلام مادون عن راسه مادون
 محقق بقوله اي ما يستره الخمار من الرأس والرقبة فهو من راسه وما خرج من تحت راسه
 فليس منها الصالح المعنى اذ لا يستره فان براد ما يستره عن ما كان مستورا مستورا
 يلزم ان يكون الحكم في المستتر بالعلل وعدمه وهو بطلان محتمل مع انه يستره مقتضى
 يختلف كل الاختلاف في المرأة لو اختلفت حالاتها فليس من مقتضى حدوتها
 في ذلك اختلاف كثير وما يرد بقوله عليه السلام مادون عن راسه مادون عن راسه مادون
 عادة فهو ايضا غير مستقيم لان المادة ايضا مختلفة جدا بعدة العفاف من راسه مادون
 غير العفاف كستره والعفاف تختلف عادتها راسه مادون عن راسه مادون عن راسه مادون
 ومع التاويل يستره فحمل قوله عليه السلام مادون الخمار على حد الاستثناء محتمل
 او على عادة غير العفاف خاصة لا وجه له بل هو ترجيح من غير مرجح ملاك وجوب حدوتها
 واولى العادات بملاحظة الشارع عادة العفاف حين وجود الشاظر ولا ريب ان وجوبه
 حينئذ يكون مستورة بالاحتياط فيكون قوله عليه السلام مادون الخمار مستثناة بوجه
 فيدل على حرمة النظر اليها على جوازها وايضا العادة قد يثبت بعض الرأس والشعر والرقبة
 وغيرها في اكثر الاحيان ولا سيما عند المعاملات والاحتياطات ولو غفلت ويكون حاجتها
 فيبقى القول بجواز النظر اليها على ما ذكره في معنى قوله عليه السلام مادون الخمار مستثناة
 لا ريب ان رواية فضيل لا تدل بالملفوظ على استثناء الوجه والكفين ولا بدعوى فلو ادعى
 لذلك بالمفهوم على استثناء الوجه والكفين كادعموه لان قوله عليه السلام مادون الخمار
 تفسيره شجنا بدل على دخول ما يستره الخمار من الرأس والرقبة في الرتبة بالملفوظ وكذا قول
 عليه السلام مادون التواربين ولا ريب ان هذا المفهوم مفهوم اللفظ وليس بمجته اجاعا
 ليس قوله عليه السلام مادون الخمار من قبيل التعليق على الوصف فان مادون التواربين
 الى شئ معين كما لا يخفى فهو كقول الفاعل جاء الذي فوق السطح وما الذي تحت السطح
 لا يدل هذا الكلام على عدم مجي من ليس فوق السطح وعدم نوم الذي ليس تحت السطح
 بدل قوله عليه السلام مادون الخمار على عدم كون ما ليس من الخمار من الرتبة مع ان ذلك

في الخبر

في الخبر

نحو

الفهوم في هذا المقام باطل قطعاً لأن ما لا يستره الخمار من الرأس والرقبة داخل في الزينة أصلاً
مع أنه كثيراً ما سكف بعض لوزن الشعر والرقبة وكذا بعض الوجه ليس تمامه بستره بخارج مع
دخوله الزينة قطعاً وكذا مفهوم قوله عليه السلام ما دون التوازين مع كونه مفهوم اللقب
به مسلّم. فلا يدل على عدم كونه ما فوق التوازين من الزينة مع أنه باطل إجماعاً ومقتضى لغة
عليه السلام نعم فإذا لم يدل رواية فضيل على استثناء الوجه والكفين لا بالمفهوم ولا بالنظر
من ابن ندب من استثناء الوجه والكفين فليكتف بهذا القدر فقد أسروا الضم لذي عبيد
شتم أن هذه الآية الشريفة مع وضوح دلالتها وظهورات دلتها مواضع أخر للدلالة على المدعى
نوى في المحذور شتم اليه من وراء الاستناد لدلالة السائل على كونه لا سراً منها قوله تعالى
الذين هم من العرب واليه من وراء الاستناد لدلالة السائل على كونه لا سراً منها قوله تعالى
حما بها المؤمنين لعلكم تفلحون فإن فيه من المبالغة والتأكيد في أمر السر والنجاب ما لا
يغنى عن ذلك حتى قال الشيخ الجليل الشيخ محمد بن اسمعيل الحريري في فلا تدل دلالة كان النظر
من المحرمات وهو غام البلوى كإدراكه لا يسلم منه أحد فحسب الله تعالى للمؤمنين فضلاً منه باب
لنونه وجعلها مفناً للملاح والعور بالجملة أو ما يشمل سعادة الدنيا أيضاً لا تراعى المحرم
الشيء لسر زينة للوقوف في الرضا الملزوم للعور والنجاب وفيه من أخبار الرضا عليه السلام وعزم
السر إلى شعور النساء المحجوبات بالازواج وغيرهن من النساء لما فيه من طبع الرجال وما يندعو
لنهيجهن اليه من الفساد والدخول فيما لا يحل وكذلك ما اتته الشعور إلا الذي قال الله تعالى
والفوا عبد من النساء انتهى كلامه لشرب قلنا لعلنا جاد ورحمة الله فيه كل الإجابة لكن هنا
دقيقة مترتبة ينبغي التنبه عليها وهي أن في قوله تعالى توبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون
لعلكم تفلحون إشارة لطيفة وإيماء دقيق إلى تحريم النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية كما لا
يجب على السائل توضيح أن التوبة إنما تكون من الذنوب فمن سجدت جميع المؤمنين من الصلوات
أو المنع من غيرهم بالتوبة وتعليلها بقوله لعلكم تفلحون يدل دلالة واضحة على أن النظر إلى الأجنبية
من المحرمات التي يعم بها البلوى لا يكاد يسلم منها أحد لأنه من عصية الواحد لأحد ولما كان غير
الوجه والكفين مستوراً بالشباب عالياً والنظر إليه غير ما يس عام البلوى بحيث يحتاج إلى مرجع
المؤمنين بالتوبة وكان النظر إلى الوجه والكفين هو الذي يعم به البلوى وهو المالك

والشأن الأشيع في الأمر بالتوبة يكون من أجل نظرنا لوجه والكيفية خاصة ، مع توجهنا
إلى التمسك بالرفع والموت الزايم وهو الذنب المحجوب للماء في التوبة ، لا يجب أن يكون لفظ التوبة
لوجه ونقطة ، دون نسبة إليها ، نصرت الأمر بالتوبة من الأمر بشأنه ، لا من أجل
مبدأ هذا ، لو كان لتوبة وجه والكيفية من الوجهة السابقة ، شريطة أن يكون وجهه
فلا حاجة إلى الأمر بالتوبة ، ولا سبب لجميع المؤمنين بهذا الأمر ، لا سيما من كان
كذلك ، فلو قال : قلتم : نعم ، فإلى النفس وطهره ، بعد الامتناع ، لا بد من
عموم الاستسلام ، بالسطر ، الوجه عمومنا ، شامداً ، كاملاً ، لا يكاد يسمي ، لا بد من
أن ينظر إلى وجه والكيفية ، هو الذي يعمد بالسلوك ، لا بهما ، من حيث هو ، ليس
هو المحرر ، الساعت على الأمر بالتوبة ، لا بد من أن يكون بعض من سبب
استلامه ، ثم يستحسن مرجع المؤمنين ، بالتوبة ، إذا كان سطر ، لا بد من
مريض حوازه ، وكان غيره ، غير صالح ، فلا بد من قوله تعالى : توبوا إلى ربكم ،
تقبلون من الحسن موقعه ، وإن كان ^{مكتوباً} ، فإن الأمر بالتوبة ، يجب على كل حال ، ولا بد من
بعداً ، في عابدة ، بعد لك ، كما ترى ، خارج عن سبب ، ليلادة ، يجب توبة كلاء ، الله تعالى ،
لا يحار الذي آخر من سقاة ، البلاء ، عن مثله ، الأمر إلى قوله تعالى : وتوبوا إلى ربكم ،
فقطوا ، أريد ، بما جزاه ، بما كسب ، كالأمر ، توبوا ، وتوبوا ، عزير ، حكيم ، من ذات من بعده ، وخلق
الله ، بتوبه ، عليه ، الله ، عفور ، رحيم ، كيف ، قال ، عند الأمر ، بالقطع ، وتوبوا ، حكيم ، ولا بد من
رحيم ، وقال ، عند قبول التوبة ، المسق على الرحمة ، ان الله عفور ، رحيم ، مع أنه ، لو عكس ، كان ، لكلاً ، صحيحاً ،
مطابقاً ، للوائح ، أنه ، لا ريب ، أن الله سبحانه ، عند الأمر ، بالقطع ، أيضاً ، عفور ، رحيم ، بل يمكن ، توبهم ،
أن الأمر ، بالقطع ، عابدة ، الرحمة ، أنه ، يظهر ، من الذنب ، وموجب ، للخلاص ، من عذاب ، آخره ، ولو قال ،
عند الأمر ، بالقطع ، عفور ، رحيم ، كان ، صحيحاً ، لكنه ، سبحانه ، لم يفعل ، هكذا ، بل قال ، عند الأمر ، بالقطع ،
عزير ، حكيم ، وقال ، عند ذكره ، لقبول التوبة ، عفور ، رحيم ، لأن ، أهل ، اللسان ، لا يستحسنون ، أن ،
الأمر ، بالقطع ، بقوله ، عفور ، رحيم ، وإن كان ، مطابقاً ، للوائح ، وكذا ، يستحسنون ، أكثر ، من قول ، الله ،
عفور ، رحيم ، لا بقوله ، عزير ، حكيم ، وإن كان ، حقاً ، لكنه ، لا يناسب ، مغنى ، بحال ، حكى ، أن ، هذه ، الآية ، تترجم ،
عند بعض ، الأعراب ، فقال ، لنادى ، سهواً ، بل ، قوله ، عزير ، حكيم ، عفور ، رحيم ، فقال ، الأمر ، في ، ليس

قد من كلام الله فقال لغاري والله عز وجل حكيم فقال لا عري به مع هذا كلام الله عز وجل
 من حلاله فقطع وغمر ورم فتاب ثم ان رواية لميوس ابيضا آله على ما احتجوا من عدم استقاء
 بوجه والكعب لا تها صرحت في تحريم النظر الى شعور النساء وتعليله بأنه مما يهيج الرجال
 به عوصم في الفساد والدخول فيه لا يحل صريح في تحريم النظر الى ما يشبه الشعور الا القوام
 ولا يحسن ذكر شعور من قبل لا نقل لما أتت فان الشعر من خواص الجسم فاذا حرم النظر
 الى الشعر حرم النظر الى لونه الجبل بالاولوية القطعية وايضا التعليل بهيج الرجال لا شك في صحة
 في النظر الى لوجه الجبل قطعا بل لا ريب ان هذه العلة اقوى في الوجه لا شك فيه عاقل فان لوجه
 يجمع الخافض الفاتنة السالبة للمعقول من العين الساحرة والتخذ لوزدو الشعر السيل السالب
 نت كل لبس وهل يعقل ان يكون النظر الى شعر فقط مهيجا والنظر الى الوجه غير مهيج في حلاله
 الباهة وضرة العقول والفادان قال ابو الطيب

شاعري يكون حسن في حركاتها فليس يراني وجهي المرميت عدد
 وقال الاموي وعثمان قال الله كونا فكاننا نقولين بالآليات ما نفضل الخمر
 ولو فرض شك في الاولوية الواحدة لقطعية فلا أقل من العلة المستركة فهو من قبل مصوم
 لعله كالوقبل لا شرب قطرة من الخمر فانه من قبل للمعقل فلا ريب في انقضائه تحريم الفدح
 من الراح المقتضى فانه لو قطع النظر عن الاولوية القطعية فلا أقل من الاشتراك في الاستكاد
 ازالة المعقل فكلا لا يعقل تحريم قطرة الخمر لا جل كونها مزيلة للمعقل وجوار فدح الخمر المزبل
 لك فكذا لا يعقل تحريم النظر الى الشعر لكونه مهيجا للرجال داعيا الى الفساد وجواز النظر
 الى وجوه الحسنات ومحطها الفتناء وخذها المودود ونظرها المنقذ مع كونه مهيجا للرجال
 داعيا الى الفساد رائد الفجور وبريد الزنا ان هذا الشيء عجاب منها قوله اوفناهم حيث
 يقتضى تحريم ابداء الزينة لغير المؤمنين فاذا حرم ابداء الزينة للنساء الكافرات محافذا
 وصفهن لرجالهن فكيف يعقل احتمال جواز ابداء وجوههن للرجال لا سيما الكفار قال الشيخ
 في الثبوت اوفناهم يعني نساء المؤمنين دون نساء المشركين الا اذا كانت امته هو ممي
 قوله او ما ملكك ايمانهم وقال في جامع الجوامع اوفناهم يعني نساء المؤمنين لا لغيره ليس
 للمؤمن ان يخرجه بين يدي مشركة او كائنه وحكي في الحدائق عن الشيخ في احد قوله ان الدين

لا يجوز ان تنظر الى المسلمة حتى الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبدن من ريشتهن ولا ينجوا
 الى قوله ونسائهن ولذمة لبست منهن ثم قال في المسالك الاشهر يجوز ثم اورد
 العنينة المروية في الكافي والعنينة تشابه عن كشف بين يدي المرأة اليهودية الى
 قال وبذلك يظهر لك ما في مذهب المشهور من المنصور وان عكسه المشكك هو ما ذكره الشيخ
 بالعنينة المذكورة انتهى قلتمت بطلان كلام الشيخ ان قوله تعالى ولا يبدن من ريشتهن
 على حرمة النظر الى لوجه والكفين ايضا وان الزينة المقتضى من ابدانها تشابه بينة ما عزم
 لكونها مطلقا لقول بالاختصاص بها بالتحريم لا وجه له كما ذكره في تفسيره لا بد من ابدانها
 بها على المدعى وان لم نقل بحرمة الكشف بين يدي الكافرة وجعل الزينة على حرمة
 ينبغي دلالة الآية على حالها في فهم واغتمت قولنا في الفصلين من حيث هو في قوله
 قال الشيخ في الثبوت ان معنى القصار الذين لم يبرأ هفوا فانه يجوز عدم الزينة عند عدمه
 على عدم جواز ابداء الزينة بطلان الذي ظهر عن عورتها ان كانت حلت ما يحل لغيرها
 المغموم بالكواعبالاثراب ومنها قوله ولا يبدن من ريشتهن قال الشيخ في الثبوت وذلك يدل
 على ان اظهار الخلع الحرام لا يجوز انتهى بلفظه قلتمت تماثل على ذلك ما في الرواية و
 لا مطلقا حرمة ضرورة لا رجل يعلم من يسمع صوت الحمال يكون الحمال في ارجلهم فاذا حرم
 اصماع صوت الحمال لا جل صدق فانه نفس الحمال يكون محررا بالزينة عصبه ذلك بكون
 ابداء نفس العضو وموضع الزينة اشد تحريما واغلظ ناهيا بالضرورة فكيف يعقل جواز ابداء
 والكفين للرجال فاعبروا بالاولى الا بصار الى ان ابي بكر قوله تعالى واد استنقذوا
 فاستلوهن من وراء حجاب ذلكم اظهر لعلوكم وقلوبهم قال الشيخ في الثبوت ان معنى
 ازواج النبي صلى الله عليه واله شيئا يحتاجون اليه مستلوه من وراء حجاب وسيدكم
 اظهر لعلوكم وقلوبهم من الخجود ومثله ذكر في مجمع البيان وقال في جامع الجوامع روى حماد
 قال انتهى ان عظم بيان عتقا لامن وراء حجاب لمن مات محمد لا تزوج عاتقه وعن مقاتل
 هو طه بن عبد الله فذلك وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله وهذه الآية الشريفة واضحة
 الدلالة على وجوب العتق والاحتجاب عن الرجال ولو كان النظر الى الوجه والكفين مباحا ل
 امر بالاحتجاب وحسينان هذه الآية نهي بانه احتجاب ومن المعلوم ان حجاب غيب ثلثاء

والتحريم
 في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز

المعلومة الطبرسي في قوله تعالى إذا لقوا الذين آمنوا فليطعنوا في وجوههم من وراء حجاب قال الخليل كل شيء
استقبل شيئا أو صادفه فقد لقيه واصل اللقاء الاجتماع مع الشيء على وجه المقابلة قال السيد
عليه السلام في قول مولانا سيد الساجدين كانت عابثتك لتأججا بأذنون بصايرهم ليجلسوا
من حجب حجاب من باب قتل أي منع لأن السحر يمنع المشاهدة والاصل فيه جسم خاثر بين جسمين
نتم استعمل في المعاني فقبل المعصية حجاب بين العبد وربه ومنه عبارة الدعاء فظهر أن العروس
المطلوب من الحجاب ترك اجتماع النساء مع الرجال وترك اللقاء والمصادفة رأيا والحاصل ترك
الرفقة واللقاء مطلقا ولو كان النظر إلى الوجه والكفين من الأجنية مباحا لا الطرق والتواضع
من غير مانع ولا رادع فأتى قوله في الحجاب في البيت مع أن الفاعلين باستثناء الوجه والكفين لا
يحكمه القول بجرمة النظر إلى الوجه والكفين عند سؤال المناع في البيت حاشا لادليل على ذلك
بل لا نصادف وجوب السؤال من وراء الحجاب في البيوت في محل الحاجة إلى المناع أدل على وجوب
السؤال في غير محل الحاجة وهذا واضح هذا وبالجملة قال الكتاب والسنة وسيرة النبي صلى الله عليه وآله
قولا وعملا وسيرة الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين يدل على شدة تأكيدهم الحجاب
والستر عندهم بل كانوا يجتنبون كمال الستر والابتناء بما هو فوق الواجب ففي خبر ترمذي في طه
على عليه السلام عن أم سلمة في خبر طويل ذلك ففتحت لابس فاذا أنا على تزيين طالب عليهما
رواهما ما دخل حتى علم أني قد رجعت إلى خدي ثم أتته دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله
وقوله تعالى ذلكنم أظفر لقلوبكم وقلوبهم بمنزلة التعليل للحكم فيؤكدهم وبديل على عدم جواز
النظر إلى الوجه والكفين أيضا وبديل على ذلك ما رواه العامة والمخاصة من أمر النبي صلى الله
عليه وآله بالاحتجاب عن ابن أم مكتوم الضرب ففي مكادوم الأخلاق عن أم سلمة قالت كنت عند
النبي صلى الله عليه وآله وعنده ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن أمر بالحجاب فقال له
احتجبا فلما بار رسول الله البس اعني لا يصبرنا قال صلى الله عليه وآله افعيا وان انما السحما
شمرانه وعن الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئذا من ابن أم مكتوم على النبي صلى الله
عليه وآله وعنده عائشة وحفصة فقال صلى الله عليه وآله لهما فوما فادخلا البيت فقالتا
انه اعني فقال صلى الله عليه وآله ان لم يركبا فأنكرا زينا وهذا الخبر ان كان في حيزه
أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله بالاحتجاب فولا وعما حق من الأعمى فما ظنك

بالصبر وذلك أن على غايته الباطل والأصنام من الرسول صلى الله عليه وآله في أمر الاحتجاب
ظاهرا في عدم جواز رؤية الأجنية مطلقا حتى الوجه والكفين كالأجنية ثم ان رواية مكمل
الأخلاق دالة على أن النبي صلى الله عليه وآله قال من لم يكن منكم من كان أمر الاحتجاب
ولعله كان عند نزول آية الحجاب المستقر قوله تعالى لا جناح عليهن في باطنهن ولا ينكح
ولا أخوهن ولا أبنائهن ولا أخواتهن ولا بناتهن ولا أخواتهن ولا بناتهن ولا أخواتهن ولا بناتهن
الله أن الله على كل شيء شهيد قال في جامع بحو سنن ثلث آيات حجاب قال لا بد من ذلك ولا بد
لرسول الله صلى الله عليه وآله ومن يصالحهن من وراء حجاب صرحت ولا بد من ذلك
لا يفتحين عن هؤلاء وذكر نحوه في مجمع البيان في دلالة قوله لا جناح عليهن في باطنهن
ولا أبنائهن إلى آخر الآية ان يروهن ولا يفتحين عنهن قال في جامع بحو مع أهل كره من أصحابنا
عن القسم والتمسك لا تنكح بصفان لا يباينهما وهم غير محارم ثم قال في نفس الله في مثل الكلام من
الغيب إلى الخطاب دلالة على فضل شدة بد في ما أمرت به من الاحتجاب والاستئذان
سلك طريق التقوى فيما أمرت به واحتطن فيه فكان الله على كل شيء من السيرة العلى
طاهر الحجاب وباطنه شهيد لا يفتاوت لأحوال في علمه انتهى وقال الشيخ في البيان في السيرة
لما نزل الحجاب قال رجل من بني تميم ان نكح من بنات عمنان فان عرسناهن فنزل ولا ينكح
أو آية من بعده أيضا ثم استقى لأرواح النبي من يجوز لهم محادثتهم ومكالمهم فقال تعالى
لا جناح عليهن في باطنهن وكان سبب نزول الآية لنزول الحجاب وقوله تعالى فاستلووهن من
وفاة حجاب قال بآء النساء وابنائهن ونحن أيضا مثل ذلك فانزل الله الآية وبين أن حكمه
بخلاف حكم الأجانب انتهى قلت لا يخفى ما في هذه الآية الشريفة من الدلالة الواضحة على كون
الستر والاحتجاب على غايته المعطى والاهمية في نظر الشارع وفي ذكر عدم الجناح في ترك الاحتجاب
عن الأباء والأبناء والنساء من الدلالة على كون أعظم جناح في ترك الاحتجاب عما هو
لا يخفى على قليل فدى البصير وبالجمله فيستفاد من الآية الشريفة أمور ثلاثة غايته التأكيد
والشد بد في أمر الحجاب والستر عن الرجال الأجانب النساء غايته لعموم التعمول في أمر الحجاب
بحيث يشمل جميع الأقارب والأباعد والصلحاء والأخيار لا يشد منهم شاذ حتى طلق الأراء
والأبناء انهم أيضا ما موردون بالحجاب وهذا يكشف عن كون الأمر بالحجاب أمرا عاما فادعى

وأيضا
في

تجميع ولو لا ذلك لما ظن الأبناء والأبناء دخولهم في ذلك الأمر هذا غايته من التاكيد لا سيما
 بقصرها الوصف الثالث مسبب الحاجة الى تنزيل الآية بعدم الجناح في الأبناء والأبناء ولو لا
 نزول الآية لبغوا داخلين في عموم الأحكام وكفى لك عبرة في ذلك الآية الأولى الباب الرابع تعبيره تعالى
 في سائر الآباء والأبناء بقوله لا جناح وفيه دلالة جلية على اعظم جناح فيما أعده وهذا كقول
 تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا حيث يدل على كون التعمد في العصيان والظن
 اعظم واشد واجدد بطلب العفو والتوبة فإن قلنا ان هذه الآية مختصة بفساد النبي صلى الله عليه
 وآله فلا نعم سائر النساء قلت هذه الآية وإن كانت قد نزلت في أزواج النبي صلى الله عليه
 وآله لكن ليس هذا الحكم من خصائص أزواج النبي صلى الله عليه وآله عليه قوله تعالى
 ذلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهم فأنه كالتمثيل فيدل على أن الأمر بالحجاب ليس لجل امر مختص بنساء
 النبي صلى الله عليه وآله بل المصلحة في الحجاب إنما هو البعد عن الفجور والحجاب أظهر لقلوب الرجال الأجانب وقلوب
 النساء وإن كان الحكم في أزواج النبي صلى الله عليه وآله أكد لا يمتنع حق بانساع أو امر بالتقوى ورسوله ولا ريب
 أن هذه الآية تجري في جميع النساء ولا تختص بأزواج النبي صلى الله عليه وآله كقوله تعالى وأنقذ الله قوله
 تعالى فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقوله تعالى وقلن قولاً معروفاً وقوله
 تعالى وقرن في بيوتكن ولا تزيغن نزع الجاهلية الأولى وأقبن الصلوة وأقبن الزكوة وأظهن
 الله ورسوله وقوله تعالى وأذكرن ما ينزلن في بيوتكن قال شيخنا العلامة الطوسي في الخطاب
 إننا خفف من غير من يشاركن فيه لأن بناء التوسعة على الكتاب والسنة انتهى وقال الرازي
 قوله تعالى ذلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهم يعني العيون ووزنة القلب فإذا لم تر العين لا يشتمى
 القلب أما إن رأت العين فقد يشتمى القلب وقد لا يشتميه فالقلب عند عدم الرؤية أظهر وعدم
 الفتن حينئذ أظهر انتهى وقد في قوله تعالى لا جناح عليهن في الجاهل في الجاهل أوجب السؤال
 من وراء الحجاب على الرجال فلم يستثن الرجال عن الجناح ولم يقل لا جناح على إناهن فنقول قوله
 تعالى فاستلووهن من وراء حجاب أمر يسد الاستزاع عليهن وذلك لا يكون إلا بكونهن مسوون
 بحجوبات وكان الحجاب وجب عليهن ثم أمر الرجال بتركهن كذلك وهو عن هذه الآثار من حيث
 عند الأبناء والأبناء وفيه لطيفة وهي أن عند الحجاب أمر الله الرجل بالسؤال من وراء حجاب يعني
 من كون المرأة محجوبة من الرجل بالطريق الأولى وعند الاستثناء قال تعالى لا جناح عليهن عند

رفع الحجاب عنهم فالرجال أولى بذلك انتهى السابعة قوله تعالى يا أيها النبي قل
 لا روج لك وتبائك ونساء المؤمنين يذنبن عليهن من خلافهم ذلك وفي أن يبرهن قد يؤيد
 وكان لتضعفوا وأرجها أمر الله سبحانه بغيره أن يأمر نساءه ونساء المؤمنين أن يبرهن
 حجابهم وملاحقتهم على وجوههم ويطلب لوجوههم بفصل حجابهم ويبرهن جميع البدن
 حتى لا يفرض لمن أهل الرتبة والفسوق ويعلم أن أهل العقد والشرف فلا يلزم بهم وفي
 هذه الآية دلالة على الأمر بستر وجوههم واليه يشير في قوله يبرهن من حجابهم من
 كذا الحكم بالتمثيل بقوله ذلك في أن يبرهن فلا يؤيد في يبرهن بستر من الوجوه انتهى
 العقد لا أهل الرتبة فلا يطع بهم في جامع جامع بحجاب ثوب وسع أوسع من هو
 الرقاء لثوب المرأة على رأسها ونحوه ما ترسله على صدرها وعن عناس لثوبه الذي يستر
 من فوق إلى أسفل وقيل بحجابها المحفظة وكلها بستر من كساء وجمع قول الشاعر يحجب من
 سواد الليل جلباباً ومعنى يذنبن عليهن من خلافهم يبرهن بغيره ويطلب بها وجوههم و
 عطاءهم يقال أزال الثوب عن وجه المرأة أدنى ثوبك على وجهك وذلك لتسهل كون في
 أول الأسلام على عادتهم في الجاهلية مبذلات يبرهن في درع وخمار لفرق بين الحرمة والأمانة
 وكان أهل المجون والرتبة يبرهنون للأمة فربما تفرصوا للحرمة لعلها لا تفر من أن يخالصوا
 في الأمان لئلا يطع فيهم طامع ومن في جلايهم للتبصير يبرهن بعض جلبابهم على لوح
 السابعة قوله تعالى يا أيها النبي استئن كما عهد من لبناء ابن أبي عمير فلا تخضعن بالقول
 فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ولا تزيغن نزع الجاهلية الأولى
 وأقبن الصلوة وأقبن الزكوة وأظهن الله ورسوله قال العلامة الطوسي في جمع البيان للشيخ
 أظهر المرأة بحاسنها مأخوذ من البرج وهو السعة في العين وقال الرمحشوي أصل التبرج التكلف
 في أظهر ما يخفى من قوله سفينة مارجة لا غطاء عليها والبرج سعة العين بحيث يرى بها ضحاياها
 بحفظ ابصارها كذا لا يجب منه شيء لأنه حق بتكثيف المرأة رديها وبحاسنها للرجال وقوله
 وقرن في بيوتكن ولا تزيغن نزع الجاهلية الأولى الظاهر أنها مأخوذة من القرار فأنه انصب معنى
 وأوفق بالمقام كما ينضبط سابق الآية كما لا يخفى مع أن قولاً كان من الوقوف أيضاً فلا ريب أن الآية
 مسوقة لبيان الأمر بكونهن في بيوتهم وعدم خروجهن من صدورهن من مبالغة في التستر لا سيما

في قوله

في قوله

والتمس عن التبرج كاف في المطلوب كما لا يخفى فلا حاجة الى بسط الكلام في بيان اشتقاقه وتصلبه
وتقرره فمن شاء رجع الى تفاسير الخاصة والعامّة والمقصود في المقام بيان دلالة الآية على وجوب
التستر والاحتجاب فلنذكر ما ذكره العلامة الطبرسي في معناها قال فلا تخضع بالفتوى الى
الآراء فمن القول ولا تلقن الكلام ولا تخاطبين الا الجانب مخاطبة تؤدى الى طمأنينة فيكون كالتفصيل المبررة
التي تظهر الزينة في الرجال فبطع الذي في قلبه مرض اي نفاق وفجور عن فتادة وقبل من في
قلبه شهوة الزنا وقبل ان المرأة مستدوية اذا خاطبت الا الجانب الى العلة في المقالة لان ذلك بعد
من الطبع في الزينة وقرن في بيوتكن امر من بالاستغفار في بيوتكن والمعنى اشبه في منازككن
الزمنها وان كان من وقرين فمعناه كن اهل سكة وفار ولا تبتغي تبرج الجاهلية الاولى اي
لا تخرجن على عادة النساء اللاتي في الجاهلية ولا تظهن زينكن ككن يظهن ذلك انتهى ودلالة هذه
الآية على الامر بالاستغفار في البيوت والتمس عن التبرج والمخرج واظهار الزينة مطلقا وغيره
ولا يخفى ما اشتملت عليه من التاكيد لا كيد وقد دلل على كون لبن الكلام منهن خلافا لقوله
فصلوا عن بداء الوجه الحسن الذي يفوق القلب بلا حبل ولا رسن ثم التعليل بقوله فبطع الذي
في قلبه مرض دل على ان العلة في التمس عن لبن الكلام ليس لاحوف طمع المخاطبات كان فسف
وهذه العلة فائمة في بداء الوجه بآلة وجه فتدعى لطمع الذي في قلبه مرض ثم من امرته
سجانه تاهن بالاسفة لير في البيوت ثم تاكيد بالتمس عن التبرج واقرارنا بما فائمة الصلوة وابتداء
الزكوة وتخصيص ذكر هذه الامور والتفصيل في قوله اطعن الله ورسوله ما لا يخفى من مزبلة اعتنا
بها ونهايتا الاهتمام بشأنها ومن عجائب الالهام وغرائب الصفات الا حلال ما اتفق لبعض اخفا
الهام وسفها الا حلال والسفلة الجهلة الطعام الذين انهم الا كالا نظام من الاعراض في المقام
بأنه لو كانت النساء مجونات في الخدر والامانات للبيوت فكيف يراهن الرجال حق يوم واحد
البصر فان غرض البصر لا يمكن لامع المشاهدة وهذا المعنى مما يفتك الشكلى وليت من جمل
شبهنا سك عنه ولكن الموعود والجاهل مثلهم كمثل الذي يقول اذا كان الصوم يجب فيه الاشارة
عن المفطرات فاما معنى احكام الكفارة باسكاب المعطرات او يقول اذا كان الحجة والتعظيم من
اسباب المرض دائما لازما عقلا وعند الاطباء فلا حاجة الى الادوية وكيف يحدث مرض مع
التعظيم من اسباب المرض والمحافظة على بقاء العقدة او يقول سفيه اذا كان حفظ الاموال واجبا

على اربابها فلا حاجة الى تعيين الحراس من قبل المحكام او يقول اذا كان الناس يجمعون موام
بما يشهدهم والمحكام قد عينوا الحراس لحفظ البلد واحدا من السارقين فليس السارق للمهاجرين
والسجون للسارقين وفرد العفو بات على الشرفات الشامسة قوله تعالى والقواعد من بيت
الذي لا يزوجون بكاهن فليس عليهم جناح ان يفتقن ثيابهن غير متبرجات ريشة وان يستعفف
خير لهن والله سميع عليم قال في حاشية المحامع القاعد لني قدمت عن بعض الولد لهما
لا يزوجون بكاهن لا يطعن فيه والمراد بالثياب الثياب العامة كاللحفة والمجلس الذي يوف
الخمار وفي قراءة اهل البيت عليه السلام ان بعض من ثيابهن غير متبرجات ريشة يوضع ثيابهن و
حقبة التبرج تكلف اظهار ما يجب اخفائه واخص بان تكشف المرأة لاجل بآلة وريشهاتها
محاسنها والاسعفات بلبس الجلابيب خير لهن وان سقطت اخرج عنهن فبهن في ذلك
البان يعني الجلابيب فوق الخمار ابن مسعود وسعيد بن جبيل عن ابي الخمار والزيادة عن
جابر بن زيد وقيل ما فوق الخمار من المقام وغيرها والمراد بالثياب ما ذكرها لا كل ثياب
منبرجات ريشة اي غير فاصدات بوضع ثيابهن اظهار ريشتهن بل يفسدن بها الضيف عن
انفسهن فان اظهار الزينة في الفواعد وغيرهن محظور وانما الفتيات فانهم يمسحون من وضع
الجلابيب والخمار يؤمرن بلبس اكف الجلابيب لئلا يعكهن ثيابهن وقد روى عن النبي صلى
الله عليه واله انه قال للزوجة ما تحب الذرع وللاذن والاخ ما فوق الذرع ولغير ذى محرم ابصر
اثواب مدع وخمار وجلابيب واذا راى انتهى وفي صحيحه محمد بن مسلم في قوله والقواعد من النساء
ما الذي يصلح لهن ان يضعن من ثيابهن قال الجلابيب وفي حسنة محمد بن ابي حمزة قال نزع الجلابيب
وحده وحكي في فلائله لروى عن الشيخ عن يونس قال ذكر الحسن انه كتب اليه انه سئل عن حد
القواعد من النساء التي اذا بلغت جاز لها ان تكشف عن رأسها وذراعها فكيف من حد من
المحصر في قول الفاضل المفسر في كثر العرفان المراد بالثياب ما يلبس فوق الخمار من اللامعة وغيرها
فانه رخص لهن وضع هذه الثياب للاجل لعدم رغبتهن فيهن وزوال القمعة والتبرج التبرج
هو من الاضال اللازمة قوله غير هو نصب على الحال عن ان يضعن والمعنى انهن اذا خرجن
من بيوتهن بالزينة التي يجب منهنها من الحلي والثياب التي يلبس بها لهن وضع ثيابهن واما
استعفف خير لهن لان وضع ثيابهن رخصة لهن فتركها خير وفي حاشية انهن لو تبرعن بغير

زينة
مستحب

زينة لا جناح اذا لم يرض من شياهم والباء في بزيته ليست المقصودة بل المصاحبة وذلك لان
 خروجهم بزيته يدل على انهم من جنات وداعيات للشوا بال التفرج لا طال النبات مما جهم من استهم
 قلت من تأمل في هذه الآية الشريفة عرف ستة اهتمام الشارع بأمر الفسخر والاحجاب في
 حق النساء وحسب ان الفواعل العاجز اللدج لا يبرجون نكاحا ولا يرغب فيهن لا يرضى لمن الا
 بوضع الجلباب الذي هو فوق الثياب دون غيرها من الثياب ومع ذلك بشرط في وضع الجلباب
 ايضا ان لا يكن منبرجات بزيته لان قوله غير منبرجات بزيته حال من ان بعض ومع ذلك
 يقول ان ترك وضع الجلباب ايضا غير لمن فاعطى تلك بغير الفواعل من الكواعب لتواهدن في
 عدم جواز النرج لمن بالزينة مطلقا مع ان زينتهن ليست كزينة الشابة دلالة قطعية
 بالاولوية القطعية على عدم جواز النرج بالزينة للشابة ولا ريب ان الزينة في هذه الآية
 مطلقة وحملها على الزينة الخفية الباطنة لا دليل عليه في احوام على الفواعل اظهار الزينة
 مطلقا فكيف يقال ان يجوز ذلك للشوا والكواعب الا نرا في قوله تعالى غير منبرجات
 بزيته مع عدم تقيدها بالطاهرة دليل ظاهر على عدم ارادة جواز اظهار الزينة الظاهرة عدا
 للاجانب في قوله ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ثم اعلم ان في قوله تعالى وان يستغفر
 خبر لمن معنى لطيفا ومترابعا اهتد به بنور التوفيق وهوان الله سبحانه وتعالى
 عبر عن عدم وضع الفواعل العاجز الجلباب بالاستغفاف فتحي ليس الجلباب استغفا
 فدل على ان وضع الجلباب خلافا للاستغفاف في حد ذاته وان لم يكن فاصدا للزينة اشار
 الى شدة لزوم التكشف وابداء محاسن الجسد للعبور ولو من الفواعل حتى كان وضع الجلباب
 منهم بنفسه خلافا للمقد وان لم يفسد زينة ولا يخفى ما في هذا التفسير من نهاية البلاغة
 والحسن ولطافة المعنى وجزالة اللفظ فاذا كانت هذه حال الفواعل فاعطى لها العذارى
 التواهد وقال الشيخ في التبيان بعض المسائل من النساء التي تعدن عن التزويج لانه لا
 يرغب في تزويجهن وقيل ارتفع حبهن قلبس عليهن جناح ان بعض شياهم قبل هو
 الفناع الذي فوق الخمار وهو الجلباب والرداء الذي يكون فوق الثمار وفي قرانه اهل
 البيت عليهم السلام ان بعض من شياهم وبقراته وقوله تعالى غير منبرجات بزيته اي
 لا يقصد بوضع الجلباب اظهار محاسنها وما ينبغي لها ان تستره والنرج اظهار المراه من

عليها

محاسنها ما يجب عليها ستره ثم احسن الى الاستغفاف من طرح الجلباب جبره من جهة
 و ما ذكر الفواعل من النساء لان شدة بلوغها من الفتنة كذا ما بين في قوله تعالى
 يجوز للجهوز ان يبدى حورة غير محرمة كالسرا والسرور والذراع حتى لمعس قلقت الامام
 الشريف دلالة صريحة على عدم جواز ابداء الجوز شعرها وادائها بغيره لانه جبره من
 لظن ان شعر الفواعل ورد عين مع انه روي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن حد الفواعل من النساء التي اذا بلغت بها فحسب كنهها من سترها وادائها بغيره
 عن الجحش ونحوه بعض الاخبار الاخر فاعلم من اجل ذلك ان كل من استغفرت من الفواعل
 وتغفقا للفواعل لانه تعدن عن التكشف لا لانه لا يجوز لهن ان يبدن منهن
 من لظن البهين او لا ملازمة بين جوار لشدة ان ستره جوار لانه لا يجوز لهن ان يبدن
 نفسه لشعرهم يدل على عدم شدة الاصل في عدم ستره من ان ستره من ان ستره
 مما هو لك عدم دلالة ما دل على جواز اظهار المرأة لوجهها وكفها عن وجهها
 لوجه والكف من ان لا يخرج لغير النظر الى شعر لغيره مع ان من استغفرت من الفواعل
 هناع شعرها فكيف يجوز تقصير النظر وحسن الشان مع خوف حشدة عات عاداة وحق
 حاشك وجهاه رعا للخرج ثم انه يمكن التأييد من الآية اخرج وجهه وكفها عن وجهه
 تذكرها وان كان يمكن المسافحة فيها اذا قل من التأييد مع انه لا حاشا لها لباستغفرت من الفواعل
 محض ما قد مناه من اذيات الباهرة والادلة لقائمة كفاية لمصداق ما قل منها قوله تعالى
 ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ومثله قوله تعالى قل انما حرمت وفي الفواحش ما
 والدين يتجنبون كباير الالبس والفواحش قال في جامع الجوامع الفواحش المعاصي والفتاح
 ما ظهر منها وما بطن مثل قوله دعوا ظاهر الاثم ودابسه عن الباقية السلام ما ظهر هو
 الزنا وما بطن هو الخالة انتهى قلت في ذكر الخالة ايها الى امثالها والنظر الى الوجه الجبل
 بدعو الى الخالة بل الى ما هو اعظم وادى ولا بيان ظاهر الاشارة لكثرة عمة النظارة
 الواردة في النبي عن النظر الى الاجنبية وان فيها الهلاك وانه من الشيطان بطريق المحرم كقوله
 انما النظر من الشيطان وانهم مسموم من سهام ابليس ان النظر الى الاجنبية من الفواحش
 والفتاح والمعاصي من ان عبد الله عليه السلام قال ان الله غيور ويحت كل عبور ومن

عن

غير حرّم العواش ظاهرهما وباطنهما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله كان ابي ابراهيم
 وانا اغبر منه وارغم الله انك من لا يغار من المؤمنين وروى ان الغيرة من الايمان وعرض الصدق
 عليه السلام اذا لم يغار الرجل فهو منكوس القلب وفي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سئل عن مخفضة فقال هي من العواش فان قلت اذا ثبت الرخصة من الشارع في النظر الى
 لوجه وكففت لم يكن داخل في العواش لان العواش هي المعاصي الفبيحة قلت لم يثبت ذلك
 كما عرفت ومحمّد وروى بعض الاخبار لموهمة او الظاهرة في ذلك المجديرة بال طرح المخالعة للكل
 والسنة والاحتياط المعارضه بأقوى مهال لا يكفي في الثبوت مراح مافد ساء وتأمل فيما سلكه
 بهما بعد بعون الله وحسن توفيقه وبؤيته ما ورد في بعض الروايات بعد ذكر عقوبة الزنا فها
 من احد اعين من الله ومن غير حرّم العواش وفيه ايماء الى التعليل ولا ريب في جوازه في
 النظر الى الاحنية وبديل عليه ما ورد في ذم النظر الى اديار النساء من وراء الثياب فاذا كان
 المنظر من وراء الثياب مضافا للغيرة فكيف النظر الى الوجوه الحسنان فافهم واعلم ومها قول
 تعالى ولا تغربوا الزنا انه كان في حنة قساء سيلة وتقريرا لا سند لال بها يمكن بوجهي الزنا
 ان النظر الى الاحنية زنا العين كما يدل عليه ما روى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
 قال ما من احد الا وهو يصب خطه من الزنا فزنا العين النظر وزنا اليد بين
 اللس صدق الفرج ذلك ان كذب وفي الجوار عن النبي لكل عضو من ابن آدم حقا من الزنا لمع
 رناها النظر واللسان زناه الكلام والاذنان زناها السمع واليدين زناها البطش والرجلا
 زناها المشي والفرج بصدق ذلك او يكذب وباجملة فالزنا بالقام وان كان بعضه اعظم من
 بعض كما ان اللواط وان كان حفيضة في الاثبات لكنه قد ورد اطلاق اللواط على ما دون الذبر
 في الاخبار بل ورد الحد والجلد فيه ايضا فضلا عن الاثم فمن ابي عبد الله عليه السلام فاك
 امير المؤمنين ع اللواط ما دون الذبر والتبر هو الكفر وعن حذيفة بن منصور قال سئل ابا
 عبد الله ع عن اللواط ما بين الخندين ومثله في الذي يوقب فقال ذلك الكفر بما انزل الله
 على نبيه وفي رواية ان كان دون الثقب فالجلد وان كان ثقب اقيم فانما ثم ضرب بالسيف
 ضربا اخذ السيف منه ما اخذ فقلت له هو الفشل قال ع هو ذلك ومثله ورد في الزنا فمن
 ابي عبد الله عليه السلام حد الجلد في الزنا ان يوجد في عفاف واحد وروى ان عليا عليه السلام

وجد رجلا مع امرأة في عفاف فغضب كل واحد منهما ما سوط غير سوط وروى
 ابي جعفر عليه السلام قال داشهدا الشهود على لوان الله قد جلس معها مجلسا من
 عليه الحد في رواية فقلت للرجل ان باي امرأة وهي جاحش فيما دون الفرج انتهى انتهى
 مع شيوخ اطلالة على الاثبات في الفرج بل هو المشايد يستعد لا صدق ثلث في النظر للرجل
 نحوه من حد ما ان الزنا وكلما يخاف من الوقوع في الزنا يكون قريب في الزنا في النظر
 وروى الفجور وهو زنا العين فهو قريب الى الزنا بالفرج وقد روى الله سبحانه عن قريب
 في التوبة والتجسس عن الوقوع فيه ولما ورد في التوبة حديث حسن روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 الله عليه السلام في حديث قال ان يسيء عبد الله قال يسيء يسيء ان يسيء يسيء لا يسيء
 امركم ان لا تخذلوا انفسكم بالزنا فضلا ان تروا فان من حدت حدت حدت حدت حدت حدت
 في بيت مروق فافسد الخوايق للرجال وان لم يجز في البيت تحديت حدت حدت حدت حدت حدت حدت
 الا جنيته وان كانا صاحبهين ولم يجز بهما الزنا فضلا عن قضاء وهو من حدت حدت حدت حدت حدت حدت
 واسماع صوت الحلال وهو من المخصوص في لقول مخافة ان يطلع ثوب في نفسه من حدت حدت حدت حدت حدت حدت
 عن ابراهيم الغري وفيهم الكاينة وتعليم سورة يوسف وهي عن دكره من التبرج وهي عن
 النظر الى اديارهن من وراء الثياب فاطنك بالنظر الى وجوه الكواكب الا قرب لذي هو
 سهم مسموم من سهام البليس للعين فكيف يجمونه المفرج المسكين ومها قوله تعالى ولا
 تطف ما لك من الشريعة علم ان التمتع والبصر والمواذ كل ولست كان عنه شؤلا قل لي جمع
 البيان والاصل انه عام في كل قول وفعل وعزم يكون على عهده علم فكانه سبحانه قال لا تفعل
 ما تعلم انه يجوز ان يقال ولا تفعل الا ما تعلم انه يجوز ان يفعله ولا تفعل الا ما تعلم انه
 يجوز ان يفعله وقد استدل جماعة من اصحابنا بهذا على ان العمل بالقياس وبغير الواحد
 غير جائز لا سيما في اوجان العلم وقد روى الله سبحانه تعالى عن اتياء ما هو غير معلوم انتهى
 لا ريب ان جواز النظر الى وجه الاحنية سبها بعد ورود الاخبار الكثيرة لثابته وورود
 النهي الشديد والتاكيد لا كيد وانه سم مسموم من سهام البليس ان لم يعلم التحريم كما هو
 الا نضاف ملا اقل من الشك في الجواز فيدخل في عموم هذه الآية ومها قوله تعالى ولا
 تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يامركم بالتقوى والنجاسة وتوله تعالى

البهيم بل الوصف بكونهن عورة ابلغ في المنع عن النظر اليهن كماله بمعنى الثاني امر زنا
 سترهن وتحصينهن في البيوت وفي التعبير عن ذلك بالمداداة في قوله قد اودوا عيتم
 بالسكوت وعودنهن بالبيوت وفي كلمة انما الدالة على حصرهن في كونهن عورة في قوله
 انما النساء عى وعودة من ان الشكيد والمبالغة والشمول بجميع جسدهن حتى الوجه والكفين
 ما لا يخفى على ذي حجة ان خبر الزنا وندي بدل على ان كون المرأة كلها عورة كان اعملا
 معروفا عند الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه واله ونزول النبي لمع دال على صحتها لم
 يفتح منهم بذلك بل اراد ان يعرفهم ان المرأة اقرب ما تكون الى الله اذ الزمت فعرينها ولم تخرج
 من دارها اصلا ولومع لتستر ولبس الحلايب والملاحف ولعمري ان هذه الاخبار اقوى
 دليل على وجوب الاحتجاب عن النساء ولتفقه من وقوع نظر الاجانب فبدل على تحريم النظر
 الى الاجنبت مطلقا حتى الوجه والكفين ولا يحتاج معها الى دليل اخر فدل بريد من كان يوم
 يوم الحساب ابلغ واثبت من قوله انما النساء عى وعودة ثم انه لم يكف بذلك بل احتج
 بوجوب سترهن وتحصينهن بالبيوت مبالغة في الستر والاحتجاب وهما ما دل على المنع من
 النظر الى الاجنبية مطلقا وانهم مسموم من سهام ابليس وروى في الفقه عن عقيبته قال
 قال ابو عبد الله ثم انظره سهم من سهام ابليس مسموم من تركها الله عز وجل لا لغيره اعقبه
 الله ايمانا بجحد طبعه وروى ابن ابي عمير عن الكاهل قال قال ابو عبد الله ثم انظره سهم من سهام
 نزع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبها فتنة وروى اصعب بن سنان عن علي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله باطن لك اول نظرة والثانية عليك لالك وقال رسول الله صلى الله
 عليه واله انما الناس انما النظرة من الشيطان فمن وجد من ذلك ثبت فليأت اهلها وفي البخاري
 عن النبي ثم انظره سهم مسموم من سهام ابليس فمن تركها خوفا من الله اعطاه الله ايمانا بجحد
 حلاله وفي قلبه وعن الحسن قال عيسى بن مريم اياكم والنظرة فانما نزع في القلب شهوة
 وكفى لصاحبها فتنة وفي رواية قال للحواريين اياكم والنظر الى المحدثات واليهات الشهوات وسبأ
 الفسق وعن ثواب الاعمال عن الصادق قال النظر سهم من سهام ابليس مسموم وكفى بغيره
 اورث حسرة طويلة وعن الحسن مثله قلت هكذا نقله في الوسائل ايضا عن الكافي عن
 عبد الله قال ورواه الصدوق في عقاب الاعمال عن محمد بن الحسن الصفار ورواه في

الطائفة
الثانية
من

المحدوث
٨

في الحسن وفي الوسائل عن هشام بن سالم عن عبيد قال قال ابو عبد الله ثم انظره سهم من سهام
 ابليس مسموم من تركها الله عز وجل لا لغيره اعقبه الله ايمانا بجحد طبعه وروى ابن ابي عمير عن الكاهل قال قال ابو عبد الله ثم انظره سهم من سهام
 النبوته انما الناس انما النظرة من الشيطان فمن وجد من ذلك ثبت فليأت اهلها وفي البخاري
 المناهي من ملا عقيبته من حرام ملا الله عقيبته يوم القيمة من النار الا ان يتوب ويرجع
 في الوسائل من ملا عقيبته من امرأة حراما حاشاها الله يوم القيمة بمساير من النار وحدثها
 نارا حتى ينفخ بين الناس ثم يؤمر به الى النار ولا ريب في طهارة هذا الخبر
 تحريم النظر وكذا لا شك ان مساقها عموم التحريم لجميع الجسد حتى الوجه والكفين
 ما عدى الوجه والكفين ولا وجهه ولا دليل على بل ملاها باله القبيح والتعصب على
 الالباء ولا يفضل التحريم والاسثناء كقوله تعالى انما حرمت عليكم الاصاب ولا
 زنجير من غل الشيطان فاجنبوه وما لم يمتل التحصين والتحريم في سهم ابليس
 كان مسموما وفي هذه الاخبار مواضع كثيرة شاذة ما لم يمتل في سهم ابليس
 منها قوله انما النظرة من الشيطان حيث دل على حصر كون النظر من الشيطان ويرد فيه
 المقام النظر الى الاجنبية كالا يخفى فلو كان النظر الى الوجه والكفين الخالي عن الزينة والشفة
 محلكا لم يكن النظر اليها مطلقا من الشيطان ولم يقع التحريم ومنها قوله ان النظر نزع في القلب
 الشهوة فانه من قبيل منصوص الملة ولا ريب في تحققه في النظر الى الوجه والكفين ولا يمتل
 حمله على خصوص النظر المفعول بالشهوة لفساد المعنى كالا يخفى ومنها قوله كفى بها لصاحبها
 فتنة حيث دل على ان النظر في نفسه موجب للفتنة واعظم سبب لها والمراد انه كذلك نوعا
 فلا حاجة الى فرض فتنة خاصة في مورد خاص لاجل الحكم بالتحريم ولا ريب ان ابتداء الحكم
 الشرعية انما يكون على المصالح والمفاسد النوعية فلا يمكن حمله على النظر المفرد به بالفتنة
 في مورد خاص ولا حمله على خصوص ما عدى الوجه والكفين كالا يخفى فالحمل على الاجنبت
 في هذه الاخبار في كونها مبالغة الدلالة على كون جنس النظر الى جسد الاجنبية مطلقا
 موردا للفتنة نوعا وانهم مسموم من سهام ابليس وانهم نزع في القلب الشهوة وكفى بغيره
 لصاحبها فتنة ولا يحتاج الى فتنة اخرى ومثل هذه التاكيدات لا يفضل التحصين اصلا ولا
 حمله على النظر الى ما عدى الوجه والكفين والنظر الكائن في مورد خاص بغيره ففتنة

نزع

الخصيصة في غايته البعد ولا شاهد عليه بل الشاهد على خلافه موجود فان قوله على التميز
 من وجد من ذلك شيئا فليأت اهله فريضة واحتج على خلافه اذ ظاهره امكان وجدان شيء
 وعدمه وهذا المعنى مما يستقيم في مطلق النظر فانه قد يجد انسان بعد شيئا في نفسه و
 قد لا يجد شيئا فهو الذي من الشيطان بل منحصر فيه واما النظر الخاص لمبعض من الشهوة او
 لمعروض فيه العنة فلا يعقل فكذلك عن الشهوة والعنة فلا معنى للتعلق به عن وجدان شيء
 فلا يستحسن فيه ان يقال من وجد من ذلك شيئا فليأت اهله كما لا يخفى فاهم وانعم وفي
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا كروا النظر فانه سهم من سهام ابليس قال عليه السلام
 لا بأس بالنظر الى ما وصفت الشياطين قال في المحقق وفي هذا الخبر لا بأس على جواز النظر من غير
 احتياج قال في المحقق وفي هذا الخبر لا دلالة على جواز النظر من وراء الثياب لانه قد لا يجد
 انتهى قلت هذا بعيد جدا وقال في الوسائل هذا مخصوص بمن يريد التزويج فذلك وهذا ايضا
 بعيد ولا فريضة عليه ولا حاشا ان ظاهر الخبر ان المراد بما وصفت الشياطين الخيم والظنون الخ
 ونحوها مما لا يحرم الاطلاع عليه وان كره كما ورد في الخبر عن النظر الى اديار النساء من وراء الثياب
 عن ابي عبد الله اما يخفى لذين ينظرون في اديار النساء ان يبتلوا بذلك في نساهم فلا دلالة
 في الخبر على جواز النظر من وراء الثياب الرفيعة التي تحكي الجسد كما لا يخفى بشهادة اذكرنا في معنى
 الخبر ما روي عن فاطمة قالت لا سيما اني قد استنجيت ما صنع بالشاة انه يطرح على المرأة الثوب
 فيصنعها ليرى فذلك يجرى به رطوبة اي صنعت لها سنا وطرح عليها ثوبا فانك لا طاعة ما
 احسن هذا واجمله لا تغرب به المرأة من الرجل ولا ريب ان المراد بقولها صلوات الله عليها
 فيصنعها ليرى انه يطرح على المرأة الثوب الرقيق المحاكى لجسد ما بل مرادها ما يعلم به طولها
 ونقصها وكونها جسيمة ونحو ذلك وان كان الثوب ليطا واما الثوب المحاكى لجسد فالظاهر فيه
 التحريم ولذا اوردنا الترخيص فيمن يريد التزويج خاصة نفى الموثق وقد مثل الصادقة الرجل
 برمان يتزوج المرأة يجوز لمان ينظر اليها قال نعم ورتق الثياب لا تتركه ان يشترط لها على
 الثمن ووجه رواية الحسن انها ليس بواجب فبقا يرى من تحته الجسد ويؤمى اليه ما رواه الشريف
 الرضوي في مجازاته ليوثية انه كسى امرأة بن ريد قبطية فكسا امرأته فقال له اخاف ان تصف
 حجم عظامها فان الظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم عليه واله انما خاف شيئا من حجم مكره ذلك لا حكاية الجسد

المراد

مفتنى الكراهة بها اذا كان الثوب يصف حجم عظامها التحريم لو كان يصف لون جسد هو
 يحكيه كما لا يخفى ثم ان رويته التهذيب التي حكاه في المحقق وهي قول الصادق ع انما لا بأس
 فانه سهم من سهام ابليس وقيل لا بأس بالنظر الى ما وصفت الشياطين عند الثامن منه لا بأس
 خواتها ووضح بانها لمن عقل اشارتها فهي أقوى دلالة على الاصل من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عموها للوجه والكتمين اما الاول ملاذ ظاهر قوله عليه السلام لا بأس بالنظر الى ما وصفت
 هو النظر من فوق الثياب لا الوصف للطول والعصر وكون المرأة جسيمة وبعيد جدا لا يوصف
 اللون جسد ما وجلد ما التي يقال لها العانة الجسد كما لا يخفى والظاهر ان النظر الى عانة
 من فوق الثياب الواصف للطول والعصر ايضا مكروه مع العمد بل ظاهر بعض الروايات
 حرمه تنق النظر من فوق الثياب ايضا كما يدل عليه ما رواه الصدوق في معانيه انما رواه
 رسول الله ع من تأمل خلف امرأة حتى يبين له حجم عظامها من وراء ثيابها وهو مائة
 خندا فطر وظاهر حرمه ثم قد لا يستلزم وصفها وثيق النظر من وراء ثيابها فهل
 يعقل ويعمل الترخيص في النظر الى وجهها والقامل في محاسن وجهها بجمل واحد ما لا يند
 وطرفها الكهل ولا وجه لها ويل الخبر يا رادة النظر مع الزينة او خوف العنة وما دل على
 المنع من النظر الى اديار النساء ظاهر كراهة النظر الى اديارهن من فوق الثياب من الصادق
 عليه السلام اما يخفى الذين ينظرون في اديار النساء ان يبتلوا بذلك في نسائهم والظاهر
 ان المراد منه من وراء الثياب مع العمد وعموم التعليل يقتضي عدم الفرق بين العمد
 والمخلف فاذا كان النظر الى ما وصفت الشياطين من الطول والعصر مكروها فالمراد بقوله ع
 لا بأس بالنظر الى ما وصفت الشياطين نفى التحريم دون الكراهة فريضة المقابله يقتضي
 ارادة تحريم النظر الى الجسد في قوله ع انما لا بأس بالنظر الى ما وصفت الشياطين جسد الاجنبية
 مطلقا حرام والنظر اليها من فوق الثياب ليس بمحرم وان كان مكروها واما الثالثة فلا تن
 مقابله المنع من النظر مطلقا مع التاكيد العظيم بقوله فانه سهم من سهام ابليس بالترخيص
 في النظر الى ما وصفت الشياطين نداء دلالة واضحة على حصر الترخيص في النظر اليها من فوق
 الثياب فيكون النظر الى نفس جسد ما مطلقا حراما فريضة المقابله شاذي باطل صحتها ان
 المراد من هذا الخبر الشريف ان النظر الى جسد الاجنبية حرام مطلقا والنظر الى ثيابها

غير حرام وان حصل الاطلاع على بعض اوصافها من طولها وقصرها او كونها جسيمة او
 غير جسيمة فلا يمنع حمل الخبر على ما عدى الوجه والكفين خاصة مع ان ما عدى الوجه والكفين
 مشهور بالثبوت غالباً فهذا يحمل ان كان بعيداً في غير هذا الخبر فعبء لا مساع لاصلا
 كالا يخفى منها ما دل على عدم اليأس في النظرة الاولى لا ثقافية التي تكون من غير اعتد
 وحرمة الثانية ولا ريب ان تحريم تكرار النظر بعد لا ثقافية يقتضي تحريم تعدد النظر
 مطلقاً فالثانية بعد لا ثقافية هي العدة الاولى ففي الوسائل عن التوجه انه قال لعلي
 لا تتبع النظرة النظرة فليس لك يا علي الا اول نظرة وقته عن معاني الاخبار قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله يا علي اول نظرة لك والثانية عليك لا لك وفي رواية اخرى يا علي لك كثر في
 البعثة وانت دوقرنها فلا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الاخرة وفي حديث
 الاربعيناء لكم اول نظرة الى المرأة فلا تتبعوها نظرة اخرى واحذر روا الفتنه وفي رواية اخرى
 اول نظرة لك والثانية عليك لا لك والثالثة فيها الهلاك وعن ابن عمر عن الكاهلي قال قال
 ابو عبد الله النظر بعد النظرة ثوب في الغلبا الشهوة وكفى بها صاحبها فتنة وروى الترمذي
 الاجل الاكرم صاحب الكرامات والقامات ابو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطائوس
 قدس سره في كتاب الاقبال فقال ورايت في اصل من كتبنا صحابنا ذل وسعيت باجماعهم
 يقول ان الكذب لفسط الصائم والنظرة بعد النظرة والظلم كله قلبه وكثير قلت الظاهر ان
 المراد من النظرة بعد النظرة العدة بعد النظرة لا ثقافية فبدل الخبر على حرمة تعدد
 النظر مطلقاً على ابلغ وجه فان كونه مضطراً للصلوات كالكذب والظلم يدل على شدة تأكيد التحريم
 كما لا يخفى وحمله على ما عدى الوجه والكفين لا وجه له كما مر ويؤيد عموم النهي ما ورد من
 قوله اذا صمت فليسمع سمعك وبصرك ولسانك وبطنك وفرجك وقوله اذا صمت فليحفظ
 السننك وعظوا ابصاركم وفي الجهاد عن الرضا عليه السلام عن ابائه قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تتبع النظرة
 فليس لك الا اول نظر وظاهر تلك الروايات عدم اليأس في النظرة الاولى التي لا تكون من غير
 وحرمة الثانية اي العدة الاولى وحملها على جواز تعدد النظر مرة وحرمة تكرار النظر بعد
 جتاً بآباء سبأها ويا باه النظر في نظائرها ومثلها فهذا الاحتمال كما هو بعيد عفاً بعيد
 عن ظاهر الخبر ايضاً كما اعترف به المحدث الجرائم حيث قل والظاهر ان المراد بالنظر التي لا ترتب

الطائفة
الثالثة
من الاقضية

عليها عقاب ولا اثم هي ما حصلت له على جهة الاتفاق ولو اتيها بسيرة ثانية ترتب عليه عدم
 والا اثم قلنا قلنا هذه الاخبار على حرمة تعدد النظر مطلقاً لا صريح في جوازها
 حيث قال بل يمكن دعوى ظهورها في ارادة التي عن اتباع النظر الا ثقافية بالنظر لعمدة
 كما هو الواقع غالباً فيكون حينئذ دليله على المختار انتهى ولا يرب بما سلف من ذلك
 الى الوجه والكفين بل هو الظاهر الثالث الشائع فاحرجه وتخصيصه لا وجه له باستدلال غير
 الوجه والكفين كما صرح صاحب الحدائق بصحة جوازها بل هو خلاف ظاهر الاخبار والآراء
 ومن حمل الاخبار المذكورة على النظر الا ثقافية المحدث الكاشان في المفاتيح حيث دل وما
 ما منع اتفاقاً بغير قصد فلا يفتقر به حكم اتفاقاً وعليه يحمل الحديث فهو لا يفتقر
 عليها انتهى وقد ورد ما المحدث الحارثي في الوسائل في باب تحريم تعدد النظر
 الاجابات وشعور من ويؤيد ما ذكرنا بل يدل عليه مضافاً الى الدلالة من صل المدعي
 تدل على مدح من صرف بصره بعد النظر الا ثقافية وثوابه وجوب صرف النظر وهي طائفة من
 اخرى منها ما عن الصادق عليه السلام من نظر الى امرأة فرغ بصره الى السماء او بعض غيره لم يرتد
 اليه بصره حتى يروجه الله من المحور العين وفي خبر اخر لم يرتد اليه طرفه حتى يعق الله بمانا
 بعد طمعه وكذا ما روى عنه والجنونة والمعلوبة على عقلها لا يأس بالنظر اليه شعرها وجدها
 ما لم يبعد ذلك رواه في الكافي والفقهي وكذا ما رواه في الكافي عنه قال لا يعمل المرأة ان
 ينظر عبداً الى شيء من جسدها الا الى شعرها غير معتد لذلك وفي حديث الاربعيناء
 اذا راى احدكم امرأة فليجبه قلباً اهله فان عند اهله مثل ما راى ولا يجعلن للشيطان
 على قلبه سبيلاً ليصرف بصره عنها فان لم يكن له زوجة فليصل ركعتين ويحمد الله كثيراً ويصل
 على النبي ثم يسئل الله من فضله فانه يتبع من راقته ما يشتهي ومثله اخبار اخرى وهي طائفة من
 اخرى تدل على المطلوب بابلغ وجه حيث امر فيها بانسان الا هل عند وقوع النظر الا ثقافية
 دفعا لضرر التهم المسموم الذي رماه ابليس من كاذبة عدائه مع ان النظر الا ثقافية حيث لا
 يكون عن قصد لا يحصل منه الاطلاع فقام على المحاسن الجالبة للقلوب الى مثل المحبوب فكيف
 بمقل جواز النظر العمدي الموجب للسلام التفصيلي والاطلاع التام على المحاسن لاخذة
 بمجامع القلوب منها ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله امرأة فاجيبه فدخل على

الطائفة
الثالثة
من الاقضية

الطائفة
الثالثة
من الاقضية

ام سلمة وكان يومها فاصاب منها وخرج الى الناس ورأسه يقطر فقال ايها الناس انما النظر
 من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئا فليأت اهل بيته واداء في الكافي وبقر من ماريه
 الصدوق وفي الكافي عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا نظر احدكم
 الى المرأة الحسنة فليأت اهل بيته فان الذي معها مثل الذي مع تلك فتقام رجل فقال يا رسول
 الله فان لم يكن له اهل فما يصنع قال رسول الله ع فليرفق نظره الى السماء وليراقبه وليسئل
 من فضله وفي صحيح البخاري اذا نظر احدكم الى امرأة فليقلعها من اهل بيته فانها هي امرأة كاهنة
 ومما ما دل على ان النظر الى الاجنبية زنا العين وهو ادل دليل على المنع وابلغ في تحريم
 النظر من مجرد النظر في الباطن من غير ان يكون له اهل فكل عضو من ابدن حرام من الزنا فليقلعها
 النظر الى اللسان زناه الكلام ولا دناءة زناه التمع واليدان زناه البطش والرجلان زناه
 المشي والفرج يصدق ذلك ويكذب وفي الوسائط عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
 فالأمان من احد الا وهو يصيب خطا من الزنا فزناه العين النظر وزناه القم القبلية وزناه اليد
 ليس صدق الفرج ذلك ام كذبه **اقول** في شبهة النظر الى الاجنبية على الاطلاق زنا
 العين دلا لظاهره على حرمة النظر اليها مطلقا حتى الوجه والكفين ولم يكف الشارع بتحريم
 النظر بل ساء زنا ما عدا في التحريم في قولها عليهما السلام ما من احد الا وهو يصيب
 خطا من الزنا ايماء دقيق واسارة لطيفة الى تحريم النظر الى الوجه والكفين لا غيرهما مستور
 بالثياب غاليا لا ينظر الى غيرها ليس مما لا يسلم منه احد من الناس نعم النظر الى الوجه واليد
 هو الذي ينعقد او ينعقد السلامة منه ولا يسلم منه **احد ولا وجه محل صدق**
 الاخبار على خصوص النظر المفروق بالريبة والفتنة وقوله صدق الفرج ذلك ام كذبه ايضا
 قربة على ارادة الموم كالا يخفى على المتأمل ومنها ما دل على ان غرض البصر عن الاجنبية
 من جملة فرض العين وهو حق البصر في الغيبة في باب الحقوق عن علي بن الحسين عليهما السلام
 وحق البصر ان تغض عما لا يحل لك ونشير بالنظر به وحق من حجب ان يحمي عن الزنا ويحفظ
 من ان ينظر اليه وقبه في باب الفرض على الجوارح في وصية امير المؤمنين ع لا يمتدح فان
 الله قد فرض على جوارحك كلها فرائض يجمع بها عليك يوم القيمة وبذلك عنها الى ان قال
 عليه السلام وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله فقال عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

من تصادهم ويغضوا او في تحريم ومنها ما دل على ان البصر في الصار عن محاسن واداء
 ما اعظم احد بمثل ما اعظم بغض البصر فان البصر ينقض عن محارم الله تعالى وقد سبق في
 مشاهدة العفة والجلال ومثل امير المؤمنين عليه السلام يستعان على غرضه حال ما يحرمه
 سلطان لمطلع على تركه والعين حاسوس القلب ويريد ان يغفل عن غرضه حال ما يحرمه
 ويكره قلبه وينكره عقله وقال صلى الله عليه واله لا يغضوا احباركم في الزنا
 من اجل قل للمؤمنين يغضوا من تصادهم ويغضوا او في تحريم وقال يحيى بن زكريا الموت احب الي
 من نظره لغير واجب وقال عبد الله بن مسعود رجل سئل عن امرأة تعد لها من جهته ودهن
 عينك خير لك من عيادة مريضك وقال امير المؤمنين ع من طلق نساءه انقلب خاطره ومن
 ثابث خطته دامت حسراته ومنها ما دل على امر الرجل بسد عينه كذا في السار عن فروع وصية
 امير المؤمنين ع لا يسهل الحسن وكف عيني من يصار عن محرم فان شدة الحجاب ابى عليه
 وليس من وجهه بأشد من ادخالك من لا يوثق به عليه وان سقطت لا يبر من لا يعمل
 في بعض الروايات ان امير المؤمنين ع كتب بهذه الرسالة الى بني محمد ورواه الصدوق كذا
 عن الكافي واعصم بصرها بسدك واكفها بحجابك ومنها ما دل على امر الرجال بحسن في
 حق الكافي عن الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع خلق الرجال من الارض وانما هم في الارض
 وخلق المرأة من الرجل وانما هي في الرجل وحسبوا انسانا بمعاشر الرجال وعن العللي بن سعيد
 ع قال ان المرأة خلفت من الرجل وانما هي في الرجل وحسبوا ساءة وان الرجل خلق من
 الارض وانما هي في الارض وعنه ع قال ان الله خلق حواء من دم فمته لسانه ليعلم محسوسه
 في السيوت وفي رواية اخرى ان الله خلق آدم من الماء والطين فمته اسناده والطين وخلق
 حواء من ادم ع فمته لسانه في الرجال فحسوسه في السيوت ومنها ما دل على عدم حواء من
 الرجل للمرأة في ذهابها الى الحمام والعرس وكونهما قبا على ذلك فخر الجاهل والوسائل
 عن النبي ع قال من اطاع امرأه كطاعة الله على وجهه في الشارع قبل وما ملك الطاعة فل طلبها
 الذهاب الى الحمامات والعورات والعبادات والتأخيات والثياب التي تقي فحسوسها ونحوه في وصية
 صلى الله عليه واله وفي رواية اخرى من اطاع امرأه في اربعة اشياء اكبه الله على مخزبه في النار
 ذكره مثل ذلك وقريب منها وروى في ثواب الاعمال وعن الفضال ولا يجوز للمرأة ان تدخل حمام

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

فان ذلك محرم عليها ومنها ما دل على عدم جواز نظر المملوك الى مولاه من الكافة عن ابي عبد
 الله قال لا يصل للمرأة ان ينظر عبيدها الى شيء من جسدها الا الى شعرها غير متعلل لذلك
 والزوايا الدالة على خلافه ما قوله او محموله على التقية قلت هذا يدل على حكم آخر بطريق اول كالا
 يعني ومنها ما دل على عدم جواز نظر الخصى الى المرأة ففى لوسائل سننك بالعسن موسى قلت
 يكون للزوجه ان ينظر بدخل على نسائه فينظر الوضوء فيرى شعوره من قال لا ورواه الشيخ باسناد
 ورواه الصدوق باسناده وعن مكاييم لا خلا في لا ينظر المرندين بدى الخصى مكشوفة لراى
 والزوايا الدالة على خلافه مؤلفه ومحموله على التقية وبها فرائض تدل على ذلك وعليه شواهد
 من الاخبار ففى قريب لا سناد عن ابي بصير عن الحسن عليه السلام قال كنت الى رساله عن حجة
 الى من رجل مدرك بجل للمرأة ان يراها ونكف بين يديه فلم يجزى بها قلت فاداهم به
 تعصى لقوال شعر لا جيبه لم ينظر لغيره بطريق اول كالا يعمى ومنها ما دل على حوب
 الفرج وما على اخذه بعد السجود وسر شعرها وما دل على حوب نقط الشعر من الملام دا
 حشم ففى لكاه عن جعفر قال لا يصل للمحاربة اذا خاضت الا ان لا يجد في
 رواية سلتك نرويه عن عمار بن زنادك من ينفى لها ان تغطي رأسها من ليس بينها وبينه عرق
 من يجب عليها ان ترفع راسها للصلوة قال لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلوة وعن الرضا
 عليه السلام لا يوجد حلال بالصلوة وهو اسرع ولا تغطي امرأة شعرها من تحت حتى يعلم في رواية
 قال لا تغطي المرأة رأسها من الملام حتى يبلغ الملام قلت نقطية الشعر كالبذ عن الشتر ورواه
 لق الشعر احد الجاهل وهو اهلون وابصر من الوجه ومنها ما دل على حرمة نظر المرأة الى الرجل
 الا حتى وان كانا عريانين في لكاه اسناد ابن مكيوم على التوبة وعنده عائشة ومعهه فقال
 لها فوما دخل البيت فقال لثالثه اعني فقال صلى الله عليه واله ان لم يكن كانا عريانين
 مكاييم الا خلاق عن ام سلمة قالت كنت عند النبي وعنده ميمونة فاقبل من ام مكاييم وذلك
 مدان امر بالحجاب فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ليس اعني لا يجزى انى صلى
 الله عليه واله افعيا وان انما السنا شجرة ان قلت هذا ان اخوى دليل واوضح برهان
 وجوب الشتر وشدة المانع والامتناع للشارع فيه وجهه لا اله الا هو المدعى من وجوه اذ
 انه يظهر من خبر اخبر ان النبي صلى الله عليه واله كان قد امر بالحجاب مراعاة ما وصي به كابد عليه

الطائفة
 الثانية
 عشر من
 الاخبار
 الطائفة
 الرابعة
 عشر من
 الاخبار

قوله بعد ان امر بالحجاب والامر للوجوب مع انه لو كان انظر الى الكعبين بعد ان يرفع من امر
 شاق شدة اهتمامه صلى الله عليه واله بالحجاب حتى امر بانث وخص بالثياب ودخل البيت
 لم يكف بالشتر والثوب وغوه ودخل البيت وان لم يكن واجبا في نفسه الا ان يدل على كيد
 وجوب الحجاب الثالث قوله صلى الله عليه واله افعيا امرها بالاحتجاب بعد الامر بالانصاف فانها
 وهو حقيقة في الوجوب وان تحذر عن الغيظ فكيف لو اختلف به وهو هنا موجود لا يعمى
 الرابع قوله صلى الله عليه واله لا يصبرنا يدل على انه لو لم يكن اعني ابصر لكان محرم في النظر الى
 الله عليه واله لما على ذلك يدل على صحت ولذا اجاب صلى الله عليه واله ان وان لم يكن
 شعرا انه وهو ايضا محرم انما من ان قوله صلى الله عليه واله لا يصبرنا يدل على تعميمه لا يجب
 مطلقا حتى الوجه والكفين بل وسائر الجوارح بدلان على حكم البصير بعد ان يرفع من
 الجوارح بدلان على عدم اشتراط التخرج بحجوف الفتى بل يجوز ان لا يخرج من البيت
 ربي ولا خوف فتنة فاطنت لو كان هناك حوب فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
 افعيا وان انما يدل على غايته نأله وتأذبه من قولها وزعمها عدم وجوب الاحتجاب من افعيا
 والا عندنا بالصحة فاطنت بالصبر حتى قال صلى الله عليه واله ذلك مع خلفه عصا الذي
 وصفه الله به وكان لا يجزى ان يقول للشافعي الكاذب التمام است كاذب حتى قيل هو اذن فارم
 الله قل اذن حجة كقول صلى الله عليه واله افعيا وان انما يدل على شدة تأذبه بدمه الجاهل
 وعدم التفرقة في العار والنجاسة فان شدة غضب الله على امرأة ذات عمل ملوث بها من غير
 وجهها الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي تجل عن محرمه بوب متفرقة ووضي الجاهل
 لبال بمقتضى من كل خبر الى مثله وروى كل حديث شافى شكاه ففى خبر الاخبار المأثورة عن
 اهل بيت العصمة صلوات الله عليهم معين سردا معترفين بانهم استغفروا ما غفروا من استغفار
 الكلام في كل خبر منها الى الاحتجاب عن عاتقها غير ما اشهر له من الفوائد المتعلقة ببعض الاحكام
 حسبما يسمع لنا في الزمن من جماعة من الفضلاء من لزموا ما دروا وشتم عبيدون الذوات بها
 ما رواه الصدوق في العشي عن اصم بن سائد عن امير المؤمنين ع قال سمعته يقول يظهر في
 اخر الزمان واكثر ابائهم وهو شتر لا زمنة نسوة كاشفات عاريات متبرجات خارجات
 من الدين وحلات في العن ما ملأت الى الشهوات مسرعات الى اللذات مستحلات للفرجات

الطائفة
 الخامسة
 بالانصاف

في جسم خالداً وروى مثله في مكارم الاخلاق فان لطاها ان المراد كاشفات الوجوه غايباً
 القصور ونحوها تماماً هو معناه عند غير المسلمين من النساء الكواشف ومنها ما عن المصنفين
 عن الرضا عليه السلام انه كتب الى ابن سنان حرم النظر في شعور النساء المحجوبات بالازواج وغيره
 من النساء لما فيه من هيج الرجال وما يدعوا اليه من الفساد والدخول فيها لا يعلم ولا يعمل
 وكذلك ما اشبه لشعور الال الذي قال الله والفوا عبد من النساء اللائي لا يزوجون بكاحنا
 فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبجج بربينة اي غير المجذباب ولا بأس بالنظر في
 شعور مثلهن وسبانه دلالة على تحريم النظر في الال جنبه من وجوه عديده فيها بانها في النظر
 ومنها ما عن الصادق عليه السلام لا بأس بالنظر في رؤس اهل نمامه ولا عراب واهل البوادي من
 اهل الذمة لا يمتنع ان ينهن فيك والجوينة والمملوكة على عفتها لا بأس بالنظر في
 شعورها وجسد هامالم بنعمت ذلك قلت ظاهر هذا الخبر ثمانية حكم الشعر والجسد مطلقاً
 وان لا بأس بوقوع النظر في كابدل عليه صريحاً قوله عليه السلام ما لم ينعم ذلك وطا
 التي التحريم وعدم الالها المعصيات فهو قربة واضمح على ان المراد بنفي لباس في التحريم
 لا انكراهه فبدل على تحريم النظر اليهن عمداً وتخصيص الحكم بأهل نمامه والاعراب واهل
 البوادي وبالجوينة والمملوكة والتعليل المذكور في الخبر ينادى بالعلو صوته ان المراد عدم
 وجوب التحفظ من وقوع النظر عليهن لا جواز النظر اليهن اذ عدم الالها لا يصلح علة
 لاجواز النظر فبدل على عدم وجوب التحفظ عن مظان وقوع النظر في غيرهن من المحجوبات
 والمشتريات فبدل على حرمة نعمت النظر اليهن والقصد في رؤيتهن بطريق اولي وقوله
 عليه السلام ما لم ينعم ذلك صريح في عدم جواز نعمت النظر اليها فكيف بالعاقله والاطلاق
 في قوله عليه السلام وجسد هامالم الوجه والكفين وقبه دلالة على ان الحكم بجواز النظر لا يقتضي
 الا بعد فيه وثوقه عدم صلاحية الحكم بالجواز من وقوع الرجوع الى الاعتبار باعتبار المقدار
 ومنها ما في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا حرمه
 النساء اهل الذمة ان ينظر في شعورهن وابدنه فلتك لوجاز النظر في الكفين مطلقاً
 يستحسن تخصيص اهل الذمة بجواز النظر في ابدنه وشعورهن وايضا قوله لا حرمه بدل على
 ان جواز النظر الى ابدنه من اجل عدم احترا من بنفي تحريم النظر الى ابدن المسلمين

عليهن
 لم ينعم
 ذلك
 في قوله
 التحريم
 مظان
 النظر

كونهن محجرات مع احتمال ان يكون المراد بذلك عدم التقيد كما هو ظاهر الخبر الاول بقوله
 انك لا انتم واكمل بيت بدل على عدم الباس في النظر لا يقتضي الال شعورهن وابدنه من حاشية
 فبدل على ثبوت الباس في نعمت النظر الى ابدنه من فضله عن غيرهن لكن طاهر قوله صلى الله
 عليه واله لا حرمه بنفي جواز التقيد ومنها خبر الجلاء المقارن الذي ذكره شيخنا العلامة
 النوري في دار السلام وقد وجد احله لله من لسلام في مجموعته عنده مع حاشية
 اكرام فان رحمه الله والحق الخبر ما اخذ من كتاب احمد بن عبد العزيز المجلود في باحواله لا ينبغي
 ريبك لعبر زوجك باحواله لا يعلم للمرأة ان تظهر بمعصيا وقد سماها الرجل في غير مساهة بعد
 ذلك لم يزل في لينة الله وسخطه وغضبه الله عليها ولها ما تشكك الله واستحسانها
 باحواله لا يعلم لامرأة ان تدخل عليها من قد بلغ الحلم ولا غلظة عينها ولا حاشية منها ولا
 معه ولا فترها لا ان يكون محرماً عليها وذلك بحضرة زوجها فالتك الله به في ذلك رسول
 الله وان كان مملوكاً فقال رسول الله صلى الله عليه واله وان كان مملوكاً فلا تفعل شيئا من ذلك فان فعلت
 فقد سخط الله عليها ومقتها ولها ما تشكك الله به مع حذف واحصاء وفي هذا الخبر
 التبريد مواضع تدل على تحريم النظر في الوجه والكفين منها قوله صلى الله عليه واله باحواله
 لا ينبغي ريبك لعبر زوجك فانه عام شامل للرؤية الطاهرة والباطنة ومنها قوله صلى الله
 عليه واله لا يعلم للمرأة ان تظهر بمعصيا وقد سماها الرجل غير علمها فانه صريح في حرمة ابدانها الفدا
 لغير البعل فهو قربة على ان المراد بمسألة مردك المشقة على القدمين جواز وقوع النظر في الوجه
 والكفين والقدمين بمعنى عدم وجوب التحفظ من النظر فيهما في جواز التقيد كما في مجموع
 معاملة المعصم بالقدم تدل على ان المعصم اشارة الى الكفة لانهما من المعصم اما الاصلح كما ورد
 في ريد التزويج بغير الكفة وجهها ومصاصها فانه لا ريب انه ليس المراد بتخصيص الجواز بالمعصم دون
 الكفة فانه في سد البذاهن ومنها قوله صلى الله عليه واله لا يعلم للمرأة ان تدخل عليها من
 قد بلغ الحلم فاذا حرم الدخول حرم النظر بطريق اولي ومنها قوله صلى الله عليه واله لا غلظة
 منها فانه عام شامل للوجه والكفين ولا وجه لحمله على ما عدا الوجه والكفين مع ان خبرها
 مستور بالشباب غالباً وكذا لا وجه لحمله على النظر المفروق بالشهوة من غير قربة كالا بنفي و
 منها ما دل على جواز النظر في الوجه والكفين من امرأة اذ مراد التزويج بها وقد عقد لها في الكافي ما

الطائف
 السليم
 عشر
 الاختلاف
 في
 عند
 المسئلة
 الوجوه
 والكثير

فقال بابا النظر لمن اراد التزويج فمن ابى عبد الله عليه السلام لا بأس بان ينظر الى وجهها ومعاها
 اذا اراد ان يتزوجها وفي رواية اخرى عن الحسن بن السري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الرجل يريد ان يتزوج المرأة ينظر الى خلعها والى وجهها قال نعم لا بأس بان ينظر الى
 المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلعها والى وجهها قلت هذا الخبران يدلان بمفهومهما
 على عدم حواجز النظر الى الوجه والمعا من الاجنبية اذا لم يرد الرجل التزويج وفي إعادة المصوم
 الشرايع كونه مذكورا في كلام السائل دلالة على المبالغة في اشتراط وجوب سؤال الاصحاب
 جواز النظر لمريد التزويج خاصة الى خصوص الوجه وتقرير المصوم على ذلك واقتضاد المصوم
 في معنى البأس لمريد التزويج على الوجه والمعا من دلالة على كون تحريم النظر الى الوجه والكعبين
 من الاجنبية لو لم يرد التزويج امر معلوما عند الاصحاب ودلالة على ان المحرم من مريد التزويج
 انما هو خصوص النظر الى الوجه والمعا من لا يجمع الجسد ولعل لمعنا من اشارة الى الكعبين من المعص
 الى الامناع وعن محمد بن مسلم قال سئلت ابا بصير عليه السلام عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة
 ينظر اليها قال نعم انما يشترطها باعلى الثمن وعن الحسن بن السري عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سئل عن الرجل ينظر الى المرأة قبل ان يتزوجها قال نعم فلم يعطى ماله قلت هذا الخبران
 وان كانا مطلقين لكن ينبغي حملهما على المفيد مع ان الاطلاق بصلا لا يفيد في المقام جواز النظر
 جميع جسدها بل يفيد الاجمال والاهمال فيقتضي جواز النظر في الجملة فيقتصر على قدر الحاجة مع
 ان الحمل على المصوم غير ممكن قطعا اذ لا اقل من حرمة النظر الى العورة ومع التلذذ والرتبة
 قد دل خبر على اشتراط عدم التلذذ فراجع عبد الله عليه السلام وقد سئل عن النظر الى الشعر
 والحسن اذا اراد التزويج قال نعم لا بأس بذلك اذا لم يكن مثل ذلك او لعل السري في الاطلاق في
 السؤال ما قد مناه من ان حرمة النظر مطلقا في غير مريد التزويج لما كان امر معلوما مع السؤال
 عن الجواز في الجملة في حبال التسلب لكل والجواب كذلك وبعبارة اخرى لما كان النظر لمريد
 التزويج داخل في النظر للضرورة والحاجة لا يجرم فيقتصر على قدر الضرورة وهو ما يتدفع به الرد
 والضرورة كما يشير اليه قوله بشرها باعلى الثمن وفي التعليق ايضا ايماء الى اختصاص ذلك بمريد
 التزويج كالوسائل من جواز نظر الطبيب للمعالج فقبل يجوز فلا ينبغي الحمل على العموم قطعا لعل
 ومن الحاجة الى النظر الكافي في الجواز في النظر الى الدواع قطعا وفي الروايات ما يؤيد الى ما اردنا

ففي الجواز عن نوادر الزوائد قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اراد احدكم ان
 يتزوج فلان فليأمن ان يزوج بصره فانما هو مشهور في رواية اخرى فلا بأس ان ينظر الى المعاني
 بها قول طاهر جواز النظر في جملة بند الرؤية اذا اراد التزويج خاصة فيدل بمفهوم
 على عدم حواجز النظر مطلقا غير مريد التزويج وبالحاجة فقط لا اخبار وجهه في كلام الاصحاب
 من خاص بجواز ما لوحد والكعبين لمريد التزويج قال في الشرايع ويقتضي جواز رؤيتها وكعبها
 وقال في التمهيد ويقتضي جواز ما لوحد والكعبين طاهرهما وما بينهما من بين يدي في قوله
 ثم ان المشهور اختصاص جواز ما لوحد والكعبين في عقد النكاح خاصة في الاصحاح لا سيما
 في النظر الى الوجه والكعبين ولذا اثيرت نسبة اجواز النظر الى وجهها وبما سجد في بيدها
 بالوقوف فيه وقال في المسالك والى جواز النظر اليه فان هو لوحد والكعبين من مريد
 التزويج طاهرهما وبما ان مقصود يحصل بذلك فيفسر ما عداه على العموم قوله ان هذا من
 الاخبار الدالة على جواز النظر الى الوجه والكعبين لمريد التزويج والتعليقات له دوة مهملة
 مبنيان وبشرها باعلى الثمن من اوضح الأدلة على تحريم النظر الى الوجه والكعبين لمريد
 التزويج والافلو كان النظر الى الوجه والكعبين سائعا في شرايع مطلقا على احد لم يورد
 بين مريد التزويج وغیرهما معنى هذه التعليقات الواردة في النصوص الكثيرة وما معنى
 السؤال والجواب عن جواز مطلق النظر لمريد التزويج خاصة لا في السؤال عن جواز
 لمس الطبيب ونظرة الى جسده لا جنسية للضرورة والجواب بالجواز عند الضرورة والمعاينة
 ومع ذلك لا على تحريم لمسها والنظر الى جسدها من غير ضرورة ولذا لا يفسخ السؤال
 عن جواز نظر الرجل في وجه الرجل بالضرورة ولا الجواب بالجواز عند الضرورة ولا السؤال
 جواز النظر الى جوارح الجوارح لاجل الشراء ولا الجواب بالجواز اذا اراد الشراء وقد فطن لمس
 الاشكال شيئا التمهيد الثابت في المسالك فقال في الفرق بينها وبين الاجنبية وهو من
 وجوه وقد نقلها في المحقق ورد ما فقال رحمه الله انها لا تشتمل ولا تشتمل من جوع كلامه
 على من له الاصناف بأذن رجوع فان وحده الاشكال الذي اجماع الى هذا المقال هو انه اذا
 ثبت شرعا انه يجوز النظر الى وجه الاجنبية وكعبها وان لم يرد تزويجها فائق وجهه للاختصاص
 عليها في هذه المسئلة فيقتضي ذلك بانه مستلزم وانما يميزه الشري وانما خبره بانه لا

وجه الفرق بين المعاصم الا على ما اخبرناه من جواز النظر مطلقا من غير تخصيص ما ادعوه
 من الوجه والكفتين اذ مع التخصيص بهما فانه لا وجه لهذه التعليلات المذكورة في الاخبار بانه
 مستام وانه يريدان بشئها وانه يشترى باعلى الثمن وما الفرق في قد ذكرها فانها لا
 وجود لها في الاخبار وانما هي من كلامهم الى ان قال وبالمجمل فانه لا يخرج من هذا الاشكال
 المذكور الا على ما اخبرناه من القول بجواز النظر مطلقا هنا وانما ما ذكره من التخصيص في المقام
 فهو لازم لهم لزوم الطوق للمعاصم والله العالم انتهى **ملخصا قلت** فدا جاد رحمه الله فيها
 ذكره من عدم اجزاء الوجوه المذكورة في الفرق لكن ما ذكره قدس سره من انحصار دفع
 الاشكال فيما اخبرناه من جواز النظر مطلقا لم يرد التزويج محل نظر بل منع فان غاية ما يستفاد
 من اخبار الباب جواز النظر في الجملة او بقدر الحاجة لاستكشاف محال لم يرد التزويج دفعا للفرق
 والفرق فان معجزة محمد بن مسلم وحسنه انما تدل على جواز النظر في الجملة في قبيل التسليم
 الكل فانه سئل انظر اليها قال عليه السلام نعم انما يشترى بها باعلى الثمن فظاهر السؤال
 والجواب هو جواز النظر في الجملة فلا تدل الرواية على جواز النظر الى جميع الجسد بل التعليل فيها
 بجواز النظر في الجملة بكونه مشترى باعلى الثمن بفضي انه لو لم يكن مشترى لم يجز النظر له مطلقا
 حتى الى الوجه والكفتين وايضا التعليل المذكور يدل على ان الجواز انما هو لدفع الفرق والفرق
 فعبارة لا تضار على ما يستدفع به الضرر فلا يدل على جواز ازدياد من ذلك ورواية حفص تدل
 على عدم البأس في النظر الى الوجه والمعاصم خاصة ان اراد ان يتزوجها فهوها عدم جواز
 النظر الى الوجه والمعاصم اذ المراد التزويج والظاهر ان المعاصم اشارة الى الكفتين مع المعاصم
 كما تضمنه مقابلته المعاصم بالوجه والا فلا وجه لذكر المعاصم خاصة دون الكفتين ولما مع
 قطع النظر عن تعليق الجواز على ارادة التزويج الدال على انتفاءه عند انتفاء ظاهره في البأس
 في النظر الى الوجه والمعاصم لم يرد التزويج تحريم النظر الى الوجه والمعاصم لغيره يرد التزويج كما
 لا يخفى وليس هذا من قبيل مفهوم اللقب لا ترى الى ان قول الشارع يجوز لس الطبيب لكف
 الا جنبه للمأخذ يقتضي حرمه المس مطلقا الا للضرورة بعد رها والا لجواز متنها مطلقا
 او من كفتها مطلقا بحسن ذكر الطبيب ولا الكف خاصة ولا المأخذ كما لا يخفى ومحمد بن حسن بن
 الشري يدل على انه لا بأس بالنظر الى الخلف من وراء الثياب والوجه اذ اراد التزويج خاصة

والظاهر

والظاهر ان المراد من الكراهة في النظر الى الخلف وفي التحريم بالنسبة الى لوجه وادارة
 ورواية اخرى بمجملتها فيها التمسك من الرجل بنظر الى المرأة قيل ان بين وجهها لى لم يدر
 بعض ما له وظاهرها الجواز في الجملة بل يندرج ما يندفع به الضرر والضرر لا مضيقا وفي رواية
 عبد الله بن فضال السؤال عن النظر الى شعرها ومخاضها قال لا بأس بدلت ما لم يكن يترك
 وهي ايضا مختصة بالشعر والمخاض خاصة ولا ريب ان عدة المخاض وحلها في عدمه
 يدل على جواز النظر الى البطن والظهر والفتحة وغيرها مع ان قوله عليه السلام ما يركب
 مستدضا صريح في عدم جواز النظر الى الشعر والمخاض مطلقا لو لم يكن مريدا ليدفع به ما كان
 نظره لا ضرورة بل كان لحرمة التلذذ وهذا فاض بحرمة النظر الى الوجه الجسد من عصابة
 الطرف الكعب اذ لا ريب ان لا يفتك عن التلذذ بحسب العادة ولعل المراد بالسد في هذه
 الرواية عدم ارادة التزويج كقوله عليه السلام في رواية اخرى اذ اراد ان يتزوجها وفي
 غير التلذذ لان النظر من غير مريد التزويج لا يفتك عن التلذذ وغالب في جميع ما سأل
 السؤال عن الشعر خاصة فاجواب بالجواز مختص به لا يشمل جميع وقوله عليه السلام هم ان يريد
 ان يشترى بها باعلى الثمن دال على الجواز انما هو لدفع الضرر ورواية غيات من يريهم مختصة
 بالامتناع ومعلقة بانه مستام يدل على عدم جواز النظر الى المخاض مطلقا لو لم يكن مستام
 وفي موثقة يونس بن يعقوب سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل يريد ان يتزوج المرأة
 واحتان ينظر اليها قال عليه السلام تحجر ثم لتفقد وليد حل طينظر في ذلك فتقوم حتى
 ينظر اليها قال عليه السلام نعم قلت فتشوي من يديه قال عليه السلام ما احتان فتقول
 في الحديث وظاهر موثقة يونس وقوله عليه السلام تحجر بالراء اخبر اي شره بأرأاته
 يجوز النظر الى ما فوق الاذان من يديها وهي غاربه اثني وليت شعري اى دلالة لقوله
 عليه السلام تحجر على كونها غاربه فان الاحتجاز معناه شد الوسط ولا دلالة لشد الوسط
 على كونها غاربه بل هو اعم في القنوي في المصباح المنير واخبر الرجل بأرأته شده في
 وسطه ومخرقا لآزار معفده وقال القيرز آبادي في الفاموس وبأزاره شده على وسطه وفي
 ابن الاثير في النهاية في حديث مبهمونة كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض اذا كانت
 محجوبة اى شاة متررها على العودة وقال ومنه الحديث رأى رجلا محجرا يحمل وهو محجور

في

في مستند الوسط انتهى قلت لا ريب ان حديث ميمونة لا يدل على كون المرأة عارية
فوق المنزلة بل هو عام وكذا قوله راي رجلا معجزة بجبل لا يدل على كون الرجل عاريا
فوق الوسط بل يمكن كونه لا يمتدح الا حرام والا يضاف ان امره 2 موقوف بولس فيمنع
والاحتمار ان لا يتم الاذن في لدخول والنظر لدفع الغزو والفتنة مع بن الكهف من دفع الغزو
ومراعاة الشرف والحياء وانه ليراهن عدة مخيرة ويكره مشهاين بدنه لعدم الحاجة اليه
عالب بلوغا النظر لهما وهي عارية من فوق لا يروى احد في جميع الجسد كما يقولون
فلا وجه للامر بالمعروف والامتناع عن المنكر ولا يتم الدخول والفتنة ولا وجه لكرهه رتبة مشهاين
بدنه عارية من فوق جميع جسدها وجه 3 يتغير لهما وهي عارية وباجل ذلك قد سمي
والامر بالمعروف والامتناع عن المنكر في النظر ظاهر في جواز النظر في الجملة بقدر الحاجة
دفع الغزو والفتنة فوجب لا نقصار على قدر الحاجة نظر الاذن في تركه الطيب لسر الاذن
للضرورة وبوئيد ما قلناه ورواه بولس بن يعقوب التي رواها الصدوق في العلل قال
قلت لا يبعد الله عليه السلام الرجل يري ان يزوجه المرأة يجوز له ان ينظر اليها قال
وروي في الشهاب لا يري ان يسترها باعلى ثمن وهي كاتري ظاهرة في الملح عن نظرية
بولس في الوجه والكفين لغیر مرد الزوج والا لم يحسن السؤال عن جواز مطلق النظر لمرد
الزوج مع وجه جواره لكل احد ولا الجواب بانحوه مع التعليل بكونه مشربا باعلى ثمن
الذي على كونه جوارا للحاجة ولدفع الضرر فيدل على جواز النظر في الجملة او بقدر الحاجة لا
جميع الجسد ولا دن في رتبة الشهاب لمرد الزوج في مقام المبالغة او مع دليل على عدم جواز
سعر جميع الجسد ونظر لهما وهي عارية فان الاقتصار في مقام المبالغة على رتبة الشهاب
مع جواز النظر الى جسد ما وهي عارية بحد ذاته مخالف لسنن البلاغة فقوله عليه السلام
وروي في الشهاب قريب حجب على ان المراد بقوله نعم بعد السؤال عن جواز النظر في الجملة
مع جواز النظر في الجملة لا الى جميع الجسد بل الى ما لا يكون مسنورا بالشباب غالبا عند عدم
اداة الخجاب وهو الوجه والكفان اذ يسترهما سنن بالشباب غالبا غاية الامر بكونه مشربا
باعلى الثمن اذ لا جل في رتبة الشهاب ايضا فكيف يدل على جواز النظر الى جميع الجسد بل
في سؤال لا معصاة عن جواز النظر لمرد الزوج ولا طاهرة على ان حرمة النظر في الاحياء

مطلقا ولو الى الوجه والكفين كان مراد معلوما واحدا عند لا معصاة لهما فليس واما
الى السؤال جواز النظر الى الاجنبية في جملة عند الحاجة فيريد الثمن لا معصاة لهما فليس واما
ايضا فاطلقت لغیر مرد الزوج وتغير بالمعصاة عليه سلا من ذلك اذن في السعي به
لغير زوج في الجملة وبغير الضرورة معلوم كونه مستمرا على ثمن راي بل يوجب تحريم النظر
مطلقا عن الوجه والكفين وله كان النظر في جميع الجسد سائلا شربا وهو لا يري
كان على السائل ان يستل عن جوارحه المصاهرة مع من يري من عورة والكفين من
تمام حرم النظر اليه لغیر مرد الزوج في الجوارح مطلقا لا يحسن سؤال من هو رتبة
الى صورة خاصة يعلم حكمها بالاولوية لا ترى انه غير من العلل ان يستل عن وجهه مشربا
المباح اذا اضطر الى مشربه ولا يستحسن الجوارح ان يسترها بالسنن عند الضرر وجوب
حفظ النفس ولا يستحسن السؤال عن جواز النظر الى وجه الوجه عند المعاملة والضرورة
ولا الجواب بالجواز اذا اضطر اليه مع ان التعليل بأنه يسترها باعلى ثمن راي بل يوجب
النظر لهما انما هو لاجل الضرورة ولدفع الضرر فيستفي عندنا ثما لا لا يفتي في امره ذلك
ظهر لك ان الانصاف ان الاخبار المذكورة لا دلالة لها على جواز النظر الى جميع الجسد كما لا
يعنى فلا وجه لما ذكره شيخنا في المحقق من ان القول بجواز النظر مطلقا هو لطاهر من
المذكورة بل المبني من دلالة الاخبار ليس لا يجوز النظر الى الوجه والكفين او مع المعاصم
وروي في الشهاب لمرد الزوج كونه مستمرا مضافا للفرق بلوجان النظر الى الوجه والكفين لغیر
مرد الزوج وغير المسام لم يبق فرق بينهما ولم يبق معنى لهذه التعليل المذكورة في رتبة
ولقد اجاد شيخنا المحقق الانصاري قدس الله ضريحه في شرح الاشارة حيث قال ان
ملاحظة الاخبار الواردة في المسئلة بالنظر بجمل وان كان يؤدى الى الحكم بجواز النظر مطلقا
لا ان ملاحظتها بد قبل النظر لا نورث الجرمية على الخروج عما دل على حرمة النظر في الاحياء
وقال ايضا ان الحجة الاولى وهي حجة محمد بن مسلم وان كانت باطلا فيها محورة للنظر
الى غير الوجه والكفين لان المبادر من النظر الى المرأة يحكم المرف هو النظر الى الوجه واليها
لانها موقع النظر غالبا وغيرهما مسنور غالبا بالشباب مضافا الى ان تخصيص النظر لجوارح
في الجسد تشابه بالوجه والمعاصم ابتداء لا يظهر له وجه لا اختصاصها بجوارح النظر الى

المرسل مفهوم اللقب واضح من ذلك لزوايته لثالثه فانه عليه السلام بعد ان قال بنظر اليها
 قال بنظر الى خلفها والى وجهها والمراد بالنظر الى خلفها النظر الى فاتها المسورة بالشباب من
 خلفها انتهى قلت الترجيح لم يرد الترجيح في النظر الى خلفها من وراء الشباب والترخيص في زيق
 الشباب له مع تعليل الاذن له في النظر اليها بكونه مستاما مشربا لها ما على الثمن بدل لمنامل المسنة
 على انتهى عن النظر الى الاجنبية مطلقا حتى الوجه والكفين لغیر مرد الترجيح وعلى انتهى عن النظر
 اليها والى خلفها من وراء الشباب ولو شربها وعلى انتهى عن زيق الشباب لغیر مرد الترجيح
 بسبب عدم الترجيح المذكور في الترخيم الثابت في النظر الى الاجنبية مطلقا حتى الوجه والكفين و
 نفي الكراهية الثابتة لغیر مرد الترجيح في النظر الى اديار النساء من وراء الشباب ثم انه اذا كان
 المشا در من النظر الى المرأة حكم العرف هو النظر الى الوجه والكفين لانها موضع النظر الى رعيها
 مسورة بالشباب غالبا فكل ما دل على جواز النظر في المحلة لم يرد الترجيح يكون طاهرا في جواز النظر
 الى الوجه والكفين خاصة لم يرد الترجيح خاصة مبدك على حرمة النظر اليها لغیر مرد الترجيح وانما
 معنى هذه التعليلات المتكررة في الاخبار بانها مستامة وبشرها باعلى الثمن وابسا كل ما دل على
 نهى عن النظر الى الاجنبية من الاخبار المتواترة معنى يكون طاهرا في حرمة النظر الى الوجه والكفين
 ويكون هو الغرض المشفق منها فلا يجوز حملها على ما عدى الوجه والكفين بل كل ما دل على جواز
 النظر في المحلة لم يرد الترجيح يكون من قبيل الاستثناء والتخصيص لا يجوز النظر الى الوجه والكفين
 من الاجنبية الا لم يرد الترجيح ولا يجوز حمل الاطلاق على العموم غير دليل بل التعليلات الواردة
 في الاخبار ادل دليل على عدم الاطلاق لانه لا يمكن ان يجوز انما هو لاجل دفع الضرر ومن
 باب الضرورة وهي فقد رغب فيها ولقد احسن شيخنا المحقق الوحيد الانصاري قدس سره
 حيث قال وما ذكر من موهبات الاطلاق الموقوف في حسنة محمد بن مسلم ونحوها من المعتبرة
 المقتضاه بالتعليل المذكور فيها بانها بشرها باعلى الثمن المقتضى بجواز النظر حتى يتدفع الضرر بطريق
 صعب ما قواه بعض متأخري المشاهير من جواز النظر الى جميع جسدها عند العودة ثم شكك في ذلك
 المذكور انتهى وانما اذا اخطت خبرا بما ذكرناه ووعيت ما عليك ثلونا كنتم من الذين على مثل
 سوء التمس بانه لا يحصى من الاشكال المذكور لا على ما احتجنا به من حرمة النظر الى الوجه
 والكفين لغیر مرد الترجيح وجوازه له لاجل دفع الضرر فلا يفي حيثما شكك في اصله

تسليم لتعليلات المتكررة في الاخبار بأسرها وبشرها العرف بين مريد الترجيح ومهم وسبب
 الجمع بين جميع الادب والورد في باب النساء ويكون الترجيح ما روى لكاتب التفسير والمفسر
 والمخاطبة من الاخبار ويحصل جسم مادة المساء لدى هو الاصل في جميع الاحكام الاجنبية
 ومنها الاخبار الدالة على تأديبهم في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 لا تروا النساء العرف ولا تملوهن الكتابه وعلوهن العرف وسورة النور ومن مريد الترجيح
 عليه السلام لا تملووا نساءكم سورة يوسف ولا تروهن باهنا من بين عفت وعلوهن سورة
 النور فان بها المواصلات فلت تذكروا ما شئت من الله سبحانه عطف نساءه موصوف من ان
 والعنف حتى جاهدت بعض الخمر من الخمر عن الشرور كان شاسعا عبيد مسمون في
 كتابه يحكمهم حيثما شئت على بعض ما يمكن ان يكون مثله المعصية من شبهة ان يحد ذلك
 كيف منعهم من الكتابه لاجل هذا الاحتمال للاحاطة والامكان الشاسع في ذلك لاجل
 الى المحنة من كل قريب فاذا كان الله سبحانه لا يرضى للنساء ينسب لكتابته من روى ما
 لا ينبغي فكيف يرضى ان تكون وجوههن التوافر وعيونهن التواضع في غايتها طاهر ومهاد
 وارد وصا در بر مفهون الفساق ويحظر بر ذوقه جمالهن الفساق وينسب من غير مبدك من ذلك
 عبيد وينفع غلدهن التواضع والحدود وكل منته معمود ومنها الاخبار لدالة على ان لم يرد
 ان تمشي وسط الطريق وقد عطف لها في الكافي بابا سنها بابا التبرع به عبيد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس للنساء من سرائر الطريق شي ولا كما تمشي في
 جانبها الحائط والطريق وفي رواية اخرى ليس للنساء من سرائر الطريق ولكن يجب يعني
 وسطه قال في الوسائل ورواه الصدوق في معاني الاخبار ثم ورد رواية اخرى عن ابي
 الحسن عليه السلام قال لا ينبغي للمرأة ان تمشي وسط الطريق ولكنها تمشي الى جانبها الحائط
 لا يبين ان امرها بمشها في جانبها الحائط مبالغة في التبرع بها لاجاب ومباعدتها عن
 الرية واتى فائدة فيه مع كونه سافرا الى الوجوه ومن هذا الباب ما روى في الكافي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله امرأه تطيبت وخرجت من بيتها
 فمر ثامن حتى ترجع الى بيتها منى ما رجعت فلت هذه الزينة طاهرة في الحرمة وليس فيها ما
 يدل على كونها اذن فعل او كون خروجا من غير اذن زوجها ولا كون نظيرها الاجل ربه او

الطائفة الثانية

الطائفة الثالثة

۱۲۱

والرواية الشريفة بذلك طريحه مدبره حسن لوجه والكثير ايضا لان الذميمة اذا كان لا
يعجز المسلم التكليف عند هذا مع كونها مبررة فخير من التكليف عند مدعي او احواله مع
اجل يكون على قطعا واجبا اذا كانت ملائمة لمصلحة من التكليف عند مدعيه او احواله مع
جرم يكون الوصف مبرور وداف الوصف مبرور كانت لمصلحة مبررة فخير من التكليف عند مدعيه او احواله مع
بل لو فرض كون التكليف لدى الذميمة ملائمة لاجل مدعيه او احواله مع جرم يكون الوصف مبرور
احتمال المفسد لكان الحكم بالكفر في عدم وصف التوحيد قد استلزم وصف التكليف عند مدعيه
الا حازي في المكاسب تحت تدريس حسن من عكس ذلك فخير من التكليف عند مدعيه او احواله مع
حرم ذلك بالنسبة الى المكلف مثلثة له تعالى ولا فائدة في ذلك من كون التكليف مبرور
التحريم ملائمة حرمه التائب ملائمة من الكفر ولا فائدة في ذلك من كون التكليف عند مدعيه او احواله مع
القريب فكذا فيما نحن فيه لا ريب ان كراهة التكليف لدى الذميمة قد استلزم وصف التكليف عند مدعيه
بالتحريم في صورة التكليف لدى الرجل الذي لا فائدة في ذلك من كون التكليف عند مدعيه او احواله مع
فان ثنائيا باستثناء الوجه والتكليف بقولهم بعد ان يطالبوا بغيره في استثناء بغيره
لا فرق عندنا بين المسلم والكافر في ذلك والادلة التي يوقفون عليها من استثناء الوجه
والكثير لا اختصاص لها بالمسلم قطعا ثم اعلم ان هذه الاخبار اخذت من كتابها احاديث
خوف الفسقة والريبة او قصد التلذذ بل طاهره تحريم نظيره لا حجة في ذلك كالحال
الريبة والتلذذ او خوف الفسقة بل مع الجرم بعد ما على فرض الحال عندنا على تحريم
الوجه والتكليف مع الحلو عنهما ايضا فان في الحدائق في تحريم نظيره ما عدى الوجه
ولا فرق في التحريم بين قصد التلذذ وعدمه وبدل على ذلك من الاخبار زيادة على ما ذكر
المذكور ما رواه شمس الدين في باب الدلالة على ان النظرية من سهام اليقين لا ريب في هذا
اشبهها بالوجه والتكليف ايضا وتخصيصها بغيرها بعد ان ان التقيد بالذمة والريبة وجود
الفئة لا وجه له كذا تخصيصها بما عدى الوجه والتكليف لا وجه له مع عمومها في التكليف
وسببها وانقلب لانها منع عن الاستثناء والتقيد لا يمنع على من كان له ذلك في ذلك
شبهه مع ان الحلو عن خوف الفئة لو فرض لا شئ منه فادخل على كذا في كذا لا وجه له
فان في ذلك من امر يتهدد العقل والقلب بالتحريم والوجه لا يمنع على من كان له ذلك في ذلك

المحصر فليذكر شطر منها عسى ان ينفع من سعد جده ففي الكافي ان الله عز وجل لم يترك شيئا مما
 يحتاج اليه الا وعلمه بيقينه صلى الله عليه واله فكان من تعلية آياه انه صعد المنبر ذات يوم فحمد
 الله واشى عليه ثم قال ايها الناس ان جبرئيل ع ثابته من اللطيف الخبير فقال ان الابكار عملكم لتقر
 على الشجر اذا ادرك ثمارها لم تحسن افسدته الشمس وشره الريح وكذا الابكار اذا ادركت ما
 ما يدرك النساء فليس لهن دواء الا البعولة والام يؤمن عليهن الصادق لهن شرف مقام اليه
 رجل فقال يا رسول الله فبمن تزوج فقال الاكفاء فقال ومن الاكفاء فقال للمؤمنون بعضهم
 اكفاء بعض وهذه الرواية كاذبة في الباب وفيها احوال دجاجة وانواع من التاكيد والبحث لا يريد
 عليها وما احسن هذا التشبيه واصدق هذا التشبيه يتم لا يخفى على اللبيب ان كلامه الشريف مع
 قطع النظر عن الصورة اذا كانت لبا المحضة في الخلق والخلق لا يبرهن شيئا ليس لهن دواء الا البعولة
 لا يبرهن من عليهن الصادق لهن شرف مقام اليه من عليهن الصادق اذا كن ما تله في الشهوات
 ومغتهن العيون الطامحات ثم ينبغي للمافل ان ينصرف بعين كبره وسع الله ورسوله امر
 الترويج حتى يسهل الخطب ويحصل الاستغناء بالانقياد وبعقل باب الفجور فعمل كل مؤمن و
 ان كان دنيا او فترا كفو الكل مؤمنة وان كانت شريفة او غنيبة وحمل الفريضة الهاشمية كعبا
 الغيرة حتى وان كان ادون منها ناسيا حتى ان رسول الله صلى الله عليه واله رجع ابنة عمه صاعدا
 ميتا ليرى من عبد المطلب من مفاد بن الاسود وقال انما اردت ان تضع المناجح وامر جويران
 بسطوق الى زياد بن لبيد اشرف بني هاشم حسيما ويخطب اليه ابنة الذلفاء وامر بترجيها آياه ومن
 جعل هذه المصلحة الكاملة عن رد المؤمنين اذ جاء خاطبا فنص على عليه السلام قال رسول الله ص
 اذا جئكم من ترضون دينه وخلفه فترجوه فلك يا رسول الله وان كان دنيا في نسبة قال اذ جئكم
 من ترضون خلفه ودينه فترجوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض فساد كبير ومثلا اخبار عنه
 وما يدل على عوج خوف الفتنة ما روى عنهم عليه السلام بطرق متعددة والفاظ متعده المفاد
 من ان المرأة خلفت من الرجل واتماها في الرجال فحبسوا نساءكم وما يدل على ذلك ما روى
 عن اهل بيت المعتمد صلوات الله عليهم اجمعين بطرق متعددة وعقد له بابا في الكافي فقال
 باب فضل شهوة النساء على شهوة الرجال فمن امر المؤمنين عليه السلام ان الله خلق الشهوة
 عشرة اجزاء فجعل ثلثها اجزاء في النساء وجزءا واحدا في الرجال ولو لا جعل الله فيهن من الجمال على

في كتابها من عباد الله

قد و اجزاء الشهوة لكان لكل رجل نسوة مختلفات به وروى عنه في حقه في حقه
 الصادق عليه السلام وروى عنه حماد بن ابراهيم الحنابلة على عشرة اجزاء في النساء وروى عنه في حقه
 فاذا حصلت الحارة بذهب من حباتها فاذا انزلت ذهب من حباتها فانه يذهب من حباتها فانه يذهب
 اذهب جزء ونحوها خمسة اجزاء فان فحوت ذهب حباتها كله وان سقط في حقه حقه
 الروايات ان النساء اعطين بضع اثني عشر وصبر اثني عشر وفي بعضها فاذا حاجت كان لها نوم فانه
 رجال وفي بعضها فبعض النساء المرأة على اربع عشرة وتسعين من الدنيا لئلا يكون في حقه حقه
 ذلكا خيارا كثيرة منها ما في البحار عن جالس الشيخ عن موسى بن حمزة عن ابيه عن ابيه
 الله صلى الله عليه واله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت في موضع شبع مسددا
 لم يمت له بخر ومن اجل تلك المصلحة حرم الله نكاح وطى الزوجة لئلا يمتد من ربه شدة
 حله من الزوج لحبسه صدق عليها واجبا ناسيا لانه في كل اربعين يوما في حقه من سلامة
 ان من اتخذ جارية فلم يأنها في كل اربعين ثم انت محررا كان وزد ذلك عليه وروى عنه حماد
 الله عليه السلام ونحو النبي صلى الله عليه واله ان نكح المرأة عند عير زوجها وجعل من حرمها الكبر
 خمس كلمات مما لا بد منها وورد النهي عن التطا الى ابداء النساء ولو من وراء الثياب ونحوه
 وسط الطريق اذا خرجت الحاجة لا بد منها ونهيت عن الخروج الى العبدن ويجوز المسجد وروى
 ان مسجد المرأة ينها برجل صلواتها في الخدي افضل من الصلوة في البيت ونحوه خلوة الجمل
 بالاجنية وان كانا صالحين بعد ان الله ويذكر انه في الخلوة قال بليس يا موسى لا تحمل بامرأة لا
 تحمل لك فانه لا يخلو رجل بامرأة لا تحمل له الا كنت صاحب يدون اصحابي وعن واد الرأوي عن
 موسى بن حمزة عن عليهما السلام قال قلت من حفظني كان معصوما من الشيطان الزيم ومن كل بليته
 من لم يخل بامرأة ليس عليك منها شيئا ولم يدخل على سلطان ولم يخل على صاحب يد عن يده ونحوه
 النساء عن مداحة الرجال في الاسواق والطريق وان خرجن لخاصتهن في الكافي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام يا اهل العراق نبات ان نساءكم يذاص الرجال في الطريق اما
 مستحيون وفي حديث اخر ان امير المؤمنين عليه السلام قال ما مستحيون ولا تفترون نساءكم يخرجن الى
 الاسواق ويذاصن العلوج وهي الله سبحانه في كتابه العزيز عن الخنوع في القول بضع الذك في
 فليته منهن ونحوه ضرب الازل ليعلم ما يخفين من دينهن ونحوه عن بدء الزينة والعمى من لا

برضى به كمال كبر برضى به ذات كمال ووجوه ربات كمال لتأنيده لا لباب الرجال وهم
 شتان غيور ابيض اسماع صوت الحجل والملاجل كلبه يعض ان تكون الحرة العفان من الغلظ
 لتجل القوائل ومسا حائل كل امل وروضة انفا لكل زائر بر منهن كل غمر وبتغ غلبه منهن كل
 فخر ومنازلة المرام وان كان حار جاعا من المقام فارواه في الكائن عريضه على عتبة ذل ولرسول
 انشغل الله بغيره والله لا يجل لامرأة خاصان تتخذ فتنة وحنه وسما المتع من القول على لسان
 لا باذن اوليائهم وادانت عموم خوف الفتنة ثبت عموم التحريم لا جاعهم على التحريم مع خوف
 الحسد عبقلا فلا حاجة في التحريم بالتحريم الى مرض خوف فتنة خاصة في نظر خاص مع ان صلح
 كذا في خوف الفتنة لا يوجب تحريم ما لم يحصل اليقين في رد من ثل ما يجوز امره لا
 ريب وفي تحريم الزنا وعقله يكون الزنا مفسدة الفتنة ما لفظ الشرب وكون المعادة مفسدة
 فتنة لا يوجب التحريم لا مع حصول اليقين بالفعل لا مجرد امكان ثبوت الفتنة وطها اذ قد لا يحصل
 بالكلية انتهى لكن لا تصان من الاضرار كهابه الخوف لنوع مصلاة عن الخوف لشخص
 كما ينبغي مع قد ورد استرخاء عدم التلذذ في بعض الزنايات في النظر لم يرد التحريم ولا يدرك ذلك
 على جوار التحريم ومنه في غير هذا التحريم كما لا يخفى به يدل على حرمة النظر في غير مع التلذذ بطريق
 اول ولا كلام فيه وكذا هذه الاحكام المتعارفة بأجمعها مطلقة عامة شاملة للنظر الى الوجه والكفر
 ايضا فلا وجه تخصيصها بما عند الوجه والكفين والعجب من صاحب الحدائق كيف اعترف بأحكامها
 ثم زعم تخصيصها حيث قال وهذه الاخبار وان كانت مطلقة بالنسبة الى الجسد والى تلك المواضع
 الثلاثة الا ان تلك المواضع قد خرجت بالاحكام المتقدمة فوجب تخصيص اطلاق هذه الاحكام بها
 انتهى قلت الاخبار التي قد بها لا تصلح لتعريض الاخبار لكثرة المتعارفة الدالة على التحريم على
 الاطلاق من وجوه عديدة الاول ان المبادر الغالب في النظر الى شخص النظر الى وجهه وكفيه غلب
 اصل امر الغالب والفصل على غير الغالب في جميع هذه الاخبار على كثرتها بسبب جواز الاحكام المتقدمة
 المطلقة بمنزلة النص بالنسبة الى الوجه والكفين فيكون ما دل على تخصيصه بوسيلة معارضة لا يمتنع
 ولا ريب في ترجيح العمومات من وجوه شتى الشان ان العمومات والاطلاقات التي هي عن النظر
 الى الاحكام لا قبل التخصيص والتقييد لبيانها المعلوم وتعليقها بها الا ان
 ذلك يكون ما دل على الجواز على وجه مستند ولا لا مباينا لا يختصا فلا يصلح لعلامة

في الكلام
 عاينها
 فانها
 اسما
 بعد
 ما
 لا
 اول

هذه العمومات الشان ان ما استند به لبعض من ساء وباح صنف سدا ودلالة قد
 يصلح للتخصيص الرابع ان ما دل على الجواز موافق للعادة ما هم ليد اهلها من موافق
 الكتاب وما دل على منع موافق للكتاب موافق للعادة العامة وما يدل على عدم موافق
 ما رواه في الكتاب عن سبعة ومنه اني محمد بن ابي عمير يبيع السراويل من احد
 الله عليه وسلم ففلسا غود المرأة احاد دلهم ففلسا من دل من رواه بشايد احد
 لغودا حونها قال داود بن حوثك فلا تلبس المصنف قلت ثم هي من سدا من المصنف
 احكاما وحذر من الفتنة مع ما طبع عليها الانسان من الحاجة الى ما لا بد من
 ان كان ذلك على سبيل الاستقبال وكذا ما صنفه الحارم من رتبة السراويل من
 يدل على عابدة المبالغة والاعتناء من الشارع بالحد من الفتنة والى انما
 رجل رسول الله صلى الله عليه واله رسول الله اني كلف شعبي من يدين من سدا
 والله لا افي اخاف اذا ابدت شيئا من محاسنها ومن شعرها ومعه من شعرها
 وصفا لا حبيبة ففعل عقابا لعمال عن التوبة قال ومن وصف امرأة لغيره
 منها فاحشة لم يخرج من الدنيا الا مضمونا عليه ومن غضب الله عليه غضبا
 التبع وكان عليه من الوزر مثل الذي ما قبله رسول الله ان تاب وصلى فانه يوبس عليه
 لا يقال ان الزنا اشد على الانسان وروفع العاقبة ولا ريب في تحريم في هذه العمدة
 لا كلام فيها الا ما قولنا تاذكر في الخبر ترتيب لاشان واصابة الفاحشة على الوصف ولم يذكر فيه
 الوصف كان يعلم ذلك وانه قصد ذلك وانما المذكور في الخبر ان من وصف امرأة لغيره
 الا فتان عقيبته والفاحشة ولو انما استحق الوعيد المذكور وحسب في ذلك ان رسول الله
 نفي من المدينة مختبئين وصفا امرأة لرجل من الكائن عن ابي عبد الله عليه السلام من ابائه
 انه كان بالمدينة رجلا من بني احدى هاتين والامر مانع فقال لرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما انشاء الله فعلك باينة غلبان التفتة فاما شعور فجلاد مبتلة ههنا شتياء لا جلت
 ثقت واذا نكلت تحت فقبل بأربع وتدبر بثمان بين رجلها مثل لفتح فقال لني صلى الله عليه وسلم
 والله لا اراكم الا من اولى الاربعة من الرجال فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان
 امرها فكانا يسوقون في كل حمور وى الشريف الرضي في المحازاة النبوية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لدى

الذي قال لبعض الصائبة ان مع الله عليكم الطائف فاسئل النبي صلى الله عليه واله ان يجعلك
 تاديه من غيلان برسلته فاما اذا قامت ثقت واذا نكثت ثقت في كلام طويل بلغه عليه السلام
 عند وكان هذا الرجل من محشي المدينة فقال صلى الله عليه واله لقد علمت النظر يا عدو الله
 وفي هذا الكلام استعادة لان تعلمه النبي هو اذ خاله فيه حتى يلبس به وبصير من جملته وذلك
 لا يصح في نظر الانسان الا على طريق الاستماع والمجاهدة فكان صلى الله عليه واله اراد ان هذا الاستماع
 يقع نظره من محاسن هذه المرأة الى حيث لا يبلغ ناطره ولا يصل واصل فكان كالشيء الملعول الذي
 يدق مدخله ويلطف مسلكه وبعد منوحيته قل في هذا الخبر الشريف ما يقطع عن كل مرتبة
 وفيه نبوة وذكرى لا وفي الاستماع وما يدل على عموم خوف الله وانه اقرب من كل قريب قول
 رسول الله صلى الله عليه واله للمجادى يا مجتهد فقا بالعوادير في الاستماع لاجل الشبهة التي في
 المجازات النبوية وهذا استعادة بحجة لا تروى صلى الله عليه واله شبه النساء في ضعف الصاروم
 المزارع بالعوادير التي يوهها الخفيف ويصدعها اللطيف حتى ان يسهمن ذلك المجاز
 ما يترك مواضع القوة وينقض معاقدا لعمدة النبي ومن ذلك ما روى عنه صلى الله عليه واله
 من استطاع منكم الباءة فليخرج ومن لم يستطع فليصم فان الصوم وجوه في رواية قال لعمري ان
 مظلوم خضاه اسنى الصيام ومن ذلك ما رواه ايضا في المجازات النبوية كل عين زانية فان هذه
 استعادة لا تروى صلى الله عليه واله لم يرد حقيقة الزنا المدعوم وانما اراد ان كل عين لا بد ان يكون
 لها صفة في حسن وطرحه الى رب وان كان ذو القوي يكبح نفسه بالشكيم ويترك شهوته عرك
 الاربع ولا يكون نظره الى حنة ولا يبع النظر النظر كما قال عليه السلام وقد قال الشاعر
 نظرت اليها بالمعصية مني ولي نظروا بالفرج عارم

فوصف النظر بالمعصية في هذا الشعر كوصف المعصية بالزنا في هذا الخبر انتهى وما يدخل في هذا الباب
 ويكشف لنا من ان كل محراب ما روى عن اهل البيت عليهم بطرق متكررة فمن على الشبهة
 والمعاصي كما ان الله في برقع حوله يوشك ان يدخلها وعن ابيهم عليهم السلام عن النبي صلى
 الله عليه واله من رعى غنمه قربا عما نازعه نفسه الى ان يراها في عني لا وان لكل ملك حما
 حما الله محاربه وروى في المجازات النبوية عن النبي صلى الله عليه واله في كلام طويل وليس
 سلك لا ولده ان من الله محاربه فمن ربه حول الحما كان فتان برقع فيه قال الشريف شبرا

ما حظه الله من محاربه بالحما الذي بحجة والسلطان والملك من موقع لشباب ومسا
 لا عتاب فعمل صلى الله عليه واله ما حظه الله سبحانه على الصاد من الحارة كالحا الذي
 عليهم ان لا يبطروا به ولا يمتزجوا به فمن خالف الله ارسل العذاب ونظره انكار ما
 حرم الله سبحانه من الاشياء مما لا يري وما حل منها مما لا يسمع قوله صلى الله عليه واله
 من رجع حول الحما كان قسا ان يقع فيه يبدى له الخدي من ذلك حتى من معاير ادب
 لنسلا يكون مجزئا على الوفوق في كثرها واليه في معاصي وهذه من احسن تلك النسخ
 هذا المعنى وهذا الحديث محمد بن عبد الله بن محمد بن قول الله جل وعز
 فانك اذا استوفيت غلال كل ثاقت نفسك الى عديم شيء فتت انما صيرت لمز من شيء
 ان يرفع حول الحما الاجناس عن مفدمات محرم وكلما يؤذي له وجاف من له فوج في الخطي
 ولو ما زكاب المشبه ولا ريب ان نظري الوجود الحسن من قوي ربه على ما وصفه في
 القضاء ومن ذلك ما رواه في المجازات النبوية انه قال صلى الله عليه واله ما للشيطان من
 سلاح يبلغ في الضام من النساء وهذا القول مجاز وذلك انه صام في القاء يحكمهن على
 النفوس ونايتهن في القلوب مقام السلاح للشيطان الذي ينافح به قلوب الصائبة
 بفرع محقة ضائر المتناسك فيملك به امة رفا بهم ويقلهم به الى طاعة عن طاعة ربهم قال
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في خطبة طويلة والسنة حائل الشيطان وهذه من احسن
 الاستعارات وذلك انه صلى الله عليه واله جعل النساء من اقوى ما يصد به الشيطان في هذا
 فمن كالحما للنبوة والاشراك المنصوبة لانهن مظان الشهوات ومقادير الحطيات ويهن
 يستحق الركب ويستحقون الامن قال ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في كلام طويل انما
 شعبه من الجحون وهذا القول مجاز والمراد ان الشباب يحسن الشيء وبسقة الحليم ويحل مسكة
 المتناسك ويكون عذر الله لك فمن هذه لوجوه تشبه صاحب الشكران من تحروا القلوب على
 جعل من هنا قبل سكر الشباب كسكر التراب حتى قلت قدا كان الشباب كالجحون وكان
 المبلغ سلاح للشيطان الذي هو عدو مبين للصائبة فما ظنك الصائبة فهل يجوز من احد
 لا من عصمة الواحد لا احد ما يكن هذا السلاح الفاطم سدا لعدة الماكر الخادع وهذا تتم
 السامع الذي يدعي التبريد في القلوب لكل نادر وادع فكيف بالحاسر الحاسر ليسكن تصا

لدى ليس له من الحق وادع ونعم الكلام في المقام بذكر خبر الخشبة فانه كاف في الباب باق
 غلة كل ظالم الى تلج البقيين ويرد الثواب روى غيره احدهم الا صاحبان الخشبة انت رسول
 الله صلى الله عليه واله في حجة الوداع شغفني وكان فضل بن العباس وبني رسول الله
 ماخذ بنظر اليها ونظر اليه فصرف رسول الله صلى الله عليه واله وجهه الفضل عنهما وقال رجل
 وامرأة مشابة فخشيتان بدخل بينهما الشيطان وهذه الزاوية اسند لعلامة في التذكرة ورواه
 محمد المحققين في الايضاح على حرمه النظر الى الوجه والكفين واورد على الاستدلال بها غيره احدهم
 في الحدائق وحديث الخشبة بالدلالة على القول الا في السب والبهف فربما لا يلاحظ على جوارك
 الوجه يومئذ وعدم تحريم النظر وصرفه صلى الله عليه واله وجهه الفضل بن العباس انما وضع لآدم
 اخر كما عظمه به من خوف النفس ولا كلام فيه كما عرفت لاس جت حرمه النظر ولو كان النظر محرما
 لنتي عنه من اول الامر لوجوب التحريم المتكاتف في قريب منه فذكره في جامع الخاصد والسالك
 اقول الحق ان الاستدلال بالزاوية على تقدير صحة سندها غاية السداد والاعتراض عليه بما ذكر
 غيرها ودليل هو اوضح دليل وافوى برهان على التحريم والمنافضة فيه عبيد بن وهب وما ذكره من دلالته
 الخبر على جوارك الوجه غيره واخره وليست شعري اي دلالته لفعل الخشبة على الجوارك شرعا اذ لم
 يكن معصومة وليس كلما هي الله ورسوله كان الناس منها هون عنه ولا يبيان كثير امر الشا
 في زمن الرسول صلى الله عليه واله ومنه الى يومنا هذا ولا سيما عند المعاملة والتفرد والتخمة
 ونحوها بكشف الدواعي والشقاق والشرفيلزيم ان يسند لو ابدل ذلك على جوارك النظر اليها
 بما فوهم ما صلى الله عليه واله لم يرد عن النظر اولا ولو كان محرما لنتي من اول الامر لوجوب
 التحريم من المنكر فكل كلام عجيب اني لم ابلغ من تحريمه صلى الله عليه واله فانه من وجه الفضل
 عنها بلا ميلة واتى ردع اعظم منه وليس في الخبر ما يدل على تراخي النبي بل المذكور فيه ان اخذ
 بنظر اليها ونظر اليه فصرف وجهه الفضل والاخذ في الشيء بمعنى الشروع فيه فبدل الخبر على
 انه مجرد اخذها في النظر صرفا لثبوت وجه الفضل وقال رجل شاب وهذا دال على مباداة
 النبي صلى الله عليه واله الى المتع والرقع عملا وفولا ولم يكف باحدهما مع ان الردع اعظم
 من التقي للفظي والتقي للفظي بيان تكليف وصرف الوجه منع عن وقوع المنكر في الخارج وهو
 دال على منع من الفعل ولكن لما كان العمل يقع على وجهه كونه فيمكن ان يشبه الامر بما قبل

ذلك لم يكف صلى الله عليه واله بصرف الوجه بل صرح واخذ لكل شبهة وقطعا لكل عند بوجه
 الفعل فقال صلى الله عليه واله رجل شاب وامرأة مشابة فخشيتان باجل بينهما الشيطان
 وفي هذا الكلام التبريق ما يحسم مادة كل شبهة مثل فوهم انه صلى الله عليه واله مطلقا في
 النفس ولا كلام فيه وذلك لانه صلى الله عليه واله العلة لغيره من الناس فانه لا يباحث
 على استبعاد ان النظر من الشئ من علة الخشبة فانه في نفسه لا يباحث في غيره
 انما هو لفتح النظر في وجهه ليدخل الشيطان فولا لانه صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره
 الردع فولا لانه صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره
 الخشبة لانه صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره
 الفصل عما عدا ذلك في التقي وجهه من النسبة اليها وثابت لانه صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره
 على طريق الوجوب فربما كان ذلك على طريق الاولوية وليس كذلك في الوجوب ودلالة ذلك
 ثم يدل على المراد هاتان لانها انما هي نظير وجهه صلى الله عليه واله لا يباحث في غيره
 معه ولا يصرح بخوف النفس وهو غير محل التبريق قبل ان يعلق شبهة هو مصنفه في وجوه
 الشيطان فلما عظم به عند ما رأى شواهدا لثبوت وهو دال على منع من كل منهما فقلت
 مع الاذيان التي صلى الله عليه واله لم يمنع من التقي عملا وفولا في كل العين فذكرت وجهه
 صرح صلى الله عليه واله بملكه الصريح واخذ لكل شبهة وانه انما فعل ذلك من اجل تشبها
 بينهما ندل بذلك على ان صرف الوجه لم يكن على وجه الاستغناء بل على وجه الوجوب المؤكدا لثبوت
 من دخول الشيطان واجب لانه انما يباحث بالشواهد والنظر فيهم مضمون من الشيطان كما
 في غيره احدهم من الاخبار والردع الفعل يطلع واعظم من التقي للفظي حيث كان قوله صلى الله عليه واله
 واله وفعله ما عني صرف وجه الفضل من غيرها ومعها كان فيها لها ايضا وقوله لانه انما يباحث
 مدفع بانه ليس في الخبر ما يدل على ذلك وليس قوله صلى الله عليه واله فانه يستر اليها ونظر
 اليه دال على ذلك فان اخذ بمعنى الشروع ولو كان حذ معني جعل بنظر فلا يدل على الاذنه
 ايضا ولو سلنا دلالته على الادامة فلا ينافي المدعى دلالته في فرق بين الادامة وبين ما على التحقيق
 اذ لادلة الدالة على استثناء الوجه والكفين لو ثبت ذلك على الجواز مطلقا فلا صبر في ادلة النظر
 المساح اصلا واستلزام اذا مد النظر للنفس والرببة مسوع والقول بالعرق بين المرة الاولى والثانية

وعبرها في غايه الضعف من موخلافه الاخبار والادله بل اما ان يحرم من النظر الى الجبر
 مطلقا كما هو المختار ويجوز النظر الى الوجه والكفين مطلقا سواء ادام النظر ام لا اذا دلت الامور
 المباح لا ضربه والخوف مشترك بين المرة الاولى المبدية والثانية والفرق بالشدّة والضعف
 ليس بشئ ولا يجاز القول بالفرق بين الجملة وغيرها او الشابة وغيرها لتفاوت مراتب الخوف
 في ذلك قطعاً ثم لا نسلم دلاله قوله صلى الله عليه واله فاخذ بنظر اليها على المثل القليل
 لو سلم فالمثل القليل لا يوجب النظر الى الوجه الجميل لا يملك عند احد بل هو امر فطري مجبول عليه
 لاشان وان خفيه وهو غير خوف الفتنه واما قوله ولا تخرج بخوف الفتنه وهو عجل
 النزاع مع ان خوف الفتنه الذي ذكره الاصحاب وما هو خارج عن محل النزاع والتحريم فيه
 مما عني عندهم هو خوف خاص الكاش في النظر لخاص الواقع من لظاهر المعين وباجمله المراد منه
 الخوف لخصي نظره خوفا لضرر لخصي الموجب لا نظار لظهور لخاص المعين والخوف الذي
 مثل النبي صلى الله عليه واله صرف الوجه في الخجل ليس من هذا القبيل بل المراد به الخوف النوعي
 الحاصل لكل شاب وشابة وكلامه كالصريح في ذلك لا خفاء فيه فلم يمتثل بأوامره النظر ولا بالمثل
 الصلوي ولا يكون نظر الفصل طرقة او فتنه بل انما علق بآثارها شابات ومن شأن لثبات حجب
 النوع في اعرام دخول الشيطان بينهما فلم يمتثل بوصف خاص لها بل علق بوصف عام كوصفها
 بكونها مشرقين ونزكهم في قوله تحببت علي شبايها ولو اطلق خشيته لا يمكن احتمال خصوصية
 في نظر الفصل مع انه لو كان محوفاً لكان صلى الله عليه واله في التحية كما بنا عندكم في عدم
 بالتحريم ورفع النزاع وتحت الطلب وهو من غير الشابات لثباته مطلقاً وان لم يكن لثباته
 لان قوله صلى الله عليه واله رجل شاب وامراه شابة صريح في ان الموجب للخوف وصف لثبات
 لا شئ اخر ولا ريباً انه وصف عام والخوف يكون فيه نوعاً فلو سلم كفاية الخوف لتوجب رفع
 النزاع ولثبات المدعي ان لا ريب في الخوف النوعي في نظر الشاب مطلقاً با في اول الازمنة من الرجال
 مطلقاً قوله قبل ان علق بشبايها الظاهر انه اشار به الى قول فخر الحققين في الايضاح و
 فيه كلام في هذا المقام في غايه الجوده وما اردد عليه في جامع المفاصد غير انه قد
 قد بينا انه ليس في الخبر ما يدل على انه صلى الله عليه واله رأى شواهد الفتنه مع ان قوله
 صلى الله عليه واله رجل شاب وامراه شابة فخشيتان يدخل بينهما الشيطان ظاهر بل هي كلامه

في صلى الله عليه واله انما في وجه الفصل لاجل كونهما شابات لا غير
 نظر الفصل طرقة ففهم صلى الله عليه واله بنفسه دافع لكل شبهة ومنزلة كل ذلك في الخبر
 في ايضاح الفوائد بعد الاستدلال بخبر عقيب الاقبال لا دلالة فيه في شئ من هذه المقامات
 شك في تحريمه والمدعي من الخوف لا ما قول من شابة او هو مصداق لثباته في الحال
 وهو لازم لعدم التخصيص في منتهى من شك من كلامه في هذا المقام لا يوجب حاشية
 صلى الله عليه واله على حرف وجه الفصل بل من غير لثباته في شئ من هذه المقامات
 النظر لخاص احد الشابات وثابتة الخوف لثباته ولا يمتثل بأوامره النظر ولا بالمثل
 عليه من الشيطان وكل شاة من شأنه لثباته في شئ من هذه المقامات لا يوجب حاشية
 خصوصاً لثباته في شئ من هذه المقامات لا يوجب حاشية في كل شاة من شأنه لثباته في شئ من هذه المقامات
 شاتين طاهره ان الموجب للخوف هو لثبات الامر وهو في شئ من هذه المقامات لا يوجب حاشية
 ان دلالة هذا الخبر على المدعي واضح جداً وسنستدل في هذا المقام من غير
 دلالة الخبر على كون الشابات مظنة الشهوة وان نظرنا الى شاتين في قوله صلى الله عليه واله
 كما هو ظاهر نرى خشيته على كونها شاتين في قوله صلى الله عليه واله كما هو ظاهر نرى خشيته
 فخشيتان يدخل بينهما الشيطان وهذا يكفي لثبات الخوف اذ امره وهو قول من شاربه
 الى شاة في خوف الفتنه ثابتة بالخبر كادركنا وكفي وهو انه كما قد بينا في الفتنه
 محرم شرعاً ثابتة بالاجماع كاصحح في المسندك وجامع المفاصد وحدث في
 صريح ان كل شاب نظره لثباته في شاة من شأنه لثباته في شئ من هذه المقامات لا يوجب حاشية
 غير ما بالاجماع المركب لا يمتثل لاجماع انما في تحريم التحريم عموم فخص الفتنه لثباته
 فكيف يصح التمسك بالاجماع لان قول طاهره غير عموم خوف الفتنه والالاف في شاة من شأنه
 الله عليه واله بكونها شاتين ولم يصح نزع الخشية على كونها كذلك ومع العموم بكونها
 شخصاً ايضاً فيصح التمسك بالاجماع وباجمله لا استدلال من عقيب مع كونه محالاً فاحتمل
 الله ورسوله قطعاً ومع كونه مقروناً برؤى الرسول صلى الله عليه واله فلا ولا امره
 عن الاستدلال بفعل الرسول صلى الله عليه واله وقوله في غايه الغاية وليت شعري اني
 دلالة لفعل الخشية على الجواز شرعاً اذ لم تكن معصومة وليس كل امرى الله ورسوله عن شاة من شأنه

عليه وآله في الهداية والآراء ونيل الأحكام والتميز عن المحرمات من الرقوق واللبن كل من
 البض على مثل ضوء الشمس بأن صفة صلى الله عليه وآله وجهه الفضل يدل على حرمة التدبير
 لمؤكدة خصوصاً مع قوله صلى الله عليه وآله فحينئذ يبدل بين الشيطان فإن حمله
 في الردع بين القول والعمل يدل على غاية تأكيد التحريم كما لا يخفى مما أجمع فيمكن تفرقه
 لا سيما إذا جاعل القول بل لمحصل على أن بدن المرأة كونه عورة كما ظاهرت به الروايات ونقل
 عليه كل أصحاب فلا يصح أن يشك فيه ولا يرب في شموله للوجه والكفين وإن كان
 بالجوهر يخصص الموضع بالذات لا بالاعتبار بجليل في كثر العرفان لأطراف الغشاء على أن بدن
 المرأة عورة وقال في جواهر الكلام في حرمة نظر المحلوك ما أعطى الشريف بل يمكن دعوى العورة
 فضلة عن أجناع على أن المرأة جميعها عورة أي يحكمها في حرمة التطور وجوباً لتستر على وجه الغائبة
 وقال في موضع آخر وأما الفواعل من النساء فالذي يظهر بقاء حكم العورة بالنسبة إلى ما يعتاد
 ستره من اجسد في مثل من لطن ونحوها ثم لا بأس ببروز وجوههن وسنن شعورهن
 إذ عمن ويعود ذلك مما يعتاد في المعاشرة المستند إلى أن المراد ارتفاع حكم العورة بالنسبة إلى الذي يمكن
 دعوى حرمة المذهب والدين على خلاصة فصل عن عموم الأدلة والاطلاق فما من قوله النساء عورة
 وغيره إلى أن قال فما عساه أن يظهر من عبارة التهنيد وغيرها من ارتفاع حكم العورة عن جميع اجساد
 في غير محله بل لا يبعد أن تضار في الرخصة لمن على المنع من الخصوص المزورة في خصوص الوجه
 والكفين وبما جله لا أجناع فاشتم على كون بدن المرأة عورة على وجه الإطلاق والمعقول القابل
 للتخصيص بالدليل أما فيما يدل عليه دليل العمل على عموم التحريم منعتين ولذا ترى الغشاء
 يستدعي على وجوب ستر المرأة جسدها في الصلوة بكونها عورة نعم فيما دل الدليل عند من
 على عدم وجوب التستر بكون بجزء من العورة مع أن حكم الصلوة مغاير بحكم النظر لا ملازمة
 بينهما قطعاً فالسبب في التستر في رذ قول الاستحالة بعدم وجوب ستر المرأة غير الضابط
 والتدبير بالمعطر الشريف شاذ مخالف للجماع على كون جميع جسدها عورة من غير استثناء كما
 في المنع ومع استثناء الوجه خاصة كما عن المنبر والتدبير أومع الكفين والقدمين كما في الذكر
 قال في تضاراً على المفق عليه منها بين العلماء وحيث ثبت كونها محبة ما من المستثنى عورة وجب
 عليها سترها إذا جاعل العلماء على وجوب ستر العورة مطلقاً وقال في ذلك كلام له وأما ستر

الشعر والصق فظن كونه مجعاً عليه وان تأمل فيه فانه رسل دوره وبما العلة لأطلاق الصلوة
 يكون بدن المرأة جلها عورة وقد مر دعوى أجناع عليه من العلماء كالأشعر ومطهر الدين
 عن اقتضاد الشيخ رحمه الله تعالى وأما المرأة فحينئذ يبدل بين الشيطان فإن حمله
 لا تكفي غير الوجه فقط بل صاحب مدريد وهو يفتي مع كف يديهن ونقد من ثيابها
 احتياج الشيخ رحمه الله في الاقتضاد على وجوب التستر بأن بدن المرأة طه عورة فلو كان كونه عورة
 وجوب ستره من الناظر المحرم فسلم وإن أراد وجوب ستره في خلوها فهو مطالب بدليله
 المحقق الكتاب في العورة في الأئمة جميع البدن إلا الوجه والكفين والإحوط والأصح ستر جميع
 الأضداد الواجب من موضع التستر من الجهة فإن قلت لا يرب أن لا يستر وجهه وكف وجهه
 والكفين في الصلوة وأما جوار الطر فلا يرب من جعل مداف يدك يدعي أجناع غير كونه
 بأجمعها عورة ذلك ما الصلوة فيجوز أن تكفي بها للوجه والكفين مع عدم استماعه لا يفتي بكونها
 برمتها عورة إذ العورة في اللغة ما يستره الإنسان من غير أحد وجهاً وقدم مع عدم كونه عورة
 من عدم ستره لا نرى أن التوسين لا يربها بما عورة ومع ذلك يجوز كتمانها في محلة ومع عدم
 عدم الناظر وكذلك يجب على المرأة سترها عند الوحدة والكفين في الصلوة عند خروج والمخارج أيضاً
 وبما جله فلا دلالة يجوز لكشف في الصلوة أو وجوب لتستر في الصلوة على عدم كونها عورة أو كونها
 عورة فإن حكم الصلوة يقتضي لا يربها بحكم نظر الأجانب كما لا يخفى وأما كون النظر إلى الوجه والكفين
 محل خلاف فسلم لكنه لا كاشد أنه يجوز ضعفه غير أن استدلالنا بتحريم مطلقاً بما منعه من كل
 حتى يجوزين وإن زعموا اختصاصها بالدليل فلا يرب في صحة التمسك بالأجناع مع عدم
 ثبوت التخصيص هذه سنة سنية وطريقة متبعة من مذهب الفقهاء في أبواب لغة كدعوى أجناع على
 حرمة النساء مطلقاً سواء كان في شعر أو فرج أو في مراقي الحسين عليه السلام مع أن المشهور استثناء
 الحياء وقبل باستثناء النساء في الأعراس أو مراقي الحسين عليه السلام قال في جامع المقاصد واستثنى
 من النساء الحياء وعمل المرأة في الأعراس بالشرائط الأربعة واستثنى بعضهم مراقي الحسين عليه السلام
 كذلك قال في الرياض في نساء سواء كان في شعر أو فرج أو غيرها على الأصح لا أقوى بل عليه أجناع
 على كاحكاء بعض الأجلة وهو الوجه مضافاً إلى الفتح المستفيض وغيرها من المنبر وكدعوى
 الأجناع على حرمة النساء في الحياء مع استثناء استثناء نسكاً بالأطلاق فإن لمع عليها في التستر

و يسمى الفضع بعدم استثناء شئ من كماله وهو سوف لا بل بالثناء والثناء في حق من
 عليه السلام وفراثة القرآن وعبد ذلك وان شئت استثناء الأول وحكي الثاني عن قائل مجهول
 واستثنى الثالث بعض بضائه من آخرى المناخر لا إطلاقاً له المنع مع عدم ما يخرج به عن ماسوي
 النصوص في الثالث وهو مع عدم مكانها لئلا يطلقات الجمع عليها هناك الظاهر المصريح به في كلام
 بعض الشايع فاصرف الاستبعاد ضيقاً لا لئلا انتهى ما اردنا من قوله فانظر وفكنا الله كيف طرح
 النصوص في الحداء لصعها وصعها لا لئلا ونمستك بالاطلاقات الجمع عليها ولو كانت النصوص مستقلة
 عندنا لما حصل هكذا وكذا دعوى الاجماع على تحريم نظر الفحل المملوك الى مالكة وتحريم نظر الفحل المملوك
 الى مالكة مع ورود الاخبار الكثيرة القوية في الجواز المحمول على التقييد على التحقيق وان اختلفت
 القاعدة لكون فصائلهم وحكامهم اليه اميل قال البعوى في معاملة التزويج قال قوم عبد المرأة هم
 لها مبيحون له لدخول عليها اذا كان عفيفاً ويجوز له ان ينظر الى بدن مولاه الا ما بين الشرة
 والركبة كالحمار وهو ظاهر القرآن وروى ذلك عن عائشة وام سلمة وروى ثابت عن انس ان
 النبي صلى الله عليه واله انى فطة بعد فده وحبها وعلى فطة ثوب اذا فتت راسها لم يسلع
 راسها فلما راى رسول الله صلى الله عليه واله ما على قال انه ليس عليك بأس انما هو ابوك
 وغلامك انت في ذلك في باب ما يحل للمملوك النظر اليه من مولاه انه مثل الصادق عليه
 السلام عن المملوك يرى شعر مولاه قال عليه السلام لا بأس في روايته لا بأس ان يرى المملوك
 الشعر والساق وفي محدائق والجواهر وغيرها عن اصحابنا قال غلثك ليم عبد الله عليه
 السلام المملوك الى شعر مولاه قال عليه السلام نعم والى ساقها ومع ذهاب بعض اجلاء الامم
 الى الجواز قال في المسالك في جواز نظر البالغ المختص المملوك للمرأة الى مالكة فوالان احدهما الجواز
 ذهب اليه العلامة في المختلف لقوله تعالى وما مملكتن انما نهتن الشامل بموم للمملوك الفصل
 والمختص فان فرض خروج الفحل لشبهة دعوى الاجماع في العام حجة في الباقي ومثله في جوامع
 المقاصد الى ان قال ومختار المختلف لا يخلو عن قوة وقال في الرياض في جواز نظر المرأة الى المملوك
 المختص والعكس خلاف بين اصحابنا الى ان قال في المصير الى الجواز في غايه القوة لولا الاجماع
 المنقول المصنف بالشهرة وان امكن الجواب عنه انتهى بل قال في المسالك والمقصود ان الحكم بغير
 نظر المملوك الفحل ليس باجماع ويقترب منه ما ذكره فلا تدل الدردر والاراد بما ملكت انما نهتن

هذا الذي ما ولا يعيد خصتها كان او لم يكن حيلة للمط عن طاهره وبديل عليه من بيت المذكورة
 سابقا الى ان قال وبذلك الاحتجاج له بعدمه وفي التوجيه مشقة وضيق في ان قال ولم يرد
 على شخص ذلك بالاماء من ان تارة القصة القريبة في المعاملات والاعطاط اهرقة ان اخرج كبريت
 هو اكثر الى ان قال وبما يجمل القول بالحوار مطلق فوات وعلم من عصم من التزويج انه هو في
 المختص اما الفصل فهو خارج لا حاجة على عدم الجواز لا مجموع من يبي مع ذلك كله ذهب
 المحققون الى عدم الجواز وحملوا حصار الجواز على التقييد به تحقق تحقق الحمول ودعى
 على التقييد بالاجماع لا سيما على من قال في قوله لا بأس في روايته لا بأس ان يرى المملوك
 عدم جواز نظر المملوك الفحل الى سبده لئلا يطلقات الجمع عليها ولو كانت النصوص مستقلة
 بالقبلة في غير سبده وبين غيره ايضا الى ان قال من لعيب نرة وبعض محققين في ذلك وروى
 منه دعواه مدراجة في رواية في ذكره لثقة صاحبها على نفسه بعد ذلك في قوله لا بأس ان يرى
 حواجز بقاء الرتبة لثقة بمحقق عدم وجوب وضع الخنقة وعوضها عن سبب الرتبة وحديثه لا
 المراد ارتفاع حكم العودة بالقبلة اليه في جميع الجسد وصحة رواية كالحمار كالبذعة المحصر الذي يمكن
 دعوى ضرورة لذهب على خلافه فان قال كل ذلك بعد الاغصاء فما هو معلوم من ذلك
 مستثنى الا ما تبين من عدم ذلك فلا يحل لمومن النرة وفي ذلك مخافة ان يكون ذلك منه مستثناة
 من غيره ومن ذلك يعلم الحال فيما في الرقصة ايضا واساعها كالقنابة وغيرها بل بعد ما لا يبرهن
 المسوق الى ان لا يصلح الا باحد لعدم عموم بفضي حرمه النظرة المقام وفيما سبق من المقامات مع انه
 يمكن دعوى الضرورة فضلا عن الاجماع والنصوص على ان المرأة حبيها مودة اي يحكمها في حرمه
 النظر وجوب التزويج على وجه القاعدة كما سمعته من القداد في الكثر سابقا في حكم الوجه والكف
 انتهى وقال قبل ذلك وعلى كل حال فلا ريب ان الثاني بريد به التحريم هو الاظهر ليوم المنع المنفرد
 من السنة والاجماع بقية على ان المرأة مودة بل ذلك من ضروري الذهب والدين وبهم من ينزله
 بصا دعوى اجماع الامامية على حرمه نظر المملوك فحلا كان او خصيا الى مالكة قال ما لفظ الشريف
 وما اذا ملكت المرأة فحلا او خصيا فهل يكون محرما لها حق يجوز له ان يخلوها وبها فرمها به
 وجهان حداه وهو مذموم هبنا انه لا يكون محرما لها ولا يجوز له النظر الى ما يجوز لذوي عمارها
 ان يروى والقول لا يكون محرما ويحل النظر اليها وهو مذهب صاحب الف والتمسك بقوله تعالى

دعوى الاجماع على كونها عمدة بمعنى الأصل والقاعدة القابلة للتصحيح بل لمعتبر كالأخبار
على حرمه الضيق والكذب والخمر وان شئت قلت ان الاجماع من الكل فانهم على كونها عمدة وعلى
حرمه نظر الى شئ من حدها لو لم يثبت الرخصة ونحوها انما عدم ثبوت الرخصة في بعض النظر
الى الوجه والكيفين مع اننا التمسك بالاجماع وهذا بطريق دعوى الاجماع على صحة خبر الواحد مع
وضوح الخلاف فيه من السند والاشاعة فالشيخ العلامة لا يصاري شائ ان يدعى الاجماع
حتى من السند والاشاعة على وجوب العمل بالخبر الغير العلمي في زماننا هذا ومنه مما السد فيه
العلم بان الظاهر ان شيئا مما منع من ذلك لعدم الحاجة الى خبر الواحد وقد صرح العلامة
الاكبر في فوائده على ما حكى عنه ما انه يمكن تحصيل الاجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف
تقديم فساد دليله قال شيخنا القمبي واستاذنا الاجليل خاتم المحدثين العلامة الحاج ميرزا حسين
الطبرسي القوري قدس سره في كتابه الشريعة الموسومة بدار السلام حدثني سيدنا الفقهاء
وسيد العلماء الرضويين العالمين في بيان الموتى ما لا يطالب بحقيقة السند مذهبنا الفروشي عن غرضنا
الكرامات السيد محمد باقر رحمه الله انه استشكل في عبارة وقت من الاستاذ الاكبر العلامة الاق
باقر البهبهاني في كتابه المعروف بالفوائد انه يمكن تحصيل الاجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف
على تقديم فساد دليله فصرحت منتهى في ذلك وطال في التأمل حتى اخذ في المنام فرأيت شخصاً
من نور على صورة صاحب من نور مخروط الرأس يتبين لي في المنام انما هذا الشخص هو جابر
الا في المرحوم فسلته عن عبارة وقت في الافهم معناها فقال لي ان قد حفظت هذه المسئلة
في كتاب شرح المعانيج في باب كذا ثم انبهرت ففحصت كتاب شرح المعانيج في تلك المسئلة فوجدت
تحقيق المسئلة كما يقول المرحوم في المنام وهذا من كرامات الراي والمر في معانيه مع ان الاجماع
على طيفه المتأخرين المبينة الكشف لا بنابه وجود الخلاف اصلاً فالشيخ في المكاسب في مسئلة
بيع كلب الماشية وبما نطأتم لو ادعى الاجماع امكن منع ومنها مجزئة الخلاف ولو من الكهنة
على ما سلكه بعض متأخري المتأخرين في الاجماع من كونه منوطاً بحصول الكشف من اتفاق
حائضه ولو خالفهم اكثر منهم الشائ من الاجماع المحقق من كذا الاصحاب حتى يجوزين على حر
النظر الى الوجه والكيفين مع التمسك في الحدائق اما الوجه والكيفان في انه لا خلاف في ان
سبب في تحريم النظر اليهما في فساد التمسك واخوف الفتنة وقال في المسالك تحريم نظر الرجل

الى المرأة الاجنبية مما عدى الوجه والكيفين اجماع ولا فرق بين التمسك وعدمه ولا بين
خوف الفتنة وعدمه اما الوجه والكيفان فان كان في نظرهما احد الامرين حرم ايضا اجماعاً
لا ريب في حصول التمسك بالنظر الى النساء ولا سيما الشابة ولا سيما الحسنة وهو مقتضى
الانسان كالا لتداه بالنظر الى الزانية والنصرة لا يسلم من لاس حرج من حد ذاته
وما احسن ما قل شيخنا البهائي واصدقه

كل من لم يثبت الوجه الحسن فريب الزين البهائي

وقد صرح شيخنا المحقق العلامة لا يصاري في بعضه انما يدان حرمه لان
حسان الوجوه من الذكور والامات لا ينفك عن السند والاشاعة من جهة
ملازمة الحسن والحاصل ان نصيبه من السند وحده حائلاً لا يمنع من حرمه ولا ريب
ان الانسان الغبيض ولا سيما الشابة انظر الى وجوهه بعد عسا يحمل في حرمه
كان الانسان عايناً يحصل للذة ثم نظري وجه الحسن حرمه من بعد تقديمه
وهو حرام اجماعاً بالنظر الى وجه الحسن من الاجنبية يكون حراماً قطعاً لا قصد
احياء مع العلم بكونه سبباً في السبب وان كان يعلم ان الفرج اذا لم يفتح
ثم ان الفرج اذا لم يفتح فلا شئ من فساد حرامه عمداً قال شيخنا الاستاذ العلامة فقيه عصره
وهو ابو الفاخر والمكارم مولانا الاجل السيد محمد كاظم الطباطبائي رحمه الله تعالى في حاشية
المكاسب في مسئلة الاثارة على الحرم بل اقول ان الفسد حاصل مع العلم ففهم انما نهى
بما لو فوجعه والمجزة غير الفسد لا ترى ان من الفرج شخصاً في الشارع عند ما نهى عن
له وان لم يكن عرض من الالقاء الاخرى بل كان لبعض الدواعي لا حرمه و صح استنى ولا
في المارق بين النساء والشهوات في اجنبية فاحرم النظر الى وجه الحسنة حرم الى الشوق
بالاجماع المركب وايضا القائلون بجواز النظر الى الوجه والكيفين مطلقاً يقولون يجوز
النظر الى طالته ولا ريب ان النظر اذا تكرر وطال الى المرأة الاجنبية المجردة للذة لا لغيره
فيجوزهم تكرار النظر الى الوجه الحسن مثله فيجب النظر مع اللذة نوماً والشهوة
ولا فرق بين قصد اللذة في النظرين اول الامر وبين حصول اللذة في انتهاء النظر فيقول
بحرمه الاول دون الثاني لا وجه له لا ترى انه لو لم يفت الفتنة والوفوع في الحرمة من ذلك

الاجماع

في كتابه

راى احدكم امرأة نهيته فلبات هله فان عندنا هله مثل ما راى ولا يجعلن الشيطان الى قلبه
 سبلة لبصره بصره عنها اذ الظاهر ان المراد بقوله اذ راى في فروع النظر اتفاقا كما لا يخفى بؤبؤ
 اخر الخبر لبصره بصره عنها فانه يدل على وجوب صرف البصر عنها بعد وقوع النظر اتفاقا ولا يرب
 ان لا يربصرف البصر عنها من غير المنع عن النظر الى وجهها فان من ادام النظر الى وجهها دون
 سائر جسد هالم يكن صارفا للبصر عنها ولا مثالا لقوله لبصره بصره عنها وهذا واخره جدا والآخر
 ما بان الا هل بعد النظر الى ثغرة ولو كان لا استحباب بعد الامر بصرف البصر من ذلك لئلا يعل على
 حصول الخوف العظيم في النظر لا ثغرة في الاجابة فاصلت بالنظر العمدي لوجب الاطلاع الشا
 على المحاسن بحالة القلوب ومنها ما روى عن النبي صلى الله عليه واله ما رايته صحبة من ليس
 بالفاضل لقول سلب لى لت منكن وقال امير المؤمنين عليه السلام الفتن ثلاث حب النساء
 وهو سبب الشيطان وشرب الخمر وهو فتح الشيطان وحب الدنيا والدرهم وهو سبب الشيطان
 وبالجملة فيمكن ان يستدل على التحريم بالشكل الاول يقال ان كل نظر الى وجه الاجنبية وكتمانها
 لا سيما الجيلة لا ينفذ خوف الفتن وكل طريقة خوف الفتن فهو حرام فالنظر الى وجه الاجنبية
 وكتمانها حرام اما الصغرى فمع كونها وجدا فانه قد دلل عليها الاخبار المذكورة واما الكبرى فاجابة
 ولذا اجاب شيخنا في الجواهر حيث قال بل التقييد من الجواز بعدم خوف الفتن والرتبة في عدم
 الجواز عا لبا ضرورية حصول الخوف بالنظر الى كل امرأة لم يعلم حالها فخرج جنت من باب المفترقة
 ويختص الجواز من بأمس ذلك بالنظر اليها من الايراد الغير الغالب مع ان دليله فاض بالاطلاق
 على وجه واحد على خصوص هذه الافراد لكان من المآل لدى لا يجزئ فيه انتهى قلت لافاضان
 من غير الامس من خوف الفتن في الرجل والمرأة اعز من الكريت الاخر والفراب لا عصم والعقل
 المذنب وكيف باس مومن عاقل وهو يجمع في القرن حكاية بنى الله بوسعه ولا تصرف تمنى
 كبد من اصيب بهن وقوله وما ابوتى نفسي لا مارة بالنوة الا ما رجمت في وهل باس
 احد بومن يوم الحساب ويخاف سوء العذاب وهو يروى ان امير المؤمنين عليه السلام عن الله الشا
 وروى الواعظ كان لا يسلم على الشابة ويقول تخوف بعينى من هذا فدخل على من الاثم اكثر ما
 رجو من الثواب وان كان ذلك منه قبلها للغير كما قال الصدوق رحمه الله لكن البس فيه غير
 عشر وكفايته لمن دام ان يبصر دلاله واضحه على حصول الخوف لغيره من نوع البشر الرابع في جماع

في
 في
 في

الركب ونقريه ان ظاهرا لا يحتمل اتحاد المرأة مع الرجل في استثناء نوحه كقبح قال الحنفى في
 الشرائع ويجوز ان ينظر الى وجهها ولو لم يكن على ذلك منعه ولا يجوز معاه ذلك لئلا يركب
 المرأة وقال في المسالك وطول المرأة الى الرجل كعدمه به وجود الفتن بها ولو لم يكن على ذلك
 فلا يبعد لها النظر الى وجهه وكعبه وقال في جامع المقاصد الرابع من لائق من نكاحه
 كعقل الذكور اليها وكل موسع حكما بالتحريم ثم حكاه في طبعه ما روى في كتابه من غير ان يرب
 الى البصر فكذلك الى الاغصى لما روى في كتابه في الراس لاجل ما يربط على غاير من
 الرجل في الحكم وقال في اتحاد المرأة مع الرجل فيمنع من عمل له لا يربطه جماعا نهي وقد ملأه به
 تناسبا اليه دعوى لاجتماعه وقال في المستند كل ما ذكره جو وطول الرجل الى المرأة يجوز حكم
 بالاجتماع المركب اذا عرفت ذلك فنقول لا يفتى في ارباب في حرمة النظر الى رجل مطلقا حتى
 الوحيد والكثير بموجب قوله تعالى قل للذين آمنوا ينقضون من ابصارهم مع ما يدل على تحريم
 قطعوا لا ما هو هم الغصص اذ لا يربط في نظر ما يظهر لوجه وكعبه وسلبه وتمامه في المرأة
 لا في الرجل فلم يبق الا دعوى للملازمة وفيه منع ظاهر كما لا يخفى وقد سبق في ذلك واسا اليه
 المقدس الا رد بيل رضوان الله عليه فقال هذا ما مر في معنى النساء عن النظر الى الاجاب
 اسلا وراسا وبؤبؤ خير ابن ام مكتوم المشهور وقال الفاضل الهندى في كتمان النساء وحرمة
 مطلقا هنا اقوى منها في العكس قال في خلاصة الدرة في قوله تعالى قل المؤمنين ان ينقضون
 عدم ذكر المنظور اليه يدل على تحريم نظر من الى الرجال مطلقا ثم ذكر وانه ابن ام مكتوم وروى
 ام سلمة ثم قال ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علماء ساجوا في النظر الى الرجل وكعبه لان
 الرجل في حق المرأة كالمرأة في حق الرجل هو قول كثير الشافعية واسندل برواية ام سلمة وفيه
 نظر بل الظاهر منها الدلالة على المبدء نعم قد يقال ان النساء قد يحسن الى مماثلة الرجال في
 مما سترتهم فلو كان النظر محرما لزم الحرج الى ان قال ولا يخفى انه خلاف ظاهر الآية وليس في
 التصور ما يدل على الجواز انتهى قال في الحقائق الظاهر في خلافة في تحريم نظر المرأة الى
 الاجنبى اعنى كان او بصيرا للآية المفترقة وهو قوله قل للمؤمنات ينقضون وما رواه في
 الكافي ثم اورد روايات ابن ام مكتوم ثم قال وما رواه الصدوق في كتاب عقاب الاعمال قال
 اشتد غضبا لله على امرأة ذات بعل ملأت عينها من غير وجهها وعبر في محرم منها فانه

فعلت ذلك احبط الله عز وجل كل عمل علمته ان يهلك وحسبك ان صاحب الحدائق قال في مسألة
 مرشد لنرجس قد صرح شيخنا في المسالك والردضة بأنه كاي يجوز النظر الى الرجل كذا يجوز للمرأة
 ان لا تسترا كما في الغصود وعندى فيه نظرا لان اصل في الموضوعين التحريم ولا يجوز الخروج
 عنه لا بدليل اخر والاشارة الى موع مع انه مع تسليمه لا يصلح ان يكون دليلا شرعيا فبما سها
 على الرجل فباس مع تفارق بين المصنف قلت ظاهر شيئا من هذه الكلمات شريفة دعوى الامام
 على من ينظر للمرأة الى الرجل مطلقا حتى لو حده وكفى سواء كان عسى وبصبر ما لم يدع دليل
 شرعي على الجواز ومع عدم الدليل على الجواز يجب العمل باصله تحريمه للمعجم بلها ولا
 ريب ان روايته عطابا لا اعمال وروايات ابراهيم مكنوم وروايات سلمه صريحة الدلالة على تحريم
 النظر لا عسى مطلقا حتى لو حده وكفى وان لم يكن كذلك وتعالى تحريمه من قوله مع طلعه
 لعظم افعبالا انما يستأمنه من الله في ما قد فعلت فيقال بصحة ما عندى لو حده وكفى
 في الشبان ووضع عدم خوف الله وعدم المسد اعارة في هذا بل قوله الاستئمان صريح
 في ان يصار للمرأة الى الرجل ان كان عسى مصداق قد بلغ في تحريمه غاية وتجاوز له في القول
 صلى الله عليه واله في الرجوع من نفسه فان شئنا حملها على لا سبب با ولا افضل او غير غير
 لو حده وعلى ما عندى لو حده وكفى من السأول ان البعد لا مسرحة وعلمه من اجل ذلك
 اطلق الحكم المحقق في الشرائع قال الثانية الا عسى لا يجوز له سماع صوت المرأة الأجنبية لا يفتن
 بعوده ولا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوي سحره وسأول لهن وبالحمل لا ينبغي الا ان يارب في
 حرمة النظر للمرأة الى وجه الرجل وكفى على ما رواه صاحب التايص في نصبه فلو هر كلبات جامع
 نقد صد والمسالك ما دلت التحريم في نظر المرأة الى وجه الرجل وكفى في التحريم في فتح النظر
 الى وجه المرأة وانها ما لا حرج ان كسبها تعقل بممكن فريه وجوه الاول انه لا ريب ان النظر
 الى وجه الأجنبية الذي يوحى الاطلاع لفصل على جسمها وجمالها هو السبب في فتنها
 لميل الفطن اليها لا يكاد يسلم من رجل صحيح فوقي ولا سيما الشاب خصوصا النظر الى الكواعب
 لا ريب فان النظر هو يريد ان يراها وانما العود واثنا الفسوق يجب في محبة سدايات النفس
 وحسن مائة الفساد والمازى العقل والعقلاء والحكام من الرجال في جميع المذاهب واهل السداد
 والمعاف منهم حتى في اعطاهم كما يوافقون شريعتهم واحتجهم عن نظر الرجال كذا لفتا

ولا ريب ان العفة في النظر الى الوجه واللباس

العفة من جنسين من الاجاب ولا غير بالكواسف والموسسات فانها في كل ملة حتى في الاصل
 وقد جرت عادتهم بكشف الذراع والساق والشعر والخر وغيرها كثيرا ولا سيما في المعاملات و
 نحوها ولا سيما في البيوت والحدود فاسد ترك الحجاب واحدا حلية لا ريب ان بها ما قبل بل هي
 اظهر من ان تعفى على راسه وكفى من بعض النجاسة صدق شاهد ووقوف عادات
 والفساد العظيمة والشائع الوخيمة التي تربت على ترك الحجاب كثيرة مصر وقد عرضنا عن ذكرها في
 خاصة المحكمات وعلى الوقوف بها يستفاد عند ولا يربح الا ان يربح
 لا صبر له على بوائدها وكان قد ذكر على عقيلة من ربه في بعض النسخ من غير ان يربح
 في شبان مقدمه وكل ما سئفت عليه من مع هذا من الذي لا يربح الا ان يربح
 والحجامة والعداء والتهمة والعداء وعلى هذا في بعض النسخ من غير ان يربح
 العقل والشرع والسلاطين تمكن ولكن من من معصية شاي وروايات شريفة
 نفقه واحكام شرع والعقلاء مبيته على الغالب يجب مقتضى حكمة سدايات
 ولا ينافي حكم العقل بوجوب الحجاب وفتح تكلف النساء لدى الاجاب والفساق شيوخ المنكر
 في النساء كما لا ينافي حكم العقل بوجوب كدس شيوعه في سانس لا يربح الا ان يربح
 في كل ملة يستفهمون نظروا لعدوان ومع ذلك فليس في شي من لظلم في سانس حتى في الاسلام
 فكان ان شيوع الظلم في سانس لا ينافي حكم العقل بوجوب كدس شيوعه في سانس لا يربح الا ان يربح
 فيم لتكف لدى الاجاب لا سيما الشبان والفساق لما فيه من خوف الفساد الا ما شئت في
 مكان اليهود في التدين وهل تحجب من شتان في الشارة لا كالجعم بين تناو وبين المرفج ولذا
 حرم الشارع الخلوة بالاجنبية وكانا صاحبين وفادروى عن النبي صلى الله عليه واله قد اخذ
 البعض من النساء لا ينجين ولا يقعدن مع الرجال في علان وقد رواه في رسول الله
 صلى الله عليه واله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت في موضع يبيح فيه امرأة ليس
 له يحرم وفي بعض روايات الرجل اذا خلوا بأمرأة كان ثالثة الشيطان بل وفي رواية انه جاء
 بليل الى موسى عليه السلام فقال في جملة كلام لم يا موسى لا تمل بأمرأة لا تمل لك فتلا يخلو
 رجل بأمرأة لا تغله لا كنت صاحبه دون معاني وهذا يدل على غاية اهتمامه في تنقية حتى
 انه لا يكل ذلك الى عوامه وشبابه بل يقول صلوات الله عليه وينص في الغشنة مدانه ولا يفتن

منه

بأصحابه هذا من خطائهم في الاضلال فكيف يجواب ادم المسكين اذا نولوا غواية استأذنا
 والشياطين شيخ الشايخ المصلين الشيخ ابو ترة ذاك المحقق المجرب الذي هو لادن عدومين
 وعن ابي جعفر عليه السلام قال لما دعى نوح وتبعه على فومه ناه اليس فقال يا نوح ان لك عندي هذا
 ارميان كما بك عليها فقال نوح والله ليعرض الي ان يكون لي عندك يد فها هي يد بلقي
 دعوت الله على فومه وتبعه فلم يبق احدا غوبه فاما من خرج حتى يمشا فزنا اخوفا عوبهم
 فقال له نوح فها الذي تريد ان تكافني به فقال له اذكرني في تلك مواطن فانه اقر بان
 اكون الى العباد اكان احد من اذكرني عند غضبك واذكرني اذ احكمت بين اثنين واذكرني
 اذا كنت مع امرأة خالتي ليس بمكاح احد وحسبك فامر من الروايات العائدة على ان النظر لهم
 مسموم من سهام اليس المرحوم وروى الشريف الرضي الموسوي في المجازات النبوية قوله صلى
 الله عليه واله في خطبة طويلة والنساء جعل الشيطان قال وهذه من احاسن الاستغاثات
 وذلك انه عليه السلام جعل النساء من اقوى ما يصبى به الشيطان الرجال فهن كالحبال للثبوت
 والاشراك المصوبة لانهن مظان الشهوات ومقادير الخطيئات وهن يخنقن الركبن ويستخون
 الامين فالمن ذلك قوله ما للشيطان من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء وهذا القول
 مجاز وذلك انه عليه السلام اقام النساء يحكمن على القوس نأثر من في الغلوب مقام السلاح
 للشيطان الذي يفارعه في قلوب الصالحين ويفرغ بمخذه منائر الناسكين فيملك به ازمته
 رفاهم فينقلهم به الى طاعته عن طاعة ربهم انتهى وروى رسول الله صلى الله عليه واله فوفقه
 عليهم فقال يا معاشر النساء ما اربت نوافر عن قول ودين اذهب بمقول ذوى الالباب ممكن
 وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما اربت خبيثات الدين ما فسادت العقول اسلب لذي
 لب ممكن فاذا كن يسلبن لب ذى لب ما طلت بسائر الناس في الميوت والعلل الى الرضا عليه
 السلام انه كتب الى ابن سنان حرم النظر الى شعور النساء المجوبات ما لا زواج وغيرهن من النساء
 لما فيه من تجميع الرجال وما يدعوا التهييج الى الفساد والدعول فيما لا يعمل ولا يجمل وكذا لك ما
 اشبه من الشعور الا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس
 عليهن جناح ان ينسفن شياطينهن فيمنهن ما لا يربى اي غير الجلباب ولا لباس بالنظر الى شعور
 منهن قلت لعل ذكر الشعر في هذه الرواية يكون اقل دابر وانه من نواحي الجسد فاذا حرم النظر

الى

الى الشعر هذه العلة العقلية حرم النظر الى الجسد والى الوجه لدى هو محرم بحسن وعظمته
 واي فائز بطريق اولي مع انه قد خرج في الخبر من هذا الشعر بل مقتضى العقل جرمه عند النظر
 الى الشباب الزينة وحمل النساء التي على جسد من فصله عن جسد من روى في العباد قال رسول
 الله صلى الله عليه واله العباد ان واحدكم ان يترشح المرأة فليستل عن شعرها كما يستل عن وجهها
 الشعر احدا بالجلل وهذا يدل دلالة واضحة على ان شارب الشعر يترشح بسلوكه عن لوجه ووجهه
 لحاسر واهم لا تعصاه عنده ولا يحتاج الى التوبة لاداء من يعصيه الله عليه السلام في حرم
 رسول الله صلى الله عليه واله فصل ساء اثمى وجهه ووجهه فليستل عن شعره ووجهه في حرم
 احسن وجهه وفي خبر سائكم وجهه ووجهه فليستل عن شعره ووجهه في حرم
 الشعر موجبا للفنذ والفساد ولا يكون لظفره وجهه ووجهه فليستل عن شعره ووجهه في حرم
 هذا مما لا يقبل عفا فاعل بل هو عند الانصاف من اوضح في صحت لا يحتاج الى تبين الاستدلال
 والتعقيب المفيد ان لا لاسق الشهات وكما هو بقاء المرام ما دل على الامر بالصوم لمن ينفذ على
 الترويح وتعليقه بانه وجاء روى في تكرار الاخلاق يا معاشر النساء من شعاع منكم النساء
 طين زوج ومن لم يستطع فليستل عن الصوم فانه له وجاء ولم يكف عليه السلام بمطلق الصوم بل من
 ياد ما نه حتى يحصل لوجهه ويستل عن الزينة وركوب العشاء وبما يؤيده ما روى في معاني خبيثا
 عن ديبس ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم في الصلاة فليستل
 عنكم عنقكم وهذا يدل على معنى شريف وهو انه صلى الله عليه واله سبه على ان عفا
 النفس والملكة الراسخة الباعثة الى احتجاب الفواحش لا يكف بل يسي صم عفا على اخرو هو
 الترويح حتى يستل باب الجود نزهة قوله صم عنقك ما لا يخفى من محسن والبلاء غدا ابلغ
 المعنى الطويل الشريف في اللفظ الوجيز اللطيف حيث دل على ان الترويح نفسه استغفار فذكره في
 للعفا في لغة دواعي الزينة وقوة بواعث الفتنة وهذا مفسر من قوله تعالى في القواعد وان
 يستغفر من خبيثات حيث سقى ترك وضع بحساب لدى هو فوق الشباب في القواعد الثلاثة ليرفع
 من احد ولا يطع فيهن طامع استغفار سعادا بان التكشف للنساء حتى القواعد ملازمه لغيره
 نامة وان لم يكن فصدات لريبة وباجل هذا فلا ريب ان النظر الى الوجه والكفين موزع للفنذ ونه
 ولذا ترى العلامة في التذكرة استدلاله على ما ذهب اليه من تحريم النظر الى الوجه والكفين

فقال

فقال ولأن النظر اليهن مظنة الفتنة وهو محل الشهوة فالأولى بحجاس الشريعة حسم الباب لا يترك
عن تفاصيل الأحوال لأن التحفة كانت رسول الله صلى الله عليه واله يمتنع في حجة الوداع فتغيب
في الحج وكان الفصل رديف رسول الله صلى الله عليه واله فأتى بنظر إليها وأخذت بنظر اليه فعرف النبي صلى الله
عليه واله وجه الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة ففتنتان بدخل بينهما الشيطان و
قريب منه ما قاله ولده محمد المحقق في البصائر العوائد قال قال والذي في التذكرة بمر النظر
كنازجسدها وهو الأصح عندى لعمري لا يزد ولا ينقص من الشهوة والفتنة ولأن التحفة
ثم وردا لها به ثم قال لا يقال لا دلالة فيه لأنه صرح بخوف الفتنة ولا شك في تحريمه والفتنة
عدم الخوف لا يقال على شياها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم الفصل
في مثلها انتهى قلت ما أحسن هذا بكلامه وإدله على شأه الحرم وخاصة أن النبي صلى الله عليه
وله علة فله ما سري أحدهما كونهما شائبا وشائبا خوف دخول الشيطان بينهما ولأرباب
صديقي لأمرين لا يفتنان بالفصل ورد التحفة بالضرورة ولا يخفى من ذلك أنه قطعنا ولا
شك في كون الأمرين غائبين جميع سائر ذلك من كان غير معصوماً وكان شائبا بحجاب من دخول
الشيطان به وبمن لا حجة وهذا ظاهر لا حياء فيه ولا يخفى ظاهره لتعليل هو لتعليل
ما لا يرادى وهو بخوف الله تعالى التحصين والذوق المحقق والعلامة في كونه على ما عناه
الشهد لتأني في المسالك دها ومخرجه معاودة النظر في المسالك لقول الثالث هو
النظر إلى الوجه والكتفين على كونهما لا يرد وهو الذي حشاه المستف والمعلم في كونه
ووجه نحو ما تقدم ووجه تحريم الرمد عن المرأة أن المعاودة ودوام النظر مظنة الفتنة لأن
شأنه أن يحدث عنه الميل القلبي ويزن على الفتنة كما اتفق للفضل دون الواحدة الثانية
مالا لا يمن داعية الشهوة والميل القلبي انتهى قلت لأرباب هذا التعليل جارية المرة الأولى
قطعا إذا كان عمدا ولا فرق بين الأولى والثانية ولما ذهب جماعة إلى عدم الفرق ولأرباب
الفرق صعب جدا حتى قال في الجواهر أنه أضعف قول في المسئلة والظاهر أن مشأه تغير
لأخبار الدالة على جواز النظر الأولى كقوله صلى الله عليه واله والاول نظرة لك والثانية عليك و
لقوله صلى الله عليه واله لا تنبؤوا بنظره أخرى واحذروا الفتنة كمثل قد عرفت
أن الظاهر أن المراد بالنظر الأولى هي الثانية التي لا تكون عن عمد والثانية هي العبدية الأولى

فمن النظر المصطنع مطلقا كما اعترف به في الحدائق كتحققها بما دل على استثناء الوجه
والكتفين مع الاعتراض بأحاطة بها الحكن قد عرفت صحتها بقول التحصين مع ما دل على كون هذه
الأخبار بنفسها آية عن التحصين من الفتنة والتفريق من الفتنة لا يقبل استثناء
والكتفين لكونها الحق بالفتنة فعملها على ما عرفت الوجه والكتفين بحدس كل عبد وحيث هما
مطلقة نحو الفتنة مع اطلالة فها هي شاهدة على صدق دعوى كون النظر إلى الأجنبية مطلقا
حتى الوجه والكتفين موحى الخوف الفتنة عتلا وأمرت ذلك فتقول لما دعوى الفتنة
في كون ذلك المحجوب فتبنا وحكم الفصل بكونه موحى لآية... هي فتنة فتبنا فتبنا
من مسئلة لفصاح كثيرة ومسلومة محرم محرم وحاصل نوحه الأول دعوى فتنة... فتنة...
النظر إلى الوجه والكتفين من الأجنبية ولا سيما المشايخ وفي كون محجوب مشايخهم ما لا يخفى
شأنه في عتلا ومسلومة المحرم محرم ومسلومة الفتنة فتنة... فتنة... فتنة...
المطية والقاصح لكثرة محكم لتعليل بوجوب حجاب النساء وإن لم يأمير الشاي فكيف كان
الكتاب والفتنة قد بلغ في أمر حجاب المرأة الغصون والتشكيك حكم لتعليل فتح ذلك بحجاب
واستكراه مثل التشكيك في فتح الكذب والسرقة والخيانة وأنواع الظلم وما حكم هو الوجدان لتسلم
ولا لا الكذبون يكرهون فتح الكذب وكذا الظالمون والمحاسبون والتدانيون يكرهون فتح الظلمة
والسرقة بالسنتهم وإن استيقنت بغيرها أنفسهم وهم لا ماله لوف من العتلا فكلا لا يمتنع
كذلك لا يمتنع بمحود لها تكن بجلباب الحياء المنكرين لوجوب حجاب النساء مع علمهم اصطرا
ترك الحجاب ما ن قلت مسأحك لتعليل بفتح النظر إلى الأجنبية ولو إلى الوجه والكتفين لكرهه
ذلك على وجوب الحجاب للنساء قلنا ولا أن الفرض الأصلي لدى هو المطلوب تسليم حرمه النظر
وتحريمه بعد تسليم ذلك فالمرسول لا يثبت أحسن من الحجاب عتلا بعد تسليم حرمه النظر ولا
طو فرض ذلك الحجاب مع تحريم النظر يلزم العسر والخرج فحب دفع العسر والخرج عتلا ولا يثبت سهل
وانفع في دفعه من الحجاب لا يرمى أن العتلا إذا كان النظر مضرا للعين يضعون عليها خرقة أو
محوها بحجبها عن النظر واجبا على ذلك الشيء ويعقدونه فلا يفعل أحد من العتلا ولو فعل
أحد لأمه العتلا لا يخلو بالنظر والضرر الثاني أن دفع الضرر المعلوم أو المظنون واجب عتلا
ولأرباب نظر الفتنة والنسب إلى وجوه العبد التحصين يؤدي إلى المفاسد المطية المورثة

فمن النظر المصطنع مطلقا كما اعترف به في الحدائق كتحققها بما دل على استثناء الوجه والكتفين مع الاعتراض بأحاطة بها الحكن قد عرفت صحتها بقول التحصين مع ما دل على كون هذه الأخبار بنفسها آية عن التحصين من الفتنة والتفريق من الفتنة لا يقبل استثناء والكتفين لكونها الحق بالفتنة فعملها على ما عرفت الوجه والكتفين بحدس كل عبد وحيث هما مطلقة نحو الفتنة مع اطلالة فها هي شاهدة على صدق دعوى كون النظر إلى الأجنبية مطلقا حتى الوجه والكتفين موحى الخوف الفتنة عتلا وأمرت ذلك فتقول لما دعوى الفتنة في كون ذلك المحجوب فتبنا وحكم الفصل بكونه موحى لآية... هي فتنة فتبنا فتبنا من مسئلة لفصاح كثيرة ومسلومة محرم محرم وحاصل نوحه الأول دعوى فتنة... فتنة... النظر إلى الوجه والكتفين من الأجنبية ولا سيما المشايخ وفي كون محجوب مشايخهم ما لا يخفى شأنه في عتلا ومسلومة المحرم محرم ومسلومة الفتنة فتنة... فتنة... فتنة... المطية والقاصح لكثرة محكم لتعليل بوجوب حجاب النساء وإن لم يأمير الشاي فكيف كان الكتاب والفتنة قد بلغ في أمر حجاب المرأة الغصون والتشكيك حكم لتعليل فتح ذلك بحجاب واستكراه مثل التشكيك في فتح الكذب والسرقة والخيانة وأنواع الظلم وما حكم هو الوجدان لتسلم ولا لا الكذبون يكرهون فتح الكذب وكذا الظالمون والمحاسبون والتدانيون يكرهون فتح الظلمة والسرقة بالسنتهم وإن استيقنت بغيرها أنفسهم وهم لا ماله لوف من العتلا فكلا لا يمتنع كذلك لا يمتنع بمحود لها تكن بجلباب الحياء المنكرين لوجوب حجاب النساء مع علمهم اصطرا ترك الحجاب ما ن قلت مسأحك لتعليل بفتح النظر إلى الأجنبية ولو إلى الوجه والكتفين لكرهه ذلك على وجوب الحجاب للنساء قلنا ولا أن الفرض الأصلي لدى هو المطلوب تسليم حرمه النظر وتحميمه بعد تسليم ذلك فالمرسول لا يثبت أحسن من الحجاب عتلا بعد تسليم حرمه النظر ولا طو فرض ذلك الحجاب مع تحريم النظر يلزم العسر والخرج فحب دفع العسر والخرج عتلا ولا يثبت سهل وانفع في دفعه من الحجاب لا يرمى أن العتلا إذا كان النظر مضرا للعين يضعون عليها خرقة أو محوها بحجبها عن النظر واجبا على ذلك الشيء ويعقدونه فلا يفعل أحد من العتلا ولو فعل أحد لأمه العتلا لا يخلو بالنظر والضرر الثاني أن دفع الضرر المعلوم أو المظنون واجب عتلا ولأرباب نظر الفتنة والنسب إلى وجوه العبد التحصين يؤدي إلى المفاسد المطية المورثة

للضرر العظيم بعد دفعه وليس شيء يمنع في دفعه من الضرر الجواب للكواعبالا من باب فانه لا
 ريب ان عدم حدوث اسباب المرض بلا انسان انفع واحسن من كل دواء وادعى الى دوام الصحة
 والبقاء والضرر في ترك الجواب معلوم للنصف ولا اقل من الظن الثالث دفع الضرر المحتمل
 المستند به عند العقلاء واجب عقلاء وان لم يكن مطلقا ولا ريب ان الضرر في ترك الجواب لو لم يكن
 معلوما او مطلقا فلا ريب ان الضرر محتمل فيه قطعنا ودفع الضرر الذي يؤول الى احتمال المستند به عند
 العقلاء واجب عقلاء فكيف بالضرر الذي لا يؤول الى نظيفه السموات والارض لا يؤول الى
 العقلاء بدقون من ترك مناعه ولا سيما اذا كان ثبنا في موضع يحتمل التلف فيه وان لم يكن
 التلف معلوما بيقين ولا مطلقا وكذا لو اخبره بخبر محتمل صدقه ولا يعلم صدقه ولا كذبه بان
 في الموضع الملاحة سبعا لا يذهب اليه غافل ولا يصفى في قول القائل بانك لا تعلم وجود الشبح
 هناك ولم يبدل دليل على وجوده وكذا لو خاف احد من فلك جماعة رصد واله وكنوا القتل لا
 يذهب الى ذلك لو وضع وان لم يخبر به ثقة معتد وكلما كان الضرر المحتمل عظيما كان التحفظ منه
 عند العقل والعقلاء اهم والزم بل يجب عدمهم في الضرر الا عظم الاعشاء بالاختيار فيجب
 اتصال عن القوى لا يقال ان التحفظ والاحتراز في مثل هذا المورد حسن لكنه غير واجب عقلاء
 فهو من قبل الاحتياط السخيل لا الواجب لا نقول هذا خلافا لما عليه كافة العقلاء الا ترى
 انه لو كان لرجل عذير يربى هلاكه وكان يجهل الى داره ثم احتمل لقاء السم في اناء ومات لا
 يعدم غافل على شره لا سيما لو احضر بذلك بخبر وان لم يكن عادلا بل وان كان مخبر طفلا محتمل
 صدقه لم يجز شره عقلاء ولو شرب واهال هذه ثم صادف السم لانه لعقلاء وذوقوه قطعنا
 لا سيما لو لم يكن الماء محض فيه وانك توشك شره فكيف لا يجب الاحتراز من سقم الميسر المسموم
 الذي هو للا انسان عند ومبين ان يقال ان الاحتياط في الشبهة المحكية لو لم يبدل دليل
 عقلي او نقل على الامن من العقاب واجب عقلاء وتركه فيج عقلاء وانما اسالة البرائة في نقاب قول
 من يقول بها الغياب دليل عقلي او نقل على الامن من العقاب والا فلو فرض الفدح في الدليل
 العقلي او النقل الموجب للشك في الامن من العقاب حكم العقل بوجوب الاحتياط قطعنا ولا
 ريب ان مع الدليل العام على غريم شيء والشك في التحصيل لا يحصل الامن من العقاب قد
 قلت هذا مورد الشك بالعموم للفعل فيكون دليلا نقليا لا عقليا قلت نعم لاشك في

الاحتياط في الضرر الجواب

الاحتياط في الضرر الجواب

حجة الشك بالعموم في المقام كما قد سلفنا التمسك في ايراد العقلاء لا يجب
 حرمان الدليل العقلي اجتمع قطع لتدبرين قيام الدليل العقل فلو وجب شيئا في جبهه
 لا مجال للتخصص والتمسك به سدا او دلا لا يمنع من ان الدليل العقلي لا يكون الامس الى
 وجوب التمسك بالعموم والشك في التحصيل لا يمنع من ان الدليل العقلي لا يكون الامس الى
 ما ظهر الى تحقق المصلحة او غيرها ولعلنا قد علمنا من خبره في هذا المقام ان
 خبر حرمة الكاس التي يطل بها محتمل كونه صدق من عدمه عند العقلاء لا يمنع من ان
 عقلاء والوجه الثاني ما ظهر الى شك في حكم شيء من ادب اشياء في الامن من
 عدم قيام دليل عقلي ونقل على الامن من العقاب في سبيل لوجهه انهم في هذا
 الاحتياط واجب عقلاء عند الاحوال في جملته من ذلك انهم يعلمون ان الاحوال
 والمرأى والمخدا مع وجود ما يوجب الجوارح والشك في جمع اعمه ودموي حشيش
 ما كان التحصيل غير ثابت وجب التمسك بالعموم لا ريب مع شك في التحصيل من
 التحريم لا مخرج الاصل الا ما حد كما من ان التحفظ من الخطر المفروض بالريبة وجوب
 في الحرمان واجبا جازما والتحفظ منه لا يمكن عادة بدون ان يتطرق الى اجنبات راسا في دور
 الرية وقوة بواعث الفتنه وصعوبة التخلص منها فلو لم يكن الاحتياط في النساء فلا بد من الاحتياط
 عادة بالنظر الواقع مع التلذذ والمجون بخوف الفتنه ما في قبح النظر في الاحتياط مطلقا
 من باب المقدمة السابعة من القصاص الزنا واجبه به يؤقت على الاحتياط والفتنة من اجاب
 وزلة النظر الى الاجنبات في الرجال ومقدمة الواجب بها عقلاء فيجب الاحتياط في النظر بعقلاء
 وهذا الامر وان كان متبنا بين الرجل والمرأة لكنه في النساء قوي في الكافة في جميعه قال قال
 الله تعالى انما مثل المرأة الصالحة مثل القرب لا عصم الذين لا يبالون بقدر عليه قبل وما العرب الا عصم
 لا يكافد عليه قال لا يجر احد من رجليه وعنه السامع من الرجال فليبال من النساء فانه لا يجب
 الله تعالى ان مثل المرأة المؤمنة مثل الشامة في الثور لا سود وعنه استبعد الله من شره فانكروا
 من حيا من على عذر وروى انه في عيسى بن موسى بن الله امر ان لا يروا في امر كرك لا يحتمل
 انكم بالزنا فضلا عن ان تزونا فان من خدعت نفسها بالزنا كان كرها وقد في بيت مروق ما روى
 الراوي في الدعاء وان لم يجر في البيت وقال نعم ولا في القوم انما ظهر منها وما بطن روى

الاحتياط في الضرر الجواب

الاحتياط في الضرر الجواب

ظهر الرقا وما بطن هو الحالة ولا ريب ان الحالة نشأ من المشاهدة وعن ما يمسك الله ثم قال الله خلق
حواء من آدم فخذ النساء في الرجال فمقصودهن في البؤس والامير الى ابنه عيسى ثم وافقت عليهن
من ابصارهن مجابلاتا من فان شدة الحجاب غير لهن من الارباب وليس جرح من شدة من دخول
من لا تنق به عليهن فان استطعت ان لا تعرفن عريك من الرجال فافعل وقال امير المؤمنين ع خلق الله الحي
عشرة اجزاء فجعل نعمة ارج في النساء وحرمة واحدا في الرجال وفي رواية لولا ما جعل الله فيهما من الحجاب على
فقد اجزاء الشهوة لكان كل رجل ينجس لونه من لفتات به وفي رواية اذا حاست ذهب حزن من مباحها
فاد انزوت ذهب فاذ انزعفت ذهب جرح فاذ اولدت ذهب جرح وبق لها حصة اجزاء فان نعت
ذهب حبا لها كماله ولو كانت في المرأة نعمة اجزاء من الشهوة وذهب بها الحجاب فانه الله السفا وهو
الستار بالجملة فلا ريب ان النظر هو ريب الرقا واذنا محمود وقدا فسوق والمفنى موجود في الطاهر
والماع صعب لقله الورع في الرجال فما ظنك بالنساء فالتمس من الرقا بوقت على الاحتجاب فيجب
من باس المفردة عقلت وما احسن ما اسند علم الهدى الشهاب المني قدس الله سره في رواية
عيناى مشوئمان وجهها والقلب حرقا على عيناى عرقا في الهوى بظلمها بالبنق بله عدتها
مراة العين فادنا دما دل على ما بين دمعها ساعد القلب هو اذا سبب هذا البلاغها
وقال اخر

تمت با ما مطلق ينظرة واورد ما قبل اشكال الوارد
اعبى كفا من فواى فانه من البغى حواشين في مثل واحد
وقال اخر

وكننا اذا اوسلت طورك دلتا لقلبك يوما اني لك المناظر
رايت الذي لا كذات فادو عليه ولا عن بعضه انت صابر

الى هنا جميع قدس منها القول في بحر الاول وسوف بطرق جمعك بمل كلمات الجواهر للنظر
الى الوجه والكفين والتقدم عليها في الجزة الثانية انشاء الله تعالى وهو مبني ونعم الوكيل
وند مشرق بكاشه بمن المذنب العاصي احقر العباد
كاظم من عبد الجواد المحلاني
في ابواب الشافى والعشرون

بالمطبعة الميرضوية
شمس والى الكبير
في النجف الاشرف
١٣٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والضلوة والسلام على عباده الذين اصطفى **وهو محقق** هذا هو الجزء الثاني من كتاب استدلال الرغاب في مسئلة محاب فتقول اما استدلال به على جواز النظر الى الوهم والكفن فامور منها التبره لاطباء الناس في كل عصر على خروج كثير من النساء باديان الوجوه والاكتف خصوصاً اهل القرى والبادى والجواب عنها واضح اما اولاً فنقول لو اريد سببه المعانف فتوضعه وان اريد سببه غير من فلا يدل على المدعى اثنائاً فنقول لو اريد بالتبره خروج النساء المعانف سافرات مع العلم بوجود الناظر فمنع التبره استدلالاً ولو اريد مع عدم العلم بمحض الناظر او مع التبرع عند مفاجاة الناظر فلا يدل على المدعى بل يدل على نقض مطلوبكم واما ثالثاً فنقول لو اريد بالاستدلال بالتبره الاستدلال على جواز الخروج كذلك في الجملة فنخرج عن محل الكلام وان اريد بالاستدلال على جواز النظر فلا دلالة بجواز الخروج كذلك لو سلم على جواز شهد النظر كما لا يخفى واما راجاً فنقول لو دل جواز خروجهن سافرات الوجوه على جواز النظر الى الوجوه لدل على جواز النظر الى الذراع وهذا والرقبة والراس والشعر ايضا بجرمان التبره على كثرتها ايضا كما لا يخفى والله باطل فلفظهم مثله واما خامساً فنقول ان سيرتهن معارضه سيرة الرجال لا تعاقبهم على المنع من خروج

نساتهم سافرات ولذا استدلال كثير من الاصحاب على التحريم بالنسبة لآل في عامر المقاصد لاتفاق المسلمين على منع النساء من ان يخرجن سافرات وذكر مثلاً الشهيد الثاني في لم وغيره في غيره وقد تقدم نحوه وكيف الشام وقال في جواهر التبره معارضه بمثلها من المتدبنيات والمتدبنيات في جميع الاصصار والامصار بل لعل النظم الى وجوه النساء المستورات من المنكرات في دين الاسلام انتهى وبالحاصل فان منع دلالة ما سلم من التبره على جواز النظر الى وجوههن اذا سلم من التبره فما هو خروج بعض النساء في ساحاتهن وكفن الوجوه مع علة الناظر فاذا فاجتهن لظاهر نظرين ونسرين فان دلالة مدعى بهن كلك على جواز النظر شرعاً بل نسرين عند معارضة الناظر دل على حجب سيرة وعلى جواز النظر عندا وقاسية غير المتدبنيات من الفواسق والكواشف وغيرهن فلا عند سيرة من وبالجمله فلا ريب ان مثل هذه التبره لا تكون كاشفة عن حكم الله تعالى فاستدل ان التمسك بالتبره للجواز في غاية الضعف والوهن حتى اعترف به بعض المجوزين قال في رباب في الاستدلال للجواز باطلاق الناس على خروج النسوة سافرات غير موجباته ولا نصاب انه لو جاز التمسك في جواز النظر الى وجوه الاحبيبات بسيرة المحارجات لكواشف والباديات التوافر بجواز التمسك بسيرة من في جواز النظر الى التيجور والقرائب والراس والشعر والذراع واليد من القيد كواكب بل في جواز المسح بمخالطة النساء بالرجال ومزاحمتهم لهم كالبهائم كما هو مشاهد في الاعراب واهل البوادي ولا سيما في ايام الزيارات ولا يمكن لتمسك المجوز بسيرة نساء اهل الهند لكواشف التوافر للآفة بسيرة من يخرج الجاهلية الاولى واعظم الخطية في حق المخرق على الرافع وامكن التمسك بسيرة المسلمين والمسلات في الغيبة والفتنة والكتب والرقبة والمحمد والبقى الظلم وذلك لغيره فاصحة الظاهر فليس كفن الوجه باشبع من هذه المنكرات والقبائح المضرة الفصح الداخلية في الكبار الموقرة والجواز المهلك بل مما شيع واكثر معاد الله ان يراد بالتبره هذا المعنى في غير كتابه اشاع في المسلمين والمسلات لا سبب عادة او اعراض دينية او اسباب مختلفة بصرح الثبوت في اثبات الحكم الشرعي وبالجمله فالواجب هو اشاع الادلة لا التمسك بامثال تلك الامور ومنها الزهد الصبر لولا الجواز لمع البلوى والجواز عند ظاهره لوضوح منع الصبر لمخرج سواء اريد ذلك بالنسبة الى الرجل والمرأة ولو سلم فانما

اسلم في مثل الاعراب الذين لا يسهون اذا انعموا ولا يجب العزم عنهم على ما روي والحق ان
 لصرايحهم انما هو في التجنب عن وقوع النظر اتفاقا لا عن عمد واما التحريم عن النظر عمدا
 واجتناب الافلا عسرفيه ولا حرج اصلا بالنسبة الى الاعراب ايضا فضلا عن غيرهم ولو عد
 مثله للعرس او حرجا لكان التحريم عن البول والغائط وسائر التجاسات والتجسس عن ملاقيهم
 ولو بوسيط كثره بل والتجسس عن سائر المحرمات التي نعم بها البلوى عند عرسا ووجها من النظر
 الى وجوه النساء ولا سيما المخدرات المحجبات بل كانت التكليفات بأسرها والاحكام الشرعية
 تأميرها وجهه للعصر والحرج بل لا لزوم بالشرعية انه شرعية كانت يكون موجبا للعصر والحرج
 عند هؤلاء الاحرار الذين غابا ما لهم الا نفل من عقاب العقل ووثاق الشرع والاذية
 ومنشئ ناسهم ان يتركوا سدى لمسجوا كالبهائم الرافعة والذواب السائمة لا يرحمهم
 زاجر ولا يروهم صوت ناه ولا امر وسها صمير على من سويد قال تلك لانه الحسن عليه السلام
 اتى بمثل النظر الى الاجنبية بمعنى النظر اليها فقال يا علي لا بأس اذا عرف الله من يملك
 الصدق واباك والزنا فانه يمتنع اليك ويهلكك الدين والجواب عنه انه لا دلالة فيه على
 جواز النظر عندا الى الوجه والكفين خاصة كالمعمود اما اذا فلا ن قوله انه مبطل بالنظر
 الى الاجنبية لا دلالة فيه على كون ذلك هذا اخبارا كما لا يخفى لعله كان من اهل الضمير
 يتفق اكثر وقوع النظر عليهم وحصول الاعجاب فلهذا يحسنه ولكونه من اهل
 الايمان حاشا من ذلك واما ثانيا فقول في معنى النظر اليها يمكن ان يكون بيانا للابتناء
 ويكون غرضه انه مبطل بالاعجاب بالنظر الى الاجنبية اي مجبدا انظر اليه ولو اتفاقا في
 عليه السلام لا بأس باجماع الامة عجايبى لا بأس بالاعجاب واللذة الفهرية التي هي
 مقتضى البشرية فاني دلالة فيه على جواز النظر عندا واما ثالثا فليس في الخبر ذكر الوجه
 والكفين اصلا في السؤال ولا في الجواب فضلا عن جواز تعمد النظر اليها في الاستدلال
 به على جواز تعمد النظر الى الوجه والكفين خاصة عجب فاللزام اما العمل بما هو ظاهر
 خبره مادي النظر من جواز النظر الى جسد المرأة التي يحسد النظر اليها مطلقا ولا سيما ما
 يتكف عادة كالنداء والساق وبعض الشعر والراس والزيينة ولا يقول به احد وجمل
 طمها للنساء وحمله على خصوص النظر الى الوجه والكفين لا وجه له اصلا وليس لاحد ان

يؤمن ان لا سلا ما يكون مع تعمد النظر لا بدونه فضلا عن مجرد لا يحسد الله وهو
 مقتضى البشرية لا ما يقول لا ريب ان الاعجاب يحسنه بهذه اهل الوع والابتناء الله
 من الابتناء ويحافون صدقوا عند الخوف وان كان الاعجاب مقتضى البشرية فلهذا
 روي انه كان من المؤمنين عليه السلام يكره ان يسلم على الشبهة من يقول تعوب
 يصحى صوته فدخل على اكثر مما طلبت من الاجراء لا ريب ان المراد من الاعجاب تعجب
 وكلامه على حصول اللذة الفهرية بمقتضى البشرية فكذلك في هذه رواية
 الاعجاب يحسنه بهذه نوع نظر عليهم ولو تعاد ولا ريب ان هذا لا ريب في
 لا بأس اي لا بأس بالاعجاب الفطري وللذة الفهرية وانما الله من يملك الصدق
 في القول والعمل واليمان والنفوس ثم حذره لانه لا ريب ان الخوف من الله
 على التحريم من مقتضاه ولا سيما النظر الذي هو ريب الزنا ورائد الفجور وفدح المحرم
 الله عليهم والاعجاب من سهام ابليس وقد روي باكم والنظرة فانها تدفع في القلب
 شهوة وكفه بالصاحبة فاشته مع انه ورد في خبر ان النظر الى العين فيمكن ان يربط عليه
 بقوله اباك والزنا اي زنا العين وهو النظر او لا يتم زنا العين والفرج وعبرها فمن
 ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال ما من احد الا وهو يصيب خطا من الزنا فزنت
 العين النظر وزنا الفم القبلة وزنا اليد بين اللسان والفرج ذلك ان كذب واما ريبا
 فظاهر الخبر على ما وعموه يقتضي جواز النظر الى الاجنبية مع اللذة بل وخوف العشر بها
 اد لا ريب ان الاعجاب بالنظر الى المرأة يحسنه لا ينفلت عن اللذة قطعا مع ان التحريم مع
 اللذة اجماعي فظاهر الخبر مخالف للاجماع بل قوله انه مبطل يقتضي خوضه من الوفوع في المحرم
 وجواز النظر مع خوف لاشته ايضا مخالف للاجماع فظاهر الخبر مخالف للاجماع فلا يجوز
 التمسك بظاهره قطعا فلا يجوز حمل الخبر على ما هو ظاهره بل لا بد من التاويل ككثرة
 وفوع نظر لا عن عمد وحصول الاعجاب الفطري بذلك وخوفه من ذلك لا يمانه و
 ينفذ والنعمة الى مكان الشيطان فقال عليه السلام لا بأس اذا عرف الله من يملك الصدق
 ثم حذره لزنا والخبر من الزنا قريظة واضحه على عدم ارادة الرخصة في تعمد النظر الى
 الاجنبية مع الاعجاب يحسنه الذي هو ريب الزنا ورائد الفجور والانصاف ان ليس

بنا ويل بل هو ظاهر الخبر عندنا لا مل وبالحجة فلا دلالا للخبر على دعواهم بوجه من التو
 فالتمسك به للجواز في غاية المراه ولقد جاد شجعنا في الحواجر حيث قال ان الخبر لا يدل
 على الرخصة في النظر الى المرأة المحبلة التي يحجب النظر اليها الذي يمكن دعوى الضرورة على
 عدم جوازه والضرورة على عدم وقوع ذلك من الامام الذي من عادته البحث والترغيب
 في عدم ذلك ومنها ما رواه في الكافي بسنده عن عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 عن جابر بن عبد الله انصارى قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله يريد فاطمة واما
 معه فلما انتهينا الى الباب وضع يده فدفقه ثم قال السلام عليك فقالت فاطمة عليك السلام
 يا رسول الله قال ادخل فالتفت يا رسول الله قال ادخل فالتفت يا رسول الله قال ادخل فالتفت يا رسول الله
 ليس على فتاع فقال يا فاطمة خدي فضل لمفك ففتحت اسك ففعلت ثم قال السلام عليكم
 فقالت فاطمة وعليك السلام يا رسول الله قال ادخل فالتفت يا رسول الله قال ومن معي
 فالتفت ومن معك قال جابر فدخل رسول الله صلى الله عليه واله ودخلت فاذ وجهر فاطمة
 اصمركا ثم برادة فقال رسول الله ما لي ارى وجهك اصفر قالت يا رسول الله الجوع
 فقال اللهم مشع الجوع ودافع الصفة اشبع فاطمة بنت محمد قال جابر فوالله لظنن انهم
 يتحد من فصاحتها حتى صار وجهها احمر فاجاعت بعد ذلك اليوم والجواب اوله
 الرواية ضعيفة لعمر بن شمر قال الشيخ الجليل خربت هذه الصاعقة الذي يركن اليه اعظم العلماء
 في الجرح والتعديل ابو العباس احمد بن علي المعروف بالنجاشي عمر بن شمر ابو عبد الله الجعفي عوفي
 روى عن ابي عبد الله ضعيف جدا زيدا حديث في كتب جابر الجعفي يثبت بعضها اليه
 والامر ملتبس ذكره العلامة في خلاصة الرجال في القسم الثاني المختص بذكر الضعفاء و
 اورد عبارة النجاشي بعضها ثم قال خلا اعتمد على شيخنا برويه وكذا نقل عنها الشيخ ابو علي
 في رجاله ثم نقل عن تلميذه المؤنس اليه بها في حق ان بعض الروايات تدل على عدم غلوه ثم
 قال قول انما رماه النجاشي وابن الفضل في الكذب والوضع لا القلوص في
 يقال ان احادته تدل على خلافه وقال النجاشي في جابر بن عمر بن شمر الكوفي ثقة في نفسه ولكن
 من روى عنه ضعيف فتن اكثر منه من الضعفاء عمر بن شمر الجعفي والسكوني في اخرها قال و
 بالحمل فعمري شمر مروي في الضعفاء وهو لا اله الا ما طعن لا يمكن الاعتماد

على وابنه وثانها لا دلالة فيها على وقوع ذلك عندنا بهل وقوع ذلك عندنا بل هو
 حتمال قريب جدا في مثل المقام كما لا يخفى وثالثا يحتمل ان يكون ذلك فسر واول ثبوت
 الحجاب فلم يكن حارا ثانيا في ذلك مع لعدم واثباتا لقصاص لعنه من شمر لا يسنه
 جاز للجوازين التمسك بظاهر الخبر بما اذا التمسك به للقول بجواز هذا النظر الى شعر
 الرأس في الجملة وهو القصاص من هو لا يقولون به واعلم متناوهم ولا حجة حارة
 مما فيه مثل نظري ويري على جواز النظر في كونه حرة في عدمه وليس من سماع
 مفصلة ان شاء الله فان استعمال مثل تلك الاعمال في العرف والفتوى لاخبار المأثورة
 عن المرأة الطاهرة في وقوع النظر من غير عمد فوق حد لخصه وعرفت ذلك
 لك الوجه في سائر الاخبار المشتملة على نظر الوجه والبدن وظهر لك ضعف ما ذكره في المتن
 حيث قال وبوتها المطلوب لاخبار المنقصة لروية سلمان بن عبد الله بن مسعود
 ادارة الرحن ونحو ذلك فحاوي اخبار كثيرة انتهى او قد عرفت ان الرواية لا تدل على العمل
 المراد منه وقوع النظر ولو من غير عمد وبالحمل فالتمسك به في غاية الضعف ولو من دلل
 في الخبر لا قول جابر لظنن انهم يتحد من فصاحتها واتي دلالة في ذلك على وقوع ذلك
 بالعدم سوى ظهور اسناد الفضل في العمل وليس يثبت ثم اتي دلالة فيه على جواز ذلك
 شرعا اذ العمل بحمل المالم يعلم جهة وقوعه بالنفصيل فلا يكون مجزعا للمعروف لو كان من المعصوم
 فكيف بفضل غير المعصوم فكيف يسوغ ان يعارض بعمل غير المعصوم الجمل المحمل وقوعه على
 وجوه اذ لم يعلم وجه العمل ظواهر الكتاب والسنة والادلة الفاطمية والبراهمة الساطمية
 وبالحمل فالتمسك بمثل تلك الظواهر في مثل هذه الاخبار في الاحكام الشرعية غير سديد
 فن الجواب يكون لعلامة الجواز في الحدائق الى هذا الخبر ولو جاز ذلك لعظم الخطب وبحال
 التمسك بجواز النظر الى الرأس والشاق وغيرها لاخبار طاهرة في ذلك كغير سلمان المروي
 في المنهج المنقول في البحار وغيره قال فهدى الى منزل فاطمة بنت محمد صلى الله عليه واله
 ما اذا هجالتن وعليها قطعة عمامة اذا خربت راسها الجلي ما فيها وذا عطف سائنها
 انكشفت راسها فلما نظرت الى اعجزت انهي موضع الحاجب مع انه واضح الفساد بل في
 الاخبار ما هو اعظم من ذلك ما رواه في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر في خبر الشراء والتوريب

النفس كما في بعض الروايات فوصفت لأمير المؤمنين فعلها وصنعت لها أسماء كما رأت
 في الحبشة فقال لها استرعي مني الله من النار وفي رواية ثبتت وما رويت من غير
 فبصر رسول الله الأبو منذ وفي البخاري عن علي الشرايع وصية فاطمة لعلها السلام وأعمال
 نساء في رواية المشككة قد صورته فقال لها علي عليه السلام ارجعي كيف صورته فأرسلته
 ذلك كما وصفت له وعن التهذيب عن أسماء في خبر قد عنت بسرير فأكبته لوجهه ثم دعت
 بحراند فشدته على قوائم ثم جلسته ثوبا فضالت هكذا رأيتهم يصفون فقالوا إنما صنعوا على
 مثله استرعي مني الله من النار وعن الأصبغ وأخذت نساء في رواية المشككة بصفوه
 في وعن روضه لو اسطن في وصية فاطمة أو صبيك بأمرهم أن تتخذ نساء فقد رأيت
 المشككة صورته فقال لها صفيه لي فوصفته فأتته لها فأتها ونشعل عمل على وجه الأثر
 ذلك وفي رواية ابن عباس قال لاسماء بنت عبد الله علي سرير طاهر فقال لا لعمرى
 وبكى صنع نساء كما رأيت يصنع بالحبشة قالت فأرسلته إلى جرائد وطبة فقطعت
 من الأسواق ثم جعلت على القبر نساء وهو أول ما كان من النش فثبتت وما رويت
 من غير ذلك ولا يومئذ وفي رواية أخرى أن فاطمة قالت لاسماء إن قد استنجعت ما يصنع بالنساء
 أنه يطرح على المرأة الثوب فيصنها لمن يرى فقال لاسماء يا بنت رسول الله أنا أراك شينا
 رأيت بأرض الحبشة قد عنت بحريرة وطبة فحسنتها ثم طرحت عليها ثوبا فقال فاطمة
 ما أحسن هذا واجمله لا تعرف به المرأة من الرجل ومن هنا ظهر لك فساد توهم نظير
 الرسول لنظر جابر ولو صح الاستدلال بمثل فعل جابر الجعفي لاحتج الاستدلال على جابر
 الأحنبي ومنها بالاحسان الظاهرة في ذلك كالتحيز المشتمل على وضع هذا المعصوم على الأحنبي
 كخبر دات البرص وغيرها بطريق أولى وحمله على الضرورة باطل بالضرورة لا مكان الشفاء
 بأنحاء معتدة ووجوه متكررة كما وقع نظائره كثيرا في معاجزم صلوات الله عليهم
 روى العلامة ابن شهر آشوب في المناقب عن أبي الفضل الشيباني في ما له رواية استحق
 العدل الطبري في مناقب عبيدة الوليبة قالت دخلت على ابن الحسين ثم وكان يومهم
 فوضع يده عليه فذهب فقال ثم قال يا حبيبة ما على ملة إبراهيم غيرنا وغير شيعتنا وما
 الناس منها برا وفي الصادق الكشي عن حبيبة الوليبة فقلت على الحسين ثم فقال ما أبطأ

بك عن زبارة وشا والسليم عليهما بأحبابه فقلت ما أبطأ عمل لأعد عرستك وما هي
 قالت فكشفت خماري عن رصن فوضع يده على العرس ودعا فميرال يا يعقوب في رفع يده وقلبت
 الله ذلك لبرص فنهال بحور الأحداق بسند لظاهرة على جوار مع عبد علي جند لأحبيب
 مع الله أظهر في العدم قوله لنظرت في حماري وبكلى يكون وضع اليد من وراء الثوب
 فلا يجوز تخصيص العمومات الدالة على حرية المسح على هذه الظاهرة قال في حديث جابر
 امرأة من المسلمين قالت أريد ما تريد المسلمة فقال النبي صلى الله عليه وآله علي تزوجها فحجبني به فقال له
 في ذلك ثم قال يا بغيضة قالت نعم والذي أكرمت بالحق قال دنبار وسكا فادنيا فوضع
 حبيها على وجهه ثم قال اللهم لعل سبها وحسن عده في صحتها ثم لها سيرة فادم على
 رقبها وعرفته فميت لادم ثم قبلت وجلبه فقال كبريانت وزوجك قالت والذي أكرمت
 بالحق ما في الزمان أحدا خيالك منه فهل يمكن أن يسندل بها حد على جوار ثقبيل الأحنبي
 رجل جنبي يسندل لأفعلها ونفري النوح وعدم روى ذلك لأنه يمكن أن يكون قد روى
 ولم يفل فكذا يمكن في خبر جابر لو كان عن محمد بن قيس كثره التوال عن ابنه والذراع دون
 الوجه والكف مع شدة الاستدلال بها وليس في ذلك إلا معلومة الجواز لا المعلومة عدم الجواز
 والألكان للذراع والشراوية بالمعلومة وهذا الوجه وإن كان في بادى النظر وحدها وقاعد
 بعضهم من قوى الأدلة لكنه عند التأمل ليس من أضعفها فضلا عن أفواها لا تلبس بليل
 شرعي ولا يدخل تحت أحد من الأدلة المعهودة وليس مثل هذا الظهور ولو سلم من قبل لظهور
 الكائن في ظواهر الألفاظ حتى يكون محذول هو ط غير مستند إلى اللفظ لا يجوز التمول عليه
 الظاهر لولا الغفلة فضلا عن غيره والحق أنه مستبعد لو كان في محله لا وجبا خيال ما ذكره
 ولا يوجب علما ولا عملا ولكنه يدفع هذا الاستبعاد ملاحظ سائر الأخبار الواردة في
 سائر الأحكام وسائر الأبواب ككثرة ذكر بعض المندوبات والمكروهات مع ترك ذكر بعض
 الواجبات والمحرمات المؤكدة واستأنه يمكن أن يكون وجه كثره التوال عن الشرع والذراع
 دون الوجه والكفين عدم انفكاك أحدتهما عن الآخر والمنع عن أحدتهما منع عن الآخر
 لنظر الوجه والكف غالباً في كفي يالهي عنهما عن حكمها على استبعاد لا يحارض ما سمعت
 من الأدلة انتهى قلت ويمكن إحصاء يكون لوجه كثره ذكر لشرع لا جابر كونه

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

أقل وأبسر ومن التواضع الخارجة عن الجسد فإذا حرم النظر إلى الشعر حرم النظر إلى الجسد
 بطريق أولى فذكر الشعر من باب المثال لكونه أهون وأبسر والجمال إلا صفر روى في الغيبة
 إذا أراد أحدكم أن يتزوج فليسال عن شعرها كما يسأل عن وجهها فإن الشعر أحد الجمالين
 فإذا حرم النظر إليه حرم النظر إلى الجسد بطريق أولى كما نرى الله سبحانه عن إهداء الزينة دون
 مواضعها ثمينا للأمر ونعلبها للتحريم والمحظوظ كما قال الرسول من أذى شعرة مني فقد أذى
 وكفولة ثم لا تغفل لها أب وكفولة لا يظنون قبلها وبشر إليه ما رواه الصدوق في المصنوع
 والملاءم الرضا عليه السلام أنه كتب إلى ابن سنان حرم النظر إلى شعور النساء المجوبات بالزواج
 وغيرهن من النساء لما فيه من نهج الرجال وما يدعو النهج إلى الفساد والدخول فيما لا يحل
 ولا يعمل وكذلك ما نسبته لعمور لا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا
 يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة أي غير الجلباب ولا
 بأس بالنظر إلى شعور مثلهن وفي هذه الرواية الشريفة مواضع للدلالة على ما قلناه لا يخفى
 الأول تعليل التحريم بكون النظر إلى الشعر نهجا للرجال ولا ريب في جوابه في الوجه على أنه وجه
 إذا لا يقتل كون النظر إلى الشعر مباحا دون الوجه الجبل الذي هو مجمع المحاسن الفاتنة الشائقة
 بقوله ولذلك ما نسبته لعمور ولا ريب في عموم وشموله للوجه والكفين وسائر الجسد والروا
 بما نسبته لعمور ما كان مشابها للشعر في نهج الرجال والبعد إلى الفساد والدخول فيما لا يحل ولا
 ريب أن هذا الوصف مشترك بين الوجه والكفين وسائر الجسد فلا وجه لتخصيص ما نسبته
 الشعر بما عدا الوجه والكفين إذا لا يقتل كون النظر إلى الشعر وسائر الجسد نهجا سوى الوجه
 والكفين فإنه واضح الفساد الثالث قولنا لا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا
 لا يقتناء دليل العموم بل هو مؤيد للعموم فيما عدا المستثنى بل قوله دليل التحريم ولا بأس
 بالنظر إلى شعور مثلهن بعد الحكم بحرم النظر إلى الشعر وسائر ما نسبته لعمور من الجسد ثم استثناء
 شعور الفواعل خاصة دون غيرهن ودون ما نسبته لعمور من دليل واضح على عموم التحريم
 في الفواعل أيضا عما استثنى فصلا عن غيرهن ويحتمل أن يكون الوجه فيها بظن من الأخبار
 من سنة إلا مناهم في السؤال عن شعور دون الوجه مضافا إلى ما ذكرنا من الشهادة ذلك بين العامة
 وسالفتهم في تحريم إهداء الشعر لغير الزوج حتى قالوا يجوز إظهار الوجه والخبر والقرآن المحل

والسوار والمصداق لا جانب دون الشعر كما يفصح عنه ما روى عن ابن عباس على ما حكاه
 الشيخ في النبان قال في تفسير ما ظهر قال بن عباس بن الفريسي وسوان والجمال والمصداق
 والخبر فإنه يجوز إظهار ذلك لغير الزوج ما لا يشترطه يجوز أن يذهب إلى أنها من
 المعلوم كون ذلك خلاف مذاهب الشيعة فإنه يجوز إظهار الوجه للغير مع تحريم إهداء الشعر
 لغير الزوج مما لا يقول به أحد من الشيعة حتى لا يلوها سنته لوجه والكفين متناهية
 مروك عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت ما يحل النجس من ثوبه وأنت تعلم أن الوجه
 والكفين والقدمان والحوادث أما أولها فأنه لا يمسها شيء من النجس ولا يمسها شيء من النجس
 على الحرمة وأما ثانياً فبأنه مشتمل على القدم ولا يقولون به وقد إجماعاً ما لا يخفى
 الوجه والكفين حلالان فلا وجه للتحريم مع ذلك ومع خوف نفسه ما يدل عليه ذلك
 في الحلال لا بأس به وعجز خوف الفسنة لا يحرم حلال ما يدل عليه ذلك في حد في
 رذ من قال بتحريم ما زاد على المرأة لكونه مظنة الفسنة مطلق الشريعة وكون المعاودة مظنة
 لا يوجب التحريم إلا مع حصول الفسنة بالفعل لا بمجرد إمكان ترتب الفسنة وطبها أو قد لا تحصل
 الفسنة بالكلفة انتهى لم نجد في الأخبار ما يدل على التفصيل بين ذلك وعدمها سوى خبر عبد
 الله بن فضال في مرثدا الزوج قال لا بأس بذلك ما لم يكن مثله ذلك الشامل الصادق عليه
 بأن المراد لا بأس بالنظر إلى من يرتدون وبها لا يستلزم الحال وهو الشائع لا بد من الإجابة
 بل مجرد التلذذ ما لا يقصود بالتلذذ عدم كون النظر لا يستلزم الحال وإرادة الزوج وجه نظر
 يورث التلذذ عادة ستماء نظر التلذذ وهو لازم للنظر إلى المرأة عادة لا أنه قد ينحصر في تحريم
 كما لا يخفى أما خامساً فبأنه لا يبعد أن يراد به النظر إلى ثيابه لا عريه لا يجب على المرأة سترها
 والتعظيم من وقوع النظر إليها كما يجب في سائر الجسد لا يقال نظر إلى ثيابه غير اختيارية ولا يخلق
 به التكليف والأذن فلا يحكم عليه بالكلفة والحوادث فلا يحل عليه الدال على محل لا تأنه
 بفتح خلق حكم به ما عدا كون مفدمات نظر حثاينة وبدل ما روى عن أبيه
 عليه السلام أول طرفة إلى المرأة فلا تنبؤ لها سطره أخرى واحداً من الفسنة وما روى عن زينة
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال رسول الله لا تنفع الطرفة الطرفة فليس لك إلا أول طرفة وت
 عليك لا لك في ذلك والمراد بالنظر إلى ثيابه ما يقع من فساد كما لا يخفى على من يملك

بما برز به عدم وجوب النقط عند فلا بأس بالنظر الأول قال في المناهج وأما ما يقع اتفاقا
 فصدف فلا يتعلق به حكم اتفاقا وعليه جعل الحديث المشهور لا ولمالك والثابت عليك تنهى
قلت وعليه جعل ما روي عن الصادق ع قال قلت ما للرجل ان يرى من المرأة لم يكن لها بحر
 قال الوجه والكفتين والقدمين فالمراد من مرسلهم ذلك ما جعل للرجل ان يرى من المرأة اذا لم
 يكن محرما اي ما لا بأس ان يقع نظره عليه من غير تعبد قال الوجه والكفتان والقدمان ومرجع هذا
 لتفسير الى عدم وجوب النظر على المرأة للوجه والكفتين والقدمين مع عدم الناطر فلا مسافة
 بينه وبين وجوب النظر عليها لوقا حتمها الناطر وكذا وجوب النظر عنها على الرجل ويشهد لما
 ذكرنا ما عن قرب الاستناد عن الصادق ع عما نظره المرأة من زينتها قال الوجه والكفتين اي مع
 قطع الطر عن حصور الناطر وهذا هو المراد من مرسله مروي لا يجب عليها ستر الوجه والكفتين
 في مصراع قطع النظر عن العلم بوقوع النظر فح لا بأس بوقوع نظر الاجنبي اتفاقا لا عن عمد
 وبوته اشتمال المرسل على القدمين فهو قرينة على ارادة هذا المعنى فلا حاجة الى العمل بالثبوت
 لقدمين او طرح بعض خبرهم اعلم ان عدة ما دعا المجوزين الى القول بالجواز يؤتم كونه المراد بنحو
 قوله يرى وينظر او جعل ولا بأس هو النظر العمدى وانت خبير بان ذلك ظهروا بدوى يزول
 ما دعى تأمل ان استعمال مثل تلك الافعال بها لا يقع عري في اللعنة والعرف والاشبار الماثورة
 فوق حد الاحتفاء وبكذلك ما رواه الصدوق في الغيبة عن الصادق ع لا بأس بالنظر الى
 اهل نهامة والاعراب واهل البوادي من اهل الذمة والعلوج لانهم اذا نهين لا ينتهين وما
 روى في الكافي عن ابي عبد الله ع لا بأس بالنظر الى رؤس اهل نهامة والاعراب واهل السواد
 والعلوج لانهم اذا نهوا لا ينتهون قال والمجنونة والمخلوبة على عملها لا بأس في النظر الى
 شعرها وجسد ما لم يتعد ذلك فانظر هذا الله كيف صرح عليه باشتراط عدم التعمد في
 في كون المراد بعدم البأس مورد الترخيص لا ذن والحمل والجوار هو النظر لا ثقاف الذي
 لا يقع عري وما سادس اقبانه يمكن ان يراد في الخبر من جواز النظر الى الوجه والكفتين الجواز
 عند الضرورة ويشهد له ما حكى الاستاذ علي بن جعفر عن اخيه في مسئلة عن المرأة لها البحر
 رجل قال لا تستلن عن المرأة يكون لها البحر في فخذها او عضدها هل يصلح للرجل ان ينظر
 اليه وبها جحد قال لا تستلن عن الرجل يكون ما صل فخذها او اليه البحر هل يصلح للمرأة ان تنظر

اليه او ندا وبه قال اذا لم يكن عورة فلا بأس باستلن عن الرجل ما يصلح له ان ينظر اليه من المرأة
 التي لا تنظر الى الوجه والكفتين وموضع التوارثي وهذا الخبر صحيح لانه لا يمتنع حواجز
 النظر غير المحرم ضرورة العلاج مطلقا وانما يجوز النظر للمأخذ في موضع محدد
 لما سمع عن بطر الرجل الى نجد لا تحبته وعصدها للعلاج وخص المرأة النظر الى حد ذخير
 اليه للمأخذ بل خصها النظر للعلاج الى ما عدا عورة الرجل ولم يذكر ما يجوز للرجل ان ينظر
 اليه للعلاج من الاجنبية احيى بن جعفر ان يعرف ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من المرأة
 للمأخذ فاجاب بانه الوجه والكفتان وموضع التوارثي لم يكن ذكر للعلاج في التوارثي
 صريحا لكنه بقرينة ما سبق بمحمل وظاهره في ذلك كما لا يخفى لا اقل من الاحتياط المستطوع
 الاستدلال للجواز لا ضرورة كما انتم لم تذكر في الخبر ان المراد بالرجل المرأة الاجنبى والاحتياط لكونه
 واضحا عندنا لما لم يكن سابقا ذكر للمأخذ وعدم خرج المعصوم عما يحرمه رجل ينظر اليه من المرأة
 يمكن ان يكون قرينة على كون ذلك هو المطلوب في التوال وبوته ذكر موضع التوارثي
 وهو المعصوم وهو غير الكفت بل هو جزء من الذراع ولما ذكر بعد انكفت في المعصوم مستثنى
 عند المجوزين فان قلت لو كان غرض المعصوم هو الجواز للمأخذ لما خص بالوجه والكفتين المعصوم
 بجواز النظر الى سائر جسدها للضرورة قلت هذا مضاف لمرجع الخبر وهو بحر صريح في عدم حواجز
 الى فخذ المرأة وعصدها لضرورة العلاج وكذا الخرد لا يمتنع على عدم جواز النظر الى عورة
 الرجل للمأخذ مع ان الضرورات تنبيح المحذورات ومع الضرورة يجوز النظر الى العورة فضلا عن
 الفخذ والعصم فان حمل العلاج المذكور في الخبر على غير السالع جحد الضرورة المسببة للمحرمان جرى
 ذلك في الوجه والكفت والمعصم ايضا فامهم واعينهم ثم انه لا بأس ان يذكر بعض الاخبار التي
 ورد فيها مثل نظر وراى مع ارادة الرؤية والنظر لا عري فمن ذلك ما روي عن الصادق ع في
 من نظر الى امرأة فرفع يده الى السماء او غص يده لم يند اليه طرفه حتى يزوجه الله من الحور
 العين وفي رواية حق يعقبة الله ايماننا بجد طهره قال في الجوارح والمواد من ينظر من وقع نظره
 اتفاقا ومنه ينفذ احتمال ارادة ذلك من دلة الجواز ودعوى عدم صلاحية النظر الاتفاق
 لان يكون موضوعا لحكم شرعي ولو لا الاحتياط فيها منع ذلك باعتبار مقتضاه بالحق
 الذي ذكرناه سابقا انتهى **قلت** ما ذكره شيخنا في الجوارح في غاية الجودة مع

يمكن ان يكون في الرسالة في صدقها ما يدل على المراد من مقتضى اجل تقطيع الاخبار كما ان في
رواية علي بن جعفر حيث تمتك بذي له بعض المجوزين لعدم انقوت فيله صريحا بما يدل على اختصاص
الفرض بصورة العلاج مع تقدم ذكر العلاج سابقا بحيث يمكن ان يكون قربة واخذ على ما قل
في صدق الخبر وبالحمل فليس في تلك الاخبار ما يوافق اول ذلك الخبر فان خبر مروي عن مروي
ورواية قربة لا تساند مختصة بما يظهر المراد من بينها فلا دلالة فيها على جواز الطر عن هذا
اصلا ورواية علي بن جعفر محتملة او ظاهرة بقربة صدقها في صورة ضرورة العلاج ولا
كلام فيها ولا اقل من الاحتمال المؤثر للاجمال لمقتضى صلوح الاستدلال به للجوار مطلقا
مع ان الرسالة مشتملة على ذكر القدمين مع الاجماع على عدم جواز الطر الى القدمين كما اشرنا
به في الترياض فهو قربة على ما قلناه واحتمال زيادة القدمين كما في الترياض مشتهر هذا بعد
ذكر صاحب المدارك للقدمين بعيد جدا لوجوده في الكافي وغيره ولذا قال في المحققين ومن
الجملة السند في شرح الناص نقل مروي عن المذكورة عادية عن ذكر القدمين انتهى
ثم انه لا بأس ان نقر بما وعدناه من الكلام في فساد توهم دلالة مثل نظر وراي على وقوع الفعل
عندنا كما سبق الى بعض الادام **فنقول** بنوبق الملك العلام **اعلم** ان الفعل اخبار
او اضبط في الفاعل المختار وان كان طاهرا في صدوره منه باخباره كقتل وضرب والكل يصح
لكنه كثيرا ما يطلق على مجرد وقوع الفعل ولو من غير تعور منه ولا ارادة بل ربما يطلق الفعل على
مجرد وقوع سببه كقول علي بن الحسين في لينة البافر عليه السلام قدما طاب يد ملكي جابر لما بعث
السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل راسه ونسبة الفعل الى الفاعل اذا صدق منه الفعل لا عن
بعد كثرة في الكلام ولها شواهد جمة منها ما روي ان بوقش النقاش كان يمشي بيننا الامام
ابا محمد العسكري صاوا الله عليه ويحمد من جاءه يوما بعد فقال يا سيدي اوصلك باهل
خير قال وما الخبر قال عزمت على الرجل قال ولم يونس هو يمشي قال وجهه الثاني في
نقل ليس له قيمة اقبلنا انفسه فكسرت به بائنين وموعده عند الخبر والشاهد في قوله فكرته
بائنين ومثله ما عن محمد بن الحسن الاشعر العلوي قال كنت مع ابي علي باب التوكل في جمع
من الناس ما بين طالبي الى عباس بن جعفر فيمضوا ان لا نرجل لهذا الغلام فما هو لنا
ولا ما كبرنا من الحسن الثالث علي بن محمد التقي فاهو الا ان اقبلوا من راحتي رجل

له الناس كظم فقال لهم ابو هاشم البصري عمن انكم لا تخرجون فقلوا الله ما لنا حسنا
حتى نرجلنا الخبر وكثيرا ما يستل عن حال الرجل فقال له رجل فلان ولا ياد النوال عن فعله
الاخباري ولذا قد يجاب بان قد مات وقد بدت حاشية صاحبها لا يروى عنه حديث
دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقال يا ابا محمد ما فعل ابو جهم فقلت قلت قلت
الخبر وفي رواية اخرى دخل رجل فقال له ابو عبد الله عليه السلام ما فعلت وقلت قلت قلت
الساعة وعن علي بن زيد بن علي بن الحسين قال قال له رجل ما فعلت فقلت ما فعلت
ابو محمد العسكري ما فعلت فقلت هو علي قال قال له فقال سبقت من سبقت
وامثال ذلك كثيرة قال لبيد

فصينا ففضينا نابعنا موطنا يستل عنه ما فعل

بل كثيرة ما يقال ذلك في غير ذوى المفعول بل الجارات من الفروق قال بانوان في كبر
فان قد فعلنا وكادت وروى الشريف الرضي في بحار لسونية انه كسا سق من
فكلامه فقال له حافان نصمحم عطاها هذا كله في الاعمال الظاهرة في القصد منه
كثيرا ما يطلق على مجرد وقوع الفعل ولكن يحتاج الى قربة واما مثل طر وراي فليس منها لغير
الحد خلافا لظاهره كما لا يخفى على المتأمل اذ لا ريب ان من سمع صوتا من وراء حائط لا يقد
منه ولا سقى علم منه ولا اخبار يقال في تعريف واللغة انه سمع دلالة الصوت حقيقة وليس ذلك
خلافا لظاهره ايضا بل قد يختص لا سماع بالقصد ويحمل السماع على ان الفاعل الطر في
جمع نحو من واستمع لما يقصد سمع يكون مقصود وروى في كونه حاه حد فوقع طر وعب
فهذا يقال في العرف واللغة انه سمع ونظر اليه قطعا والتميز بين السمع والروية معناه حصول
الاحاساس النعمي في البصري ويكفر به من ان الحاشية بحسب ما روي في صدق لا يروى به
القصد بخلاف الاكل طاهرا وقوع ذلك مقصود وليس من حاشية او غيره وهو لا يروى
الى الحلق وليس جميع الافعال ظاهرة في القصد وان كان متبائنا في فعله كقام وهووم وانق
واكتحل نوم وسهر هارق وسهد واحب وابغض وحاز فصيل لتبوق واحد فوق النصال
اسئلة على الامم وسقى فلان فلانا وفاقوا نابعنا عجم قال جبري شعرا

انظروا ان شتال متال قوم قم سيقوا بالكم وهم ضود

نظر الانفا في فاطمة بالنظر العمدى الموجب للعلم التفصيلي في الاطلاع الشامل على الحاسن
 محال للفلو في اعظم من الجميع دخول رسول الله صلى الله عليه واله على ام سلمة بعد وقوف
 نظره الشريف على امه والامانة من سلمة لاجل ذلك ثم خرج بعد الفصل ورأسه يقطر
 وقوله انها الناس بما النظر من الشيطان مع انه لا يمكن تصور شيء في حقه وانما كان ذلك من غلبتها
 وهذابة الخلق في اذ كان صلى الله عليه واله مع عصمة الكرى وطهارته العظمى يجمع ذلك
 بعد النظر الانفا في وبالحج بالعمل ولا يقتصر على القول فكيف يعقل جوار النظر العمدى
 التفصيلي في الشامل الشام في حق لا يبرر هذا الهوى واما قول العلامة لمحقق المحقق لبحراني
 قدس سره في الحدائق بعد نقله تلك الروايات ما لفظ الشريف في قوله في هذه الاحاديث
 دلالة ظاهرة على ما تقدم من جواز كشف الوجه والبدن من المرأة الاجنبية وعدم وجوب
 سترها وانما لو كان النساء يومئذ مستورات بحجرات لم يعلم حال الجمل من العجز
 حتى يرتب عليه ما ذكر في هذه الاخبار وقوله انما ينظر من الشيطان يعني جبال النظر ومعاودة
 بعد حصول النظر الاولى التي وقعت اتفاقا اذا ترتب عليها اللذة والفنسة واما قوله في عجمته
 في انه لا مصاد به لفتنة فانه استعمل الحسن واستفاد الفصح والوعبة في الاول والثمة
 من الثاني مجسلي وبشرى انتهى ففهم انه ليس في لزومه ما يدل على كون نظره الشريف عند اتفاق
 الله من ذلك ولا على كون المرأة عالة بذلك ولا على كون النظر الى الوجه والكفين خاصة مالا
 بها على جواز نعمت النظر الى الوجه والكفين خاصة عجيب مع انه لو سلم شيئا ان طاهر قوله
 ان امرأة روية الوجه والكفين فينبغي له ان يعلم ذلك في كل ما دل على المنع من النظر الى
 الاجنبية كقوله ان النظر بهم محرم وكقوله لا تتبع النظرة النظرة وكقوله الاول لك والثانية
 عليك فيكون طاهرها النهي للنظر الى الوجه والكفين فكيف يمكن حملها على منع الوجه
 والكفين خاصة وفما رى ما ندل عليه هذه الاخبار كون المرأة المنظورة حين وقوع
 النظر في مكشوفة الوجه وانما حوله ذلك شرعا ماد لا دلالة عليه فيها بوجه من
 الوجود بل لا ندل الاخبار على نعمت من لكشف الوجه او الجسد فضلا عن كون ذلك من
 الله ولا يستلزم من جوار النظر ولا على علمه بوجوده الساخر ثم بوقوع النظر عن انفا
 عند جوار النظر لا يستلزم لالها على جوار النظر في الوجه والكفين لبحراني

على جواز نعمت النظر الى غير الوجه والكفين فضلا عن الاحتمال من عرفت وكما في لوجه
 عن عمد لا بعد جسد ووقوع النظر اتفاقا الى وجه المرأة التي من عادتها التستر والاحتشام في سيرة
 فيها صلا بل هو امر يمكن كثيرا لوقوع في العادة وكثيرا ما يقع النظر في ذلك من غير قصد
 الى ما عدا الوجه وكف من النساء المستورات اللاتي يراهن في سيرة كبره من وقوع النظر في
 اتفاق فضلا عن عمد بل فيما يتفق ووقوع النظر في العادة مع عدا قصد صادرة عنه
 بكونه انسانا ان يراه غيره في تلك الاحوال وحسب عادته في تلك الحالة من غير قصد
 في الاحتجاج والعبور عن تصاعده ان رسول الله صلى الله عليه واله في قصد ربه
 من شراجه الكلي في امر او اده فرأى امرأته تغسل فقال سبحان الذي علمت به في تفسير من
 ابراهيم القمي رحمه الله في رسول الله صلى الله عليه واله من يستلزم في ربه حاشا وسعد
 بحجتها حتى طبا بفهمها قدفع رسول الله صلى الله عليه واله في ربه حاشا وسعد
 سبحان الله خالق النور وبارك الله احسن الخالقين ولا ريب في هذا المذكور في ربه حاشا
 حين الاغتسال والتكف لم يكن الا اتفاقا من غير عمد ولا يعقل ان يوقع احد دلالة الجور
 على جواز النظر العمدة الى المرأة الاجنبية حين الاغتسال فطهرت بجذاته كاستار على مثل
 هذه الاخبار لا ندل على جوار الكشف ولا على عدم وجوب التستر ولا على جواز نعمت النظر
 نيقن لك الشمر في كبد النماء شوع استعمال مثل نظره وراى واما لهما في النظر الانفا اوده
 المعنى لاعم وهو الغد المشترك بين العمد وغيره اعني مطلق اذ لا حاشا البصر هو كاشفها
 بالقصد لا وهو استعمال مانع في غابة الكثرة وله شواهد كثيرة في غير عصر وليس اللفظ
 الوارد في الخبر الذي يعمد لانه على جوار نعمت النظر الى الوجه والكفين باظهر من قوله
 فرأى امرأته تغسل ولا من قوله فطرا بها وكانت جبلة حسنة فقال سبحان الذي علمت به
 سبحان الله خالق النور وذا كان مثل قوله فطرا بها او رآه تغسل من غلبته النظر في
 فكيف يستبعد ذلك في غير ذلك لانه على جوار نعمت النظر في وجهه لغيره في قوله في المراسل ما يحمل
 للرجل ان يرى امرأة وبجملته فبان ما ندل عليه هذه الاخبار جواز كشف الوجه مع عدم التستر
 عدم العلم لوقوع النظر لا كلام فيه فتكون كرواية قريبا لا سناد وفيه السؤال عما يظهر المرأة في
 الوجه والكفين مع انه لو لم يكن حاشا امكن وقوعه اتفاقا ومع الغلبة في نسبة اليها لا بالنسبة

النظر كاري في الكافة الصادق عليه السلام لا بأس بالنظر في رؤس اهل نهامة ولا عراب و
 اهل السواد والعلوج لانهم اذا تموا لا يهتمون قال والمجنونة ^{بالله} نظر عفتها ولا بأس بالنظر لانها
 وجسد هامال يمتد ذلك وهذه الرواية الشريفة تدل على ان المراد بجوار النظر في امثال تلك
 الاخبار وفروع النظر اتفاقا وعلى صحة الحكم بالحل في الجواز وعدم البأس بالنسبة الى النظر لانها
 بمعنى عدم وجوب التفتظ عن وفروع النظر الى امثال هذه النسوة السافرات للوجوه للعسر
 والمحرج لانها يجوز النظر الى رؤس نساء اهل نهامة ولا عراب واهل السواد لان التعليل
 المذكور في الخبر وهو عدم الانتهاء بالنهاي لا يصلح ان يكون علة للجواز لان العصبية لا يكون
 لفظ التكليف مع بقاء الموضوع مع انه لو كان جائزا شرعا فلا معنى للمتنوع عند الانتهاء الظاهر
 في لمصنوع ومخالفة الحكم الشرعي مع انه لا فرق بين نساء اهل نهامة ولا عراب وغيرهن من
 نساء سائر الامصار في تحريم النظر الى رؤسهن وشعورهن اجماعا فلا يحجب من الاعتراض بها
 على ارادة جواز وفروع النظر اتفاقا من غير تعمد الى رؤسهن ولا بحسب التخصيص للصحة والحرمان
 اذ انهم لا يهتمون مع ان ذيل الخبر مروي في عدم جواز تعمد النظر الى شعر المجنونة وجسد
 مطم ولا وجه يحملها على ما عدا الوجوه الكفينة خاصة لعدم القرينة بل القرينة على خلافه موجودة
 لان مقابلة الجسد بالشعر يقتضي ارادة العمود عند استنشاء شئ من الجسد لم يقابل الجسد
 بما فوق الثياب ولا وجه يحملها على نساء اهل الدنيا خاصة بدون القرينة بل قيام القرينة على
 العمد لمساعدة التعليل المذكور بل كان الساس التعليل بعكس المحرمة كاري في الكافة عرابي
 عبدا لله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرم للنساء اهل الدنيا ان ينظر الى شعورهن في
 فلم يغل بعمد الانتهاء بل بعدم الحرمة اي لا حرم للنساء اهل الدنيا كحرمة المسلمين فيجوز تعمد
 النظر الى شعور نساء اهل الدنيا واهلهم فهذه الرواية تدل على عدم جواز تعمد النظر الى
 شعور المسلمين واهلهم بحرمة الاسلام ولا لو كان النظر الى الكفينة من المسلمين جائزا شرعا
 فلا معنى لتعليل جواز النظر الى ايدي الذميين بعكس الحرمة لهم ولا فاننا لا الفصل بين ايدي
 المسلمين وجوههم فذا حرم النظر الى بدنة المسلمة لحرمتها واسلامها حرم النظر الى وجهها بالابواب
 المركب بل بالابواب والوجه الفطرية ايضا كما لا يخفى بل عطف لا يبدى على شعورهم مع التعليل بعد
 الحرمة بدلا على اتحاد حكم البدن والشعر جواز لونهما وايضا في عطف لا يبدى على شعور دون

الوجوه وقفت و بما لطيف للنساء من هوان الملم يفتنى مقابلته لا يبدى بالوجوه ولا يبدى
 الوجه وانما ومقابلته لا يبدى بالشعر بدلا على اتحاد حكم الشعر لوجوه كون ذكر الشعر مع
 عن ذكر الوجه لكون النظر الى الشعر مستلزما للنظر الى الوجه غالبا فقابلة الشعر لا يبدى بمنزلة
 الوجوه لا يبدى فتدل الرواية على ان جواز النظر الى شعور نساء اهل الدنيا ووجوههم
 ابدى من انما هو لعدم ممتنع في ذلك بل حجة في النظر الى شعور نساء اهل الدنيا ووجوههم
 وانما قول شيخنا العلامة لمرابي لو كان نساء يومئذ مستترت بحجرات سبيست ربيست
 حال الجحيلة من القبيحة حتى يرتب عليها ما ذكر في هذه الاحاديث فبكون نساء مستترت لا
 يمنع من اكشاف الوجه والبدن احبنا اتفاقا او لعملة او لصدقه وبعد لعملة مستترت
 ولا بعد في عدم الجحيلة او الصبيحة في بعض النساء والعلم بحال محبلا ولا يفتنى بمحصل فروع
 النظر باي نحو كان وبالجحيلة كون النساء يومئذ مستترت بحجرات لا يمنع من وفروع النظر لبعض
 الاسباب في بعض الاحوال وكون النساء مستترات لم يمنع من كشاف احدتهن شحال من
 الاحال ان ثم هذا الطرفة طرفة بد بعد زائفة يفتنى النسبة عليها وهوان قول شيخنا لو كان لست
 يومئذ مستترت بحجرات غير مستترات لم يعلم حال الجحيلة من القبيحة بدلا على ان الحمار يكون سائر
 للوجه ايضا وانما قد جرت عادة النساء بسرو وجوههن بالخمار اذ لا يربط المراد بقوله محجرات
 غير مستترات كونهن مستورات الوجوه بالخمار فبدلا على الاعتراض بكون الخمار سائر للوجه ايضا
 وليس مختصا بسرو الرأس لو كان مختصا بالرأس لكان معنى قوله محجرات مستورات لرؤسهن مع انه
 غير مراد لشيخنا فطما فانه لا يترك سر الرأس بالخمار وانما هو قصد بانكار سر الوجه وقائله مخرج
 الوجه من الخمار كما صرح في نصه خبر فضيل بن يسار النهدي فلا حرم كان معنى قوله محجرات
 مستورات الوجوه وقوله غير مسترات مخرج في ارادة ذلك فقوله شيخنا هذا اعتراف بدخول الوجه
 في الخمار وكونه سائر للوجه ايضا الى على جريان العادة بسرو النساء وجوههن بالخمار ولا يربط
 النساء فذكر محجرات في العاهلية والاسلام وكيف يحكم شيخنا بمخرج الوجه من الخمار وقوله
 ان النساء فذكر يومئذ مكشفت الوجوه ثم يستدل بذلك على جواز كشف الوجوه مشرعا في عهد الله
 الذي جرى الحق على لسان قلم شيخنا حيث اعترف بكون الخمار سائر للوجه وجريان العادة بذلك
 فان اطلاق قوله محجرات غير مسترات وارادة سر الوجه بالخمار وانما يخفى في جرت عادة النساء

نوجوه بالخمار كقول الشاعر
 بستر الوجه بالثياب والبرقع واللو فريض كون البرقع والثياب غير سائر من الوجه او فريض كون
 الوجه مكنون مع البرقع والثياب ايضا يستحسن ارادة ستر الوجه بقوله بستر وجهه ونقبت
 هذا ظاهر لاحفاء فيه والاضافة ان النساء في الجاهلية والاسلام قد كن مختلفات كما ان
 الامم الان كذلك ايضا بل النساء بالنسبة الى ما عدا الوجه والكفين من الرأس والرقبة والخصر
 والذراع والساعد وغيرها ايضا مختلفات في الكف والتشديد ورواية جواز النظر الى رؤس اهل
 النمامة والاعراب واهل السواد وانهم اذا انعموا لا يشتهون كافتة في رفع الاستبصار وحيثما كان
 المرأة المذكورة في هذه الاخبار من اهل النمامة والاعراب واهل السواد وبالحكمة لا ينبغي ان يحرر
 العفاف قد كن يسترن وجوههن من زحبي في الجاهلية والاسلام وهذه اشعار العرب شحونة
 طائفة بسترهن للوجه عفة وحياء مع قطع النظر عن الشرع قال ربيع بن زياد في مالك بن زهير
 العبيس وهو من شعراء الحماسة

قد كن يخبان الوجه منذ
 قال الشاعر الخطيب البكري في كانت ناسنا بخبان وجوههن عفة وحياء والان ظن من
 للشاعر بن لا يغفل من الخزي وقال ابن الدقينة وهو ايضا من شعراء الحماسة
 عهدت بها وحشا عليها رافع وهذا هو شربا سمحت لم ترفع
 وقال الحميري في ربيعة المخزومي وهو ايضا من شعراء الحماسة
 ولنا نفاو ضنا المحش واستقر وجوههاها الخزيان تنقفا
 بل كان الفارق بين المخزومي والامة ستر الوجه وكشفه كما يستفاد من كلامهم قال الشاعر
 ونوتكم في الترفع باد وجوهها بطن مائة والاماء حرائر
 وقال نوبين جبر

وكنت اذا ما زوت بليلتي بعت وقد راي مني الفداء سفوها
 برقي ان لبلي الاخيلة لما انشدت الحجاج هذه الايات قال لعلها الذي راي من سفورك
 قال شيبان الهميري كان يلم في كثير من فارس الى بونا انا انيك وفطن الحق فاصد والفلان انا في
 سفورك من وجهي فاعلم ان ذلك من مشرو هذا كما ترى بدل على انها كانت حين اناها مسورة

الوجه ملأ اناها سفرت وكشفت وجهها وكان دأب ابي عبد الله المديني لوجهه بستره
 كتمها لوجهها وقال المنيني

سفرت ويرفعها الحجاب بصفرة سترت محاسنها وسترها بوقفا
 قال المعبري سفرت طويلا ومنه الضيق في ستر الوجه بغير ثياب نساء من اعراب بني
 الجبسين والحواجبة الوجه في ثياب ثياب المعين المعنى يقول لنا الفت خمارها واد
 عن وجهها ويرفعها الحجاب بصفرة سترت محاسنها فقامت المعيرة هذه ليرفع ويدلها الى
 حرمت اللغزاق لغير وجهها انتهى وهذا كما ترى صريح في ان ساء من اعراب قد كن يسترن
 وجوههن بالرفع وان البرقع اسم لما يستر الوجه غير ان فيه ثقبان للعيون فقط وقولنا
 لنا الفت خمارها واسفرت عن وجهها صريح في ان حمار كان سائر لوجهها وقد كن يستر
 عن وجهها وتكشفت الفت حمارها وان صغرة الوجه قامت مقام ستره وقد سترت بها
 عملك الله هل يابث بدورا طلعت في رافع وعقود

قال العلامة المعبري الرازي في قوله ساء العرب على وجوههن شبه الفاسد لا انه يستر لوجه
 ويضع فيه موضعين على فند العيين وقال جبر
 اذا اسفرت بومانا ساء مجاشع بدت حواء عما تجن البرافع
 وقال عنتره صاحب المصنف

ان سترت في دونه الضاع فاق طبت باخذ الفارس من السلام
 وذلك المنيني الذي على شغف بما خمرها قال العلامة المعبري في قوله ساء العرب على وجوههن
 اعف عن ابدانهم انتهى وهذا كما ترى صريح في ان المراد بما خمرها الوجه فلو لا ان وجوهها
 مسورة في الخمار كيف يصف وجوهها كوجه الخمار وبالحكمة فهذه الاشعار بالقطع بان
 الضاع والخمار والبرقع كلها كانت ساء الاعراب تتخذها السور وجوههن وان عاذنهم كان
 جارية بستر الوجه وان السور والاسعار كشفا للوجه وكذا الفاء الخمار بما يكون لكشف الوجه
 فلو لا انهم كن يسترن وجوههن بالخمار لم يكن معنى للاسعار الا ترى الى العلامة المعبري في
 سفر شعره في الطب سترت ويرفعها الحجاب بقولنا الفت خمارها واسفرت عن وجهها
 فلو لا ان وجهها كان مسورا بالخمار لم يكن معنى لقوله اسفرت عن وجهها كما لا يخفى على

ما روى من ان السابعة الذبيحة دخل على النعمان بن المنذر ملك العرب معاجلة المجردة
امرأة النعمان ففطعها نصفها فطعت وجهها بكنها ومعصمها ولولم تسقط نصفها لم تنج
للسر وجهها بكنها ومعصمها واليه اشار السابعة بقوله في قصيدة الفالبة
سقط النصف ولم يزد اسقاطه منا ولشوا نقشا باليد
وبالجملة فابدل من كلام العرب واشعارهم على جريان العادة بشرا النساء المواتر العفائف في
الجملة والاسلا وجوههن بالخمار والفضاع والنصف والمخاض والبراقع والجلباب
والرداء فوق هذا الاحصاء ولا ينافيه كنفنا لوجه احبانا او كنف غير العفائف كما لا ينافي
سروهن لردسهن وشعورهن ونحورهن واذرعهن وسوفهن وراشهن وشدهن ويطهن
كنفها احبانا وهذه اشعار العرب طامحة بذكر الشرف والشفع والاعزاز والرفع تارة والتمويل
والاسفار والغاة الضاع والخمار اخرى وهل يعقل الكنف بدون الشرف والاسفار ولو لم يكن الوجه
مستورا بالخمار قال في الفاموس من غير الصريح اشارة واشرق كاسفر والمرأة كنف عرج صهيان الحامسي
اذا اسفرت كانت لم يترك سمحة وان عرضت علفت في غلب الغفر
وقال اخوه هو ايضا من شعراء الحماسة
كانت كالليل في وجهها اذا اسفرت همد والكشمش
واما قوله انظر من الشيطان يعوجب النظر معاودته اذا ترتب عليها الذلة والفننة فمما يورد
لا حاجة اليه بل طاهر ولا يستلزم ملاحظة انما كلمة المحر كون النظر مطلقا من الشيطان وان كان
الانفك لا اثم فيه كما في الاخبار الاخر من ان النظر منهم من مهام اليهم وهو فان النظر فيها مطلق
لا ينبغي تقييده بصورة العمى كما يقال ان نسيان الخبر والطاعة من الشيطان كقوله تعالى وما
انسان الا الشيطان ولا يقتضي كون الانسان معذورا غير اثم في بعض صور الشيطان حله
على صورة الاثم خاصة وذلك لان الشيطان يريد نسيان الخبر وتركه مطلقا وان لم يكن الاثم
انما لان له فيه ما ركب كثره كما لا يخفى فكذلك الشيطان يحب وفوق نظر الانسان على الاثم
مطلقا وان لم يكن عن اثم لحياء وفوقه في الاثم في الحال والاسفيل ومكان الشيطان كثره
وهو يضل ويصعد قلوب الصالحين بانحاء مختلفة بالتدريج ولا ينافي في اطلاق وفوق
النظر الا نفاة من المعصية لان الكلام يحمل على الغالب فمروج المعصية عند بل خارج

لا ينافي في الاطلاق والعموم في غير المعصية كما لا يخفى له طائر كثره وكثيرا ما يورد
اهل العصمة مع قطع النظر عن عصمتهم من حيث اثم شرهه به تعلق ونسبها اليه كقول
المؤمنين عليهما السلام في ترك السلام على الشاة يدخل على من الاثم كثره من ارجوه من الثوب من
هذا القبيل اعضال رسول الله صلى الله عليه واله بعد وقوع نظم النبي صلى الله عليه واله مع ان
الفعل اعظم من القول وهذا عند رسول الله صلى الله عليه واله حاشا له بحضرة معصية مسكرة
معاذ الله من ذلك فكيف يتوهم لزوم التقييد بالضرورة بخبر في القول بدون غيره
لما كان الاستدلال على جواز تفيد النظر في وجهه بغيره من وجهه بغيره من وجهه بغيره من وجهه
ليس فيها لا قول جابر فاذا وجدنا طائفة اصغر كانت بطن جواد وقوله في نه مطبقة عند
من قصاصها واتى لانه في غير طالع العبد وليس باظهر من قوله ان رسول الله امره ان يفتنه
ولا من قوله فرأى امرأته تغفل ولا من قوله فظفر بها وكانت جميلة حسنة ثم في دلالة
فيه على جواز ذلك شرعا اذ لفعل يحمل لا يكون مجتزا وان كان من معصية او يعلم وجعل
فكيف يعارض بفعل غير المعصوم المحلل في فوعه على وجهه شق فلو امر الكتاب والسنة الاذن
القاطعة والراعي الساطعة مع ما عرفت من شوع اطلاق مثل نظروا في انظاره
في عابة الكثرة ولو وضع الاستدلال على جواز من الاثم بالاحسان لستلزم على وجهه ليدل على
على الاثم كثره من البصر وغيره بطريق اوله كما في خبر حاشية الواليه فالت بكمتم عماره
عن برص قالت فوضع يدك على البرص وهو اظهر من خبر جابر بل صريح في العمد والغصه فمما
كما يجب تأويله كالنواصع مع الحائل مثلا فكذلك في خبر جابر وايضا من الممكن القريب كون المرأة
من الاعراب واهل السواد والعروج الذين اذا هموا لا يهتمون مع ان لا يقول بجواز تفيد
النظر اليهم ايضا فضلا عن غيرهم كما في رواية عباد بن صهب قال سمعت ابا عبد الله يقول
لا بأس بالنظر الى رؤس اهل نهامة ولا عراب واهل السواد والعروج لا يهتم اذا هموا لا يهتمون
قال والمجوعة والمعلوبة على غفلتها لا بأس بالنظر في شعرها وجسد هامها لم يهتم ذلك وهو
ينادي با على صوته بان المراد من النظر هو الاثارة من غير عمد وهو ان لا ينافي في بعض
عدم وجوب التحفظ من وفوق النظر انما يطل ما توهم من عدم كون الاثارة من غفلتها
فلا بد من ان يراد به العمى اذ الرواية صريحة في اشتراط عدم الغفل لا ينافي في الاثارة

وقال ويل للتعبد بالتلذذ دنا ويل بعيد من دون داع اليه ولا دليل عليه بآباء الخبر كل
 الا بآباء بل طاهر الخبر انه لا بأس بوقوع النظر من دون تعبد لمردوس هل نهامة والاعراب
 واهل التواد والملاح فلا يجيبا للتعبد من وقوع النظر ولا يحرم الخروج الى موضع يكون منظره
 لو وقع النظر اليهم للمصير والروح في التعبد من ذلك لانهم اذا نهوا الايتهمون ولا يشتركون فلا
 محالة يقع النظر اليهم وبصر القرين ووقوع النظر لا يخرج عن محالهم لكونهم مكشوفات الوجوه كما
 التوق وهذا المعنى هو الذي يتلوه التعبد بانهم اذا نهوا الايتهمون ولا يشتركون وهذا
 التعبد المذكور في الخبر يجوز ان تعبد لنظر اليهم كما لا يخفى اذ لا معنى للتعبد بجوارحه الا ان
 اذ عدم الامتناع لا يوجب سقوط الحكم مع بقاء الموضوع مع انه لو كان النظر الى رؤسهن مباحا
 في الشرع فلا معنى لقوله اذا نهوا الايتهمون اذ لا يخرج حينئذ فلا معنى لعدم الانتهاء مع ان
 فرق في تحريم النظر الى رؤس الايتهمين بين كونها من اهل نهامة والاعراب واهل التواد وغيرها
 من اهل سائر البلدان اجماعا وهذه كلها فرائض واضعة وشواهد قاطعة على انه ليس المراد
 الخبر ما ذكره شيخنا بل معناه ما ذكرناه وعلى هذا المعنى حمل العلامة في الخبر المذكور والمحقق
 الثاني في جامع المقاصد في الامتداد في التذكرة يجوز النظر الى شعر المجنونة وجسد ما
 من غير تعبد لقول الصادق عليه السلام والجسونة المعلونة لا بأس بالنظر الى شعرها وجسدها
 ما لم يتعد ذلك وقال المحقق الثاني في جامع المقاصد بعد نقل كلام العلامة والرواية وظاهر
 هذا ان النظر اليه من تحت الثياب المراد بالتعبد المذكور الفصل في رؤسهن اي رؤسهن المحسد
 المذكور في الخبر فانه مظنة الترسية بجلاص النظر اليه اتفاقا ومنها خبرنا ما طالع المروحة في الامور
 وكذا انه من اوجهم عليه بآمرأة محرمه فداستفوت بمروحة فاطمة المروحة بنفسه وفي رواية
 اخرى عن عبد الله قال من اوجهم فمروحة بآمرأة منقبة وهي محرمه فقال ارجع اسفري وارخي
 ثوبك من فوق واسلخ ثوبك ان تنقبت لم ينقض لوبك فقال رجل الى اين ترجع فقال الى
 عبياتي لخلق نبلغ فيها قال نعم والجمعة اب عنه واضح فاستدل لال الجواز بمثله عجيب
 استدلال بالخبر ان لا يخرج تحريم النظر الى الوجه والكفين لكان غيبا عن الاخر مارحبا
 به بين فوق الواسع مع عدم فرض حجب الشاخص احرازها في وجهها الى ان الترسية فيها
 فبين الامتداد ولذا التوجه لما يترك النفا حاشا مع ارجاء الثوب وفصا الى مثال ذلك

الخبر ولا لها على لزوم الاستدلال وكشفنا الوجه للمرأة في الاحرام وارجع من جوارحه بعد
 اليها واتى ذلك الحكم الاحرام على حكم النظر واتى ما لا يرد من جوارحه من لا يرد اليها
 مع التعبد ولذا قال العلامة في الشرح على ما نقله السيد الثاني في شرحه في قوله
 في شرح الاشارة ولو احتاج الى شروجهما لم يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 راسها على وجهها الى طرفيها ولا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 المرأة في الاحرام على جوارحه من لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 على جوارحه من لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 الاجنبية الى راسه كما لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 نظر الاجنبى الى وجهها والوجه في كشف وجهها من جوارحه من لا يرد اليها
 راسه وانما احكام الشرع ولا سيما التي تنبذت من جوارحه من لا يرد اليها
 قد علق عليه السلام بان ثيابان تنقبت لم ينقض لوبك فلو كانت من جوارحه من لا يرد اليها
 طاعنها ونقبت ما وندلها المالك رثها ومحرم وجهها على جوارحه من لا يرد اليها
 الخبر لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 بالمروحة في مورد خاص مطلقا فليس المروحة كانت مما شرب لجلدها ولذا ما طالعها بل هو الظاهر
 بعلم لصادة فبدل على لزوم محافة الثوب الساتر عن جوارحه من لا يرد اليها
 الثاني انما يدل على النهي عن النقاب فاحسنه ولا يدل على حرمه تعبد وجهه مصفا كيف وهو
 صريح في جوارحه من لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 المحل ليس والى العم والتعبد بالنقبة بعد تعبد وجهها مع كون ثوبه لى نهامة منقبة طار
 في اختصاص النهي بالنقبة لما مع من تعبد الثوب لا مطلقا في الوجه ما عني نحو كان كيف والخبر
 المذكور يفسره امر بارجاء الثوب وسد له فضلا عن غيره من لا يرد الى شروجهما من جوارحه من لا يرد اليها
 عن حماد عن حمزة قال قال ابو عبد الله ع المحرمه تسدل الثوب على وجهها الى الدفن وفي الخبر
 عن معوية بن عمار عن عبد الله ع عليه السلام انه قال تسدل المرأة الثوب على وجهها من علاه الى
 اتحدا اكاك وركته وفي صحيح زرارة ع قال المحرمه تسدل ثوبها الى خصرها وقل في الحديث
 قد حرم الاصحاح عزم على انه يجوز للمحرمه تسدل ثوبها من راسها الى خصرها الى

لطرفانها فانه في التذكرة وقال في المنهي لو احتاج الى سر وجهها المرد والرجال فربما
 منها سدلت ثوبها من فوق راسها على وجهها الى طرف انفها ولا تعلم فيه خلافا الى ان قال
 فيكون المراد بنقطة لوجه المحرمة نقطة التقب خاصة اذا لا يسفاد من الاخبار اريد من نقطة
 بفن السدل انتهى في ذلك في جمع الفتاة والرهان والنقطة المحرمة هي التي تكون على الوجه لشار
 غير السدل فانه لا خلاف في حواشي انتهى في هذا اورد هذه الاخبار شجنا الحرف في الوسائل في
 باب تحريم النقاب للمرأة المحرمة والبرقع وورد فيه الرقبات المحرمة بنحو النقاب منها
 ما روى عن الصادق عليه السلام قال المحرمة لا تنقب لان احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في
 راسه ورواه المفيد رحمه الله في المقتدر مرسلا ورواه الصدوق بسنده قلت هذه الخبر
 كما ترى صريح في جواز سدل المرأة ثوبها على وجهها مطلقا وان لم يكن هناك ناظر محرم مع
 احرام المرأة في وجهها كما في الخبر وهذا كما ترى بانه في الدلالة على اتمام الشارع بسره من
 وجوه من عن الاحاب بما لا يزيد عليه من الشر على حرمة النظر الى الوجه والكفين وفيه من المعنى
 ما لا يخفى اذا جاز سر الوجه لها في حال الاحرام مع ان احرامها في وجهها مع عدم الناظر بكم
 لا يجب التزمع الناظر فهو ادل على جوب السدل كما لا يخفى على من كان له قلب والفقيه التمسح و
 هو شديد وقد اوجب بعض كما حكى عن الشيخ وغيره مباحاة التوسع وجهها بخشبة ونحوها بحيث
 لا يصب لبشرة وجهه بل يرمي الدم اذا اصاب الثوب وجهها ولم يزعج سره فانظر هذا لانه
 كيف اوجبوا هذه المشقة ولم يخصصوا في ترك التزمع الاجانب بل لم يوجبوا كس الثوب مع عدم
 الناظر لاحتمال مباحاة الناظر فيها بعقلنا كيد في الشر بل في من هذا واهتمام في سر
 الوجه وعدم ابدائه للاجنبي اعظم من هذا وهذا المعنى قوي عند المصنف المتأمل من الد
 دليل على صريح في الدلالة للنقطة على جوب سر الوجه والكفين كما ان ما كان يفعل الله و
 رسوله بانه المؤمنين والمؤمنات عليه السلام في مواضع الموافقة اقوى اذ لم يكن كل دليل
 على بدل بدلالة لفظة على خلافهم وما منهم كما يدل جواز الاختصاص للمرأة في المحرمة مع
 عدم التامع بالفعل على جوب الاختصاص لتمام حضور السامع الاجنبي في علة مباحاة
 التزمع في عدم سماع الاجنبي منوها حتى يخص لها في ذلك الجهر مع عدم الاجنبي فان ذلك
 ما يدل على ان اخباره هو الحواشي في سر وجهها لوجهه قلت كما في مثل المقام

بكم للوجوب فاذا احتاجت عند قيام المقتضى للوجوب ومعاينة حرمها وما اجمع
 مثال المقام يجوز بالمعنى لا يتم لقابل المحرم بقية الاحكام الاربعة كما يقال يجوز سر
 للاجنبية ومن جسد لها الضرورة وما عدا ذلك لا يجب له في وجهها من ثوبه وان كان هناك
 مقتضى للوجوب كما قال لعلنا في التذكرة يجوز النظر الى وجهها من ثوبه ولا يباح له
 ويجوز للطبيب سطر الى وجه المرأة للمعاينة في اخذ سقمه في وجهه من وجوب السدل
 عليها ان سرها رجل كما رواه الصدوق رحمه الله في الفقيه عن سماعة وثقله في الوسائل
 والعلامة في المنهي قال في الوسائل باسناده عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في سئل عن
 المحرمة فقال ان سرها رجل استرته من ثوبها ولا تسريده من ثوبه انتهى وروى
 بكفا النقاب عشرة اقسام الشارع للمرأة في الجباب حكم الشارع يجوز نقطة ثوبه لوجهه
 عند النوم مطلقا وعدم جواز نقطة الرجل لراسه عند النوم وان سره نقطة لوجهه
 لو سأل عن ذراعه عن ابي جعفر قال قلت لمرحوم يوده الذباب حين يريد النوم يغطي وجهه
 قال نعم ولا يجر راسه والمرأة المحرمة لا بأس بان تغطي وجهها كله عند النوم ومثله وروى
 الشيخ باسناده وقال كاشف الغمام في كتاب الحج كما اسلفه عند قول المصنف وعليها سر
 وجهها ولكن يجوز لها وقد يجب اذا ارادت التستر عن اجانب سدل لثوبه اي راسها من ثوبها
 الى طرف منها كما في التهاية والتراجم والتابع وفي التذكرة في عدم علانها اجمع وهو قول عامة
 اهل العلم وفي المنهي لا تعلم فيه خلافا الى ان قد اثاروا لزسدل بل وجوبه في الاجماع
 لانها عبودة بلزها التستر عن الرجال الاجانب وللأخبار كقول الصادق في سماعة ان من
 يهرجل استرته من ثوبها انتهى مختصا وروى في المستند عن عائشة في ذلك كان الرجل كان
 يهرق بنا ونحن محرمات مع رسول الله فاذ اجازوا سدلسا احدا فاجلبا بها من راسها
 على وجهها فاذ اجازوا ما كسنا فاجلب من السند بعد ذلك كيف حال كس الوجه في الاخر
 سئلوا في ذلك في غير المحرم مع انه لا ملازمة بينهما اصل بل الانصاف ان الاحكام الاستناد ان
 رها رجل والامر باخفاء الثوب والسدلة على وجهها مطلقا وان لم يكن هناك ناظر مع كون
 حواشي وجهها ادل دليل على جوب التستر من الاجانب مطلقا والقوى برهان على تحريم
 نظر الى وجهها بل هو ادل على كون سر الوجه اهم في نظر الشارع من الاحرام كما استرنا ولقد

[illegible]

FILE

ما هذا زمان حديثي الى ان قال حدثنا بابن مسعود قال لما مضى في ذلك الغزاهم انما
عن غيره وفيه الخصال عن النبي عن مسروق قال بينت نحو عبد الله بن مسعود نمرض
مصابنا عليه اذ في فم شاب هل عهد اليكم نبيكم كركون من هذه حبيزة قال انت بحديث
السن وان هذا النبي ما سئل عن احد قبلك ثم عهد اليك فبانتا يكون هذه اثنا عشر
خليفة بعد نضباء بن اسرائيل وذكر في معناه روايات كثيرة يظهر بها انه كان معروفا
بالعلم والفضل في عصره لاجل اعراسه فقال اليكم عبد الله بن مسعود في بعض ما يحكي عن عبد الله
ثم سئل عن عبد الله بن مسعود في قوله وحيد بن عبد الله بن مسعود اخطى النمل الذي
خلفتم الارض روى في الخصال عن ابي القاسم عن علي بن ابي طالب قال خلفت الارض فبانتا
برزقون وهم بطرون وهم بنو ذر وسلمان ولقداد وثمان وحيد بن عبد الله بن مسعود
معدوني على علي بن ابي طالب واما امامهم وهم الذين شهدوا الصلوة على علي بن ابي طالب السلام واما
بدل على كونه معروفا علم الظاهر ما رواه في الكافي عن منصور بن حازم في روايته نقلت لهم
من فهم القرآن فقال ابن مسعود كان يعلم وعمر يعلم وحيد بن مسعود فبانتا كلفوا الاقل احمدا
احدا يقال انه يعرف ذلك كله الا على سلوان بن عبد الله بن مسعود فبانتا طهر كرها للعلماء
ولم يثبت من طرفنا تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين على وجهه صلى الله عليه وسلم يوجد في
بعض كلمات الفقهاء انه مفتر بالوجه والكعبين قال الشهيد في الذكرى قال ابن عباس هو الوجه
والكعبان وهذا لا يدل على كون التفسير من طرفنا ولا على جواز الاعتماد عليه مع انه لو ورد
من طرفنا ايضا لم يدل على جواز تعدد النظر والظاهر ان تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين انما
هو للعلماء كما يظهر من كلام كثير مناهم قال في كشف اللثام ولا ينبغي ما ظهر لما ذكره الظاهر
منه ابن مسعود من الثياب وقال في كثر العرفين قبل المراد ظاهر الثياب فقط وهو الاصح
عندني لا طابق لفهها ان بدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمحارم واما باقية الاقوال في ذلك
وهي انها الوجه والكعبين والكحل والخضاب والخاتم وانه انما سويح بها للمعاجة الى كتمانها
ولا تخفى فانه ان حصل صرورة ولزم حرج فذلك هو المسح في الابهة والا فلا وجه لذلك انتهى
وبدل على ما ذكرنا من ان تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين للعلماء قول العلامة العوفي معناه
الشريل قال اختلف اهل العلم في هذه الرتبة الظاهرة التي استثنى لغيره وحل قال سديد

جبر والضمك والاذاعى الوجه والكفان وقال ابن مسعود هو الثياب بدليل قوله تعالى
 حذوا زينتكم عند كل مسجد وادبها الثياب وقال ابن عباس الكحل والخاتم والمخضب في كنف
 ما كان من الزينة الطاهرة يجوز للرجل الا جنبى النظر اليها اذا لم يخف فتنه وشهوة فان خاف
 شيئا منها عصى لبصره وانما رخص في هذا الفتنة ان شبيه المرأة من يدها لا تلبس عبورة ونحو
 يكشفه في الصلوة وسائر دينها عبورة بلزنها ستر انتهى وقال ما هم الرازي في نفسه ما حصل
 ان الزينة خلقت لاختيارية فبعضهم حص الزينة بالاختيارية كالكحل والخاتم وقال الاقرب
 ان الخلقة اخلت فيها قلوب الذين خصوه بالاختيارية اختلفوا فيها على احوال ثلثة الاول الاصح
 بالكحل والمخضب والخاتم والآخر الثاني الخاتم والتور والخلخال والذميج والقلادة و
 الاكليل والوشاح والفرط الثالث الثياب قال شيخنا واذا زينتم عند كل مسجد وادبها الثياب
 الى ان قال ما الدين حملوا الزينة على الخلقة فقال لفعال معنى الآية انما يظهر الانسان في
 العادة الجارية وذلك في النساء الوجه والكفان وفي الرجال الاطراف من الوجه واليدين والرجلين
 في مربيهن ما لا يؤدى الضرورة الى كشفه ويخص لهم في كشف ما اعتيد كشفه واذن الضرورة في
 اظهاره اذا كانت شرايع الاسلام حبيبة سهلة ميسرة فلما كان ظهور الوجه والكفين كالضرورة
 لا يحرم انفقوا على ثيابها لباس العورة واما القدم فليس ظهوره بضرورة فلا يحرم اختلفوا في
 انه هل هو من العورة ام لا فيه وجهان الى ان قال وعلى هذا القول يحمل النظر في زينة وجهها
 من الوضحة والعمرة وزينة يدها من الخضاب واللحوائيم وكذا الثياب والتبج يجوز النظر اليها
 ان سترها فيه جرح لان المرأة لا بد لها من متاوله الاشياء بيدها والحاجة الى كشف وجهها
 في الشهادة والمحاكمة والكاح انتهى باختصار ثم ان الرازي نقل عن ابن حنبله جواز النظر الى وجه
 الاجنبية لا الغرض منه واحدة قال وقبل يجوز من واحد اذا لم يكن محال منه وبه قال ابو حنبله
 ولا يجوز ان يكرر النظر اليها لقوله تعالى ان لتسمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مشوفا
 والقول فيه با على لا ينبغ النظر النظر فان ذلك الاول وليس لنا اخرى وعنه ابن قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر النجاسة فامرته ان يعرف بصري ولا ان العاقل الاخر
 عن الاول لا يمكن موقع من قصد لم يقصد انتهى وقال العلامة ابو العود في نفسه قد
 ما ظهر منها عند زوال الامور التي لا بد منها عادة كالخاتم والكحل والمخضب ونحوها فان

في سترها حجابنا وقبل المراد بالزينة مواضعها على حد من المصاب او ما بهن المحاسن على هيئة
 والزينة المستشف هو الوجه والكفان لانها لباس عبورة انتهى وقال في كشافا الذمينة
 بنظره وجهها وكفها في احدى الروايتين وقال الفاضل في نفسه والمستشف هو الوجه والكفان
 لانها لباس عبورة وقال شيخنا الاجل ابو جعفر الطوسي رحمه الله في ثياب لا ما ظهر منها قال
 ابن عباس عن الغرطين والتور والخلخال والمعد والخرقة لا يجوز طهارة ذلك لعدم الربح
 فاما الشعر فلا يجوز ان يبدى لانه رخصه الله لمعونة من ادبها رداء طاهرة الثياب
 والخضبة الخلالان والفرطان والتوران في قول ابن مسعود قال ابن مسعود طاهر لذي
 ارج الثياب فقط وعن ابن عباس في رواية اخرى ان لذي ارج الكحل والخاتم والمخضب كك
 وقال قتادة الكحل والتور وخاتم وقال عطلة الوجه والكفان وقال الحسن بوجه واشباب
 قال قوم كتب اليهم عبورة يجوز اظهارها وجميعوا ان الوجه والكفين بغير عبورة يجوز اظهارها
 في الصلوة والاحوط قول ابن مسعود انتهى قلت الطاهران قلت لغو من لعانه لغير
 اجموعا على عدم كون الوجه والكفين من العورة كما يظهر من كلام الرازي في نفسه قال في
 ذيل قوله قال لفعال ولما كان ظهور الوجه والكفين كالضرورة لا يحرم انفقوا على ثيابها
 لباس العورة واما القدم فليس بضرورة فلا يحرم اختلفوا في انه من العورة ام لا انتهى
 ان نفسه ما ظهر بالوجه والكفين قول عطلة والفضالة والاذاعى من العانة وقول ابن مسعود
 انه الثياب مفاضة وهو الذي اختاره شيخنا في البيان لقوله والاحوط قول ابن مسعود
 والطاهران هذا الاحباط لازم عنه لانه انصرف عليه ولم يذكر بعد لغوى بالجواز في
 يكون لاحباط مستقبلا مع ان هذا الاصطلاح انما هو من المتأخرين ولا كلام المتقدمين
 وكذا الاخبار كثيرا ما يطلقونها الاحباط على الوجوه كما لا يخفى وكثير ما يستدل الشيخ رحمه
 الله بالاحباط على ما يذهب اليه من الوجوب والتحريم قل في الخلاف على ما حكاه العلامة
 في المختلف اذا ملك المرأة فخلها او خبا او مجبوا لا يكون معها لها فلا يجوز ان يخلوها ولا
 ينافر معها واستدل بأجماع الفرة وطريقنا الاحباط وقد اشار الى ذلك السيد السدي في
 الرياض فقال في مسئلة وقت المغرب ونسبة القول بان غيبوبة الشمس ليس الى الميسوط
 ما الغنط الشريف بل يمكن التأمل في معبر الميسوط اليه ايضا لانه وان حكم اولها بحكم عند الاية

بعد نقله المشهور حكم بأنه لا حوط والاحتياط في كلامه ليس ناسخاً إلا مستحقاً فيجوز الوجوب
 بناء على طريقته المستمرة من استدلاله بالاحتياط في العبادة لا يجاب كبر من الأمور التي بدو وجوب
 فيها وقتاً أيضاً ولفظ الاحتياط ليس ناصب ولا ظاهراً في الاستصحاب لأن ذلك إنما هو بالاحتياط
 المتأخر بين الأصحاب والآثار الاحتياط هو الاستظهار ولا يفتى بالاحتياط في كل ما يفتى
 الأصحاب أيضاً كما مضى في قال شيخنا الطبرسي لا ما ظهر ثلثه إذا قبل أحد هاتين الظاهرتين الشائب
 الباطنة فخلخالان والفرطان والتواران عن ابن مسعود وثانها أن الظاهرة الكحل والخاتم والظاهر
 والخضاب في الكفن عن ابن عباس والكحل والتوار والخاتم عن زيادة وثالثها أنها الوجه والكفان
 عن الصادق وعطاء الوجه والبيان عن الحسن وقد نفي عن ابن عباس الكفان والأصابع التي
 قلت كلام هؤلاء صريح فإن نفي ما ظهر بالوجه والكفن قول عطاء والحسن والفضل
 والأوزاعي أحزابهم وإن العامة أجمعوا على أن الوجه والكفن لباس من العودة وقد مر نقل
 العلامة عن أكثر الشافعية القول بجواز النظر في الوجه والكفن ونقل الرازي عن أبي حنيفة جواز
 النظر في رويان العامة وإن كانت مختلفة لكن الجواز أشهر عندهم وما نقلوا عن ابن عباس
 قائماً هو من رويانهم مع أنهم اختلفوا في النقل عنه كما ينص عنه كلام الثباني فراجع وأما ما نسب
 شيخنا الطبرسي إلى نفي عن ابن عباس أن ما ظهر هو الكفان والأصابع فلم أجده في نسخة واحدة
 عندي وإنما الموجود فيه هكذا وفي رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام لا يبدن زينتهن
 إلا ما ظهر منها في الشائب الكحل والخاتم وخضاب الكفن والتوار والزينة ثلاث زينة للناس
 وزينة للحر وزينة للزوج فاما زينة الناس فقد ذكرنا وأما زينة الحر فوضع العلامة فيها
 فوقها والدلمع ومادونه والخلخال وما سفل منه وأما زينة الزوج فابجسد كله انتهى هكذا
 نقله عن النسيب المذكور شيخنا العلامة المحدث البجلي في الحدائق وهكذا نقل عن الشيخ الجليل
 أحمد بن اسمعيل الجرجاني في فلا ندالندروكنا نقله المحدث الكاشاني في نفي الصافي في كذا
 نقله عنه هكذا العلامة الجرجاني في نفي البرهان وكذا نقله عن النسيب المذكور شيخنا واستدفا
 العلامة خاتم المجهدين شيخنا الحاج الميرزا حسين التوري الطبرسي في مسنده في الوسائل هكذا
 نقله عنه في تراجم الجواهر والمستند وغيرها وبالجملة لم أجده رواية صحيحة من طريقه
 يدل على نفي ما ظهر بالوجه والكفن نعم يوجد في بعض الكلمات أنه فسر بالوجه والكفن

كما حكى الحدائق عن الشيخ ولا بد أن ذلك على أنه من طرفنا وأنه مقول أو معول به ولو كان
 هذا القول روايته لكانها صاحب الحدائق ولذا ذكر في التراجم في تفسير ما ظهر من رتبة فقالا فيها
 الوجه والكفان وربما اشترى الخبر المجوز لرفيقها تنهى ولو وجد خبر زاد لا على حد الذي
 ذكره والموجود في الكفا في تفسير ما ظهر الكحل والخاتم وفي رواية أخرى عالم وسك وهو
 القلب ثم روي في مكارم الأخلاق في تفسير ما ظهر الوجه والذراع والكفان بها الوجه
 أما أولاً فبأنها لا تدل على جواز النظر وإنما تدل على عدم وجوب غطي الوجه والذراع
 مع قطع النظر عن نشاطه وبؤنه استمالها على الحدائق فإنه صريح في تحريم النظر في وجهه
 ولا يجوز النظر في الذراعين جماعة فلا بد من إرادة معنى أدى بعضه إلى أن لا يجوز النظر في وجهه
 المعنى ولا ملازمة بين جواز الكفن وجواز النظر كما لا يخفى على من يفتي في معنى من رتبة
 فأنه على تقدير سلامة سندها لا يقاوم إلا أنه لما نفي الإباحة لظاهرها فكذلك نفيها عما
 للعامة وموافقتها للمعاطلة وأما ثالثاً فبأنه لا يحمل على التقيد بالمعروف من أن سننائه الوجه الكفن
 مذهب كثير من العامة وأكثرهم ولا يتأيد استمالها على الحدائق بحججهم البهية لا بعد
 فيه فقد عرفت أنه نقل الشيخ في البيان عن ابن عباس في تفسير ما ظهر أنه الفرطان والتوار
 والخلخال والمصدة الشعر لا ينافي الحمل على التقيد بوجود الخلاف بينهم قال في الحدائق نعم ما دل
 لا يخفى أن تحميم الحمل على التقيد باتفاق العامة على الحكم خلاف ما دللت عليه مقوله غير
 حظلة لقول السائل بها بعد ما روي عن بعض الخبرين على مذاهبهم فإن وافقهم الخبران حينئذ قال
 بنظر إلى ما هم فيه مصلحتهم وقضايتهم فيترك ويؤخذ بالآخر انتهى فظهر أن حمل الأصابع
 الواردة بنفي ما ظهر بالوجه والكفن على التقيد لا بعد فيه ولا ينافيه وجود الخلاف بينهم
 لذلك ما هم بمعظمهم ومصلحتهم في ذلك وكان ذلك مذهباً في حنفية كما صرح به الرازي في كذا
 نوسلنا في تفسير ما ظهر بالوجه والكفن لم سأل ما اشترى من تحريم النظر في الوجه والكفن
 صلاً ولا يدل على ما ذهب إليه المجوزون من أن لا يجوز إلا ما ظهر بمعنى عدم التنزه في نفسه
 مع قطع النظر عن وجود نشاطه لا يدل على جواز الأظهار مع وجود النشاط فضلاً عن جواز
 النظر للنظر واتى ذلك فجواز الإبداء مع قطع النظر عن النشاط على جواز النظر في وجوب
 الترخيم للبدن واستثناء الوجه والكفن دفعا للصبر والمخرج مع عدم النشاط والنوع

ابدا الزينة مطلقا بمعنى وجوب تغطيتها عدا ما استثنى مع عدم الناظر او مع دلالة واين
 اشارة للنظر المنصف الى مبالغة الشارع في الاحتجاب والشرع عدم جواز كشف الوجه عند
 الناظر الا لا يمتنع بالجملة فلا لثة الالة والروايات على جواز كشف الوجه عند الحاجة مع عدم
 الناظر مما لا يثبت في تحريم تمتد لتطرق الوجه والكفين اصلا الذي دل الدليل عليه فتوهم كون
 تفسير ما ظهر بالوجه والكفين وبالوجه والذراعين في الروايات او دلالة الاخبار على جواز اظهار
 المرأة للوجه والكفين والقدمين موجبا للتخصيص اذ لا تحريم مما لا وجه اصلا وسبابة من يبد
 توضيح لذلك فانظر وليس في الالة ذكر بجواز النظر اصلا وانما المذكور فيها النهي الذي لا يمتنع
 لوجوب التغطية قبل الاستثناء ما ظهر على عدم النهي عن ابداء الوجه والكفين في تفسيح قطع النظر
 عن فروع حضور الناظر وهذا المعنى هو الطاهر من رواية قريبا لا سنادا فاما صريح في النوال
 عما نظره المرأة من ثيابها فقال لوجوب الكفين وليس فيها ذكر لوجوب الناظر اصلا فكيف يمكن
 الاحتجاج بها على جواز تمتد نظر الاجنبي فقط الاستدلال بها وبطائرها كما فصل في الروايات
 وغيرها وعليه يحمل رسالة مروية وغيرها فان المراد من قوله عليه السلام ما يحمل للمرجل ان يرى
 من المرأة وفروع النظر اليه من غير تمتد بجواز كشفه مع عدم العلم بالناظر قريبا يمتنع وفروع النظر
 من غير تمتد فلا ثم على الناظر ولا على المرأة ولقد اجابوا شجنا المحر في الوسائل فقال باب ما يحمل
 النظر اليه من المرأة بغير تمتد ولا تمتد وما لا يجب عليها ستره ثم اوردوا الاخبار التي تمسك بها
 المجوزون في جواز النظر الى الوجه والكفين ثم قال بعد ايراد الاخبار اقول تقدم ما يدل على القبول
 وبات ما يوثق وبه يجمع بين الاحاديث على ان عدم وجوب التستر لا يلزم منه جواز النظر عند انتهى
 الرابع مع قطع النظر عن التفسير والاخبار الواردة في ذلك يحمل نظر الى لفظ الالة ان يكون المراد ان
 الابداء منهي عنه مطلقا لكنه لا بأس لو ظهر شي من الزينة من دون قصد تمتد للابداء ان يكون
 الاستثناء منقطعا وهو وان كان خلافه الاصل الظاهر لكنه غير بعيد في مثل هذا المقام بل هو
 مفضي الى الالة الحقيقة في علمه لان قوله ظهر طاهر في الظهور بنفسه بدون اظهار في بقاء لفظه
 ظهر على طاهر ما سئل من ان لا يستثنى منقطعا كقوله تعالى ولا تشكوا ما نكح بآؤكم الا ما قد
 سلف قوله وان تتمتوا بين الاختيار الا ما قد سلف وقال العلامة الطبرسي استثناء منقطع
 ومساء لكن ما قد سلف لا يؤخذ ذكر الله به وليس المراد به انما سلف حال النهي بجواز استثناء

لا خلاف وقال ابو السعود استثناء منقطع اي لكن ما مضى لا تؤخذون به ولا سبابة حاله
 متصلا بقصد التاكيد المبالغة كما مر فيها سلمة قال البغوي لكن ما مضى فهو معصية انتهى
 وجعل الاستثناء منقطعا بدعي يتكافى خلاف لظاهر قوله الا ما طهرت اذ يدل ردة ما
 جرت العادة باظهاره فتفتي القواعد بحكم يكون الاستثناء منقطعا في ذلك طاهر في
فنها فوهم كون الوجوه والكفين من المرأة خارجا عن عورة وانما يحرم نظره بصورة خاصة في
 عليه بعدم وجوب ستر الوجه والكفين في الصلوة على مرة وهذا الوجه لو موضح سبابة لا يمتنع
 الى جواب وانما هو للعامة العبادات في الشج في ثياب فلو يدل على ان ابداء الوجه والكفين في
 ليست من العورة من المحرمات فكيف ذلك في الصلوة زاد كانت محرمات من غير ان لا يحرم
 والقدمان في خلافه وفي موضع اخر قال قوم كلما ليس يعين بجواز طهر وواجموا في
 والكفين ليسا عورة بجواز اظهارهما في الصلوة وقال في مسائل منعه في عدم كتم
 كالقروى لا يجر اقتضوا على انها ليسا من العورة وما القدم فليس طهر من غير وجوب
 اختلاف في انه هل هو من العورة ام لا انتهى ولو لاسبق الشبهة الى بعض الاذهان لا عرفنا
 عن ذكرها وطوبى لكم عنها وعزوبها **ففتو** اما ولا فهو عائد للاجماع والنهي
 الكثرة الناطقة تكون النساء عورة برئهن قال في كثر العرفان لا يباقي الفهاء على ان يد
 المرأة كلة عورة الا على الزوج والمحام وقال في نحو امر في عداد اذ لثة التحريم ومعلومه يكون
 المرأة عورة بل في كثر العرفان تسليم ما اخاره من التحريم بالباقي الفهاء ثم ذكر عانته كادركا
 وقال في حرمة ستر الخصي الملوك ما لفظه التبريد بل يمكن دعوى الضرورة فصلا عن اجماع علان
 المرأة جميعها عورة اي يحكمها في حرمة النظر وجوب التستر على جملتها عدا ما سمعته من
 المفسد في اكثر ما بقا في حكم الوجه والكفين انتهى قوله رضوان الله عليه عورة اي يحكمها
 لا حاجة اليه بل هي عورة بايةها حقيقة تحقها لا تنزلا او كما اذ ليس المراد من العورة الفرج
 بل العورة لفظ ما يحرم ستره وينهي منه اذا طهرت البغوي قبل للتواة عورة لفتح النظر لها ولا
 شئ يستره الا ان افقده وحيا فهو عورة ومثله قال في مجمع البحرين وقال الميرزا ستر عورة اريد
 بالمرأة كل ما يستر منه وبه صاحبه ان يرى منه ومنه الحديث عورة المؤمن على المؤمن حرام
 اي في لثة وعشرته وما يحجب خفائه ويكفي ظهوره ومنه الحديث من نكح عورة اخيه المسلم

هنا علمت صحة ثلاث دلائل بالآخبار المنطوقة المتكاثرة التي كثر على كون المرأة عورة على
 حرمة نظر الأجانب إليها مطلقا حتى الوجه والكفين مع قطع النظر عن الأمر فيها بالنظر فيكم
 وقد دل على كثرها صريحا على الأمر من مطلقا وتخصيها في البيوت والنهي من خروجهن
 ودخول الأجانب عليهن أما الروايات الدالة على كون المرأة برقعها عورة فكثير في أخبارنا من فوائد
 الراوي عنده ما سنده عن موسى بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال مثل رسول الله صلى الله عليه وآله
 أصحابه عن المرأة ما هي قالو عورة قال فمؤكدة من ربتها فلم يبدوا فقلت سمعت فاطمة
 ذلك فالتفت ما تكون من ربتها ان تلزم تعريتها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان فاطمة بمكة متى
 وفي رواية أخرى لأصحاب سئلوا النبي عن المرأة ما هي فقال النبي عورة وعن الصادق ع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله عورة في سائر العورات بالبيوت وأسرة العن بالسكوت وروى
 في العقبه قال رسول الله صلى الله عليه وآله عورة في سائر العورات بالبيوت وأسرة العن بالسكوت
 وعن مالك بن النضر قال قال النبي عورة في سائر العورات بالبيوت وأسرة العن بالسكوت وروى
 معناها أخبارنا آخر والرواية الأولى تدل على كون المرأة كلها عورة كان امرأ معلوما معروف
 في عهد النبي عنده أصحابه ونفر من النبي والى على صحته كما لا يخفى لكنه لم يفتح منهم بذلك بل
 اراد ان يعرفهم ان المرأة اقرب ما تكون الى الله ان لا يخرج من بينها أصلا ولومع النسوة والأولاد
 وليس بجلا سبب الملاحف بل خير من ان لا يبرهن الرجال ولا يراه الرجال ولومع فوق الشباب
 بل ان لا يبرهن الرجال ولومع لا احتجاب وأما تأنيها فلو سلمنا خروج الوجه والكفين عن العورة
 فلا نسلم دلالته على جواز هذا النظر ولا ملازمة بين الخروج عن العورة وجواز النظر الأخرى
 ان صدر الرجل طهره مثلا ليس بعورة منه مع انه لا يجوز النظر اليه للمرأة وبالجمل لا دليل على ان
 المحرم انما هو النظر الى عورة حائض لا غيره لا يجوز للنساء النظر الى عورة الأجانب
 فلتا عورة بالنسبة الى الأجنبية لا الرجل والعورة يختلف باختلاف الموارد قلت فكذلك
 الأجنبية وبديها ايضا عورة بالنسبة الى الأجنبية بالآخبار المنطوقة المتكاثرة بكونها عورة
 كلها وايضا اذا كانت العورة تختلف باختلاف الموارد فليكن لا تختلف في الصلاة وغيرها وأما
 ثالثا فقدم وجوب الشتر في الصلاة لودل على عدم كون الوجه والكفين من العورة لدل على كون
 ما يجب ستره في الصلاة عورة مطلقا فليزوم كون ما عدا الوجه والكفين عورة للزوج ايضا

الستر عليها عند الزوج ايضا في الصلاة فيما عدا الوجه والكفين فعلم ان فيه المستند في صحة
 على النظر بها باطل وأما ما ذهبوا له من عدم جواز النظر في الصلاة ومكسرها كما لا بد من
 الشتر في الصلاة على عدم جواز النظر كما في الزوج كد لا بد له من وجوب الشتر في الصلاة بالجمع
 النظر في الوجه والكفين وبالجمل فيمكن كونه عورة في الصلاة عورة في النظر في
 فالاستدلال بعدم وجوب الشتر في الصلاة انما هو لما ذهبوا اليه من عدم وجوب الشتر في الصلاة
 منهم ايضا فضلا عن هل يجوز النظر الى الوجه في الصلاة فلو لم يكن ذلك لكان
 هو الوجه والكفين لأنها ليست بعورة والأعم من عدم وجوب الشتر في الصلاة
 عورة لا يحل لغير الزوج والمهر النظر اليه في غيرها الا لضرورة كالمعاينة ونحوها
 خاسا فلو كان وجوب الشتر في الصلاة وعدمه تابعا لكونه عورة في غيره لكان وجوب الشتر في الصلاة
 عليها الوصل في مكان خال عن الناظر مع اشتراط الفضا فان العورة انما هي في الصلاة
 الناظر المحرم لا بد منه فلو كان الشتر من اجل كونه عورة في غيرها لكان حكم العورة في غيرها
 لكف حيث يجوز لها كشفها العورة ونهر حيث يحرم ولا يبرهن كشفها العورة في غيرها
 مع حضور الناظر ولا يحرم مع الامن من الناظر فيجب ان يكون في الصلاة كل من استبرأ
 فظهر ان حكم الصلاة يعيد ليس بما حكم العورة في غيرها الصلاة ولا كاشفا عنه ولا
 عليه في الاستدلال بحكم الصلاة يعيد على حكم غير الصلاة سابقا وأما ما ذهبوا اليه
 حكم الصلاة في الشتر وعدمه اذا كان كاشفا عن حكم غير الصلاة في حواشيه وعدمه
 يكون كاشفا عن حكم المأكل حكم غير المأكل على الشاغلان يكون كاشفا عن حكم غيره
 منه حائض واعلم من المحرم وغيره والشاغلان مطلقا فلو لم يكن ذلك لكان
 لا يجوز عليه النظر الا في العورة خاصة فان المرأة يجوز لها النظر الى جسد المرأة ما عدا العورة
 ومع ذلك يجب سترها في الصلاة وأما الشاغلان في النظر لا يجب عليه سترها عند العورة
 في الصلاة ولا يجوز النظر لغير المحرم المأكل الى ما عدا العورة ايضا وأما الثالث فلان النظر
 يجب عليه ستر العورة في الصلاة ولا يحرم على زوجته النظر اليه عورة وكذا المرأة يجب عليها
 ستر ما عدا الوجه والكفين في الصلاة ولا يحرم على الزوج النظر الى جسد المرأة في الصلاة فلو كشف
 جسد ما غفلة او سهوا واضطرا من ربح وغيرها لم يحرم على الزوج النظر الى جسد ما اذن

وجب عليها التزول عكسها بانكشاف جسدنا وان لم نعلم بنظر زوجها بل وان علمت بغير
 نظره او كونها في مكان خال وبالجمله لا يستلزم بحكم الصلوة على حكم غير الصلوة في غاية التخصيص
 والنقطة وفيها ما ذكره العلامة الزا في المستند حيث قال بعدة كرامات من ادلة الجواز و
 رواية دود بن فرقة المرأة تموت مع رجال ليس فيهم محرم هل ينزلونها وعليها ثيابها فقال اذن
 يدخل ذلك عليهم ولكن يستلون كفيها ونحوها ورواية ابنه سعد في المرأة اذا ماتت مع قوم ليس فيها
 محرم اليه ان قال فقال ابو عبد الله عليه السلام يحمل من كان معه ما كان يحمل من ان ينظر منه
 اليه وهو حي الحديث دل على حلية النظر على بعض اعضائه ولا اقل من الوجه والكفين اجماعا
 ورواية مفصلة في المرأة تكون في النزع رجال ليس فيهم لها ذم محرم ولا فيهم امرأة فتكون المرأة
 ما يصنع لها قال بفضل منها ما اوجب الله عليه من لا يكتفي بشئ من محاسنها التي امر الله بسترها
 فقلت كيف يصح ان يمسك رجل يمس كفيها ثم يفضل ظهرها ثم يمس كفيها ولا يعلم من تلك الاخبار
 ما نطق باسقاط الفصل عنها لان ما امر به ليس علة وانما هو غسل بعض اللوازم الى ان قال
 رحمه الله وبقيت لطلوب الاخبار المتضمنة لقرينة سلمان بن عبد الله القاء دامية اذارة الزم
 ونحو ذلك فما وحيا حبار كثيرة واردة في ابواب النظر الى الشوة المتضمنة بحكمه متفاجوا وازادوا
 سوا ولا جوابا من جهة كون محط الحكم بها بطرفيه هو الشعر والراس والذراعان وبالجمله ما عدا
 الوجه والكفين مع انها اوله ببيان الحكم لشدة الاستلاء به والتكوت عن محكمها مطلقا كما شفع
 من ذلك من حكمها من الجواز ولا لكان حكم المنع اخفى انتهى قلت هذه الاخبار مع شدة
 وعرض لا صحاب واشتغالها على لا يقول به احد معارضه بالاخبار المتضمنة المتضمنة
 بعلى الاصحاب الدالة على وجوب دمنها كما هي ثيابها ودفنه كما هو ثيابها كما يفتنى في الفصل
 تحريم او من وراء الثياب ومع تقيض العين كذا يفتنى عدم وجوب ثيبي واستقباله من غسل
 الوجه والكفين كما صرح به صاحب الجواهر بعد ذكر هذه الاخبار الشاذة حيث قال ولعل
 الاحوط دمنها مع عدم فصل ثيبي من ذلك للامر باليمن كما هي في الاخبار السابقة لظهور التثنية
 فيه بقليل انتهى مع ان رواية داود بن فرقة لا تدل على جواز تعذر النظر لان غسل الكفين يمكن
 مع غرض العين ومن وراء الثياب كما حكى القول به في تفصيلها مع عدم المائل وعدم المحرم
 قال في الحديث وعن العبد رحمه الله وجوب الفصل من وراء الثياب وكذا عن ابن زهره والى

نظره

الصلاح الا انها اوجبنا بعض اعيان انتهى وبها لو سلمنا جواز عمل هذه القرينة سادة
 المحالفة للاخبار وعمل الاصحاب ففصار فيها الدلالة على الجواز مع القرينة في مورد خاص ولا
 يمكن الاستدلال بها على الجواز في غيرها وعلى الاطلاق وايضا يحتاج دود هامود في ثقبته
 واما رواية ابنه سعد في دلة على جواز السمع في خلاف الاحاج فيجب طهرها وان شربها
 الملازمة بين جواز النظر وجواز السمع هو باطل اجماعا فيجب طهرها في ان يجلس الصلوة
 الا نصارى في شرح الارشاد بل لا اشكال في حرمه السمع من جوارحه لا خبر ولا حديث ولا
 انه مما لا خلاف فيه مع انها معارضة رواية مفضل الا انه في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 بمحمل الحمل على الثقبته واما رواية مفضل الجواب عنه اولاً في جوارحه في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 فبقدر النظر لا مكان الفصل من وراء الثياب ومع تقيض العين فلا يمكن ان يمارس ما يمارس
 على الثقبته النظر وثابتا لو سلمنا جواز هذه الصورة الخاصة ففصل في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 علمنا بالرواية ولا نسلم جواز مطلقا ولا ملازمة بين الجواز للثقبته وجواز مصنف مع امكان
 الحمل على الثقبته كما مر في الثاني ومثله على الثقبته من محاسنها ولا يجب ان يعمد اليها
 الوجه والكفين ايضا والامر بالفصل لا يسلزم الكف لا مكان الفصل من وراء الثياب فلا خلاف
 فيها على جواز النظر والكف كما لا يخفى قال في المستند في كتاب الشهادة بعد برادة الاخبار
 ويجاب عنها بمعارضتها مع ما مر من رجوع الاصل مع انها موافقة لعمامة كما يصح في ثقبته في ثقبته
 فيها يخرج عرصة لاجته المعارضة ومحمل على الثقبته وقال في الحديث في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 النظر والمباشرة الذين لا يربط في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 يحمل من النظر له مدح الجبوت وبالجمله لا يعارض عنها ورواها في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 ما ذكره في الثاني من رواية سلمان فلا يثبت فيها ورود مثلها في السابق والراس كما مر في رواية
 سلمان الاخرى اقوله فادامه جالسه عليها قطعة عبائة او احمرت راسها بمحملها فيها وادامه
 عطف ساقها الكف راسها مع انها تدل على الشاغل والتمدد والاطالة لنظره واما كثرة الشغل
 والجواب عن الشعر والراس من الوجه والكفين فقد عرفت ان التكوت عن الوجه للملازمة وكذا
 عنه بالشعر لان الخمار والفناء كما انهم صار للراس سائر الوجه ايضا وقد سلفنا اكثر من هذا
 ولا بأس ان ننقل بقية كلام المستند ثم نكمل فيه ونحيل فداخ النظر في ثقبته في ثقبته في ثقبته

رحمة الله ومنها النظر الى وجهه من انشاء الاحياء والكهف فان يجوز ولو مركز عند الشبح
 في النهاية والبيان وكذا في الحديث بل الكهف وجماعة من المشايخ في الآية بضميمة الروايات
 المروية في تفسير القتيبي المتقدم ورواية ذرارة في قول الله تعالى الا ما ظهرونها قال الزبيدي
 الظاهرة الكحل والخاتم والوجه بصير قول الله عز وجل ولا يبدن زينتهن الا ما ظهرونها قال الخاتم
 والمسكة وهي القلب القلب بالضم التوار والمروية في غيرها لا سناد مستل عما ظهر المرأة من زينتها
 قال الوجه والكفان ويصح على المتقدم في هذه المسئلة ورواية مروية ما يحمل للرجل ان يرى
 من المرأة اذ لم يكن محرمها قال الوجه والكفان والقدمان ورواية جابر عن جعفر عليه السلام
 عن جابر الانصاري الحديث اقول قد عرفت ان ظاهر النهاية والبيان هو القول بالعلم
 وان جملة في التبيان حوط فانه لا يثبت في الوجه عند كالا يخفى واما كتاب الحديث في سنن
 القتيبي منها بالحواشي في غير جملة كالا يخفى مع انه على هذا يمكن استفادة القول بالمنع عن الكحل
 لا يثبت في الكحل ما يابا فقال باب النظر الى اذن الزوج ثم ورد الزيادة الدالة على الزوجية النظر
 الى الخلف والى الوجه والمعاصم اذا اراد الزوج الدالة بمفهومها على المنع من النظر الى الوجه ذالم
 برد الزوج قوله للآية بضميمة الروايات فان تفسير ما ظهروها الكحل والخاتم والمسكة لا يدل على
 جواز النظر في نهدي لانه لا يستل على المسكة وهي القلب موضع المعصم وهو فوق الكف وجزء
 من الذراع ولا يقول المجوزون بجواز النظر اليه والقول بانه كالعام المحض صيد جدا لا سيما
 انه قريبة على ارادة المعصم في جميع المعصم وهو عدم وجوب التزويج عدم حصول النظر المحرم
 والقول بل هو الظاهر من رواية ذرارة لا تستل على التزويج الزينة لظاهر الكحل والخاتم ورواية
 ذرارة لا سناد صحيح لا تقول عما ظهر المرأة من زينتها وليس به ذكر الناطر اصلا فيكون القول
 عن جواز الاظهار منه مع قطع النظر عن الموانع الخارجة من حصول الناطر او ترتيب المساد
 او خوف الفتنه وغيرها كما هو الشأن في كل كلام وفي جميع الاحكام وصححه على المتقدم لا
 دلالة فيها على جواز النظر وان وجهه في بادي النظر لكنه غير مراد فطما لان ما هو به
 ظاهرها هو عدم السائر في النظر مطلقا مع الايجاب والذمة مع انه محرم اجماعا وحمله على حصول
 الوجه والكف لا وجه له اصلا واما رواية مروية مع ضعفه محمول على كفايتها على عدم وجوب
 التزويج فمخط من فروع النظر ويؤيد اشتغالها على القدمين واما رواية جابر فقد عرفت

صحة سندنا ودلالة على بعارض به الأدلة الخاطئة ومنها ما ذكره شيخنا عفي الله عنه
 والمحدث الشيخ الفهم الشيخ يوسف الجرجاني روى في نسخة عليه في الحديث في نسخة قال في نسخة
 والكفان فانه لا خلاف في انهما بينهما في محرم النظر لهما مع نفس السند ووجوب الفتنه واما مع
 عدم الامرين المذكورين فقد اختلفوا في اصحاب ذلك وقيل يجوز ومصفون كما على كالا يخفى
 ونقل عن الشيخ رحمه الله لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهرونها وهو معناه لوجه
 والكفان وان ذلك مما يبره به البلوى ولا طائفة في السائر في غير موضع من نسخة
 على وجه يحصل منه بد وذلك من غير كالا اقول وقد اثنى على القول ما روى في الكحل عن
 مروك بن عبيد عن بعض اصحابنا عن جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يرى من المرأة اذ
 لم يكن محرمها قال الوجه والكفان والقدمان وهو صحيح في مراد وقد فقت زيادة القدمين
 مع ان ظاهر كلامهم تخصيص الاستثناء بالوجه والكف كما هو في المحفوظ في شرح وشارح
 في ذلك والشيخ السند في شرح في حيث انصرا في الاستثناء على هذا لا ينسب وعاهة عدم
 جواز النظر الى القدمين والرواية كما ترى صحيحة في استثناء الاضمار ويؤيد ما صرح به في ذلك اضعف
 حيث ان المشهور بينهم ان بدن المرأة كله عورة ما خلا الوجه والكفان والقدمين فلم يوجبوا
 استثناء في المسكوة وهو اظهر ظاهره في تجوزهم النظر الى هذه النشأة المذكورة ومن الجليل في
 السند في شرح في مثل مروك المذكورة عارضة ذكر القدمين وما رواه في باب عن ذرارة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن قول الله عز وجل ولا يبدن زينتهن الا ما ظهرونها قال الخاتم
 والمسكة وهي القلب اقول والقلب بالضم التوار وما رواه في في عن الفضل بن يسار في التفسير
 قال سئل ابا عبد الله عن الذراعين من المرأة هما من الزينة التي قال الله تعالى ولا يبدن
 زينتهن الا ما ظهرونها قال نعم وما دون الخاتم من الزينة وما دون التوارين قوله عليه السلام
 وما دون الخاتم اي ما بينه الخاتم من الراس والرقبة فهو من الزينة وما خرج عن الخاتم من الوجه
 فليس منها وما دون التوارين يعني من البدن وهو ما عدا الكفان وكان دون في قوله دون
 الخاتم يعني تحت الخاتم ودون التوارين يعني تحت التوار يعني الجهة المقابلة للعلوان الكفان
 اسفل بالنسبة الى ما فوق التوارين من البدن وفي تفسير القتيبي الجليل على انهم قد روى
 رواية في الجارود عن جعفر عليه السلام في قوله ولا يبدن زينتهن الا ما ظهرونها

والكحل والخاتم وخصاب الكف والنوار والزينة لثنية الناس وزينة اللحم وزينة الروح
فاما زينة الناس فثلاثة كزناه واما زينة اللحم فوضع الفلادة فافوقها والديج وماد وسه
الخفاف وما سعل به واما زينة الروح فاجسد كله وفي هذه الاخبار دلالة ظاهرة على استثناء
الوجه والكفن وما يدل على الوجه بخصوصه ما رواه في عن ابي جعفر عليه السلام ان
بابر بن عبد الله انصاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله يريد فاطمة وانا معه فلما
انتهينا الى الباب وضع يده عليه فدفنتم قال السلام عليكم فقال فاطمة عليك السلام يا رسول
الله قل ادخل فلما دخل رسول الله قال ادخلنا ومن معي فالت لبشر فناع فقال بان طمحت
فصل لمحكك ففتحي اسناني ان قال فدخل رسول الله ودخلت فذا وجه فاطمة اصفر كأنه
يهرن واده فقال رسول الله ما لي ارى وجهك اصفر قالت يا رسول الله الجوع فقال يا الله
متبع الجوع ودافع الضيقة اشبع فاطمة بنت محمد قال جارتها فوالله لنظرت الدم جعدت من فمها
حتى صار وجهها احمر فاجاعت بعد ذلك اليوم انتهى قلت من سئل عن ذلك فغيره بحدوثها
زادة عدم وجوب الستر على المرأة لهذه المواضع في مظان ونوع النظر فلا بأس بنوع النظر
عند ما هذا المعنى غير بعيد بعد التأمل في سائر الاخبار فيكون معناها جواز وقوع النظر
لعمد السراة جواز تمتد النظر بوقته استئناسا على لعمد من مع انهم لا يقولون باستثناء
الفديين وابصاره على ارادة هذا المعنى ما رواه في مكارم الاخلاق من تفسير ما ظهر بالوجه
والذراعين مع انه لا يجوز تمدد النظر الى الذراعين اجماعا غامضا ظاهرها في بادي النظر جواز تمدد
النظر لكنهما معارضتان بما هو اصح وافوى في اوله بالترجيح واما عدم وجوب ستر هذه المواضع
في الصلوة على المرأة فلا يدل على جواز تمدد النظر لصلاة في الحب قوله وهو اظهر ظاهر في
تحريم النظر في هذه الثلاثة المذكورة وليست شري اى دلالة لعدم وجوب سترها في
الصلوة على جواز تمدد النظر لا جنس اما تفسير ما ظهر بالكحل والخاتم والمسكة فلا دلالة لغيره
على جواز تمدد النظر ولا سيما الى كل الوجه وجميع البدن واما صحيحه فبما يرد التهدي
بهي عند التأمل الصادق والنظر الذي من الادلة الباهرة والبراهين الواضحة الظاهرة
على عدم استثناء الوجه والكفن بل يدل على خولها في الزينة انتهى عن ابدانها كما ستعرف
استاء الله واما ما اخترع به شيئا الصحيح المروية فغير مستقيم وكلما جبر من جانب فذلك

من احكام لا يحكم على من اعطى الطرحة مع ان في كلامه الشريف قدما ما ظاهر من صفة
وذلك فان ظاهر قوله باصريحه ومادون البخاري ما يستره البخاري من ان في الرقعة فهو من
الزينة وما حرج عن البخاري من الوجه فليس بها ان لم يمدادون بخاري ما يستره البخاري من ان
الستر بخاري وعدمه وظاهر كلامه الاخر وهو قوله لو كان دون هناك قوله دون البخاري
تحت البخاري ودون السوار بمعنى تحت السوار اي الجهة المقابلة للملوك ان نفس سوار المقابلة
المعاف فوق السوار بين ان الراد بمدادون البخاري ما كان اسفل من البخاري وان لم يكن مستورا الا
لري ان الكفن دون السوار بين فطما مع ان الكفن لا يكونان مسنورين بالسوارين وفقد
شيئا بان دون في قوله دون البخاري وفي قوله دون السوار بين فطما مع ان الكفن لا يكونان مسنورين بالسوارين وفقد
المقابلة للملوك فالمراد بقوله نعم مادون البخاري ما كان اسفل من البخاري ولا يستره البخاري
من البخاري لان البخاري يكون على الرأس فلا يستره البخاري من الوجه دون البخاري وهذا المعنى هو الذي يسمى
ان يعتمد عليه لانه الموافق لما صرح به اهل اللغة من ان دون نفص فوق قيل في الضم
دون نفص فوق وهو تفصيل الغاية الى ان قال ويقال هذا دون ذاك اي اقرب منه
بالجمل اذ اكان دون بمعنى تحت اي الجهة المقابلة للملوك اعترف به شيئا وهذا المعنى هو
الذي عثر به اهل اللغة بان نفص فوق فلا يستره البخاري من الوجه دون البخاري وهذا المعنى هو الذي يسمى
الستر غير ما حوته نفص فوق ولا وجه لا خذ فيه كما لا ينبغي الا ترى الى قول في الطب
الناس بعض فوق بعض خاليا فاذا حضت فكل فوق دونه
والمراد قول المصنف في تحت فذلك ان الجرد وفي فعل هذا لا ينبغي لئلا يكون الوجه دون
البحار فيجعل في الزينة المنهي عن ابدانها قوله نعم ومادون البخاري من الزينة اذ لا يستره البخاري
الوجه دون البخاري لا فوق البخاري فيكون داخل في الزينة لا خارجا عنها وهذا واضح عند الله
وكذا قوله عليه ومادون السوار بين اي الجهة المقابلة للملوك
فلا يستره البخاري من السوار بين فالكفن داخلان في الزينة المنهي عن ابدانها لا
خارجان عنها واما ما ذكره شيئا او لا في تفسير قوله عليه ومادون البخاري ما يستره البخاري
من الراس والرقبة فلا دليل عليه وقريبة نوى اليه فلا وجه للمصنف به مع انه مخالف لما صرح
به اهل اللغة من ان دون نفص فوق ومخالف لما اعترف به من كونه بمعنى الجهة المقابلة للملوك

وابصارا اذا كان دون قوله دون الحار وفي قوله دون التوارين بمعنى واحد ولا ريب
 ان قوله مادون التوارين لا يراد منه ما كان مسنورا بالتوارين قطنا بل المسنور بالتوار
 ليس دون التوارين وانما مادون التوار ما كان اسفل من التوار ولا يعقل ان مسنورا بالتوار
 يكون اسفل وكيف يفسر شيئا فوله مادون الحار بما يسهل الحار من الرأس والرقبة فوله
 مادون التوارين قريبة واضحة على كون المراد بما دون الحار ايضا ما كان اسفل من الحار لا
 ما كان مسنورا بالحار بل قد يقال بدلا لذلك لفظ دون على لزوم مسافة ولو لم يجلد كما قال في
 التند في رباح السائل في تحقيق معنى الكعب ظاهر الضم فلنا ابن الكبان فقال هذا معنى
 الفصل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو فقال هذا عظم الساق وفي الكافي والكعب اسفل
 من ذلك الى ان قال ما لفظ الشريف مضافا الى دلالة على ما ذكرنا ايضا مع قطع النظر عما
 ما ذكره على لفظ الدون الدال على لزوم مسافة ولو لم يجلد بين العضل وعظم الساق ولست
 مع ارادة الفصل بين عظم الساق والقدم من لفظ الفصل فيه بل الفصل في عظم الساق
 او جزئه لكونه عبارة عن مجمع العظمين منه ومن القدم فكيف يكون دونه ونسأله ان يجلد
 نسخة الكافي كما لا يخفى انتهى قلت فلي هذا المراد بما دون الحار ما كان اسفل من الحار
 ويكون بينه وبين الحار مسافة ولو فلي هذا ولا ريب ان الوجه كالت فانه اسفل من الحار قطنا
 والحار يكون على الرأس ويكون بينه وبين الوجه مسافة فلي هذا مثل الكعب بالنسبة الى عظم
 الساق واما المسنور بالحار من الرأس والحار متصل به ولا مسافة بينهما فلا يوصف بكونه دون
 الحار في لا يعقل ان يراد بما دون الحار ما يسهل الحار من الرأس والرقبة بل ينبغي ان يراد بما
 دون الحار الوجه خاضعة مع انه لا حاجة الى بيان حكم المسنور من الرأس والرقبة فانه كالصدر
 ولغيره بخلاف الوجه وكذا قوله دون التوارين يراد منه الكفان فان الكفان اسفل من
 التوارين وبينهما مسافة فلي هذا واما قول يتجنا ومادون التوارين يعني من البدن وهو ما
 هذا الكفان بحيث لا يعقل معناه اذا عدا الكفان من البدن هو الذراعان او ما فوقهما
 ولا يجوزهما فوله مادون التوارين على نحو منهما فان حكم الذراعين علم من قوله عليه
 نعم وما فوقهما لا حاجة الى بيان حكمه وبالجمله في هذا سنشأ الكفان لا ينبغي شي بصلح ان
 يراد بما دون التوارين كما لا يخفى لعل محصل مراده وضوان انه عليه ان التوار يكون فوق

فوق الزبد فلي هذا فبقى من التوار الزبد شي يسير المراد بقوله مادون التوارين هو ذلك
 المقد البسر الذي يكون بين التوار والزبد فهو داخل في الزبد وكفان حار من عظم الكف
 ولا ان التوار موضع معصم من اهل الملة وانما انما في شجاعة من شجاعة مستند به الشروع
 والمعصم كنه موضع لتوار من البدن والعضم موصول بالكف كما قال في الحاشي
 قلت فتاغادون الشمس واقت بأحسن موصول كنه معصم
 فعلى هذا لا يكون بين بين المعصم والكف وقوله عليه مادون التوارين على قوله فلي هذا
 المعصم وليس دون المعصم لا الكف والمراد بقوله دون التوارين لكف واحدة لا غير كون
 التوار فوق الزبد غير ضار فان ما فوق الزبد الذي هو موضع السور وهو المعصم والكف
 الكف من الزبد الى اصابع والريد حرة بكف والمعصم موصول بالزبد وهو من بكف
 فلا ينبغي ان يكون بين ان يراد بقوله مادون التوارين انما انما انما انما انما انما انما
 الكف وان اراد به ما فوق الزبد فهو المعصم وليس دون التوارين انما انما انما انما انما
 يكون دونه لان دون بمعنى الجهة المقابلة للعلو المراد به ما كان اسفل من المعصم الذي
 الى الزبد وليس لا الكف لا غير وهذا قد اوضحه كالتار على علم ولا غير بان فاع التوار
 وانخفاضه فلي هذا حكم الشرعي تابعا لها فاعضا مع موضع التوار راحة ومخارجه بأسر
 هو المعصم ولو فرض امتداده فهو ينتمي الى الكف لا محالة ولذا قلنا ان المراد بقوله مادون
 التوارين مادون المعصمين ومادون المعصم ليس لا الكف قطنا بقوله عليه مادون
 التوارين ليس عما شأنا بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بما يدعى دلالة على سنشأ الوجه والكفان هذه الزيادة لتبين صريحه في دخول الوجه و
 الكفان في الزبد من ايدى اهل المعاصرة موافقة للكتاب موافقة للمحافظة على اللغة العامة
 فيجب الاحذير من ما حاله من ردها ولا يبعد جعل الاحبار الموهبة او الظاهرة في سنشأ
 على النية وثابت من رخص ارتفاع التوار فلا ريب ان ما فوق الزبد جزء من الذراع بأجمعه ومن
 الزينة وقد استفيد حكمه ودخوله في الزينة من قوله نعم فلا حاجة الى التكرار وظاهر العطف
 بقضئى الخابرة فقوله ومادون الحمار من الزينة ومادون التوارين انما كان الذراعين
 من الزينة فكذا شيطان اخر ان مغاير ان لهما من الزينة وهما مادون الحار ومادون التوارين

و ثالثا لو كان مراد المعصوم بقوله ما دون السوار بين ما بين السوار والريشة خاصة عن الجوز
 لا خبر من الذراع خاصة وكان غرضه عليه السلام التاكيد وانحصار النظر عن عدم الحاجة اليه فنقول
 انه لا ريب ان لا نسب على هذا التقدير ان يقول الامام عليه السلام نعم حتى ما دون السوار ونحو ذلك
 وبذكر حكم الجزء الاخير من الذراع منفصلا بحكم الذراعين بلا فصل فان الفصل بين التاكيد المؤكد
 بالاجتناب من غير ضرورة ولا حاجة بعيد بل فيجب في العادة لان ما فوق الرية داخل في الذراع وقد
 ثبت بقوله نعم ولا حاجة الى بيان الجوز الا خبره ولا يعقل فيه ضرورة سوى نوقم التاكيد فلو
 فرض كون الغرض لتاكيد في الجوز لا خبر لكان لا نسب بل الواجب في شرع السلافة والادب
 لا يثبت بالتاكيد منفصلا بحكم الذراعين واما الفصل بينهما بالاجتناب وهو بيان حكم المسور
 بالحمار مع عدم لنوال وعدم الحاجة الى بيان حكمه اذ لا يقوم من عدم دخول في الرية وهل
 المسور بالحمار من الرأس الا كالبلط والظهر فيصير طريفا بلقاء بل بالعم من الفم والركاكة
 اقصى الغابات فانه منزلة ان يقال في جواب السائل عن حكم الذراعين خاصة نعم الذراعان معا
 من الرية وخصوصا عند المسور بالحمار من الرأس والرقبة من الرية والجزء الاخير من الذراع
 من الرية وهذا مما لا يمكن صدوره عن الامام عليه السلام الذي هو معدن البلاغة والادب
 ومن قال في ابيداه بلومين عليه السلام اعدى عدوه معونة وهل من الفساحة لغريش غيره
 وان كان المخاطب جاهلا فكيف اذا كان المخاطب مثل فضيل بن يسار التهدي الذي هو من
 اجله اصحاب الصادق عليه السلام اصحاب بيته الباقين لوان الله عليه ومن اصحابه اذ جاء
 ومن اجتمع المصائب على قصد بقدره والافراد له بالفقه كاع الكثرة وكان الباقر عليه السلام يقول
 اذا رآه مقبلا بشرة الخبيثين وكان الصادق عليه السلام يقول ان فضيلة من اصحابي في واقف
 لا يحب للجهل ان يحب اصحابي به وقال العلاء مئة في الخلاصة تترقق عين جليل الفدة وفي
 نكتة ذكر بعض من عبد الله عن غاسل فضيل انه قال انه لا عيب في فضيلة وان يده للشبقي
 الى عوزة قال فخيرت بذلكنا يا عبد الله عليه السلام فقال رحمه الله فضيل هو متا اهل البيت
 وقال شيخنا العلامة الطوسي في مستدرك الوسائل اما الفضيل فهو من اصحاب اجماع
 موصوف بالوثاقة والجلالة والعينية روى الكشي الخبرين مستندا مع زيادة واحاديث
 اخرى في مدحه وجلالة قدره وان فرض تمكن ليد من به يعارض وهو غير متاثر

اشارة الى ان من عادة المكشوف حمله الله ايرادا خيرا والمدح والذم في اجلاء واصحاب كبر اية
 واخر اية ومع ذلك لم يذكره الفضيل شيئا سوى المدح وهذا عجب ما يجد المتأمل في مصنف
 المعارف سائلا لعل الكلام بعد ملاحظة ما ذكرناه يكاد ينقطع بان فضيلة في سائر الامام
 عن حكم الذراعين هل هما من الرية الشريفة عندها ولعل شيئا من طهر الذراعين
 وانكشافهما من النساء عند الحاجات ولدى المعاملات مثل الوحد وكفى في مدحه بها
 في ما ظهر مثل الوجه والكفين وخروجهما من الرية الشريفة عن ابدانها ولدى الامامة
 الطبري في مكارم الاخلاق فيفسر ما ظهر بالوجه والذراعين فتاوى من من المصنفين
 يدخل في الرية الشريفة المنه عن ابدانها فقال عليه السلام نعم الذراع من الرية والوجه من الرية
 والكفان من الرية الشريفة عن ابدانها لان ظاهر العطف يقتضي معنى معطوف ما دون
 الحمار وما دون السوارين على قوله نعم الى الدواعي من الرية يقتضي انها شريفة
 مستفاد داخلة في الرية وان الامام عليه السلام في مقام بيان ما هو داخل في الرية لا
 ما هو خارج عنها وبيان حكم ما كان خارجا عن النوال لان ذلك من اشغاله على ضرورة
 افقتضت البيان من غير نوال ولا ريب ان ما دون الحمار على غير شريفة وهو الفخذ المسور
 بالحمار خاصة من الرأس والرقبة مما لا حاجة الى بيان حكمه بالخصوص من غير نوال وهل هو
 الا كاستجد المرأة المسورة بالشباب وكشف الرأس والرقبة في بعض الاحيان لا يصلح
 ان يكون وحدها ذلك لكثرة انكشاف المواضع الاخر من المرأة ايضا مثل الساق والقدم
 والطن وغيرها كما قال المفسر في الارسل رحمه الله مكاد يقوم مع ذلك خروجها من الرية
 فكذلك المسور الا يقوم خروجها من الرية واما الوجه والكفان فيقوم خروجها من الرية
 وانع البتة لا شبهة استثنائهما بين العامة وظهور بعض الأدلة في بادي النظر بالحاجة
 تدبر الى بيان دخول الوجه والكفين في الرية بعد بيان دخول الذراعين فيها مع
 المكشوف عادة في بعض الاحيان من الرأس والرقبة مما لا يستر الحمار بخارج البتة
 على خوله في الرية مع ان ظاهر قوله ما دون الحمار من الرية على غير شريفة اي ما يستر
 الحمار من الرأس والرقبة ان ما لا يستر الحمار خارج من الرية مع انه لا يقول به هو ولا
 احد من لقائين باستثناء هذا الوجه والكفين ايضا مع انه بناء على هذا التقدير لا وجه

بجمل الخارج من الخمار هو الوجه خاصه دون ما خرج من الرأس والرقبة والاسناد ذلك
 انه كشف الوجه عاليا وخرجه عن الخمار دون الرأس والرقبة والشعر ضعيف جدا لانه قد جرت
 عادة النساء العمانه ان يزينوا بالجاهل ولا يسلطن من الوجه ما يخرج من الرأس والشعر
 ولا ينام به كشف الوجه في بعض الاحيان لانه كثير ما يكتس بعض الرأس والرقبة ايضا وهذه
 اشعار العرب فاطقت بذلك مشاهدته من الوجه بما لا ينفق معديته قال الحماسي
 فذكرني بخيال الوجه نثر فالهجوم جئن برزين للسطار
 قال الشاعر الخطيب النخعي اي كانت نسائا بعبان وجوههن عمد وحياء فان ظهري
 للناس ظري لا يعقل من الخزي وقال ابو حنيفة النخعي وهو من شعراء الحماسي ايضا
 فالتفت فساغاد ونة الشمس والتفت باحسن موصولين كفة معصم
 اي انها التفت فساغاد كان وراءه الشمس يعني وجهها السور بالخمار فلما اسفرت وكشف وجهها
 بالقاء الخمار وبدا وجهها ستر بكفها ومعصمها فهد البيت شاهد صدق على المعنى الذي
 ذكرناه في رواية فصل لا تصريح في كون الوجه دون الضاع فكنا قوله على شكله مادون الخمار
 براد منه الوجه لا غير كما هو نقيض ان لكف موصول بالمعصم وهو موضع التوار و
 ليس دون التوار الا الكف فلا معنى لقوله اشجعتا ومادون التوارين يعني من البدن وهو
 ما عند الكتفين قال الشاعر الخطيب النخعي يقول سترت بمعصمها وجهها وهو كالشمس
 فكان الضاع دون الشمس انتهى وهذا البيت كما اننا ظهر ظاهره في كون الوجه دون الضاع
 والخمار وفي كون الكف موصول بالمعصم لا تفصل بين المعصم والكف كذا هو ظاهره ان الضاع
 يكون سائر الوجه ايضا كما انه سائر للر من ظاهره انه قد كانت عادة النساء مجازية بستر وجههن
 بالضاع اذ لو كان وجهها مكشوف ما رجا عن الضاع والخمار براه كل ما ظهر كانه لا يستر وجهها
 بستر وجهها بكفها ومعصمها بعد القاء الضاع ولم تكن بحاجة لمداء شئ من محاسن وجهها
 او لو كانت تريد لكشف الشاء لم تبق بمعصمها وكفها وهذا يقتضي قصا لستر وجهها من ان
 وجهها كان مستورا بالضاع فلما ارادت ان تفسد الشعاع اراثة وجهها ومعصمها منها
 لشد وجهها سيرا الف فتاعها السائر لوجهها النصب قلبا ما رانه محاسن وجهها وانما
 سترت وجهها بكفها ومعصمها بقصد الامام الذي ذكره الشاعر في البيت السابق

فعل لستر قد سلك لا يخرج سلبا وان لم تفسد في
 والمراد بالفضل لاسفار الشام ومقارها سابقة مكتوفة لوجه وارثه لستعجبه من
 دون سائر وجاب صلا فانه الموت الوحي للصب لشيء والمراد بالمداء بقر من الغنم
 الشارح الخطيب النخعي لم يبق في قاربه يعني ان لم تفسد في معصم قريب من الشارب في
 جرحها بوقوف لا تحاط اسير في حبال الهوى ولد لك لفت فدعاها وستر وجهها به
 لكفها ومعصمها حتى يحصل الامساك لوانت ممدية اللهم مقاربه معصم وقفا به في
 وقال من لا تفر في النهاية للمرطوف من الجحيم بلم لا لسان وبغير مد ومعد في
 صفنا الجنة فلو لا انه شئ قصاه الله لانه قد هب صرورا في يدي يدي في يدي واحده
 الاملت وان كنت المميت بدنب فاستغفرت في قاربت وقيل اللهم مقاربه معصم من
 ابقاع فصل وقيل هو من اللهم صفار الاربوب شوق لم يد من لابت في قول شاعر حماسي
 من القتل مثل الجرح والاسير في حبال الهوى مما هو دون لقل قريب منه وبكسر يدي
 الضعيفة لان الجرح ضعيفه بالقبة لفضل والطاهر اذ المعنى لا قول كافه عطف في جرح
 هذا الشاعر سلبا من قول الخفيف لم تفسد بارادة المحاسن فلا فاعل ان عمل به
 ما هو قريب من لقل بان عمل به جرحا طريفا سيرا في مد يد ويد لفت فدعاها
 وستر وجهها بكفها ومعصمها ولو كانت مكتوفة الوجه لم تكن بحاجة الى القاء الضاع
 وما كانت تستر الوجه بكفها ومعصمها مع ان قوله فساغاد ونة الشمس يعني في كون وجهها
 دون الضاع وهذا كاف في اثبات المدعى هو ان المراد بقوله على شكله ومادون الخمار
 لستر هو الوجه لان قول الشاعر في موضع وصف نوم بكوم دون لفت و حمار
 في لست العرب فلا ينفذ اذ اذ الوجه من قوله على شكله مادون حمار على شكله لوجه من
 باعتبار فان قول الشاعر في كون الوجه دون الضاع سواء كان مستورا ام لا فلا حاجة الى البحث
 عن كون الوجه مستورا ومكتوف ولا وجه عمل قول المعصوم ثم مادون حمار على ما سلكه الخمار
 من لستر والرقبة خاصه ولا وجه لاجل الوجه مستورة مكتوفة والاصل في قول شاعر
 دونه الشمس اذ اذ الوجه مستورا من هذا البيت كون وجهها مستورا بالخمار ولا يوافق
 وجهها مكشوف خارجا عن الخمار لكان انما بكفها ومعصمها بعد القاء الخمار عينا وقول من

فصا ستر لا يرح سلبها لغوا لان الشاعر قد رآه قبل الفاء انما مكسوفة الواو كما شاة واحدا
فلو لم يحصل يد لك الفضل ولا الاثلام فكيف يحصل لالام برؤيتها واصغر كفتها ومعصمها على
وجهمها مع ان الثقب بالانقفاء فاضربا عنها زيد السز من الشاعر وزيدان لا يرى وجهها مكتوبة
ونفى رؤيته ولكنها لما ارادت الالاء وصيده بشره القوى والغرام القلت عنها فناعها ومنه
وجهمها بكته ومعصمها نخرجا عن قلبه وهذا كقائن لما راد بالانقفاء بالكف والمعصم من الوجه
بها كما دوى ن المجردة مرآة النعمان بن المنذر ملك العرب لما سقط عنها ناصيتها عطفت وجهها
ببها كما اشار اليها الشايفة

سقط التصيف لم يزد اسقاطه فناء وانما انقش باليد

فلو كانت امرأة العثمان من غادتها كفن الوجه لمدى لا جانب والا لا بعد والا فارسي براهنا
كل ما ظهر من شارب وشائبة طالبة رغبة كان من عندها سنن الراس من خضاع خاص لم ينش
وجهها بسببها ناسا سقط نصيبها وهذا اظهرها من جوانب عادة الحارز والمسلح والكوافر
من لينة العماق بسن الوجه بالحارز والقضاء في الجاهلية والاسلام ولا عبرة بالعواصر
والكوشف واليوادي ولا ذال ولا مبال فانهم يكفون الراس والرفقة والشعر والتمزج والذبح
ولتق وغيرها وايضا هذا البعث كذا فعل النهمزة امرأة العثمان يدل على ان لام عند النشأ
العماق سنن الوجه دون الراس والشعر ثم ان ظاهر كلام شيخنا وغيرهم ان دالة رواية فضيل
على نشأ الوجه والكفين انما هو بالمعهوم وفيه اذ لا ان المعهوم فيها لو كان لكان مفهوم
اللفظ وليس بخلاف قوله عليه ودون الحارز دون النوارين مثل قول القائل جاء الذي
فوق السطح ونام الذي تحت السطح فكما دالة فيه على نفي معنى من ليس فوق السطح وعند
من ليس تحت السطح فكذا دالة لقوله ودون الحارز من الرينة على عدم كون ما ليس
دون الحارز من الرينة بل هو كقول القائل الغائض من الرينة والنوار من الرينة والستر فيه
ان المراد بمدون الحارز شي معين وكذا مادون النوار وليس من قبيل التعليق على مضمونه
دون الحارز كما ذكرناه قول القائل جاء الذي فوق السطح لا يراد منه التعليق بمضمونه فوق
السطح بل الغرض فيه الاشارة الى رجل معين معهود فهو من قبيل زيد وعمري فكذا قوله
دون الحارز اشارة الى شيء معين وهو الوجه كما قال الحارثي لفت فتا غاد ونه الشعر مراد

بالشمس الوجه وناسبا اليه مفهوم قوله عليه السلام ما دون الحصى من الرتبة فما دونها من
 ما ليس من الرتبة من الحصى من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 من الرتبة ونحوها نظائرها فظن وكذا قوله عليه السلام ما دون الحصى من الرتبة فما دونها من
 على عدم ما عوقف الشواهد من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 عن الدواعي لأن لفظة عوقف الشواهد من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 منطوق رواية فضيل بن يسار لا يجوز أن يكون ذلك من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 بدل المنطوق في خروج الوجه والكفين من الرتبة لما عوقف الشواهد من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 خروج من الرتبة أصلا فالجواب بدل منطوق الرتبة على ما خرج من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 بدل الرواية على خروج الوجه والكفين من الرتبة مع أنها طلائع غافقات لئلا يتركب مع دون حصى مع أنها
 الزاوية يجب عند ما طر **وقتها** ما ذكره الشيخ جليل الشرح حدثنا سمع من الشيخ في
 كتاب فلا بد أن يذكر بيان ما كان له من الأحكام بالآثار قال في دليل قوله تعالى قل الله مبين
 من أنصارهم ويحفظوا فرسهم فالجواب على أنهم النظر على الإطلاق وعن ذلك وعن
 على الرجل بذاق هو العورة لا غير ذلك ينقض جواز النظر للماعدا العورة من بدنه ونحوه
 أن بدن المرأة وشعرها كالعورة لا يجوز النظر إليه ويكون حاصل العسى أنه لا يجوز النظر إلى
 مطلقا ولا العورة الرجل فدل ذلك دليل آخر على استثناء بعض الاستثناء منها أول نظرية
 أول ما يقع من النظر إلى الأجنبي فلا فصل فانه غير مكلف في تلك الحالة الاستغاضة ويجب عليه
 صرف نظره عنها على الفور وقد ورد عنهم عليهم السلام أول نظرية تلك والثانية عليها والثالثة
 بها الملاحة وقد خبرنا عنكم أول نظرية المرأة فلا تتبعوها بنظر آخرى وحديثنا عنه ومما
 النظر إلى الوجه والكفين والقدمين من الأجنبيته وفيه إحصاء ليس هذا شأنه عليه السلام قال قلت
 له ما للرجل أن يرى من المرأة إذا لم تكن حرة من ذلك الوجه والكفين والقدمين ونحوها روى في الثالثة
 عن مروان بن عبيد عن بعض أصحابنا عن عبد الله عليه السلام وقد فرس الأساد للحمري بأسناده إلى
 بن جعفر عن أخيه موسى قال سئل عن الرجل ما يصلح أن ينظر إليه من المرأة التي لا تعقل له قال الوجه
 والكف وموضع التواريق أحمد بن محمد بن نصر قال سئل عن الرجل ينظر إلى المرأة التي لا تعقل له بنظر
 إلى شعرها ما رأى فقال لا إلا أن تكون من الفواعل طلائع امرأة والعريسة سواء قلنا

والكتمان وغيرها وبؤنه قوله عليه السلام احذروا الفتنه فانه لا ريب ان الفتنه لا تختص بالنظر
 الى ما عدا الوجه والكفين قطعا والتخدير عن الفتنه انما يستحسن اذا كان الخوف محققا حاصله
 بالعمل مطلقا والافعال على ما عليه ان خفت او اذا خفت ونحو ذلك والتخدير من الفتنه مطلق
 التعليل انتهى عن بعد النظر الى المرأة مطلقا فهو من قبيل الاطلاق والسمو الذي يابى الضيق
 ولا يقبل التخصيص والاستثناء وهل يعقل ان يستثنى من التخدير عن الفتنه المحاصلة بالنظر الى
 الوجه الجليل القائل بسيف التحفظ لتقبل وكذا الرقابة الاولى الدالة على ان الثالث فيها الهلاك
 فهو يمكن ان يرخص في الهدك ويقال ان دليله اخذ على جواز الهدك بالنظر الى الوجه وكثير
 او يقال ان الهلاك لا يكون بالنظر الى الوجه والكفين وهذا واضح الفساد لا ينوهم احد
 وهذه الاخبار الشريفة موافقة للكاتب مخالفة للعامة موافقة للحافظ فيجب اخذها وطرح
 ما دل على خلافه على التبعة لميل اكثر العامة الى السمول باستثناء الوجه والكفين وعدم دخولها
 في العمرة او حملها على وجوب التزمع على الناظر فلا بأس برؤية الوجه والكفين والتقدير
 ان لا بأس بوقوف النظر اليها من غير عقد وهذا المعنى يصدق في رواية المحضا وفي رواية اسناد
 بل في مرسله مردك وبؤنه ارادة هذا المعنى في هذه الاخبار طاهر من الاخبار الدالة على حلية
 اول نظره لك وقوله لكم اول نظره الى المرأة فانه بمنزلة قوله يحمل لك اول نظره ويجوز لكم اول
 نظره الى المرأة مع ان الفصل الغير الاخباري لا يوصف بالحمل والحرمة فالمراد بجمل التبعة المواظفة
 على فروع النظر وعدم وجوب التحفظ من وفروع النظر فكذا قوله في مرسله مردك يحمل للرجل النظر
 الى الوجه والكفين ولا موقلة على ذلك ولذا لم يجب على المرأة ستر هذه المواضع اذا لم يعلم بحضور
 الناظر الا جنى فلا بأس بوقوف النظر من غير عقد فكما ان الظاهر في بادي النظر ارادة جواز النظر
 عندا في اول نظره كما قولكم اول نظره لكن التأمل الصادق فيه فاضر ارادة النظر الانفا في كما
 اعرفت صاحب الحدائق والوافي وغيرها وان كان الظاهر في بادي النظر ارادة جواز النظر وحليته
 عندا في قوله يحمل للرجل ان يرى من المرأة لكن التأمل الصادق في نفس بان المراد ما يحمل ان يقع نظر
 عليه من المرأة من غير عقد فهذا في الحقيقة من لوازم عدم وجوب ستر هذه المواضع للمرأة مع
 عدم العلم بوجود الناظر فانه قد ما ينوهم ان وفروع النظر انفا لا يوصف بالحمل ولذا ينوهم
 دلاله رواية الاتصال ما للرجل ان يرى من المرأة اذا لم يكن يحجره قال الوجه والكفين والفتنة

على جوار النظر مع انه لا فرق بينه وبين قوله عليه السلام لكم اول نظره ولذا قيل يجوز لنظر مرة
 واحدة فاجاز حمل قوله عليه السلام لكم اول نظره على النظر الانفا في من مانع من حمل قوله
 للرجل ان يرى من المرأة على النظر الانفا في مع انه لا فرق بينهما اصلا فان التام بشئيهما و
 معناه في المقامين واحد وبؤنه ارادة هذا المعنى في كل هذه الروايات على تقدير بؤنه
 التوازن مع انهم لا يقولون به ودعوى كونه من قبيل تمام المحصر كما في كل الامور
 استمالها على موضع لشور والغدير في بؤنه ارادة عدم وجوب التزمع نعم تنصير لبيان
 وعدم المواظفة على فروع النظر اليها انفا في قولهم لا تدع من قولهم لا تاملوا ظهوره فاستثناء
 ذلك كادلت عليه الاخبار **قول** قد عرفت سابقا ان نصيبا نظره الى الوجه والكفين لا يوجب
 لا يدل على جواز تعدد النظر وقد عرفت على سوا هذا الاحكام ذلك بان لا يظهر بها احد
 من الاحتمال القريب فلا يجوز رفع اليد عن سمو الاطلاق مع التبعة لتقييد والتخصيص في
 ثم قد نظر بعض اصحاب الاجماع على انه انما يجوز ذلك بعد التردد وخوف فتنة وبؤنه عليه
 قوله واحذروا الفتنه اقوال الاجماع النقول ليس بجزم عند المحققين والاحبار عاينين
 هذا التقييد ثم قد ورد في مرسله التزمع واما قوله عليه السلام واحذروا الفتنه فلا يدل على ذلك
 بل هو بمنزلة التعليل بقوله فلا تتبعوها بنظره اخرى فحمل على ان النظره الاخرى بعد
 النظره الانفا في فيها خوف الفتنه مطلقا ولذا في قوله احذروا الفتنه ولو كان التحريم مطلقا
 على الخوف المحقق منه حصول الفتنه وعدمه لم يستحسن التخدير عن الفتنه على الاطلاق لدال
 على حصول الخوف على الاطلاق لا مكان عدم الخوف ولم يستحسن التزمع عن اشاع النظر الانفا في
 ان لا بأس فيها بالنظره الاخرى على الاطلاق وهو العدم مطلقا وبالحمله مظاهر الرواية بل
 سرهما انتهى عن النظره الاخرى وهو العدم مطلقا وان في نظره اخرى خوف لفتنة واما
 وهو المحكم في النع والتمس مطلقا فلا حاجة الى حصول الخوف التزمع كما يقولون ومن معها
 ظهر لثانته لا مجال للتخصيص والتقييد فيه مع ان قوله عليه السلام واحذروا الفتنه لو كان المراد
 منه تعليل المحكم بالحرمه على حصول خوف الفتنه كما يقولون في امان ان يكون الغير مختصا بها عند
 الوجه والكفين كما يقول صاحب الحدائق فيلزم منه جواز النظر الى ما عدا الوجه والكفين
 اذا لم يكن هناك خوف فتنه وهم لا يقولون به واما ان يكون عاما لجميع جسد ما شاملا

لوجود الكفن بها كما هو خبر بلزوم المحذور السابق بالنسبة إلى ما عدا الوجه والكفن
 وأما أن يكون الخبر مختصاً بالوجه والكفن مع اشتراط خبره ذكرها أصلاً ولا يمكن ذلك إلا
 بتسليم كون النظر إلى المرأة طاهر في النظر في وجهها وكفها لأن خبرها مستور بالثياب وإذا اعتزوا
 بذلك فقولنا ظاهر قولكم أول نظرة إلى المرأة هي النظرة التي فيها فبذلك الخبر على عدم اليأس
 بالنظرة التي فيها فبذلك الخبر على عدم اليأس بالنظرة التي فيها فبذلك الخبر على عدم اليأس
 معناه تعلق الحكم على حصول خوف الفتنه بالفعل كما يقولون بل ظاهره التمسك مطلقاً والتخفيف
 عن الفتنه على الإطلاق دال على حصول الخوف على الإطلاق كما لا يخفى **قوله** فاما رواه
 في الكافة في الصحيحين عن علي بن سويد **أقول** لا ريب أن ظاهر هذا الخبر الصحيح أنه لا يأس
 بالنظرة إلى المرأة المحبلة التي يجب النظر إليها ومعلوم أنه لا يفتك عن ذلك مطلقاً وقولنا لا يرى
 أنه مبني بالنظرة إلى المرأة المحبلة طاهرة حصول خوفه من الفتنه حيث عتبر بالابتلاء فإذا
 جاز تأويله مع ظهوره وكونه صحيحاً في مانع من تأويل ما دل بظاهره ولو سلم ذلك لكان جواز
 النظر إلى الوجه والكفن للأخبار الكثيرة الشاهقة في نظر العبد مطلقاً والتخفيف من الخوف
 مطلقاً وجوب صرف النظر إلا ما يوجب ونخص من النساء في البيوت وأتھن عودته والتميم
 عن إبداء الزينة مطلقاً في غير ذلك من أدلة الظاهرة التي لا يبقاؤها بعض الطواغيت
 النافذة لها لو سلم ظهورها **قوله** ثم استثنى من ذلك ما ظهر منها لأن تحريمه يستلزم
 إخراج المنفى **أقول** هذا محجب جداً وإي خرج في وجوب سنن الوجه والكفن على المرأة وجوباً
 غرض البصر عنها على الرجال بالنظرة التي فيها فبذلك الخبر على عدم اليأس بالنظرة التي فيها
 يمكن القول بلزوم الإخراج ولذا روي في تعليق في جواز النظر إلى أهل نهامة والسواد أنهم إذا هموا
 بالابتهاون وقد ذكرنا أن هذا التعليق لا يصلح في الجواز وفروع نظراً لثبات عدم الوقوف
 بها ولا في تعليق الجواز بالمعصية وعدم الاشتغال بغير صحيح كما لا يخفى ولو فرض الإخراج في حرمة
 النظر إلى وجوه النساء لكان إخراج في سائر التكليفات أو لا وجد **قوله** ولا يظهر أنه الوجه
 والكفن **أقول** قد سلفنا فيما تقدم عام دلالة هذا التفسير على تقديمه بتسليمه على جواز
 تعدد النظر وقد وجدنا ذلك بما لا مزيد عليه بما سبق في الجوامع **قوله** فما فوقه فالحار هو
 الوجه وما فوقه لو هو الكفن فهو من الزينة الظاهرة المستتاة ومادونها كما لعنى

والصدق والدع فهو من الزينة الباطنة المحبوبة وهو طاهر لا يلازم على أنه واحد مع الزينة
أقول جعل الوجه فوق الحمار يجب حثاً لا يسمونه وكذا جعل الكفن فوق السور أيضاً
 عجيباً ومن المعلوم أن الحمار يكون على الرأس فيكون فوق الوجه فصار الوجه فوقه عند لا
 محالة ولو كان الوجه فوق الحمار كان في تحت لوجه وهو ظاهر الفساد وصف الوجه بكونه
 دون الحمار ودون الفئاع في كلام العرب وشعارهم ليس يصح هذا من جهة محال
 للترتيب فيه وكذا الكفن تحت السور والتوار فوفقه فإن السور موصوف بمسحور ولا يلازم
 المعصم فهذه الروايات الصحيحة واضحة الدلالة على دخول الوجه والكفن في الزينة الباطنة
 لغير البعول وغيرهم من المذكورين في الآية الشريفة بخبرنا في هذا الخبر لا يلازم
 على عدم استثناء الوجه والكفن في الآية أيضاً وإن أراد قوله تعالى لا يلبسوا
 لغير البعول ما نفع لوجه والكفن وأما قوله تعالى لا يلبسوا لغير البعول ما نفع لوجه والكفن
 فكيف يباح على الحمار من تحريم النظر إلى الوجه والكفن وما يحصل لتأويله في خبرنا
 السنة لكونها معصية للآية الشريفة ومنها ما ذكره السيد في باب يقال من
 الله عليه بعد ذكر رواية الفتوى العظمى الشريف وفيه دلالة ولو صح خبره على جواز النظر إلى
 والكفن من الزينة مطلقاً كما هو أحد الأقوال في المسئلة استناداً إليها مع الأصل والآية
 ولا ينبغي زنتهم لا ما ظهر منها على تفسير الزينة الظاهرة بأمر رخصة لا يمكن رادة عنها
 كالشباب بعد الدليل عليه بل فيما الدليل على خلافه من العمق والسداد من لفظ ما للوقوف
 له فلا وجه لتخصيصها بما فتن في آداة الواحدة ككل الحائض وعصاة في كفن قبل
 في الخبر المخدم بنفسه لا خبره كرواية فزاره وليرجى سندهما من يوقف فيه سوى فاسم من
 حرمة وقبل بحسنه ويحتمل خبر آخر ولكن بزيادة لم يكمل الكحل والحائض وتأنيها الوجه
 والكفن وربما تعرب الخبر الجوز لرفقها وتأنيها الكفن والأصابع وذكرنا في قولنا
 الطبري في جامع الجوامع وروى الثالث عنهم عليهم السلام والأخبار وإن ضعفت سندها
 إلا أن العرف المحكم في الأحكام يؤيد ما دل على هذه التفاسير في المطلوب أمّا على الثاني فواضح
 وكذا الأول والثالث لكن مع عدم الإجماع ويدل على معناه في المنقذ الصحيح المروي في
 الكفاية عن فريسة الاستناد ومنه عما ظهر المرأة من سهايل لوجه والكفن والمرسل ما يحل النظر

ان يرى من المرأة اذ لم يكن يحرمها قال الوجه والكفان والقدمان غير مدح لا يغسل بالآ
 وفنوى جماعة به كالكلبي والشح في الهامة والبيان وكان الحديث وظ ذلك وسبط
 في الشرح وجماعة من متأخر المتأخرين مطلقا والمحقق الثاني والمصنف في حق ومدة جملة من
 كنه واللمعة والروضة في الجملة ونسب القبري في شرح فيج الى لاكثر فلا يفتح فيه لا شفا على
 القدمين المجمع على عدم جواز النظر اليها وان هو الا كالعام المخصص مضاف الى عدم ذكر النتائج
 المزبور لها فنوى احتمال الزيادة والخبر الذي لا يبعد عنه كقول من الرجل ما يصلح له ان ينظر
 اليه من المرأة التي لا تخل له قال الوجه والكفان وموضع التوار واحتمال اداة الحرام من المرأة
 في السؤال بعيد مع ذلك لا يحصر المحتل منها في الثلاثة على اذنه غيرها من الاجانب لا جماع على
 عدم الحصر فيها مع ان لعمري التامع عن ترك الاستفصال كاف في الاستئلال ولا يفتح في
 ايجته زيادة التوار لما تقدم وتما ذكر ظهوره في اندفاع المناقشات في هذه الاذلة سيما مع
 اعتضاده بالشهرة في الجملة الطاهرة والحكمة ونحو اخرى في غايه القوة بحيث كادت تعد من
 الاذلة الفاطنة وهي فيجادي كثير من الاخبار الواردة في ابواب النظر الى الشوة المتواردة معنى
 المستندة بحكمه مع جواز السؤال او جوايا وبينا نال دلالتها على جواز من حيث كون محط الحكم
 فيها بطرفه في كل من السؤال والجواب والبيان هو خصوص الشعر والبدن والرائحة والذخير
 وغيرها فاجله ما عدا الوجه والكفين مع انها اولى بالسؤال عن حكمها وبينا به بحسب النظر في
 الاستئلال به وغلبته وسهولته من حيث عدم احتياجه الى كشف سائر من خمار ومفندة دون المراتب
 والشعر لندرة الاستئلال بالنظر اليها وعسر الاحتياج الى كشف التور عنها غالبا فلكون عن
 حكمها مطلقا سؤالا وبينا ناكشف عن حكمها جوازا لا عكسا والالكان حكم النظر اليها منما اخبر
 من حكم النظر الى الوجه والكفين كك جذا وهو مخالف للبدن قطعا لا تنافي المسلمين على
 نجية المص في النظر اليها مطلقا وخفائه في النظر الى الوجه والكفين بحيث ذهب اكثر الى حله
 في الجملة او مطلقا وبدل على او محتج بحكم النظر منما منه كك في الوجه والكفين ايضا فيجوزهم
 النظر اليها لربما الترويج المتمكن منه واغلا فهم في تجوزها الى الشعر كما مضى وليس هذا الا لما ذكرنا
 كما لا يخفى ولو لم يكن في المسئلة دليل على الجواز غير هذا في الاخبار لكانا المحصول الظن
 القوي القريب من القطع بكون الحكم فيها الجواز فلا ينبغي ان يرتاب فيه وان كان لا حوط

القول بها المكن من باب التماح في اذلة لتبين هذا مضاف الى لقوم الواردة في كتاب في
 في باب ما يجوز ان تلبس المرأة من الثياب وهي كثيرة منها التي يروى جعفر عليه السلام بانها منسقة
 وهي محرمه فقال اخرى واسفري وارخي ثوبك من فوق واسلك ثيابك من تحتك فيجب عليك
 فقال رجل الى ابن زهير فقال تغطي عينيها الحديث والقصة سند في موضع جهات قلت
 احد ذلك لابن قال الى طرفي الاثني قدما ما تبصر والحد لا يبعد سهرا لمن يفتقد سحره في
 جعفر عليه السلام بانها محرمه قد منكرت به في حق من يفتقد سحره في جهات ولا امر الا بآلة
 الاول والتدليل في الثاني لنقص عدم لقن بوجوده من عدمه ما يبرهنه سحره قطعا و
 هذه النصوص منها الاخير الاول من حيث التعليل ظاهرة في عدم ثبوت النسبة لثوبه بشي خبي
 ما شترت به من كباوه ونحوها وهذا ايضا مما يدل على ما قدمناه من شذبه علم الشريعة
 من حكم الوجه جذا كما لا يخفى مما ذكر ظهوره في المناقشات في هذه الاذلة استئلال
 للمحور بالبيان للناس على خروج الشوة سافرا من غير موجه كالاستئلال للمنع في ذخيرهم من مع
 خروجهم غير مستغرات لمخالفتها للوجدان لا خلافا لاسر في الزمان فبين من يجري في ذوال
 ومن يخذ وحذ والثاني ويريد الحق على الثاني باحتمال استنده الى العبرة ولا احتياج الى دل
 دنهوه الغير المحاصل لا به مطلقا وبينا ناك في الضعف باق دلته كقوى لا يبدن وبينا ناك
 لقولهم وتعتشون ان ابصارهم لخصيصها بما طهر من الاذلة مع جمال الشاة مع مدلتين
 سوى الاجماع المنصص بان في الفقد المتفق عليه ولا كلام فيه وحديث التفتية لا دلالة فيه
 ولو لم يدل على الجواز وكذا غيرها ذكر من الاذلة التي اجبت عند رسالة مفردة في المسئلة مصدا
 الى ندوة القول بالمع مطلقا لعدم نقله الا عن كمو وفخر الدين وان مال اليه بعض من ذكر
 عنها انتهى **اقول** لا دلالة لرواية الفخري على جواز تعمد النظر الى اجنبية اصلا ونفس
 الرتبة بالسوار والكحل والحائض وخضاب لا كف لا يدل على جواز التعمد ولعل رتبة الناس
 لا يقتضي ذلك لاحتمال الاختصاص بالسلطات دون الرجال لا جانب وكف يمكن للرجوع في
 الرتبة للاعتاب وبهم العساف والشبان وقد روي في خبر الماشي ان النبي صلى الله عليه واله
 سمى ان تزين المرأة لغير زوجها فان فعلت كان حقا على الثمان بحرقها بالنار وفي حديث
 لم يرح ان النبي صلى الله عليه واله رأى سامة من امته عذاب سدد بدق لصلته عذوم

رايت امرأة تاكل لحم جسد ها والتار توفد من تحتها الى ان قال واما التي كانت تاكل لحم
جسد ها فانها كانت تزين بدنها للناس بل قد ورد اللعن على امرأة تطيب ثم خرجت من بيتها
فمن النبي صلى الله عليه واله انه امره تطيب ثم خرجت من بيتها فخرن ثيابها حتى ترجع الى بيتها
منى جئت وفي الخصال عن الباقر عليه السلام لا يجوز لها ان تطيب اذا خرجت من بيتها وهو
صريح بعدم الجواز مع انه ليس فيه ما يدل على فرض كونه لرسبة وكونها ذات بعل وخروجها
من غير اذنه بل الظاهر منه خروجها من طيبة كغيرها وان لم يكن التطيب للرجال فما طلت لو
تطبت للاجباب وتزينت لهم كيف وقد نهي النبي صلى الله عليه واله الرجوع عن ادخس في الدخا
الى الحمام وليس الشب اب للرفاق وفي الخصال عن النبي صلى الله عليه واله العمن كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا بدع حيلة تخرج الى الحمام وبها اوصى النبي صلى الله عليه واله طلبة السلام باعلى من اطاع امر الله
اكتب الله على جميعه خاتما وفعال على عيشته وما تلك الطاعة قال باذن لها في الذهاب الى
حمامات والمسابك والساحات وليس الشب اب للرفاق وقد ورد النهي عن المكشوف بين يدي
النصارى واليهود لانه يصفن لادواهم وقد نهي الله تعالى عن ضرب الارجل والخضوع
في القول فكيف يعقل ان يرضى الله سبحانه باظهار الرينة للاجانب وبسوغ لهم النظر الى وجوه
الحراند وخدود الكواكب مع ان الشارع لا يرضى بالنظر الى ابدان النساء من وراء الشب فكيف
يرضى بمشاهدتهن من غير حجاب وبرخص في النظر الى زينتهن السالبة للابواب ان هذا النبي عجل
قول استنادا اليها مع الاصل في الآية ولا يبدن زينتهن لا ما طهر **اقول** اما الاستناد
لما لا صلاحيه له اصل لما عرفت من ان الاصل في المقام هو تحريم الاباحة التي انجدر
حسها واما الآية في مسوقة لبيان حكم ابداء التربة مع قطع النظر عن لساظرفا استثنا ما طهر
لا يدل على جواز تعذر النظر سواء فسر بالكل والخناء او خضاب الكف او بالوجه والكفين او بالكف
والاصابع **قول** كذا في قوله صلى الله عليه واله لا يمكن ارادة بعضها كالشباب فيه انك قد عرفت ان الارجح
والاحوط هو تفسيره بمسعود وهو الذي يظهر من شيخنا طاهر رحمه الله اختياره في الشبان
وهو المذكور في رواية الفتى اجابا بل هو القدر المشفق رادنه معلومة قطعا واما الشك في
ارادة غيو ولا دليل على غيره والاصل العك ولا عموم في لفظه ما في المقام للاجماع على عدم
ارادة كل ما طهر من جسدها قطعا بل لا بد من المراد بعض ما طهر خاصة بالاجماع واختلفوا في

نصيبه فقبل الشب وهو الاصح وقدره ولم يفسد حد يستثناه كل ما طهر الذي يفسد
من نصيبه الا انه عليه السلام ان المراد من طهر الكحل والخناء ووجهه عانه ولسكه وهي
الغلب كادوا في الكافة والنهدين كمن لا يند هذه التفاسير في قوله من اهل بيت علي عليه السلام
على جواز تعذر النظر ولا على جواز الكف مع فرض حضور الشب بل طهره لا يند وانه لا يند
بحرم كشف ما طهر من التربة من الخناء عانه مع قطع النظر عن طهره ولا يجب سد هامه عند سانه
كما يجب سد غيرها مع عكس الشبان جازا مع عدم نوبه لطيفه واما عدم سد وجهه مع
للصحة والخرج قوله وعلى هذه التفاسير ثبت تطيبه في البيت على النبي صلى الله عليه واله
فان نصيبه ما طهر بالكل والخناء كما هو مرئي عن الامام عليه السلام لا يدل على جواز تعذر النظر
الى الكحل والخناء فضلا عن جميع الوجه ونصيبه بالوجه والكف لو سلم لا يدل على جواز تعذر
بل يدل على جواز الابداء مع قطع النظر عن الشبان والخناء المجوز للثوبه بهم لاجل جود عدم سد
هو محمول على النظر الاضاعة ولو فرض دلالته فهو معارض بالافوى والاكثر بطرح وكذا في
في نصيبه بالكف والاصابع ولثبت بالاجماع المركب غير مستقيم ما اولاه في قوله كذا
هذه التفاسير لا يدل على جواز تعذر النظر الى الكحل والخناء والكف والاصابع ولا مسرج
للاجماع اصلا واما ثانيا فبانه يمكن التمسك بالاجماع المركب على تحريم تطيب الوجه والكف
لان ما عدا الكحل والخناء على الاول وما عدا الكف والاصابع وهو الوجه على ثلث داخل
في عموم التحريم وهو المستثنى منه وغیر ما عدا المستثنى وهو ما طهر فاذا ثبت التحريم في هذا
المقدار ثبت في الباقي بالاجماع المركب وهذا اول من العكس كما لا يخفى لان التحريم في المستثنى
منه مستثنى عليه من المانعين والمجوزين وجواز تعذر النظر في المستثنى اعني ما طهر غير مسلم عند
المانعين بل معناه عندهم الاستثناء من وجوب التزمه عدم الناظر بلا يفتح لتسايع
بالاجماع المركب على تقدير تسليم التفاسير المذكورة ايضا **قول** الصحيح **اقول** صحيح
المذكور لا دلاله على جواز تعذر النظر اصلا وجواز الاطهاد مع قطع النظر عن نصيبه
مدلول المحر لا يستلزم جواز تعذر النظر قطعا ولا يصلح الاستدلال به في هذا المعنى لانه
في مكادام الاحلاق عن الخناس من نصيبه ما طهر بالوجه والذراعين وعليه يحمل المرسى في قوله
استثاله على القدمين مع قيام الاجماع على عدم جواز النظر اليها والغول بانه كالعالم المختص بغير

بل الانصاف ان اسماله على الغديين واسماله روايت الحاشي على الذبا عن قريته واصح على
 ارادة المعنى الذي ذكرنا فيها وكذا في رواية اخرى لا سند مع انها في نفسها ظاهرة في هذا
 المعنى فلا يحتاج الى قريته بل هي بنفسها قريته على ارادة المعنى الذي ذكرنا في المرسلة وروايته
 مكارم الاختلاف واحتمال الزيادة في المرسلة بعد جواز وجوده في الحكاية والتحصال ويجوز
قولنا والمعنى الذي لا بعد مقتضى **أقول** هذا غير بصيرة من ان له محمول على معنى
 الذي ذكرنا ويؤيد اسماله على موضع لنوار الذي هو المعنى وهو موقوف للكف وجزء من ذلك
 ولا يجوز النظر اليه اجماعا فلا بد من حمله على المعنى الذي ذكرناه لئلا يتصل به لا حاجة اليه
قولنا سبب ما اعترضنا بالشبهة الى آخره **أقول** ان الشبهة غير ثابتة ولو كانت لم تنفع
قولنا وبوجه اخرى في غاية القوة **أقول** فبان هذا ليس بصلابة في بل هو استعداد
 متى كان في محله لا يثبت لا ليجب بحجة في سبب مقتضى التوالف الوجه والكف يمكن ذكر التمر
 دون الوجه مع علم بسبب ذلك لا يوجب جواز الاستناد على السبب لظني والمشتط الذي لم
 يدل عليه دليل وثانيا يمكن ان يكون الوجه في ذلك كون ذكر الشعر كافيا مع ما عن ذكر الوجه
 للملازمة بينهما فكيف يذكر احدهما كانه صاحب الجواهر رحمه الله ويؤيد مقابلة الشعر
 والبدن في بعض الروايات في الكافي عن ابى عبد الله عليه السلام قال قل رسول الله صلى الله
 عليه واله لا حرم من لفتاة اهل الذمة ان ينظر الى شعورهن وايديهن فانه لا ريب في جواز النظر
 اليه وجوههن في ذلك ذكر الوجه وذكر الشعر ومقابلتهما لا بدى لا يستحسن الا بزيادة الوجه
 مع الشعر وكون حكم الشعر لا على حكم الوجه للملازمة بينهما فكيف يذكر احدهما عن الآخر وليس
 ذلك للاولوية اذ لو كان الوجه في ترك ذكر الوجه استفادة حكمه بالاولوية تجري مثله في
 الايدى ايضا فلا وجه لترك الوجه وذكر الايدى كما لا يخفى فظهر ان الشعر اشارة الى الرأس
 والوجه مقابلته في ذلك الوجه لا جل وضوح حكمه جوازا والا لكانت الايدى كذلك لان البدن
 مثل الوجه وليس اخفى من الوجه قطعا فذكر الايدى وترك ذكر الوجه بخصوصه لا وجه له
 الا بحولته قوله شعورهن وكونه مقتضى ذكر الوجه ويشهد له ما روى في مرید التزويج لا
 بأس بان ينظر اليه ويحسها ومعاصيها فانه لا ريب في انه ليس المراد المعاصم وحدها بل اليد الى
 المعصم اي معه فالمعاصم اشارة الى الكف مع المعاصم ولا حاجة الى تكلف التمسك بالاولوية

كما لا يخفى بك قوله شعورهن وايديهن مع ان هذه الزيادة الشبهة دليل واضح على ان
 النظر الى الوجه والكف من سلسلة لان التمسك بهذه الحجة لئلا يغلط في النظر الى
 الجوارح الشعر شعورهن وجوههن وايديهن بما هو لأجل عدم حرمتهم ولو كانت
 لهم حرمة لم يجر النظر الى يديهن وشعورهن ومسلات كانت نهج حرة الاسلام لا
 يجوز النظر الى شعورهن وجوههن وايديهن ومسلات كانت نهج حرة الاسلام لا
 كان بين سلسلة ولذات في رواية اخرى في مقتضى عدم حرمة النظر الى جوارح شعورهن
 ايديهن وهدوء وحدهم وحدهم وحدهم لا بد من حرمة النظر الى جوارح شعورهن
 ايديهن قال في الجواهر نعم ما قال وكذا في التوالف بين شعورهن وايديهن
 والكف قال في الكف لعمري عنده عن حكمه على ان يقال لا يباح له النظر الى
 شعورهن ثالث يمكن ان يكون مقتضى انما اشار له في شعره بين الوجه والكف مع ما
 كما عرفت قوله وبدل على اوضحته حكم شعرهن فذلك محذورهم شعره الوجه والكف مع ما
 لم يرد التزويج خصوصا ملهها صفة عدم جواز النظر الى الوجه والكف لغير مرید التزويج
 لا فلا يفتى في حق من مرید التزويج وعبره ولا وجه لكم بالعصم ولا وجه لكم في
 من شرطه طوارق شعورهن الوجه والكف لمرید التزويج من العلم صلاحيتها للتزويج بمقتضاها
 من العمل والعتة وتجوهر اجابها ومما شاهده المرید بنفسه فلا يجوز الاشارة اليه وان
 كما لا يخفى لعمري لو كان النظر الى الوجه والكف جازا لكانت اشارة الى الرأس
 واسود فاني من هذه الشروط فانه لو لم يعلم صلاحيتها للتزويج كيف يحرم النظر اليها لانه
 التزويج مع اصل عدم المانع ويجوز النظر اليها به وبها عتاسا حاشا ان الله اعظم حرم علم
 التزويج ان ينظر الى رجلها وكفها التي يحرم النظر اليها في سائر احوالها ولا يباح
 ولا لذلك بل لقضاء حاجة اخيه المؤمن الضرب العاجز الذي لا يمكن من الضرب لثباته
 المباح ثم كيف بمقتضى حكم الله سبحانه جواز النظر الى الوجه والكف من ذميمة سنا وحكم
 محرمته اذ كان بقصد الفرية لقضاء حاجة المؤمن التي يجوز لأخيهما قطع الطواف مع
 شعورهن خصوصا الجوارح الوجه والكف في مرید التزويج فلا يخفى في حق من مرید التزويج
 وغيره عدم اصله وايضا فلا معنى هذه تسلسلات المذكورة في اخبار الجواهر

تزوج من أنه منام ومثري بشري با على الثمن ولذا احتج الشهيد الثاني في المسالك في
 ادع الاشكال بابتداء الفارق في المقامين وذكر له وجوهها في هذا في الحدائق وقال انها لا تنتم
 ولا تنفي من جوع كما لا يخفى على من له الاضافات يادق رجوع وقال في حيلولة لا وجه للفرق
 بين المقامين الا على ما اخبرناه من جواز النظر مطلقا من غير تخصيص ما اذ عود من الوجه و
 نكتب اذ مع التخصيص بها لا وجه لهذه التعليل المتكررة في الاخبار الى ان قيل وبالجمله فانه
 لا يخرج من هذا الاشكال المذكور الا على ما اخبرناه من القول بجواز النظر مطلقا وما انما
 ذكر من التخصيص في المقام فهو لازم لم لزوم الطوق للامام انتهى **قلت** الحق في رفع الاشكال
 ما اخبرناه من حرية النظر الى الوجه والكفين من اجنبته لقهر هذا التزوج وجواز لعملا اشكال
 اصلا وتنقيح التعليل بما يرد وما على القول بالجواز فلا تنقيح التعليل المذكورة في
 الاخبار لا على القول بالتخصيص في الموضعين كما هو المشهور ولا على القول بالتخصيص كما ذهب
 اليه صاحب الحدائق وما اذهب اليه من التخصيص فلا بد من اذهب صاحب الحدائق اليه لا يستحق
 التعليل المذكورة في الاخبار لان التعليل واجبة الى ما ذكره في الاخبار الى ما يخبرنا صاحب
 الحدائق بل التعليل في كل خبر راجع الى ما ذكره فيه خاصة مع قطع النظر عن الاخبار الاخر فيجب
 استقامة التعليل في كل خبر بالنسبة الى المذكور وفي ذلك الجهر فلو ذكر في الخبر جواز النظر الى الوجه
 خاصة وعلق بالتعليل وعلق بالجواز على اذنه التزوج يجب استقامة التعليل والتعليل في الوجه
 منصرفا كما لا يخفى بل ولا يمنع كون التخصيص حقا في نفس الامر ايضا لان الاخبار الواردة في
 مريد التزوج وتعليلها ظاهرا في عدم جواز النظر لقهر هذا التزوج مطلقا حتى الوجه و
 الكفين لان بعض الاخبار يختص بالوجه والمماس لا عموم فيه وبعضها ذكر فيه الوجه و
 النظر الى الخلف الظاهر من وراء الثياب لدى لا يجرى فلم يبق الا الوجه ففي حصة حسن
 بن الشري لا بأس بأن ينظر الرجل الى المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلفها ووجهها
 عند طاهر في المراد بالنظر لطلق المذكور في صدر الخبر هو النظر الى الوجه والى خلفها من
 وراء الثياب مع ذلك دالة على اذنه التزوج ومثله الحسن والتخصيص لا بأس بأن ينظر
 الى وجهها ومماسها اذا اراد ان يتزوجها فانه دال بمفهومه على عدم جواز النظر الى الوجه
 والمماس اذا لم يرد التزوج وعلى عدم جواز النظر الى غير الوجه والمماس لم يرد التزوج لان

تخصيص هو رد الوجه والمماس استثناء لا وجه له الا لاختصاصه بان لم يغفل بمفهوم التفت
 لان التخصيص هو رد التخصيص من دون فائدة ممكنة مع ان لو كان ينظر الى الوجه والكفين
 جائزا مطلقا وان لم يرد التزوج وكذا ما كشفه في جواز النظر اليها الكل احد فلا يرد عليه
 والاذن في رؤية الوجه والكفين اذا رد التزوج ولا وجه لذكرها خاصة وان لم يرد
 النظر الى جميع الجسد لم يرد التزوج بمسود لا شكل ولا يمنع لاعتصام الخبر وان يمنع
 من الاشكال عن محارص صاحب الحدائق هو من كونه حقا ولم يلزم لثباته من محاربه وان
 هو شايع الادلة لا الاقوال وبما نقول على محارص صاحب الحدائق من تعميمه وجه
 حقا فلا ريب ان الفرقانما هو في جواز النظر الى ماعدا الوجه والكفين لم يرد التزوج لا في
 النظر الى الوجه والكفين بجواره مطلقا عدا وانما خرج التعليل المذكور في الاخبار في
 الاول دون سائر فلا يجرى فيه التعليل فيه اصلا مع ان طاهر لا حاشا التعليل فيه
 مناما او مشترا بالجواز اصل النظر الى المرأة التي يراد تزويجها مطلقا لا ترمى الى رواية
 محدث مسلم المروية في الكافي قال سئل ما حعفر عليه السلام من الزنا يردان بنزوح المرأة
 ينظر اليها قال نعم انما يشترها با على الثمن وفي خبر اخر لا بأس ان ينظر الى وجهها ومماسها
 اذا اراد ان يتزوجها فلا ريب ان سؤال محدث مسلم انما هو عن جواز اصل النظر الى
 في الجملة يقال التعليل الكل فحكمه عليه بجواره وتعليله يكونه مشترا با على الثمن راجع الى اصل
 الجواز اعني النظر في الجملة وحققناه عدم جواز النظر مطلقا مع مقتضى الملة لا لا يجوز وحده
 على خصوص النظر الى ماعدا الوجه والكفين في غاية البعد مع انه لا قرينة عليه اصلا وكذا
 الثاني بل يأتى التعليل لراسخ الى التخصيص الشامل للوجه والكفين وتعليله يارد وحده الوجه
 التلم قال المناد من التعليل انه لو لا انه منام لم يجر النظر اصلا كما علق بجوار النظر الى
 اصل القدمه وكفاد بانه لا حرمة لمن بل الظاهر المناد من النظر الى المرأة بكم العرف هو
 النظر الى الوجه واليدين لا تمام موضع النظر ما لبيا وغيرها منور بالثياب عاليا فلي هذا
 يكون السؤال عن جواز النظر لم يرد التزوج الى الوجه والكفين والتعليل المذكور عنفتا
 والكفين فلو حار النظر الى الوجه والكفين مطلقا لكل احد وان لم يرد التزوج فلا معنى للتعليل
 اصلا وبالجمله لا يستقيم التعليل الا على ما اخبرناه من حرمة النظر الى الوجه والكفين قوله

ثم نجد بخط المصنف قد ملحق بهذا الكتاب ما هكذا

ومنها ما ذكره شيخنا المحقق العلامة الأنصاري في شرح الارشاد على ما يوجد في بعض
مسودات الشريف التي طبعت بعد وفاته قال على الله مقامه اعلم انه لا خلاف في ان لا يجوز
للرجل النظر الى الاجنبية مطلقا مع قصد التلذذ او الرتبة ولا في انه لا يجوز مطلقا في غير الوجه
والكفتين واما فيها مع عك الوصفين فاختلف فيه فقيل بالجواز مطلقا على كراهية وقبل الجواز
مطلقا لا ازيد وقبل لا يجوز مطلقا الا الحاجة وهو الذي اخبره المصنف فتدبر هذه ههنا
اخر مستكما بمقومات دل على جوب غض البصر وقوله ناله ولا يبدن زينتهن مؤيدان بمفهوم
الاخبار المنقذة في انه لا باس بالنظر الى وجه من يريد تزويجا حبشا شرط في بعضها عك
الباس بصورة ارادة التزويج وبما دل على ان النظر منهم من مهام البصر ان زنا المعين النظر
انه رب نظره او رثت حسنه يوم القيمة وبكاتبه الصغار قال كبش الى ابو محمد في رجل
اراد ان يشهد على امرأة ليس لها بجرم هل يجوز له ان يشهد عليها وهي من وراء التزييم
كلاهما اذا شهد رجلان عدلان لانها فلا تفت فلا تفت القى تشهدك وهذا كلامها ولا يجوز
له الشهادة حتى تنزروا بينها وبينها فوقع عليه السلام تنقب ونظير للشهود وبما في التوبة
على منع النساء من ان يخرجن من مكشفات ولان النظر منقذة الفتنة فالألق بمحاسن الشرع
حسم الباب ولان امرأة غشيمة جانت الى رسول الله في حجة الوداع تستقبه وكان الفضل
بن عباس يدف رسول الله فاحذ بنظر اليها ونظر اليه فصرف رسول الله وجهه
الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة اخافان بدخل الشيطان بينهما هذه جملة ما
وقفت عليه من ادلة المنع وفي الجمع نظر اما آية النزع فلا تفتد لها لا تشبه العموم واما قوله لا
يبدين زينتهن فللمخضبة بقوله اما طهرنهن فتمتج الرواية المحكمة عن تفسير علي بن
ابرهيم بالشباب والكحل والغائم وخضاب الكف والتوار وفي مؤتعة ذراة لولا القاسم
بن عروة بالشاة والثالث وفي رواية ابي بصير بالغائم والتوار ولا ريب ان ابداتهما مسئلة
لا بداه الكفتين غالباً وفي حصة الفضل قال سئل ابا عبد الله ع عن الذراعين من المرأة
اهما من الزينة التي قال الله ولا يبدن زينتهن الا ليجوز لهن قال نعم وما دون الخمار
من الزينة وما دون التوارين وفيها دلالة ظاهرة على خروج الوجه والكفتين عن الزينة

التي هي من مدانها واصرح منها مؤلفه مردك بن عبد الله بن محمد بن زياد في زيادة الغدير على الوجه
والكفتين ولا تفتد لان طرح بعض الرواية لا يقطع بانها من رتبة الاعتناء والكفاية
قريباً لا سناد عن الخبر عن سعد بن زياد قال سمعت جعفر بن يقطين يقول وسئل عما يظهر امرأه من
زينتها قال لوجه والكفتين وبها ايضا بسند لم يستعمله محمد بن يعقوب عن جعفر بن محمد بن موسى
عليه السلام قال سئل عن الرجل ما يصلح له ان ينظر من المرأة التي لا تفتد في لوجه والكفتين
الى غير ذلك من الاخبار التي يفتد منها المنع منها ما سبق في مسئلة حوار انظر بها على وجه
ومنها ما سبق في حوار سماع صونها ومنها ما دل على كراهية الفزع والغصنة وغسل اليد
بالخضاب للمرأة وان ساء بن سريته ملك هذه اذ لو وجب له الوجه والكفتين لكان
لم يكن زينة بها كما لا يكون زينة غيرهما كيف شئت وسهام وروى عن رجل جالس مع موسى بن
فراس وجهها اسفر من الجوع فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله فحث وعاد وجهها امر
واما فيما دل من اخبار المسئلة السابقة على اشراط جواز النظر بآية التزيين فثبت اولاً
ان سياق الشرط فيها ليس مضيقاً للتطبيق كما يظهر بالناسا فيهما مع انه لو سلم ثبوت شهوة
فقد عرفت ان الجواز هناك غير مشروط بما يشترط هنا من عدم قصد اختيار حسن المرأة مسئلة
ولوناً وفجها وقابلتها للمباشرة والمباشرة وعدمها ولا تلتفت الى قصد مطلق
على ارادة التزويج مع ان الجواز هناك اريد به الا باحة بالعمى لاعم وهو مطلق على ارادة
التزويج مع ادلة مع ان في الاخبار التي ذكرها كتابته الخروج عن ظاهر المفهوم بعمل الباس
في المفهوم على الكراهية بل لعله ليس عاكفاً للظاهر واما فيما دل على ان النظر منهم من مهام
البصر فلا تفتد طامرها كان عن شهوة كما لا يخفى كذا ما دل على ان زنا المعين النظر تشهد
قوله عليه السلام وزنا الغم الغيلة فانها لا تكون الا عن شهوة واما قوله رب طهرنهن
حسرة فلا تفتد على وجه الاستحباب الجبري واما في الكاينة فلهذا دلالتها على وجوبها للشجب ولا
واحتال كون الامر بالشجب من جهة اباء المرأة عن التكشف لكونها مستتره مستغنية عن ان
تبرئ للرجال فان ذلك مما يثيق على كثير من النساء وان كان جائزاً اذ رت حائز بنق من جهة
الغيرة والرقدة فانك قد عرفت جواز النظر الى وجه من مراد تزويجها وكفها اتفاقاً مع ان
مناق على كثير من النوان واهلهم سبها الاكار من اوله الاخطار ويؤيد ذلك ان دل

ابو حنيفة لمؤمن الطاف انت عمل المنعة فلم لا ترضى نفسك بنموت ويكفن فقال له مؤمن
الطاف ليس كل الصاعيات برغب فيها ويؤيد ذلك ما روينا من المؤمنين عليه السلام
لاهل العراق يفتن انفسكم بدافع الرهبان في الطريق اما تنصوبون وفي حديث آخر ان
امير المؤمنين عليه السلام قال ما تنصوبون ولا تنارون فانكم تجهلون الاسواق و
هنا من العلوج وحاصل المرام ان رتب جائز ينقض الجاهل تركه ومن هنا يظهر وجه النظر
بما اذعن من جواب التهمة على منع النساء من ان يجهن سافرات اد لا يخفى ان هذا المسع
ليس بآه كد من منع تكفهن لمن يريد تركه يجهن بل هو الكد بمراتب شتى فان ردت
سيرة العلماء على منعهن فسيب ان هذا غشك بالاجماع في عمل النزاع ومن هذا يظهر الجواب
من بعض المعاصرين حيث ادعى في هذه المسئلة بعد ترجيح المسع ان النطلع على النساء المنكرات
من المنكرات في دين الاسلام وقال في مسئلة جوار النظر الى من يريد تركه يجهن النظر
الى جميع جسدها فيما ليس شرعا النطلع الى جسد المرأة الباكورة المحذرة من اوله لخطر خبر
اطلاعهما لا اختيار خلفها ولونها وقيل بها الامور المطلوبة من الرجايات انكر عند الناس
اذا اطلعوا على نظمة لأجل الاختيار ام نظمة على وجهها لا قصد الاختيار المذكور بل
امامنا او غرض آخر مع عدم قصد التلذذ وعدم الترتيب وهل الانكار في المقامين الا
لأجل الغيرة والاستصباة اذا كانت المرأة من اوله الاخطار وذوات الاسنان وسكنة الامنا
واما فيما ذكره من ان النظر يظن الشهوة ووفوع الفتنة ففيه ان اليهود من الشارع
حسم الباب في امثال هذه المطان بالحكم بالكراهة دون الحزم كما يعلم بالتبع في الاحكام
الشرعية مع ان هذا الاستحسان لا نقول به واما خبر الغشقة فهو على جواز النظر اذ كان
لا يخفى ثم ان الاخبار الجوزة مطلقة فتشمل النظر الاولى والثانية واستدل من خص
الجواز بالاولى بادلة ضعيفة لانهم لم يثبتوا تلك الاخبار ثم انك قد عرفت ان النظر اذا
كان بقصد التلذذ فهو حرام كما اذعاه غيره احدى وعليه وعلى خوف الفتنة حمل ما ورد
من عدم النظر في الاخبار واما اذا لم يقصد به التلذذ لكن علم بمصالح اللذة بالنظر ولم يعلم
ولكن تلذذ في انشاء النظر فهل يجب الكتمان لا الطاهر الشاة لاطلاق الادلة ولا انظر
الى حسان الوجود من المذكور والامات لا يفتك عن التلذذ غالبا بمقتضى الطبيعة البشرية

المجبول على ملائمة الحسا فلو من الطرح حصول التلذذ لوجب استنفاء النظر منها بوجوه
مع انه لا فائده الفصل بينهم وبين غيرهم ويؤيد ما ذكرنا ما رواه في الكافة عن علي بن سويد
في القصص قال قلت لابي الحسن اني مبتلى بالنظر لمرأة فاعلمه فنجسي انفسا فقال له
لا بأس اذا عرفنا الله من بيتك الصدق واما لك والزنا فانه يذهب بالكرامة ويذهب بالتعب
فان مراد السائل انه كثير ما يفتق لئلا يبتلاه بالنظر الى المرأة الجميلة وانه من انفسها
بالمكالمه معها بما ملك او غيرها يبتلذذ بالنظر لكان منها ولعلك من هذا كقولك لروى
من اهل الصانع والحرب التي يكثر بها ختم النساء كاحتاج ويزيد من كثرة النساء
اليهم سببا ساء هل يوادى المرأة لا يستتر مسئلة من يجب كتم من غير قصد التلذذ
ام لا اجاب بانه لا بأس بذلك فاعلم الله من قصدك مطا بقصدنا نظره من ان نظره ليس
لجرح التلذذ حيث عبرت عن محال الحدت معهن ما دللناه من ذلك كانه لا محال حاصل
حين النظر ثم حذره عن الزنا وحمل الزانية ببعض من عاصرا على نظر لا فائده ولا يحصل
الا بحجابا عن اللذة بعد النظر فاجاب عليه بانه د علم الله من الصدق في ذلك
ثم قلنا انظر فلا بأس لا يحرم بعد هذا العمل بل الطاهر ما ذكرناه من معنى يحرم بها ومن
الخبر ما رواه في الكافة في الحسن بابن هاشم عن ربيعة بن عبد الله عن ابي عبد الله قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النساء ويردون عليه وكان امير المؤمنين عليه السلام
يسلم على النساء وكان يكره ان يسلم على الشابة منهم ويقول الخوف ان يهوى منهن فابتل
على اكثر ما طلبت من الاخر فان الزانية على انتم كان يكره التسليم لهن لاحوال التلذذ
بصورتهن فصوره العلم بالتلذذ اوله بالمراعاة لان حمل على الكراهة بما لا فائده فيه
حصولا بعد جعلنا استقارل بمرآه اى ما ورد عليه من الجراء واما السلام المنصوب ان
كان الوارد على ذلك اكثر ترك لا تبلغ درجة اعمدة فليدبر اعلم انه قد منعت الرتبة في
مسالك وعبر بموقف في قوع في المحرم وجعل خوفا لا فتنا عياضا عنها ولا بعدد يكون
مرد بها كما عن كتمان التلذذ ما يحظر بالبال عند الطر ولعل المراد بالبال معنى الحرام مع
لطور به من الزنا والتفكير في خواها والطاهر حرمة النظر مع الرتبة سواء فترى صفوف
الووع في الحزم ويخوفنا لا فتنا او حطوا ما يحظر بالبال من فتن لا اعمال اما قول

أفطاره وأما الثاني والثالث فلا بد فيهما الفساد المنه عنهما وما تقدم من صرف التبرع
 وجه ابن عباس عن الخليفة معللاً بحول الشيطان بينهما يتم كل واحد من المعاني
 الثلاثة فيصير دليلاً لحرمة النظر عن الزينة مطلقاً لا فيما يأتي وجه كان من الشيطان انتهى
 بلغة الشريف **أقول** في كلامه الشريف مواقع للنظر لا بد من التنبيه عليها قوله أما أنه
 النفس فلا تها لا تغيب العتق فكذلك لو لم يكن الآية تغيب العتق لكانت مجزئة ولو كانت مجزئة
 لما صح الاستدلال بها في سائر الموارد مع أن الفقهاء يأسرون لا يزالون يستدلون بها
 على تحريم النظر بها لأدليل على الجواز حتى التائبين باستثناء الوجه والكفين قال الحنف
 هل يجوز للنفس أن ينظر إلى المرأة المأثورة أو الأجنبية قبله وقبل لا وهو الظاهر لمؤ
 المنع وملكنا بين المستثنى الآية المراد به الإمام وقال في المسالك ومع ابن أدريس من
 النظر إلى نساء أهل الذمة لمؤ قوله تعالى قل للذين آمنوا منكم يغضوا من أبصارهم وأخفوا
 الصلاة في الخلف قال العلامة في الذكر في مسألة النظر إلى أمته الشريف نقل قول الشافعي
 والأقرب ما قلناه لقوله قل للذين آمنوا منكم يغضوا من أبصارهم وهو عام في الحرمة والأمة
 وقال أيضاً في المملوك الفحل لا يجل النظر إلى الأجنبية وإن كانت مالكة ولا يكون محرماً
 لها ولا فرق في التحريم بين النظر إلى وجهها وكفها وغيرها لقوله تعالى قل للذين آمنوا منكم
 وجه الله أيضاً المسوح كالنظر عند بعض علماءنا وفواء الشيخ وليس له النظر إلى الأجنبية
 وإن كانت مالكة له عموم قوله تعالى قل للذين آمنوا منكم يغضوا من أبصارهم وقال أيضاً في
 المحبوب والعتيق والخنث والشيخ الم قالوا قريباً منهم كالفحل لمؤ الآية وقال غير المحققين
 في الإيضاح المملوك لا يجوز له النظر إلى مالكة إذا لم يكن محرماً لها لمؤ الآية وقال في
 المسوح الأصح عندنا أنه كالفحل فلا يجل النظر إلى الأجنبية وإن كانت مالكة له وفواء الشيخ
 في المبسوط وعليه استقر رأي والدي لمؤ قوله قل للذين آمنوا منكم يغضوا وقال في كشف اللثا
 ليس للمحسوس النظر إلى المأثورة ولا الأجنبية وفقاً للشهور وحكي الإجماع عليه في اختلاف و
 بدل عليه عموم الأمر بالنظر في التبرع عن إبداء الزينة وقال فكيف للثام والعضو المباح
 المتصل على أشكال من الاستحسان وعمو الأمر بالمعصية مثله قال في الإيضاح مع أن الإجماع
 في آية المعصية مناف للحكمة ولما ورد في شأن من فعلها فلا بد من حملها على العموم وإن وجوب

غنى البصر في الخلعة من غير تنبيه لا مانع فيه للكعبة بحسب شرطه كذا يحكم من مناهج
 وتماجلون المعروض لمسك على المعصية مع عدم وصمة ذلك لغيره فكذلك ما كان شيئاً للزينة
 الثاني في المسالك ومع ما قال في قوله عليه السلام وكما يصليها من نزع قصده من صلبه
 فصل من سبعين ركعة يصليها العبد وثق نعتهم رجع المعصية وهو لا بد أن يكون له منة
 لأن كون منزع في الخلعة أفضل من غريب لا طائل تحته انتهى لمختصاً فكيف هذه الآية
 الشريفة وهذا الحكم الأهم المؤكد فإن وجوب من نزع نعتهم من معصية مع ما كان
 نعتهم ولا مانع فيه فلا يحصل لهم من نعتهم من نعتهم لا بد له منة وحمل هذا
 الحكم الأهم قوله وما قوله ولا يتبين بينهما بحسب مقتضى كلامنا من حيث
 الرواية المحكية عن نفسه على من مرهم ما شاب والخلع خارج عن قول فديت فيما مع
 أن يخصص هذه الآية بما ظهر لا بما حوته لغيره لوجه والكعبين صلاة من نعتهم
 بالوجه والكفين وإن طاهر قوله نطق ولا يتبين بينهما إلا ما ظهر هو انتهى من نعتهم
 الزينة مع قطع النظر عن تناقضها في شأنها من طهر لا بد من جواز نعتهم من نعتهم
 عموم ما دل على تحريم النظر إلى أصحابه على حاله وقد وجدنا ذلك عند الاستدلال بالآية
 الشريفة مما لا مزيد عليه على أنه لو فرض عدم عموم الآية فلا ريب أن الشارح من المعص
 هو الغرض عما كان النظر إليه مشافهاً مشافهاً وهو المكشوف من جسد النساء لأنه موضع النظر
 غالباً وهو الحاج إلى الأمر بالنظر عنه لا ما كان مستوراً غالباً ولا ريب أن ما عدا الوجه
 والكفين منور بالشباب غالباً فيكون المناد من الأمر بالنظر هو الغرض عما يكون مكشوفاً
 غالباً من الوجه والكفين فيكون الغرض من الوجه والكفين هو الطاهر المناد من نعتهم الأمر
 أو الغد والمثيق من الأمر بالنظر في مقام الدلالة وإن كان وجوب الغرض عما عدا الوجه
 والكفين معلوم بالأولية القطعية والإجماع وغيره من الأدلة قوله في صحيحه لم يصل
أقول قد عرفت فيما مر أن هذه المعصية من الأدلة الباهرة العريضة في حرمة الغرض
 إلى الوجه والكفين عند التأمل ولا دلالة فيها على جرح الوجه والكفين من الزينة لا
 المطوق ولا بالمفهوم أما المطوق فظاهر لا بد من أحد كلف وصريح منطوق دخول
 لذر عين مادون المخار ومادون لتوارين في الزينة لا خروج شيء من مفهوم مملوك كان

لكان مفهوم القلب وليس بجهد فقول عليه السلام ما دون الخمار من الزينة كقول الغائل جاء
 الذي فوق السطح ونام الذي تحت السقف فانه لا يدل على عدم جنى من ليس فوق السطح
 ولا على عدم نوم من ليس تحت السقف بل هو قوله جاء زيد ونام عمرو ولقد استبعدنا الكلام في
 هذه الرواية الشريفة فيها اسلفا واوردنا من الدلائل والشواهد على المختار ما هو مستفاد
 كل علمه وبطل كل غلته والافاضات قوله ما دون الخمار كناية عن الوجه خاصة وما دون
 السوارب الكفان لا غير فبطل الرواية على دخول الوجه والكفان من الزينة المهي عن ايديهما
 فان فضلا لما سئل عن الذراعين هما من الزينة قال عليه السلام نعم الذراعين من الزينة و
 ما دون الخمار وهو الوجه ايضا من الزينة وما دون السوارب اي الكفان ايضا من الزينة
 فما خلكت بالذراعين قوله واصرح فيها مرسله مروي في **قول** فيه اول ان مرسله لا
 تقاوم صحبة فبطل فان التعصبة اخى بالزيج من وجوه عديده يكونها موافقة للكتاب
 بحالفة للعامة موافقة للعامة اصح سندا وافوى دلالة وثابتا ان المرسله محذرة لارادة عقد
 وجوب الشريطة لمرأة لهذه المواضع اعمى الوجه والكفان والغد من دفعا للسرور والفرح
 وعدم وجوب الحفظ من وقوع النظر اليها بمحل وقوع النظر الى هذه المواضع من غير عقد فبطل
 اشتغالها على الغد من مع انهم لا يقولون به وبؤيد رادة هذا المعنى من المرسله رواية قرب
 الاسناد ورواية على بن جعفر في قريب الاسناد عن سمعة بن زياد قال سمعت جعفر اعم
 وقد سئل عما ينظر المرأة من زينتها قال الوجه والكفان والاربعان ظاهرها جواز الانظار
 مع قطع النظر عن الساطر وعليه يحمل مرسله مروي وعليه يحمل رواية على بن جعفر عن ابيه موسى
 قال سئل عن الرجل ما يصلح ان ينظر اليه من المرأة التي لا يخله قال الوجه والكفان وموضع
 السوارب وبؤيد اشتغالها على موضع السوارب مع انهم لا يقولون به والقول مانع من قبل
 العام المختص ببطلان الظاهر ان اشتغالها على موضع السوارب واشتغال رواية مروي على
 الغد من قريبه على رادة جواز الانظار مع قطع النظر عن الناظر كما هو ظاهر رواية قرب
 الاسناد بل سيما لا يقال ان النظر الانفاق عبر اختيارى فلا يوصف بالحمل فالحكم بالحمل
 دال على جواز النكاح لانا نقول ان اختيارى باعتبار مقدمته بمعنى انه لا يجب الحفظ من
 وقوع النظر انفاقا وجواز الانظار مع عقد العلم بالناظر فيوصف بالحمل بهذا الاعتبار

ولا استبعاد فيه اسلاك كيف وقد ورد مثله في قول بطرقة والمراد بها سطره لاخافيه
 كما صرح به غيره احد من الخصال عن امير المؤمنين ع قال قول بطرقة المرأة فلا تنصوها
 سطره اخرى وحذروا لثنته ومن الصادق ع قال بطرقة لك ولثابتة عليك لثنته
 لثالثه فيها الملاك عهدة من بطرقة امرأة فرج بصرة في السماء او عصب بصرة لم يند
 لبصرة حتى مر عهدة من الحور العين في جبر حتى يعقبه الله بما لا يجد طهره في كفا
 عيون الاحياء عن انصافه عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه واله لا يسمع نكحة
 بالطرقة فليس لك يا علي لا قول بطرقة في حديثي وناظرين في ادواتهم حتى لا
 ينزف عليها عفتا ولا دم هو ما حصلت به من جهة الاتفاق فلو انه بالطرقة لاسبه
 ترتب عليه الدم والامر انتهى **قلت** قد كان قد بان في مقصودها محذورة
 بالحوار هو ما حصلت على جهة الاتفاق ثبات سطره لاخافيه التي لا تكون متباينة
 في الاحاد بالحوار والامانة شريفة ما ذكرها من كونها اختيارية بحسب مقدمتها فصرح
 بالحوار في عقد وجوب الحفظ وثبت ايضا من هذه الاخبار ان السطر لثابتة التي هي العدة
 الاولى محرمة مهيبة عنها وقد صرح شيخنا الصلوة الجبراني في كلامه السابق بانه لو انما سطره
 ثابتة ترتب عليه الدم والامر وهو صريح في الاعتراف بغيرية السطر لثابتة لعدته بعد
 السطر الاول الاتفاقية بل يظهر منه لا غرض بانه لو حصلت السطر انفاقا ثم سطره كذا
 انما قال والظاهر ان المراد بالسطر الثابتة هو الاستمرار على السطر والمدوم من حد السطر
 الاول التي حصلت انفاقا وكذا الثالث وهي طول النظر زيادة على ذلك واحتمال صرف
 بصرة ثم عوده يمكن ايضا انتهى ثم ان قول الصادق عليه السلام من نظر
 الى امرأة فرج بصرة الى السماء او غصن بصرة لاربعين
 المراد منه وقوع النظر انفاقا فكيف يستبعد
 ارادته من رواية علي بن جعفر
 والله صامع براعة الشريف ثم حله ون اقامه الاجل فما اصباح الهداية وخائب
 للتأري من كل امل ورحباء قدس الله روحه لركبه وحسن خصلته وصبر
 الى اجداده الطاهرين ماواه

ترجمة المصنف قدس

بقلم تلميذه الرشيد جامع الفضائل الطراف منه والتبليد كوكب الجلال المنجلي من افق المآف
ومن فاني براتق نظم النشقي وابن هانئ صدق الافاضل بدرا لا مائل لبث المفضل
وعبد الما طل ثالث التبريز مولانا السيد عالم حين لا زال فريشا بكل ما تقره العين
خلا الدهر عن دايغ الى الشاويج واصبحت الدنيا كالكافور
كان لم يكن بين الجحور الى الصفا انفس لم يسم بمكة سامر

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو فرج الدهر وفريد ومنهض العصر ومفيد بدو الكمال المناق على سماء المعالي و
شمس العلوم المرجحة بشمسها حنادس الجهل لا اللب في جم المناقب والمناقب وارث الجيد
كأنما عن كابر سيدنا واسنادنا السيد محمد باقر طيب الله ثراه وحمل عند جده شوا
بغير طالع على فلك العلم والورع والرهادة وكوكب الذرى المناق على فوق الفضل والرهدة
والعبادة الحبر المؤمن المرموم سيدنا الحسن نعمة الله بغفرانه وامطر على جبينه الشريف
شأبيب وضوانه ابن العلم الفخر المنقذ في الكالات صاحب الفواضل والفضائل الكرامات
فاقد النظراء في عبادته القصر بهما عن هواها وجاعل النجوى مثالا لا امير مولانا
ومرربها وما ونبها دى الشرف الواضح المحلى المرموم السيد على بن العلامة جامع الملوك العظيم
والفقيه مولانا السيد صفدر رضوان الله عليه ابن العالم الورع الصالح السيد صالح
الرضوي الكشميري صلا ومولانا والكشميري مولانا ومدنا طيب الله مضجعه وجعل
في جوار الطيبين مثواه ومرهبه

فاكرم ببدر زاهر منالقي فاصبح للتاديب في الليل هاديا
شاجله البدان والفران واشرق من افواه الملوان

بسمي نسبة الشريفة السامي وبنيتي مرعه المورق السامي خمس عشرين وسائط الى الدج
المطلبة بالبركات على رؤس العباد سيدنا وامامنا ابي جعفر محمد بن علي الجواد ونفخنا
جوهر مجده في سمط فلادة فريدتها السيد حسين القمي صاحب المزار المعصوم بكثير

رجل
الحمد

رجل
الكامل

بسمي
الحمد

وزجج اليراقع عن ساوجب شرفه موسى المرفع لغيره ولتبد حسن الذي جدد سيد
ورقة من عصائه على ثمر يافع من صوته بسبب هكذا اجدوه الحرم السيد حسين بن
سيد محمد بن سيد احمد بن سيد مناج بن سيد حلال بن سيد قاسم بن سيد علي بن
السيد حسين بن السيد حسين بن علي بن عبد الله السيد احمد نقيب قسم من السيد محمد الاعرج
بن السيد احمد بن السيد موسى اليراقع من الامام الحقا انه جعفر محمد بن علي بن جعفر بن
الافاقية والسلام - فان قال قائل منجيبا من مدق هذه النجوة لما كان

وسا اصلها تحت الثرى وسماها الى القبر فرج لا ينال طوبى
كان حقا وان افخر سيدنا بقوله

انا بن المصطفى لا نتمتع بغيره عندنا هو بالابناء بشوا
(كان حقا)

ولقد رحمه الله وسطع نور غريته الفراء في افق الهند وطلع وشرق مد لخم لشرق في
شرق لكهنؤ وطلع في صباح شهر صفر سنة ١٢٨٨ في يوم ثلاثه سابع في ربيع الصبر على
ملك الاجلال وظهر فاقين سائرا كما لا نمت من يوم الولادة ورثه بلبان نقوى انما
ورج في حجر الكمال والورع والعبادة ونشأ في بيت الصلاح والتهاد والتمادة ملك
اورق غصنه واخضر شجره وحان تبتدو ثم بادرا في خوض بحر العلم وبحاره وغدا
وراح الى رباضها طالبا لاجتلاء ثماره فسلط مسالك غدوة ورواحا وورد شجرة
سناه وصباحا فسقاها بالكوش الرقيقة من عيون العلم الرياضي والهيئة والمنطق العكدة
طورا المحقق القمير الكامل البري من كل شئ مولانا المرموم الشيخ فضل حسين ونارة
الفاضل الجليل في الشرف الواضح المحلى مولانا المرموم السيد محمد علي وعليه بعد التهل
ابوه المحقق المنقذ الكامل حتى نضلع شبعا من غاويق الفقه والاصول في ايام فلان
فلما كان ان يبقو في مره ويبقى ارض الهند مدره ويتبع حرم وزجج الظلام فزجج في
اراد عنهم الوثيق ان يرتقى من قفن العلياء الى اعلاها وان يقتنص من درارى علم
اسناها واربهاها فركب فوج اوادته سفينة طلب المدايح العليا فانلا بسم الله جبرها
مرتبها قالق موسى معبه عماء على باب باب العلم الرياء فيضلي له نور من شفايع العبير

رجل
الحمد

رجل
الحمد

رجل
الحمد

لرجائه فصرح التطرف وباضه واداد الارثواه من حياضه ففكر مده مدبه في بحار
 افادات بحق الاسلام الخراساني والمافاه وسقاه دهره بدارها خيال الحاج مبرنا حبيب
 الخليل الطهراني وشقى عليه علم العلماء حجة الاسلام الطاطبائي المرحوم السيد محمد
 كاظم وامطر عليه شأيب المعارف شيخ الشيعة الفراء المشهور في المواله ونص في الاستا
 في هذا المضمار برهته من مبراد لا جاتا وناوينا الى ان اكمل احدى عشر سنة فخرنا حق صار
 معقود عليه الاامل واسم خبايه محط رحال الا فضل وبابه مساحا للسفينة في
 المسائل فرج الى الهند وقد صادت اهله كاله بدوذا وجداول فضله بجوزا ومجانب
 تصفقه مدوازا وركام تدقيقه هاطلا مقزانا وماء عليه سلسالا وهضاب ورعه
 اجبالا فاجين باقاضاته رسوم العلم الدواوس واشتغل باقاداته في مدرسته فتم
 بسطار المدارس التي هي مرجع لطلاب العلوم لدينه في البلاد الهندية ومناو
 للفتيين من فنادها ومنهل صاف لخواوذا ومسرح لانظار الكلاء والافاضل واثر
 من الاثار الباقية لايه الحق الخبر الكامل وبذلك جمعه في احكام بنهاها باقاضات
 بموصه السانده حتى رقيها الى درجة الجامعة فبع فيها بركانه الجلالة اولو البصيرة والذائنه
 وتوقدت فيها ريت شجرة المساوكة منون من مصانع الهداية لصاروا سندا للذاهل
 وصدا للعصاة وارتقوا على ذلك حتى لقب بعضهم من الذولة لا تكبرية بشمس العلماء
 فتم الموائر ذكره في هذه الافطار والسفينة خبر كاله في الامصار والمروى حث علماء
 بالتدريس شمس العلماء وصدا والافاضل مولانا السيد سبط حسن ادام الله وابقا
 وحفظه وكلاء
 ومنهم الجنى من غمار ديارها والمروى من جباضها والساج في جوارها والكارع من
 عيونها وانهارها ثالث الثميرين مولانا السيد شير حسين حرمه ربنا المشرق المدرس
 الاعلى في المدرسه العاليه بفتح اباد
 ومنهم اجوه وشقيقه العالم الموزع الفقيه حجة الاسلام مرجع الحاضر والبادى مولانا السيد
 محمد هادي لا زال ناقضا خلفه كل ظاني وصادى
 وكان رحمه الله مع اشتغاله بالامور العلمية كثرا العبادة مقترنا بارسال النفوى

في هذا المضمار

في هذا المضمار

في هذا المضمار

والرعاة مرضا عن هواه جاعلا نصب عيضا مولانا السيد محمد باقر
 عن الدنيا وحلاها خافضا للجناح مع ملو مكانه سواضام رفته شانه ومصادقا
 صاحب الغيرة المسمي سلم السليوس من به ولسانه وطابع بحوله وشدة دونه هذه
 مقداما في معترك شكر عن الشجمان واسداه غاما في مارق بجمه بياض ودهان
 مفضله في مرجع كثرات سبب اشراج بلا ح ومعلما بحديثه في القربى والى
 فغار بلاد ارياح وحائرا فصبات السبق في مضمار يرى فيها السابق مصليا وبند وفيه
 الرجل مصليا فيسبح الله ودين بامنه نعم من سجد لله وبالله في القربى
 الدنيا ونلادها فانه حاز بالفتح المولى والرقيب في هذا المضمار وحذاقته حذو
 لا نقباء الامراء والبع في هي المرسى هوها حتى مع له ديرة قد مر من فيها ولسان
 به مسلماته وجده مستطرا من مدررها ومفقه من لغة سيارها مدها
 في هذا المضمار الذي يملك فيه الانشواط واقعين على مرارة الودع والاضباط
 فاقا ابوه الفقيه الكامل الاودع الاجل فقد كان مضروبا بالمثل في العلم والعمل مرضا عن
 دنياه مجتهدا في طاعة مولاه عارجا من الزهد على معارجه فاجبا بوقوفه في مناخه
 لم يكن لاحد فيه مهن ولا لفاضل فيه مفرز نور الله بالذات شاع غره الفراء الملوين مسنة
 ستين بعد الالف ومائتين فصار لبلى الهند باشراف لوامعه حيا مسفرا واجم لفظة
 (خورشيد علم) عن عام ولادته مظهر مفتاح ارباب يصل الى ارض الهداية شامعه و
 وبسببى بانوار الهند ويقامه وبصيرته القعية قطبا المعدل بهار الشرب لعاله
 وبسبب به اغناء ظهر المصالح خرج من زاوية بيته الى قائمة الدين مرحوم الميرزا محمد علي
 طباطبائي رحمه ومن كسر منزله الى مركز دائرة العلوم المفقى السيد محمد عباس الشنري
 جعل الله في جوار الطيبين مأواه ومرجبه فاقنيس انوار العلوم الدار سته من هدير
 البدرين واقتصر فرائد الكالات بالانوار في كج افادات فديرا حزين واحنى
 تمار المقه والاصول اذ حضر المعصن المباد المورق المنير من شجرة الامام على التوفيق
 الجليل حجة الاسلام ممتاز العلماء مولانا السيد محمد تقى اسكنه الله في غرافات الجنت
 وامطر على تربته الشريفة هو اطل المقود والغفران وبلغ من ادقائه على طور الجلاله

وصعوده على اعلا فن النبالة درجة كتب فيه سبنا تاملنا لعلنا لبعض علماء العراق
 محبراً عن حاله ومنبسطاً من روحه لما عزم على المسير اليه للثمن من عبادات زهادهم
 والكرام من عبادهم وانها ما هذا المظفر وبعد فان لولدا لا رشداً لتامح والمور لا يجد
 الصالح ثم الزاهر والبدن الباهر المحر الزاهر الذي اذا ذكر الصلوات فيه نثى الحناصر
 الكامل السابح المحاذق التحرير الالهي العائق الفاضل بجوار التدقيقات الحاضرة في شيا
 التحقيق عديم الظهور والشبه المقدس الورع الفقيه الساري على لقم الرشاد الناز
 بدرجة الاجتهاد ذرة الزين وقرعة العين السيلابا الحسن صانه الله عن الفتن ممن
 انصف بصفاته القدوس منا هزا وبافنا بل دمع للورع جنبنا وداضنا وزنه في حجر
 الفضل والتمادة وترجع في بيت الكرم والسادة وقازيا المرانبا المستب في العلوم الدينية
 وحاز المقامات العلية في العلوم البقية واقطف ازهار الكمالا لانا البارحة واجتفقت
 المكرامات الثمانية وقرعة على الفقه والاصول وانقن المعقول والمقول حتى برز على
 الاقربان والامثال وادنى ذروة سنام الفضل والكمال واسطى بهوة التحقيق والجلال
 فهو محمد لله من حقا الشريعة واركان الدين وممن يرجع اليه اكابر المحصلين و
 المتفكرين انتهى فلما وضع هناك عصا المضم الحاضر اصبح يقطف جنا الكالات من
 جنات كانتا عبقا نواذا والطيب ازهارا وانضج اثمارا من الرياض النواضر وبروى
 من انهار كانتا غزير ماء والطف سقاء وارق غبيرا والطيب غزيرا من الجود النواضر
 حتى اصبح صحابه منرا كما وجره منلا طرا وجره المشرق قمرنا وخبطه الابيض سحرا لكثرة
 مع عروجه على تلك المدايح العلية وصعوده على ذرى هذه المناقب الجليلة وارتقاؤه
 على فنن تلك المرانبا الشريفة لم يرتفع في الناس درجة الا اخط مثلها عند نفس العفيف
 ومع كون نفسه في مجوعة الشرق والفضل ساكن لم يحدث الله له عزرا ظاهرا الا احش
 لها عند ذلك باطنه ولا جيل في ذلك لم يزل مده عمره على نفسه زاربا وفي كسريه الخوف
 والخشية منواربا مسد لا على نفسه سد ولا الخفاء معرضا لما ذكرناه انما عن الانشاء
 وسبلا اسرار الخول على كالاته باذلا سائرا وقائه في نصره دين الله وابغناه مرضاه
 متعبا نفسه في اعلاء كلمة الحق مساء وصلحا في رفع اعلام الهداية بالدرس والتصنيف

شهادة

عدوة درواخا - حتى انه صنف كتابا كثيرة جاعلا لها اليوم معاده وجميع منها شرح
 الفصول في علم الكلام الجالب نحو انظار اوله البصائر والافهام لكن حزنه عن كماله
 بعد الوصول الى حن البوة بقي سنانا لم ينطق زهاد ربيعه باهمال عبت لانام
 ومنها شرح الاربعين شرح فيه اربعين حديثا انجها هو من احاديث سادتنا النجا
 لكنه ايضا كما يقرب في روضة خضراء لم نر اعصاها هو من سم لا حننا في احاديثها
 ولم ينفع ثمارها لمد اشراق شمس الاكامل في احاديثها ومنها حواش على بحث الدين
 وبحث العقيدة الى كتاب الخلق من دواض السالك ومنها حواش على بعض مباحث الفصول
 مشتملة على تحقيقات تهر الالباب والفضول ومنها حواش على الفوائيد والتهان في
 القد النبوي فيه تطبيقات على شرح الاربعين للشيخ البهاة اعلى الله مقامه ومنها حواش
 على مبعيق البقير لعلامة ومنها رسالة في تحقيق حاشية الماء القليل ومنها رسالة في
 تحقيق حكم تهر المتقدم باوضح برهان واقوى دليل ومنها رسالة فائدة المثال في
 اعتبار روضة العلال وعدمه قبل التزال ومنها رسالة في تحليل الرذيل الضيل والجم
 ومنها رسالة في حرم النظر الى الاحبيبة بحكم السنة والكتاب ومنها خبر الزاد في واجب
 الاعتقاد ومنها رسالة في رد الكمالين ومنها رسالة في احوال انما المعصوم
 ومنها الرجوع الخوف في احوال المولى باجم العلوم ومنها التفتيح في شرح التهذيب ومنها
 شقائق المحدثات وحقائق الزمان

وكان رحمه الله مع كونه مشرقا لهذه الافار ومطلعا لهذه الانوار ويجري لهذه الانهار
 مشغلا لبلاد ونهارا واصائل واسحارا في اعلاء كلمة الحق ونصرة دين الله ومعوفا
 باسراج فتاديل العلم في بيوت الهداية بزيت مساء حتى اقام بسيرة عدة منارات
 للهداية فتقى المدارس ليزج ببلد لا اضوانها غياها هيا الجهد والحناس منها المدرس
 الايمان التي استهاس سنة نفع وثمانين صدا لالف وثمانين بمشاوره العلماء الاعلاء
 وانقن مبانها بنا بيد الملك العلام فابقض رحمه الله سائر القوم من وقعة التور
 بنا سببه تلك المدة التي استت على التقوى من اول يوم وزاده ودمه وساء
 ونورا وغياها بانوار افادانه وشاش كالاته بدد الكمال المشرق منزهها الاعلاء

حواش

اصطفى لمدقق مؤيد من عدا الله مولانا المرحوم السيد جبر على طابعه
ومنها المدرسة العالية المنزلة فيها التبارك بالشمس العالمية المنورة للبلاد والطرق
والشوارع المعروفة بالمدرسة الناطقة الملقبة بمشايخ الشرائع التي بناها باشارته وزعمه
المرحوم الميرزا محمد عباس علياوات المشهور في العوالم صبت نداء طيبا لله ثراه وزيورها
بمصاحج العلوم من الفقه الدينية الكواكب صاحب الكالات والمضائل والعوامل
والمناقب انوار اشعة هذه الشمس المنيرة بشاشتها للآكاف والافطار شمس العلماء
مولانا السيد نجم الحسن بقاء الله على سماء الهداية مدى الدهور ولا عصار
فأصبح منها لا يروى منه الجذب والظلم وبشر من غيرة الظالمين والعطشان وبها
المدرسة الجليلة المهدية المطالبين الكالات وغائب العلوم والقائس الموسومة
(سلطان المدارس) التي كان يترهبها بنفسه التقية جواهر الكالات وحرانها
ويعلم هو فيها بمحيط التحقيق بسوط الاله الاقادات وقلائدها ويخبر فيها بمصاغ تحقيقه
انهارها ويحرق فيها بوق من زبد قبة مجارها
وكان مع تزيينه بحاسن هذا الجمال العلمي الذي اذا اثر في العين فيه سهل مسجاف
مضار فيه التباينات شرب الشبار على الكد بد المكل وهو مضار والتهمة الذي يرى فيه
الضلع ظالما والبيع تابعا والملق معدنا والمقدام مجعنا
بما بين من رفاته على فقه هذا الجبل الشام وعز جبه على ذوق هذا الشرف البادخ
ما كان كنهه السيد الفقهاء حجة الاسلام مولانا المرحوم الاجل الاكل السيد محمد
الملقب بسلطان العلماء حين اذ هو في البيت 2 عضاضة عصه على محض احتمال الوجوه
ومن بعد ذلك لمدم تحقق الاستطاعة الاجلاء والعطاء مخبرا عن ثوقة العظيم الدبان
البيت الكريم ما هذا لفظه . وهل انتظر الا ههنا معنيا او غنى مطعنا او فقرا متبنا
او مرضا ملبنا ومن ذا الذي يتولى ذلك بعدى وانا ساكن بحدى ومن يكون في
بعد حلول دمي ادا لم الك وحى نفسى واما الله لم يثبت الوجوب والاصل بل الله
فان الله باساداته افتر في امر الدين وامر داسى هروك في امور الدنيا واحذ منها
بالحائط واما ان هذه اضاعة لليضاعة وتكع من دون تحقق الاستطاعة فالجواب

بالجواب على تسليم المقدما ان الحج اقضى للذين وانى للعقرو لى الى متى يجيز لى
كما نطق به الامم من الصادقين ثم
وكنت ما وجد على بعض الاقادات هذا المحقق لعائد للحائرو لاشاء ولعله كثير
مفعول الله ببيت الله وهو اه الطنات ايج ببيت الله ولا ادري اجابا فاما ذلك لبيت الله
لنتك لا لنتك لم لنتك وقد صبحت ما هو جبر من عشرين عده وانه على اربع وعشرين
حجة لم اصل فيها ركعتين تاشين بعدد مع ان الصلوة غير العمل ومراج المؤمنين
قربان كل نفي واخر وصايا الانبياء فاسوء حاله اذا اننا نلخص مثل طلة الى قبر لا اله
الهدية ولم اخرشه بالعمل الصالح لسمي واما هذه لنتك فثبوت عن كيكيد مائة
عن جيب قلبه خوفا من انشا الجليل كاهها طلبة للاختصاص وحذا من الطول
وكان رة مدقة عمر ولها لادارة حجة الحسين المقول عطشا ناعنا عند الفرات حتى زاده
سرات وتوفي في شهر الخامس لربع وعشرين من شهر الحرام واسم محاور الحسين له
يوم القيام وثناء العلماء الكرام والاجلاء العظام فمما قال انوه الاما والسفينة
هذا الشير المشرق واخر جهود استفاضته الجري من ودق هذا الشاب المندق ثالث النبيين
مولانا الاجل السيد ظهور حسين لزالك شعوس كالانه طالعته ويبدو اقاداته سلفه
2 مرتبة لى مطلعها . خليلي بالعبير دارس الزهر عدا منهل لتيه من مهاب

فيا لك من خطب الكون ووج	تكاد له تبت واسية الشم
وظلت عيون الشيع تجري دموعها	تغفر كسيلة غاروب الهم
فا ولدت الماعز مشله	سلبا نمانا عر من نعمة كثر
حليفنا المزايا الفز والشيم التي	تعالى عن الضديك فكيف الكم
له قدم في شامق الجهد ثابت	اذ اطار لم تيلغ فادته الزوم
فوا اسفاس للشريعة بعدكم	برق لها اوعر في ما القديم
ومن الغضا بالاعجر التاسر ضلها	ولم تلغ الاذهان ملتبس كمر
رايت بي الفير لبيدك جمع	بهم نوب الدنيا عن التمر والرم

وقال الخائف في كج مجار الممل والمفتن منها دارى الكالات المنزلة بالثالة مادة لرم

شمس العلماء مولانا السيد سبط حسن ابقاء الله واته به بنا بديانه مؤرخا مام وفاته
 هوى جبل من الاعدنان ولها فاست بقاع الارض اجفاه
 منع برز الطامحات كليلة ترى انهم الافلاك جاوزها حاف
 قضى غيبه والتهوي شتاء صيته ولم يلف جمره الوري جزوه مدته
 لقد كان حيا اية الله في الوري وفي القبر اسود صفحا حازه جلد
 قمرها المراق منه سقا مهنتا فبا حبتا سيف وبا حبتا غند
 فازحت عا حائل فيه مشرجه بكته جنون المشرع ناع له مجده

وخلف هذا البدر الكامل فجمعين مشرقين من خمسة نجوم كن طلعت على افلاك معاليه و
 كوكبين مضيقين من خمس كواكب كن منورة لحناس لباليه لكن افلتت نلته منها في حبانته
 وبقي اثنان منها طالعين على فلك الكمال بعد ومات فاصح احدهما بعد شمسا وثانيها قمر
 فاراح بنورهما حنادس الجهل واصبح لباليه سحرًا وكان ولها سيد ما المذموم المشهور صيته
 في الامصار والبلاد وثابها نادرة عصره وثاقه ذره المروي بودقا فادانه الرزق والفا
 سيدنا الاجل عده العلماء السيد محمد هادي ابقى الله ظلاله على رؤس السباد الى يوم
 التناد - واما حجة المرحوم فقد كان مع غزارة علمه ونوفر كماله ونجليه بجلال الفضل
 وتجليه برباله ورعا زاهدا وبثا نقيا وكاسمه الرفيع السني الملى عليا جاور بابا العلم
 برهته من الزمان حتى فاق على الامثال والاقربان وحضر هناك محال السرح رسلا لاجلاده
 والا كابر ملا ارد انرجوا مرا فادان صاحب الجواهر وصنف بعد ذلك كتابا عديدة و
 رسائل مفيدة منها معيار الاحكام في شرح شرائع الاسلام بين فيه من احكام الدين حرافا
 وحلالا لكن هجره الجواهر عن اتمامه في هلاله ما استتم كالا ومنها كتابا للسيف في مسائل
 الاجتهاد والتقليد ومنها ازاله الشبهات في بيان دلالة النهي في المبادى والمعاملات
 ومنها كاشف الضائع عن حجة الاجماع ومنها كاشف الغم في اصاله برائة الذممة ومنها الفوائد
 العلوية في المسائل الفقهية اثنتي عشرة من احكام الملة الفراه المباحة لكن ضاع اوله ووجد
 منه السلكت الثاني ومنها رسالة وجيزة في بيان حجة المراسل وعندها ومنها تحقيق الصواب
 في مباحث الاسنفا ومنها رسالة في تداخل الاسباب الجاذبة للاسطار والمقول والالجب

لكن عاقت مما تناسل العوائق وطئت من الاكمال في الطهارت فيها المسمى لشارف بمدتها
 وان صارت عينا زخاره لكن لم يصب جزا وهلا لها وان صادفها ولكن لم يمس مدرا وبلغ
 العلم مبلغا فاق به على الاقران ما لا سابق في هذه الغارة حتى علم له صاحب حواضر
 فلو انه شئت جسد كاله ونفسيها ما لاحاره بين بهار مع شانه وعلو مكانه حيث يقول
 رضوان الله عليه في حله كلام له فوحده ولحدقه واكثره ساجده وطريقه لا منزهة
 باهرة ونفسيها زاهر حسن المدخل والمخرج بهر ادا طار كيف يقع وداو قع كيف يطر
 بد حل الخلق من بابيه ومخرج منها فالتك ذلك منه فوادى واقر عموه وخدمته اذ لا
 اخرا ولا عذر فانه فرج من الشجرة المحذبة وعص من الدوحة لها شجرة لقي اصحابا ثابته
 فرعها في السماء وكل خير في هذا العالم وغير من ثمراتها وبركاتها وهو جدير بان تنزل
 الوسادة والحرقي بتفضل معاده على دم الشهادة التي جدد فواختصار وكان مع هذه
 الجلاله معضاضا من الدنيا ومنكبا عنها جانيا غير يرضى لنفسه التقية سوى لقوى مؤلف
 وصاحبها مع ان منظم الدولة المحكم هدى عليخان وزير السلطان نصير الدين حيدر
 كان بحسب خدمته شرفا له وفرا وبعدة ليوم معاده ذفرا فاجرا لكشفه مدحها
 ثوبا وطوى عنها كسها لم يراقب الاربع ولم يفض الا ذنبه راض نفسه برها صا حفر جرح
 بينجان الكرامات لم يمش احدا سوى الخالق الباري حتى خفض له الجناح الاسد العناري
 حين انى اليه في بعض المماز ممر ولا ومعد على بعض الاشجار من معه مولولا وهو قائم
 يصلي لربه خاشعا ويدعوه مبتلا خاضعا فلما فرغ من صلوته خاطبه غير هائبا من طوع
 وقال انكم معاشر الكيوانات الامله عنكم مرفوعة وعن المكلفون ولستم تصون الله وعن
 المذنبون فانتهم اسنون من عقابه وعن الثائنون من عذابه فيبنا هو بكم والاسد
 منطالما لاسه كان يخافك باسمه اذ اقبلت لبونه فانصرفا راجعين بسد ما اصحاب على جلاله
 فدره مشاهدين فاذا كان الحب هكذا فكيف بغيره واذا كان العنك مثل ذاك فكيف بغيره
 واذا كان الشجر كذلك فكيف بغيره التي عطر للشام عبقانه ولطيت ادران الادفار فوحانه
 واذا كانت هذه حاله الصحاب فكيف بغيره الذي اذ جرى روى الصادى والساعى واذا
 فاض عمت نداه الحاهل والفاضل واذا امتوح اصم عينا فاخرا واذا طما اسى للعلم باقرا

هو مشرع الصانع الذي ينصب فيه تماثيله بحرفه منافعها علوم الاطبيب ومجاريها
معاود ومحي رتب العالمين فاذا اراد ان يصبح مريضا بالصداع فيري نارة عن فصل الناحية
الشيخ الاجل الافضل الاكمل لا فقه الاورع العالم الرباني جناب الميرزا حسين الخليلي
الطهراني عن اخيه العلامة الفاضل للتطائر والاشياء الشيخ ملا علي الخليلي طبيب الله تعالى
عن النور الزاخر صاحب الجواهر ونارة عن الشيخ العلامة المحقق الحرير الفهماني البالغ صيته
في الامصار والبلدان الحاج ميرزا حبيب الله الرشتي العاقل للمثال والافراس عن شخصه
الاعظم اية الله الباري الشيخ مرتضى الانصاري ونارة عن السيد السند العلامة جامع
الفتون وملك الفضل المشهور النور المشرق الثمينة سند واسناد مولانا السيد محمد
حسين الشهرستاني عن الشيخ الاحل الاكرم والده المعظم المعتمد عن الشيخ المشهور في العلوم المتبحر
محمد تقي صاحب حاشية المعالم عن الشيخ الاكبر المرحوم الشيخ جعفر الواسع فصلة بين الاحلام
كالشمس من القوم مولانا المرحوم عمر العلوم امير الله على جده الشريف شايب رضوانه
من مدجبات كرمه واحسانه ونارة عن السيد السند المشهور في الافاق فقيه العراق والمجاهد
على الاطلاق بحر الفقه المتكامل مولانا السيد محمد كاظم الطباطبائي الهمداني عن مشايخه الاعا
ونارة عن الشيخ المحقق المدقق خاتم الاصولين في فخر المحققين البالغ صيته في الانام شيخه
استاذ الشيخ محمد كاظم الخراساني عن مشايخه العظام ونارة عن الشيخ الامام العلامة من الفخ
اليه الفضل في مامه ماء العلوم وطبعتها وكر القنوت ومدبنتها مستجار كعبة الفضل وركه
البهاء شيخه الشيخ فتح الله العروبي لاصها في المروءة بفتح التريفة العراء عن مشايخه الاجلاء
ونارة عن خاتم المحدثين اية الله في العالمين خدام الاحسان نورا الانوار بحر الكمال المروي بنده
الانام الحاج ميرزا حسين التوري الطبرسي قدس الله تربته عن مشايخه الكرام ونارة عن
والده العلامة حجة الاسلام العلامة المومنين على المفروض والسنة مولانا السيد البحر
اسكنه الله في جوار الاطيبين عن مشايخه الاكبرين
وهو المنهل المعذب الذي جرت منه انهار عديده وعميون للوارد من بهامضه لا
ينضب ماؤها وان قبل باارض بلوى الماء ولا يذهب رواتها وان قبل اقلوى
باسما لا يبرح اليها بليل بل يبقى حديثه جديده اعني بهامضه التدبيرة

فيها القول المصون في فتح نكاح المحبوب ونزهة النساء في مستند لعماد وموسى
التوافقت في ان الوصية قبل لفظ هل هو للموسى لم لا يورث ومنها في مستند في الكلام
اذاح فيه عن اوجده عند التحقيق للشام ومنها اسداء الثياب في مثله الجواب الذي نلت
مؤرخا لعام طبعه ونشره ومظهر السبل انشاده عنه وطبعه عن زهره

فيها القول المصون في فتح نكاح المحبوب ونزهة النساء في مستند لعماد وموسى

حياتكم طبع هذا الكتاب	صار في الدهر مستند للفتا
ليس في الكتاب بل هو قصر	شاخ باذخ وبيع القباب
عاميات المطالب الغريب	وافلات مزينة للثقاب
قامرات لطرفهن حياء	في المقامير سلبات الجباب
رادع حسن بصار قوم	نظرت خوض من بالاكش
ومناد لهم بارفع صوت	فارسهم من جده عطاب
ان سئلتم لدى القوامنا	فاسئروا من منزه محاب
فالحسان التي فحين فيها	كفوس مضبنة في الثقاب
لن من فسل كاعبا ولكن	من طرزا بانام الكتاب
مستفاد مناهن جيمنا	من احاديث سادة الخباب
اسكن العبد تم فهد وحيد	ما قد مثل ما حق بانصوب
فقد اذ الكتاب بحر الدر	بردى ضوئها بضوء الثهاب
اذ ففكرت في سق طبع هذا	قلنا كرم بامثل من كتاب

فيها القول المصون في فتح نكاح المحبوب ونزهة النساء في مستند لعماد وموسى

فيها القول المصون في فتح نكاح المحبوب ونزهة النساء في مستند لعماد وموسى

وكان رحمه الله مع اشغاله في الفقه واموله ونظم الى مطالع قمر التحقيق ومارك صموده
وهبوطه ورواه عارضا على معارج الفصاحة ومنهجا على اعلا من السلاعة سابقا في
كلا المضارين مستظرا شايب الشرف من كلا المدرسين مستدرا الحالب لكان من كلا
ضريحه ومجتمعا ثمار الفخر من كلا فروعهم واقبا على دوة البيت الكريم المصنوع في ملا
ناديه مزجيا مطابا بالفتحية في كلا وادبه حق ابا ان فضله في المقامين واخصا وان ايج
في الاول مرتضى في اخر رضا وقد اربت شمار على خمسة الاربعة منها يقول
في رثاء جده المظلوم ابي عبد الله عليه السلام

عین جودی بدست المظالم
و بک لا بغل یغیر موج
لصالحین هاشم و لومع
کل مرغانه از اشبال
و ایضا فرمائید علیه السلام

بن مضر الحمراء ماذا افنودك وزينب بنو فوق عمن الزوا
 بوف رثاء جدته سيده النساء فاحمد الزمراء عليها السلام

شاقه حاضه ايكه يسكانه
عن البيت فليمنك دان
تكن من بيت وانشاء
ليس الخلق ولا الشجر واه
وله في اشتباكه زيارة جده علي بن موسى الرضا عليه السلام

ولا تحبس الميراثا الا هنا ولا اشم البرقان او مضنا
ولكن بنجر الفخ والاسى من بعد ساداة كجر المضنا
وقال في سفره الى مشهد الرضا عليه الصلوة والسلام

باحتذا بنظيرة عبات فيها للزواج والغلب فيها طائر فكانها ذوات الجنا
 وقال حين وجوه من القيف الأشرف جد الفراغ من الفصل
 ارض الغرقى سفاك العارض الحطل هل ثمرين بلأف عنك مرهق
 وقال حين وصوله الى الكاظمين ثم

قد بلغت المخرقة ثلاث مائة يا خليلي فماد بار سعاد
وقال في مدح باب الحوائج الامام موسى الكاظم عليه السلام

سَلَى الْآلَهُ عَلَى الْهَادِ إِلَى الْفَلَمِ بَابُ الْهَوَاخِجِ بَابُ الْيُودِ وَالْكَرَمِ
مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ النَّاسِ عَلَيْهِمُ نُورُ الْمُهَيِّمِينَ فِي دَاجٍ مِنَ الظُّلُمِ
نَهَا

فانه ما كانت الاعداء تبتغيها لو ان جندهم اوصى بظلمهم
 قتلوا سري وولغا فدمهم كان جندهم اوصى بقتلهم
 وله قصيدة جريئة طوبى له

حنايتك لا تسئل سؤل الغافل
 نصا من حق لا يجن لسائل
 صفا القلب عن حب تلك العيون
 ولما رأيت مولاي التمام

وقال في سفره | فزنت بالحاج خليلي ذلك الاربا | هذه فية مولاى غربا الضرا
باحثا عند الامر | فودت تحت رحمتي

وَقَالَ سَعْدُ الْأَحْمَرِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنِ ابْنِ سَبْرٍ الْأَقْبَحِيِّ عَنْهُ أَنَّ بَعْضَ
وَلَكِنْ لَا يَحْصُرُهُ مِنْ قِصَصَاتِهِ قَرَأَ سَوِيَّ مِنْ تَنْبِيْهِ فِي بَدْرَهَا حَاجَةً لَا يَمْلَأُهَا
فِي حُلِيِّ الْأَنْشَاءِ اللَّهُ ضَلَّ قَتْلًا فَنَدَّ طَبْعُهُ فِي رِثَاءِ شَيْخِهِ وَعَمَادَةٍ وَسَنَدَةٍ
شَيْخِ الشَّيْخَةِ طَابَتْ رُوحُهُ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ

من الشريعة والعزى مقامها
ان كان فتح الله غلق بابها
والملة البيضاء تضيق ركنها
والذل باد والرقاب خواضع
غدت للشريعة بالشريعة ناكلا
وكان زلزلة الغلبة قد بدت
عفت الشريعة انها ونظامها
فقت الشريعة فبهللا فخر
وملاذها ومعادها وعبادها
وبهاثها وضبانها وعبدها
اليوم اصبح ماؤها غورا وطا
اليوم ثل من الشريعة عرشها
ابقية الكبرياء والجمع القف
ان ادى في الدين بصدان ثلثة

والشرع بعد ذلك افترت عنها
كنش الشريعة نفسها فقد بنيت
باحفرة حوث الشريعة كلها
انتهت وسمت عتبا فضلها
ومن المية بالتهام عصا ثابا
من كل دكن للشريعة مشايخ
كرجمة طرقت بصيد فجمة
حتى ادار من الشريعة نفسها
في ليلة فيها النجوم تسارت
تلك الرزية لادوية مثلها
هذي الشريعة لا شريعة بعد
مات الشريعة والعلوم بموت

وقال برية ابن عمه و ففر طهرته صاحبها لمقامات والكرامات وما والفر علم الهدى

المرحوم السيد رضى الله عنه

اليوم مات الحكيم والعلم والعمل
مات الكليم والاسلام بدينه
مات المفيد ومات المرتضى
مات النجاشي والشيخ الجليل قفى
مات ابن طاووس والطوسي
مات الشهداء والحلوي
اليوم غاب عن الدنيا وساكنها
قد مات اهل النور والعلم كلهم
اليوم اولهم اودى فخرهم
اليوم ادرج كل الفضل في كفن

و
ماجاها

ورب قامة والسابع يجب
يسعون في العرش لا تلتقيهم
يسعون خلف سرير فوقه علم
ما جعلون على الاعواد وهم
ما دأبوا على من بعدهم
ام هل دوى لذيق دواء
باليت شعري دأبوا نفسا
ان عمت وماء الذهب من عمت
ما اغير معسكر ومنه اعدا
يا ابن النبيين رفقا بالهدى فلقد
يا ابن الوصيين مهلا ما تشاء
ان الشريعة اخفت بعدكم
لافتا الذي يركبكم بأربعة
وذلك دار الهدى من جنتها
وذلك دار النور قامت ما تمها
اخبرنا يد لا عن مشر لمفوا
بنو المناهضة انهم
قد عاش في النار معى ما صار
بيدي القصد ودعوا الدنيا والآخرة
من منبر عقد واقدم ما زرم
موقف الخمر ما زاموا طلاب ملذ
غز مجاجة بجز غطارفة
غلب خضارمة اسد فراعنة
روى ما منهم ملك لسانهم

يسعون في العرش لا تلتقيهم
حق كانوا حوليه تنفسل
لال عدنان ومن ما شر جبل
قل للعد ولا تال الشامت الجبل
هل مل النار بآثاره
ما دأبوا على من بعدهم
في القصد علم ام النوى لم العمل
لقد دفنت وانت العارض الخذل
والارض بعدك اخفت كل ما طلل
اسى الهدى وحشا كل مثل
حرا ان ليس له عن نحوه تنحل
تطوى على خرابه على شغل
كانت اعينها بالصاب نكحل
بجنى المنازل منها الزرع والوهل
خرت دعائها الوى بها المبل
وليس من مضى عتاله بدل
وبجز الطغ عند الله رحيل
شرب المرقع لامل ولا نهل
يقول لا تافق فيها ولا جبل
على الكادمان حلوا او ارحلوا
الادم فوق ما قد ملوا وملوا
طانت سريرتهم والقول والعمل
عزيبها الفصل لا عات لا اسل
عوت لها رتهم والعت والتد

المراتب

لا يستطيع نداه صوته عادية
 سبحانه من جعل التقوى سيرة
 بكاد يسر من انوار غسوته
 فان المحمود فلم يبلغ لبعده
 اني وابن لهذا خلق كنهكم
 اني لما ذوم في جهل قد دكر
 ان يهلوك فاما هذا بضائركم
 كان صدورك مشكوة الهك وكان
 كان قلبك اضمض مصفا فاذا
 اننا الموقب للعلوم ان سفير
 تشيع العقول برأي غيبي قد
 قداد مشها كراماتكم كلهم
 وكر لكم آية بيضاء قد بهرت
 تلك الكرامات لا مافد بزوق
 تلك الكرام لا فضبان من لبن
 تلك المناثر لا ثوبان من مد
 وتلك راو كذا لا صارم ذكر
 وللكرام احاديث فاصد قها
 تسابق المكرهات القرفصو ك
 حتى تراحت بعلك منك طامة
 السنا فضلهم علينا واعظمهم
 السنا لهم ذيلوا اكثرهم
 من فنية كسوف الهند فاعلم
 والفضل فضلهم والتبليغ لهم

انني نبار بهم ابو كافة المفضل
 هل يسوى الكمل السبيل والكم
 شمس الظهيرة لولا انك وجب
 اذ ليس يدركهم ولا امل
 ابن القجوم وابن الرزق العمل
 فالتاس كلهم اعداء ما جهلوا
 فالفهم يهرف والاملاك والزلزل
 ما شئت طالعنا بايتها الرجيل
 اذا استغف ذوبها الرزق والزلزل
 اذا اعترى جلها الادواء والملك
 بين الخلائق لا كالقول ينقل
 غراء ما شابهها زور ولا خطل
 اصل التفاه حداما الفوق والظل
 تلك المساقب لا العتالة الذيل
 تلك المفاخر لا ذلي لا ينق البزل
 وتلك افلامكم لا البيض والاسل
 ما نقي الخبر لا ما نقي الرجيل
 كانتن على افساك تشغل
 فولا جنابك اضمضهم نقتل
 علمنا واسمهم كفا اذا سلوا
 تبادولهم لبلاد اذ ابتهلوا
 الاقوام في الدهران الجهد ما سلوا
 والغرف فخرهم والرهف ما علوا

كالبتان حملوا والبشائر مملو
 ركب مطاياهم فتوى الاله وما
 ان كنت تشاء حاسبهم فهم
 هم الهداة وابناء الهداة ومن
 ابوم المرتضى نجا وامنهم
 خبر البرية يستحق الغاربه
 اكرم بقوم رسول الله جندهم
 القد مون فلا ميل ولا غل
 والطاعون اذا فاد الوغى استقر
 شتم العرائن تخشى الضد باسم
 في الرزق صاعقة تومي الى اجل
 العلون اذا الناس قد جهلوا
 والماسميون في عدنان ان فخر
 والفاحيون في فهاذا ذكروا
 صلى الاله على مؤمنكم وسقى

والشمس لم تلمسوا اليه نزلوا
 حشا الحفان لا العلم والعمل
 مال الخلق موبل لبث التبل
 ابائهم خبر من ينجي ينشل
 بننا الرزق فاذا ابده تسيل
 ان ضن بالقطر هذا العار الهل
 برزهم كلما قالوا وما قسلوا
 ونطمون فلا سن ولا عمل
 وافت بون ودين سمع مست
 يوم الطمان اذ سهرت غفلوا
 في السلم فافتتو بهما خضل
 والعاملون اذا ما اعوز العمل
 كانوا لها عينا انتم لها مقل
 كانوا لها سرجا انتم لها شمل
 سببا الاله فاما الوكاة المفضل

وما يشير له جلالة قدره وعلو مقامه عند الله وهو في رفته مراتبه العاليه في حساب
 مولاه ويخبر عن منهجه وصورته رجاؤه الذي راها بعض لأجلاده في العراق قبل
 وفاته ونظها بحر العلوم والكالات الذي يشغل لدى جريه السواق حجة الأسلاك واليه
 سدا ومولانا الشيخ صباه الدين العرفه لادنا القبا مشقة ما ضوانه منيرة يا نوار
 وسنانه في كتاب كنهها الى حبه الكتيب الحزين معزنا وفي هذه المصيبة العظمى مسلنا
 بما مضاه من ان كنه مجزنا عن رفته المقامات العاليه للرحوم حجة الاسلام ان سديد
 حليلين من اهل العلم رابا قبل وفاته بيلين واثلاث لبال في المسامق الصريح المظهر
 العلوي الذي هو معدن بجوهرة الامامة وسد ملندرها اليهم كانه زال ورفع
 مقامه الكرم وراى اخوان القبة العلية العلوية العاليه حصل فيها اندفاع عظم وانفعا

كما تشاقق الفرس في السماء الخضر من اقرب الساعة ودنو حد وشا خطب عظيم
 فل هذا القمر المير الذي ما رحناد من الهند بلاد لؤ خبائه واصناء الطلوب الزروع
 باشراف لوامع سنائه لسنه عشر لبال خلون من شعبان سنه ست واربعين بعد
 الالف وثلاثمائة من الهجرة النبوية في بقعة كلم الله فيها كلمه موسى بن عمران واصبح فيه
 كما سما التور بعد شروق وسا كما بعد عراك وسا كما بعد طوق ودفن في ثربة فقرضوا
 حوايلها لملك المفترق اعطانا وقضوا لظنهما جباه الجبابرة تخضعا واحتراما فحقت
 من الله تحف الرحمة والمنعة والكرامة اذا اصبح مجاورا للحسين واصحابه الى يوم القيمة
 وخلف فيا ثلثة من الكواكب ارجوان بصيرة الله كل واحد منها اقا زار عجة للشيا صبل
 شمسنا مضية للشارق والغارب منها النجم الطالعان اليوم على منطقة بروج العلم والفصل
 الواح العاشر للمقاي على باب العلم عصا المنجيم الحاضر اولها الفاصل الاحل السيد
 الاسعد والرشيد لأرشد مولانا السيد محمد جليله الله كاسبه المريد وحده مانه وماذا
 لأفرانه وتابها صاحب الفضل الواح الجلي السيد الرشيد المولوي السيد علي حفظه الله
 وكلاه وبلغه الى اقصى ما يشاء وتا ثلثها الطفل الرضيع السيد رضى الطال الله عمره ورجع
 بلطفه وفضله قدره —

طما الى صبه الحمد والثناء وبلاده وامصاره اظلمت الدنيا في الميرون والانتظار
 وبكت على نكلام حصن الاسلام بموته الانبياء والابرار ورجعت ارض الطلوب و
 زلزلت زلزالها حتى اخرجت الميرون والاما ق اقالها واقامت المجالس الحسينية في
 سائر بلاد الهند الطويلة المريضة تسبكا للقلوب الجازعة واستغناء للاكباد المريضة و
 افاض الدموع في هذه الرزية اصحاب العقول والافهام واشق عليه الكل حتى ارباب نداء
 المحاربة عن الاسلام فلو تمثلت بين قلبك انا الناظر وقد خرج من سائرهم الانبياء
 والمظاء ولا صاعروا الا كابر شعا عبرا لأدمس للصدور باكن على موت الشريعة بموت
 لا وقوع هذه المصيبة الشخصية وهم يريدون الحسينية لا صفيه اقامه لمرء الحسين
 الشهيد وعلا من للقلب لكثير العبد وطلاب العلوم الدينية الذين صاروا ايتانا بعد
 هذا الانكسار بهذه الرزية يفتشون لاشعار المفرجة للقلب المحزون بصوت شجي ببعض

الدم لا الدمع عن الميرون وهم يقولون
 خبرانا ما موجد من كربلاء
 بوفاة سيدنا الجليل واخذ
 عنا سرى نحو الحسين وبعد
 بكت الشريعة اذا نانا صبه
 اسناد ما المرجوم اسمه مدكم
 سكر لا نك كنت حاي صا
 سكر لا نك كنت راثر سيد
 لما رى نصاره قد اصبحو
 نادى با على القوت هل من
 وان الى القوم انشام بطلهم
 فراه حرملة من كاهل ندى
 لكن شكر لاله تحسلا
 مولى يدكره مصائب قتله
 مولى داماجاه شمر سيد
 نادى المسادى عند الانجنا
 فالحمد منه كاد ان ينزل لا
 تحت الشرى عند الحسين المزا
 من عند الله لانه زحاح
 والتقى ولا سلام اصبح ريدا
 والله كن هداه من لا
 بكن كويلك راخذ من
 بانطق اصبح بالقاء مريد
 صرعى وكلمهم صاه انطلا
 جد بع حرم الزهراء فملا
 بالقرع عند شد تد تحفلا
 نادى الطفل الرضيع غلغلا
 والله هذا التور من غلغلا
 في غربة موت المريد البلى
 عصر ايجلباب الزهراء فريدا
 واسى لا قتل الحسين بكريدا

لرايت مطرا هائلا واقنتان بموتهم سمح ركن نديب مائلا ورشه شمرة والكلام
 والاعظم والاحلاد في الهند والعراق بالمرتب والعارسية والصد به حتى علم الحس
 مداعنه في الانكسار فكان بالهذه فقره كاذل لأول

مضى اس سجد بين ريق شرف ولا مصر لاله مبر ماوح
 نك حنت فيه المراته وذكرها لقد حنت من قل بلدا

كن منتخب من اشعار بعضهم غره ما وفراندها بحانه لا طناب وحدا من الطويل ايها
 قما قال الفاضل الاديب والكامل لأرب الزاكن غارب المجد والحسب المظهر صهوة الفصل
 والادب غرة جبهة الزن من المولوي السيد سطر حسن مانه ربيع لثواب والنحر

الدم

قبل اصباها فالصبر فيه جليل
 قالوا الرقيق لعمرك فضل
 قالوا اخذوا عند الله سلوة
 قالوا الى كرم نطلون بناره
 قالوا البكر لكرموا ما قبله
 قالوا الاثر في دموع عيونكم
 قالوا البسر لذات الرزق هو اداة
 قالوا اعزكم رحمة فشتوا
 قالوا اما الاصباح من ليلكم
 قالوا سلوتم قبله عن فاش
 لكنته ميت فقدنا شخصه
 اكنا بدلك الطور وهو مع
 اكنا نزال الشمس عن راجها
 ان حرق مد مع من بعد
 قد مضى مهلكه جناح عالم
 صحقوا جميعا اذ نزلت اعراس

وما قال كوكبا للمم وذكاه لغيره
 احلى في العين من الوسن المولوي سيد شير حسن صبر عن نواثر الزمن

ما للسماء نواذرها مكلوم
 والشمس جافة الضلوع
 والبدرا تحلة السقيم وغاله
 والارض قد مضت وضافها
 خبر انه من كربلاء من جمع
 كل امرئ بشئ على وجه الشئ

فلنا ولكن المصاب جليل
 فلنا بل لكن له تاوسيل
 فلنا هديتم اننا الضليل
 فلنا ولا ينشئ الخليل خليل
 فلنا البكر ما لها تحويل
 فلنا وكفنا ذا الخند ودميل
 فلنا ومن بعد الرزق عويل
 فلنا وكفنا ذا الجباة تامل
 فلنا ونذكرك بالليل طويل
 فلنا اذا ما ناب عن يدك
 ونظيره فاستصعب التامل
 اكنا براه الطرف وهو كليل
 حتى اعثر بها وجبه وافول
 غاض الغرائف وفي القلوب غليل
 قد مضى محب العراق قنيل
 والصور لم ينجح اسير اقبل

رزقه جليل ما شدد مصابيه
 علامه العلماء قد اودى به
 لبق سرهنا اذ دعاه المص
 طوي له من ذا اثر هو عارف
 فاقام كالعبد المطيع لربه
 وقضى هنالك نعيه ومدحه
 شكي عليه مساعد ومنابر
 يا عالمنا العلوم تفجرت
 صرنا بك من بعد فقد كليل

وما قلت في رثاءه وحداقه وجعل الجنة سواه

يموت فقيه كان اتفه واكها
 هو قرة كربلاء مضادها
 فاصبح ليل لا صباح له اذن
 وفي اذن له بها اذ جاء بصير
 نوى ساكنا في القبة بغيرها
 وفي شربة بها الحسين ورطبه
 باسدي بشري صليح منزل
 وبعدك يا مولاي الوالدي
 وصوت كنج بان حيران قاتلها
 اذا جاشا من كربلاء نوسيد
 بكه بقاع كان يعبد ربه
 رباب السموات لذي كاسم
 راع فلا يرك عليه وانما
 وابك لزهدها من يوم مائة

والصبر في ذلك المصاب عديم
 ربي المنون وانتم محسوم
 وعلى الكرم وفوده وقدره
 حبا الحسين بقلبه مكشوم
 والعبد عبد في ذواه مقسم
 باق وفي قلبه لوري مرقوم
 ومواعظ ومدارس علوم
 انها رها ومن العلوم علوم
 فقد لا بالبر الطوفان البوم

لنا ثم بعد كان قبل منظما
 حيا ري سلطان المكارم انما
 وبوم في الصنين اسير مخد
 نزل ركن لذت حتى نهدنا
 لكلم مع الله جليل تكلمنا
 واصحابه كلا يبنون يوما
 رة فلنا من فهدرك مجتبا
 على لذت البش صارت محتربا
 بفقر يد واغاب عن كمالنا
 نشد بان سوغ العبد محتربا
 عليها المولاه الكرم مضطبا
 رة عماله اذ من ليل والظلمنا
 اقيم على يوت المشقة ما نما
 وكان لمولانا العظم نواما

ولست أتيه ولكن به وابكى لموت المكرمات منا دينا فما كان قبر ملكه هاديا	على بيت القوي قوم مسلما بما شاعر قبل به قد نكلما ويكنه ببيان قوم نهديا
وقلت مؤرجا العام وفاته قد سرته قد أصبح اليوم هدى كذا فطل جنانا طر النجاسي على العاشر من وراه قلنا ابكم دنا لو جيك كان جرح بموت صار حسن الدين مثليا اذا استراح عن الدنيا وكنها نادى ابن عمر فوق الطول لا	فرايت علم يبره الموت اذ جدا اذا كان من قبل فيه عيشا رعدا اذا قبل بحر الهدى عرج بر كذا من الاقلين في هذا الورع جدا بمقدمه اسم السلام مضطهدا وحا وراين على سبيل الشهدا مصباح سبناه علم المظهور جدا

وقال غصن الجعد الياسق ومزنة المطر ليارق عين الاسار وانسار العين الساجد
فخرج على الفرقة من المولوي السند حامد حسن حماه وتبا المشرقين

خطفت القلوب وزرع الكباد لا غرة للطلاب لهم وجوههم من اللغزاي من اذ يلبس القوي من بالفضاهة بالادلة دائما من بالادلة سال يوم نزاله من ماذل البشارة علم بسده من تارك طبيب الكوي بقلبه من معرض عن كل خلق خشيته	بوفاة بافر عليها من نادى فابو العلوم لايم الا ولاداد ولقد انوه اليوم استر شادا لا متحان يحننا لا جسد ادا قاد الجيوش رجا عنه وفرا دى عند الشدائد طار فاولاد ادا لضرام وجد مو قد ابقا د بيكي فبفرغ للاله فوا د ا
بانا ذلك الدنيا الدنيا ضرا	ابقت ذكرا في القلوب معادا

اعدت انصار الدين محمدا اعدت انصار القائمة الدعي لذلك مشغوف الموارد جيد وصبرته في الامم صبر جيد ولدى لسان دهب نوحا وطوبت كفتا عن جميع ماذن	همهم في دهرهم نظر ادا بالقسط يملوها في بلاد جا هدى بالنفس القيس حيا عند صطبرك نذكر لاحدا ونركت هدى قد بلغت رجا وخبرت في حرم الحبيب زفا
--	---

وممن رناه اعاضل لانهم لامل المودعي مولوي السند على سلمه لغوي

اروى عيوننا فكل نكنا صوره والشرع اذ كوجاهه حسبه لحمي على علم علامه علم اعطاه خالق من لوري شرا والحسين من لادعان مغربا وكان هموي الحسين الشوط مضوي خلقا اذ مال حائرة في شهر شبان شجانا بجلت فقال في عامه تنحوا مؤرجه	واعلم اطلت لذبا باطوره بذوي نفعه بصب و بره بروي طناه هدى من بعض طل لا نام حباري في مانه نصته جده حشا را اسره بوتر له معجبا الا بها نره بدوسها الدهر وسانر حو لت معك سنة من بعد نره العقة اشجار من ناهون باقره
---	---

ومما رقى حامل لواء الادب ربنا العواطف لشاعرة متبني عمره الشيخ عبد الحسين
البحر في نزل كرم بلاد المشرق

اغاسر الدهر شاك ان يسودا ام انطقت الزمان عليك حفر عليك وانت ماض للمنايا بدا لا فذار قد نزلت لما فقتك من الوري ما مله نوة المجد برل حق ارض	اقال بكنا اللبالي البهز سودا بزين من الجنان بكنا مخلودا مواضي الحسد قد نزلت حذا نصبت لغبة العليا عمودا وبعدك قد نهمت القصيدا ركت ما بينتها خندودا
--	--

منها

محمد كنت باقر كل علم
نصر الدين مقلدنا بصر
فرديا كنت والامان حنا
بكي المحارب بالاوزاء ليلدا
لن خفت بك الدنيا حنا
فتبلك ذي بقرها عونا

اقاد فعر فوك به المقيدا
جوى فاستهل القميد
بجربناك لمقط الفريدا
لانك قد اطلت به التجود
وذلت بعتك الطباء جيدا
ونك حل ببطها عقودا

وله ايضا في الثاين له ومدح سليله الملبين دام فضلها

اصابك سهم من صرد الفضا
كان سهام الموت للافوق فجا
فكيف اسخفت منك حامله
وانزلت الدهر الحون بعده
نشر سريانا الخطا عند مشبه
اما هاب فرقا نابضك منزلة
اساء زمان انشأ حنت منه
هو بيت هوى البكر من افق الطل
ايا قرطلم الغيب لا غيب طلعة
مضيت فاخلت القري ببيت
هو العلم المنشور بدع محمد
محمد في كفت الهدى انت خاتم
وجئت الابا اتهموا بالذكا
اقول لمن واقاه ممحضا له
على الصدق خذ عما سلك فاشا
فاولدنا ام المولى ثانيا له

قاردي بكن المرقود الفضل العدا
فعبت من البدر واستنزل النجا
مضاب علا فوق المصاوي حنا
فحسب في امس الزمان له خصا
بطود محي هل كان ناظر اعمى
بحكم الفضا خطت به الالة العطر
فقلته الحسن في نزلت الجرمها
وقد نشر حزننا ذوا بها الظلا
رايتنا بها للهم من منخا وسما
واجتهدت الغابة شبله تحي
امام هدى قد عازرنا في السما
ونسلك وصفا بدو به شبه النما
واما العلم من قبل قد دخلنا انا
ومخبرنا من حسن اداه فيها
خير بنقر الامران خضر اوقا
ومن بعد ما قد انجست شكت عفا

وما قبل في التناء على هذا الكتاب الكريم ما سمعت به قريحة العلم المبجل

الغريب

الغريب ناقد الكمال واسطة عقد لادب مبرح محمد علي الاوحي دار الفجر دار البلا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هديج بيتنا
ام اسطر سبك الشويها
لحج خط ما نواجر حرك
لا عروا عبقنته انا
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسمت من فبا حنفة
وشاد صرح الهدى في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت خطا وسحق حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هديج بيتنا
ام اسطر سبك الشويها
لحج خط ما نواجر حرك
لا عروا عبقنته انا
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسمت من فبا حنفة
وشاد صرح الهدى في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت خطا وسحق حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هديج بيتنا
ام اسطر سبك الشويها
لحج خط ما نواجر حرك
لا عروا عبقنته انا
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسمت من فبا حنفة
وشاد صرح الهدى في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت خطا وسحق حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هديج بيتنا
ام اسطر سبك الشويها
لحج خط ما نواجر حرك
لا عروا عبقنته انا
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسمت من فبا حنفة
وشاد صرح الهدى في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت خطا وسحق حنا

فهرست کتابسدا و الزغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	سبب التأليف
٤	بيان النزاع في استثناء الوجه والكفين
٥	اسماء بعض الفائلين بعدم استثناء الوجه والكفين
١١	تأسيس الأصل في المسئلة
١٣	ادلة الكتاب على حرة النظر الى الأجنحة حتى الوجه والكفين
	الوجه الأول
٢٥	ذكر بعض ادلة المخورين والرد عليه
٢٩	الآية الثانية
٣٣	الآية الثالثة
٣٨	مصلحة فصل الدالة على عدم استثناء الوجه والكفين
٣٩	وجه الاستدلال من لضعفة
	الوجه الأول
٤٢	الوجه الثاني
٤٧	الوجه الثالث
٤٩	الوجه الرابع
٥١	الوجه الخامس
٥٢	الوجه السادس
٥٣	الوجه السابع
٥٤	الوجه الثامن
٥٥	الوجه التاسع
٥٧	الوجه العاشر والحادي عشر

فهرست کتابسدا و الزغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	
٤١	الآية الرابعة
٤٣	الآية الخامسة
٤٥	الآية السادسة والسابعة
٤٩	الآية الثامنة
٥٩	الآيات المتعلقة بوجوه الحجاب
٧٢	ادلة السنة على حرة النظر الى الوجه والكفين
٧٣	الطائفة الأولى من الأخبار
٧٣	الطائفة الثانية
٧٩	الطائفة الثالثة
٧٩	الطائفة الرابعة والخامسة
٨٠	الطائفة السادسة والسابعة
٨٠	الطائفة الثامنة والتاسعة والعاشر والحادى عشر
٨٢	الطائفة الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر
٨٣	نبذ من الأخبار المتعلقة بالمسئلة
٨٤	الطائفة السادسة عشر ومن دلتها على عدم استثناء الوجه والكفين
٩٣	الطائفة السابعة عشر والثامنة عشر
١٠٨	الاجماع على عدم استثناء الوجه والكفين
	الوجه الأول للاجماع
١١٣	الوجه الثاني للاجماع
١٠٤	الوجه الثالث للاجماع
١١٨	الوجه الرابع للاجماع
١٢	دلالة العقل على حرة النظر الى الوجه والكفين منقلا

فهرست كتاب اسد الغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	موضوع
١٢٠	الوجه الاول لدلالة العقل
١٢٥	الوجه الثاني
١٢٦	الوجه الثالث والرابع
١٢٧	الوجه الخامس والسادس
١٢٩	ترجمة العتق فدين سر

فهرست الجزء الثاني من كتاب اسد الغاب

صفحة	موضوع
١	ما يستدل به على إنشاء الوجه والكفين
٢	منها السيرة
٣	منها لزوم المصداق
٤	منها صريح علي بن سويد
٥	منها رواية عمر بن شبر
٦	منها كثرة التوالع في شعر الذراع
٧	منها مرسله مروك
٨	الفعل لا يدل على القصد
٩	منها خبر اماطة المروحة في الاحرام
١٠	منها تفسير ما ظهر بالوجه والكفين
١١	منها عدم وجوب ستر الوجه والكفين في الصلوة
١٢	منها ما ذكره في المستند
١٣	منها ما ذكره في المندقي
١٤	منها ما ذكره في ايات الاحكام
١٥	منها ما ذكره في الرياض
١٦	منها ما ذكره الحق الاتصالي في شرح الارشاد

جدول بيت الخط والصواب من الجزء الاول لاسماء الثغاب

صفح	سطر	الخطا	الصواب	صفح	سطر	الخطا	الصواب
٣	٤	قمانها	اوكانها	٣٧	٢١	المدكورين	المدكورين
٢	٤	لاينديهم ناد	لايند ناد	٣٧	٢٣	لنى	لنى
١٠	٤	في مسئلة الجا	بكتف الجا	٣٨	٤	جلالة	جلالة
١٧	٤	كساحجها	كساحجها	٣٩	١٤	بيها	بيها
١٠	١١	اختلاف	اختلف	٣٩	١٩	الاخرى	الاخر
١٧	٥	مضرب	مختص	٣٣	١٢	وجه	وجه
١٢	١٣	اول	لدى	٣٤	٩	فسترت	فسترت
١٣	٥	تعاظم	تعاظم	٣٤	٢٠	والاخرى	والاخرى
٣	٥	مع	و	٥	١	دون	دون
١٥	٤	الطريق	الطريق	٥٠	٥	اظهره	اظهره
١٥	٥	ارسلوا	ارسلوا	٥٣	٩	شققه	شققه
١٥	١٢	البليخة	البليخة	٥٤	١٢	فاسدت	فاسدت
١٦	١٦	اهل الفضل	اهل الفضل	٥٥	٢٣	هو الذى	هو الذى
١٨	٧	المعروضات	المعروضات	٥٩	٢٤	الغالب	الغالب
١٩	٧	هو	هو	٦٤	١١	واكد	واكد
٢١	٧	النظر	البصر	٦٥	١٤	يجون	شطاره
٢١	٩	المقام	المنام	٦٤	١٤	ادعى	اكثره
٢٢	١٣	المهم	الام	٦٤	١٣	ثم ان	ثم في
٢٤	٩	او ذكره	او ذكره	٦٤	١٣	بالطرح	بالطرح
٢٥	١	لزم	لزم	٦٠	٦	بامر	بامر
٢٧	١٢	ولا	فلا	٦٢	٨	تبدوا	تبدوا
٢٩	١٢	اذا مرتبه	اذا مرتبه	٦٣	١٠	مودة	مودة

بقية تصحيح غلط الجزء الاول

صفح	سطر	الخطا	الصواب	صفح	سطر	الخطا	الصواب
٢٣	٧٣	يجب	يجب	٢٣	٣	ديوتيه	ديوتيه
٧٨	١٣	جمعب	جمعب	٢٤	٣	وامرة	وامرة
٨٠	١٢	كذب	كذب	٢٤	٣	ارخصه	ارخصه
٨٠	١٢	في القهر	في القهر	٢٤	٨	جا	جا
٨	١٧	مراحد	مراحد	٢٤	١٠	فقال	فقال
٨١	٥	وقال	وقال	٢٤	١١	على السرير	على السرير
٨٣	١٧	نقش	نقش	٢٤	١١	روعه	روعه
٨٤	٢٤	الطريق	الطريق	٢٤	١١	روعه	روعه
٧٤	٢٤	لا يجوز	لا يجوز	٢٤	١٢	كذلك	كذلك
٨٨	١٤	اراد	اراد	٢٤	١٣	اشهر	اشهر
٩٠	٢٢	مشتريا	مشتريا	٢٤	١٣	لها	لها
٩١	١٧	المذكورة	المذكورة	٢٤	١٥	يمكن	يمكن
٩٢	١٧	لضر	لضر	٢٤	١٥	وسقط	وسقط
٩٣	١	المعونة	المعونة	٢٤	١٥	اختباري	اختباري
٩٧	١٩	بملك	بملك	٢٤	٢٠	نصور	نصور
٩٨	٢	كيف لا	كيف لا	٢٤	٢٣	وجوهين	وجوهين
١٠٥	١٧	عزما	عزما	٢٤	٢٤	الحزن	الحزن
١٠٥	٢٣	ماعد	ماعد	٢٤	٢٤	الخلق	الخلق
١١٣	١٨	او غير ذلك	او غير ذلك	٢٤	٢٥	المثل	المثل
١١٤	٤	ساع	ساع	٢٤	٢٥	كالوضع	كالوضع
١١٥	٤	النضو	النضو	٢٤	٢٨	ونادى	ونادى
١٢٥	١٧	قلت	قلت	٢٤	٢٨	لا من بعد	لا من بعد
٢٨	١٠	في الخبر	في الخبر	٢٤	٢٨	بالخبر	بالخبر

تم تصحيح غلط الجزء الاول

صفحة	سطر	الخط	تصحيح	أغلاط الجزء الثاني
٢٩	٢١	حرب	حرب	أصغر
٢٣	٨	حلفت	خلقت	لازم
٣٩	١٩	أو كثيرا	وكثيرا	المرارة
٣٥	٢٤	مسير	مسير	موبد
٢٢	١٢	أداة الله	عند الله	المستفاد
٢٤	٢٣	محول الخط	محول الخط	الطري
٣٥	٢	الفهام	الفهام	ولولم
٣٨	١٠	المفضل	المفضل	الواحد
٥٠	٢	الواجب	الواجب	الواحد

تصحيح أغلاط الجزء الثاني

وقد دل في تاريخ طبع هذا الكتاب الفاضل البارع غرق جبين الأدب ليدعم ما ذكره
 أن رمت بأذ اللبان تهدي إلى سبيل الصواب
 أو كنت عن وجه الحق قد طالبا كشف الحجاب
 فانظر لاسماء الرغائب تجد به فصل الخطاب
 تاريخ مام الطبع منه جاء كالنير المذاب
 موافا فهاك مؤرخنا بيدك أسماء الرغائب
 ٣٢٧

وقد كل يومنا لله تعالى بحظ احقر المباد كما طهر عبد الجواد المحلاني في اليوم الثاني
 والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام من السنة الثامنة والاربعين بعد الثلاثمائة والالف
 من الهجرة النبوية على مهاجرها وآلها الاف الصلوة والسلام والتحية
 ٣٢٧

وقد طبع بالمطبعة المرقونية في النجف الاشرف
 بلاحظه الامير محمد رضا

مكتبة مكتبة آغا محمد علي







11/11/11

س گلاب مستطاب - ۱ ربر /

س گلاب مستطاب - ۱ ربر /

نام کتاب: موضوع:

مؤلف

مارس و محفل چادپ

الحمد لله

1959

تحت عنوان «مجلس»

و در وقت مسدود گردید

صبر پر صفت گننا دعا یہ دعا رکھ

بسم الله

ويعلى

كتاب
اسداء الرغائب في
مسئلة الحجاب لسيد الانبياء
ومفتخر الغيرة بجائبة فخر وعلامته
مضر من القى البدر الفقد زيامه فخط
رواده لادب الرجال حامل لواء العلم في
الفطر الهندي لمضطلع باغناء الامامة
في ارجائه الفسيحة تحية الاسلام والمنهج
ابن الله في العالمين الوافد الى رحمة ربه
حسين محمد باقر
اللكهنوي تغمده الله برحمته
وطبع بالمطبعة المباركة
المنصورة في نجف
الاسف

بسم الله

ويعلى

٩٧

٢٤

٢٨، ٢، ٢٨



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يدرك بصر ولا يهتد بحسوس العقول والفكر الدال على جوب وجوده بكل اثر والشاهد على يد حكمة اعلام الغيوب والعبير المحجب بغير حجاب محبوب واستنير بهر مشق فلا يبلغه وهم ولا ينظر وانما طمعت دون رؤيته الابصار وعرفته القلوب بين الاستبصار فلا يسب من لبره مكر ولا طرف من بصره لم يطلع العقول على تعبد صفته ظن يدركه وان فكروا القلب وقدر ولم يجيبها عن واجب معرفته وان ان يتبصر نظر اخلاق على توحده ودفع على معرفته ثم سلك بهم طريق ارادته بما في امر هذا ينبغي لكم وحدود عز جلاله او غاما لمن يجد وكفر وايضا استكبر وصلى الله على سيد البشر وخير من انذر وبشر وعلى صبي وصفه وكاف الكرب عن وجهه الكرام الذي الرزع اذا ما غيرة كاع وفتر وحادوا بر وعلى هل بينهما الطيبين الطاهرين صلوة زاكية زاهرة طيبة طاهرة ازكم من السلسلة لا ذفر واحسن من شفا لا نضر ما تمتع من بنظر واذن بخير وما انشاء صبح واسفر واقتبل ليل وادبر **اما بعد** فيقول الصديق محمد بن محمد بن العلامة المؤمن مولانا الشهاب بن الحسن بن العلامة الاوحد والعلم الفقه مولانا الشهاب بن طاهر طاهر قد سئل بعض خوافي في الدين وخلافا المؤمن ان اشرح له ما نفع لدي من الكتاب والسنة والاعخبار الماثورة عن الصرة الطاهرة من وجوب الشتر والاحتجاب على النساء وما لم تكن تفهم من الخزي في الدنيا والاخرة وما دل عليه الشرع من وجوب غش

لبصره لانهما في النظر الى التجهيزات وروايت بهال وانكلم في عموم الخرم للوجود الكف من واشهر الى ضعف القول بالاستثناء ومن دليله ومما صحت بها هو اقوى منه واظهر واضع واشهر واوفر واكثر وانما طالع على الغياب التي اطلعها والذات التي ابرزها وانكلم في عموم الخرم لانهما في الاحتجاب وما كانها وما كانها وما كانها وما كانها الى ما سطر في ذلك الشايقون النساء في من مخرج منهن من بعضهم نضرب وراهم مهندون وبهم لا محذور انشاء الله تعالى وسنبرهن الله سبحانه في حاشية الى حاشية عال بما فيه من عظيم الاجر وكرم الذخر واداء الحق الوحي والوفاة بالهدى لاجل جود من وجوب بذل العلم وحرمة كتمانها اذا ظهر البديع في الناس قال رسول الله صلى الله عليه وآله على ما رواه في الكافي اذا ظهر البديع فما من فليظهر لعالم علمه من لم يفعل فليعلم الله وهذا من بعد كثرة فيه البديع وشاعت فيه الفتن ويحتمل فيه حيل الدين وتزعمت سوري ليهي وهناك التنوير وسفل المخطوط وورفع عن الشايعات والبركات لكونها لا تريب وهذا امر لربنا وهو شر لا زمه على ما اخبر به الصادق المصدق الا مبن واج الصادق المصدق الا مبن حولا ما امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه كادى الطبري في سكارم الاخلاق ورواه الصدوق في الفقيه مع من نبأ عنه عليه السلام قال سمعته يقول بطريق اخر القيان واخرها الشايع وهو شر الا ان من سوة كائنات عايات سببها في خارجات من الذين داخلات في الفتن ما نلت الى الشهوات مسهاك الى اللذات مشطرات الحريات في جنتهم خالذات ولعمري قد ظهر صدق كلامه عليه السلام عيانا وكفاك ذلك على ما سمعته برهانا ورايت وهطامن من في الشايع واحداث سدة الكتاب ومهر في السنة الثمانية عن علم الصواب قد ما لوال الى الشهوات رايقوا من الشيطان المخطوات نظرا الى الشرع واحكامه بين الشفاء وجابوا من مهامه التي كل جملة ابرزوا جهات الشفاء وضوا ابو الحسن حق اظم الجوز وضاق الفضاء واصابوا الفريز من مراى الخطاء حق اسحاق بصهم وسكن الى ما ذهب اليه بعض الفقهاء من استنطاد الوجه والكفين وبوهم بعض الاخبار مع عدم وضوح دلالتها وظن ضدها دلالتها في محموله على الشبهة لاشتها واستثناء الوجه والكفين بين الطاهرة بل بطريق الشتر في الشبان اجاعهم على عدم كون الوجود والكفين من الموردة مع انها فاصدة عن معارضتها هو المولى منها واكثر واظهر في شين طرحتها ارماء وبلها وجب لاخذ بما دل على الخرم لوانه الكتاب والاحتجاب لانهما لطفة لا ستعرف مفصلة انشاء الله تعالى مع انه لو فرض استثنائها فانما يقول من يقول ببدشها عدم

لرغبة واللذة وعدم خوف الامتنان امامها ملا يجوز انفاق بل هو مخرج باجتماع الاستحسان كانه لا يشترط
 مشاء ولا يستلزم ناد ولا يربط هذا الشرط لا يحصل الا لافلا لا تندرج هو اعز من الكبير
 ظاهر وهل يامن انسان له عيبان من خوف امتنان وانظر الى وجوه الحسد والامتنان التالفة بل يظهر
 لعنان لب كل منتهى تان ومفهوم وان كان المصنوعات لا تشترط الزمان الزمان بالذات من الجبل لا عن ظهر
 مريان وفي قول الطائفة ما لا يربط فيه حوصو لا يمتري له وجه اذا البصره نالها عن عندي فكيف
 يسوع لدى دين اولى بغيره من جملة المسلمين ان يرضى هو يات الله ان يبرهن سائر ان الوجوه
 الوصاء او يركب الشرح ويرفع في المخرج وبصاحب الملوح وبصاحب الرنوح وبخندان لا خندان
 بكنه من اخلاق وبشأنه من الرجال وبجرب عند ورايحال فستدات هذا البلف كتاب يفوق عن الحق لانه
 في السابق بين الفقه من الكتاب بحسن الكرم الاجر والثواب مستغنيا بالله ومنكلا عليه انه هو الكرم
 الوفاء وسببه **باب في الرد في مسئلة الحجاج** عن وجه لشدة الكتاب بأشياء وجوب الفقه على الفقه
 والاعجاب واسئلة ان يجعله خالصا الوجه الكرم انهم من دعي فاجاب **اعلم** انه لا خلاف في حق
 الشريعة الاحكامية فيما عدا الوجه والكفن مطلقا مع الرتبة وعدمها والاجماع فيصحب عليه بل هو من ضروري
 لذهب بل الاسلام وكذا لا خلاف في حرمة التطا الى الوجه والكفن مع التلذذ او الرتبة او خوف الفتنه
 وانما الخلاف في حرمة التطا الى الوجه والكفن عند بلاهه برة من دون التلذذ ولا رتبة ولا خوف لا وقتا
 يقابل القبر مطلقا وقبل ما يجوز مع الكرامة مطلقا وقبل ما يجوز مع الكرامة في المرة الاولى وبالضم فيها
 عداها والاحوط الاشبه لا مريبا الاصح الا قولى الا مله هو التحريم مطلقا كما اختاره لعل متفي
 المذكورة كما حكاه غيره احد كصاحب عدا نق والمالك وكشف اللثام وجامع المقاصد والكنهية
 وغيرهم وذهب اليه ولد من المحققين في الايضاح كما حكاه السيد السند في الرياض والآولى نقل
 عما بينهما الشريعتين بمبوء انما طاهرا الى العادة وحده الله تعالى في التذكرة فاما الوجه والكفن فان
 حافا الفتنه حرم ايضا لقوله تعالى قل للذين آمنوا من انصا فيهم وان الله بفناء الفتنه ذال الشبح
 بكرة وليس محرمنا لقوله تعالى ولا يبينون زينتهن الا ما طهر منها وهو مفتر بالوجه والكفن وهو
 قول ائمة الشافعية ولبا في الشافعية قول حراية يوم كما توافق المسلمين على مع النساء من ان يخرجن
 سافرات ولو حل النظر لمرن من زلة الرجال ولان النظر اليهن مظنة الفتنه وهو محل الشهوة فبالا
 بحسن الشرع قسم الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال ولان الحثية انك رسول الله ص

بم في حجة الوداع تستغني في الحج وكان فضل بن عباس وروى رسول الله صلى الله عليه واله
 فاحد بنظر اليها واحداث نظرية وجه الفتنه وجه الفضل قال صلى الله عليه واله رجل شرب
 وامراة شربا تعشيتان به حل الشيطان بينهما وهو الاقوى عندى انتهى وقال ولد في المحرم
 محمد بن الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر بن علي بن ابيصاح الفوائد في شرح شكايات الخو على حثية
 لا يريد نكاحها ولا حاجة الى التطا اليها فيرمي التطا الى ما عدا الوجه والكفن من اعضاء عليه الاسك
 وما الوجه والكفن فيرمي بتلذذ او خوف الفتنه احثية لقوله تعالى قل للذين آمنوا من انصا فيهم وان الله بفناء الفتنه ذال الشبح
 انصا فيهم وان لم يفت الفتنه فان شبح بكرة ولا يرمي لقوله تعالى ولا يبينون زينتهن الا ما طهر منها وهو مفتر بالوجه والكفن وهو
 هو مفتر بالوجه والكفن وقال ولد في التذكرة فيرمي التطا الى ما عدا الوجه والكفن وهو الاصح عندى
 لعمول ائمة ولا مطة الشهوة والفتنة لان الحثية انك رسول الله صلى الله عليه واله
 هو في حجة الوداع تستغني في الحج وكان فضل بن عباس وروى رسول الله صلى الله عليه واله
 بالفتح وجه فافعل عنها وقال رسول الله صلى الله عليه واله يبين سباب وامراة شربا تعشيتان
 به حل الشيطان بينهما لا يقال لا دلالة فيه لانه صرح بحرف الفتنه ولا شك في تحريمه والذي عدا حثية
 لان قول علي بن ابيها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم العمدة في متها
 تلك الله دقة وعليه اجره ما احسن هذا الكلام واقول لمؤلفه واكثر بمصولة وهو عن عفيف رسول
 لا مزل عن اللغو في التسليم ولا عدول ولا يبره عليه او رده عليه في جامع المقاصد كاشف اليه
 وهو الظاهر من الامام المصمم كاشف اللثام عن خرائد نواع الامكام محمد بن الحسن لا يستجها به
 بالفاضل الهندى قدس سره في كشف اللثام حيث رد ادلة المجوزين وضمها ونه بذكر شرب
 بدل على الجواز ونفس ادلة التحريم ولم يطن فيها وقال الظاهر بما حكى عن ابن مسعود من ضمها
 طهر بالشباب لا بالوجه والكفن كما يقوله المؤذن وقال ان خبر مروك لدال على الجواز مرسل لا يصح
 للاعتناء فقال واجاد ما لفظ الشرب الكاشف للثام عن وجه المراد وقوى في التذكرة العربية مطر
 وجعل في النبان احوط لا طلاق الامر بالنظر وخوف الفتنه والاحكام في الاعمال على المنع من حثية
 سافرات وانما يخرجن مستورات ولا يفتن ما ظهر منها لا ذكر بل الظاهر بما عن ابن مسعود ان
 والا ابتلاء بالنظر ما يقع اتفاقا لا منعنا وخبر مرسل انتهى وقال في المستند وهو الحكم
 عن التذكرة والابصاح وما الى اليه الفاضل الهندى انتهى قلت وبدا على فتابه الى القول بالتحريم

كله عورة الا على المحارم والظاهر انه اجماع كما خرج به الفاضل المحقق المقتدر في الاحكام
 من ذلك ان لمادة كلة عورة الا على الزوج والمحرم انتهى وبعد طلاق كلامه بالعص و حذف لمعق
 الذي ينادى ما على صوته على كمال سعة نطاق العموم انقلب لاصل وصار لاصل حرمة النظر للجميع
 بعد ازالة الاجنبية مطلقا لا ماد دل الدليل على جوازها فلا يستثنى، ولتخصيص يحتاج الى دليل محتمل
 كما استدل في جواز النظر لغيره من تحت عوم التحريم ونطاق وجوبها بعض كان لاصل عدم الجواز
 بعد التخصيص فيحتاج الحكم بالحوار الى دليل خاص معتبر صالح لتفصيل العام ولا يحتاج الحكم
 بالتحريم الى دليل خاص بل يكفي عدم الاستثناء الا ترى ان ذلك لا دلالة له على حرمة النظر
 من وجهين مثله في استثناء النساء في الغراب والمرأة مثله فلا ريب ان لاصل هو التحريم مالم يستثن
 الاستثناء مع ان لاصل الاول هو الا باحدة كل شيء وليس في ذلك لافلا من اطلاق لاصل
 الاول الى لاصل الثاني وثبت بالشرع من عوم التحريم كذلك لو فرض شك في تحريم النظر في مقتضى
 الاستثناء لما في بعض لزم ثبات اوفى تحريم نظر العبد في شعر مولاه وساقها لبعض الروايات وشك في
 تحريم نظر الرجل في خدي الاجنبية او معصمها او شعرها او غيرها او ثبات ذلك طرا الى السيرة بكسها
 ونسب الاجتناب عن النظر اليها من غير التمسك بأصالة الاباحة فيها اتفاقا بل كان الاصل هو التحريم وطرا
 هذا جرى بهن العرفاء فلهذا ما وجدنا في جميع الاحكام من قول الطهارة الى اخر الثبوت ان الاصل
 من هذه القاعدة او الظاهر والراجح هو الاستصحاب ثباته في شرع فاعلم ان مقتضى التحريم كيف يمكن
 الحكم بأصالة الاباحة بعد ذلك وباحتماله فالدليل العام فاطع للاصل وفالع اساسه وقام بنبأه اد
 يرتفع الاصل بالدليل فكيف يجوز فرض الشك في التحريم ولما تولى الجوزين بما يستندون الى النص
 الخاص المختص المجوزين هم لا الى الاصل مع انه لو فرض كون الاصل هو الاباحة ثم انتفى الدليل عمو
 التحريم لم يرفع الاصل شيئا ومن صريح يكون الاصل في المقام التحريم صاحب حديث في حيث قال في مسألة
 حواء نظر الرجل الى امرأة يريد تزويجها ما لفظه الشريف قد خرج شبهتنا الشهيد الثاني في المسالك والحق
 ما لا يجوز النظر لغيره كذا يجوز للمرأة كذا في المسالك المقصود وعندى فيه بعد ذلك الاصل في الموضوعين
 هو التحريم وجواز نظر الرجل فعدل الدليل على جوازها الى ان قال وباحتماله الاصل التحريم ولا يجوز الرجوع
 اليه الا بدليل واضح انتهى فنقول مع قطع النظر عن دلة التحريم الا شبهة لا ريب ان اقل ما يجزم المصنف
 من نفسه هو الشك في جواز النظر الى وجه الاجنبية عما وجد ملاحظة عوم الروايات والاخبار الكثيرة

لجنة التاخير عن النظر الى الاجنبية مطلقا وانتهى من مهام ابلبس معوه الشمل منها
 للوجه والكفن نطقا ولا ريب ان دليل جوار في عايد الضعف عن مقاومة مخالفة اولى التحريم من
 وجوه كثيرة كما ستعرف تكفي بمثل ما روي بعض اخبار المومنين ذلك فيمنع غرض البصر عن زوج
 اولى التحريم وعموماتها واخذها وابانها عن التفصيل والتقييد وكثيرا ما استفاضت الروايات
 وضادها من العقل والنقل والكتاب والسنن في مخالفة القاعدة لا اقل من ثلث اخصبها بعد
 لقوام فيكون الاصل التحريم وعدم التخصيص في الاحكام لثبوت مدية الادلة من جهة
 ذلك فنقول اننا لنستدل على تحريم النظر لاجنبية مطلقا حتى لو لم يثبت في بعض الروايات
 دية بالادلة المتعارضة اقل الكتاب فتدل مدية ثبوت ثبوت قوله تعالى ان المؤمنين يحضرون
 ويحفظون أزواجهم ذلك انك تعلم ان مقتضى ما يحضرون له هذه الآية وان من كبره وجوه
 من الدلالة تظهر للمسلم الا انه امره تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ان يحضرون ما يحضرون
 ولا شبهة في غرض البصر عن الاجنبية وانتهى من الواجبات الا كبدية التي يقتضي وجوبها بالامر
 بالاعتصام على النبي الكريم صلى الله عليه وسلم الثاني في تخصيص خطاب بالمؤمنين وليس مقتضى
 التكليف بهم لما ثبت في محله من كون الكفار ايضا مكلفين بالفرع بل ما اشاروا الى ان
 المؤمنين يرضون عنهم القبول او كونهم اهل بالتمتع والحدائق والاولى ان يقال ان في تخصيص الامر
 بالمؤمنين ايماء الى ان النص من لوازم الايمان ومقتضاه كادوى في الكتابة في خبره الايمان وفيه
 على الجوارح فقال وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله بان يرضى عما يرى لئلا يلهي وهو
 عمله وهو من الايمان فقال ثبوتك ونما في المؤمنين يقتضون ان يرضوا بما يرضون اليه ان قال ان التمتع
 والبصيرة لقواد كل اولئك كان عنه مستنورا وهذا فرض الله تعالى على الصالحين من عرض البصر عما
 حرم الله وهو علمها وهو من الايمان وفي الفقه في باب الموضع على الجوارح في وصية امير المؤمنين
 عليه السلام لا ينظر الى ما حرم الله من غير ان يرضى عنها فكلها فراض يرضى بها عليك يوم القيمة ويستلزم
 عنها الى ان قال وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله فقال عز من قائل قل المؤمنين يرضون
 بما يرضون ويحفظون أزواجهم الثالث حذفت المعلق فلم يذكر بطنها بحسب العرف عنه وهذا يقتضي العموم
 ولا إطلاق الا ما خرج بالدليل بل يدل على غايتها نطاق العموم لك المعصية والاطلاق بما لوحظ
 هذه الآية بالنسبة الى الاجنبية كما هو معلوم بقرينة المقام مضادا الى الادلة الخارجية مما لا ريب ان

حارج عن أصل مورد الكلام وهذا من باب التخصيص لا التعميم حتى يلزم تخصيصه لا كقولنا
 والآن لزم الاجمال والابهام في الآية ولم يكن الامر بالفتش في الجملة وعن بعض الاشياء مفيد ولا يقع هذه
 التاكيدات والابهام التام مع الاجمال والابهام في تحصيل المرام فيلزم العبث تعالى عن ذلك علواً
 كبيراً ولو لا المصنوع لكانت التاكيد في الواو المشكوك مع ان الفتحة لا يزالون يشتكون
 بمصوابة الفتش كما سنفذ وكثيراً ما يحملون المفرد المنكر على المصنوع في مقام بيان الحكم فكيف يمثل هذا
 لطلب الموكد المفرد بالفتش الواو الواحدة الدالة في المسالك في قوله عليه السلام ركعتان يصليهما كل ركعة
 افضل من سبعين ركعة يصليها العزب اما المتزوج الواقع في الغيرة فيتموم من حيث الوصف الشرعي
 بالعبث ولو لا اعادة المصنوع لذلك لكان له فائدة لان كون مترجح في الجملة افضل من العزب
 لا طائل تحته وقد نص الاصوليون ان التكرار المشبهة في معنى الامتنان بفعل المصنوع هذه العلة الرابع
 لتسليم الامر بالفتش في الآية بان ذلك لم يطرأ بعد من الفتش والتجوير والزنا فيه من التاكيد
 الاكيد ما لا يخفى لا ريب ان هذه الصلة تجري في النظر الى الوجه والكفين من الاجنبية على المصنوع وجوه
 حرمان بل لو انصفت لرايت ان النظر الى الجيوب ليس الا من منه الادوية جمال وجهه وفي الوجه من الجمال
 البتة ما لا يوجد في سائر اعضاء الجسد والنظر الى الوجوه الصباح واعين الفهم للخلق الفاعل لا بد له
 سلاح هوام الفاسد ويريد الزنا ورائد التجوير والتفاح انما من ان الله سبحانه قد انظر بعض
 الابصار بالامر بحفظ الفرج وفي ذلك من الدلالة على عظم الامر ما لا يخفى بل مقدمة على حفظ الفرج
 بناءً بان النظر ببدن الزنا ورائد التجوير وعلة الوقوع في الزنا غالباً للذات فمقدمة في الذكر على حفظ الفرج
 السادس قوله تعالى في مقام التهديد ان الله خير مما يفتنون فهدى من التهديد ما لا يخفى السابع لا ريب
 ان الامر ببعض البصر امر مقدس وجوباً لفتش غيره لكونه مقدمة لتلك الحرام وهو النظر الى الاجنبية والامر
 بمقدمة الواجب اول على الاعتناء بغير المقدمة من الامر به لانه لا بد من وجوبه فتش اجاب مقدمته
 فالامر ببعض البصر انما هو لاجل التفتن عن الوقوع في الحرام وهو النظر الى الاجنبية وهو المنقضي بوجوب
 غش البصر فيمن الدلالة على ما لا يخفى في النظر الى الاجنبية ولعل الترفيد ان وجوب المقدمة
 اعطى البصر من خطبة الشارع بل كغيره يجب في المقدمة فمعرض القارعة لما ليس من وجوبه بل
 على غاية الاعتناء به بأصل الواجب الثاني ان غش البصر انما هو مريد اذا براد به مقدمة المبالغة في تركه
 وهذا استعمال شائع كادى فاذا كان يوم القيمة فادى من طمان العرش بالمشيئة لا يخفى

ابصاركم حتى تتركوا حبيب الله فصرها ولا يقول لا تطروا لعل الترفيد ان غش البصر يبيح من الامتنان
 الا يمكن النظر مع غش البصر عدم فتح العين قبل ان يشر في التهادن غش لها في كسر وطرق ولم يخفى
 والامر بما كان ما نفا من المنع عنه المص من الفتش عن نفس ليقى كالا يخفى التاسع ان الفتش من النظر
 بيزله النظر انما ينشئ من غير منقذ النظر فيبقى اماناً وفوق النظر سهواً وتامع البصر
 فيبقى معه وفوق النظر اساءة كما كان سهواً ما دام مطرقة فالامر بغش البصر من الفتش
 النظر والامر بيزله النظر اول على موضوع النظر في الاجنبية حيث دللنا لا بد من وقوع الفتش
 فكيف بالعمد لما شرحت غش البصر والاطراق يجمع من الاطلاع على غير حده بعض من سباب
 الوانها وعلى تفاصيل الكيفية التي لا يترك الاطلاع عليها من طوعها وقهرها وجموعها وسببها في
 غير ذلك فالامر بغش البصر اول على مبالغة الشارع في التنبيه على الفتش من غير سببها في
 اذا عرفت ذلك ظهر لك ان غش البصر لا يستلزم بالآية التنبيه على الفتش من غير سببها في
 بمقتل الاجمال في مثل هذه الامتنان كون المقام مقام البيان ومشتد عداوة ولا سيما ما هو شأن
 نزولها ومع هذه التاكيدات البليغة ففي اطلاق الامر بالفتش من لدن الله على عموم تحريم
 الى الاجنبية ما ليس في المصنوع كالا يخفى بل الاطلاق في المقام اول على المطلوب والامر به كيد
 الحرام وقد ريت ان غش البصر كما ينشئ من ترك النظر ومبالغة في تحريمه يكون محصل ما لا بد
 بالآية التي لها في كل المؤمنين الذين يقتضون ايمانهم اتباع وامر الله بهنوا انصارهم حتى لا يقع
 نظرهم على الاجنبيات الا في حرم النظر اليهن وان يحفظوا فروجهم بالتحفظ من وقوع النظر ذلك اركى
 لهم من الاذناس فيجب عليهم غش الابصار من مابالمقدمة من حفظهم من الوقوع في الحرام وهو النظر
 الى الاجنبية الذي هو من مستحسن سبهم اليهم اللعين الذي هو للاشكاف عدوهم من التحفظ
 منهم الواجبات الاكيدة عقلاً فليست عموم تحريم النظر الى الاجنبية يحتاج الى استثناء الى دليل تام
 سليم عن المعارض سنعرف ضعف القول باستثناء الوجه والكفين وصحت دليله بالعلم وجه استثناء
 نقال لا يقال لا يجوز التمسك باطلاق الآية لان من التبعض في استثناءها وجوباً لبعض في جملة
 لا كلام فيه ولا يثبت عموم التحريم حتى يقتضيه في حرمة النظر الى الوجه والكفين بعد الفتح في المحصر
 لا نقول اولاً اننا ندين ان الاجمال والابهام منافق الغش في المقام لا يمكن المصير اليه بمجرد كون من الغش
 لعل دخول من التمسك في الاستثناء لا ينافي المصنوع كقوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكروا مع وجوب الغش

وكفونا مع الفبي

فبعض اللوم عاذل في فاني سنكتفي القاربه وانسابه

اربايطة والسفاد من الابه عموم فخر النظر الى الاجنبية الاما خرج بالذليل كاطلاق حفظ المرح
مع انه مقتدا ايضا فهو من قبيل الاصل والفاضة العائنة القابلة للتحصيل وثانيا لا نسلم كونها السبع
في لغام بل يمكن ان تكون زائدة كما حكاه غيره واحد عن لا خفش كالزنجري والرازي والمحقق المقلد
في كثير العرفان وغيرهم وقال المفسر الا رد على ان الزيادة فاولي بحسب المعنى لكن لا نوافق نه خلافا لاهل
و لفظ هو خلافا لاكثر قال الرازي قال لاكثر من هذا للتحصيل والمراد غش البصر عما يحرم وثالثا
يحمل احدا لا فريبا بل لعله لا يظهر ان تكون من صلة للغش لا للتحصيل ولا زائدة كما حكاه البصري
في معالي التبريل والرازي في تفسيره وصرح به اهل اللغة قال في معالي التبريل قبل ومن صلة ان يقتضوا
و دل لغوي في الصباح المنبر غش الرجل صوته وطرفه ومن طرفه ومن صوته غشا من باب مثل غش
وقال السبيل لعل في شارب الضعيفة في قوله عليه السلام واغش صري عنهم غش غش الرجل
لصره ومن بعده من باب مثل غش وهو استعمال شائع في كلام العرب قال جرير يرفي ولده كما
سب ليل البرد في الكامل

ورقن عين غش الدهر من بصري وحين صرت كعظم الزمنة الباهية

وقال عباسي

واغش من بصري واعلم امته قد بان حد فوارسي ورماني

ومع لوجه في صلة الغش من كون الغش في الاصل بمعنى الغش كما صرح به العلامة الطبري في جميع
لباب اصل الغش الغش يقال غش الرجل من صوته ومن بصره اي غش وقال ابن الاثير في التمهيد
غش طرفة اي كسره واظرف ولم يقع عيبه ومنه حديث شام سلمة حاد بان الشاة غش لا طرف ومنه
حديث كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحت الا اغن غشيف الطرف مكحول

وهو ضيل بمعنى مفعول وذلك يكون من الجفاء والغفر وفي حديث العباس كان ادمصر غشا صوته
في غشقه ولم يرفعه بجهده وفي حديث ابن عباس لو غش الناس في الوصية من الثلث لكانوا يوصون
وهو ونحوه ذكر السجوط في الدرر النيرة وقال الزاغبي في مفرداته الغش الغشان من الطرف والسم

وما في لاءه وبقي الغش والغش قال الله تعالى قل لنؤمنين بضموا بضمض وضمض من صوب
وقال ابن هشام الخوي في شرح بانش سعاد في قول كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحت الا اغن غشيف الطرف مكحول

غش الطرف في الاصل عبارة عن ترك التقدير واستهانة النظر فتارة يكون ذلك في طرف
يكون كسرا وتكون حقيق وهو لم يردت وتارة يكون غشا من باب مثل غش
ومن الساق منه قوله تعالى قل لنؤمنين بضموا بضمض وضمض من صوب
وقول الشاعر يجر من يميل لك رياء

بغش الطرف من مكرودهي كان به وليس به خلو

وما احسن موقع هذه الجملة المخرجة بين حيز كان واسمها وقيد بانه من صوب
من النظر المحقق والمصون فيقول الامام الشافعي

اهت من الاحوال كل موافق وكل غشيف الطرف عن غيره

وقد يكتفي به عن غش الطرف فلا يقول جرير

فغش الطرف نكس من نمير فلا كعب يمت ولا كلاما

وعن حنبل المكره كقول

وما كان غش الطرف متاسمة وكسبه مدح مراب

اسهل قلت غش وان كان في الاصل بمعنى الغش ولا خلاف ان المراد منه ترك الطرف في النظر
لانه غش البصر هو ترك النظر وانما هذا ترك النظر لانه لا حجب كالابحى على غش فدا بغير
وعلى كل من لم يغش طرفه عن موارد استعمال كلام العرب لا يري الى نامة فريبا وليس على
ومع البصاة وشرف الشعراء بما عمن محمد بن احمد الشافعي في رضى لموسى رحمه الله حيث عبر
عن ترك النظر لغش فقال وبلغ من الحسن دروة سمام احسد الخوف على جبدك والظوف
لزام وغش طرفان قال شهابك البشام اذ لا يبين عرس لتبدل الشرف ليس يجره غش الطرف
من عرصة يرك النظر ابدا نابتة لا يسقط ان ينظر الى تناول البشام شابه غيره وحسد وراحت
يقول ان كون من المستبعد لا ينافي عموم تحریم النظر الى الاجنبية عند فائده لكتابته بعض السفهاء
سقط عليها شمع من كجوان النظر الى الحليلة والى الحارة وكذا الى الاحسة المصيدة والمأخا كالن

والعقد عليها وبإيجال المراد عموم تحريم النظر الى ما لا يحل والنسب انما هو باعتبار ما يحل ولا
 يجب ان بعض النظر محال عند الكل فيستقيم التبريم على جميع الاقوال وعلى كل تقدير ولما نرى
 الفاعلين بعدم استثناء الوجه والكفين انما يقولون يكون من المنع ومن ذلك يذهبون
 الى عموم التحريم الا ترى في الماحصل المحقق المقتضى انما عليه التوجه في كسر العريان فانه احتار كونه
 لشمس حيث قال ومن عند الامم ذائده وهو ضعيف وعند سبويه هو المنع وهو عطف
 لا نه لا يحجب المنع عن جميع الجهات فانه قد يجوز النظر الى ما عدا عورة المخارم والى ما يظهر في
 لقائه من وجوه الاجنبات والكفين حال العترة وكذا الى وجوه الامناء المعقولات
 وكذا الطبيب الممدوح والشاهد لفضل الشهادة واقامتها والنظر الى المحطوبه مع امكان تكاثرها
 وتفرقها ويقتصر على نظر الوجه والكفين وكذا النظر الاول من غير لينة ولا رية لقوله لكم اول مرة
 ولا ينبغي هاتيك شبهة انتهى ومع ذلك يقول بعدم استثناء الوجه والكفين بل يقول ان تبدل المرأة
 كلمة عورة ويدعى اطبا في الاصحاب عليهم يقولون لا يحل ان المرء ينظر الى ما بين سمودس ان
 ثياب حاشية وباحله فمن يقول باستثناء الوجه والكفين انما يقول بل يحرم وجود المنع في ثياب
 لا يسلب على التخصيص عنده ولو لا ذلك لم يفلح بجواز ما حصل ان اقتضاء الآية عموم تحريم النظر
 الى الاجنبية الا ما خرج بالذليل من لا يكره احد من الفاعلين بالاستثناء للوجه والكفين فضلا
 عن المسكرين ما هو متفق عليه بين الكل ولذلك نراه لا يزلون يفتكون بالعموم في كل مورد لم
 يثبت التخصيص كما لا يخفى على المستبحر ويخرج عن العموم لاجل التخصيص لا ينافي العموم بل يؤكد
 وادبته دلالة الآية على عموم تحريم النظر الى الاجنبية فلا يخرج بدخل فيه النظر الى الوجه والكفين اهتم
 بل النظر الى الوجه هو الغالب لشيء من النظر الى الانثى فخرج الغالب لشيء من وجهه وحمل اللفظ على غير
 الغالب خاصة بعد في الغاية قال في السعد المشاد ومن النظر الى شخص لثقل وجهه وان شجعتنا
 المحقق العلامة لا يصادى قدس سره في شرح الاستاذ الا ان المشاد ومن النظر الى المرأة بحكم العرف
 هو النظر الى الوجه والبدن كما انها موضع النظر وغيرهما من غير ما يثاب بالثياب انتهى قلت على هذا
 نصراية المنع بل جميع الادلة الدالة على تحريم النظر الى الاجنبية ظاهرة في تحريم النظر الى الوجه والكفين
 ويكون المشاد منها ذلك فيكون تحريم النظر الى الوجه والكفين كالمقتضى المنع منها والاقول باستثناء
 الوجه والكفين يكون من قبيل استثناء المشاد ومن اللفظ وحمله على ما لا يبادر من غير ما نزلوا

من خبر صحيح في حواشي هذا الطرح لوجه والكفين لكان محالاً للكتاب فوجب طبعه في
 معارضنا لجميع الأدلة الدالة على حرمة النظر الى الاجنبية من كتاب والسنة المتواترة من اظهر بان
 اية المنع انما نزلت في تحريم النظر الى ما عدا عورة العادة فكيف من الوجه والكفين اذ لم يكن من عاداتهم
 كشف سائر الاعضاء وما نزل الجسد حتى يحتاج الى التام بالعرض بها كالعرض وان وجهه لغيره
 اوله وبوقته ان المعارف الان في سائر الكفار والشائع من لا يرى الاخصاء فيه كشف لوجهه
 والبدن والنظر اليها ويكون غير ما سنور ان الثابت قال عليه السلام في هذا هو الذي كان
 في زمن جاهلية وفي الاسلام فلما نزل اية المنع في قوله لا يطلعوا على عورتهم لم يكن يحتاج الى
 الامر بالمنع عند لا مالم يكن شائفاً في ارجاء ما يحتاج اليه لا من بعض من تحت ثيابهم بل من عورة
 وحمل الآية على ما لا يحتاج اليه خاصة بما يراه العقل والفكر ويشهد له ما رواه في كتابه من ان الآية
 الشريفة في الكتاب من مولا ابي جعفر عليه السلام قال من قبل شاب من اصحابه من انما لم يلبس ثياباً
 النساء يتقصد خلفه فانه من نظر اليها وهو مقصود فاشاؤا في حرم اليه ودخله فبان وقد سئل
 فلان فعمل بنظر خلفها واعترض وجهه فعمل في الحائط او راحة شق وجهه فمست لمرأة فطرد
 النعاه قبل على ثوبه وصدره فقال والله لا نرى رسول الله صلى الله عليه واله ولا نعلمه قال
 ما شاء فلما رآه رسول الله صلى الله عليه واله قال لهما هذا فاجبه بهما حتى قيل على التلاوة
 الآية قل للؤمنين يقصوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اركلهم ان الله حفيظ بما يفعلون
 قال القاضي المحقق في الدين ابو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين البصري الحلي
 عرض البصر هو ترك النظر والمراد هنا هو ترك النظر الى الاجنبات منى وصاحب ان التبريم لو سلم
 انما هو في البصر لا المصبرات عن الاجنبات واعصا من قبيل العمومها على حاله لان المنع من
 البصر كما يتبين ترك النظر مطلقاً وهي كناية شائعة وانما هو بالمنع من النظر لان المنع لا يحل
 وهو ترك النظر يحصل بالمنع فلا حاجة الى محصل العين بل لا يجب منع البصر ايضا في نفسه وبالاكثر
 وانما يجب ترك النظر ولو فرض ترك النظر غير المنع لكن كاسباً في نومهم ثم ان دخول من في غفلة
 دون حفظ الفرج قد يقال انه لسهة او الشروع في الفرج قال في كشاف فان قلت كيف دخل
 في غفلة البصر دون حفظ الفرج قلت دلالة على ان النظر اوسع فالاجنبية بنظر الى وجهه وكذا
 وقد فيها في احدى الروايتين وقال في كسر العريان وكذا كان المستثنى من الفرج كالشاد المشاد

ولم يقيد بحذف النقص قال الشيخ اجليل احمد بن سماعيل الجوزي رحمه الله في فلاح الدلالة
 بعد ان يكون النقص في الاطلاق هنا وتفيد الاول بمرتب النقص هو الجري على ندره الثاني فكانت
 عنق عن التقيد بخلاف الاول فقد ورد في الصادق عليه السلام اربعة لا يشع من اربعة المعين
 من النظر المحذو يقال ان الاول لما كان بمنزلة العلة للثاني كان تقيده مستتباً ومن ثم قدمه
 انتهى قلت ما ذكره مؤلف بعد الاول ان يقال ان من صلة للنقص لا للنقص وهو استقام
 شائع كما سلفنا شواهد فلا يدل على التقيد والنقص على تقدير كون من النقص في النقص
 في البصر لا المبصر ان النقص بمعنى النقص ونقص البصر كناية عن ترك النظر مطلقاً بفيد اطلاق محرم
 النظر الى الاجنبية كاطلاق حفظ العرج قوله النظر الى الاجنبية وحفظ العرج كلاهما مطلقان
 في الآية اد لا ريب ان سوف لا يثبت بعد اطلاق مر العنصر عن الاجنبية والعنصر خاص في الحساب
 لانهما يمتنعون بمعموم اية النقص في كثير من الموارد مع انه لا ريب ان في النظر الى المرأة والعرج
 كليهما ما يمتنع وما لا يمتنع والعرق والفلة والكثرة ليس بحيث يمتنع ان يمتنع المقام بل لا ريب الا في
 بالمقل والنقل هو الاطلاق في البصر ايضا كما هو ظاهر الآية ولعل التكرار في الاطلاق والعموم
 مع تحليل البعض هو شبه على ان الاصل محرم النظر الى الاجنبية لا ما خرج به الدليل وكذا الآية
 وجوب حفظ العرج لا ما استحق هذا هو المناسب بالمقام لشيء اد الى الا فهم كالا بمعنى على اولي
 الاحكام ثم اعلم ان ظاهر كلمات المفسرين من العامة والخاصة ان النقص في بعض البصر الذي
 يستفاد من دخول من تمام ادا بحسب متعلقه لا النقص في نفس البصر وان دخلت على البصر
 وورد عليه المولى العظيم المقدس لا رد على وجه الله فقال انت تعلم ان النقص هنا يفيد
 نقص بعض المصروفين البعض لا بعض البصر وهو المطلوب والمعقول فالزيادة او النقص
 انتهى قلت الزيادة خلاف الأصل والظاهر وخلافه لا كثر ولم ينقل الا عن الاخفش وسيبويه
 يقول انه للنقص واختاره كثير من المحققين نعم لا يبعد ان يقال بل هو الا فرسان من صلة
 للنقص كما تبين في النقص واما الاشكال الذي اوردته على النقص بان يمتنع معناه جندت
 بعض البصر وهو غير معقول ولا مطلوب في المقام وانما المعقول النقص في البصريات ولا يستفاد
 ذلك من دخول حرف لنقص على البصر فيمكن دفعه او لا بان يقال بان المراد من نقص البصر
 في المقام نقصه بحسب متعلقه وبمحاذ البصريات على ما هو ظاهر اكثر المفسرين من العامة و

خاصة واما لفظة البصر في البصريات واختلافها باختلافها في البصريات
 النقص في البصر فيمنع ارادة النقص في البصريات مع دخول حرف النقص في البصر وانما
 سببه كون من النقص وذهب اليه اكثر المفسرين كما صرح به الرازي في حاشية التمهيد
 والماضي لمقادير وجوده وحده واحد كاصالة الظاهر في العنصر الحرفي صاحب
 لعدد والبصريات في البصريات والبقوى وباجلها على وجهه من شمس وذكره
 مثاله في ادا النقص بحسب متعلق البصر اعني البصريات ولا حد حد في بعض البصر
 كما ذكره لعل الترفيع ما ذكرنا من عدم النقل في البصر فيمنع في باب معقول جريه ان يكون
 من النقص في الصلة ان بعض بعض البصر مطلوب ومعقول ولا يمتنع ان يمتنع في الحقيقة
 اصلاً ويثبت على وجه نعتك بمرمحل تمام المقام ولم زاحد في عدم النقص في بعض
 بمعنى النقص كما نلونا عليك واسلفنا في بعض اهل الغلب قال جوي بعض من وجهه في
 ومن طرفه ومن صورته معناه من باب نقل نقص معقول جندت لاجل البصر في بعض
 ظاهره وارجاعه الى متعلق البصر ولا اشكال في النقص في نفس البصر هو المقصود في المقام
 والمراد بنقص بعض البصر هو النقص المانع من النظر وان شئت فقل ان بعض البصر الذي يجب
 على البصر لوجب للنظر الى الاجنبية اذ لا ريب ان المحرم هو النظر الى الاجنبية ولا يجب البصر
 في نفسه وانما امر بالنقص مفق من ترك النظر فلا يجب من النقص الا العذر الذي في النظر وهو
 الاطراق والنقص دون الزائد وهو غرض العين فال مطلوب في الحقيقة هو ترك النظر الى ما
 يحرم النظر اليه والنقص كناية عن ترك النظر وباجلها فالمراد بنقص البصر نفس البصر بما يحتمل
 به عن ترك النظر الى الاجنبية ونقص البصر كناية عن ترك النظر فالمراد بنقص البصر
 البصر هو ترك النظر وهو المقصود الاصل من غرض البصر ولذا لو ترك النظر الى الاجنبية بنقص
 النقص بل يغواخر كوضع البصر الى السماء او صرف الوجه كفي في لا مثال ولذا ورد في الخبر ان من
 نظر الى امرأة فرغ بصره الى السماء او غرض بصره لم يرتد اليه طين حتى يرتد وجهه الله من محور العين و
 بهذا التحقيق يندفع ما يؤول الى انه على تقدير كون من النقص لا يثبت عموم التحريم فلا يمكن النقل
 عموم الآية في اشياء حرمه النظر الى الوجه والكفين ولذا فتره كثير من المفسرين بنقص البصر معناه
 يحرم تنصير الآية بجملة فلا تصلح نداء لال بها على عموم التحريم ولذا قيل ان الآية اجمالية لا

في النقص في البصر
 في النقص في البصر
 في النقص في البصر

سلمها لا يحمل وما يحمل فلم يعلم غرض البصر في اى موضع يحرم وفي اى موضع يحمل انتهى ودوم
 الاطلاق ظاهر لان التبعض على ما قلناه يكون بالنسبة الى البصر لا البصرات فيبقى الاطلاق بالنسبة
 الى البصرات على حاله لان التبعض اذا شق بالبصر فكيف يتوهم التبعض في البصرات حتى يثبت في
 الاطلاق والعموم فيها وقد عرفت ان غرض بعض البصر كانه من ترك النظر مطلقا لان الغرض هو
 الاطلاق وخفض البصر لاجل الصفاة من وقوع النظر فهنا التبعض لا يثبت في عموم وجوب ترك النظر
 فتدل الآية حينئذ على عموم تحريم النظر الى الاجنبية الا ما خرج بالدليل كالنظر بفسد الثوب الى
 الوجه والكفين والضرورية ولم يدل دليل على استثناء الوجه والكفين مطلقا وما يدل بظاهره على
 ذلك لو سلم مؤلفا ومطروح لكونه موافقا للعامة مخالفا للكتاب والمحافظة بالجملة لا ريب في عموم
 الآية واطلاقها كسائر العمومات والاطلاق كقولنا نكح اهل الله النكح وحرم الزنا مع الله لا ريب
 ان بعض البيع حرام وبعض الرزق حلال ولا يلزم الاجمال في الآية ولا الابهام والحمد لله المفضل المتكبر
 والآية ان الاجمال والابهام في الآية مناف للمكذوبين الغرض الداعي الى نزول الآية التكرية ومنها
 بأباه الذوق السليم اشتداد الباء في المقام وهل يفتل الابهام والاجمال في مثل هذه الآية للسوة
 لبيان هذا الامور المهم المحفوظ بهذه التاكيدات المديدة في مقام البيان والمخاطبة فان حرمة النظر
 الى الاجنبية في الجملة وجوب غرض البصر في بعض الموارد من غير تعيين لا فائدة فيه فظهر بهذا
 بما في ان كون من التبعض لا يثبت في عموم التحريم ولا يوجب الاجمال في الآية قطعا وبالله امانا ان كل
 من زائدة او صلة للمفرد وتكون للتبعض وعلى التقدير كلها تكون الآية الكريمة ظاهرة في اطلاق
 التحريم المحمول على المصوم بل هو اقوى من عموم الوضو كالا يخفى ولهذا لم يقل احد من الفايرو
 يكون من للتبعض بصيرة الآية بجملة غير سالمة للتكثير باطلا فيها وعموما عدا الاستبعاد
 في الزيادة وعدا مولانا المقدس الذي يدل على ان الله فيما اعلم لكتبه قدس سره فلما عرفت في اخر
 كلامه بان المفهوم من الآية عموم التحريم واطلاق حرمة النظر الا ما خرج بالدليل فقال ما لفظ التنزيه
 وينبغي ان يقال المفهوم تحريم النظر وحفظ الفرج مطلقا وقد علم الجواز في المصادم والحلال بالآية
 والاجماع وغيرها وبقي الباطل في محله انشئ لكن الانصاف ان الاجمال في الآية في غاية البعد فان الامر
 ببعض البصر في الجملة لا فائدة فيه يجب تنزيه كلام الله تعالى عن مثله ولذا لم يزل ولا يزال العلماء و
 الفقهاء يمتنعون بعموم الآية فيما يند صوب الى تحريمه وكما يمتنع لما قلنا بعدم استثناء الوجه

والكفين بعموم الآية فكذلك يمتنع لما قلنا بالاستثناء انما هو بعموم الآية فيما يقولون بخرم وجهه ويد
 الا يمتنع الجواز والمناصون في كون الاصل التحريم فيما لم يثبت الجواز بدليل خاص ولا يمتنع كون
 باسالة الآية وان كان من يقول بكون الاصل في الاستثناء الا باسالة وليس ذلك الا لما قلناه من
 خاتمه على ثبوت عموم التحريم الا ما خرج بالدليل كما يظهر للشيخ المناضل في كتابه المعين في موانع
 سئل النظر الى تحت وشاء اهل الكتاب ونحوه حكم بحسب المملوك والعمل المملوك بالسند الى سئل
 وعدم جواز النظر الى ما عدا الوجه والكفين في امرأة يراها بعد عقد عليها الى غير ذلك حتى انما يكون
 الاصل في المقام التحريم من لا يقول بالاصل صلا كما تحدث في حاشية كتابه مع بعض الاستثناءات
 والكفين وكذا المناضل المقتد مع مصبره الى كون من للتبعض يستدل بالآية على عموم التحريم ولذا
 ترك هو والعلامة في المختلف وابن ادريس عنوان الله عليهم لبيان الدلالة على جواز النظر الى
 اهل الذمة لاجل الآية فلولوا العمود والاطلاق المعتمد في الآية كيف يفتي في ذلك لبيان ما في ذلك
 ادريس رحمه الله في التراتر وروى جواز النظر الى سائر اهل الكتاب وشعورهم انهم يدينون الامم
 اذا لم يكن النظر اليه اولئذ ذواتا اذا كان لذلك فلا يجوز النظر اليهن على حاله والى بنو نصر
 ترك هذه الروايات المدول عنها والتمسك بقولنا قل في قوله من تبعضوا من نساءهم وقوله
 ولا تفتقن غيبتك الى مفسداتهم او وجا منهن زهرة المحبوة الدنيا وقيل لعلامة في المختلف بعد نقل
 قول الشيخ والمفتي بجواز النظر الى وجوه نساء اهل الكتاب وبعد نقل قول ابن ادريس بالمنع والافترس
 المنع كقول ابن ادريس وقال في الشفيع الرابع بعد نقل قول ابن ادريس واحسان العلامة في المختلف
 هو حسن وقال في كشف الغمام ومنع منه ابن ادريس غسقا بالآية واستنعا فاستند واحسانه
 المختلف ولا بأس به وقال في المسالك ومنع منه ابن ادريس من النظر الى نساء اهل الذمة عموم قوله تعالى
 قل للذين آمنوا منكم من نساءهم ما في جامع المقاصد ومنع ابن ادريس من ذلك غسقا عموم دلائل تحريم النظر
 وقال في مستند جواز النظر الى امرأة يريد تزويجها في الفتى يجوز له النظر الى وجهه والكفا من مولا
 الزيد ظهر او بطلان المقصود من الزوجة يحصل بذلك فيبقى النظر الى ما سوى ذلك على عموم التحريم
 انتهى ومثله في شهاب الشهاب في المسالك ثم اجاب عما دل على جواز النظر الى الشرع والخاص
 قوله وظاهر ان هذه الروايات من حيث السند لا تصلح حجة فيجوز انما دل الدليل على تحريمه بل ذلك
 قبل المصنف بحكم الرواية فالانصاف على موضع الاتفاق متعين انتهى وقد لعلامة في الشذكرة

المسلوك الفحل لا يجعل له النظر الى الاجنبية وان كانت حالته ولا يكون محرما لها ولا فرق بين المحرم من
 النظر الى وجهها وكفها وغيرهما لقوله تعالى قل للذين آمنوا لا ينظروا الى ما هم يلعبون من اللعب ولا الى
 عن احد وبيد قال ابو حنيفة وقال رحمه الله ايضا المصحح كالفحل عند بعض علمائنا وفواه الشيخ فليس
 له النظر الى الاجنبية وان كانت حالته له لموم قوله تعالى قل للذين آمنوا لا ينظروا الى ما هم يلعبون من اللعب ولا الى
 وجهي النساء وقالا ايضا وانما الجوارح التي في النساء والنفس التي في ذكره فانه كالفحل وكذا
 العينين والفتحة وهو المشتهر بالنساء والشيخ المرفقا لا فرق بينهم كالفحل لموم الآية وهو احد قول الشيخ
 وقال في جامع المقاصد ولو كان شقاقيا لم يمتد فيها فحق جوارحه افعال ومثله العينين والفتحة
 هو لموم النساء واختاره في التذكرة انه كالفحل وهو قوي وقال في كشف النصارى ليس للمعنى
 المحرم له ان يكون الاجنبية وفاقا للشهور وحكي الاجماع عليه في الخلاف وبذلك علم عموم الامر
 بالمعنى والنفس من بقاء الزينة مع عدم العلم بالتفصيل في التابعين غير اولي الزينة او ما ملك
 الاجنبية وقال العلامة في التذكرة في مستند النظر الى امة الغير بعد نقل افعال الشافعية والاقرب
 ما قلناه لقوله تعالى قل للذين آمنوا لا ينظروا الى ما هم يلعبون من اللعب ولا الى وجهي النساء وقالا ايضا
 المسلمون الفحل لا يجوز له النظر الى مالكة ديم بك محرما لها العموم الآية وقال ايضا المصحح وهو
 المحرم محض الامتناع من ان يطلع على الفحل فلا يجعل له نظرا الى الاجنبية وان كانت حالته وفواه الشيخ
 في البسوط ونسبه استقر في ذلك عموم قوله تعالى قل للذين آمنوا لا ينظروا الى ما هم يلعبون من اللعب ولا الى
 ثم قوة دلالة الآية على عمومها لا اختصاص المحقق لثبته عليه فلا يجب استبعاد النساء من المحرم
 وحكم بحرم النظر الى الفحل قال في جامع المقاصد معنى المشكل بالنسبة الى الرجل كالمراة والنسبة
 الى المراة كالرجل فوقف بين امثال الامر بغير البصر والستر على ذلك انتهى بل عموم الآية قد بلغ
 عدم مطلقا يستكون به فحرمة النظر لا تنص على بيان من الاجنبية قال في الايضاح العضو
 كالتفصيل على اشكال اقول نفرا بالمسئلة ان ما لا يجوز النظر اليه وهو متصل هل يجوز النظر اليه بعد
 ان يفصل قال المصنف في اشكال بشأن ثبوت شرطه فيبطل لا تفصل ولا مطلقا وعموم النظر
 عن النظر الى اعضاء الاجنبية وعموم الامر بغير البصر ومن انه ليس يحمل الشهوة ولا يجرم عدم المحرم
 كان كسائر الجادات والامر عندى الا والآية في كشف النساء وعضو المهران كالتفصيل على
 اشكال من الاستصحاب وعموم الامر بالمعنى من ان من المعلوم ان المراد المعنى عن الرجل والمراة الى

احرم قال ومن صرح عموم الآية وحلاقتها الشيخ اسمعيل بن عبيد الله بن الجوزي ومندوبه
 في مشايخ الاجازة قال في فلائذ لا تعد في بيان ايات الاحكام بالاشارة الآية فانه على تفسيره
 سطر على الاطلاق وعلى ان الذي يحرم على الرجل ابداء هو المودة لا غيرها ذلك من معنى جوارحه
 الى ما عدا المودة من يده ويمنه ان يمد يده الى المراة وشهها طاعة مودة لا يعمون المعنى لا يمكن
 المعنى لا يجوز النظر الى النساء مطلقا ولا الى مودة الرجل وقد دلل دليل اخر على استثناء بعض
 الاشياء منها اول نظرة اي قول ما في النظر الى الاجنبية لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 مامل ويحب عليه صرف طرده عن جوارحه على جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 لا مال والاشياء فيها الفحل ولا يمتد الى جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 المحرم ما يمتد الى الفحل لا يمتد الى جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 في استثناء ما لم يمتد الى جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 ان لم يمتد الى جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 محصوره وجب احتساب من يجمع وكذا ما في الفحل الى من يجب استبعاد ومن يجب احتساب
 من محصوره ومن يمتد الى جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 وجوب الاحتساب لان الظاهر من اية وجوب العتق ان جوارحه لا يمتد الى ما في النظر الى مالكة
 من ان لا ومن المحرم منع الشك بعمل مقتضى العموم لاس بامان الشك بالعموم في الشبهة المصداقية
 بل الاستعادة شرطية بجوارح الماملة او الحرمة او يعود ذلك لميل الشخص في المقام من قبل الشروع
 حتى يكون من موارد اصل البرائة بل من قبل مقتضى ما سمع وادراكه في كونه ذوقا ولا يغير
 مصداق في ما ذكر من وجوبه الى الشك في الشرط اصل عدم حدوث ثبوته وكذا لو شك في
 الحرمة من باب الوضاع نعم لو شك في كون المظن اليه او الشاظر حيوانا او انسانا لقاهر عدم
 وجوب الاحتياط لا تصرف عموم وجوب العتق المخصوص من الانسان وان كان الشك في كونه
 بالغا الوصية او طفلا مبرزا او غير مبرز فحق وجوب الاحتياط وجهان من العموم على الوجه الذي ذكرنا
 ومن امكان دعوى الانصراف والظاهر الاول انتهى وبالمجمل لا يبين الآية مسودة لغو المحرم
 من قبل بيان القاعدة العامة لقاعدة التخصيص تكون من التخصيص لو سلم انما هو لمحاذاة
 الدليل على خروجه فهو يكتفي في الخلاصة لا يمنع من التمسك بالعموم فيما لم يثبت التخصيص كقوله تعالى لا

المؤمنين

۱۰۰

الزيتون

وہم

ربهنن الا ما ظهر منها البصر في مقام بيان جواز النظر اليهن بل في مقام تسليمهن لغطية الجسد
كله الا ما ظهر وان لم يكن هناك ناظر بالعمل فامر من يحسنه وغيره بضرب الخيال والقائه على صدور
وجوههن مبالة في المشتر والاضطراب وامر من يستل البدن كله وان لم يكن هناك ناظر بالعمل
الا الوجه والكفتين ونها من عن ابداء الزينة فضلا عن مواضعها الا ما ظهر اي ما كان من شأنه
الظهور بحسب المادة او ما ظهر بنفسه من غير قصد فلا بأس بظهوره والمقصود من النهي عن ابداء
الزينة سترها وتغطيتها مع قطع النظر عن الناظر حتى اذا فقهنا الناظر بفنه لم يقع نظره على جسدها
ولا على زينتهن الخفية اتفاقا فضلا عن العمد وانما يخص لمن في كشف الوجه والكفتين مع عدم التا
دفعاً للصبر والمخرج فعلى هذا يكون معنى الآية على تقدير تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين انه محرم
عليهن ابداء الزينة مع عدم الناظر الا الوجه والكفتين بل عليهن ستر البدن كله مع عدم الناظر ايضا
في ابداء الخمار على الصدر والحجب مبالة في المشتر والاضطراب والاحتفاظ عن وقوع نظر الاجانب
تقافاً من غير قصد على زينتهن الخفية فضلاً عن النظر العمدى اليها فضلاً عن النظر الاتفاقي الى
مواضعها فضلاً عن النظر العمدى الى مواضعها انفسها فاقى ذلك لعدم النهي عن ابداء الوجه
والكفتين في نفسه مع قطع النظر عن الناظر الذي هو مفاد الاستثناء دفعا للصبر والمخرج على
جواز نظر الاجانب اليه وجوههن واكفهن عدا من غير ضرورة بل لو تأمل النصف لا يقين ان اطلاق
الامر يقضي البصر للرجال واطلاق الامر يقضي البصر للنساء وامر من بضرب الخيال على الجيوب وان
لم يكن هناك ناظر ففهن عن ابداء الزينة مطلقاً الا ما ظهر وان لم يكن هناك ناظر بالفعل ففهن
عن ابداء زينتهن مطلقاً الا حد من الناس لا يعولهن وغيرهم من المدكورين في الآية والا ففصل
في دفع النهي عن ابداء الزينة مطلقاً وان لم يكن هناك ناظر على موضع الصبر والمخرج على الوجه والكفتين
او ضم دليل على غاية اعتناء الشارع بالستر والحجاب وانه لا يرضى بوقوع النظر على اجسادهن اتفاقاً
فضلاً عن العمد وانما دفع النهي عن ابداء الوجه والكفتين مع قطع النظر عن الناظر للصبر والمخرج في
النهي عن ابداء ما عدا الوجه والكفتين مع قطع النظر عن الناظر وعدم فرض حضوره بافتان تحت
النهي ولم يخصص في كشف الوجه والكفتين مع فرض حضور الناظر اصلاً وهذا غاية في التأكيد
بعضها الوصف فهو ادل دليل على كون بدن المرأة كله عورة لا يجوز التعمد في النظر اليها لا يفتن
من غير ضرورة وبالحيلة فنقول لا ريب ان عموم الامر بالغض للنساء والرجال يقتضي تحريم النظر

منعاً لولا المحققين لا ياب فيه احد ولا ريب ان جواز ابداء الوجه والاضطراب مع قطع النظر
عن الناظر ليس دالاً على جواز تفقد النظر فلا يجوز تفحص العين العام الدل على عموم تحريم النظر
لا يدل على التفحص بل في الآية ولا في تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين حتى يدل على جواز كشف
الوجه والكفتين مع الناظر فمن اين يظهر من تفسير ما ظهر بالوجه والكفتين جواز تفقد النظر
للأجانب فان قلت كما ان الامر بالغض مطلق فكذلك جواز ابداء الوجه والكفتين اجساماً مطلقاً
كان هناك ناظر ام لا تفحص بعد لتحرر لسانك عليه فنت قد نفي في محله ان طلاءه
الا باحد لا يارض طلاق دليل له في الوجوب لا يري ان حلاله دليل هو في حلاله
في قلب المؤمن واستصحابه لا يارض من خلافه ففهم الكذب والفساد والربا ولا يعود المحرم
الكذب وسائر المحرمات لا يدخل استدر في قلب المؤمن فيسبوا على دليله ان يستحب
في مسألة عدم جواز لعنه في الفرائض والمراثة ما لفظ الشبه وتعميمه مع عدم خبره في ذلك
معمومات ادلة الابطال والبراءة وما اخذ ذلك مما تقدم من صاحب الكفاية من الاستدلال باطلا
ادلة فرائض القرآن وفيه ان ادلة المستحبات لا تقاوم ادلة المحرمات الا في شيء لا يجوز دخول
الشر في قلب المؤمن واجابة المحرمات كالزنا واللواط والفساء والتبذير ذلك ان دليل الاستحباب
انما يدل على كون الفعل لو حلت وطبعه خالفاً لما هو واجب لزوم احد طرفيه فلا بأس في ذلك طرق
عنون من الخارج بوجوب لزوم فعله او تركه كما اذا صار مقدماً لواجب وصادف عنوان محرم
واجابة المؤمن وادخال الشر في قلبه ليس بنفسه شيء ملزم لفعله او تركه في التحقيق في
ضمن الزنا فقد طرأ عليه عنوان ملزم لتركه كما اذا امر به الوالد او استبد طرأ عليه عنوان ملزم
لفعله والحاصل ان جهات الاحكام الثلاثة اعني الاباحة والاضطراب والكرهية لا يبراهم
الوجوب والمحرمات بحكمهما مع اجتماع جهات احدي جهات الثلاث انتهى ملخصاً وايضا في
كلام الله سبحانه الذي ظاهره اتيق وباطنه عمق اشارة لطيفة الى عدم استثناء الوجه والكفتين
وهو انه لو كان النظر الى الوجه والكفتين من المرأة سائفاً للرجل لاستثنى الله سبحانه ذلك عند
الامر بالغض عن النساء ولو كان النظر الى وجه الرجل وكفيه جائزاً للمرأة لاستثنى الله سبحانه ذلك
عند الامر بالغض للنساء فعدم استثناء الله تبارك وتعالى الوجه والكفتين في المقامين وعموم
الامر بالغض للنساء والرجال في الموضعين واستثناء سبحانه لظاهره في موضع ثالث وحكم

عن النسي عن ابداء الزينة مطلقا مع قطع النظر عن نظر لمدى ذكره في الزينة صلا فقال
 بعد لغير الغرض للرجال والنساء ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر منها مما يبدل لتبها العارف بالسيا
 كلام يحكم على اختصا الاستثناء بذلك الموضع اعني النسي عن ابداء الزينة مطلقا الا ما ظهر مع قطع
 النظر عن النظر اذ لا يبين كل حكم في كل كلام انما يكون موقفا مع قطع النظر عن العوارض الخارجية لغير
 لغير من غير حلال والحلل حلال وقول الشارع لا يشترط غير لا يربا مع قطع النظر عن كونها
 مباحة وان كان التحريم مع الاطلاق اول هكذا قوله تعالى ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر انما هو
 مع قطع النظر عن النظر وان كان الحكم مع حصره والناظر اول كما يقص عنه قوله تعالى ولينصرون
 على حجة من اذ لا يربا مع موقف لم يربا مع قطع النظر عن النظر على ان يفتي انك من المعلوم ان
 يرى بعض بطر وقوم النظر بالشوارع لانه مثل البيت وعند الزوج قد يشتمل على حرمه في الصحيح
 مروي عن قريب لا سناد عن ابي بصير عليه السلام وقد مثل ما ظهر من راسه من راسه وان كان
 ما لغيره لغيره في الصحيح الاول انما يقص به في اظهار المرأة الوجه والكعب وهو ان من انظر الى
 رفع الشارع وجوب التستر عليها بغير احتمال الناظر ومقتضى للمس والخرج بخلاف باق البعد وان
 وجب على الناظر الغض كاعلمه يقال في بدن الرجل بالنسبة الى المرأة فانه لا يجب التستر منها وان حرم
 النظر اليه متى وانما جاز في الوسائل حيث قال بعد ذكر امثال هذا الخبر ان عدم وجوب التستر
 الا بمر من وجوب النظر وعدم الاحتياط لغيره لانه لا يبدون زينتهم حرمه النظر للنساء الى وجبا
 مطلقا ولا وجه يحول نظر من الوجه والرجال واكثرهم اصلا ولا يبدل عليه فغير ما ظهر بالوجه
 والكعب قطعنا وحسب ان القائلين باستثناء الوجه والكعب قد ذهبوا المحققون منهم في مسئلة
 جواز النظر لغيره لغيره الى عدم الخافى المرأة بالرجل في ذلك بل جعله بعضهم ذلك قياسا قياسا
 مع الفارق فكيف مع عدم ارادة التزويج قال السيد السند في الرباض وهذه النصوص مع كونها
 مختصة بالرجل والخافى المرأة به قياسا ولا دلالة منه ومنع والعلامة العامة مستنبطة والنصوص
 مختصة بالرجل بل بالحكمة يقتضي عدم لاحتمال البلاهة ولا يمكنها التزويج لعدم رغبة بها فراغا
 الاصل لا زمتا منى وقال في احدائق بعد نقل القول بالاشراك عن المسالك وعندى فيه نظر
 لان الاصل في الموضعين التحريم وجواز النظر للرجل فذلك الدليل على جوازه وعلل في الاخبار
 بان في معنى المشاي هذه العلامة لا تجري في نظر المرأة للرجل كما لا يخفى فقياسها على الرجل قياسا

مع الفارق وحكم المنصوص غيره غير مطابق كما لا يخفى من لمدى من العارفين وما عدا الاصل
 ولا يجوز الخروج عنه الا بدليل واضح والاشراك لدى ذكره ممنوع لما عرفت مع انه مع تسليمه لا
 يمنع ان يكون دلالة منه على مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 زينتهم الا ما ظهر انما هو موقفا من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 دلالة واظهر بان ما وضع إشارة من الزينة السابقة على حدة لانه لا يربا مع موقف لم يربا مع قطع النظر عن كونها
 والكعب ونزيب الاستدلال من حدة فكلت بحدس من سجد . يستوي ايه احدهما
 ان قولنا في بيان الزينة في هذه الآية انه يجب تغطية الوجه والكعب لا يربا مع قطع النظر عن كونها
 ان الاستثناء دليل العموم بقوله تعالى لا تخولين بهن بالمعصية من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 منكون لانه والاصل في النسي عن ابداء الزينة مطلقا مطلقا في اوجه من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 لكل احد سوى المذكورين في الآية ولم يفتى بجواز عدم تغطية الوجه والكعب من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 ابداء الزينة الظاهرة ايضا وان فسرت باوجه والكعب عدمه من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 من عدم المذكورين في الآية مطلقا فلا وجه لمقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 باحرمة مطلقا ولا يمنع استثناء ما ظهر من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 لعدم الملاحظة اذ لا منافاة بين تحريم ابداء الوجه والكعب لكل احد سوى المذكورين في الآية كما هو
 صريحها وبين جواز ابداء الوجه والكعب وعدم وجوب التستر مع قطع النظر عن لغيره
 نقول لعدم من حل هذه التكلفة الشريفة التي هي من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 انما سجدت انما قوله ولا يبدون زينتهم في كلام المؤلف لا يخبر الذي ناظره في قوله ولا يبدون
 لا يخفى محاش ولا على مرأته وفيه من سر ولا يبدون زينتهم في كلام المؤلف لا يخبر الذي ناظره في قوله ولا يبدون
 إشارة الى ان التستر عن ابداء الزينة هو ما يظهر للنسي عن ابداء زينة سابقا وبما الى لغيره من
 انما من والمعارضة بين الابداء في الاول براد فيه التستر والتغطية مع قطع النظر عن النظر
 براد في التغطية من نظر الساطع وهناك تركة شريفة اخرى تدل على ما قلناه مما لم يفتى به سجد
 جوده واحسانه يقتضي بعدم استثناء الوجه والكعب اشار اليها سجد باللام حيث في سجدته
 هذه الآية بالقدم دون الاول وهي قوله ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون
 معصية به وتخصيص الاول بغيره من مقتضى الاصل لا يكون من مقتضات ذلك قوله تعالى ولا يبدون

وحي

مع قطع النظر عن النظر والشارع وما لا يذكرونه اللام ولا يحتاج إليها فكيف والابتداء هاتين
 القطعة الثانية قد يطلق ويراد منه الكسوف والاختلاف ليس وهذا يحتاج إلى اللام فقال يدي لزيد
 بعدة ويطلب مشقة فاستدسجانه بأنباء اللام في هذه الآية في ركها في السانقة التي تفرق بين المقام
 فقوله ولا يبدى في يمينه إنما ما ظهره من ابتداء بالمدى لا قول فلم يبق ولا يبدى من يمينه لا أحد
 لأم هو وانه يبدى في يمينه باللام لأن المقصود القطعة مع قطع النظر عن المقام لا يبدى في يمينه
 هو لانه في يمينه حسن مستقيم ما هو في قوله تعالى ولا يبدى من يمينه إلا في قوله لا يبدى
 بالمعنى متناه ولا في اللام في يمينه فقل سبحانه ولا يبدى من يمينه إلا في قوله لا يبدى من يمينه
 ولا يبدى من يمينه لانه لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 معونة ولا يبدى من يمينه لانه لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 يبدى من يمينه في قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 وقوله لا يبدى من يمينه في قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 ما ظهر في المقام ايضا السابق الاستثناء فذكر منه سبحانه قوله ولا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 لهذا الوهم من العجب وقوع الوهم بعد ذلك بعد واما طنان المرد في قوله ولا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 يعونيه من ابتداء ليعمل في الاستثناء من ذلك فتقوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 لا أحد لا يعونيه من طنان ان مراد النعم من ابتداء لربية ظاهرة كانت وخفية للناس كانت في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 عاذا في قوله ولا يبدى من يمينه لانه ظاهر في انه لا دليل فيه ولا قرينة على اعادة لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 في الاستثناء انما يدل على عموم ما استثنى منه فيما بعد المستثنى لا على غيره فتقوله ولا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 ما ظهر يدل على عموم الرتبة ومع النعم من ابتداء مع قطع النظر عن الشارح اطلاقه حتى يمتد خارج
 ما ظهر من مطلق الرتبة ولا يبدى من يمينه من ابتداء ليعرف منه اذ ليس فيه ذكر غير اصلا وقوله ولا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 يقولون يدل على عموم النعم من ابتداء الرتبة لكل احد حتى يخرج المذكورين من كل احد ولا
 يدل فيه الاستثناء على عموم الرتبة وانما استثناء عمومها من اطلاق لفظ الرتبة نفسها لامن الاستثناء
 ربا بحلة فالعموم في النعم من ابتداء الرتبة يتصور له جهتان في العموم والاطلاق في الاطلاق والعموم
 في الرتبة من حيث كونها ظاهرة او خفية والثانية الاطلاق في ابتداء للغير ولكل احد فلما استثنى
 الله سبحانه ما ظهر في قوله ولا يبدى من يمينه إنما ما ظهره علينا ان المراد النعم من ابتداء كل رتبة سوى

الظاهر أي لا يجب لقطعة الظاهرة بل يجوز كشمه ولا دلالة له على النعم من ابتداء الرتبة مع
 اذ ليس فيه ذكر النعم من يبدى له الرتبة في ان يبدى استثناء ما هو على جواز ابتداء الرتبة
 الظاهرة للغير لعدم دخوله في المستثنى من هذا وجه ولنا استثنى منه سبحانه في قوله ولا يبدى من
 يمينه لا يقولون ان المراد لابتداء النعم من اليهودي وكانت الرتبة معقدة في يمينه ما هو على
 ان المراد النعم من ابتداء الرتبة مطلقا ظاهرة كانت وخفية لكل حدس من اليهودي وما بعد ذلك
 ما ظهر في قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 في الثالثة مع اطلاق الرتبة في قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 المتأمل بعد مله خط ما ذكره بعدم استثناء الوجه ويكفي في هذا من الاستثناء ما هو على
 حوازي الشقوق فلا (فما هو الغرض من هذا) يكون حاصل معنى من لسان لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 على من سنوها وخطبها في مظان وقوع النعم كخروج من الغار ويحوى كما هو عليه في قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 في نفسه مع قطع النظر عن ان المراد لابتداء النعم من اليهودي وكانت الرتبة معقدة في يمينه ما هو على
 او باطنه لا أحد لا يعونيه من ان المراد لابتداء النعم من اليهودي وكانت الرتبة معقدة في يمينه ما هو على
 فالحمد لله على هذه التهمة بحيلة والخفة الجيلة وما ما ارجعه لغرض من ان مرادها الرتبة بحسب
 دليل عليه من الاحاد ولا ايمان اليه في الاية بل بأناه سبها في كل ابناء واسد من العادة قال المفسر
 البغوي في معالم النبيل ولا يبدى من يمينه في الرتبة الخفية التي لم يفرق كشمها في العلوة والابتناء
 وهو ما عدا الوجه والكفون وكذا لا وجه لانه يبدى لهما العلامة الطيرى والمفسر لا يبدى من يمينه
 الله من ان المراد النعم من ابتداء مواضع الرتبة او لاجلها ان كتاب حذفت المضافات والظاهر ان المراد
 الرتبة وحذفت المضافات خلاف الاصل وبعبارة مثل المقام كالا يخرج على المتأمل واستدلاله بوجوب
 الطيرى على اعادة المواضع بجواز النظر الى نفس الرتبة في عبادة الله وبالرتبة الملائكة بحسب
 النظر اليها لا المتفصلة عنها لأن النظر الى الرتبة الملائكة بحسب من منكر ان يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 بحسب العادة في خروج النعم من الرتبة لاجلها ان كتاب حذفت المضافات والظاهر ان المراد
 من قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 من قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم
 من قوله لا يبدى من يمينه في كل حال من كل حال مستقيم مستقيم

الزينة وتمازج النظر اليها اذ لو اجمع لكان وسيلة الى النظر الى مواضعها وكذا صاحبها فلا بد من
 حال فخر به النظر اليها باعتبار الملازمة يستلزم تحريم النظر الى تلك المواضع بطريق اولي هذا ولكن
 ورد في بعض الاخبار تفسير الزينة الطاهرة بالكمال والخاتم والسكة وورد في بعضها فضيل فخر الزينة
 بالقدرا عين وما دون الخمار وما دون السوار فظهر من هذه الاخبار ان الزينة اعم من الخلقية وغيرها
 فلا مجال لادارة مواضع الزينة واطلاق الزينة على الجملة شائع قال الشاعر (دكت خضيب زينيتها)
 ما قال سبحانه المال والنون زينة الخبوة القنبا ومن ماثل في قوله تعالى ولا تفرقن بين رجلين
 ليظلم ما يخفين من زينتهن لا يرتاب في شدة اهتمام الشارع وتأكيده في احتجاب المرأة فدل على ان
 ابداء زينتهن لا ما ظهر وان لم يكن هناك ما خطر بالفعل اي موطنها الزينة مع قطع النظر عن الناحية
 التي هي ثانيا عن ابداء الزينة للميرسوى المذكورين في الآية ثم في الشارع اظهار صوت زينتهن و
 حليهن واسماعه للعين فخر به لا رجل ليعلم العاقل ان التي عن ابداء نفس الاعضاء ومواضع الزينة
 الفخ والاشارة واعظم لعمري ان من لا يرضى باسماع صوت الخصال للذلة على الزينة الخفية بدلالة
 عقلية ولا يرضى بعلم الاخرى عند حليهن بدلالة الصوت على وجودها وان لم يقع عليها نظر الاخرى
 كيف يعقل ان يرضى بابداء وجوه القبايح الحسان من عقائل اهل الاسلام والايمن لكل
 كافر نشوان وفاجر طبايع وكافة فسقة الشان وفجرة اهل الفج والمردوان من اخوان الشيطان
 بل في مسائل على ثبوت حرم من اخبر عليه السلام ما يدل على النهي عن لبس النساء ما لا يخلو من
 له صوت مطلقا وان لم يكن هناك سماع بالفعل قال سئل عن الخلا خيل يصلي لباسها للفتاة
 والقبيبات قال ان كن صفا فلا بأس وان يكن لها صوت فلا ولا ايضا فدل من تأمل في هذه الايات
 الشريفة بكاد يقطع بدلالة انها على عموم التحريم وعدم استثناء الوجه والكفين وان تفسير ما ظهر
 بالوجه والكفين لو سلم لا يدل على جواز النظر الى الوجه والكفين لتعرفت من ان الآية الاولى
 وهي قوله تعالى قل للذين آمنوا من ابصارهم لادبياتهما مطلقا عامة شاملة للمفسر عن وجه
 النساء واكفهن قطعاً وكذا الآية الثانية وهو قوله تعالى قل للذين آمنوا من ابصارهم لادبياتهما مطلقا
 لوجوه الرجال واكفهم وكذا الآية الثالثة وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
 يستوفين واخذ الدلالة ظاهرة المقالة شاذي على صحتها بالنهي عن ابداء الزينة مطلقا ظاهرة
 كانتا حصة لاحد من الناس بعد امن استثنى في الآية من البعولة وغيرهم فلم يبق الا قوله لا يبدن

تعالى ولا يبدن زينتهن لا ما ظهر على جوار النظر الى ما ظهر من داخله وامر بالمعروف
 نواحه وخوافيه عرف وابقى حق البصيرة لا دالة فيه اصلا على النهي عن ابداء زينتهن لغير
 حق بدلالة استثناء ما ظهر على جوار ابداء ما ظهر لا محسوس المستثنى من المستثنى من ظاهره ساخر
 حكم الابداء للعين باعتبار ابداء ذلك شهادة بحدودها بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
 يوجب استثناء البعولة وغيرهم كما استثنى سبحانه في الآية احدى حيث كانت مسوقة لبيان النهي
 ببدء الزينة للناظرين فقال عز من قائل ولا يبدن زينتهن الا ما يوجب استثناء مع اذ
 عن كل مكان هناك ما ظهر بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما يوجب استثناء مع اذ
 مبين معنى ابداء الابداء لغيره من ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء
 في الصلوة للرجل ليس مصداق النهي عن ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء
 والقصد من المرأة في الصلوة ليس مصداق النهي عن ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء
 اذ مع تناظر الذي يحل له النظر كالزوج والزوجة وبالحكم بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
 طاهرة عدم جواز ابداء الزينة مطلقا ظاهرة كانت وحصة حصة كانتا حصة حصة كانتا حصة حصة
 سوى المذكورين في الآية خرج منها الشباب ونحوها بالذيل ونحو الساتر لا يبدن زينتهن ما ظهر
 في الآية السابقة على الاستثناء في الآية اللاحقة لعدم المدونة الاولى فاما الآية الثانية
 وعدم دلالة على جواز ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء
 حاصلا معنى الآية ان لا يجوز للنساء ان يبدن زينتهن بل يجب عليهن ان يستر بهما ما ظهر
 لغيره لا ما ظهر منها عادة عند اوله الاشياء فلا بأس بعلوم مظهرها مع قطع النظر عن لغيره ما
 لغيره لكن يجب عليهن ان لا يبدن زينتهن ولا يظهر بهما مطلقا ظاهرة كانتا حصة حصة كانتا حصة حصة
 الا من استثنى من البعولة وغيرهم من العاقل ولا يخفى على المناظرين من هذه الالفة لغيره
 على السموات والارض والوجه والكفين لادبياتهما في دخول الوجه والكفين في الزينة الممنوعة عن ابدائها
 ودلالة على حرمتها ابدائها مطلقا من ابداء المذكورين في الآية ولا دالة على التخصيص ولا يقتضي
 خبر ما ظهر بالوجه والكفين في الآية السابقة لو سلم كما عرفت ويدل على دخول الوجه والكفين
 في الزينة التي عن ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء من ابداء ما يوجب استثناء
 الا صاحب قول العلامة في خلاصة نه ثمة دليل القدر في عاقل العاقلين عليها استدراكا

وقال بجهز في اصطاح دون بعض موق يقال هذا دون ذلك اي اقرب منه وقال الفيوم في المكي
 اسير وهذا دون ذلك على الطرف اي اقرب منه انتهى قلت طاهر انه لا ينبغي فيه كون الشيء احاط
 منه قليلا وهو ظاهر من قولهم ان موق ونا دق مكان من الشيء ان كان قولهم يقال هذا دون
 ذلك اذا كان احاط منه قليلا بوجه ذلك ولم يلمس شئ من الحائط في موارد الاستعمال والشيء في موارد
 الموق لم يلمس قاض بان دون قد يستعمل في ادق مكان من الشيء واذا لم يلمس به كونه
 احاط منه قليلا كما يشهد له ما ورد في دعاه لتجود ذلك كاطم عليه السلام بان غلاما بني فوفته بان
 دنا فلا شيء دونه اي دنا من كل شيء فلا شيء ادق واذا كان كمالا قال تعالى فغنى القرى البنية من كل
 انوار و لم يرد من كونه احاط منه واسفل على ملحوظا فيه ومثله في تعقيب الشاء وانما ظاهر قليلا
 شيء فذلك انما هو لسان من فلا شيء دونه اي اقرب منك وبما كان يكون دونه في هذا الموضع
 قبله معنى ما ورد في مدي شيئا امامك حق يكون اقرب منك وقد يستعمل في خصوص ما اذا كان
 احاط منه قليلا كما مر في كلامه في التعقيب والبيضاوي والترزاري والتبديلي وغيرهم وقد ينظر
 دون في بعض موق كما صرح به بجهز في لكتة حائط بغير وجه المعنى السابق والظاهر انه لا ينبغي
 في هذا المعنى كونه احاط منه قليلا قال الميرزا في ابدى في القاموس دون بالعم فبعض فوق ويكون
 طرفا وبمعنى امام ووراء وفوق صد وطاهر ان بعض موق مطلقا سواء كان اقرب او ابعد يشهد
 له كثير من مواضع استعمالهم كمال الشيء

بعض البرية فوق بعض خاليا فاذا حضرت فكل فوق دون

ومن الواضح ان فوق ودون في هذا البيت لم يلحظ فيه القرب والبعد صلا كما لا يخفى ومثله قول
 ابي العلاء الميرزا

ففت فحلت في التجمد دنة وستان النقع والجهاد

وكيف كان فلا ريب ان قوله عليه الصلوة والسلام في مصيعة ففتيل نعم وما دون الخمار من
 الزينة وما دون السواوين اما ان تكون دون فيها بمعنى ادق مكان من الشيء فلا شك ان الوجه
 ادنى الى المحر و اقرب منه واما ان يكون بمعنى احاط قليلا فلا ريب ان الخمار الملقى على الرأس يكون
 موقا لوجه والوجه يكون احاط منه قليلا واما ان يكون دون فبعض فوق مطلقا فلا ريب ان الخمار
 انه في الوجه و طوله من الوجه سفلا من فكون دونه قطعاً لان الخمار يكون على الرأس يكون الخمار

موق الوجه قطعاً والوجه غشوي ما ولفه جاذبه في في لمس يدون الوجه الملبس به
 وهو الذي عبر عنه هل لفه بغير موق ولا ريب ان الخمار الذي على الرأس يكون في بعضه على
 والوجه اسفل منه قطعاً فعلى هذا يكون موق واحداً في قوله عليه السلام دون محاذ وجهه يكون
 شيء مسنور غير ما ورد في هذا المعنى فعد لا ينبغي ان يكون عليه السلام دون شئ من غير وجهه
 اسنور والتواريل ما كان اسفل منه فلو كان عليه السلام دون شئ من غير وجهه ما كان اسفل
 منه وان لم يكن مسنور وفلا خلاف في هذا في قوله عليه السلام دون شئ من غير وجهه
 دون التواريل بمعنى احد وهو جهة مقدسة لا يجوز ان يكون اسفل من غير وجهه
 على ما يهتد به الحارثي في قوله عليه السلام دون شئ من غير وجهه
 دون سؤال اذا لا يشك فيه احد وهو ان كان هو الا كما هو في قوله عليه السلام دون شئ من غير وجهه
 يحتاج الى التنبه مع عدم التوال بجلال الوجه والكمين فان في قوله عليه السلام دون شئ من غير وجهه
 الوجه الثلاثة يكون الوجه دون محاذ قطعاً ولا يحتاج الى قولنا موق مسنور بان يكون مسنور
 ما خوذ في معنى ون على شئ من هذه المعاني الثلاثة كما لا يخفى فيكون مراد بقوله عليه السلام
 وما دون محاذ من الزينة هو الوجه فبدل على محاذ الوجه في الزينة المعنى من يدق في لينة الزينة
 وهذا بجهد الله تعالى وجه ظاهر لا يهتد به سائر كذا لو كان بمعنى امام او وراء فدون قد يعني
 امام ووراء فبعض امام فقوله عليه السلام ما دون محاذ يعني ان يراد به هذا المعنى فيكون موق
 دون المحاذ لان الخمار الملقى على الرأس لا يمتد الى اسفل يكون امام الوجه يكون الوجه دون
 الخمار اي ورائه لا محالة ولا يثبت على كونه مسنوراً كذا بالفعل ولا على كون الوجه بجميع اجزائه
 خلفه محاذ باله كما قال امير المؤمنين صلوات الله عليه في الخواارج مصارعهم دون النطق لثا
 قبل له عليه السلام انهم قد عيروا بغير التهم وان والمعنى انهم لا يعبرون التهم بل يتلون خلف التهم
 والتهم يكون امامهم ويكونون دونهم وهذا معنى قوله عليه السلام مصارعهم دون النطق بمعنى
 الماء وهي افعى كذا في عن الماء وفي الكافي في حديث التهم ان اقبل فارس بركض وقال يا امير
 المؤمنين ابشر بالفتح فذ والله تمل الغوم جميعين فقال عليه السلام من دون التهم من خلفه
 قال بل من دونه فقال عليه السلام كذبت والذى فلق الحبة لا يعبرون ابداً ومن الواضح ان
 التهم لا يهتد بهم وكونهم مشوبين بالتهم غير مراد في المقام فكذا قوله عليه السلام ما دون محاذ

براد بها الوجه لكون الخمار الملقى على الرأس اذا اسدل مام الوجه فيكون الوجه دون الخمار وكون
 الوجه مسنورا بالفضل غير ملحوظا في هذا النوع من الاستعمال قال السيد الجليل لا بد من التمييز بين
 المذموم شارح العقيقة في قوله عليه السلام كانت غابيتك لما عبادون ايمانهم دون هنا بمعنى
 قدام كنوا لا عشي وصف الحاجة الكاس تركب الفدي من دونها وهي وند اي تركب الفدي
 قدامها وهي قدام لوقتها وصفها انها انتهى قلت هذا طرعا هو ان دون بمعنى قدام لا يراد به
 التبر والحياب ولا لم يمتح فوالا عشي تركب الفدي من دونها وهي وند فان الفدي لا يمكن
 ان يستر الكاس مع ان الالعشي وصف الحاجة او غيرها بما تهادون الفدي والغدي دونها
 ولا يجوز ان يراد انها مسنورة بالفدي وانها يجمع جزاها خلف الفدي بخاذلة له فلي
 هذا قوله عليه السلام دون الخمار براد بها الوجه لانه قدام الخمار الذي على الرأس والوجه فالوجه دون
 الخمار وان لم يكن مسنورا كذا او بعضا وكذا قوله عليه السلام دون التوارب فان الكعبين قد مر
 التوارب الثاني لو سلمنا ان المراد بقوله عليه السلام ما دون الخمار ما يستره الخمار لكن العشي
 والمنشآت كاستن بالبحار رؤسهن وشعورهن كد يسترن بالبحار وجوههن عند حضور الناظر
 ومعاينة وانما يكسفن الوجه في الطرف مع عدم الناظر اذا فاجتهن الناظر عظم وجوههن ولا
 عبرة بالكواشف والمنشآت وبالحيلة فلا ريب ان الخمار كانه الذي لستر الرأس كذا هو الذي لستر الوجه
 ايضا عند الغائف ولا ريب ان الوجه يكون مسنورا باخماره في بعض الاحيان وان كان مكشوف في بعض
 الاحيان كما اذا لم يكن هناك ناظر فاعتبار حين خروج الوجه من الخمار خاصة دون وقت دخوله في
 الخمار لا وجه له بل هو ترجيح بلا مرجح بل الشايع احق بالاعتبار فعمل قوله عليه السلام دون الخمار
 على حال يكون الوجه مكشوف لا دليل عليه بل وصف اهل اللسان الوجه بكونه في الخمار وتحت الخمار
 مع كونه مكشوف في بعض الاحيان قاض بانهم يعتبرون حال الشراذم فلا حظون المعاني الاخرى التي
 سلفنا كما ان الحكم بدحول الرأس والرقبة في قوله ما دون الخمار بصا كذلك اذا لا ريب ان النساء كثير
 ما يكسفن الرأس والرقبة ايضا بل اذا سترن الرأس والرقبة كثيرا ما يستر بعض الرأس والرقبة والشعر
 مكشوفما وبالحيلة فوصف الوجه بكونه دون الخمار وتحت الخمار بل في الخمار في كلام اهل اللسان
 والبلاء والشعر كثيرا فلا يوالط

ان على شغل بما في حرمها لا عفا عما في سراها بلانها

وقال الرضى وضوا الله على
 احق الى ما خمر البحر والخلج واصدق عماه صان الماز
 وقال القاضي ابو علي النخعي على ما ذكره ابن حنبلان في تاريخه
 قل للملحة في الخمار الذهب افسدت شلتا في النقي المذهب
 نور الخمار ونور غدا في حرمه محبا لوجهك كيف لم يثالبه
 بهذا البيت اصرح صريح في كون الخمار تحت الخمار فلا يمتنع في كون الوجه دون الخمار
 كون دون بمعنى تحت كما عذب وسموه به سبحانه عذيق وكذا لو كان الوجه حرمه فيكون
 في الخمار فكيف يمكن حكمه بوجهه من غير دليل وشك في كون الوجه تحت الخمار دون الخمار
 ولي نقضوا الحديث واسوت وجوه هذه حسن في الخمار
 وهذا صريح في كون الفتى سائر الوجه ايضا لا سبب في مرده في سائر هذه الموضع
 مراده بالنفخ من الرأس الرقبة خاصة لا يفي معنى قوله وجوهه بعدد حسن في الخمار
 الاسفار خلاف الشرف لولا ان النساء قد كن يسترن الوجه بستر وجههن في بعض الاحيان
 كما لا يخفى وقال الحاسي
 كان القابل في وجهها اذا السفرت بدد الكشمش
 وقال آخر
 اذا سفرت كانت عبيات حنينة وان يوتعت والعقير في عابدة عفر
 وقال جرير
 اذا سفرت يوما شاء مجاشع بدت سواة مما تفتن البيوت
 وقد صرح الحاسي بان ستر الوجه من عادة النساء العفائف حيث قال
 فذكرت بعبان الوجه شترا واليوم جيش بدون لمظار
 قال الشارح الخطيب النيربغاى كانت نسائنا بعبان وجوههن عفة وحياء والاولى الحب لسبح
 لا يمتنع من الحزن وما يهدى على كون الوجه دون الخمار قول عروة في معقنة المعروفة
 ان تغد في دومة القناع فائق طب ياخذ الفارس المستلزم
 قال الشارح الا غداوات الا وعا يقول مخاطبا عشيقة ان غرق وتوسل وفي الغاء اي شترى غنى

فانه حاذق باخذ الفرس ان انتهى قلت يستفاد منه امور اول ان الفناع الذي هو احاديث
 صريح به في الدار حيث قال الخمار الفناع لانه يجرى في الرأس مما يستر به الوجه ايضا باخاء الخمار واستله
 كما في الاحرام فاحتمار يكون سائر الوجه ايضا كالرأس لو كان المراد بقوله عليه السلام وما دون الخمار
 ما يستره الخمار كان الوجه داخله لا خارجا عنه فان معنى قوله ان تعد في دونه الفناع هو ستر لوجه
 بالفناع كانه يخفى في القاموس واخذ فتاوى المروءة فناعها او ستره على وجهي الفناع ان قول
 الشافعي ان تعد في دونه الفناع يستلزم كون وجهها دون الفناع لانها اذا اعدت الفناع دونها
 يصير وجهها دون الفناع لا محالة فظهر ان وجهها لوجه يكونه دون الفناع واذا كان شأنه فغول
 عليه السلام في رواية فضيل ما دون الخمار كناية عن الوجه خاصة دون الرأس والرقبة كالا يخفى ان
 انه يظهر من قول عثمان ان ستر الوجه كان شأنه في الجاهلية ايضا عند اذ التزم من الشاغل فلا ينافي
 ذلك كشف لوجه احبانا عند اذ الكشف فانه كثيرا ما يكشف الرأس والرقبة ايضا كذا وبما صاف
 ذكره صاحب الحدائق من ان المراد بقوله عليه السلام ما دون الخمار ما يستره الخمار من الرأس والرقبة دون
 الوجه فتخرج عنه صعب جدا بل الظاهر المتبادر دخول الوجه في قوله عليه السلام ما دون الخمار
 ولا ينافيه كشف الوجه احبانا كالا ينافي ذلك كشف الرأس والرقبة احبانا وما يدل على شموله
 الوجه بالخمار والفناع ما ذكره الشيخ المحلل لواء ورام بن يفراس في تنبيه الخواطر المعروضة
 بمجموعة ورام عن ان ذب من بين الطوهرات التي هي تسمى حوزا من بينه فندع الناس ظاهرا
 ما اذا تقوا على باطنها وكشفوا الفناع عن وجههم فبأنهم قبا نفعها فندعوا على ابايها انتهى جهده
 له قول الطائفة وقد ذكره في دلائل الاحكام

كشف فناع الشعر عن حروجه فطرية عن فكره وهو واقع

وبشهادة لما ذكرنا من كون الخمار سائر الوجه ايضا كالا سائر الرأس قول الصدوق في باب
 الكبرى سلام الله عليها في خطبتها المعروفة في مجلس يزيد لعنه الله من العدل بالاس الطلعة عند
 حرائر وامانك وموقد بيت رسول الله صلى الله عليه واله المنيا فندعك ستور من وابتد
 وجوههم الى ان قالت سلوات الله عليها بنصف وجوههم القريب والبعد والذن والتشريف فانه
 يدل على ان الفناع والخمار كانت سائرة لوجههم ايضا كما كانت سائرة لرؤسهم والا لكان الذنب
 مع فناعها وبلا غنى وبلوغها الغاية القصوى فيها حتى قيل كانتا تفرع عن لسان امير المؤمنين

صلوات الله عليه ان يقول فدا بدت رؤسهن او ستورهن فيقولنك ان قولها
 بدت وجوههن إشارة المسلب الفناع واخذت الحجاب والماء فلو كانت سائرة لوجه
 ايضا لستحسن بل لم يبق نسبة ابداء الوجه الى بر بدت الله بسبب سبب الشهاب وسبب الله كن
 معاذ الله من السلب والاسم مستور ان الوجه لا يصح تسميته لوجه الخمار بدت الله كن ما
 كان باديا لا يخفى فيه كالماء وانما يتصور ان لا بد من سبب الله عن هذه الكلام ان
 كما استفيض يكون الخمار والفناع سائر لوجه كذا من وجوههم من الخمار سائر
 اليه ايضا وان كشف لوجه وجهها لوجه سبب الله عن هذه الكلام ان
 لانه لو كان ابداء الوجه والكفين سائرا شرعا وكان نظرا لوجه سائر لوجه لوجه سائر
 وكان كشف الرأس والشعر لذي الاجاب عن شرع ابداء الوجه والرقبة كالا ينافي
 الرأس والشعر اعظم مصيبة لديها حيث من كشف الوجه فكان حق في ذلك ما ذكره صاحب
 والا حجاج فكان من الواجب ان يقول عليها السلام فدا بدت رؤسهن او ستورهن من وجوههم
 صلوات الله عليها لانه ابداء الوجه في مقام الاحتياج على بر بدت الله بسبب سبب الشهاب وسبب الله كن ما
 اوضح دليل على كونه غير سائر في الاسلام واشتد عظمه واعظم من كشف الرأس لانه كالا ينافي
 وفروع ما هو محرر شرعا ولو اضطررنا ان نعلم ظالم اشتد مضاعفة واعظم مصيبة لدى ابداء الله
 من السائر شرعا وان كان مما يشق على الطبع كثيرا وايضا يدل عليه قول الشريفة الخوخ

قد سلب الفناع من كل وجه فيه للصون من فناع بدل

فلو لم يكن الفناع سائرا لوجه ايضا كالرأس لم يكن الوجه مكشورا خارجا عن الفناع لوجه سبب
 سلب الفناع الى الوجه بل كان الواجب على الشبان يقول قد سلب الفناع من كل رأس فلو لم
 سلب الفناع من كل وجه يدل على ان الفناع يكون سائرا لوجه ايضا كالرأس حتى مثا سلب الفناع
 الى الوجه والا لم يكن صعبا كالا يخفى في كلام العرب لشرعوا وجهه نداء على ما ذكرنا منها قول

عمر بن ربيعة ولما نفا وضا الحديث وسفرت وجوه زهاها الحسنان تنفقا

فلولا ان الفناع يكون سائرا لوجه ايضا لم يستحسن نسبة الفناع الى الوجه ولا القبر بالاسفار
 عن عدم الفناع فان الوجه لو كان مكشورا فلا معنى لقوله وسفرت وجوهه ولو كان الفناع سائرا

لرأس فقط دون الوجه يمكن معنى منونه وجوهها الحسن ان تقتضا وتبادل على ان المراد
بقوله عليه السلام ما دون الخمار هو الوجه لا الوجه لا يفي بها جمال للزينة قول الخمار
فالقتنا عاودنه الشصا انت باحسن موصولين كقولهم
فان المراد بالشمس وجهها فعمل وجهها دون الفناع الذي يكون على الرأس والفناع مثل الخمار او
هو الخمار قد في الفاعوس المنع والمنفعة ما تنفع بالمرأة رأسها والفناع ما الكسر اوسع منها فظهر
ان الوجه بوصف يكونه دون الخمار والفناع وهو استعمال شائع في كلام العرب مع ان الفناع مما يستر
به الرأس فقول عليه السلام ما دون الخمار من الزينة في صحيحه فضيل معناه ووجه من الزينة ويشهد
لكون الخمار سائر الوجه ايضا اذا ارادته منزه ما وى ان الشابة التي تلبس داخل على الخمار بن السند
ملك العرب نقادته لفرقة سره التهان سقطت عنهما عنها فترتد وجهها بعصمها الى ذلك
اشارة الشابة بقول

سقط التصيف والبرق اسقاطه فتناولته وانفتحا بالبد

وهذا يدل على ان التصيف وهو اخراوصفها يكون سائر الرأس يكون سائر الوجه ايضا اذا
اراد ان المرأة ستر الوجه لا تمامات مثال ستر الوجه بيد ما ومعصمها بالسقوط نصفيها انما
الا لعلت وجهها بنصفها والبرق في ستر الوجه بالبد وهذا يدل على ان ستر الوجه بالبرق كان
شائعا في العفائف واصل المرأة في جارية ايضا ولا ينافيه كستر الوجه احبا نابيل بظهر من كذا علم
لحد في اما البرق الفناع والبرق كلها تمام ستر الوجه فانه وجهه الله ذكر في قول الشاعر
من كل عجز اسقوط البرقع بلها للبرق حفظ والبرقع

ما لفظ الشرب فاما قوله اسقوط البرقع فادانها في وجهها ولا تشره ثقة بحسنه وادانها لايها لاد
مثل قوله اسقوط البرقع قول الشاعر

ولما انما ستمت اقبلت	وجوهها الحسن ان تقتضا
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة

ومال لعلامة مذكورة في سائر كلامهم في معنى ما افاد ان فعله رأسها واسفلها

قال خلد في الزينة من يستر على وجهه الحسن ان تقتضا وتبادل على ان المراد
عن ابداه من الحسن وهذا طبعها فانه يكون الوجه دلالته لادانها لايها لاد
عن الخمار وجه قول الشصا انت باحسن موصولين كقولهم
فان المراد بالشمس وجهها فعمل وجهها دون الفناع الذي يكون على الرأس والفناع مثل الخمار او
هو الخمار قد في الفاعوس المنع والمنفعة ما تنفع بالمرأة رأسها والفناع ما الكسر اوسع منها فظهر
ان الوجه بوصف يكونه دون الخمار والفناع وهو استعمال شائع في كلام العرب مع ان الفناع مما يستر
به الرأس فقول عليه السلام ما دون الخمار من الزينة في صحيحه فضيل معناه ووجه من الزينة ويشهد
لكون الخمار سائر الوجه ايضا اذا ارادته منزه ما وى ان الشابة التي تلبس داخل على الخمار بن السند
ملك العرب نقادته لفرقة سره التهان سقطت عنهما عنها فترتد وجهها بعصمها الى ذلك
اشارة الشابة بقول

سقط التصيف والبرق اسقاطه فتناولته وانفتحا بالبد

وهذا يدل على ان التصيف وهو اخراوصفها يكون سائر الرأس يكون سائر الوجه ايضا اذا
اراد ان المرأة ستر الوجه لا تمامات مثال ستر الوجه بيد ما ومعصمها بالسقوط نصفيها انما
الا لعلت وجهها بنصفها والبرق في ستر الوجه بالبد وهذا يدل على ان ستر الوجه بالبرق كان
شائعا في العفائف واصل المرأة في جارية ايضا ولا ينافيه كستر الوجه احبا نابيل بظهر من كذا علم
لحد في اما البرق الفناع والبرق كلها تمام ستر الوجه فانه وجهه الله ذكر في قول الشاعر
من كل عجز اسقوط البرقع بلها للبرق حفظ والبرقع

ما لفظ الشرب فاما قوله اسقوط البرقع فادانها في وجهها ولا تشره ثقة بحسنه وادانها لايها لاد
مثل قوله اسقوط البرقع قول الشاعر

ولما انما ستمت اقبلت	وجوهها الحسن ان تقتضا
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة
وهو ستر من يستر	سائر حسن زينة

ومال لعلامة مذكورة في سائر كلامهم في معنى ما افاد ان فعله رأسها واسفلها

الوجه
الوجه
الوجه
الوجه

صاحب الحدائق رضوان الله تعالى عليه لا ريب ان ظاهر قوله عليه السلام ما دون التوابين ما كان
 اسفل من التوابين وليس معناه ما كان مسنورا بهما كما لا يخفى فكيف قوله عليه السلام
 ما دون النار بما دون ما كان اسفل من النار ولا ريب ان الوجه اسفل من النار لا يكون على الراس
 وبالأرسال يستزبه الوجه ايضا فيدل على الوجه في قوله عليه السلام ما دون النار على كل حال و
 ان لم يكن الوجه مسنورا بالنار وقد عرفت صاحب الحدائق بان دون في قوله عليه السلام
 دون النار وقوله دون التوابين بمعنى تحت بمعنى المقابلة للمعقود ولا شك ان الشرع
 ملحوظ في هذا المعنى فطما ودون في قوله عليه السلام دون النار كقوله عليه السلام دون
 التوابين مستعمل في معنى واحد وايضا لا ريب ان قوله عليه السلام ما دون التوابين يشمل
 جميع ما كان تحت التوابين اي اسفل منهما ولا ريب ان الكعبين بتمامهما داخلان فيما دون التوابين
 فقد دخل الكعبان في الزينة المني عن ابدانها في الآية الشريفة فدل الزينة على حرمة النظر الى
 الكعبين لا على استئناسهما وندل على ارادة ذلك من الآية فتكون الآية مفسرة للآية ودال على
 حكم الكعبين وحرمة النظر اليهما فعلى هذا قوله عليه السلام ما دون التوابين قريبة واصح على
 دخول الوجه في قوله عليه السلام دون النار اذ لم يقل احد بحرمة النظر الى الكعبين وجوازته الى
 الوجه ولا وجه له اصلا وسوق الزينة ايضا بما في التكبيل لا بد اما ان يحمل على ما ذكرناه في
 معنى الزينة وهو الحق واما ان يحمل على المعنى الذي ذكره صاحب الحدائق ولا يمكن المصير الى
 ما ذهب اليه في معنى الزينة لعدم امكان ذلك في قوله عليه السلام ما دون التوابين فكيف
 يحمل على المعنى الذي ذكرناه لا يقال ان قوله عليه السلام ما دون التوابين وان كان شاملا لمعنى
 كافت لكف محض بما دل على استثناء الكعبين فخرج الكعبان من قوله عليه السلام ما دون التوابين
 وبقي الباقي لا ما يقول قوله عليه السلام ما دون التوابين لا يقبل ارجاع الكعبين فاذا خرج منه
 الكعبان فاني ينبغي ان لا يكون الكعبين من موضع التوابين وهو المعصوم الا صاحب قال في
 كشف الغطاء والمراد بالكعبين البدن ورؤس الاصابع الى المعصوم لانه المتبادر في مثله قال في القاموس
 والمعصوم كبر موضع التوابين البدن وقد عرفت به في الحدائق والمعصوم موصول بالكعبين كما قال
 الجاسسي قال قلت قناعا دون الشمس والفتك بأحسن موصولين كف ومعصوم
 فتصحيحه فضيل صريحا للدلالة على كون ما دون التوابين من الزينة المني عن ابدانها والتوابين

المعصوم فدون التواب معناه دون المعصوم وليس دون المعصوم الا الكعب لانه المعصوم موصول
 بالكعب فكيف يصح الحكم بكون المراد بما دون التوابين ما عدا الكعبين واني ينبغي ما عدا
 الكعبين مع ان المعصوم موصول بالكعبين وهو موضع التواب ولو فرض كون التوابين معناه
 عن الزينة فدل قوله عليه السلام ما دون التوابين على خصوص ذلك المقادير لا على غيره فانه لا بد
 لا دليل عليه ولا قرينة تؤيد اليه بل لظاهر المراد بما دون التوابين الكعب خاصة كانت ما
 دون النار كتابة عن الوجه الرابع انه لو كان المراد بقوله عليه السلام ما دون التوابين ما عدا الكعبين
 كما قاله صاحب الحدائق حيث قال ما لفظ الشريف قوله عليه السلام ما دون التوابين ما عدا
 التوابين من الراس والرقبة فهو من الرتبة وما خرج عن النار من الوجه فليس بهما وما دون التوابين
 يعني من البدن وهو ما عدا الكعبين يلزم لشكر الله كلام المعصوم على السلام بلا دقة ومعنا
 الله من ذلك لان ما عدا الكعبين من البدن ليس الا الذراعان او ما فوق الذراعين من المعصوم
 والذراعان مما مورد سوال فضيل وقد ذكر حكيمهما المعصوم عليه السلام بقوله نعم طلاق
 في ذكره بصدقه بقوله ما دون التوابين فيكون معنى الخبر نعم الذراعان من الرتبة وما دون
 النار من الرتبة والذراعان من الرتبة وحمله على خصوص ما بين التوابين والزينة مع فرض
 كون التوابين مرافقا فليلة من الزينة مع عدم القرينة عليه تكلف مستغنى عنه مع انه جزء من
 الذراع فلا حاجة الى ذكره بالخصوص مع انه لا اعتبار لهذا الفرض الخاص والحكم الشرعي لا
 يبيح الفروض وحمل الكلام المطلق على بعض الفروض بخصوصه من غير دليل غير صحيح لا يمكن
 ان يفرض كون التوابين واسما فيصل الى ما دون الزينة في بعض الاحيان والحق ان فرض ذلك
 التوابين عن الزينة لا يرفع اصلا لان جميع المسافة التي تكون موضع التوابين وبها لا يجري
 له كلف معصوم والظاهر ان المعصوم له امتداد يجوز فيه التوابين كما يشهد له قول الشريف الرضي في

الخبر علم الهدى رحمه الله
 عندك كفت مجددك من مدني قبول معاصمها ففساد

فان جولد ان المعصوم في التوابين يقتضي امتداده فادون التواب معناه ما كان اسفل من
 المعصوم كله اي من الجزء الاخير المتصل بالزينة وليس الا الكعب خاصة فادون التواب هو
 الكعب لا غير وبالحمل على الظاهر من قوله عليه السلام ما دون التوابين ما دون المعصوم

بمعنى
 التوابين

والصمم موصول بالكف فليس دون الصمم إلا الكف فالمراد بقوله عليه السلام ما دون السوار
الكفان خاصة كالأصبع ومن هنا ظهر لك أنه ليس لاحد ان يقول ان دون كايحيى بمفهوم
كذا يحيى بمعنى فوق ففعل معنى قوله عليه السلام وما دون السوارين ما فوق السوارين فبدأ
بمفهوم ان ما تحت السوارين خارج من الزينة اعني الكفين وهو المطلوب وذلك لما ذكرنا
ان ما فوق السوارين هو الذراعان وقد اظهر حكمه عليه السلام بقوله نعم فلا فائدة في التكرار
واما ما فوق الذراعين فلا يحتاج الى التنبه مع انه يعلم حكمه بالا ولو تبين من حكم الذراعين و
كذا ليس لاحد ان يقول ان دون وان كان بمعنى تحت كما هو الظاهر المتبادر في المقام لكن
الكفين ليسا دون السوارين حتى يدل الخبر على دخول الكفين في الزينة المتيقن عن ابدانها كما
قلنا في معنى الخبر بل الكفان فوق السوارين فتدل الرواية على استثناء الوجه والكفين كما يظهر
هذا المعنى من صاحب فلا تدلنا لدرجت قال ما لفظ الشريف فافوق الخمار هو الوجه وما فوق
السوار هو الكف فهو من الزينة الظاهرة المستثناة وما دونها كالعنق والصدر والذراع فهو
من الزينة المحرمة انتهى فليست هذا هي محبة مخالفت لما عليه العرف ولم يسمع في كلام احدا ان
الوجه فوق الخمار بل الخمار يكون فوق الوجه والوجه تحته ولا ريب ان الخمار الملحق على الرأس
يكون فوق الوجه وان لم يكن سائرا للوجه بالفعل واما اذا اُلغى على الوجه كما في وقت اعادة
الستر من الجانب فالأمر واضح وبالجمل فوصف الوجه بكونه فوق الخمار يستلزم وصفا للخمار
بكونه تحت الوجه وهو واضح الفساد وكذا جعل الكفين فوق السوارين خلافا لظاهر بل
المعارف والشائع في العرف وصفا للكفين بكونهما تحت السوارين لأن مقتضى مخالفة الأصلية
ارسال اليدين لرفعهما ولا ريب انه عند ارسال اليدين تكون الكفان تحت السوارين لا
فوقهما مع انه لو سلمنا صحة اطلاق كون الكف فوق السوار يلزم المخذور السابق و
هو التكرار بلا فائدة لأن ما دون السوارين هو الذراع على هذا التقدير كما يظهر من كلام
صاحب الفلاذلي ايضا ويشهد لما ذكرناه ما رواه القتيبي في تفسيره وهذا التفسير الشريف
وان كان موجودا عندنا فبما وجدنا في كتابنا لكن الأول نقل الرواية المشار اليها المجدد في
في الحديث وفي تفسير القتيبي المجلد على ابن ابي عمير قال وفي رواية في الخمار ودعا به جعفر
عليه السلام في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن فما ظهر منها في الشارب والكحل والخمار و

حساب لكف السوار والزينة فلا تدن من الناس زينة المحرم ودينه للبرج فامارسه
لناس بعد ذكرنا واما زينة المحرم فوضع الفلاذلي ما فوقها والذميج وما دونها والظاهر
وما أسفل منه واما زينة الزوج فاجسد كله انتهى ويستفاد من هذه الرواية الشريفة مورد
مها ان دون بمعنى تحت اعني تحت السوارين وان الكفين والاصابع دون الذراعين تحته و
اسفل منه لا فائدة وان القدمين دون الخمار وانما يدان فائدة في رواية صاحب
رويات الكفين دون السوار اي اسفل منها لا كما قاله صاحب الفلاذلي في الكف يرفع
ومنها ان هذه الرواية ظاهرة في كون موضع الفلاذلي ما فوقه من الوجه والرس والذميج و
ما دونه من الكفين والاصابع والظاهر وما كان اسفله من القدمين من اربعة أصابع
بالخمار فلا يجوز النظر الى هذه الاشياء الغير المحرم في تفصيلها بل في المبدأ في الوجه
الغير المحرم لم يكن موضع الفلاذلي ما فوقه والذميج وما دونه زينة المحرم خاصة وهو خلاف
ظاهر الرواية ومما ان ما ظهر من غير الشارب والكحل والخمار وحساب كف السوار في الوجه
والكفين كما يتولون والتفسير بالشارب موقوف لنفسه من مسعود والتفسير للكحل بحاشية
مواقع للاخبار الاخر ولو كان الوجه والكفان داخلين في الزينة لكانت نكاحا حق بالذكر
مذكرا لوجه والكفين في تفسير ما ظهر في الاخصار على ذكر الشارب والكحل وحيث وجد
الكف والسوار فزينة واحدة على عدم كون الوجه والكفين داخلين فيما ظهر وذكر الكحل بحاشية
لا يستلزم ذلك كما لا يخفى انما هي وجع لطيف دقيق وهو انه لو كان مراد الاماء عليه السلام
ما فهم هو لا الاجماع رضوان الله عليهم من استثناء الوجه والكفين وعدم دخولهما في الزينة
المنتهى عن ابدانها فقال عليه السلام نعم ما دون الخمار وما دون السوار من الزينة يدون الوار
الفاطمة فاني بان الواو اما طعة بدلت على ما قلناه في معنى الرواية وظاهر في دخول الوجه والكفين
في الزينة المنتهى عن ابدانها ونوضح ان فضيلة السوار من حكم الذراعين هل مما دخلت في
الزينة المنتهى عن ابدانها اجاب عليه السلام بدولها بقوله نعم ثم بين عليه السلام ما هو
من حكم الذراعين وهو دخول الوجه والكفين ايضا في الزينة المنتهى عن ابدانها لاستثناء
استثناء ما بين العانة فقال عليه السلام نعم الذراعان من الزينة والوجه والكفان ايضا
من الزينة فحس العطف بالواو لان العطف يقتضي المغايرة والمطقت بدلت على ان الامة

في

بريد بيان دخول شيتين آخرين مستغلين في الزينة مثل الذراع وان الحاجة ماسة اليها
 من غير سؤال واما لو كان مراد الامام عليه السلام بيان استثناء الوجه والكفين فلا يستعمل
 الواو العاطفة بل ينبغي ان يقول نعم ماعدا الوجه والكفين من الزينة او نحو ذلك بدون الواو
 العاطفة اذ لا حاجة حينئذ الى العطف لان ماعدا الوجه والكفين شامل للذراعين وغيرهما
 فلا حاجة الى الحكم بدخول الذراعين او لا بقوله نعم ثم العطف عليه بعبارة شاملة لهما و
 غيرهما بل يكفي العبارة الجامعة من غير حاجة الى العطف والمعطف لو سلم صحة فلا ريب ان خلاص
 الظاهر ان طاهر المعطف يقتضي المقابلة والاستفلال مع ان قوله عليه السلام مادون الخمار
 والتوازين على ما فسرنا شجنا لليس كذا ما جامعا بينه مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين بل
 ساء على التفسير المذكور قوله عليه السلام دون الخمار يخص بما يستر الخمار من الرأس والرقبة لا
 يشمل سائر جسد المرأة وقوله مادون التوازين يختص بالجزء الاخير من الذراعين بقوله ما
 دون الخمار والتوازين ليس مفاده مفاد قولنا ماعدا الوجه والكفين الشامل لجميع جسد المرأة
 عدا الوجه والكفين **السابع** ان سؤال فضيل عن الذراع خاصه دون الوجه والكفين
 بظاهره على انه كان مستغلا بجواز النظر الى الوجه والكفين استثناءهما بين العامة وكثرة
 انكشافهما لكان شاكفا للذراعين مع احتماله الجواز لاجل بوقم الصبر وخرج او لشبوع لكانهما
 ايضا ولو كان عالما بتحریم النظر الى الوجه والكفين لم يسل عن الذراعين لان حرمة النظر الى الوجه
 والكفين قاضية بتحریم النظر الى الذراعين بالاولوية فلذا اجاب عليه السلام بدخول الذراعين
 في الزينة ودخول الوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها لكونه اخفى اما المنور بالخمار من
 الرأس والرقبة وما عدا الكفين من اليبين فدخوله في الزينة ظاهر لا حاجة الى بيانه وتحریم
 النظر اليه كتحريم النظر الى سائر جسد المرأة مما عدا الذراعين والوجه والكفين واضح معلوم لكل
 احد فكيف مثل فضيل فنقول لمصوم عليه السلام مادون الخمار ومادون التوازين اما ان يراد
 به بيان استثناء الوجه والكفين وجواز النظر اليهما فظاهر انهما غير محتاج اليه لان فضيلا كان
 عارفا به كما يظهر من عدم سؤاله مع كونه محل الحاجة اذ ليس عدم سؤاله الا لكونه واضح الجواز عند
 لا التحريم والا لاسئل عن الذراعين لكونهما اولي بالتحريم من الوجه والكفين واما ان يراد ببيان
 دخول سائر جسد ماعدا الذراعين والوجه والكفين في الزينة المنهي عن ابدانها وهذا

الوجه
الشك

ظاهر انهما غير محتاج اليه لانه من وجهين لا يعمى عن احد اتصالهما بمصير مع قول
 مادون الخمار ومادون التوازين على تفسيرين الاول ان جميع ماعدا الوجه والكفين وتام
 رادب خصوص المنور بالخمار وما عدا الكفين من اليبين بهما ايضا غير محتاج اليه وهما هو
 كالبطر والظهور السابق والمصدر على جميع التقادير اذ لا قول له لستة مادون الخمار
 ومادون التوازين بعد قوله عليه السلام نعم لذل على حكم الذراعين الذي هو مورد
 السؤال وان الزيادة على حواشي من المتعلق بمورد قوله لا يذهب من دونه بل يذهب
 فيها على تقدير جواز النظر الى الوجه والكفين واما على ما ظنناه في معنى الرقبة شيئا معوله
 مادون الخمار ومادون التوازين مشتمل على ثمة مهمة ومخافة هذا فلهذا شديدا
 المصوم عليه السلام بين ما كان اخفى من مورد سؤاله شفا به ووجهه وحاصل الخبر ان
 فضيلا سأل عن حكم الذراعين دل على كون الخمار مختلفا عنده وعدم سؤاله عن الوجه
 مع شدة الاشارة ظاهرة اعفاده جوازه فقال عليه السلام نعم الذي كان من الزينة لغير
 عن ابدانها والوجه والكفتان ايضا منها وان شئنا استثناءهما بين العامة فاما من ابدانها
 فدكر حكم غير مورد السؤال بالمعطف مما يفيد التاكيد والمبالغة في ثبوت حكمه في مورد السؤال
 وهذه سنة سنينة في شريعة السؤال والجواب نظره مادواه الصدوق عن سحان بن عمار
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انظر المولود الى شعره ولا تدل ثم والى سافها وهذا
 الرقابة وان كانت محمولة على التقية لكن الشاهد في ان ذكر الشافى وعطفه على الشعر عدم
 السؤال عنه مما لغت في بيان جواز النظر الى الشعر فبما ان المضمود في المقام بذلك مادون
 الخمار والتوازين مع عدم السؤال المباني في فهم الشعر الى الذراعين بان الوجه والكفين
 ايضا يحرم النظر اليهما فكيفما الذراعين **السابع** ان المراد بقوله عليه السلام مادون الخمار
 اما ان يكون ما تحت الخمار بمعنى الجهة السفلى كما قرأنا عن به صاحب الحدائق وهو المناسب
 لقوله عليه السلام مادون التوازين اذ لا ريب ان المراد به الجهة السفلى دون المنور والتوازين
 واتحاد السباق يقتضي ارادة مثله في قوله عليه السلام دون الخمار ايضا كالا بمعنى فبشدة
 قول لا ريب ان الخمار الملقى على الرأس يكون فوق الوجه والوجه فنه فبشدة الوجه في قوله عليه
 مادون الخمار ولا يصح ان يقال ان الوجه فوق الخمار قطعا لا ريب في مقتضى وصف الخمار بأنه فوق

الوجه

الوجه لا سيما اذا ارى واسدل على الناصية والقصاص وان لم يكن الوجه مشورا كله وبمع
 فكم ان السدل في اية او الفرك في القوام قال في الشائع والرباص ويجوز لها ان تسدل في
 منسل خادها وفناها من راسها الى طرف انفها عند علمنا ان اجمع وانما ان يكون المراد به ما
 كان مشورا بالبحار فلا ريب ان الحرائر والمغاف بسنن باعنا وجوههن كاسنن به رزقهن
 بل ربما كان الغارق بين الامة والحرمة ستر الوجه وكشفه قال المحمسي
 ونسوتكم في الزرع باد وجوهها بخل ماء والاماء حرائر
 وقال آخر قد كن يخبان الوجوه شرا واليوم جفن بدن للظلم
 وحسبك ان الغناء بسنن وجوههن بالبحار والجلاب في حال القوام وقد دل اخبار
 كثيرة عن جواز سترهن وجوههن في حال القوام مع ان اعرام المرأة في وجهها وهذا يدل
 على انها عظم من لا شبهة في ستر لثام عند الشائع ويجوز هذا بالمعنى الذي مر به في الوجه
 قال في حواهر الكلام بل قد كشف لثامها حواجز الشرب وجوبه مع الاجماع لا تمن عورة
 ارباب السنن من الرجال لا حجاب ولا اخبار كقول الصادق عليه السلام لسامعة ان مرتبها
 وجل اسنن من سترها الى ان قال وفي المرسل عن عائشة كان الزكبان يهرقون بنا ونحن محرمات
 مع رسول الله صلى الله عليه واله فاذاجوا فاسدلنا احدنا جلبيها من راسها على وجهها
 فاذاجوا زينا كشفنا انتهى ملخص الشافعي ان لو كان المراد بما دون الحار ما بسره المحمسي
 عند كشف الوجه خاصة كاد صلبه صاحب الحديث في نفع انه لا دليل عليه ولا قرينة تؤيد اليه
 بلزم خلق كلام المعصوم عليه السلام عن الفائدة المستد بها لان ما عدى الوجه والكفين
 والذراعين مما لا شبهة في دخوله في الزينة التي هي بيان دخول القدر المشور بالبحار من
 الرأس والرقبة خاصة دون المكشوف منها ومن غيرها وكذا المشور بالتوا خاصة او الفدا
 الغلب الذي بين السوار والزند خاصة لا وجه له اصلا اذ الظاهر ان منشأ النظم انما هو
 الاكشاف غالبا ولذا سئل فضيل عن الذراعين لكشفها غالبا عند مزاوله الاشياء فابكر
 مكشوف غالبا وفي بعض الاحيان احق بالبيان من المشور غالبا كالا يخفى اما بناء على
 المعنى الذي ذكرناه فلا ريب ان الوجه والكفين لما كان الغالب كشفهما مع عدم التاخر بل مع
 وجود التاخر ايضا في كثير من الغناء الغبار المشدات وكان المشهور بين العامة استثنائهما و

الوجه
الناظر

هو السبب الاصل لا شئ عند خاص بهما كان السبب على حكمها ودخولها في رتبة سنن
 من ابدانها بسنن ودخولها في رتبة سنن بها في عابا اعلم مشغلا عن رتبة سنن
 لا بد من السبب عليها القاسم ادرب ان ظاهره ان رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 مادون بحث ومادون السوارين ودخولها في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 في سنن المراد بقوله عليه السلام مادون السوارين ومادون السوارين ومادون السوارين
 على نوقم عدم دخول الذراعين في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 انكشافها عن السوارين الحاجة ان الباعث على نوقم استثناء الذراعين عن رتبة سنن بها
 ظهورها عادية في الحاجات والمعاملات فبدخلان في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 الا ما ظهر مع استثناء نفسه بالوجه والكفين وروى الشهيد في المتن من حدس
 الوجه والكفين ومن اجل ذلك حملوا قوله عليه السلام في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 عدى الوجه من الرأس والرقبة وحكموا يكون الوجه حاربا عنه وكذا قوله عليه السلام مادون
 السوارين حملوه على ما عدى الكفين اذ امرت ولد تقول مصاف الى ما عدى ما عدى
 المعنى من لزوم البعث ولزوم الفكر اذ لا فائدة مما قبل وعدم استقامته بقوله عليه السلام ما
 دون السوارين فيها انه لما كان الغالب في الذراعين ايضا الطهور وله نكتات في نكاحات
 المعاملات بل المغاف للذراعين بسنن وجوههن رتبة سنن بها في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها
 المعاملات كالا يخفى مع ورود تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين ايضا كاد روى المعصوم عليه
 في مكارم الاخلاق عن المحاسن عن ابي عبد الله عليه السلام قوله تعالى لا ما ظهر منها
 قال الوجه والذراعان فلو كان تفسير ما ظهر بالوجه والكفين دالا على حواظرهما الوجه
 مثله في الذراعين ايضا لورد وتفسير ما ظهر بالوجه والذراعين ايضا فاذا ذلك حجة في
 مع ذلك كله على دخول الذراعين في الزينة التي هي بيان دخول القدر المشور بالبحار من
 والكفين فيها ايضا كما بنى عليه ظاهر العطف والزينة في الجواب على مورد السؤال مع ان رتبة
 المكارم نقر في اتحاد حكم الوجه والذراعين ولعل امثال هذه الرواية في تفسير ما ظهر بالوجه
 والذراعين هي التي دعت فصلا في السؤال عن الذراعين وهو الساعت الا انه لا مام
 على السبب على دخول الوجه والكفين في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها في رتبة سنن بها

في
في

من قبل الصام المختص فلا ضير في طرح بعض الخبر فيجب جذاً كحقائق شمال خبر على لدا
 فربينة واضحة على ان المراد منه جواز الابداء مع قطع النظر عن الشاظر فلا دلالة فيه على جواز ان
 النظر الى الوجه والذراعين حتى يجتاح الى طرح بعض الخبر وهذه الرواية الشريفة قريبة على ارادة
 هذا المعنى في سائر الاخبار الواردة في تفسير ما ظهره والموهمة بجواز النظر كرسالة المشكاة
 على القدمين مع انهم لا يقولون بجواز النظر اليهما ويرتكبون التاويل بجملة من قبل الصام المختص
 قال في المحقق وقد تضمنت زيادة القدمين مع ان ظاهر كلامهم تخصيص الاستثناء بالوجه
 والكفين قال ومن العجائب التبدل في شرح النافع نقل رسالة مرولة عارضة عن ذكر
 القدمين انتهى قلت واعجب منه ما في الرياض من احتمال الزيادة قال فلا يندفع فيه الا
 على القدمين المجمع على عدم جواز النظر اليهما وان هو الا كالعالم المختص مصاف الى عدم ذكر
 الشارح المذكور لما يفوى احتمال الزيادة انتهى قلت الزيادة المذكورة في الكافي والخصال
 وغيرها ولفظ القدمين المذكور فيها فاحتمال الزيادة بعيد جداً والمخالفه قريبة على ارادة جواز
 وفوق النظر لا عن محمد كقولكم اول نظرة فلا ينبغي لها بنظره اخرى مع ان الاول غير المختار
 فاذا صح قول المصوم عليه السلام بانها لكم اي يجوز لكم في المانع منه في قوله بطلان المراد بانها
 هذه التفسيرات عدم وجوب الشتر والتعطف من وقوع النظر لا عن عمد ثم لا يخفى ان رواية
 مكادوم الا خلا في دالة على امرين الاول ما ذكرنا من ان المراد جواز ابداء الوجه والذراعين مع
 قطع النظر عن الشاظر الثاني اتحاد حكم الوجه والذراعين ولا ريب ان الذراعين لا يجوز النظر
 اليهما مع انهما داخلان فيما ظهر فكذلك الوجه وان كان داخل فيما ظهر لا يجوز النظر اليه بعد ذلك
 فيما ظهر لا يقتضي جواز تفقد النظر ولا يجاز النظر الى الذراعين مع انه باطل جاعلاً وان خبر
 المكادوم دال على اتحاد حكم الذراعين والوجه كذا خبر فضيل ايضا صريح في اتحاد حكم الذراعين
 وما دون الخمار وما دون التوارين فلو حملنا خبر فضيل على المعنى الذي ذكره في المحقق
 يلزم التعيّن بين الذراعين والوجه وهو مخالف لخبر المكادوم مع انهما داخلان فيما ظهر
 والتعنيك لا وجه له مع اشتراكهما في الظهور عادة وورود تفسير ما ظهر بالذراعين ايضا محتمل
 ما لو حملنا على المعنى الذي ذكرنا لا يلزم محذور اصلا وبسبب اللفظ والمعنى ولا يلزم التعيّن
 بين الذراعين والوجه ولا يخالف خبر المكادوم وتكون رواية فضيل حينئذ موافقة لظاهر الكافي

محالفة للعامة لا مشهور استثناء الوجه والكفين عنهم موافقة لمحمد بن ابي بصير
 لله رب العالمين العباسي لو كان المراد من قوله عليه السلام ما دون عن راسه ما دون
 حدائق بقوله اي ما بينه الخمار من الرأس والرقبة فهو من راسه وما خرج من عنقه من
 فليس مما الصالح المعنى اذ لا يبعد ما ان يراد بما بينه عن راسه ما كان مشهورا من غير
 يلزم ان يكون الحكم في الاستثناء بالعلل وعدمه وهو مطلق لا يحدده مع ان الاستثناء مقتضى
 يختلف كل الاختلاف في المرأة لو اختلفت حالاتها فليس بمحض حدائق
 في ذلك خلافاً كبيراً وما يرد بقوله عليه السلام ما دون عن راسه ما يكون مشهورا
 عادة فهو ايضا غير مستقيم لان المادة ايضا مختلفة جداً بعدة العفاف من راسه
 غير العفاف كسنة والعفاف تختلف عادتها باختلاف عاداتها مع عدم بطلان
 ومع التاويل يستلزمها قبل قوله عليه السلام ما دون الخمار على حد الاستثناء حدائق
 او على عادة غير العفاف خاصة لا وجه له بل هو ترجيح من غير مرجح ملائمة وجوه حدائق
 واولى العادات بملاحظة الشارع عادة العفاف حين وجود الشاظر ولا ريب ان وجوه حدائق
 حينئذ تكون مشهورة بالاعتقاد فيكون قوله عليه السلام ما دون الخمار مشاهداً لوجه حدائق
 فيدل على حرمة النظر اليها على جوازها وايضا العادة قد يثبت بعض الرأس والشعر والرقبة
 وغيرها في اكثر الاحيان ولا سيما عند المعاملات والاحتاجات ولو غفلت ويكون حاجتها
 فيبقى القول بجواز النظر اليها على ما ذكره في معنى قوله عليه السلام ما دون الخمار حدائق
 لا ريب ان رواية فضيل لا تدل بالملفوظ على استثناء الوجه والكفين ولا بدعوى فلو ادعى
 لذلك بالمفهوم على استثناء الوجه والكفين كما زعموه لان قوله عليه السلام ما دون الخمار
 تفسير شجنا يدل على دخول ما بينه الخمار من الرأس والرقبة في الرتبة بالملفوظ وكذا قول
 عليه السلام ما دون التوارين ولا ريب ان هذا المفهوم مفهوم اللفظ وليس بمحجة اعاناً
 ليس قوله عليه السلام ما دون الخمار من قبل التعليق على الوصف فان ما دون التوارين اشارة
 الى شيء معين كما لا يخفى فهو كقول الفائل جاء الذي فوق السطح وما الذي تحت السطح
 لا يدل هذا الكلام على عدم مجيء من ليس فوق السطح وعدم نوم الذي ليس تحت السطح
 يدل قوله عليه السلام ما دون الخمار على عدم كون ما ليس من الخمار من الرتبة مع ان قوله

في الخبر

في الخبر

نحو

قد من كلام الله فقال لغاري والله عز وجل حكيم فقال لا عري به مع هذا كلام الله عز وجل
 من حلاله فقطع وغمر ورم فتاب ثم ان رواية لميوس ابيضا آله على ما احتجوا من عدم استقاء
 بوجه والكعب لا تها صرحت في تحريم النظر الى شعور النساء وتعليله بأنه مما يهيج الرجال
 به عوصم في الفساد والدخول فيه لا يحل صريح في تحريم النظر الى ما يشبه الشعور الا القوام
 ولا يحسن ذكر شعور من قبل لا نقل لما أتت فان الشعر من خواص الجسم فاذا حرم النظر
 الى الشعر حرم النظر الى لونه الجبل بالاولوية القطعية وايضا التعليل بهيج الرجال لا شك في صحة
 في النظر الى لوجه الجبل قطعا بل لا ريب ان هذه العلة اقوى في الوجه لا شك فيه عاقل فان لوجه
 يجمع الخافض الفاتنة السالبة للمعقول من العين الساهرة والتخذ لوزدو الشعر السيل السالب
 نت كل لبس وهل يعقل ان يكون النظر الى شعر فقط مهيجا والنظر الى الوجه غير مهيج في حلاله
 الباهة وضرة العقول والفادان قال ابو الطيب

شاهي سكون حسن في حركاتها فليس يراني وجهي المرميت عدد
 وقال الاموي وعثمان قال الله كونا فكانا نقولين بالآليات ما نفضل الخمر
 ولو فرض شك في الاولوية الواحدة لقطعية فلا أقل من العلة المستركة فهو من قبل مصوم
 لعله كالوقبل لا شرب قطرة من الخمر فانه من قبل للمعقل فلا ريب في انقضائه تحريم الفدح
 من الراح المتيقن فانه لو قطع النظر عن الاولوية القطعية فلا أقل من الاشتراك في الاستكاد
 اذالة المعقل فكلا لا يعقل تحريم قطرة الخمر لا جل كونها مزيلة المعقل وجوار فدح الخمر المزبل
 لك فكذا لا يعقل تحريم النظر الى الشعر لكونه مهيجا للرجال داعيا الى الفساد وجواز النظر
 الى وجوه الحسنات ومحطها الفتناء وخذها المودود ونظرها المنقذ مع كونه مهيجا للرجال
 داعيا الى الفساد رائد الفجور وبريد الزنا ان هذا الشيء عجاب منها قوله اوفناهن حيث
 يقتضى تحريم ابداء الزينة لغير المؤمنات فاذا حرم ابداء الزينة للنساء الكافرات محافذا
 وصفهن لرجالهن فكيف يعقل احتمال جواز ابداء وجوههن للرجال لا سيما الكفار قال الشيخ
 في الثبان اوفناهن يعني نساء المؤمنين دون نساء المشركين الا اذا كانت امتد وهو معنى
 قوله او ما ملكك ابناءهن وقال في جامع الجوامع اوفناهن يعني نساء المؤمنات لا لغيره
 للمؤمنات ان تحرم بين يدي مشركة او كاسية وحكي في الحدائق عن الشيخ في احد قوله ان الدين

لا يجوز ان تنظر الى المسلمة حتى الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبين ريشهن لا يجوز
 الى قوله اوفناهن ولذا ثبت منهن ثم قال في المسالك الا انه يجوز ثم اورد
 القصة المروية في الكافي والقبض لثاها عن كسيف بين يدي المرأة اليهودية الى
 قال وبذلك يظهر لك ما في مذهب المشهور من المنصور وان عكسه المشكك هو ما ذكره الشيخ
 في القصة المذكورة انتهى قلتم في بطلان كلام الشيخ ان قوله تعالى ولا يبين ريشهن يدل
 على حرمة النظر الى لوجه والكفين ايضا وان الزينة المنهي عن ابدائها شاملة بدينه ما عدا
 لكونها مطلقة فالقول بالاختصاص بها باطل لا وجه له كما ذكره في غير الاستدلال لا سيما في
 بها على المدعى وان لم نقل بحرمة الكشف بين يدي الكافرة وجعل الزينة على حرمة
 ينبغي دلالة الآية على حالها في فهم واغتمت قولنا في الأصلين الذين لم يبين ريشهن
 قال الشيخ في الثبان يعني القصار الذين لم يبرأ عقوباتهم فجوز عدم الزينة عند منعه من
 على عدم جواز ابداء الزينة بطلان الذي ظهر عن عورتها لثاها على ما يحتج به في
 المخوم بالكواعبالاثراب ومنها قوله ولا يبين ريشهن قال الشيخ في الثبان وذلك يدل
 على ان اظهار الخلع الحرام لا يجوز انتهى بلفظه قلتم تتساوى على ذلك ما لا ريب في
 لا فلو حرمه ضرورة لا رجل يعلم من يسمع صوت الحمال يكون محضرا في ارجلهم فاذا حرم
 اصماع صوت الحمال لا جل صدق فرائد نفس الحمال يكون محضرا بالزينة وعصبة ذلك يكون
 ابداء نفس العضو وموضع الزينة اشد تحريما واغلظ ناهيا بالضرورة فكيف يعقل جواز ابداء
 والكفين للرجال فاعبروا بالاولى الا بصار الى ان ابي بكر قوله تعالى واذا استنقذت سائما
 فاستلوهن من وراء حجاب ذلكم اظهر لعلوكم وقلوبهن قال الشيخ في الثبان يعني اذا سلم
 زواج النبي صلى الله عليه واله شيئا غنا جون اليه فاستلوهن من وراء حجاب وسيدكم
 اظهر لعلوكم وقلوبهن من الفجور ومثله ذكر في مجمع البيان وقال في جامع الجوامع روى حماد
 قال انتهى ان عظم بيان غنا لامن وراء حجاب لمن مات محمد لا تزوجن عائشة وعن مقاتل
 هو طه بن عبد الله فزولت وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله وهذه الآية الشريفة واضحة
 الدلالة على وجوب العسر والاضطراب عن الرجال ولو كان النظر الى الوجه والكفين مباحا لـ
 امر بالحجاب وحسينان هذه الآية نهي بانه الحجاب ومن المعلوم ان الحجاب غيب ثيابها

ولا يجوز
 ولا يجوز
 ولا يجوز

المعلومة الطبرسي في قوله تعالى إذا لقوا الذين آمنوا فليقوا بغير الجهاد قال الخليل كل شيء
استقبل شيئا أو صادفه فقد لقيه واصل اللقاء الاجتماع مع الشيء على وجه المقابلة قال السيد
عليه السلام في قول مولانا سيد الساجدين كانت عابثتك لتسجيا بادون بصايرهم لجهنم السور
من محبة محبا من باب قتل أي منع لأن السور يمنع المشاهدة والاصل فيه جسم خاثر بين جسمين
ثم استعمل في المعاني فقبل المعصية محبا بين العبد وربه ومنه عبارة الدعاء فظهر أن العروس
المطلوب من المحبا ترك اجتماع النساء مع الرجال وترك اللقاء والمصادفة رأيا والحاصل ترك
الرفقة واللقاء مطلقا ولو كان النظر إلى الوجه والكفين من الأجنية مباحا لا الطرق والتواضع
من غير مانع ولا رادع فأتى قوله في المحبا في البيت مع أن الفاتلين باستثناء الوجه والكفين لا
يحكمهم القول بجملة النظر إلى الوجه والكفين عند سؤال المناع في البيت حاشا لا دليل على ذلك
بل لا نصادق وجوب السؤال من وراء المحبا في البيوت في محل الحاجة إلى المناع أدل على وجوب
السور في غير محل الحاجة وهذا واضح هذا بالجملة فالكتاب والسنة وسيرة النبي صلى الله عليه وآله
فولا وعملنا وسيرة الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين يدل على شدة تأكيدهم المحبا
والسور عندهم بل كانوا يجتنبون كمال السور والاباء بما هو فوق الواجب ففي خبر ترمذي في طه
على عليه السلام عن أم سلمة في خبر طويل ذلك ففتحت لساب فإذا أنا على ترمذي طالب عليهم
رواهما ما دخل حتى علم أني قد رجعت إلى خدي ثم أتته دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله
وقوله تعالى ذلکم اظهر لقلوبکم وقلوبهم بمنزلة التعليل للحكم فهو كالحكم وبدل على عدم جواز
النظر إلى الوجه والكفين أيضا وبدل على ذلك ما رواه العامة والمخاصة من أمر النبي صلى الله
عليه وآله بالاحتجاب عن ابن أم مكتوم الضرب ففي مكادوم الأخلاق عن أم سلمة قالت كنت عند
النبي صلى الله عليه وآله وعنده ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن أمر بالاحتجاب فقال له
احتجبا فلما بار رسول الله البس اعني لا يصبرنا قال صلى الله عليه وآله افعيا وان انما السحما
شبرانه وعن الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سناذن ابن أم مكتوم على النبي صلى الله
عليه وآله وعنده عائشة وحفصة فقال صلى الله عليه وآله لهما فوما فادخلا البيت فقالتا
انه اعني فقال صلى الله عليه وآله ان لم يركبا فأنكرا زبانه وهذا الخبر ان كان في حيزه في
أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله بالاحتجاب فولا وعما حق من الأعمى فما ظنك

بالصبر ودلان على غايته الباطل والاصنام من الرسول صلى الله عليه وآله في أمر الاحتجاب
ظاهرا في عدم جواز رؤية الأجنية مطلقا حتى الوجه والكفين كالأجنية ثم ان رواية مكمل
الأخلاق دالة على أن النبي صلى الله عليه وآله قال من لم يكن منكم من كان امره بالاحتجاب
ولعله كان عند نزول آية الاحتجاب الخا مسنة قوله تعالى لا جناح عليهن في باطنهن ولا ينكح
ولا أخوهن ولا أبنائهن ولا أخوتهن ولا نساءهن ولا يمشين على كفايتهن ولا يمشين
الله أن الله على كل شيء شهيد قال في جامع بحو سنن ثلث آيات في الاحتجاب قال لا يمشين ولا يمشين
رسول الله صلى الله عليه وآله وعن بعض أصحابه من وراء محب صرحت ولا يمشين من
لا يمشين من هؤلاء وذكر نحوه في مجمع البيان في دلالة قوله لا جناح عليهن في باطنهن
ولا أبنائهن إلى آخر الآية ان يروهن ولا يمشين عنهن قال في جامع بحو مع أهل كره من بعض
عن القسم والاحتساب لا يمشين لآبائهن وأمهاتهن من غير محارم ثم قال في نفس الله في مثل الكلام من
الغيبه إلى الخطاب دلالة على فضل شدة بد في ما أمرت به من الاحتجاب والاستئذان
سلك طريق التقوى فيما أمرت به واحتفظ فيه فكان الله على كل شيء من السور لعل
طاهر الاحتجاب وباطنه شهيد لا ينفك في أحوال في علمه انتهى وقال الشيخ في البيان في السور
لما نزل الاحتجاب قال رجل من بني تميم ان نحب من بنات عمنان من عرسناهن فنزل ولا يمشين
أو آية من بعده أبدا ثم استقى لأرواح النبي من يجوز لهم محادثتهم ومكالمهم فقال تعالى
لا جناح عليهن في باطنهن وكان سبب نزول الآية لنزل الاحتجاب وقوله تعالى فاستلو من بين
وذاه جبابرة قال بآء النساء وابائهن ونحن ايضا مثل ذلك فانزل الله الآية وبين أن حكمه لا
بخلاف حكم الأجانب انتهى قلت لا يخفى ما في هذه الآية الشريفة من الدلالة الواضحة على كون
السور والاحتجاب على غايته المعطاة والاهمية في نظر الشارع وفي ذكر عدم الجناح في ترك الاحتجاب
عن الآباء والأبناء والنساء من الدلالة على كون أعظم جناح في ترك الاحتجاب عما هو
لا يخفى على قليل فدى البصير وبالجمله فيستفاد من الآية الشريفة أمور ثلاثة غايه التأكيد
والشد بد في أمر الاحتجاب والسور عن الرجال الأجانب النساء غايه لعموم التعمول في أمر الاحتجاب
بحيث يشمل جميع الأقارب والأباعد والصلحاء والأخيار لا يشد منهم شاذ حتى طوى الأراء
والأبناء انهم ايضا ما موردون بالاحتجاب وهذا يكشف عن كون الأمر بالاحتجاب أمرا عاما فادعني

وأيضا
في

والتمس عن التبرج كاف في المطلوب كما لا يخفى فلا حاجة الى بسط الكلام في بيان اشتقاقه وتصلبه
وتفهمه فمن شاء رجع الى تفاسير الخاصة والسامية والمنصودة في المقام بيان دلالة الآية على وجوب
التستر والاحتجاب فلنذكر ما ذكره العلامة الطبرسي في معناها قال فلا تخضع بالفتوى الى
الانزاع في القول ولا تلن الكلام ولا تخاطبين الا الجانب مخاطبة تؤدي الى طمع فيكن كاشف للمرية
التي تظهر الرعي في الرجال فبطع الذي في قلبه مرض اي نفاق وفجور عن فتادة وقبل من في
قلبه شهوة الزنا وقبل ان المرأة مستدوية اذا خاطبت الا الجانب الى العلة في المقالة لان ذلك بعد
من الطبع في الرية وقرن في يوتكن امر من بالاستفراد في بيوتهم والمعنى اشبه في مناز لكون
الزمنها وان كان من وقرير فمنا كن اهل سكة وفار ولا يترتب تبرج الجاهلية الاولى الى
لا يخرج على عادة النساء اللاتي في الجاهلية ولا نظرن زينة كن بظهن ذلك انتهى ودلالة هذه
الآية على الامر بالاستفراد في البيوت والتمس عن التبرج والمخرج واظهار الزينة مطلقا وغير
ولا يخفى ما اشتملت عليه من التاكيد لا كيد وقد دلل على كون لبن الكلام منهن خلافا لقول
فصلوا عن بدء الوجه الحسن الذي يفوق القلب بلا حبل ولا رسن ثم التعليل بقوله فبطع الذي
في قلبه مرض دل على ان العلة في التمس عن لبن الكلام ليس لاحوف طمع المخاطبات كان فسف
وهذه العلة فائمة في بدء الوجه بآلة وجه فتد ادعى لطمع الذي في قلبه مرض ثم من امرته
سجانه باهرن بالاسنة لير في البيوت ثم تاكيد بالتمس عن التبرج واخر انبأ فائمة الصلوة وابتا
الزكوة وتخصيص ذكر هذه الامور والتفهم في قوله اطعن الله ورسوله ما لا يخفى من مزيلة اعتنا
بها ونهاية الاهتمام بشأنها ومن عجائب الالهام وغرائب الصفات الا حلال ما اتفق لبعض اخفا
الهام وسفها الا حلال والسفلة البهولة الطعام الذين ان هم الا كالا نظام من الا عراض في المقام
بأنه لو كانت النساء مجونات في الخد ولا ذمات للبيوت فكيف براهن الرجال حق يوم واحد
البصر فان غرض البصر لا يمكن لامع المشاهدة وهذا المعنى مما يفتن الشكلى وليت من جمل
شبهنا سك عنه ولكن الموعود ولا جهل مثلهم كمثل الذي يقول اذا كان الصوم يجب فيه الاشارة
عن المفطرات فاما معنى احكام الكفارة باسكاب المعطرات او يقول اذا كان الحجة والتعظيم من
اسباب المرض دائما لازما عقلا وعند الاطباء فلا حاجة الى الادوية وكيف يحدث مرض مع
التعظيم من اسباب المرض والمحافظة على بقاء العقدة او يقول سفيه اذا كان حفظ الاموال واجبا

على اربابها فلا حاجة الى تعيين الحراس من قبل المحكام او يقول اذا كان الناس يجمعون موام
بما يشهدهم والمحكام قد عتوا الحراس بحفظ البلد واحدا من السارقين فليمن السطيل لها من
والسجون للسارقين وفرد العفوبات على الشرفات الشامسة قوله تعالى والقواعد من البيت
الذي لا يربون بكاحا فليس عليهم جناح ان يثغروا شيئا من غير منه حايث ربية وان يستعفف
خير لهم والله سميع عليم قال في حاشي الحوامع القاعد لني قدمت عن بعض الولد لهما
لا يربون بكاحا لا بطعن فيه والمراد بالشباب الشباب العذرة كاللعدة والمجلس الذي يوف
الخمار وفي قراءة اهل البيت عليه السلام ان بعض من شبابهم غير منيعات ربية بوضع شبابهم و
حقيقة التبرج تكلف اظهار ما يجب اخفائه واخفى بان تكشف المرأة لاجل بالبدن بينها منها
محاسنها والاسعفات بلبس الجلابيب خير لهم وان سقطت اخرج عنهن فبهنهم وقال في مح
البيان معنى الجلابيب فوق الخمار ابن مسعود وسعيد بن جبر وقيل معنى الخمار الزيادة من
جابر بن ربه وقيل ما فوق الخمار من المقام وغيرها المراد بالشباب ما ذكرها لا كل شبابهم
منبر جابت ربية اي غير فاصدات بوضع شبابهم اظهار ربيتهم بل يفسدن بها الضمير عن
انفسهن فان اظهار الزينة في الفواعد وغيرهن محظور وانما انفسهن فانهم يمس من وضع
الجلابيب والخمار يؤمرن بلبس اكف الجلابيب لئلا يعكهن شبابهم وقد روى عن النبي صلى
الله عليه واله انه قال للزهرج ما تحت الذرع وللأبن والآخر ما فوق الذرع ولغير ذى محمد ابيته
اثواب مدع وخمار وجلابيب واذا راى انتهى وفي صحيحه محمد بن مسلم في قوله والقواعد من النساء
ما الذي يصلح لمن ان بعض من شبابهم قال الجلابيب وفي حسنة محمد بن ابي حمزة قال نزع الجلاب
وحده وحكي في فلائله لروى الشيخ عن يونس قال ذكر الحسن انه كتب اليه انه سئل عن حد
القواعد من النساء التي اذا بلغت جارتها ان تكشف عن رأسها وذراعها فكيف من حد من
المحضر في قال الفاضل المفضل في كثر العرفان المراد بالشباب ما بلبس فوق الخمار من الملاءم وغيرها
فانه رخص لمن وضع هذه الشيا للاجانب لعدم رغبهم فيها وزوال القصة والتبرج التبرج
هو من الاضال اللازمة قوله غير هو نصب على الحال عن ان بعض والمسمى انهم اذا خرج
من بيوتهم بالزينة التي يجب سترها من المحل والشباب القليل يرضى لمن وضع شبابهم واما
استعفف خير لهم لان وضع شبابهم رخصة لمن تركها خير وفي ضمة انهم لو تبرجوا بغير

روى
عن

زينة لا جناح اذا لم يرض من شابهته والباء في بزيته ليست المقصودة بل المصاحبة وذلك لان
 خروجهم بزيته يدل على انهم من جنات وداعيات للشوايا بال التفرج لا طال النبات مما جهم من استمر
 قلت من تأمل في هذه الآية الشريفة عرف شدة اهتمام الشارع بأمر الفسوق والاحجاب في
 حق النساء وحسب ان الفواعل العاجز الذي لا يخرجون مكانا ولا يرغب فيهن لا يرضى لمن الا
 بوضع الجلباب الذي هو فوق الثياب دون غيرها من الثياب ومع ذلك بشرط في وضع الجلباب
 ايضا ان لا يكن منبرجات بزيته لان قوله غير منبرجات بزيته حال من ان بعض ومع ذلك
 يقول ان ترك وضع الجلباب ايضا غير لمن فاعطى تلك بغير الفواعل من الكواعب لتواهم في
 عدم جواز النرجح لمن بالزينة مطلقا مع ان زينتهن ليست كزينة الشابة دلالة قطعية
 بالاولوية القطعية على عدم جواز النرجح بالزينة للشابة ولا ريب ان الزينة في هذه الآية
 مطلقة وحملها على الزينة الخفية الباطنة لا دليل عليه في احوام على الفواعل اظهار الزينة
 مطلقا فكيف يقال ان يجوز ذلك للشوايا والكواعب الاثراب وفي قوله تعالى غير منبرجات
 بزيته مع عدم تقييدها بالطاهرة دليل ظاهر على عدم ارادة جواز اظهار الزينة الظاهرة عدا
 للاجانب في قوله ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ثم اعلم ان في قوله تعالى فان يفتقر
 خبر لمن معنى لطيفا ومترابعا اهتد به بنور التوفيق وهوان الله سبحانه وتعالى
 عبر عن عدم وضع الفواعل العاجز للجلباب بالاستعفاف فتحي ليس الجلباب استعفافا
 فدل على ان وضع الجلباب خلافا للاستعفاف في حد ذاته وان لم يكن فاصدا للزينة المشار
 الى شدة لزوم التكشف وابداء محاسن الجسد للعبور ولو من الفواعل حتى كان وضع الجلباب
 منهم بنفسه خلافا للمقد وان لم يفسد زينة ولا يخفى ما في هذا التفسير من نهاية البلاغة
 والحسن ولطافة المعنى وجزالة اللفظ فاذا كانت هذه حال الفواعل فاعطى لها العذارى
 التواهد وقال الشيخ في التبيان بعض المسائل من النساء التي تعدن عن التزويج لانه لا
 يرغب في تزويجهن وقيل ارتفع حبصتهن فليس عليهن جناح ان بعض شابهتهن قبل هو
 الفناع الذي فوق الخمار وهو الجلباب والرداء الذي يكون فوق الثمار وفي قرانه اهل
 البيت عليهم السلام ان بعض من شابهتهن وبقره ابته وقوله تعالى غير منبرجات بزيته اي
 لا يقصد بوضع الجلباب اظهار محاسنها وما ينبغي لها ان تستره والنرجح اظهار المראה من

عليها

محاسنها ما يجب عليها ستره ثم احسن الى الاستعفاف من طرح الجلباب جبره من اجتهاد
 وما ذكر الفواعل من النساء لان شدة بلوغها من الفتنة كثر ما يقع من سوء تصرفها مع الرجال
 يجوز للجواز ان يبدى حورة غير محرمة كالسوء والشعر والذراع حتى لم يفسد قلب الا
 الشيف دلالة صريحة على عدم جواز ابداء الجوارح غير ما رواه عنها من الجوارح
 لنظره شعر الفواعل ورد عينه مع انه روى من ليس في يد ربه من النساء بدست
 عن حد الفواعل من النساء التي اذا بلغت بها فحسب كنه من سهره من النساء
 عن البعض ونحوه بعض الاخبار الاخر فاعلمه من اجل ان الجوارح كنه من النساء
 وتختلفا للفواعل لانه تعدن عن التكشف لا ما ظهر منها من النساء
 من النظر اليهن او لا ملازمة بين جوارحهن من النساء من النساء
 تعدن عن النظر عن بدل على حد شدة الاصل في عدم وضع الجلباب من النساء
 مما هو لك عدم دلالة ما دل على جواز اظهار المرأة لوجهها وكفها من النساء
 لوجه والكف من النساء ان لم يخرج يدها الى شعر الفواعل مع ان النساء من النساء
 هناك شعرها فكيف يجوز تعدن النظر في وجه النساء مع خوفهن من تعدن وعادة من النساء
 حاكست وجهها فاعلم ان شدة ان يمكن التكشف من النساء من النساء ولا يلبس من النساء
 تذكرها وان كان يمكن المسافحة فيها اذا قل من التأييد مع انه لا حاشا لباي شدة من النساء
 من مافد منها من الايات الباهرة والادلة القاهرة كفاية لصفها لما قل منها قوله تعالى
 ولا تفرقوا الفواش ما ظهر منها وما بطن ومثله قوله تعالى قل انما حرم وفي الفواش مشه
 والدين ينجبون كباي الالبس والفواش قال في جامع الجوامع الفواش المعاصي والفتاح
 ما ظهر منها وما بطن مثل قوله دعوا ظاهر الاثر ودايصة عن الباقر عليه السلام ما ظهر هو
 الزنا وما بطن هو الخالة انتهى قلت في ذكر الخالة ايها الى امثالها والنظر الى الوجه بعجل
 بدعو الى الخالة بل الى ما هو اعظم وادى ولا بيان ظاهر الاشارة لكثرة تعدن للنظر في
 الواردة في النبي عن النظر الى الاجنبية وان فيها الهلاك وانه من الشيطان بطريق المحرم كقوله
 انما النظر من الشيطان وانهم مسموم من سهام ابليس ان النظر الى الاجنبية من الفواش
 والفتاح والمعاصي من ان عبدا لله عليه السلام قال ان الله غيور ويحب كل عبور ومن

عن

غيره حرّم العواش ظاهرهما وباطنها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله كان ابى ابراهيم
 وانا اغبر منه وارغم الله انك من لا يغار من المؤمنين وروى ان الغيرة من الايمان وعرض الصدق
 عليه السلام اذا لم يغار الرجل فهو منكوس القلب وفي الكافة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سئل عن مخضفة فقال هي من العواش فان قلت اذا ثبت الرخصة من الشارع في النظر الى
 لوجه وكففت لم يكن داخل في العواش لان العواش هي المعاصي الفبيحة قلت لم يثبت ذلك
 كما عرفت ومحمّد وروى بعض الاخبار لموهمة او الظاهرة في ذلك المجديرة بال طرح المخالعة للكل
 والسنة والاحتياط المعارضه بأقوى مهال لا يكفي في الثبوت مراح مافذ ماء وتأمل فيما سلكه
 بهما بعد بعون الله وحسن توفيقه وبؤيته ما ورد في بعض الروايات بعد ذكر عقوبة الزنا فاما
 من احد اعين من الله ومن غيره حرّم العواش وفيه ايماء الى التعليل ولا ريب في جوازه في
 النظر الى الاجنبية وبديل عليه ما ورد في ذم النظر الى اديار النساء من وراء الثياب فاذا كان
 المنظر من وراء الثياب مضافا للغيرة فكيف النظر الى الوجوه الحسنان فافهم واعلم ومهاقول
 تعالى ولا تغربوا الزنا انه كان في حنة قساء سيلة وتغريبها لا سند لال بها يمكن بوجهي الزنا
 ان النظر الى الاجنبية زنى العين كما يدل عليه ما روى عن ابي جعفر وابى عبد الله عليهما السلام
 قال ما من احد الا وهو يصب خطه من الزنا فزنا العين النظر وزنا اليد بين
 اللس صدق الفرج ذلك ان كذب وفي الجوار عن النبي لكل عضو من ابن آدم حقا من الزنا لمع
 رناها النظر واللسان زناه الكلام والاذنان زناها السمع واليدين زناها البطش والرجلا
 زناها المشي والفرج بصدق ذلك او يكذب وباجملة فالزنا بالقام وان كان بعضه اعظم من
 بعض كما ان اللواط وان كان حفيضة في الاثبات لكنه قد ورد اطلاق اللواط على ما دون الذبر
 في الاخبار بل ورد الحد والجلد فيه ايضا فضلا عن الاثم فمن ابى عبد الله عليه السلام فاك
 امير المؤمنين ع اللواط ما دون الذبر والذبر هو الكفر وعن حذيفة بن منصور قال سئل ابا
 عبد الله ع عن اللواط ما بين الخندين وسئل ع في الذي يوجب فقال ذلك الكفر بما انزل الله
 على نبيه وفي رواية ان كان دون الثقب فالجلد وان كان ثقب اقيم فانما ثم ضرب بالسيف
 ضربا اخذ السيف منه ما اخذ فقلت له هو الفشل قال ع هو ذلك ومثله ورد في الزنا فمن
 ابى عبد الله عليه السلام حد الجلد في الزنا ان يوجد في عفاف واحد وروى ان عليا عليه السلام

وجد رجلا مع امرأة في عفاف فغضب كل واحد منهما ما سوط غير سوط وروى
 ابى جعفر عليه السلام قال داشهدا الشهود على لوان الله قد جلس معها مجلس الرقص من ربه
 عليه الحد في رواية فقلت للرجل ان باي امرأة وهي جاحش فيما دون الفرج انتهى انتهى
 مع شيوخ اطلالة على الاثبات في الفرج بل هو المشايد يستعد لا صدق ثلث في النظر للرجل
 نحوه من حد ما ان الزنا وكلما يخاف من الوقوع في الزنا يكون قريب في الزنا في النظر
 وراى الفجور وهو زنا العين فهو قريب الى الزنا بالفرج وقد روى الله سبحانه عن قريب يا سادة
 في التوبة والتجسس عن الوقوع فيه ولما ورد في التوبة حديث حسن روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 الله عليه السلام في حديث قال ان يسيى عبد السلام قال يقول يا ابا موسى ع لاريه
 امركم ان لا تغربوا انفسكم بالزنا فضلا عن ثوبه فان من حدت حسنة به كان له
 في بيت مروق فافسد الخوايق للرجال وان لم يجز في البيت تحديت وادخل الله عهده
 الا اجنبية وان كانا صاحبين ولم يجطربا لهما الزنا فضلا عن قضاء وهو من حدت به الرجل
 واسماع صوت الحلال وهو من المخصوص في لقول مخافة ان يطع ثوبه في نفسه ومن
 عن ابراهيم الغري ونعيم الكاينة وتعليم سورة يوسف وهي عن ذكره من السجود وهي عن
 النظر الى اديارهن من وراء الثياب فاطنك بالنظر الى وجوه الكواكب الا قرب ليدى هو
 سهم مسموم من سهام البليس للعين فكيف هجومه المغرم المسكين ومهاقوله تعالى ولا
 تطف ما لك من الشريعة علم ان التمتع والبصر والمواذ كل ولشك كان عنه شؤلا قل لي جمع
 البيان والاصل انه عام في كل قول وفعل وعزم يكون على عهده فكله فكانه سبحانه قال لا تقل
 ما تعلم انه يجوز ان يقال ولا تفعل الا ما تعلم انه يجوز ان يفعله ولا تغفد الا ما تعلم انه
 يجوز ان يغفد وقد استدل جماعة من اصحابنا بهذا على ان العمل بالقياس وبغير الواحد
 غير جائز لا سيما في اوجان العلم وقد روى الله سبحانه تعالى عن اتياء ما هو غير معلوم انتهى
 لا ريب ان جواز النظر الى وجه الاجنبية ستم بعد ورود الاخبار الكثيرة لثابته وورود
 النهي الشديد والتاكيد لا كيد وانه سهم مسموم من سهام البليس ان لم يعلم التحريم كما هو
 الا نضاف ملا اقل من الشك في الجواز فيدخل في عموم هذه الآية ومهاقوله تعالى ولا
 تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يامركم بالتقوى والنجاسة وتوله تعالى

البهيم بل الوصف بكونهن عورة ابلغ في المنع عن النظر اليهن كماله بمعنى الثاني امر زينة
 يستترهن وتخصينهن في البيوت وفي التعبير عن ذلك بالمداواة في قوله قد اودوا عيتم
 بالسكوت وعودتهن بالبيوت وفي كلمة انما الدالة على حصرهن في كونهن عورة في قوله
 انما النساء عى وعودة من انث كبد والمبالغة والشمول بجميع جسدهن حتى الوجه والكفين
 ما لا يخفى على ذي حجة ان خبر الزنادي يدل على ان كون المرأة كلها عورة كان اعملا
 معروفا عند الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه واله ونزول النبي لمع دال على صحة كنهه
 بفتح منهم بذلك بل اراد ان يعرفهم ان المرأة اقرب ما تكون الى الله اذ الزينة فريضةها ولم يخرج
 من دارها اصلا ولومع لتستر ولبس الحلايب والملاحف ولعمري ان هذه الاخبار اقوى
 دليل على وجوب الاحتجاب عن النساء ولتفقد من وقوع نظر الاجانب فبدل على تحريم النظر
 الى الاجنثا مطلقا حتى الوجه والكفين ولا يحتاج معها الى دليل اخر فدل بريد من كان يوم
 يوم الحساب ابلغ واثبت من قوله انما النساء عى وعودة ثم انما لم يكف بذلك بل صرح
 بوجوب سترهن وتخصينهن بالبيوت مبالغة في التستر والاحتجاب وبما مادل على المنع من
 النظر الى الاجنثا مطلقا وانهم مسموم من سهام ابليس وروى في الفقه عن عقيبته قال
 قال ابو عبد الله ع النظره سهم من سهام ابليس مسموم من سهام ابليس وروى في الفقه عن عقيبته قال
 الله انما ما يجد طعمه وروى ابن ابي عمير عن الكاهل قال قال ابو عبد الله ع النظره سهم من سهام
 نزرع في القلب الشهوة وكفى بها لصاحبا فتنه وروى اصعب بن سنان عن علي ع قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله باطن لك اول نظرة والثانية عليك لالك وقال رسول الله صلى الله
 عليه واله انما الناس انما النظره من الشيطان فمن وجد من ذلك ثبت فليأت اهلها وفي البخاري
 عن النبي ع النظره سهم من سهام ابليس فمن تركها خاف من الله اعطاه الله انما ما يجد
 حلا وروى في قلبه وعن الحسن قال عيسى بن مريم اياكم والنظرة فانها نزرع في القلب شهوة
 وكفى لصاحبها فتنه وفي رواية قال للحواريين اياكم والنظر الى الخدوات والتهافت للشهوات وسبأ
 الفسق وعن ثواب الاعمال عن الصادق ع قال النظر سهم من سهام ابليس مسموم وكفى بغيره
 اورث حسرة طويلة وعن الحسن مثله قلت هكذا نقله في الوسائل ايضا عن الكافي عن
 عبد الله ع وفي رواية الصدوق في عقاب الاعمال عن محمد بن الحسن الصفار ورواه في

الطائفة
الثانية
من

المعروف
٨

في الحسن وفي الوسائل عن هشام بن سالم عن عقيبته قال قال ابو عبد الله ع النظره سهم من سهام
 سهام ابليس مسموم من تركها الله عز وجل لا لغيره اعقب الله امنا واما ما بعد في قوله
 النور انما الناس انما النظره من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئا فليأت اهلها وفي الحديث
 المناهي من ملاء عقيبته من حرام ملاء الله عقيبته يوم القيمة من النار الا ان يتوب ويرجع
 في الوسائل من ملاء عقيبته من امرأة حراما حاشاها الله يوم القيمة بمساير من النار وحدثها
 نارا حتى ينفخ بين الناس ثم يؤمر به الى النار ولا ريب في صحة هذه الاخبار
 تحريم النظر وكذا لا شك ان ملاء عمووم التحريم لجميع الجسد حتى الوجه والكفين
 ما عدى الوجه والكفين ولا ريب في صحة هذه الاخبار ولا دليل على بل ملاءها باله القبيح
 الاباء ولا يقبل التحريم والاسثناء كقوله تعالى انما حرمت عليكم الاصاب ولا
 ريب من غل الشيطان فاجنبوه وما لم يمتل التحريم والتحريم في سهام ابليس
 كان مسموما وفي هذه الاخبار مواضع كثيرة شاذة ما لم يمتل من عدم فيوها تحريم
 منها قوله انما النظره من الشيطان حيث دل على حصر كون النظر من الشيطان ويرد في
 المقام النظر الى الاجنثا كالا يخفى فلو كان النظر الى الوجه والكفين الحالى عن الزينة والله
 محله لم يكن النظر اليها مطلقا من الشيطان ولم يقع التحريم ومنها قوله ان النظر نزرع في
 الشهوة فانه من قبيل منصوص الملة ولا ريب في تحققه في النظر الى الوجه والكفين كالا يخفى
 محله على خصوص النظر المعلوم بالشهوة لفساد المعنى كالا يخفى ومنها قوله كفى بها لصاحبا
 فتنه حيث دل على ان النظر في نفسه موجب للفتنه واعظم سبب لها والمراد ان ذلك نوعا
 فلا حاجة الى فرض فتنه خاصة في مورد خاص لاجل الحكم بالتحريم ولا ريب ان ابتلاء الأحكام
 الشرعية انما يكون على المصالح والمفاسد النوعية فلا يمكن حمله على النظر المفرد منه بالعشيرة
 في مورد خاص ولا حمله على خصوص ما عدى الوجه والكفين كالا يخفى كالا يخفى كالا يخفى كالا يخفى
 في هذه الاخبار في كونها صريحة الدلالة على كون جنس النظر الى جسد الاجنثا مطلقا
 موردا للفتنه نوعا وانهم مسموم من سهام ابليس وانهم نزرع في القلب الشهوة وكفى بغيره
 لصاحبها فتنه ولا يحتاج الى فتنه اخرى ومثل هذه التاكيدات لا يقبل التحريم اصلا ولا
 حمله على النظر الى ما عدى الوجه والكفين والنظر الكائن في مورد خاص بغيره فتنه

في

الخصيصة في غايته البعد ولا شاهد عليه بل الشاهد على خلافه موجود فان قوله على التميز
 من وجد من ذلك شيئا فليأت اهله فريضة واحتج على خلافه اذ ظاهره امكان وجدان شيء
 وعدمه وهذا المعنى مما يستقيم في مطلق النظر فانه قد يجد انسان بعد شيئا في نفسه و
 قد لا يجد شيئا فهو الذي من الشيطان بل منحصر فيه واما النظر الخاص لمبعض من الشهوة او
 لمعروض فيه العنة فلا يعقل فكذلك عن الشهوة والعنة فلا معنى للتعلق به عن وجدان شيء
 فلا يستحسن فيه ان يقال من وجد من ذلك شيئا فليأت اهله كما لا يخفى فاهم وانعم وفي
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا كروا النظر فانه سهم من سهام ابليس قال عليه السلام
 لا بأس بالنظر الى ما وصفت الثياب قال في المحقق وفي هذا الخبر لا بأس على جواز النظر من غير
 التفتيش قال في المحقق وفي هذا الخبر لا دلالة على جواز النظر من وراء الثياب لانه قد لا يجد
 انتهى قلت هذا بعيد جدا وقال في الوسائل هذا مخصوص بمن يريد التزويج فذلك وهذا ايضا
 بعيد ولا فريضة عليه ولا حاشا ان ظاهر الخبر ان المراد بما وصفت الثياب الحجب والغطاء المحض
 ونحوها مما لا يحرم الاطلاع عليه وان كره كما ورد في الحديث عن النظر الى اديار النساء من وراء الثياب
 عن ابي عبد الله اما يخفى لذين ينظرون في اديار النساء ان يبتلوا بذلك في نساهم فلا دلالة
 في الخبر على جواز النظر من وراء الثياب الرفيعة التي تحكي الجسد كما لا يخفى بشهادة اذكريا في معنى
 الخبر ما روي عن فاطمة قالت لا سيما اني قد استنجيت ما صنع بالثياب انه يطرح على المرأة الثوب
 فيصنعها ليري فذلك يبريد رطبة اي صنعت لها سنا وطرح عليها ثوبا ففالت رطبة ما
 احسن هذا واجله لا يغرب به المرأة من الرجل ولا ريب ان المراد بقولها صلوات الله عليها
 فيصنعها ليري انه يطرح على المرأة الثوب الرفيق المحاك لجسد ما بل مرادها ما يعلم به طولها
 ونقصها وكونها جسيمة ونحو ذلك وان كان الثوب ليطا واما الثوب المحاك لجسد فالظاهر فيه
 التحريم ولذا اوردنا الترخيص فيمن يريد التزويج خاصة نفى الموثق وقد مثل الصادقة الرجل
 برمان يتزوج المرأة يجوز لمان ينظر اليها قال نعم ورتق الثياب لا يبريد ان يستر بها على
 الثمن ووجه رواية الحسن انها ليس بواجب فبقا يرى من تحته الجسد ويؤى اليه ما رواه الشريف
 الرضوي في مجازاته ليوثية انه كسى امرأة بن ريد قطبة فكسا امرأته فقال له اخاف ان تصف
 حجم عظامها فان الظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم عليه واله انما خاف شيئا من حجم مكره ذلك لا حكاية الجسد

المراد

مفتنى الكراهة بها اذا كان الثوب يصف حجم عظامها التحريم لو كان يصف لون جسد هو
 يحكيه كما لا يخفى ثم ان رويته التهذيب التي حكاه في المحقق وهي قول الصادق ع انما لا بأس
 فانه سهم من سهام ابليس وقيل لا بأس بالنظر الى ما وصفت الثياب عند الثامن منه لا بأس
 خواتها ووضح بانها لمن يعقل اشارتها فهي أقوى دلالة على الاخر من ان يكون التحريم
 عمومها للوجه والكتمين اما الاول ملاذ ظاهر قوله عليه السلام لا بأس بالنظر الى ما وصفت الثياب
 هو النظر من فوق الثياب لا الوصف بطول ولفظها يكون المرأة جسيمة وبعيد جسيمة لا الوصف
 للون جسد ما وجلد ما التي يقال لها العانة الجسد كما لا يخفى والظاهر ان النظر الى عانة
 من فوق الثياب الواصف بطول ولفظها يكون المرأة جسيمة وبعيد جسيمة لا الوصف
 حرمه تنق النظر من فوق الثياب ايضا كما يدل عليه ما رواه الصدوق في معاني الآثار قال
 رسول الله ع من تأمل خلف امرأة حتى يبين له حجم عظامها من وراء ثيابها فهو مسام
 ففدا فطر وظاهر حرمه ثم قد لا يستلزم وصفها وثيق النظر من وراء ثيابها فهل
 يعقل ويعمل الترخيص في النظر الى وجهها والقامل في محاسن وجهها بجمل واحد ما لا يند
 وطرفها الكهل ولا وجه لها ويل الخبر يا رادة النظر مع الزينة او خوف العنة وما دل على
 المنع من النظر الى اديار النساء ظاهر كراهة النظر الى اديارهن من فوق الثياب من الصادق
 عليه السلام اما يخفى الذين ينظرون في اديار النساء ان يبتلوا بذلك في نساهم والظاهر
 ان المراد منه من وراء الثياب مع العمد وعموم التعليل يقتضي عدم الفرق بين الغطاء
 والمخلف فاذا كان النظر الى ما وصفت الثياب من الطول والقصير مكرها فما المراد بقوله
 لا بأس بالنظر الى ما وصفت الثياب نفى التحريم دون الكراهة فريضة المبالغة تقتضي
 ارادة تحريم النظر الى الجسد في قوله ع انما لا بأس بالنظر الى ما وصفت الثياب جسد الأجنبية
 مطلقا حرام والنظر اليها من فوق الثياب ليس بمرام وان كان مكرها واما الثالثة فلا تن
 مبالغة المنع من النظر مطلقا مع التأكيد العظيم بقوله فانه سهم من سهام ابليس بالترخيص
 في النظر الى ما وصفت الثياب ندل دلالة واضحة على حصر الترخيص في النظر اليها من فوق
 الثياب فيكون النظر الى نفس جسد ما مطلقا حراما فريضة المبالغة شاذي باطل صحتها ان
 المراد من هذا الخبر الترخيص ان النظر الى جسد الأجنبية حرام مطلقا والنظر الى ثيابها

غير حرام وان حصل الاطلاع على بعض اوصافها من طولها وقصرها او كونها جسيمة او
 غير جسيمة فلا يمنع حمل الخبر على ما عدى الوجه والكفين خاصة مع ان ما عدى الوجه والكفين
 مشهور بالثبوت غالبا فهذا يحمل ان كان بعيدا في غير هذا الخبر فعبء لا مساع لاصلا
 كالا يخفى منها ما دل على عدم اليأس في النظرة الاولى لا ثقافية التي تكون من غير اعتد
 وحرمة الثانية ولا ريب ان تحريم تكرار النظر بعد لا ثقافية يقتضي تحريم تعدد النظر
 مطلقا فالثانية بعد لا ثقافية هي العدة الاولى ففي الوسائل عن التوجه انه قال لعلي
 لا تتبع النظرة النظرة فليس لك يا علي الا اول نظرة وقته عن معاني الاخبار قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله يا علي اول نظرة لك والثانية عليك لا لك وفي رواية اخرى يا علي لك كثر في
 الجنة وانت دو قمرها فلا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الاخرة وفي حديث
 الاربعيناء لكم اول نظرة الى المرأة فلا تتبعوها نظرة اخرى واحذر روا الفتنه وفي رواية اخرى
 اول نظرة لك والثانية عليك لا لك والثالثة فيها الهلاك وعن ابن عمر عن الكاهلي قال قال
 ابو عبد الله النظر بعد النظرة تزج في الغلبا الشهوة وكفى بها صاحبها فتنة وروى الترمذي
 الاجل الاكرم صاحب الكرامات والمقامات ابو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطائوس
 قدس سره في كتاب الاقبال فقال ورايت في اصل من كتبنا صحابنا ذل وسعمت باجعفر عم
 يقول ان الكذب لفسط الصائم والنظرة بعد النظرة والظلم كله قلبه وكثير قلت الظاهر ان
 المراد من النظرة بعد النظرة العدة بعد النظرة لا ثقافية فبدل الخبر على حرمة تعدد
 النظر مطلقا على ابلغ وجه فان كونه مضطرا للصلية كالكذب والظلم بدل على شدة تأكيد التحريم
 كما لا يخفى وحمله على ما عدى الوجه والكفين لا وجه له كما مر ويؤيد عموم النهي ما ورد من
 قوله اذا صمت فليسمع سمعك وبصرك ولسانك وبطنك وفرجك وقوله اذا صمت فليحفظ
 السننك وعظوا ابصاركم وفي الجهاد عن الرضا عليه السلام عن ابائه قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تتبع النظرة
 فليس لك الا اول نظر وظاهر تلك الروايات عدم اليأس في النظرة الاولى التي لا تكون من غير
 وحرمة الثانية اي العدة الاولى وحملها على جواز تعدد النظر مرة وحرمة تكرار النظر بعد
 جتأ بآباء سبأها ويا بآه النظر في نظائرها ومثلها فهذا الاحتمال كما هو بعيد عقلا بعيد
 عن ظاهر الخبر ايضا كما اعترف به المحدث الجرائد حيث قل والظاهر ان المراد بالنظر التي لا ترتب

الطائفة
الثالثة
من الاصل

عليها عقاب ولا اثم هي ما حصلت له على جهة الاتفاق ولو اتيها بسيرة ثانية ترتب عليه عدم
 والاثم انتهى قلت فتمت هذه الاخبار على حرمة تعدد النظر مطلقا لا صريحه في جوامع
 حيث قال بل يمكن دعوى ظهورها في ارادة النهي عن اتباع النظر الا ثقافية بالنظر لعمدة
 كما هو الواقع غالبا فيكون حيزا دليلا على المنع انما هو ولا يرب بما سلف من ذلك
 الى الوجه والكفين بل هو الظاهر الثالث الشائع فاحرجه وتخصيصه لا وجه له باستدلال غير
 الوجه والكفين كما صرح صاحب الحدائق بصريحه بل هو خلاف ظاهر الاخبار والآراء
 ومن حمل الاخبار المذكورة على النظر الا ثقافية المحدث الكاشان في المفاتيح حيث دل وما
 ما منع اتفاقا بغير قصد فلا يفتقر به حكم اتفاقا وعليه يحمل الحديث فهو لا يفتقر
 عليها انتهى وقد ورد ما المحدث الحارثي في الوسائل في باب تحريم تعدد النظر
 الاجابات وشعور من ويؤيد ما ذكرنا بل بدل عليه مصداق الدلالة من صل لدعي
 ندل على مدح من صرف بصره بعد النظر الا ثقافية وثوابه وجوب صرف النظر وهي طائفة
 اخرى منها ما عن الصادق عليه السلام من نظر الى امرأة فرفع بصره الى السماء او بعض غيره لم يرتد
 اليه بصره حتى يروجه الله من المحور العين وفي خبر اخر لم يرتد اليه طرفه حتى يعقده الله بما
 يجد طعمه وكذا ما روى عنه والجنونة والمعلوبة على عقلها لا يأس بالنظر اليه شرها وجدها
 ما لم يبعد ذلك رواه في الكافي والفقهي وكذا ما رواه في الكافي عنه قال لا يعمل المرء ان
 ينظر عبدا الى شيء من جسدها الا الى شرها غير معتد لذلك وفي حديث الاربعيناء
 اذا راى احدكم امرأة فليجبه قلبا امله فان عند امله مثل ما راى ولا يجعلن للشيطان
 على قلبه سبيلا ليصرف بصره عنها فان لم يكن له زوجة فليصل ركعتين ويحمد الله كثيرا ويصل
 على النبي ثم يسئل الله من فضله فانه يتبع من راقته ما يشتهي ومثله اخبار اخر وهي طائفة
 اخرى تدل على المطلوب بابلغ وجه حيث امر فيها بانسان الا هل عند وقوع النظر الا ثقافي
 دفعا لضرر التهم المسموم الذي رماه ابليس من كآنة عداوته مع ان النظر الا ثقافي حيث لا
 يكون عن قصد لا يحصل منه الاطلاع فقام على المحاسن الجالبة للقلوب الى مثل المحبوب فكيف
 يعقل جواز النظر العمدي الموجب للسلام التفصيلي والاطلاع التام على المحاسن لاخذة
 بمجامع القلوب منها ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله امرأة فاجيبه فدخل على

الطائفة
الثالثة
من الاصل

الطائفة
الثالثة
من الاصل

ام سلمة وكان يومها فاصاب منها وخرج الى الناس ورأسه يقطر فقال ايها الناس انما النظر
 من الشيطان فمن وجد من ذلك شيئا فليأت اهل بيته واداه في الكافي وبقر من ماله واد
 الصدوق وفي الكافي عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا نظر احدكم
 الى المرأة الحسنة فليأت اهل بيته فان الذي معها مثل الذي مع تلك فتقام رجل فقال يا رسول
 الله فان لم يكن له اهل فما يصنع قال رسول الله ع فليرفق نظره الى السماء وليراقبه وليسئل
 من فضله وفي صحيح البخاري اذا نظر احدكم الى امرأة فليحجبها فليدركها فليدركها فليدركها
 ومما ما دل على ان النظر الى الاجنبية زنا العين وهو ادل دليل على المنع والبلغ في تحريم
 النظر من مجرد النظر في الباطن من غير ان يلمس احد من ادم حلقا من الزنا فليحجبها فليدركها
 النظر الى اللسان زناه الكلام ولا دناءة زناه التمع واليدان زناه البطش والرجلان زناه
 الشئ والفرج يصدق ذلك ويكذب وفي الوسائط عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
 فالأمان من احد الا وهو يصيب خطا من الزنا فزناه العين النظر وزناه القم القبلية وزناه اليد
 ليس صدق الفرج ذلك ام كذب **اقول** في شبهة النظر الى الاجنبية على الاطلاق زنا
 العين دلا لظاهره على حرمة النظر اليها مطلقا حتى الوجه والكفين ولم يكف الشارع بتحريم
 النظر بل ساء زنا ما عدا في التحريم في قولها عليهما السلام ما من احد الا وهو يصيب
 خطا من الزنا ايماء دقيق واسارة لطيفة الى تحريم النظر الى الوجه والكفين لا غيرهما مستور
 بالثياب غائبا لا ينظر الى غيرها ليس مما لا يسل من احد من الناس نعم النظر الى الوجه واليد
 هو الذي ينعقد او ينعقد السلامة منه ولا يسل منه **احد ولا وجه محل صدق**
 الاخبار على خصوص النظر المفروق بالريبة والفتنة وقوله صدق الفرج ذلك ام كذب ايضا
 قربة على ارادة الموم كالا يخفى على المتأمل ومنها ما دل على ان غرض البصر عن الاجنبية
 من جملة فرض العين وهو حق البصر في الغيبة في باب الحقوق عن علي بن الحسين عليهما السلام
 وحق البصر ان تغض عما لا يحل لك وتشتري بالنظر به وحق من حجب ان يحمي عن الزنا ويحفظ
 من ان ينظر اليه وقبه في باب الفرض على الجوارح في وصية امير المؤمنين ع لا يمتدح فان
 الله قد فرض على جوارحك كلها فرائض يجمع بها عليك يوم القيمة وبذلك عنها الى ان قال
 عليه السلام وفرض على البصر ان لا ينظر الى ما حرم الله فقال عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

من تصادهم ويغضوا او في تحريم ومنها ما دل على ان البصر في الصار عن محاسن النساء
 ما اعظم احد بمثل ما اعظم بغض البصر فان البصر ينقض عن محارم الله تعالى وقد سبق في
 مشاهدة العفة والجلال ومثل امير المؤمنين عليه السلام يستعان على بعض هذه محارم الله تعالى
 سلطان لمطلع على تركه والعين حاسوس القلب ويريد ان يفتل بعض صبرك عما لا يليق به
 ويكره قلبك ويتركه عنك وقال صلى الله عليه واله وسلم لا ينظر احدكم الى امرأته ولا الى امرأته
 من اجل قل للمؤمنين يغضوا من تصادهم ويغضوا او في تحريم وقال يحيى بن زكريا الموت احب الي
 من نظره لغيره واجب وقال عبد الله بن مسعود رجل سئل عن امرأة تعد لها من جهدها وهت
 عينك خير لك من عيادة مريضك وقال امير المؤمنين ع من طلق نساءه انقلب خاطره ومن
 ثابث كخطته دامت حسراته ومنها ما دل على امر الرجل بسد عينه انفسا من نفق صيته
 امير المؤمنين ع لا يسهل الحسن وكف عيونه من يصار من محاسن فان شدة الحجاب ابغض
 وليس من وجهه بأشد من ادخالك من لا يوثق به عليه وان سقطت لا يبر من لا يعمل
 في بعض الروايات ان امير المؤمنين ع كتب بهذه الرسالة الى بني محمد ورواه الصدوق كذا
 عن الكافي واعصم بصرها بسركه واكفها بحجابك ومنها ما دل على امر الرجال بحسن في
 حق الكافي عن الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع خلق الرجال من الارض وانما هم في الارض
 وخلق المرأة من الرجل وانما هي في الرجل وحسبوا انسانا بمعاشر الرجال وعن العللي بن سعيد
 ع قال ان المرأة خلفت من الرجل وانما هي في الرجل وحسبوا ساء كما وان الرجل خلق من
 الارض وانما هي في الارض وعنه ع قال ان الله خلق حواء من دم فمته لسانه ليعلم محسوسه
 في السيوت وفي رواية اخرى ان الله خلق آدم من الماء والطين فمته اسناده الماء والطين وخلق
 حواء من ادم ع فمته النساء في الرجال فحسوسه في السيوت ومنها ما دل على عدم حواء من
 الرجل للمرأة في ذهابها الى الحمام والعرس وكونهما قبا على ذلك فخر الجوارح والوسائل
 عن النبي ع قال من اطاع امرأه كطاعة الله على وجهه في الشارع قبل وما ملك الطاعة فل طلبها
 الذهاب الى الحمامات والعيسات والعبادات والتأخرات والثياب التي تقي فحسوسها ونحوه في وصية
 صلى الله عليه واله وفي رواية اخرى من اطاع امرأه في اربعة اشياء اكبه الله على مخزبه في النار
 ذكر مثل ذلك وقريب منها وروى في ثواب الاعمال وعن الفضال ولا يجوز للمرأة ان تدخل حمام

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

الطائفة
 الشافعية
 في الزنا

فان ذلك محرم عليها ومنها ما دل على عدم جواز نظر المملوك الى مولاه من الكافة عن ابي عبد
 الله قال لا يصل للمرأة ان ينظر عبيدها لانه شيء من جسدها لا الى شعرها غير معتدل ذلك
 والزوايا الدالة على خلافه ما قوله او محموله على التقية قلت هذا يدل على حكم آخر بطريق اول كالا
 يعني ومنها ما دل على عدم جواز نظر الخصى الى المرأة ففى لوسائل سننك بالعسن موسى قلت
 يكون للزوجه ان ينظر بدخل على نسائه فينظر الوضوء فيرى شعوره من قال لا ورواه الشيخ باسناد
 ورواه الصدوق باسناده وعن مكاييم لا خلا في لا ينظر المرندين بدى الخصى مكشوفة لراى
 والزوايا الدالة على خلافه مؤلفه ومحموله على التقية وبها فرائض تدل على ذلك وعليه شواهد
 من الاخبار ففى قريب لا سناد عن ابي منصور عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت اليك رسالا عن حق
 لى في من رجل مدرك بجل للمرأة ان يراها ونكتف بين يديه فلم يجس بها قلت فادله به
 تعصى لقوال شعر لا جبهة لم ينظر لهما بطريق اول كالا يعمى ومهما ما دل على حوب
 الفرج وما على اخرى بعد لسوء وسر شعرها وما دل على حوب نقط الشعر من الملام دا
 حتم ففى لكاه عن في جهميه قال لا يصل للمحاربة اذا خاضت لا استخر الا ان لا يجد في
 رواية سلتك نوههم عن عارية فندرك من ينفى لها ان تغلى رأسها من ليس بينها وبينه عرى
 من يجب عليها ان ترفع راسها للصلوة قال لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلوة وعن الرضا
 عليه السلام لا يوجد حلال بالصلوة وهو اسرع ولا تغطي امرأة شعرها من تحت حتى يعلم في رواية
 قال لا تغطي المرأة رأسها من الملام حتى يبلغ الملام قلت نقطية الشعر كالبذ عن الشتر وانه حقا
 لان الشعر احد الجاهل وهو اهور وابصر من الوجه ومنها ما دل على حرمة نظر المرأة الى الرجل
 الاجنبي وان كانا عريان في لكاه اسناد ابن مكيوم على التوبة وعنده عائشة ومعهه فقال
 لها فوما دخل البيت فقال لثالثا اعمى فقال صلى الله عليه واله ان لم يركا فاكرا يابا وق
 مكاييم الا خلاق عن ام سلمة قالت كنت عند النبي وعنده ميمونة فاقبل من ام مكاييم وذلك
 مدان امر بالحجاب فقال صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله ليس اعمى لا يجزى ان صلى
 الله عليه واله افعيا وان انما السنا شعره قلت هذا ان اخوى دليل واوضح برهان
 وجوب الشتر وشدة المانع والامتناع للشارع فيه وجهه لا له صلى الله عليه وسلم وجوه اول
 انه يظهر من خبر لا خيرا ان النبي صلى الله عليه واله كان قد امر بالحجاب مراعاة ما وصي به كابد عليه

الطائفة
 الثانية
 عشر من
 الاخبار
 الطائفة
 الرابعة
 عشر من
 الاخبار

قوله بعد ان امر بالحجاب والامر للوجوب مع انه لو كان لغيره لكان من غير وجه
 شاق شدة اهتمامه صلى الله عليه واله بالحجاب حتى امر بانث وخص بالثياب ودخل البيت
 لم يكف بالشتر والثوب وغوه ودخل البيت وان لم يكن واجبا في نفسه لانه يدل على كيد
 وجوب الحجاب الثالث قوله صلى الله عليه واله افعيا امرها بالاحتجاب بعد الامر بالانصاف فانها
 وهو حقيقة في الوجوب وان تحذر عن الفرائض بكيف اواحد به وهو هنا موجود لا يعمى
 الرابع قوله صلى الله عليه واله لا يصبرنا يدل على انه لو لم يكن اعمى لاصبرنا بحديثه وتبين انما يدل
 الله عليه واله لهما على ذلك يدل على صحت ولدا اجاب صلى الله عليه واله ان وان لم يكن اعمى
 شعرا انه وهو ايضا محرم بحاشا ان قوله صلى الله عليه واله لا يصبرنا يدل على تعظيمه لاصحابه
 مطلقا حتى الوجه والكفين وتبين ان خبرنا يدل على حكم البصير بعد في وقت الساع
 الخبران يدلان على عدم اشتراط النحر بحول الفتى بل يجوز له ان يستر رأسه وان كان
 ربي ولا خوف فتنة فاطنت لو كان هناك حوب فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
 افعيا وان انما يدل على غايته ناله وتأذبه من قولها وزعمها عدم وجوب الاحتجاب من اذ
 والا عندنا بالصحة فاطنت بالصبر حتى قال صلى الله عليه واله ذلك مع خلفه عصا الذي
 وصفا الله به وكان لا يجتاز بقول الشافعي الكاذب التمام است كاذب حتى قيل هو اذن فارم
 الله قل اذن حية كتم قوله صلى الله عليه واله افعيا وان انما يدل على شدة تأذبه بدمه افعيا
 وعدم الشتر في العار من النبي فان شدة غضب الله على امرأة ذات عمل ملأت بها من عي
 وجهها الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي تجل عن محرمه بوب متفرقة ووضي الحجاب
 لبال بمقتضى من كل خبر الى مثله وروى كل حديث شافعي شكاه ففى خبر الاخبار المأثورة عن
 اهل بيت العصمة صلوات الله عليهم معين سردا معترفين بانهم استغفروا ما غفروا من استغفار
 الكلام في كل خبر منها الى الاحتجاب عينا غير ما اشهر في بعض القوال المتعلقة ببعض الاحكام
 حسبما يسمع لنا في الزمن من بعض من يخف ما يصل عنه لانه لم يدر وشتم عبيون الذوات بها
 ما رواه الصدوق في العشي عن اصم بن سائد عن امير المؤمنين ع قال سمعته يقول يظهر في
 اخر الزمان واكثر ابائهم وهو شتر لا زمنة نسوة كاشفات عاريات صيرجات خارجات
 من الدين وحلات في العن ما ملأت الى الشهوات مسرعات الى اللذات مستحلات للفرجات

يعد

مؤلفه
 الطائفة
 الخامسة

في جسم خالداً وروى مثله في مكارم الاخلاق في ما ان لطاهر ان المراد كاشفات الوجوه غايباً
 النور ونحوها تماماً هو معناه عند غير المسلمين من النساء الكواشف ومنها ما عن المصنفين
 عن الرضا عليه السلام انه كتب الى ابن سنان حرم النظر في شعور النساء المحجوبات بالازواج وغيره
 من النساء لما فيه من هيج الرجال وما يدعوا اليه من الفساد والدخول فيها لا يعلم ولا يعمل
 وكذلك ما اشبه لشعور الالهي قال الله والفوا عبد من النساء اللائي لا يزوجون بكاحنا
 فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبجج بربينة اي غير المجذباب ولا بأس بالنظر في
 شعور مثلهن وسبانه دلالة على تحريم النظر في الازواج من وجوه عديدة فيما يأتي فاستظر
 ومنها ما عن الصادق عليه السلام لا بأس بالنظر في رؤس اهل نمامة ولا عراب واهل البوادي من
 اهل الذمة لا يمتنع ان ينهن فيك والجوينة والمملوكة على عفتها لا بأس بالنظر في
 شعورها وجسد ما لم يمتد ذلك قلت ظاهر هذا الخبر ثمانية احكام الشعر والجسد مطلقاً
 وان لا بأس بوقوع النظر في كابدل عليه صريحاً قوله عليه السلام ما لم يمتد ذلك وما
 التقي التحريم وعدم الاتهام للعصيان فهو قربة واضمح على ان المراد بنفي لباس في التحريم
 لا انكراهه فبدل على تحريم النظر اليهن عمداً وتخصيص الحكم بأهل نمامة والاعراب واهل
 البوادي وبالجوينة والمملوكة والتعليل المذكور في الخبر ينادي بالاحتمال ان المراد عدم
 وجوب التحفظ من وقوع النظر عليهن لا جواز النظر اليهن اذ عدم الانتهاء لا يصلح علة
 لاجواز النظر فبدل على عدم وجوب التحريم من مظان وقوع النظر في غيرهن من المحجوبات
 والمشتريات فبدل على حرمه نعمت النظر اليهن والقصد في رؤيتهن بطريق اولي وقوله
 عليه السلام ما لم يمتد ذلك صريح في عدم جواز نعمت النظر اليها فكيف بالعاقله والاطلاق
 في قوله عليه السلام وجسد ما يمتد الوجه والكفين وقوله لا على ان يحكم بجواز النظر في نمامة
 لا يمتد فيه وثوقه عدم صلاحية الحكم بالجواز من وقوع الرجوع الى الاعتبار باعتبار المقدار
 ومنها ما في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا حرمه
 النساء اهل الذمة ان ينظر في شعورهن وابدنهن قلت لو جاز النظر في الكفين مطلقاً لم
 يستحسن تخصيص اهل الذمة بجواز النظر في ابدنهن وشعورهن وايضا قوله لا حرمه بدل على
 ان جواز النظر الى ابدنهن من اجل عدم احترا منهن فيمنع تحريم النظر الى ابدن المسلمين

عليهن
 لم يمتد
 ذلك
 في
 ذلك
 التحريم
 من
 مظان
 النظر

كونهن محجوبات مع احتمال ان يكون المراد بذلك عدم التمتع كما هو ظاهر الخبر الاول بقوله
 انك لا انتم واكمل حيث يدل على عدم الباس في النظر في نمامة الى شعورهن وابدنهن حاشية
 فبدل على ثبوت الباس في نعمت النظر الى ابدنهن فضلاً عن غيرهن لكن ظاهر قوله صلى الله
 عليه واله لا حرمه فيمنع جواز التمتع ومنها خبر الجلاء المقارن الذي ذكره شيخنا العلامة
 النوري في دار السلام وقد وجد احكامه من ذلك في مجموعته عنده مع احكام
 اكرام فان رحمه الله والحق ان خبر ما اخذ من كتاب احمد بن عبد العزيز المجلود في باحواله لا ينبغي
 رتبك لعبر زوجك باحواله لا يعلم للمرأة ان تظهر بمصعبها وفدها الرجل في غير مساهة بعد
 ذلك لم يزل في لينة الله وسخطه وغضبه الله عليها ولها ما تشكك الله واستحسانها
 باحواله لا يعلم للمرأة ان تدخل عليها من فديع الحبل ولا غلظة عينها ولا حشمة وجهها ولا
 حشمة ولا فترها لا ان يكون محرماً عليها وذلك بحضرة زوجها فقلت عني الله عز وجل
 الله وان كان مملوكاً فقال رسول الله صلى الله عليه واله وان كان مملوكاً فلا تفعل شيئا من ذلك فان فعلت
 فقد سخط الله عليها ومقنها ولعنها ولعن الله المتكلمة انتهى مع حذف واحصاء وفي هذا الخبر
 التبريد مواضع تدل على تحريم النظر في الوجه والكفين منها قوله صلى الله عليه واله باحواله
 لا ينبغي رتبك لعبر زوجك فانه عام شامل للرؤية الطاهرة والباطنة ومنها قوله صلى الله
 عليه واله لا يعلم للمرأة ان تظهر بمصعبها وفدها الرجل غير عفا فانه صريح في حرمه ابتداء الفحص
 لغير البعل فهو قربة على ان المراد بمسألة مردك المشقة على القدمين جواز وقوع النظر في الوجه
 والكفين والقدمين بمعنى عدم وجوب التحفظ من النظر في نمامة لا جواز التمتع كما في مجموعته
 معاملة المعصم بالقدم تدل على ان المعصم اشارة الى الكفة لا يمتد اليها من المعصم الى اصابع كايده
 في ريد التبريد بغير وجهها ومصاصها فانه لا ريب انه ليس المراد بتخصيص الجواز بالمعصم دون
 الكفة فانه في سد البداية ومنها قوله صلى الله عليه واله لا يعلم للمرأة ان تدخل عليها من
 فديع الحبل فانه حرم الدخول حرم النظر بطريق اولي ومنها قوله صلى الله عليه واله لا غلظة
 منها فانه عام شامل للوجه والكفين ولا وجه لحمله على ما عدا الوجه والكفين مع ان خبرها
 مستور بالشباب غالباً وكذا لا وجه لحمله على النظر المفروق بالشهوة من غير قربة كالا يخفى و
 منها ما دل على جواز النظر في الوجه والكفين من امرأة اذ مراد التبريد بها وقد عقد لها في الكافي ما

الطائف
السلم
عشر
الاجنبية
في
في
استش
الوجع
والكفر

فقال بابا النظر لمن اراد التزويج فمن ابى عبد الله عليه السلام لا بأس بان ينظر الى وجهها ومعاها
اذا اراد ان يتزوجها وفي رواية اخرى عن الحسن بن السري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
الرجل يريد ان يتزوج المرأة ينظر الى خلعها والى وجهها قال نعم لا بأس بان ينظر الى
المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلعها والى وجهها قلت هذا الجواب يدل على مفهومها
على عدم حواجز النظر الى الوجه والمعا من الاجنبية اذا لم يرد الرجل التزويج وفي إعادة المصوم
الشيء مع كونه مذكورا في كلام السائل دلالة على المبالغة في اشتراط وجوب سؤال الاصحاب
جواز النظر لمريد التزويج خاصة الى خصوص الوجه وتقرير المصوم على ذلك واقتضاه المصوم
في معنى البأس لمريد التزويج على الوجه والمعا من دلالة على كون تحريم النظر الى الوجه والكعبين
من الاجنبية لو لم يرد التزويج امر معلوما عند الاصحاب ودلالة على ان المحرم من مريد التزويج
انما هو خصوص النظر الى الوجه والمعا من لا يجمع الجسد ولعل لمعنا من اشارة الى الكعبين من المعص
الى الامتناع وعن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة
ينظر اليها قال نعم انما يشترطها باعلى الثمن وعن الحسن بن السري عن ابي عبد الله عليه السلام
انه سئل عن الرجل ينظر الى المرأة قبل ان يتزوجها قال نعم فلم يعطى ماله قلت هذا الجواب
وان كانا مطلقين لكن ينبغي حملها على المفيد مع ان الاطلاق بصلا لا يفيد في المقام جواز النظر
جميع جسدها بل يفيد الاجمال والاهمال فيقتضي جواز النظر في الجملة فيقتصر على قدر الحاجة مع
ان الحمل على المصوم غير ممكن قطعا اذ لا اقل من حرمة النظر الى العورة ومع التلذذ والرتبة
قد دل خبر على اشتراط عدم التلذذ فراجع عبد الله عليه السلام وقد سئل عن النظر الى الشعر
والخمس اذا اراد التزويج قال نعم لا بأس بذلك اذا لم يكن مثل ذلك او لعل السري في الاطلاق في
السؤال ما قد مناه من ان حرمة النظر مطلقا في غير مريد التزويج لما كان امر معلوما مع السؤال
عن الجواز في الجملة في حبال التسليم الكلي والجواب كذلك وبعبارة اخرى لما كان النظر لمريد
التزويج داخل في النظر للضرورة والحاجة لا يجرم فيقتصر على قدر الضرورة وهو ما يتدفع به الرد
والضرورة كما يشير اليه قوله بشرها باعلى الثمن وفي التعليل ايضا ايماء الى اختصاص ذلك بمريد
التزويج كالوسائل من جواز نظر الطبيب للمعالج فقبل يجوز فلا ينبغي الحمل على العموم قطعا لعل
وهنا الحاجة الى النظر الكافي لا يجوز له النظر الى الدواعي قطعا وفي الروايات ما يؤيد الى ما اردنا

فهي اجماع عن نوادر الزوائد قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اراد احدكم ان
يتزوج فلان فليأمن ان يزوج بصره فانما هو مشهور في رواية اخرى فلا بأس ان ينظر الى المعاني
بها قول طاهر جواز النظر في جملة عند الضرورة اذا اراد التزويج خاصة فيدل بمفهوم
على عدم حواجز النظر مطلقا غير مريد التزويج وبالحاجة فقط لا في غير ذلك كقوله لا بأس
منعنا من الجواز بالوجه والكعبين لمريد التزويج قال في الشرائع ويقتضي جواز رؤيتها وكعبها
وقال في التمهيد ويقتضي جواز الجوارح والكعبين طاهرهما وما بينهما من بدن في قوله
ثم قال المشهور اختصاص جوارحه بالوجه والكعبين وفيه في عدني طاهرهما ولا بأس بالاجزاء
ثم ينظر الى الوجه والكعبين ولما اثيرت نسبة اجواز النظر الى شيء مما يحاسبه به في هذا
بالوقوف فيه وقال في المسالك والى جواز النظر اليه فان هو لوحده وانما من مريد
التزويج طاهرهما وبما ان مقصود يحصل بذلك فيفسر ما عداه على العموم قوله لا بأس
الاخبار الدالة على جواز النظر الى الوجه والكعبين لمريد التزويج والتعليلات له دونه مما لا
مستقام وبشرها باعلى الثمن من اوضح الأدلة على تحريم النظر الى الوجه والكعبين لمريد
التزويج والا فلو كان النظر الى الوجه والكعبين سائغا في شرع مطلقا لكانت منسوبة
بين مريد التزويج وغيره فاما معنى هذه التعليلات الواردة في خصوص الكثرة وما معنى
السؤال والجواب عن جواز مطلق النظر لمريد التزويج خاصة لا في السؤال عن جواز
لمس الطبيب ونظرة الى جسده لا اجنبية للضرورة والجواب بالجواز عند الضرورة والمعاينة
وامع لدلالة على تحريم لمسها والنظر الى جسدها من غير ضرورة ولذا لا يفتن السؤال
عن جواز نظر الرجل في وجه الرجل بالضرورة ولا الجواب بالجواز عند الضرورة ولا السؤال
جواز النظر الى جوارح الجوارح لا لاجل الشراء ولا الجواب بالجواز اذا اراد الشراء وقد فطن لمس
الاشكال شيئا التمهيد الثابت في المسالك فقال في الغرض بينها وبين الاجنبية وهو من
وجوه وقد نقلها في المحقق ورد ما فقال رحمه الله انها لا تضمن ولا تمنع من جوع كذا في
على من له الانصاف بأذن رجوع فان وحده الاشكال الذي اجماع الى هذا المقال هو انه اذا
ثبت شرعا انه يجوز النظر الى وجه الاجنبية وكعبها وان لم يرد تزويجها فائق وجهه لا اختصاص
عليها في هذه المسئلة فمقتضى ذلك بانه مستلزم وانما يميزه الشري وانما خير بانه لا

وجه الفرق بين المعاصم الا على ما اخبرناه من جواز النظر مطلقا من غير تخصيص ما ادعوه
 من الوجه والكفتين اذ مع التخصيص بهما فانه لا وجه لهذه التعليلات المذكورة في الاخبار بانه
 مستام وانه يريدان بشئها وانه يشترى باعلى الثمن وما الفرق في قد ذكرها فانها لا
 وجود لها في الاخبار وانما هي من كلامهم الى ان قال وبالمجمل فانه لا يخرج من هذا الاشكال
 المذكور الا على ما اخبرناه من القول بجواز النظر مطلقا هنا وانما ما ذكره من التخصيص في المقام
 فهو لازم لهم لزوم الطوق للمعاصم والله العالم انتهى **ملخصا قلت** فدا جاد رحمه الله فيها
 ذكره من عدم اجزاء الوجوه المذكورة في الفرق لكن ما ذكره قدس سره من انحصار دفع
 الاشكال فيما اخبرناه من جواز النظر مطلقا لم يرد التزويج محل نظر بل منع فان غاية ما يستفاد
 من اخبار الباب جواز النظر في الجملة او بقدر الحاجة لاستكشاف محال لم يرد التزويج دفعا للفرق
 والفرق فان معجزة محمد بن مسلم وحسنه انما تدل على جواز النظر في الجملة في قبالة التسليم
 الكل فانه سئل انظر اليها قال عليه السلام نعم انما يشترى بها باعلى الثمن فظاهر السؤال
 والجواب هو جواز النظر في الجملة فلا تدل الرواية على جواز النظر الى جميع الجسد بل التعليل فيها
 بجواز النظر في الجملة بكونه مشترى باعلى الثمن بفضي انه لو لم يكن مشترى لم يجز النظر له مطلقا
 حتى الى الوجه والكفتين وايضا التعليل المذكور يدل على ان الجواز انما هو لدفع الفرق والفرق
 فعبارة لا تضار على ما يستدفع به الضرر فلا يدل على جواز ازدياد من ذلك ورواية حفص تدل
 على عدم البأس في النظر الى الوجه والمعاصم خاصة ان اراد ان يتزوجها فهوها عدم جواز
 النظر الى الوجه والمعاصم اذ المراد التزويج والظاهر ان المعاصم اشارة الى الكفتين مع المعاصم
 كما تضمنه مقابلة المعاصم بالوجه والا فلا وجه لذكر المعاصم خاصة دون الكفتين ولما مع
 قطع النظر عن تعليق الجواز على ارادة التزويج الدال على انتفاءه عند انتفاء ظاهره في البأس
 في النظر الى الوجه والمعاصم لم يرد التزويج تحريم النظر الى الوجه والمعاصم لغيره من التزويج كما
 لا يخفى وليس هذا من قبيل مفهوم اللقب لا ترى الى ان قول الشارع يجوز لس الطبيب لكف
 الا جنبه للمأخذ يقتضي حرمه المس مطلقا الا للضرورة بعد رها والا لجواز متنها مطلقا
 او من كفتها مطلقا بحسن ذكر الطبيب ولا الكف خاصة ولا المأخذ كما لا يخفى ومحمد بن حسن بن
 الشري يدل على انه لا بأس بالنظر الى الخلف من وراء الثياب والوجه اذ اراد التزويج خاصة

والظاهر

والظاهر ان المراد من الكراهة في النظر الى الخلف وفي التحريم بالنسبة الى الوجه والارادة في
 ورواية اخرى مجملة فيها التمسك من الرجل بنظر الى المرأة فبل ان يتزوجها لم يرد
 بعض ما له وظاهرها الجواز في الجملة بل يستدعي ما يستدفع به الضرر والضرر لا مضيقا وفي رواية
 عبد الله بن فضال السؤال عن النظر الى شعرها ومخاضها قال لا بأس بدلت ما لم يكن يركب
 وهي ايضا مختصة بالشعر والمخاض خاصة ولا ريب ان عدة المخاض وحدها لا عدة
 يدل على جواز النظر الى البطن والظهر والفتحة وغيرها مع ان قوله عليه السلام ما لم يكن
 مستدعا صريح في عدم جواز النظر الى الشعر والمخاض مطلقا لو لم يكن مريدا لانه لو كان
 نظره لا ضرورة بل كان لمجرد التلذذ وهذا فاض بحرمه النظر الى الوجه الجسد من عصابة
 الطرف الكعب اذ لا ريب ان لا يفتك عن التلذذ بحسب العادة ولعل المراد بالسد في هذه
 الرواية عدم ارادة التزويج كقوله عليه السلام في رواية اخرى اذ اراد ان يتزوجها وفي
 عبرة بالتلذذ لان النظر من غير مريد التزويج لا يفتك عن التلذذ وغالب في جميع ما سأل
 السؤال عن الشعر خاصة فاجواب بالجواز مختص به لا يشمل جميع وقوله عليه السلام ما لم يرد
 ان يشترى بها باعلى الثمن دال على الجواز انما هو لدفع الضرر ورواية غيات من يريهم مختصة
 بالامتناع ومعلقة بانه مستام يدل على عدم جواز النظر الى المخاض مطلقا لو لم يكن مستام
 وفي موثقة يونس بن يعقوب سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل يريد ان يتزوج المرأة
 واحتان ينظر اليها قال عليه السلام تحجر ثم لتفقد ولبدل محل طينظر في ذلك يقوم حتى
 ينظر اليها قال عليه السلام نعم قلت فتشوي من يديه قال عليه السلام ما احتان فقل
 في الحديث وظاهر موثقة يونس وقوله عليه السلام تحجر بالراء اخبر اي شره بأرأاته
 يجوز النظر الى ما فوق الارض من يديها وهي غاربه اثني وليت شعري اى دلالة لقوله
 عليه السلام تحجر على كونها غاربه فان الاحتجاز معناه شد الوسط ولا دلالة لشد الوسط
 على كونها غاربه بل هو اعم في القوي في المصباح المنير واخبر الرجل بأرأته شده في
 وسطه ومخرقا لزار معفده وقال القيرز آبادي في الفاموس وبأرأته شده على وسطه وفي
 ابن الاثير في النهاية في حديث مهمونة كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض اذا كانت
 محجوبة اى شاة متررها على العودة وقال ومنه الحديث رأى رجلا محجرا يحمل وهو محجور

في

في مستند الوسط انتهى قلت لا ريب ان حديث ميمونة لا يدل على كون المرأة عارية
فوق المنزلة بل هو عام وكذا قوله راي رجلا معجزة بجبل لا يدل على كون الرجل عاريا
فوق الوسط بل يمكن كونه لا يمتدح الا حرام والا يضاف ان امره 2 موقوف بولس في
والاحكام لا ثم الاذن في لدخول والنظر لدفع الغزو والفتنة مع بن الكهف من دفع الغزو
ومراعاة الشرف والحياء وانه ليراهن عدة مخيرة ويكره مشهاين بدنه لعدم الحاجة اليه
عالب بلوغا النظر لهما وهي عارية من فوق لا يروى هذا في جميع اقسامه كقولنا
فلا وجه للامر بالمعروف والامتناع عن المنكر ولا وجه لذكره في رتبة مشهاين
بعد مواريثهم مع جسد ما وجه في مشهاين وهي عارية وباجل ذلك قد سمي
والامر بالمعروف والامتناع عن المنكر في النظر ظاهر في جواز النظر في الجملة بقدر الحاجة
دفع الغزو والفتنة فوجب لا نقصار على قدر الحاجة نظر الاذن في رخص الطيب لسر الاذن
للضرورة وبوئذ ما قلناه روي بولس بن يعقوب عن رويها الصدوق في العلل قال
قلت لا يبعد الله عليه السلام الرجل يري ان يزوجه المرأة يجوز له ان ينظر اليها قال
وروي في الثياب لا يري ان يسترها بالي لئلا يفسد في طاهر في الملح عن نظير
ولو في الوجه والكفين لغير مريد التزويج والامر بحسن السؤال عن جواز مطلق النظر لمريد
التزويج مع وجه جواره لكل احد ولا الجواب بانحوه مع التعليل بكونه مشريا باعلى لئلا
الدال على كونها جوارا للحاجة ولدفع الضرر فيدل على جواز النظر في الجملة او بقدر الحاجة لا
جميع الجسد ولا ذن في رتبة الثياب لمريد التزويج في مقام المبالغة او مع دليل على جواز
سعر جميع الجسد ونظر لهما وهي عارية فان الاقتصار في مقام المبالغة على رتبة الثياب
مع جواز النظر الى جسد ما وهي عارية يبعد جدا مخالف لسنن البلاغة فقوله عليه السلام
وروي في الثياب قريب حجب على ان المراد بقوله نعم بعد السؤال عن جواز النظر في الجملة
مع جواز النظر في الجملة لا الى جميع الجسد بل الى ما لا يكون مستورا بالثياب غالبا عند عدم
اداة الخاب وهو الوجه والكفان اذ يسترهما ستور الثياب غالبا غاية الامر لكونه مشريا
باعلى القرن اذ لا جليل في رتبة الثياب ايضا فكيف يدل على جواز النظر الى جميع الجسد
في سؤال لا معصاة عن جواز النظر لمريد التزويج ولا طاهرة على ان حرمة النظر في الاحكام

مطلقا ولو في الوجه والكفين كان مراما معلوما واحكاما عند الاحتجاب لهما في رتبة
الى السؤال جواز النظر الى الاجنبية في جملة عند الاحتجاب في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
ايضا فاطلكت لغير مريد التزويج وتغيب المعصية عليه ستورا من ذلك الاذن في رتبة
لغير مريد في الجملة وبقيت العورة معلومة مستترة باعلى لئلا يفسد في طاهر في الملح عن نظير
مطلقا عن الوجه والكفين وله كان النظر في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
كان على السائل ان يستل عن جواز النظر في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
تماما يحرم النظر اليه لغير مريد التزويج في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
في صورة خاصة يعلم حكمها بالاولوية لا ترى ان غير من العلل ان يستل عن جواز النظر في رتبة
المباح اذا اضطر الى مشربه ولا يستحسن الجواراة في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
حفظ النفس ولا يستحسن السؤال عن جواز النظر الى وجه الوجه عند المعاملات والاحتجاب
ولا الجواب بالجواز اذا اضطر اليه مع ان التعليل بأنه يسترها بالي على من دل على ان جواز
النظر لهما تمام هو لاجل الضرورة ولدفع الضرر فيستفي عندنا ثانيا لا لا يفتي في رتبة الاحتجاب لهما في رتبة
ظهر لك ان الانصاف ان الاخبار المذكورة لا دلالة لها على جواز النظر في جميع الجسد كما لا
يعنى فلا وجه لما ذكره شيخنا في المحقق من ان القول بجواز النظر مطلقا هو لطاهر من رتبة
المذكورة بل المبني من دلالة الاخبار ليس لا يجوز النظر الى الوجه والكفين او مع المعاصم
وروي في الثياب لمريد التزويج كونه مستورا فضلا للفرق بلوجان النظر الى الوجه والكفين لغير
مريد التزويج وغير المسام لم يبق فرق بينهما ولم يبق معنى لهذه التعليل في المذكورة في رتبة
ولقد اجاد شيخنا المحقق الانصاري قدس الله ضريحه في شرح الاشارة حيث قال ان
ملاحظة الاخبار الواردة في المسئلة بالنظر بجمل وان كان يؤدى الى الحكم بجواز النظر مطلقا
لا ان ملاحظتها بد قبل النظر لا نورث الجرمية على الخروج عما دل على حرمة النظر في الاحكام
وقال ايضا ان المحنة الاولى وهي حصة محمد بن مسلم وان كانت باطلا فيها بحوزة النظر
الى غير الوجه والكفين لان المبادر من النظر الى المرأة يحكم المرف هو النظر الى الوجه واليدين
لانها موقع النظر غالبا وغيرها مستورة غالبا بالثياب مضافا الى ان تخصيص النظر لجوار
في احكام تشابه بالوجه والمعاصم ابتداء لا يظهر له وجه الا اختصاصها بجوار النظر الى

المرسل مفهوم اللقب واضح من ذلك لزوايته لثالثه فانه عليه السلام بعد ان قال بنظر اليها
 قال بنظر الى خلفها والى وجهها والمراد بالنظر الى خلفها النظر الى فاتها المسورة بالشباب من
 خلفها انتهى قلت الترجيح لم يرد الترجيح في النظر الى خلفها من وراء الشباب والترخيص في زيق
 الشباب له مع تعليل الاذن له في النظر اليها بكونه مستاما مشربا لها ما على الثمن بدل لمنامل المسنة
 على انتهى عن النظر الى الاجنبية مطلقا حتى الوجه والكفين لغیر مرد الترجيح وعلى انتهى عن النظر
 اليها والى خلفها من وراء الشباب ولو شربها وعلى انتهى عن زيق الشباب لغیر مرد الترجيح
 بسبب عدم الترجيح المذكور في الترخيم الثابت في النظر الى الاجنبية مطلقا حتى الوجه والكفين و
 نفي الكراهية الثابتة لغیر مرد الترجيح في النظر الى اديار النساء من وراء الشباب ثم انه اذا كان
 المشا در من النظر الى المرأة حكم العرف هو النظر الى الوجه والكفين لانها موضع النظر الى رعيها
 مسورة بالشباب غالبا فكل ما دل على جواز النظر في المحلة لم يرد الترجيح يكون طاهرا في جواز النظر
 الى الوجه والكفين خاصة لم يرد الترجيح خاصة مبدك على حرمة النظر اليها لغیر مرد الترجيح وانما
 معنى هذه التعليلات المتكررة في الاخبار بانها مستامة وبشرها باعلى الثمن وابسا كل ما دل على
 نهى عن النظر الى اجنبية من الاحبار المتوازية معنى يكون طاهرا في حرمة النظر الى الوجه والكفين
 ويكون هو الغرض المشفق منها فلا يجوز حملها على ما عدى الوجه والكفين بل كل ما دل على جواز
 النظر في المحلة لم يرد الترجيح يكون من قبيل الاستثناء والتخصيص لا يجوز النظر الى الوجه والكفين
 من الاجنبية الا لم يرد الترجيح ولا يجوز حمل الاطلاق على العموم غير دليل بل التعليلات الواردة
 في الاخبار ادل دليل على عدم الاطلاق لانه لا يمكن ان يجوز انما هو لاجل دفع الضرر ومن
 باب الضرورة وهي فقد رغب فيها ولقد احسن شيخنا المحقق الوحيد الانصاري قدس سره
 حيث قال وما ذكر من موهبات الاطلاق الموقوف في حسنة محمد بن مسلم ونحوها من المعتبرة
 المقتضاة بالتعليل المذكور فيها بانها بشرها باعلى الثمن المنصفي بجواز النظر حتى يندفع الضرر بطريق
 صعب ما قواء بعض ما اقرت المشاهير من جواز النظر الى جميع جسدها عند العودة ثم شكك في ذلك
 المذكور انتهى وانما اذا اخطت خبرا بما ذكرناه ووعيت ما عليك ثلونا كن من اليقين على مثل
 سوء التمس بانه لا يحصى من الاشكال المذكور لا على ما احتجنا به من حرمة النظر الى الوجه
 والكفين لغیر مرد الترجيح وجوازه له لاجل دفع الضرر فلا يفي حيثما شكك في اصله

تسليم لتعليلات المتكررة في الاخبار بأسرها وبشعر العرف بين مريد الترجيح وغيره وسبب
 الجمع بين جميع الاحبار الواردة في باب النساء ويكون الترجيح ما روى لكاتب الكتاب والتمس
 والحقا من الاخبار ويحصل جسم مادة النساء لدى هو الاصل في جميع الاحكام الاجنبية
 ومنها الاخبار الدالة على تأديبهن في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 لا تروا النساء العرف ولا تملوهن الكتابه وعلوهن العرف وسورة النور ومن مريد الترجيح
 عليه السلام لا تملووا نساءكم سورة يوسف ولا تروهن باهنا من يدها عن يمينه وسورة النور
 الثور فان بها المواصلت فلت تذكروا ما شئت من الله سبحانه عطف نساءه موصوف من ان
 والعنف حتى جاهدت بعض الخمر من الفخر من الشرور كان شاسعا عبيد مسجون في
 كتابه يحكم حيثما شئت على بعض ما يمكن ان يكون مثله بالعموم من شبهة ان يحد ذلك
 كيف منع من الكتابه لاجل هذا الاحتمال للاحاطة والامكان الشاسع في ذلك لاجل
 الى المحنة من كل قريب فاذا كان الله سبحانه لا يرضى للنساء ينسب لكتابته من روى ما
 لا ينبغي فكيف يرضى ان تكون وجوههن التوافر وعيونهن التواضع في غايتي طاهر ومهاد
 وارد وصا در بر مفهون الفساق ويحظر بر ذوقه جملتهن الفساق وينسب من غير مبدك من ذلك
 عبيد وينفع غلدهن التواضع والحدود وكل منته معمود ومنها الاخبار لدالة على ان لا يرد
 ان نمشي وسط الطريق وقد عقد لها في الكافي بابا سنها بابا الفساق فنه ينج عبيد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس للنساء من سررات الطريق شي ولا كتمان شي في
 جانبها الحائط والطريق وفي رواية اخرى ليس للنساء من سررات الطريق ولكن يجب يعني
 وسطه قال في الوسائل ورواه الصدوق في معاني الاخبار ثم ورد رواية اخرى عن ابي
 الحسن عليه السلام قال لا ينبغي للمرأة ان نمشي وسط الطريق ولكنها نمشي الى جانبها الحائط فلت
 لا يبين ان امرها بمشها في جانبها الحائط مبالغة في الترويع بجانبها الاجانب ومباعدة لها عن
 الرتبة واتى فائدة فيه مع كونهن سافرات الوجوه ومن هذا الباب ما روى في الكافي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله امرأه تطيبك وخرجت من بيتها
 فري ثمن حتى ترجع الى بيتها منى ما رجعت فلت هذه الزينة طاهرة في الحرمة وليس فيها ما
 يدل على كونها اذات فعل او كون خروجا من غير اذن زوجها ولا كون نظيرها الاجل ربه او

الطائفة الثانية

الطائفة الثالثة

محرم بل ظاهرها حرمه خروج المرأة من بينها منطبقه كيف كان وانها للمعوية مستحقة للنس
 بذلك وفي الخبر المأثور عن الباقر في النكاح لا يجوز لها ان تنطبق اذا خرجت من بينها
 وهو صريح في عدم الجواز وفي رواية عن الصادق عليه السلام قال لا ينفق للمرأة ان يخرج
 ثوبها اذا خرجت من بينها ومن هذا الباب ما رواه في الكافي والفتاوى عن ابي عبد الله عليه السلام
 لا ينفق للمرأة ان تنكف بين يدي اليهودية والنصرانية فانهم ينفقون ذلك لارواحهم و
 هذه الرواية وان تضمنت لفظ لا ينفق لكن كثيرا يستعمل ذلك في التحريم ورواية مختصة
 في عدم الجواز فذكر في الصدوق عن الباقر في خبر طويل ولا يجوز للمرأة ان تنكف بين يدي
 اليهودية والنصرانية لانهم ينفقون ذلك لارواحهم ولا يجوز لها ان تنطبق اذا خرجت من بينها
 ولا يجوز لها ان تنكف بالرجال لان رسول الله صلى الله عليه واله لعن المشركين والرجا بالشر
 ولعن المشركين من النساء والظاهر من الصدوق رحمه الله تعالى الا فناء بدم الجوز وكذا
 حكى عن الشيخ قال في الحديث وفيه من شيع في احد قوليه ان الذميمة لا يجوز ان تنظر الى
 السلسلة حتى لو جد والكفين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ليوحيهن الى قول الله تعالى
 والذميمة ليست منهن وكذا يظهر من شجرة المحرقة لو سأل حيث قال في باب عدم جواز النكاح
 المرأة بين يدي اليهودية والنصرانية وتحريم وصفا لا جنبية للرجال وكذا يظهر من صاحب
 الحديث وقد صرح في الحديث ان يكون لا ينفق للتحريم فقال ولا ينفق هنا بمعنى لا يجوز لان النكاح
 لا ينفق للتحريم ثم قال بذلك بطلانك ما في المذهب المشهور من الفصور وان الحكم في
 المسئلة ما ذكره الشيخ رحمه الله للعصبة المذكورة انتهى واما ما تضمنه الرواية التي نقلناها
 او قد فرق قوله تعالى او نسائهم بالمؤمنات قال شيخنا الطوسي او نسائهم يعني النساء المؤمنات
 المؤمنات ولا يحملها ان يخرج ليهودية او نصرانية او مجوسية الا اذا كانت امه وهو معنى قوله
 تعالى او ما ملكت ايمانهم اي من الامهات وفي شيخنا ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله
 روحه في التبيان او نسائهم يعني نساء المؤمنين دون نساء المشركين الا اذا كانت امه وهو معنى
 قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم اي من الامهات في قول بن جريح وقال الفاضل الكاشاني في تفسيره
 او نسائهم يعني نساء المؤمنات ففي الكافي والفتاوى عن الصادق قال لا ينفق للمرأة ان
 تنكف بين يدي اليهودية والنصرانية فانهم ينفقون ذلك لارواحهم ثم لا يجوز ان هذه

الرواية لشرفه بذل محرمه من يدي حسن لوجه والكثير ايضا لان الذميمة اذا كان لا
 يجوز للسلسلة النكاح عند هذه مع كونها امرأة فتخرج النكاح من يدي او احدهم مع
 حمله يكون في قطعا واحدا اذا كانت على ما لمع من النكاح لغيرها فنفقها فنفقها
 جرم يكون الوصف موصوفه وذاك ان الوصف موصوفه بانه لمع من النكاح لغيرها فنفقها فنفقها
 بل لو فرض كون النكاح لغيرها لكانت ملامه لانه لا ينفق لغيرها فنفقها فنفقها
 احتمال الفسدة لكان الحكم بالكره في عدم وصفه بالكره وقد استدل صاحب الفصول
 الاضداد في المكاسب تحت نفس حسن من عكس ذلك في سنن أبيه رحمه الله تعالى
 حرمه ذلك بالنسبة الى المكاف مثل ان له نقاب ولا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 التحريم ملامه بانه حرمه النكاح من اهل من الكفر ولا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 القرب فكذلك ما نحن فيه لا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع القرب من يدي او احدهم مع
 ما تحريم في صورة النكاح لغيرها فنفقها فنفقها ولا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 فان نقابا استثنى الوحد والكفين بقولهم بعد ان ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 لا فرق عندنا بين مسلم والكافر في ذلك والادلة التي ترفع ذلك من يدي او احدهم مع
 والكفين لا اختصاص لها بالمسلم قطعا ثم اعلم ان هذه الاخبار تحتمل كذا في الذميمة او غيرها
 خوف الفسدة والريبة او قصد الشلذذ بل ظاهرها تحريم لغيرها فنفقها فنفقها
 لريبة والشلذذ او خوف الفسدة بل مع الجرم بعد ما على مرض الحال من يدي او احدهم مع
 الوحد والكفين مع الخلو عنها ايضا قال في الحديث وفي تحريم النظر في نكاحه فنفقها
 ولا فرق في التحريم بين قصد الشلذذ وعدمه وبذلك على ذلك من الاخبار زيادة على الجمع
 المذكور ما رواه ثم ورد الرواية بالدلالة على ان التحريم من سهام اليمن لانه لا ينفق
 شمولها للوحد والكفين ايضا ونخصها بغيرها بعد ذلك ان النكاح بالذمة والريبة وجود
 الفسدة لا وجه له كما نخصها بما عدى الوحد والكفين لا وجه له مع عمومها في النكاح
 وسببها ونفيلها منها مع الاستثناء والنكاح لا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 شهيد مع ان الخلو عن خوف الفسدة لغيرها لا ينفق في ذلك من يدي او احدهم مع
 كذا في يدي ليسن وهو امر يتهدد العقل والنقل والشريعة والجماعة في يدي او احدهم مع

المحصر فليذكر شرط أمنها عسى أن ينفع من سعد جده ففي الكافي إن الله عز وجل لم يترك شيئا مما
 يحتاج إليه إلا وعلمه بنبه صلى الله عليه وآله فكان من تعليمه آياه أنه بعد المنبر ذات يوم فحمد
 الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس إن جبرئيل أتاني من اللطيف الخبير فقال إن الأجر على من لم يترك
 على الشجر إذا أدرك ثمارها لم تكن أفسد من الشمس شره الرياح وكذا الأجر إذا أدرك ما
 ما يدرك النساء فليس لهن دواء إلا البعولة والآن يؤمن عليهن الصادق لهن شر مقام اليه
 رجل فقال يا رسول الله فبمن تزوج فقال الأكفاء فقال ومن الأكفاء فقال للمؤمنون بعضهم
 الأكفاء بعض وهذه الرواية كريمة في الباب وفيها فوائد دجدة وأنواع من التأكيد والبحث لا يحيط
 عليها وما أحسن هذا التشبيه وأصدق هذا التشبيه يتم لا يخفى على اللبيب أن كلامه الشريف مع
 قطع النظر عن الصورة إذا كانت لبا المحضة في الأخلاق والآداب من شيا ليس لهن دواء إلا البعولة
 لا يلزم من عليهن الصادق لهن بشر فكيف يؤمن عليهن الصادق إذا كن ما تله من الشهوات
 ومغتهن العيون الطامحات ثم ينبغي للمؤمن أن يتصور بعينه كيف وسع الله ورسوله أمر
 الترويج حتى يسهل الخطب ويحصل الاستغناء بالانقياد وبعقل باب الفجور فعمل كل مؤمن و
 أن كان دنيا أو فترا كفو الكل مؤمنة وإن كانت شريفة أو غنيمة وحمل الفريضة الهاشمية كعب
 الغيرة حتى وإن كان أدور منها نسا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجع ابنة عمه صاعدا
 من التبر من عبد المطلب من مفاد بن الأسود وقال إنما أدركت أن تضع المناجح وأمر جويران
 بطلق إلى زياد بن أسد شرف بني هاشم حسيما ويخطب إليه ابنة الذلفاء وأمر بترجوعها آياه ومن
 جعل هذه المصلحة الكاملة عن رد المؤمن إذا جاء خاطبا فنص على عليه السلام قال رسول الله صلى
 إذا جأكم من ترصون دينه وخلفه فزجوه فلك يا رسول الله وإن كان دنيا في نسبة قال إذا جأكم
 من ترصون خلفه ودينه فزجوه ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض فساد كبير ومثلا أخبار عنه
 وما يدل على عوج خوف الفتن ما روى عنهم عليه السلام بطرق متعددة والفاظ متعده المفاد
 من أن المرأة خلفت من الرجل وأما هي في الرجال فحسبوا نساكم وما يدل على ذلك ما روى
 عن أهل بيت المعتمد صلوات الله عليهم أجمعين بطرق متعددة وعقد له بابا في الكافي فقال
 باب فضل شهوة النساء على شهوة الرجال فمن أمر المؤمنين عليه السلام أن الله خلق الشهوة
 عشرة أجزاء فجعل ثلثها في النساء وجزءا واحدا في الرجال ولو لا جعل الله فيهن من الجمال على

في كتابها من عباد الله

قد وأجزاء الشهوة لكان لكل رجل نسوة مختلفات به وروى عنه صلى الله عليه وآله في عتق
 الصادق عليه السلام وروى عنه حمزة أحراف الحباء على عشرة أجزاء ثلث في النساء وثلث في الرجال
 فإذا حصلت الحارة ذهب من من حباتها فإذا انزعت ذهب من من حباتها ذهب من من حباتها
 ذهب من من حباتها ذهب من من حباتها ذهب من من حباتها ذهب من من حباتها ذهب من من حباتها
 الزوايا في النساء أعطيت بضع اثني عشر وصبر اثني عشر وفي بعضها فإذا ما جئت كان في نومته
 رجال وفي بعضها فضائل المرأة على الرجل ستة وتسعين من المائتين في حبها عباد الله
 ذلك خيار كثيرة منها ما في البحار عن جالس الشيخ عن موسى بن حمزة عن أبيه عن
 الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت في موضع شبع مسدود
 لم يمت له بخر ومن أجل تلك المصلحة حرم الله نكاح وطى الزوجة لئلا يفسد من ربه شيء
 حله من الزوج لحملته صدق عليها وأوجبنا لها لأمه في كل أربعين يوما من عتق من سلا
 من أن تجد جارية فلم يأنها في كل أربعين ثم أنت محررة كان وزد ذلك عليه وروى عنه حمزة
 الله عليه السلام ونحو النبي صلى الله عليه وآله من شكك المرأة عند غيره وجها وجدها محررة منها الكثير
 خمس كلمات مما لا بد منها وورد النهي عن التطا إلى أباد النساء ولو من وراء الثياب ونحو تشبه
 وسط الطريق إذا خرجت الحاجة لا بد منها ونهيت عن الخروج إلى العبد والجمعة والمجد وورد
 أن مسجد المرأة ينها برجل صلواتها في الخديع أفضل من الصلوة في البيت ونحو خلوة الجمل
 بالاجنبية وإن كانا صالحين بعدان الله ويذكر أنه في الخلوة قال بليس يا موسى لا تمل بأمره لا
 تحمل لك فانه لا يخلو رجل بأمره لا تمل له ألا كنت صاحب دواء أصابي وعن واد الرأوي عن
 موسى بن حمزة عليه السلام قال قلت من حفظني كان معصوما من الشيطان الرجيم ومن كل بليته
 من لم يمل بأمره ليس عليك منها شيئا ولم يدخل على سلطان ولم يمل على صاحب يد يده ونحو
 النساء عن مداهمة الرجال في الأسواق والطريق وأن خرجن لخاصتهن في الكافي عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام يا أهل العراق بنيات أن نساكم بداهن الرجال في الطريق أما
 مستحيون وفي حديث آخر أن أمير المؤمنين عليه السلام قال ما مستحيون ولا تفترون نساكم بخرن إلى
 الأسواق وبزاحن العلوج وهي الله سبحانه في كتابه العزيز عن الخنوع في القول بضع الذك في
 قلبه من من ضرب الأجل ليعلم ما يخفى من بينين ونحو من بداه الزينة والعيون من لا

برضى به كمال كبر برضى به ذات كمال ووجوه ربات كمال لتأنيده لا لباب الرجال وهم
 شتان غيور ابيض امناع صوت الحجل والملاجل كلبه يعض ان تكون الحرة العفان من الغلظ
 لتجل القوائل ومسا حائل كل امل وروضة انفا لكل زائر بر منهن كل غمر وبتغ غلبه منهن كل
 فخر ومنازلة المرام وان كان حار جاعا من المقام فارواه في الكا في عريضه عتيقه ذل اول رسول
 انشغل الله بعباده والى لا يجل لامرأة خاصان تتخذ فتنة وحنه وسما المتع من القول على لسان
 لا باذن اوليائهم وادانت عموم خوف الفتنة ثبت عموم التحريم لاجتماعهم على التحريم مع خوف
 الحسد فيقتل فلا حاجة في التحريم بالتحريم الى مرض خوف فتنة خاصة في نظر خاص مع ان صلح
 كذا في خوف الفتنة لا يوجب التحريم ما لم يحصل اليقين في رد من ثل ما يجوز امره لا
 ريب وفي الحرمة الزائد وعقله يكون الزائد مظنة الفتنة ما لفظ الشرب وكون المعاودة مظنة
 فتنة لا يوجب التحريم فامع حصول الفتنة بالفعل لا يجوز اماكن تربت الفتنة وطها اذ قد لا يحصل
 بالكلية انتهى لكن لا تصان من الاضرار كهابه الخوف لنوع مصلاة عن الخوف لشخص
 كما ينبغي مع قد ورد استخراجه عدم التلذذ في بعض الزيارات في النظر لم يبد الترويج ولا يدرك ذلك
 على جوار الحرمة ومنه في غير هذا الترويج كما لا يخفى به يدل على حرمة النظر في غير مع التلذذ بطريق
 اول ولا كلام فيه وكذا هذه الاحكام المتعارفة بأجمعها مطلقة عامة شاملة للنظر الى الوجه والظهر
 ايضا فلا وجه تخصيصها بما عند الوجه والكفين والعجب من صاحب الحدائق كيف اعترف باحلالها
 ثم زعم تخصيصها حيث دل وهذه الاخبار وان كانت مطلقة بالنسبة الى الجسد والى تلك المواضع
 الثلاثة الا ان تلك المواضع قد خرجت بالاحكام المتقدمة فوجب تخصيص اطلاق هذه الاحكام بها
 انتهى قلت الاخبار التي قد بها لا تصلح لتعريض الاخبار لكثرة المتعارفة الدالة على التحريم على
 الاطلاق من وجوه عديدة الاول ان المبادر الغالب في النظر الى شخص النظر الى وجهه وكفيه غلب
 اصل امر الغالب والفصل على غير الغالب في جميع هذه الاخبار على كثرتها بسبب جواز الاحكام الثلاثة
 المطلقة بمنزلة النص بالنسبة الى الوجه والكفين فيكون ما دل على تخصيصه بوسيلة معارضة لا يمتنع
 ولا ريب في ترجيح العمومات من وجوه شتى الشان ان العمومات والاطلاقات التي هي عن النظر
 الى الاحكام لا تفضل التخصيص والتقييد لبيانها المعلوم وتلبيها لها الا في
 ذلك فيكون ما دل على الجواز على وجه مستند ولا لا مبيانا لا يختصا فلا يصلح لعلامة

في الكلام
 عاينها
 فانها
 السمع
 بعد
 ما
 لا
 اول

هذه العمومات الشان ان ما استند به لبعض من ساء وباحصيف مستند لانه قد
 يصلح للتخصيص الرابع ان ما دل على الجواز موافق للعادة ما هم ليد اهلها من موافق
 الكتاب وما دل على منع موافق للكتاب موافق للعادة العامة ومزيد من عموم عدم
 ما رواه في الكتاب عن سبعة ومنه اني محمد بن ابي عمير يبيع السراويل من احد
 الله عليه وسلم ففلسا غود المرأة احاد دل بهم ففلسا من دل من رواه بشي من احد
 لغودا حونها قال داود بن حوثك فلا تلبس المصنف قلت ثم هي من السوء من ليس المصنف
 احبا لها وحذر من الفتنة مع ما طبع عليها الانسان من الحاسد من الحاسد من الحاسد
 ان كان ذلك على سبيل الاستقبال وكذا مضافه الحارم من رتبة رتبة رتبة رتبة
 يدل على عابدة المبالغة والاعتناء من الشارع بالحد من الفتنة والى انحاء من رتبة رتبة
 رجل رسول الله صلى الله عليه واله رسول الله صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله
 والله لا اقل اخاف اذا ابدت شيئا من محاسنها ومن شرها ومعه من رتبة رتبة رتبة رتبة
 وصفا لا حبيبة فحق عقابا لافعال عن التوبة دل ومن وصف امرأة لغيره في رتبة رتبة
 منها فاحشة لم يخرج من الدنيا الا مضمونا عليه ومن غضب الله عليه غضبه - هو رتبة رتبة
 التبع وكان عليه من الوزر مثل الذي ما قبله رسول الله ان تاب وصلى فانه يوبس عليه
 لا يقال ان الزيادة اشتمك على لا فتان وروفع العاقبة ولا ريب في تحريم في هذه لغو رتبة
 لا كلام فيها الا ما قولنا تاذكر في الخبر ترتيب لا فتان واصابة العاقبة على الوصف ولم يذكر فيه
 الوصف كان يعلم ذلك وانه قصد ذلك وانما المذكور في الخبر ان من وصف امرأة لغيره فوقع
 الا فتان عقبيه والعاقبة ولو انما استحق الوعيد المذكور وحسب في ذلك ان رسول الله
 نفي من المدينة مختبئين وصفا امرأة لرجل من الكا عن ابي عبد الله عليه السلام من ابائه عليه السلام
 انه كان بالمدينة رجلا من بني احدى هاتين والامر مانع فقال لرجل رسول الله صلى الله عليه واله
 انما انشاء الله فعلك باينة غلبان التفتة فاما شموع فجلاء مبتلة ههنا شتياء لا جلت
 ثقت واذا نكحت تحت قبل بأربع وتدبر بثمان بين رجلها مثل لندج فقال لتي صلى الله عليه
 والله لا اراك الا من اولي الاربعة من الرجال فامر بها رسول الله صلى الله عليه واله فقال له
 امر يا فانك يا رسول الله في كل حذور وى الشريف الرضي في المحازات النبوية ان رسول الله صلى الله عليه واله

الذي قال لبعض الصائبة ان مع الله عليكم الطائف فاسئل النبي صلى الله عليه واله ان يجعلك
 تاديه من غيلان برسلته فاما اذا قامت ثقت واذا نكثت ثقت في كلام طويل بلغه عليه السلام
 عند وكان هذا الرجل من محشي المدينة فقال صلى الله عليه واله لقد علمت النظر يا عدو الله
 وفي هذا الكلام استعادة لان تعلمه النبي هو اذ خاله فيه حتى يلبس به وبصير من جمله وذلك
 لا يصح في نظر الانسان الا على طريق الاستماع والمجاهرة فكان صلى الله عليه واله اراد ان هذا الاستماع
 يقع نظره من محاسن هذه المرأة الى حيث لا يبلغ ناطره ولا يصل واصل فكان كالشيء الملعول الذي
 يدق مدخله ويلطف مسلكه وبعد منوحيه قل في هذا الخبر الشريف ما يقطع عن كل مرتبة
 وفيه نبوة وذكرى لا وفي الاستماع وما يدل على عموم خوف الله وانه اقرب من كل قريب قول
 رسول الله صلى الله عليه واله للمجادى يا مجتهد فقا يا لغوا بر في الاستماع لاجل الشبهة التي في
 المجازات النبوية وهذا استعادة بحجة لا تروى صلى الله عليه واله شبه النساء في ضعف الصار وروى
 المزارق بالغوا بهو الرتبة التي يوهما الخفيف ويصدعها اللطيف حتى ان يسمعن ذلك المجاز
 ما يترك مواضع القوة وينقض معاقدا لعمدة النبي ومن ذلك ما روى عنه صلى الله عليه واله
 من استطاع منكم الباء فليزوج ومن لم يستطع فليصم فان الصوم وجوه في رواية قال لعثمان بن
 مظعون خضاه اتقى الصيام ومن ذلك ما رواه ايضا في المجازات النبوية كل عين زانية فان هذه
 استعادة لا تروى صلى الله عليه واله لم يرد حقيقة الزنا المدموم وانما اراد ان كل عين لا بد ان يكون
 لها صفة في حسن وطرحه الى رب وان كان ذو القوي يكبح نفسه بالشكيم ويترك شهوته عرك
 الاربع ولا يكون نظره الى حنة ولا يبيع النظرة النظرة كما قال عليه السلام وقد قال الشاعر
 نظرت اليها بالمعصية مني ولي نظروا لا الضحك عارم

فوصف النظر بالمعصية في هذا الشعر كوصف المعصية بالزنا في هذا الخبر انتهى وما يدخل في هذا الباب
 ويكشف لنا من ان كل حجاب ما روى عن اهل البيت عليهم بطرق متكررة فمن على النبي
 والمعاصي كما ان الله في برقع حوله يوشك ان يدخلها وعن ابيهم عليهم السلام عن النبي صلى
 الله عليه واله من رعى غنمه قربا عما نازعه نفسه الى ان يراها في عني لا وان لكل ملك حما
 حما الله محاربه وروى في المجازات النبوية عن النبي صلى الله عليه واله في كلام طويل وليس
 سلك لا وروى ان من الله محاربه فمن ربه حول الحما كان فتا ان برقع فيه قال الشريف شبرا

ما حظه الله من محاربه بالحما الذي يحبه ذو السلطان والملك من موقع لشباب ومسا
 لا حجاب فعمل صلى الله عليه واله ما حظه الله سبحانه على الصاد من الحارة كالحما الذي يحبه
 عليهم ان لا يبطروا به ولا يمتزجوا به فمن خالف الله ارسل الله العذاب ونظيره انكار ما
 حرم الله سبحانه من الاشياء مما لا يري وما حل منها مما لا يسمع قوله صلى الله عليه واله
 من رجع حول الحما كان قسا ان يقع فيه يبدى له الخدي من ذلك حتى من معاير الرد
 لئلا يكون مجزئا على الوفاق في كثرها واليه في معاصي وهذه من احسن تلك التي
 هذا المعنى وهذا الحديث يروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في قوله
 فانك اذا استوفيت حلال كله نأثرت نفسك الى عديم حتى قلت انها صفة لم يرد من النبي
 ان يرفع حول الحما الاجناس عن مفدمات محرم وكما يورد في له وجاف من له فوج في الخطي
 ولو ما زكيا بالمشبه ولا ريب ان نظري الى وجود الحسان من قوى روحية واستدراك
 القضاء ومن ذلك ما رواه في المجازات النبوية انه قال صلى الله عليه واله ما للشيطان من
 سلاح يبلغ في الضام من النساء وهذا القول مجاز وذلك انه صام في القاء يحكمهن على
 النفوس ونايتهن في القلوب مقام السلاح للشيطان الذي ينافي به قلوب الصائبة
 بفرع محقة ضامر المتناسك فيملك به امة رفا بهم ويقلهم به الى طاعة عن طاعة ربهم قال
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في خطبة طويلة والسنة حائل الشيطان وهذه من احسن
 الاستعارات وذلك انه صلى الله عليه واله جعل النساء من قوى ما يصد به الشيطان في هذا
 فمن كالحما بل لبوثة والاشراك المنصوبة لانهن مظان الشهوات ومقارن المحضات ويهن
 يستحق الركن ويستحقون الامن قال ومن ذلك قوله صلى الله عليه واله في كلام طويل انشا
 شعبة من الجحون وهذا القول مجاز والمراد ان الشباب يحسن الفتي وبسقة الحليم ويحل مسكة
 المتناسك ويكون عذر الله لك فمن هذه لوجوه تشبه صاحب الشكران من تحروا القلوب على
 جعل من هنا قبل سكر الشباب كسكر التراب حتى قلت قدا كان الشباب كالجحون وكان لث
 المانع للشيطان الذي هو عدو مبين للصائبة فما ظنك الصائبة فهل يجوز من احد
 لا من عصمة الواحد لا احد ما يكن هذا السلاح الفاطم سدا لعدة الماكر الخادع وهذا تتم
 السامع الذي يدع التباريد في القلوب لكل نادر وادع فكيف بالحاسر الحاسر ليسكن الصائم

لدى ليس له من الحق وادع ونعم الكلام في المقام بذكر خبر الخشبة فانه كاف في الباب باق
 غلة كل ظالم الى تلج البقيين ويرد الثواب روى غيره احدهم الا صاحبان الخشبة انت رسول
 الله صلى الله عليه واله في حجة الوداع شغفني وكان فضل بن العباس وبني رسول الله
 ماخذ بنظر اليها ونظر اليه فصرف رسول الله صلى الله عليه واله وجهه الفضل عنهما وقال رجل
 وامرأة مشابة فخشيتان بدخل بينهما الشيطان وهذه الزاوية اسند لعلامة في التذكية وولده
 حجر المحققين في الايضاح على حرمه النظر الى الوجه والكفين واورد على الاستدلال بها غيره احدهم
 في الحدائق وحديث الخشبة بالدلالة على القول الا في السب والبه فرب لا لانه على حوا ركفت
 الوجه يومئذ وعدم تحريم النظر وصرفه صلى الله عليه واله وجهه الفضل بن العباس انما وضع لانه
 اخر كما عظمه به من خوف الفتنه ولا كلام فيه كما عرفت لانه حرمه النظر ولو كان النظر محرما
 لنتي عنه من اول الامر لوجوب التحريم المتكاتف في قريب منه فذكره في جامع الخاصد والمسالك
 اقول الحق ان الاستدلال بالزاوية على تقدير صحة سندها غاية السداد والاعراض عليه بما ذكر
 غيرها ودليل هو اوضح دليل وافوى برهان على التحريم والمنافضة فيه عبيد بن وهب وما ذكره من دلاله
 الخبر على جواز كشف الوجه غيره واخرى وليت شعري ان دلاله لفعل الخشبة على الجواز شرعا اذ لم
 يكن معصومه وليس كما فهمي الله ورسوله كان الناس مناهون عنه ولا يبان كثير امر النساء
 في زمن الرسول صلى الله عليه واله ومنه الى يومنا هذا ولا سيما عند المعاملة والتفرد والتخوض
 ونحوها بكشف الدواعي والشقاق والشرفيلزيم ان يسند لو ابدل ذلك على جواز النظر اليها بما
 هو اما قولهم ما صلى الله عليه واله لم يرد عن النظر اولا ولو كان محرما لكان من اول الامر لوجوب
 التحريم من المنكر فكلام عجيب اني لم ابلغ من تحريمه صلى الله عليه واله فانه من وجه الفضل
 عنها بلا ميلة واتى ردع اعظم منه وليس في الخبر ما يدل على تراخي النبي بل المذكور فيه ان اخذ
 بنظر اليها ونظر اليه فصرف وجه الفضل والاخذ في الشيء بمعنى الشروع فيه فبدل الخبر على
 انه مجرد اخذها في النظر صرفا النبي وجهه الفضل وقال رجل شاب وهذا دال على مباداة
 النبي صلى الله عليه واله الى المتع والرقع عملا وفولا ولم يكف باحدهما مع ان الردع اعظم
 من النبي للفظي والنهي للفظي بيان تكليف وصرف الوجه منع عن وقوع المنكر في الخارج وهو
 دال على منع من الفعل ولكن لما كان العمل يقع على وجهه كونه فيمكن ان يشبه الامر بما قبل

ذلك لم يكف صلى الله عليه واله بصرف الوجه بل صرح واخذ لكل شبهة وقطعا لكل عند بوجه
 الفعل فقال صلى الله عليه واله رجل شاب وامرأة مشابة فخشيتان باجل بينهما الشيطان
 وفي هذا الكلام التبريق ما يحسم مادة كل شبهة مثل قولهم صلى الله عليه واله مطلقا في
 النفس ولا كلام فيه وذلك لانه صلى الله عليه واله على وجهه الفضل عنهما ولا كلام فيه
 على سائر ما اذن النظر من الشئ من غير الفتنه فانه في ذلك من غير وجهه
 انما هو لفتح النظر لانه موجب لدخول الشيطان فولا لانه
 الردع فولا لانه لا يمنع من وجهه صلى الله عليه واله من وجهه صلى الله عليه واله
 الخشبة لانه لا يمنع من وجهه صلى الله عليه واله من وجهه صلى الله عليه واله
 الفصل عما عدا ذلك في النبي صلى الله عليه واله وجهه الفضل عنهما ولا كلام فيه
 على طريق الوجوب فربما كان ذلك على طريق الاولوية وليس كذلك في الوجوب ودلالة ذلك
 ثم يدل على المراد هاتين الامور انما هي انظر الى وجهه صلى الله عليه واله وجهه صلى الله عليه واله
 معه ولا صرح بخوف النفس وهو غير محل التبرع قبل ان يعلل شبهة هو مصنف شبهة وخوف
 الشيطان فلما عظم به عند ما رأى شواهد الفتنه وهو دال على منع من كل منهما فقلت
 مع الاذيان النبي صلى الله عليه واله وجهه الفضل عنهما وفولا في كل العين فذكرت وجهه
 صرح صلى الله عليه واله بملكه الصرفة واخذ لكل شبهة وانه انما فعل ذلك من اجل تشبها
 بينهما ندل بذلك على ان صرف الوجه لم يكن على وجه الاستغناء بل على وجه الوجوب المؤكد لا يمنع
 من دخول الشيطان واجب لانه انما يامر بالشهوة والعشاء والنظر بهم مسموم من الشيطان كما
 في غيره احد من الاخبار والردع الفعل يطلع واعظم من النبي للفظي حيث كان قوله صلى الله عليه واله
 واله وفعله ما عني صرف وجه الفضل من غير منها وممع كان فيها لها ايضا وقوله لا يمتد انما
 مدد فوج بأنه ليس في الخبر ما يدل على ذلك وليس قوله صلى الله عليه واله وجهه الفضل عنهما ونظر
 اليه دال على ذلك فان اخذ بمعنى الشروع ولو كان حذ معني جعل بنظر فلا يدل على الاذنه
 ايضا ولو سلنا دلالته على الادامة فلا ينافي المدعى دلالته في فرق بين الادامة وبين ما على التحقيق
 اذ لا دالة الدالة على استثناء الوجه والكفين لولم يمتد على الجواز مطلقا فلا صبر في ادلة النظر
 المساح اصلا واستلزام اذا مد النظر للفتنة والريبة مسوع والقول بالعرق بين المرة الاولى

وعبرها في غايه الضعف من موخلة في الاخبار والادلة بل اما ان يحرم من النظر الى الجبر
 مطلقا كما هو المختار ويجوز النظر الى الوجه والكفين مطلقا سواء ادام النظر ام لا اذا دلت الامر
 المباح لا ضربه والخوف مشترك بين المرة الاولى العبدية والثانية والفرق بالشدّة والضعف
 ليس بشئ ولا يجاز القول بالفرق بين الجملة وغيرها او الشابة وغيرها لتفاوت مراتب الخوف
 في ذلك قطعاً ثم لا نسلم دلاله قوله صلى الله عليه واله فاخذ بنظر اليها على المثل القليل
 لو سلم فالليل القليل لا يزدل النظر الى الوجه الجميل لا يملك عند احد بل هو امر فطري مجبول عليه
 لاشنان واتى خبر فيه وهو غير خوف الفتنه واما قوله ولا تخرج بخوف الفتنه وهو عجل
 التراجع فبما ان خوف الفتنه الذي ذكره لا احصا وما هو خارج عن محل النزاع والتحريم فيه
 مما عني عندهم هو خوف خاص الكاش في النظر لخاص الواقع من لظاهر المعين وباجمله المراد منه
 الخوف لخصي نظره في الضرر لخصي الموجب لا نظار لظهور القسام المعين والخوف الذي
 مثل النبي صلى الله عليه واله صرف الوجه في الخجل ليس من هذا القبيل بل المراد به الخوف النوعي
 الحاصل لكل شاب وشابة وكلامه كالصريح في ذلك لا خفاء فيه فلم يمتثل بأوامره النظر ولا بالليل
 الصلوي ولا يكون نظر الفصل طرقة او فتنه بل انما علق بآثارها شابات ومن شأن الشابات حجب
 النوع في اعراس دخول الشيطان بينهما فلم يمتثل بوصف خاص لها بل علق بوصف عام كوصفها
 بكونها مشرقين ونظريه في قوله تحببت علي شبايها ولو اطلق خشيته لا يمكن احتمال خصوصية
 في نظر الفصل مع انه لو كان محوفاً لكان صلى الله عليه واله في التحية كما بنا عندكم في عدم
 بالتحريم ورفع النزاع وتحت الطلب وهو من غير الشابات لاشانه مطلقاً وان لم يكن لشيء
 لان قوله صلى الله عليه واله رجل شاب وامراه شابة صريح في ان الموجب للخوف وصف الشابة
 لا شئ اخر ولا ريباً انه وصف عام والخوف يكون فيه نوعاً فلو سلم كفاية الخوف لتوجب رفع
 النزاع ولينال المدعي ان لا ريب في الخوف النوعي في نظر الشاب مطلقاً با في اول الازمنة من الرجال
 مطلقاً قوله قبل ان علق بشبايها الظاهر انه اشار به الى قول فخر الحققين في الايضاح و
 فيه كلام في هذا المقام في غايه الجوده وما اردد عليه في جامع المفاصد غير انه قد
 قد بينا انه ليس في الخبر ما يدل على انه صلى الله عليه واله رأى شواهد الفتنه مع ان قوله
 صلى الله عليه واله رجل شاب وامراه شابة فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان ظاهر بل هي كلمة

في صلى الله عليه واله انما في وجه الفصل لاجل كونهما شابات لا غير
 نظر الفصل طرقة ففهم صلى الله عليه واله بنفسه دافع لكل شبهة ومنزلة كل ذلك في الخبر
 في ايضاح الفوائد بعد الاستدلال بخبر عقيب الاقبال لا دلالة فيه في شئ من هذه المقامات
 شك في تحريمه والمدعي من الخوف لا ما قول من شابه او هو مصداق شبهة منه والحق
 وهو لازم لعدم انعكاس في منتهى من شك من كلامه في هذا المقام لا يمتثل به
 صلى الله عليه واله على حرف وجه الفصل لا من غير الايضاح بل من غير الايضاح ولا من
 النظر لخاص احد الشابات وثانيه الخوف الشيطاني ولا يمتثل به من غير الايضاح ولا من
 عليه من الشيطان وكل شاة من شأن الشبان من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 خصوصاً لما لا يحصل لا بعينه بل بوجه في كل شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 شاتين طاهره ان الموجب للخوف هو لشابات الامر وجهه في شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 ان دلالة هذا الخبر على المدعي واضح جداً وسنستدل في غير هذا المقام
 دلالة الخبر على كون الشابات مظنة الشهوة وان نظرنا الى شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 كما هو ظاهر نرى خشيته على كونها شاتين في قوله صلى الله عليه واله من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان وهذا يكفي للثبوت تخريبه اراهم في وهو قول من شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 الى شاة في خوف الفتنه ثابتة بالخبر كادركنا وكفي وهذه هي المقامات في قوله صلى الله عليه واله
 يحرم شرباً ثابتة بالاجماع كاصحح به في المسالك وجامع المفاصد ووجهه في قوله صلى الله عليه واله
 في شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح في قوله صلى الله عليه واله من غير الايضاح ولا من غير الايضاح
 غير ما بالاجماع المركب لا يقدح في الاجماع انما في غير تحريم الشرب مع عور ففصل الفتنه لا شاة
 فكيف يصح التمسك بالاجماع لان قول طاهر غير عموم خوف الفتنه والال في قوله صلى الله عليه واله
 الله عليه واله بكونها شاتين ولم يصح نزع الخشية على كونها كذلك ومع العموم بكونها
 شخصياً ايضاً فيصح التمسك بالاجماع وباجمله لا استدلال بعينه مع كونه محالاً فافهم
 الله ورسوله قطعاً ومع كونه مقروناً برؤية الرسول صلى الله عليه واله ففصل الفتنه ولا عور
 عن الاستدلال بفعل الرسول صلى الله عليه واله وقوله في غايه الغاية وليست شعري افي
 دلالة لفعل الخشية على العوازم انما لم تكن معصومة وليس كل ما في الله ورسوله عن شاة من غير الايضاح ولا من غير الايضاح

نفسا بشا هون عنه ولا سيما النساء مع ان كثيرا من النساء ولا سيما المعبرات منهن يكن
 الذراع والتافوا لشم ولا سيما عند المعاملات والاسفار وعند حاجات الى يومنا هذا
 انه كان كذلك في زمن الرسول صلى الله عليه واله والا ثم عليه السلام حق في المقدس لا يدخل احد
 الله في مقام الرد على صاحب الكشاف حيث قسمها ظهر ما جرت العادة على ظهوره ثم افترض الوجه
 والكعبين من لفظ الشيف فالعادة ظهور الرقبة بل الصدر والعضدين والتأخير وغير ذلك
 انتم لم تفعلوا التسلية لجاز القول بالجواز في غير الوجه والكعبين ايضا بمثل ذلك
 الدليل ونقول ان النبي صلى الله عليه واله في حديثنا المختص ناطق هل يفعل لتفريق الردع
 صلا وفولاد من قوله بان له من عن النظر او لا فلو كان محرم بالنهي عنه من اول الامر لوجب بالنهي
 عن السكر وكلامه بحجة اني ابلغ من نهيه واتى ردع اعظم من صرف وجه الفضل به بده النبي
 صلى الله عليه واله وليس في محرم ما يدل على التزام حق يقال انه صلى الله عليه واله لم ينه عن
 النظر او لا فانه ان ارد بالنهي للفعل فاضد فليس يلزم بل يكفي النهي والردع فلا بل هو اعظم
 من النهي للفعل اذ قوله لا ينظر اليها مثلا انما هو بيان للتكليف لفظا سواء امثل المحاطب
 ام لا وصرف وجه الفضل عنها منع عن وقوع النظر في الخارج فهو اذ كل من موصوفا الفعل وان
 ارد بالادع فصرف الوجه كاف في النهي مع انه صلى الله عليه واله جمع بين النهي والقول للفعل
 ناكبا لا مرد خبطا للمحكم بل ليس في محرم ما يدل على تراخي قوله صلى الله عليه واله فصلوا عن
 عمل الردع والنهي المذكور فيه فاخذ بنظر اليها ونظر اليه فصرف وجه الفضل عنها وقل
 صلى الله عليه واله رجل شاب الى احره وهذا يدل على ما رآه صلى الله عليه واله الى الردع علان
 فولاد ومبادرته الى المع من ذلك وهذا النقص من الردع اعظم وابلغ من النهي لفظا كما روي الصدوق
 في الغيبة انه سمع رسول الله صلى الله عليه واله امرأة تسب جاربه وهي صائمة فندى رسول الله
 صلى الله عليه واله بطعام فقال لها كل فقال في صائمة فقال لها كيف تكونين صائمة وقد
 سببت جاربتك ان الصوم ليس من الطعام والشراب فقط انتهى فهل يمكن ان يستدل احد على
 جواز سبب جاربه بسبب تلك المرأة الصائمة في ثلثة انه لو كان سبب جاربه محرم بالنهي عن الرسول
 من اول الامر لوجب بالنهي عن السكر حتى لا تعود الى التبر مرة اخرى والدعاء بالطعام وفولاد صلى
 الله عليه واله كيف تكونين صائمة لا يدل على تحريم سبب جاربه ان يكون على الاولى والافضل

ولا اخر مع ان دعاء الطعام بنفسه لشر من طعام مخلوط من حنظل ولا سيما احد يومه
 ذلك كيف وهل يمكن زجر اعطه مما فعله الرسول صلى الله عليه واله وهو يكره ان يرفع له طعاما
 صلى الله عليه واله وما يلع قوله لا نسق حديقك وما حرق بخره و... معناه ما يلع معناه
 الردع والزجر البالغين الى أقصى لم يأت بها ليدب وكذا روى في سائرهم رسول الله
 جلالة الزنا قال رجل لصاحبه هذا نعص كما نعص الكلب في سبيل الله عليه له معناه
 فقال انما شامها في لا يمس رسول الله صلى الله عليه واله شيئا من حيث يشاء من هذا بهل
 لاحد ان يستدل بهذا الحق معاذ الله عن جواب الجحفة في ثلثة انه لو كانت محرم بالنهي
 صلى الله عليه واله من اول الامر لوجب بالنهي عن السكر حتى لا يفسد من سببه
 واله ابلغ من كل شيء اعظم من كل ذنب وجمع من كل عظم وانما التام في سبب فضله
 طلبا لما هو اذ دخل في المنع وابلغ في الردع اذ القرض لاس من نهيه عن السكر هو اذ دخل
 ما كان افضل فيه كان احسن في الحكمة فهذا التأخير احسن من التقديم وادل على تحريم سبب جاربه
 ومثله ما روي عن عائشة انها قالت قلت لامرأة وانا عند رسول الله صلى الله عليه واله
 تطولنا لئلا نل فقال صلى الله عليه واله العظي الفعلي فلفظت بضمة ثم نهى يجوز لاحد ان يستدل
 بفعل عائشة واغشائها عند النبي صلى الله عليه واله فالثلة انه لو كان قوله طوبى له ليدل على تحريم
 النبي صلى الله عليه واله عما من اول الامر لوجب بالنهي عن السكر وقوله صلى الله عليه واله
 الفعلي يجوز ان يكون من باب الاولى وانما لا فضل ولا اولي قوله مثل هذا الكلام لا يمكن
 يؤدى الى كسرها من قبل فيه كذا لا يربط ما نقل في ان قوله صلى الله عليه واله هذا طبعه
 واعظم زجر وادل دليل على عظم تحريم هذا القول وبلوغه الغاية في الفجح حتى ان النبي صلى الله
 عليه واله لم يفتح في الردع بحجة النبي بل ارى عائشة معجزة باهت كشت لها عن صدق قول الله
 تعالى في الغيبة انيبي احدثكم ان ياكل لحم اخيه ميتا في عالم الشهادة والبيان حق فلفظ
 لحم ومثله ما روي ان ابا بكر وعمر اغشيا بعض الناس ثم طلبا من رسول الله صلى الله عليه واله
 له اذما بالاكله مع التحريم فقال رسول الله صلى الله عليه واله قد اءتدنا نفا لا لعلنا
 النبي صلى الله عليه واله بل انا اكلنا لحم صاحبنا وبالجمل لا نضامن ان نوقم كون صرف تحريم
 افضل لا على وجه الوجوب في غاية البعد فان من تأمل في طهره ولا طهيرة ساقط

عليه وآله في الهداية والآراء ونيل الأحكام والتميز عن المحرمات من الرقوق واللبن كل من
 البض على مثل ضوء الشمس بأن صفة صلى الله عليه وآله وجهه الفضل يدل على حرمة التدبير
 لمؤكدة خصوصاً مع قوله صلى الله عليه وآله فحينئذ يبدل بين السجدة والركعة فإن جمع
 في الركعة بين القول والعمل يدل على غاية تأكيد التحريم كما لا يخفى مما لا يخفى فيكون مقتضى
 الآراء والاجماع القول بل لمحصل على أن بدن المرأة كبدن غيره في حرمة التطهر وجوباً
 عليه كذا لا يخفى فلا يصح أن يشك في ذلك ولا يرب في شموله للوجوه الكفية وإن كان
 بالجوهر يخصه الموم بالذبح لا سيما من جعل في كسر العرق لأطراف الغشاء على أن بدن
 المرأة عورة وقال في جواهر الكلام في حرمة نظر المحلوك ما عطف الشرف بل يمكن دعوى العورة
 فضلة عن الأجزاء على أن المرأة جميعها عورة أي يحكمها في حرمة التطهر وجوباً تستر على وجه القاعدة
 وقال في موضع آخر وأما الفواعل من النساء فالذي يظهر بقاء حكم العورة بالنسبة إلى ما يعتاد
 ستره من اجسد في مثل من لطن ونحوها ثم لا بأس بمرور وجوههن وسفن شعورهن
 إذ يمكن وتعود ذلك مما يعتاد في المعاشرة المستندة إلى أن المرء إذا رفع حكم العورة بالنسبة إلى الذي يمكن
 دعوى حرمة المذهب والدين على خلاصة فصل عن عموم الأدلة والاطلاق فما من قوله النساء عورة
 وغيره إلى أن قال فما عساه أن يظهر من عبارة الشهيد وغيرها من ارتفاع حكم العورة عن جميع اجساد
 في غير محلها بل لا يبعد أن يضار في الرخصة لمن على المنع من النصوص المزبورة في خصوص الوجه
 والكفين وبما جله لا إجماع فاشتم على كون بدن المرأة عورة على وجه الإطلاق والمعقول القابل
 للتخصيص بالدليل أما فيما لا يدل عليه دليل العمل على عموم التحريم منعتين ولذا ترى الغفهاء
 يستدلون على وجوب ستر المرأة جسد لها في الصلوة بكونها عورة نعم فيما دل الدليل عندهم
 على عدم وجوب الستر بكونها عورة من العورة مع أن حكم الصلوة مغاير بحكم النظر لا ملازمة
 بينهما قطعاً فالسبيل المستند في الرياض في رد قول الاستاذ بعدم وجوب ستر المرأة غير الضابط
 والتدبير بالمعطر الشريف شاذ مخالف للإجماع على كون جميع جسد عورة من غير استثناء كما
 في المنهاج ومع استثناء الوجه خاصة كما عن المنبر والتذكرة أومع الكفين والغد من كذا في الذكر
 قال فيضاد على المفق عليه منها بين العلماء وحيث ثبت كونها عورة ما من المستثنى عورة وجب
 عليها سترها إذ إجماع العلماء على وجوب ستر العورة مطلقاً وقال في ذلك كلام له وأما ستر

الشعر والصق فطلق كونه مجعاً عليه وان تأمل فيه فانه راسخ ودوره وبما لا خلاف في النصوص
 يكون بدن المرأة جلها عورة وقد مر دعوى إجماع علماء كذا انتهى وعلية المذهب
 عن اقتضاد الشيخ رحمه الله تعالى وأما المرأة فبأن جميعها عورة يجب عليها ستر في الصلوة
 لا تكف غير الوجه فقط قال صاحب مدريد وهذا يقتضي مع كف يديها ونقد من ثيابها
 احتياج الشيخ رحمه الله في الاقتضاد على وجوب الستر بأن بدن المرأة طاهرة عورة فلو كان كونه عورة
 وجوب ستره من الناظر المحرم فسلم وإن أراد وجوب ستره في خلوها فهو مطالب بدليله قال
 المحقق الكلباسي في العورة في الأربعين جميع البدن إلا الوجه والكفين والإحوط والأحوط ستر جميع
 الأجزاء الواجب من موضع السجدة من الجهة فإن قلت لا يرب أن لا يستر وجهه وكف وجهه
 والكفين في الصلوة وأما جوار الطهر فلا يرب من جعل جوار فبذلك دعوى إجماع غير كونه
 بأجمعها عورة قلت ما الصلوة فجواز الكف بها للوجه كفي مع عدم استماعه لا يقتضي كونه
 برمتها عورة إذ العورة في اللغة ما يستره الإنسان من غير أحد وجهاً وقدم مع عدم كونه عورة
 من عدم ستره لا نرى أن التوسين لا يربها بما عورة ومع ذلك يجوز كتمانها في الحلاء ومع عدم
 عدم الناظر وكذلك يجب على المرأة سترها عند الوحدة والكفين في الصلوة عند الزوج والمحامد بقاء
 وبما جله فلا دلالة لجواز الكف في الصلوة أو وجوب الستر في الصلوة على عدم كونها عورة أو كونها
 عورة فإن حكم الصلوة يقتضي لا يربها بحكم نظر الأجانب كما لا يخفى وأما كون النظر إلى الوجه والكفين
 محل خلاف فسلم لكنه لا كاشد أنه يجوز ضعفه غير أن استدلالنا بتحريم مطلقاً بما منعه من كل
 حتى يجوزين وإن زعموا اختصاصها بالدليل فلا يرب في صحة التمسك بالأجزاء مع عدم
 ثبوت التخصيص وهذه سنة سنية وطريقة متبعة من سنية الفقهاء في أبواب لغة كدعوى إجماع على
 حرمة الفناء مطلقاً سواء كان في شعر أو فرج أو في مراءى الحسين عليه السلام مع أن المشهور استثناء
 الحياء وقبل باستثناء الفناء في الأعراس أو مراءى الحسين عليه السلام قال في جامع المقاصد واستثنى
 من الفناء الحياء وفعل المرأة له في الأعراس بالشرائط الأربعة واستثنى بعضهم مراءى الحسين عليه السلام
 كذلك قال في الرياض في فناء سواء كان في شعر أو فرج أو غيرها على الأصح لا أقوى بل عليه إجماع
 علماء كاحكام بعض الأجلة وهو الوجه مضافاً إلى الفتح المستفيض وغيرها من المنبر وكدعوى
 الأجزاء على حرمة الفناء في الحياء مع استثناء استثناء نسكاً بالاطلاق فإن لمع عليها في الرياض

و يسمى الفضع بعدم استثناء شئ من كماله وهو سوف لا بل بالثناء والثناء في حق من
 عليه السلام وفراثة القرآن وعبد ذلك وان شئنا استثناء الأول وحكي الثاني عن قائل مجهول
 واستثنى الثالث بعض بضائه من آخرى المناخر لا إطلاقاً له المنع مع عدم ما يخرج به عن ماسوي
 النصوص في الثالث وهو مع عدم مكانها لئلا يطلقات الجمع عليها هناك الظاهر المصريح به في كلام
 بعض الشايع فاصرف الاستبعاد ضيقاً لا لئلا انتهى ما اردنا من قوله فانظر وفكنا الله كيف طرح
 النصوص في الحداء لصعها وصعها لا لها ونمستك بالاطلاقات الجمع عليها ولو كانت النصوص مستقلة
 عندنا لما حصل هكذا وكذا دعوى الاجماع على تحريم نظر الفحل المملوك الى مالكة وتحريم نظر الفحل المملوك
 الى مالكة مع ورود الاخبار الكثيرة القوية في الجواز المحمول على التقييد على التحقيق وان اختلفت
 العامة لكون فصائلهم وحكامهم اليه اميل قال البعوى في معاملة التزويج قال قوم عبد المرأة هم
 لها مبيحون له لدخول عليها اذا كان عفيفاً ويجوز له ان ينظر الى بدن مولاه الا ما بين الشرة
 والركبة كالحمار وهو ظاهر القرآن وروى ذلك عن عائشة وام سلمة وروى ثابت عن انس ان
 النبي صلى الله عليه واله اتي فوطه بعد فوطه وبه لها وعلى فوطه ثوب اذا فتحت راسها لم يسلع
 راسها فلما راى رسول الله صلى الله عليه واله ما على قال انه ليس عليك بأس انما هو ابوك
 وغلامك انت في ذلك في باب ما يحل للمملوك النظر اليه من مولاه انه مثل الصادق عليه
 السلام عن المملوك يرى شعر مولاه قال عليه السلام لا بأس في روايته لا بأس ان يرى المملوك
 الشعر والساق وفي محدائق والجواهر وغيرها عن اصحابنا قال غلظت لي عبد الله عليه السلام
 ابصر المملوك الى شعر مولاه قال عليه السلام نعم والى ساقها ومع ذهاب بعض اجلاء الامم
 الى الجواز قال في المسالك في جواز نظر البالغ المختص المملوك للمرأة الى مالكة فوالان احدهما الجواز
 ذهب اليه العلامة في المختلف لقوله تعالى وما مملكتن انما نهتن الشامل بمومنة للمملوك الفصل
 والمختص فان فرض خروج الفحل لشبهة دعوى الاجماع في العام حجة في الباقي ومثله في جوامع
 المقاصد الى ان قال ومختار المختلف لا يخلو عن قوة وقال في الرياض في جواز نظر المرأة الى المملوك
 المختص والعكس خلاف بين اصحابنا الى ان قال في المصير الى الجواز في غايه القوة لولا الاجماع
 المنقول المصنف بالشبهة وان امكن الجواب عنه انتهى بل قال في المسالك والمقصود ان الحكم بغير
 نظر المملوك الفحل ليس باجماع ويقترب منه ما ذكره فلا تدركه الدوافع والمراد بما ملكت انما نهتن

هذا الذي ما ولا يعيد خصتها كان او لم يكن حيلة للمطعن طاهره وبديل عليه من بيت المذكورة
 سابقا الى ان قال وبذلك الاحتجاج له بعدمه وفي التوجيه مشقة وضيق في ان قال ولم يرد
 على شخص ذلك بالذم من ان تارة القصة القريبة في المعاملات والاعطاف طاهرة ان ارجح كبريت
 هو اكثر الى ان قال وبما يجمل القول بالحوار مطلق فواتهم من عصمات التزويج انه هو في
 المختص اما الفصل فهو خارج لا حاجة على عدم الجواز لا مجموع من يبيح ذلك كله وهو
 المحققون الى عدم الجواز وحملوا حصار الجواز على التقييد به تحقق تحقيق الحمول ودعوى
 على التقييد الاجماع لا سيما على من قال في قوله لا بأس من النظر الى بدن مولاه الا ما بين الشرة
 عدم جواز نظر المملوك الفحل الى سبده لئلا يطلعها من ثوبه ولا بأس من النظر الى بدن مولاه
 بالقبضة لغير سبده وبين غيره ايضا الى ان قال من لعيب نرة وبعض محرمات وروى
 منه دعواه مدراجة في غدا في ذكره لثقة صاحبها على نفسه بعد ذلك في قوله لا بأس من
 حواجز بداء الرينة لثقة بمحقق عدم وجوب وضع الخنفة وعوضها عن سبب الرينة وحديثه لا
 المراد ارتفاع حكم العودة بالقبضة اليه في جميع الجسد وصحة ردة كالحمار كما يذهب بعض الذين يكره
 دعوى ضرورة لذهب على خلافه فان قال كل ذلك بعد الاغتصاء فما هو معلوم من دين
 مستثنى الامامة من عدم ذلك فلا يحل لمومن النرة وفي ذلك مخافة ان يكون ذلك منه مستثناة
 من غيره ومن ذلك يعلم الحال فيما في الرينة ايضا واساعها كالقنابة وغيرها بل بعد ما لا يبرهن
 المسوق الى ان لا يصلح الا باحد لعدم عموم بفضي حرمه النظرة المقام وفيما سبق من المقامات مع انه
 يمكن دعوى الضرورة فضلا عن الاجماع والنصوص على ان المرأة حبيها مودة اي يحكمها في حرمه
 النظر وجوب التزويج على القاعدة كما سمعته من القداد في الكثر سابقا في حكم الوجه والكفين
 انتهى وقال قبل ذلك وعلى كل حال فلا ريب ان الثاني بريد به التحريم هو الاظهر ليوم المنع المنع
 من السنة والاجماع بقية على ان المرأة مودة بل ذلك من ضروري الذهب والدين وبهم من ينزله
 بصناد دعوى اجماع الامامة على حرمه نظر المملوك فحلا كان او خصيا الى مالكة قال ما لفظ الشريف
 وما اذا ملكت المرأة فحلا او خصيا فهل يكون محرما لها حق يجوز له ان يخلوها وبما فرمها به
 وجهان حداه وهو مذهبنا انه لا يكون محرما لها ولا يجوز له النظر الى ما يجوز لذوي محارمها
 ان يروا والفقول لا يكون محرما ويحل النظر اليها وهو مذهبنا مخالف ونمستك بقوله تعالى

دعوى الاجماع على كونها عمدة بمعنى الأصل والقاعدة القابلة للتصحيح بل لمعتبر كالأخبار
على حرمه الضيق والكذب والخمر وان شئت قلت ان الاجماع من الكل فانهم على كونها عمدة وعلى
حرمه نظر الى شئ من حدودها لولم يثبت الرخصة ونحوها انما عدم ثبوت الرخصة في بعض النظر
الى الوجه والكيفين مع اننا التمسك بالاجماع وهذا بطريق دعوى الاجماع على صحة خبر الواحد مع
وضوح الخلاف فيه من السند والاشاعة فالشيخ العلامة لا يصاري شأنا ان يدعى الاجماع
حتى من السند والاشاعة على وجوب العمل بالخبر الغير العلم في زماننا هذا ومنه مما السد فيه بال
العلم بان الظاهر ان شيئا مما منع من ذلك لعدم الحاجة الى خبر الواحد وقد صرح العلامة
الاكبر في فوائده على ما حكى عنه ما انه يمكن تحصيل الاجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف على
تقديم فساد دليله قال شيخنا القمبي واستاذنا الاجليل خاتم المحدثين العلامة الحاج ميرزا حسين
الطبرسي النوري قدس سره في كتابه الشريعة الموسومة بدار السلام حدثني سيدنا الفقهاء الكبار
وسيد العلماء الرضويين العالمين في بيان الموتى ما لا يعادى الحجة السند مهدي في الفروع عن محمد بن
الكرامات السيد محمد باقر رحمه الله انه استشكل في عبارة وقت من الاستاذ الاكبر العلامة الاق
باقر البهبهاني في كتابه المعروف بالفوائد انه يمكن تحصيل الاجماع من تسليم المدعى لدعوى المخالف
على تقديم فساد دليله فصرحت منتهى في ذلك وطال في التأمل حتى اخذ في المنام فرأيت شخصا
من نور على صورة صاحب من نور مخروطة الرأس يتبين لي في المنام انما هذا الشخص هو جابر
الا في المرحوم فسلته عن العبارة وقلت في الافهم معناها فقال لي في قد حفظت هذه المسئلة
في كتاب شرح المعاني في باب كذا ثم انبهرت ففحصت كتاب شرح المعاني في تلك المسئلة فوجدت
تحقيق المسئلة كما يقول المرحوم في المنام وهذا من كرامات الرائي والمراد مما انتهى مع ان الاجماع
على طيقة المناخير المبيحة الكشف لا بنابه وجود الخلاف اصلا فالشيخ في المكاسب في مسئلة
بيع كلب الماشية وبما نطقت لو ادعى الاجماع امكن منع ومنها مجزئة الخلاف ولو من الكهنة
على ما سلكه بعض متأخري المناخير في الاجماع من كونه منوطا بحصول الكشف من اتفاق
حائمه ولو خالفهم اكثر منهم الشائ من الاجماع المحقق من كذا الاصحاب حتى يجوزين على حر
النظر الى الوجه والكيفين مع التمسك في الحدائق اما الوجه والكيفان في انه لا خلاف في ايضا
بهم في تحريم النظر اليهما فساد التمسك في خوف الفتنة وقال في المسالك تحريم نظر الرجل

الى المرأة الاجنبية مما عدى الوجه والكيفين اجماعي ولا فرق بين التمسك وعدمه ولا بين
خوف الفتنة وعدمه اما الوجه والكيفان فان كان في نظرهما احدا لا مبرح حرم ايضا اجماعا
لا ريب في حصول التمسك بالنظر الى النساء ولا سيما الشابة ولا سيما الحسنة وهو مقتضى
الاجماع كالا للناد بالنظر الى الزانية والزانية النورة لا يسلم من عدم حرم من حد ذاته
وما احسن ما قل شيخنا البهائي واصدقه

كل من لم يثبت الوجه الحسن فربما الزنى البهائي

وقد صرح شيخنا المحقق العلامة لا يصاري في بعضه تعالى بحد من الاجماع
حسان الوجوه من الذكور والامات لا يفتك من السند والاشاعة من جهة
ملازمة الحسن والحاصل ان نصيب من السند والاشاعة حاشا لا يمنع من عدم ولا ريب
ان لسان الضيق ولا سيما الشابة انظر الى وجوه العبد عسا يجهل في عدمه فسادا
كان لسان عاونا يحصل للذة ثم نظري وجه بحسن عدمه ريب من عدمه فسادا
وهو حرام اجماعا لنظر الى وجه الحسن من الاجنبية يكون حراما قطعيا لا قصد منه
احياء مع العلم بكونه سببا فسادا للسبب وان كان يعلم ان الفرج اذا لم يفتح
ثم ان الفرج اذا لم يفتح فلا شئنا فسادا حراما فسادا لشد الاستاذ العلامة فقيه عصره
وهو ابو الفاخرو المكارم مولانا الاجل السيد محمد كاظم الطباطبائي رحمه الله تعالى حاشي
المكاسب في مسئلة الا غانة على الحرم بل اقول ان الفسد حاصل مع العلم ففهم ما انه لا يكون
محملا لوقوعه والمجزة غير الفسد لا ترى ان من الفرج شخص في الشارع عند ما يجرى في صلاته
له وان لم يكن عرض من الالقاء الاخرى بل كان يعرض الذراع والوجه ووجه استنى ولا
في المارق بين النساء والشهوات في الاجنبية فاحرم النظر الى وجه الحياء حرم الى الشوق
بالاجماع المركب وايضا القائلون بجواز النظر الى الوجه والكيفين مطلقا يقولون يجوز
النظر الى الحاله ولا ريب ان النظر اذا تكرر وطال الى المرأة الاجنبية المجردة للذة لئلا
فيجوزهم تكرار النظر والاطالة الى الوجه الحسن مثلهم فيجوز النظر مع اللذة نونا والشهوة
ولا فرق بين قصد اللذة في النظرين اول الامر وبين حصول اللذة في انتهاء النظر فيقول
بحرمه الاول دون الثاني لا وجه له لا ترى انه لو لم يفت الفتنة والوقوع في الحرمة من ذلك

نحو خوف الوفوع في الحوام في انشاء النظر وجبا لك قطعاً فاد احرط طالة النظر والكرام مع حدوة
 القدة في النظر الى الوجه بحس حرم مطلقاً بالاجزاء المركبة لم يقل احد بحرم تكرار النظر او اطالة
 بالنسبة الى الوجه بحس مطلقاً وجواز التكرار وطالة النظر في الوجه الضيق الثالث الاجزاء المحقق
 ومنقول المستحسن بطل على حرمه النظر الى الوجه والكف مع خوف القنة كما صرح به غير واحد وقدر
 نعم في الحدائق والمسالك بذلك وقال في جامع المقاصد انما الوجه والكفان فان كان في نظرهما
 خوف رتبة وحصول فتحرى احراماً ايضاً اجزاء لا رتبة لازم النوع المستر لا سيما الشاب والشابة
 لا يجوز له لا المحصور والمؤبد بشايد تلك الحق لغتوم والشاهد على صدق هذه الدعوة تصدق
 على تحقيق خوف من ان القدي العدي والوجه والكف معصاة الى الوجدان لتسلم القطر بحال
 تحقيق خوف في سبب ورود في غاية كلها كنه من الاخبار الساطعة ان النظر
 سهم من مهام بليل مسهوم ولا رتبة ان سهم بليل موجب للخوف ولا سيما اذا كان مسهوم فلو تم
 ما رواه في الحاصل في كل من النظر في المرأة فلا تيموها ساطة احرط واحد رواه القسند ولا رتبة ايها
 ظاهرة في حصول خوف في النظر الى الوجه مطلقاً لان الظاهر ان المراد بانظر هو النظر
 لا اتفاق وما يقع من مجرد قصد كايظهر من المعانيج والحدائق والجماعات غير ما في الحدائق انما
 ان المراد بالنظر ان لا يترتب عليها عقاب ولا لوم هي ما حصلت له على الا اتفاق فلو تيمها
 نظرة ثابته ترتب عليها الذم والاشم والظاهر ان المراد بالنظر الثانية هو الاستمرار على النظر والذم
 بعد النظر الاولى التي حصلت اتفاقاً وكذا الثالثة وهي طول النظر بادة على ذلك واحتمال حد حرم
 ثم حوده يمكن ايضاً شئ ولا يخفى ان هذا الكلام الشريف في غاية الجودة كما نقول لا يرد
 ان هذه الرواية لشرب كغيرها مطلقاً سائلاً للوجه والكف باطلاً كما لا غرض به في الحدائق
 بل الظاهر ان شارب من النظر الى المرأة هو النظر الى وجهها وبدونها وما ظهر منها عادة فحملها على
 النظر الى ما عدا الوجه والكف خاصة ابعيد كل بعيد واما تيمها بما به هم استشاء
 الوجه والكف كاصح شئ في الحدائق وهذه الاخبار وان كانت مطلقة بالنسبة
 الى الجسد والى تلك المواضع الثلاثة المتقدمة الا ان تلك المواضع قد خرجت بالاجزاء المتقدمة
 فوجب تخصيصها بطلاق هذه الاخبار لما انتهى قلت فيه نظرم من وجوه الاول
 ان مساق هذه الروايات المطلقة العامة آت عن التخصيص مع انها مستثناة على

نحو
 خوف
 الوفوع
 في
 الحوام

حدوث
 بالاعلاق
 في الجسد
 ما يقع
 في
 الحدائق

لخوف والتقدير من الحمنة ولا يحسن التحذير لانه محمول بحس لا خلاف عند
 لامع عموم الخوف فلا يقل لزم من التخصيص لا رتبة احرط الخوف في شرب
 والكف لثاني ان المساق من نظرية التخصيص هو عدم ان وجهه والكف وجهه منه
 بالما صرح به شجراً تحقيقاً في حساب في حد ذاته من غير ان يستدعي حرج
 وجهه والكف من غير ان يستدعي حرج وجهه والكف من غير ان يستدعي حرج
 ان المساق من المقام هو ما وجد ثبات في حد ذاته من غير ان يستدعي حرج
 بما روي هذه لقول من كنهية في ان لا يرب من تخصيص بعضه ببعض من عدم
 موافقة فهو من كتاب ولا حرج في حد ذاته لا كغيره من ما هو له من كتاب
 في الجمع ايضاً وبما جعله في شربته شربته على امرين لا بد من حرج
 مطلقاً حق الوجه والكف انما ان في النظر في امرأة مصفاة في حد ذاته
 خوف الحمنة حيث قل على شربته وله واحد في النظر في حد ذاته من غير ان يستدعي حرج
 خوف مصفاة وان لم يقع الخوف في الخارج فلم يقل على شربته وله من جهة الحمنة
 على شربته وله واحد في النظر ولا ان الزيادة مطلقة بالنسبة الى الوجه والكف باسرى
 الحدائق فتكون دالة على حصول خوف مطلقاً حق فيها ولا رتبة ان مع خوف الحمنة بحس
 في الوجه والكف وما يوهى يجوز لا بد على حق خوف في الوجه والكف فتماماً به عفو
 ايضاً فكيف يصلح التخصيص دل على عموم الخوف مع لود التخصيص على حد خوف في وجهه
 مكن التخصيص لو انحصار النظر من كونه خلاف ضرورة ان يكون النظر في ما عدا الوجه والكف
 مورداً لخوف الحمنة دائماً وغالباً وكون النظر الى الوجه والكف خالفاً لخوف دائماً وبما
 ما حل ضرورة بل الحق ان الخوف حاصل غالباً في الموضعين وان كان يمكن من حصول الخوف
 فيهما نادراً ولكن الظاهر ان المراد بالخوف في الرواية هو خوف لئول لا الشفق لا رتبة حصول
 مطلقاً حق في الوجه والكف فلا يقبل التخصيص عند الله رب العالمين ومهما ما يظن في حد ذاته
 في يوهى الله عليه الصلاة والسلام في القلب الشهوة وكفى بها ناصحاً فانه وعده شربته ايضاً
 كما ترى صريحة في حصول الحمنة العظيمة في النظر الى المرأة لا سيما مطلقاً ولا من حرجها من
 ونخصها بما عدا الوجه والكف بعد حد كاعرف ما لا بد من فتماماً وبما في الحصول

راى احدكم امرأة نهيته فلبات هله فان عندنا هله مثل ما راى ولا يجعلن الشيطان الى قلبه
 سيلة لبصره بصره عنها اذ الظاهر ان المراد بقوله اذ راى في فروع النظر اتفاقا كما لا يخفى بؤبؤ
 اخر الخبر لبصره بصره عنها فانه يدل على وجوب صرف البصر عنها بعد وقوع النظر اتفاقا ولا يرب
 ان لا يربصرف البصر عنها من غير المنع عن النظر الى وجهها فان من ادام النظر الى وجهها دون
 سائر جسد هالم يكن صارفا للبصر عنها ولا مثالا لقوله لبصره بصره عنها وهذا واخر جذا والاخر
 ما بان الا هل بعد النظر لا تغاير ولو كان لا سعياب بعد الامر بصرف البصر من ذلك لكان على
 حصول الخوف العظيم في النظر لا تغاير في الاجابة فاصلت بالنظر العمدي لوجب الاطلاع الشا
 على المحاسن بحالة القلوب ومنها ما روى عن النبي صلى الله عليه واله ما رايته صحبة من ليس
 باحصاء العقول سلب لى لت منكن وقال امير المؤمنين عليه السلام الفتن ثلاث حب النساء
 وهو سب الشيطان وشرب الخمر وهو فتح الشيطان وحب الدنيا والدرهم وهو سب الشيطان
 وبالجملة فيمكن ان يستدل على التحريم بالشكل الاول يقال ان كل نظر الى وجه الاجنبية وكتمانها
 لاسيما الجيلة لثابتة خوفا لعنته وكل طريقة خوفا لعنته فهو حرام فالنظر الى وجه الاجنبية
 وكتمانها حرام اما الصغرى فمع كونها وجدا فثبت عند ذلك عليها الاحكام المذكورة واما الكبرى فاجابة
 ولذا اجاب شيخنا في الجواهر حيث قال بل التقييد من الجواز بعدم خوف لعنته والرتبة في عدم
 الجواز عا لثا ضرورة حصول الخوف بالنظر الى كل امرأة لم يعلم حالها فخرج جنته من باب المقتضى
 ويختص الجواز من بأمس ذلك بالنظر لهما من الامور الغير الغالبة مع ان دليله فاض بالاطلاق
 على وجه واحد على خصوص هذه الافراد لكان من المآل لدى لا يجزئ فيه انتهى قلت لافاضان
 من غير الامس من خوف لعنته في الرجل والمرأة اعز من الكريت الاخر والفراب لا عصم والعنفلة
 المذنب وكيف باس مؤمن عاقل وهو يجمع في القرن حكاية بنى الله بوسعه ولا تصرف تحبى
 كبد من اصاب يهين وقوله وما ابوتى نفسي لا مارة بالنوة الا ما رجمت في وهل باس
 احد يؤمن يوم الحساب ويخاف سوء العذاب وهو يروى ان امير المؤمنين عليه السلام عن الله الشا
 وادبه الواجب ان لا يسلم على الشابة ويقول تتخوف بعينى معونها فدخل على من الاثم اكثر منا
 رجوع من الثواب وان كان ذلك منه قبلها للغير كما قال الصدوق رحمه الله لكن البس فيه غير
 عشر وكفايته لمن دام ان يبصر دلاله واضحه على حصول الخوف لغيره من نوع البشر الرابع في جماع

في
 في
 في

الركب ونفره ان ظاهرا لا يحتمل اتحاد المرأة مع الرجل في استثناء نوحه كقبح قال الحنفى في
 الشرايع ويجوز ان ينظر الى وجهها ولا يربصرف البصر عنها ولا يجوز معها ولا يربصرف البصر عنها
 المرأة وقال في المسالك وطول المرأة الى الرجل كعدمه به وجود الخوف منها ولو انما في الخوف
 فلا يبعد لها النظر الى وجهه وكعبه وقال في جامع المقاصد الرابع من لائق من نازله
 كعقل الذكور اليها وكل موضع حكما بالتحريم ثم حكاه في حريمه ما روى في كتابه من غير ان يرب
 الى البصر فكذلك الى الاغصى لما روى في كتابه في حريمه من احوال من يربف الى غاير من
 الرجل في الحكم وقال في اتحاد المرأة مع الرجل في حريمه من احوال من يربف الى غاير من
 تناسب اليه دعوى الاجماع وقال في المستند كل ما ذكره جو وطول الرجل الى المرأة يجوز حكم
 بالاجماع المركب اذ عرفت ذلك فنقول لا يفتى في اجابة حريمه من احوال من يربف الى غاير من
 الوحيد والكتب في يوم قوله تعالى قل المؤمنين ان ينقضن من ايمانهم مع ما بدلن من غير
 قطعوا لا ما يوهن الغصن اذ لربان نفس ما ظهر لوجه وكعبه وسلبه وتمامه في المرأة
 لا في الرجل فلم يبق الا دعوى الملازمة وفيه منع ظاهر كما لا يخفى وقد سب طر في ذلك واسا اليه
 المقدس الا رد بيل رضوان الله عليه فقال هذا طاهر من سب النساء عن النظر الى الاجاب
 اسلا وراسا وبؤبؤ خير ابن ام مكتوم المشهور وقال الفاضل الهندى في كتمان النساء وحرمة
 مطلقا هنا اقوى منها في العكس قال في خلاصة الدرة في قوله تعالى قل المؤمنين ان ينقضن
 عدم ذكر المنظور اليه بدل على تحريم نظر من الى الرجال مطلقا ثم ذكر وانه ابن ام مكتوم وروى
 ام سلمة ثم قال ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علماء ساجوا في النظر الى الرجل وكعبه لان
 الرجل في حق المرأة كالمراة في حق الرجل هو قول كثير الشافعية واسندل برواية ام سلمة وفيه
 نظر بل الظاهر منها الدلالة على المبدء نعم قد يقال ان النساء قد يحجن الى مماثلة الرجال في
 مما سترتهم فلو كان النظر محرما لزم الحرج الى ان قال ولا يخفى انه خلاف ظاهر الآية وليس في
 التصور ما يدل على الجواز انتهى قال في الحقائق الظاهر انه خلاف في تحريم نظر المرأة الى
 الاجنبى اعنى كان او بصيرا للآية المقتضى وهو قوله قل المؤمنين ان ينقضن من ايمانهم وما رواه في
 الكافي ثم اورد روايات ابن ام مكتوم ثم قال وما رواه الصدوق في كتاب عقاب الاعمال قال
 اشتد غضبا لله على امرأة ذات بعل ملأت عينها من غير وجهها وعبر في حرم منها فانها

فعلت ذلك احبط الله عز وجل كل عمل علمته ان يهلك وحسبك ان صاحب الحدائق قال في مسئلة
 مرشد الترمذ قد صرح شيخنا في المسالك والترضة بأنه كاي يجوز النظر الى الرجل كذا يجوز للمرأة
 ان لا تسترا كما في الغصود وعندى فيه نظر لان اصل في الموضوعين التحريم ولا يجوز الخروج
 عنه لا بدليل اخر والاشارة الى موع مع انه مع تسليمه لا يصلح ان يكون دليلا شرعيا فبما سها
 على الرجل فباسم مع تفارقى منى المصفا قلت ظاهر شيئا من هذه الكلمات شريفة دعوى الامام
 على من ينظر للمرأة الى الرجل مطلقا حتى لو حده وكفى سواء كان عسى وبصبر ما لم يدع دليل
 شرعي على الجواز ومع عدم الدليل على الجواز يجب العمل باصله تحريم الجمع بينهما ولا
 ريب ان رواية عطابا لا اعمال وروايات ابراهيم مكنوم وروايات مسلمة صريحة الدلالة على تحريم
 النظر لا عسى مطلقا حتى لو حده وكفى وان لم يكن كذلك وتعالى تحريمه من قوله مع طه
 لعظم اعصاب انما يستأمنه من الله تعالى في حال بصيرة من يرى الواحد وكفى
 بالنسب ووضوح عدم جوف العقل وعدم المسد اعراضا في هذا بل قوله الاستئمان صريح
 في ان بصيرة المرأة الرجل ان كان عسى مصداق قد بلغ في تحريمه غاية وتجاوز له في القول
 صلى الله عليه واله في التحريم لعمدة فان شئنا حملها على لا سبب با ولا افضل او غير غير
 نوحية وعلى ما عندى لوجه وكفى من السأول ان البعد لا مسرحة وعلمه من اجل ذلك
 اطلق الحكم المحقق في الشرائع قال الثانية الا عسى لا يجوز له سماع صوت المرأة الأجنبية لا يفتن
 بعوده ولا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوي سحره وسأول لى وبالحمل لا يفتن الا بالنسب
 حرمه نظر المرأة الى وجه الرجل وكفى على ما رواه صاحب التياض في نصبه فلو هر كلات جامع
 نقد صد والمسالك ما دلت التحريم في نظر المرأة الى وجه الرجل وكفى في التحريم في فتح النظر
 الى وجه المرأة وانها ما لا حرج ان كسبها العقل يمكن تحريمه وجوه الاول انه لا ريب ان النظر
 الى وجه الأجنبية الذي يوحى الاطلاع لفصل على جسمها وجمالها هو السبب في فتنة
 لبس الخلق اليها لا يكاد يسم من رجل صحيح فوى ولا سيما الشاب خصوصا النظر الى الكواكب
 لا ريب فان النظر هو يريد ان يراها وانما العود وانما الفتوق يجب في محبة سدايات النفس
 وحسن مائة الفساد والمازى العقل والعقلاء والحكام من الرجال في جميع المذاهب واهل السداد
 والمعاف منهم حتى في اعقابهم كانوا يجتنبون ستر سائهم واحتجوا من عن نظر العجاس كذا

ولا ريب ان
 العقلاء
 في النظر
 الى الوجه
 واللبس
 مظهر

العقلاء من جنس من الاجاب ولا غير بالكواسف والموسسات فانها في كل ملة حتى في الاوسد
 وقد جرت عادتهم بكشف الذراع والساق والشعر والخر وغيرها كثيرا ولا سيما في المعاملات و
 نحوها ولا سيما عند ويات وبالحمد وما سد تلك الحجاب واحدة حلية لا ريب ان بها ما قبل بل هي
 اظهر من ان تعفى على عى وكفى من بعض النجاسة صدق شاهد وواقع عادات
 والمفاسد العظيمة والشائخ الوخيمة التي تربت على تلك الحجاب كثيرة مصر وقد عرضنا عن ذكرها في
 خاصة المحكمات وعلى لوفقة به يستفهم عند ولا ريب ان اسرار من يستفهم
 لا صبر له على بوانه وكان قدور على عقيلة به من سبب به حجة ثم سبب به حجة
 في ثياب مقدما وكل ما سوتف عليه من مع من سبب به حجة ثم سبب به حجة
 والحجامة والعداء والتهمة والعداء وعمل من سبب به حجة ثم سبب به حجة
 العقل والشرع والسلاطين تمكن ولكن من سبب به حجة ثم سبب به حجة
 نفقه واحكام شرع والعقلاء مبنية على الغالب يجب مقتضى حكمة سبب به حجة
 ولا ينافى حكم العقل بوجوب الحجاب وفتح تكشف النساء لدى الاجاب والنسب في شوق
 في النساء كما لا ينافى حكم العقل بوجوب كدس شيوع في سانس لا يرون خطه في عقله وعفته
 في كل ملة يستفهمون نظروا لعدوان ومع ذلك فليس في شيع من لظلم في سانس حتى في الاسلام
 فكان ان شيوع الظلم في سانس لا ينافى حكم العقل بوجوب كدس شيوع كدس الوجة لا ينافى حكم العقل
 فيهم لتكشف لدى الاجاب لا سيما لثبات والفتاق لما فيه من خوف الفساد الا ما شئت منه
 لمكان اليهود في التحريم وهل تحريم ثياب النساء لا كالمجم بين تناو وبين المرفح ولذا
 حرمه الشارع العلوة بالاجبية وكانا صاحبين وفادروى عن النبي صلى الله عليه واله قد اخذ
 السبعة من النساء لا يجنبين ولا يقعدن مع الرجال في علوا وقد رواه في رسول الله
 صلى الله عليه واله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يثبت في موضع يبيع عرس امرأة ليست
 له يحرم وفي بعض روايات الرجل اذا غلبه بامرأة كان ثابته الشيطان بل وفي رواية انه جاء
 بليل الى موسى عليه السلام فقال في جملة كلام لم يا موسى لا تحمل بامرأة لا تفعل لك فتلا يخلو
 رجل بامرأة لا تفعل له لا كنت صاحب دون معاف وهذا يدل على غاية اهتمامه في فتنة حتى
 انه لا يكل ذلك الى عوامه وشبابه بل يقول صلوات الله عليه وينص في الفتنة مدانه ولا يفتن

مف

بأصحابه هذا من خطائهم في الاضلال فكيف يجواب ادم المسكين اذا نول غواية استأذنا
 والشياطين شيخ الشايخ المصلين الشيخ ابو ترزة ذاك المحقق المجرب الذي هو لادن عدومين
 وعن ابي جعفر عليه السلام قال لما دعى نوح وتبعه على فومه ناه اليس فقال يا نوح ان لك عندي هذا
 ارميان كما بك عليها فقال نوح والله ليعرض الي ان يكون لي عندك يد فها هي يد بلقي
 دعوت الله على فومه وتبعه فلم يبق احد غوبه فاما من خرج حتى يمشا فزنا اخوفا عوبهم
 فقال له نوح فها الذي ترميان تكافتي به فقال له اذكر في في تلك مواطن فانه ارميان
 اكون الى العباد اكان احد من اذكره عند غصبك واذكره ادا حكمت بين اثنين واذكره
 اذا كنت مع امرأة خالها ليس معك احد وحسبك فامر من الروايات العائدة على ان النظر لهم
 مسموم من سهام اليس المرحوم وروى الشريف الرضي الموسوي في المجازات النبوية قوله صلى
 الله عليه واله في خطبة طويلة والنساء جعل الشيطان قال وهذه من احاسن الاستغاثات
 وذلك انه عليه السلام جعل النساء من اقوى ما يصبده الشيطان الرجال فهن كالحبال للثبوت
 والاشراك المنصوبة لانهن مظان الشهوات ومقادير الخطيئات وهن يخنقن الركبن ويستخون
 الامين فالمن ذلك قوله ما للشيطان من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء وهذا القول
 مجاز وذلك انه عليه السلام اقام النساء يحكمن على القوس نأثر من في الغلوب مقام السلاح
 للشيطان الذي يفارعه في قلوب الصالحين ويفرغ بمخذه منائر الناسكين فيملك به ازمته
 رفاهم فينقلهم به الى طاعته عن طاعة ربهم انتهى وروى رسول الله صلى الله عليه واله فوفقه
 عليهم فقال يا معاشر النساء ما ايايت نوافر عن قول ودين اذهب بمقول ذوى الالباب ممكن
 وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما ايايت خبيثات الدين ما فصحت القول اسلب لذي
 لب ممكن فاذا كن يسلبن لب ذى لب ما طلت بسائر الناس في الميوت والعلل الى الرضا عليه
 السلام انه كتب الى ابن سنان حرم النظر الى شعور النساء المجوبات ما لا زواج وغيرهن من النساء
 لما فيه من تجميع الرجال وما يدعوا التهييج الى الفساد والدعول فيما لا يعمل ولا يجمل وكذا لك ما
 اشبه من الشعور الا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس
 عليهن جناح ان ينسفن شياطينهن فيمنهيات زينتهن اي غير الجلباب ولا لباس بالنظر الى شعور
 منهن قلت لعل ذكر الشعر في هذه الرواية يكون اقل دابر وانه من نواصع الجسد فاذا حرم النظر

الى

الى الشعر هذه العلة العقلية حرم النظر الى الجسد والى الوجه لدى هو محرم بحسن وعظمته
 واي فائين بطريق اولي مع انه قد صرح في الخبر بمرضاة الشعر بل مقصود النظر من عند نظر
 الى شياطين الزينة وحمل النساء التي على جسد من فصله عن جسد من روى في العباد قال رسول
 الله صلى الله عليه واله العباد ان واحدكم ان يترشح المرأة فليستل عن شعرها كما يستل عن وجهها
 الشعر احدا بالجلين وهذا يدل دالة واحدة على ان شارب الزينة يستل عن لوجه ووجهه
 لحاسر واهم لا تعصاه عنده ولا يحتاج الى التوبة لادرس بعد الله عليه السلام في روى
 رسول الله صلى الله عليه واله فصل ساء اثمى وجهه ووجهه فليستل عن شعره ووجهه في روى
 احسن وجهه في روى خبر سائكم وجهه ووجهه فليستل عن شعره ووجهه في روى
 الشعر موجبا للفنذ والفساد ولا يكون نظره وحده المحبوب عاتق من موارث المثلث وعنه
 هذا مما لا يقبل عفا فاعل بل هو عند الانصاف من اوضح في صحت لا يحتاج الى تبين الاستدلال
 والتعقيب المفيد ان لا لاسق الشهات وكما يوقها المرام ما دل على الامر بالصوم لمن يند على
 الترويج وتعليقه بانه وجاء روى في تكرار الاخلاق يا معاشر الناس من شعاع منكم النساء
 طبرزوج ومن لم يستطع فليست الصوم فانه له وجاء ولم يكف عليه السلام بمطلق الصوم بل من
 ياد ما نه حتى يحصل الوجاه ويستد باب الزناه وركوب العشاء وبما يوقه ما روى في معاني خبيثا
 عن ديبس ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا
 شعركم مع عفتك وهذا يدل على معنى شريف وهو انه صلى الله عليه واله نبه على ان عفاف
 النفس والملكة الراسخة الباعثة الى احتجاب الفواحش لا يكف بل يسي صم عفاف على اخر وهو
 الترويج حتى يستد باب الجود نزهة قوله صم شعرك مع عفتك ما لا يخفى من محسن والبلاغة والبيان
 المعنى الطويل الشريف في اللفظ الوجيز اللطيف حيث دل على ان الترويج نفسه استغفار فذكره في
 للعفاف لشدة دواعي الزينة وقوة بواعث الفتنة وهذا مفسر من قوله تعالى في القواعد وان
 يستغفر من خبيثات حيث سقى ترك وضع بحساب لدى هو فوق الشياطين في القواعد الثلاثة ليرعى
 من احد ولا يطع فيهن طامع استغفار سعادا بان التكشف للنساء حتى القواعد ملازمه ليرعى
 نامة وان لم يكن فصدات لريبة وباجل هذا فلا ريب ان النظر الى الوجه والكفين موارث للفنذ ونه
 ولذا ترى العلامة في التذكرة استدلاله على ما ذهب اليه من تحريم النظر الى الوجه والكفين

فقال

فقال ولأن النظر اليهن مظنة الفتنة وهو محل الشهوة فالأولى بحجاس الشريعة حسم الباب لا يترك
عن تفاصيل الأحوال لأن التحفة كانت رسول الله صلى الله عليه واله يمتنع في حجة الوداع فتغيب
في الحج وكان الفصل رديف رسول الله صلى الله عليه واله فأتى بنظر إليها وأخذت بنظر اليه فعرف النبي صلى الله
عليه واله وجه الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة ففتنتان بدخل بينهما الشيطان و
قريب منه ما قاله ولده محمد المحقق في البصائر العوائد قال قال والذي في التذكرة بمر النظر
كنازجسدها وهو الأصح عندى لعمري لا يزد ولا ينقص من الشهوة والفتنة ولأن التحفة
ثم وردا لها من ثم قال لا يقال لا دلالة فيه لأنه صرح بخوف الفتنة ولا شك في تحريمه والفتنة
عدم الخوف لا يقال على شياها وهو مظنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم الفصل
في مثلها انتهى قلت ما أحسن هذا الكلام وأدله على شأنا الحرم وخاصة أن النبي صلى الله عليه
وله علة فله ما سري من أحدهما كونهما شائبا وشائبا خوف دخول الشيطان بينهما ولأرباب
صديقي لأمرين لا يفتنان بالفصل ورد التحفة بالضرورة ولا يخفى من ذلك أنه قطعنا ولا
شك في كون الأمرين غائبين بجميع سائر طرق من كان غير معصوماً وكان شائبا يفتان من دخول
الشيطان به وبغير التحفة وهذا ظاهر لا يخفى فيه ولا يخفى ظاهره لتعليل هو لتعليل
ما لا يرادى وهو خوف الله تعالى التحفة ولذا ترى المحقق والعلامة في تركه على ما عساه
الشهد لتأني في المسالك دها ومخرجه معاودة النظر في المسالك لقول الثالث هو
النظر إلى الوجه والكتفين على كراهية لا ريب وهو الذي احتج به المستوف والمعلم في تركه
ووجه يجوز ما تقدم ووجه تحريم الرد عن المرأة أن المعاودة ودوام النظر مظنة الفتنة لأن
شأنه أن يحدث عنه الميل القلبي ويزنّب عليه الفتنة كما اتفق للفضل دون الواحدة الثانية
مالا لا يمن داعية الشهوة والميل القلبي انتهى قلت لأرباب هذا التعليل جارية المرة الأولى
قطعا إذا كان عمدا ولا فرق بين الأولى والثانية ولما ذهب جماعة إلى عدم الفرق ولأرباب
الفرق صعب جدا حتى قال في أجوابهم أنه أضعف قول في المسئلة والظاهر أن مسألة التغير
لأخبار الدالة على جواز النظر الأولى كقوله صلى الله عليه واله والاول نظرة لك والثانية عليك و
لقوله صلى الله عليه واله لا تنبؤوا بنظره أخرى واحذروا الفتنة كمثل قد عرفت
أن الظاهر أن المراد بالنظر الأولى هي الثانية التي لا تكون عن عمد والثانية هي العبدية الأولى

فمن النظر المصطنع مطلقا كما اعترف به في الحدائق كتحققها بما دل على استثناء الوجه
والكتفين مع الاعتراض بأحاطة بها الحنك قد عرفت صحة القول بالتحقق مع بيان أن يكون هذه
أخبار بنفسها آية عن التحصيص من الفتنة والتفتت من الفتنة لا قبل استثناء الوجه
والكتفين لكونها الحق بالفتنة فتعللها على ما عرفت الوجه والكتفين بحدس كل عبد وحيث هما
مطلقة نحو الفتنة مع اطلالة فها هي شاهدة على صدق دعوى كون النظر إلى الأجنبية مطلقا
حتى الوجه والكتفين موحى الخوف الفتنة عتلا وأمرت ذلك فتقول لما دعوى الفتنة
في كون ذلك المحجوب فتبنا وحكم الفصل بكونه موحى لآية... هي فتنة فتبنا فتبنا
من مسئلة لفصاح كثيرة ومسلومة محرم محرم وحاصل نوحه الأول دعوى فتنة... فتنة...
النظر إلى الوجه والكتفين من الأجنبية ولا سيما المشايخ وفي كون محرم فتنة لآية... فتنة...
شأنها وفي عتلا ومسلوم المحرم محرم ومسلوم الفتنة فتنة... فتنة... فتنة...
المطية والقاصح لكثرة فيحكم لتعليل بجواب الفتنة وأن لم يأمير الفتنة فكيف كان
الكتاب والفتنة قد بلغ في محجوب إلى العادة الغصون والفتنة حكم لتعليل فتنة فتنة
واستلزام مثل الفتنة في فتنة الكذب والسرقة والخيانة وأنواع الظلم وما حكم هو الوجهان لتسلم
ولا لا الكذبون يكرهون فتنة الكذب وكذا الظالمون والمحاسبون والشاكرين يكرهون فتنة الظلمة
والسرقة بالسنتهم وان استيقنت بفتنهما انفسهم وهم الامانة لوف من العتلا فكلا لا يكرهون
كذلك لا عبرة بمحمود لما تكن بجلباب الحياء المكرب لجواب فتنة الفتنة مع علمهم اصطرا فتنة
ترك الحجاب ما ن قلت مسألكم لتعليل بفتح النظر إلى الأجنبية ولو إلى الوجه والكتفين لكرهه
ذلك على وجوب الحجاب للفتنة قلنا ولا أن الفرض الأصلي لدى هو المطلوب تسليم حرمه النظر
وتحريمه بعد تسليم ذلك فالمرسول لا يثبت أحسن من الحجاب عتلا بعد تسليم حرمه النظر ولا
طو فرض ترك الحجاب مع تحريم النظر يلزم العسر والخرج فوجب دفع العسر والخرج عتلا ولا يثبت سهل
وانفع في دفعه من الحجاب لا ترى أن العتلا إذا كان النظر مضرا للعين يضعون عليها خرقة أو
محوها بجمعها عن النظر واجبا على ذلك الشيء ويعقدونه فلا يفعل أحد من العتلا ولو فعل
أحد لأمه العتلا لا يخلو بالنظر والضرر الثاني أن دفع الضرر المعلوم أو المظنون واجب عتلا
ولأرباب نظر الفتنة والنسب إلى وجوه العبد التحسين يؤدي إلى المفاسد المطية المورثة

فمن النظر المصطنع مطلقا كما اعترف به في الحدائق كتحققها بما دل على استثناء الوجه والكتفين مع الاعتراض بأحاطة بها الحنك قد عرفت صحة القول بالتحقق مع بيان أن يكون هذه أخبار بنفسها آية عن التحصيص من الفتنة والتفتت من الفتنة لا قبل استثناء الوجه والكتفين لكونها الحق بالفتنة فتعللها على ما عرفت الوجه والكتفين بحدس كل عبد وحيث هما مطلقة نحو الفتنة مع اطلالة فها هي شاهدة على صدق دعوى كون النظر إلى الأجنبية مطلقا حتى الوجه والكتفين موحى الخوف الفتنة عتلا وأمرت ذلك فتقول لما دعوى الفتنة في كون ذلك المحجوب فتبنا وحكم الفصل بكونه موحى لآية... هي فتنة فتبنا فتبنا من مسئلة لفصاح كثيرة ومسلومة محرم محرم وحاصل نوحه الأول دعوى فتنة... فتنة... النظر إلى الوجه والكتفين من الأجنبية ولا سيما المشايخ وفي كون محرم فتنة لآية... فتنة... شأنها وفي عتلا ومسلوم المحرم محرم ومسلوم الفتنة فتنة... فتنة... فتنة... المطية والقاصح لكثرة فيحكم لتعليل بجواب الفتنة وأن لم يأمير الفتنة فكيف كان الكتاب والفتنة قد بلغ في محجوب إلى العادة الغصون والفتنة حكم لتعليل فتنة فتنة واستلزام مثل الفتنة في فتنة الكذب والسرقة والخيانة وأنواع الظلم وما حكم هو الوجهان لتسلم ولا لا الكذبون يكرهون فتنة الكذب وكذا الظالمون والمحاسبون والشاكرين يكرهون فتنة الظلمة والسرقة بالسنتهم وان استيقنت بفتنهما انفسهم وهم الامانة لوف من العتلا فكلا لا يكرهون كذلك لا عبرة بمحمود لما تكن بجلباب الحياء المكرب لجواب فتنة الفتنة مع علمهم اصطرا فتنة ترك الحجاب ما ن قلت مسألكم لتعليل بفتح النظر إلى الأجنبية ولو إلى الوجه والكتفين لكرهه ذلك على وجوب الحجاب للفتنة قلنا ولا أن الفرض الأصلي لدى هو المطلوب تسليم حرمه النظر وتحميمه بعد تسليم ذلك فالمرسول لا يثبت أحسن من الحجاب عتلا بعد تسليم حرمه النظر ولا طو فرض ترك الحجاب مع تحريم النظر يلزم العسر والخرج فوجب دفع العسر والخرج عتلا ولا يثبت سهل وانفع في دفعه من الحجاب لا ترى أن العتلا إذا كان النظر مضرا للعين يضعون عليها خرقة أو محوها بجمعها عن النظر واجبا على ذلك الشيء ويعقدونه فلا يفعل أحد من العتلا ولو فعل أحد لأمه العتلا لا يخلو بالنظر والضرر الثاني أن دفع الضرر المعلوم أو المظنون واجب عتلا ولأرباب نظر الفتنة والنسب إلى وجوه العبد التحسين يؤدي إلى المفاسد المطية المورثة

ظهر الرقا وما بطن هو الحالة ولا ريب ان الحالة نشأ من المشاهدة وعن ما يمسك الله ثم قال الله خلق
 حواء من آدم فخذ النساء في الرجال فمقصودهم في البؤس ورسالة الامير الى ابنه الحسن ثم وافقت عليهن
 من ابصارهن مجابلاتا من فان شدة الحجاب غير لحن من الارباب وليس جرح من شدة من دخول
 من لا تنق به عليهن فان استطعت ان لا تعرفن غيرك من الرجال فافعل وقال امير المؤمنين ع خلق الله الحي
 عشرة اجزاء فجعل نعمة احر في النساء وحره واحدا في الرجال وفي رواية لولا ما جعل الله فيهما من الحجاب على
 قدر اجزاء الشهوة لكان كل رجل ينجس لونه من لفتات به وفي رواية اذا حاست ذهب حزن من مباحها
 فاد انزجت ذهبه فاذا انزعجت ذهبه فاذا اولدت ذهبه وتبقى لها حصة اجزاء فان نحر
 ذهب حباها كلكه ولو كانت في المرأة نعمة اجزاء من الشهوة وذهب بها الحجاب فانه الله السفا وهو
 المستعان بالجملة فلا ريب ان النظر هو ريب الرنا وذا محمود وقدا فسوق والمغنى موجود في الطاهر
 والماع صعب لقله الورع في الرجال فما ظنك بالنساء فالتمس من الرنا بوقت على الاحتجاب فيجب
 من باس المقدرة عقلا وما احسن ما اسند علم الهدى الشهاب المني قدس الله سره في رواية
 عباي شومنان وجهها والقلب حرقا على عرقا في الهوى بظلمها بالبنق بله عدتها
 ماله العين فادارها دل على ما بين دعمها ساعدت قلبها موافا سيب هذا البلاغها
 وقال اخر تمنى يا مطلق ينظرة واورد ما يلي اسد الموار

اعبى كفا من فوادي فانه من البغى حاشين في مثل واحد
 وكنت اذا املت طورك ولما لقلبك يوما انصبتك المناظر
 رابنا الذي لا كذات فادر عليه ولا عن بعضه انت صابر

الى هنا جميع قدس منها القول في بحر الاول وسوف بطرق جمعك بكل كلمات الجواهر للنظر
 الى الوجه والكفن والتقد عليها في الجزة الثانية انشاء الله تعالى وهو مبنا ونهر الوكيل
 وقد شرف بكاشه بمين المذنب العاصي احقر العباد
 كاطم من عبد الجواد المحلاني
 في ابواب الشافى والعشرون

بالمطبعة الميرضوية
 في النجف الاشرف
 شهر ربيع الثاني ١٣٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والضلوة والسلام على عباده الذين اصطفى **وهو محجل هذا هو الجزء الثاني** من كتاب استدلال الرغاب في مسئلة محجل فنقول اما استدلال به على جواز النظر الى الوهم والكفن فامور منها التبره لاطباء الناس في كل عصر على خروج كثير من النساء باديان الوجوه والاكتف خصوصاً اهل القرى والبادى والجواب عنها واضح اما اولاً فنقول لو اريد سببه المعانف فتوضعه وان اريد سببه غير من فلا يدل على المدعى انا ثانياً فنقول لو اريد بالتبره خروج النساء المعانف سافرات مع العلم بوجود الناظر فمنع التبره استدلالاً ولو اريد مع عدم العلم بمحض الناظر او مع التبرع عند مفاجاة الناظر فلا يدل على المدعى بل يدل على نقض مطلوبكم واما ثالثاً فنقول لو اريد بالاستدلال بالثبوت الاستدلال على جواز الخروج كذلك في الجملة فنخرج عن محل الكلام وان اريد بالاستدلال على جواز النظر فلا دلالة بجواز الخروج كذلك لو سلم على جواز شهد النظر كما لا يخفى واما راجاً فنقول لو دل جواز خروجهم سافرات الوجوه على جواز النظر الى الوجوه لدل على جواز النظر الى الذراع وهذا والرقبة والراس والشعر ايضا بجرمان التبره على كثرتها ايضا كما لا يخفى والله باطل فلفظهم مثله واما خامساً فنقول ان سيرتهم معارضة بغير الرجال لا تغايرهم على المنع من خروج

ناسهم سافرات ولذا استدلال كثير من الاصحاب على التحريم بالنسبة لآل في عامر لمقاصد لاتفاق المسلمين على منع النساء من ان يخرجن سافرات وذكر مثلاً الشهيد الثاني في لم وغيره في غيره وقد تقدم نحوه وكيف الشام وقال في جواهر التبره معارضتها من المشبهات والمثبتين في جميع الاصصار والامصار بل لعل النظم الى وجوه النساء المستورات من المنكرات في دين الاسلام انتهى وبالحاصل فان منع دلالة ما سلم من التبره على جواز النظر الى وجوههم اذا سلم من التبره فما هو خروج بعض النساء في محالهم وكفى الوجه مع علم الناظر فاذا جازت لظاهرناطين وشعر ما في دلالة غيرهم على ذلك على جواز النظر شرعاً بل سترهم عند مصادفة الناظر دل على حجب ستره على جواز النظر عند واقعة غير المشبهات من الفواسق والكواشف وغيرهم فلا عند سترهم وبالجمله فلا ريب ان مثل هذه التبره لا تكون كاشفة عن حكم الله تعالى فاستدل ان المشك بالثبوت للجواز في غاية الضعف والوهن حتى اعترف به بعض المجوزين قال في رايه في الاستدلال للجواز باطلاق الناس على خروج النساء سافرات غير موجباته ولا تصاب انه لو جاز المشك في جواز النظر الى وجوه الاحبيات بغير الحجابات لكواشف والباديات التوافر بجواز المشك بغيرهم في جواز النظر الى الشعر والرقبة والراس والذراع واليد من الصدا كواكب بل في جواز النظر الى النساء بالرجال وراحتهم لم كالبهائم كما هو مشاهد في الاعراب واهل البوادي ولا سيما في ايام الزيارات ولا يمكن لشمك المجوز بغيره نساء اهل الهند الكواشف التوافر للآفة بغيرهم بخرج الجاهلية الاولى واعلم بخطبنا في المحرق على الواقع وامكن المشك بغير المسلمين والمسلمات في الغيبة والفتنة والكتب والرقبة والمحمد والبقى الظلم وذلك لعمدة فاصلة الظاهر فليس كفن الوجه باشبع من هذه المنكرات والقبائح المضرة الفصح الداخلية في الكايز الموقنة والجواز المهلكة بل مما شيع واكثر معاد الله ان يراد بالتبره هذا المعنى في ليس كما اشاع في المسلمين والمسلمات لاسباب غادية او اعراض دينية او اسباب مختلفة بصرح الثبوت في اثبات الحكم الشرعي وبالجمله فالواجب هو اشاع الادلة لا المشك بامثال تلك الامور ومنها الزهد الصبر لولا الجواز لمع البلوى والجواز عنه فلا مصلح من منع الصبر لمع سواه اريد ذلك بالنسبة الى الرجل والمرأة ولو سلم قائماً

اسلم في مثل الاعراب الذين لا يسهون اذ انهم ولا يجب العوض عنهم على ما روي والحق ان
 لصرايحهم انما هو في التجنب عن وقوع النظر اتفاقا لا عن عمد واما التحريم عن النظر عمد
 واجتناب فلا عسرفيه ولا حرج اصلا بالنسبة الى الاعراب ايضا فضلا عن غيرهم ولو عد
 مثله للعسراف وحرجا لكان التحريم عن البول والغائط وسائر التجاسات والتجسس عن ملاقيهم
 ولو بوسيلة كثرية بل والتجسس عن سائر المحرمات التي نعم بها البلوى عند عسراف وحرجا من النظر
 الى وجوه النساء ولا سيما المخدرات المحجبات بل كانت التكليفات بأسرها والاحكام الشرعية
 تأميرها وجهه للعسراف والحرج بل لا لزوم بالشرعية انه شرعية كانت يكون موجبا للعسراف والحرج
 عند هؤلاء الاحرار الذين غابا ما لهم الا نفل من عقاب العقل ووثاق الشرع والادب
 ومنه ناسهم ان يتركوا سدى ليسجوا كالبهايم الرافعة والذواب السائمة لا يترحم
 زاجر ولا يروهم صوت ناه ولا امر وسها صمير على من سويد قال تلك لانه الحسن عليه السلام
 اتى بمثل النظر الى الاجنبية بمعنى النظر اليها فقال يا علي لا بأس اذا عرف الله من يملك
 الصدق واباك والزنا فانه يمتنع اليك ويهلكك الدين والجواب عنه انه لا دلالة فيه على
 جواز النظر عندا الى الوجه والكفين خاصة كما يزعمونه اما اوله فلا نية قوله انه بمثل النظر
 الى الاجنبية لا دلالة فيه على كون ذلك هذا اخبارا كما لا يخفى لعله كان من اهل الضمير
 يتفق اكثر وقوع النظر عليهم وحصول الاعجاب فلهذا يحسنون ولكونه من اهل
 الايمان حاشا من ذلك واما ثانيا فقول في معنى النظر اليها يمكن ان يكون بيانا للابتلاء
 ويكون غرضه انه بمثل الاعجاب بالنظر الى الاجنبية اي مجبدا انظر اليه ولو اتفاقا في
 عليه السلام لا بأس باجماع الامة عجايبه لا بأس بالاعجاب واللذة الفهرية التي هي
 مقتضى البشرية فاني دلالة فيه على جواز النظر عندا واما ثالثا فليس في الخبر ذكر الوجه
 والكفين اصلا في السؤال ولا في الجواب فضلا عن جواز تعمد النظر اليها في الاستدلال
 به على وجهه ان تعمد النظر الى الوجه والكفين خاصة عجب فاللزام اما العمل بما هو ظاهر
 الخبر ما دى النظر من جواز النظر الى جسد المرأة التي يحرم النظر اليها مطلقا ولا سيما ما
 يتكف عادة كالنداء والساق وبعض الشعر والراس والزينة ولا يقول به احد وجمل
 طمها للنساء وحمله على خصوص النظر الى الوجه والكفين لا وجه له اصلا وليس لاحد ان

يؤمن ان لا سلافة مما يكون مع تعمد النظر لا بدونه فضلا عن مجرد الاعجاب به وهو
 مقتضى البشرية لا ما يقول لاربيان لا يحجب بحسن هذه اهل لودع والاباء الله
 من لا ابتلاء ويحافون عند استنساخ الخوف وان كان لا يحجب مقتضى البشرية فيشهد به
 روى انه كان امير المؤمنين عليه السلام يكره ان يسلم على الشبهة من يقول تعوب
 بمعنى صونها ويدخل على اكثر مما طلبت من الاجراء لاربيان المراد من الاعجاب بصوت
 وكلامه على حصول اللذة الفهرية بمقتضى البشرية فكذلك لاربيان هذه روى
 الاعجاب بحسن هذه نوع نظر عليهم ولو تعافوا ولا يثبت من لا يثبت به ويدان به
 لا بأس اي لا بأس بالاعجاب الفطري وللذة الفهرية وانعرب الله من يملك الحسن
 في القول والعمل واليمان والنفوس ثم حذره لاربيان التحريم من الايمان
 على التحريم من مقتضاه ولا سيما النظر الذي هو يريد الزنا ورائد الفجور وفدع الحج
 الله عليهم واله النظر منهم من سهام اليه وقد روى ياكم والنظرة فانها تروى في الغلظة
 شهوة وكفه بها الصاحبة فاشته مع انه ورد في خبر ان النظر الى العين فيمكن ان يريد عليه السلام
 بقوله ابالك والزنا اي زنا العين وهو النظر او لا يتم زنا العين والفرج وعبرها فمن
 ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال ما من احد الا وهو يصيب خطا من الزنا فزنت
 العين النظر وزنا الفم القبلة وزنا اليد بين اللسان صدق الفرج ذلك ان كذب واما رابعا
 فظاهر الخبر على ما زعموه يقتضي جواز النظر الى الاجنبية مع اللذة بل وخوف العشر بها
 اد لاربيان لا يحجب بالنظر الى المرأة بحسنه لا ينفلت عن اللذة قطعا مع ان التحريم مع
 اللذة اجماعي فظاهر الخبر مخالف للاجماع بل قوله انه بمثل يقتضي خوفا من الوقوع في المحرم
 وجواز النظر مع خوف العشر ايضا مخالف للاجماع فظاهر الخبر مخالف للاجماع فلا يجوز
 التمسك بظاهره قطعا فلا يجوز حمل الخبر على ما هو ظاهره بل لا بد من التاويل ككثرة
 وقوع النظر لا عن عمد وحصول الاعجاب الفطري بذلك وخوفه من ذلك لا يمان به
 بلفظ والنعامة الى مكان الشيطان فقال عليه السلام لا بأس اذا عرف الله من يملك الصدق
 ثم حذره الزنا والخبر من الزنا قرينة واضحة على عدم ارادة الرخصة في تعمد النظر الى
 الاجنبية مع الاعجاب بحسنه الذي هو يريد الزنا ورائد الفجور والانصاف انه ليس

بنا ويل بل هو ظاهر الخبر عندنا لا مل وبالحجة فلا دلالا للخبر على دعواهم بوجه من التو
 فالتمسك به للجواز في غاية المراه ولقد جاد شجعنا في الحواجر حيث قال ان الخبر لا يدل
 على الرخصة في النظر الى المرأة المحبلة التي يحجب النظر اليها الذي يمكن دعوى الضرورة على
 عدم جوازه والضرورة على عدم وقوع ذلك من الامام الذي من عادته البحث والترغيب
 في عدم ذلك ومنها ما رواه في الكافي بسنده عن عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 عن جابر بن عبد الله انصارى قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله يريد فاطمة واما
 معه فلما انتهينا الى الباب وضع يده فدفق ثم قال السلام عليك فقالت فاطمة عليك السلام
 يا رسول الله قال ادخل قالنا دخل يا رسول الله قال ادخل فادخلنا ومن معي قالت يا رسول الله
 ليس على فتاع فقال يا فاطمة خدي فضل لمضك ففتحت اسك ففعلت ثم قال السلام عليكم
 فقالت فاطمة وعليك السلام يا رسول الله قال ادخل قالت نعم يا رسول الله قال ومن معي
 قالت ومن معك قال جابر فدخل رسول الله صلى الله عليه واله ودخلت فاذ وجهر فاطمة
 اصمركا ثم برادة فقال رسول الله ما لي ارى وجهك اصفر قالت يا رسول الله الجوع
 فقال اللهم مشع الجوع ودافع الصفة اشبع فاطمة بنت محمد قال جابر فوالله لظنن انهم
 يتحد من فصاحتها حتى صار وجهها احمر فاجاعت بعد ذلك اليوم والجواب اوله
 الرواية ضعيفة لعمر بن شمر قال الشيخ الجليل خربت هذه الصائفة الذي يركن اليه اعظم العلماء
 في الحجج والتعديل ابو العباس احمد بن علي المعروف بالنجاشي عمر بن شمر ابو عبد الله الجعفي عوفي
 روى عن ابي عبد الله ضعيف جدا زيدا حديث في كتب جابر الجعفي يثبت بعضها اليه
 والامر ملتبس ذكره العلامة في خلاصة الرجال في القسم الثاني المختص بذكر الضعفاء و
 اورد عبارة النجاشي بعضها ثم قال خلا اعتمد على شيخنا برويه وكذا نقل عنها الشيخ ابو علي
 في رجاله ثم نقل عن تلميذه المؤنس اليه بها في حق ان بعض الروايات تدل على عدم غلوه ثم
 قال قول انما رماه النجاشي وابن الغضائري والعلامة بالكذب والوضع لا القلوح في
 يقال ان احادته تدل على خلافه وقال النجاشي في جابر بن عمر بن شمر لكونه ثقة في نفسه ولكن
 من روى عنه ضعيف فتن اكثر منه من الضعفاء عمر بن شمر الجعفي والسكوني في اخرها قال و
 بالحمل فعمري شمر مروي بالضعف ويعد بضعف هو لا الا ما طعن لا يمكن الا اعتماد

على وابنه وثانها لا دلالة فيها على وقوع ذلك عندنا بهل وقوع ذلك عندنا بل هو
 حتمال قريب جدا في مثل المقام كما لا يخفى وثالثا يحتمل ان يكون ذلك فسر واول ثبوت
 الحجاب فلم يكن حارا ثانيا في ذلك مع لعدم واثباتا لقصاص لعمر بن شمر في قوله
 جاز للجوزين التمسك بظاهر الخبر بماذا التمسك به للقول بجواز هذا النظر الى شعر
 الرأس في الجملة وهو القصاص هو لا يقولون به واعلم متناوهم ولا حجة حارة معه
 مما فيه مثل نظري ويري على جواز النظر في كونه حار في عدمه وليس فينا سعة
 مفصلة ان شاء الله فان استعمال مثل تلك الاعمال في العرف والفتا لا اخبار المأثورة
 عن الصرة الطاهرة في وقوع النظر من غير عمد فوق حد لخصه وعرفت ذلك
 لك الوجه في سائر الاخبار المشتملة على نظر الوجه والبدن ونظرك ضعيف ما ذكره في المتن
 حيث قال وبوتها المطلوب لا اخبار المنقضة لروية سليمان بن عبد الله في نسخة القصاص
 ادارة الرحن ونحو ذلك فحاوي اخبار كثيرة انتهى او قد عرفت ان الرواية لا تدل على العمل
 المراد منه وقوع النظر ولو من غير عمد وبالحمل والتمسك به في غاية الضعف ولو من وليس
 في الخبر لا قول جابر لظنن انهم يتحد من فصاحتها واثبت دلالة في ذلك على وقوع ذلك
 بالعدم سوى ظهور اسناد الفضل في العمل وليس ثبوت ثم اى دلالة فيه على جواز ذلك
 شرعا اذ العمل بحمل المالم يعلم جهة وقوعه بالنفصيل فلا يكون مجزعا للمعروف لو كان من المسم
 فكيف بفضل غير المعصوم فكيف يسوغ ان يعارض بعمل غير المعصوم الجمل المحمل وقوعه على
 وجوه اذ لم يعلم وجه العمل ظواهر الكتاب والسنة والادلة الفاطمية والبراهين الساطعة
 وبالحمل فالتمسك بمثل تلك الظواهر في مثل هذه الاخبار في الاحكام الشرعية غير سديد
 فن الجواب يكون لعلامة الجواز في الحدائق الى هذا الخبر ولو جاز ذلك لعظم الخطب وبحال
 التمسك بجواز النظر الى الرأس والشا وغيرها لا اخبار طاهرة في ذلك كغير سليمان المروي
 في المنهج المنقول في البحار وغيره قال فهدى ذلك الى منزل فاطمة بنت محمد صلى الله عليه واله
 ما اذا هجالتها وعليها قطعة عمامة اذا خربت راسها الجلي ما فيها وذا عطف سائنها
 انكشفت راسها فلما نظرت الى اعجزنا انتهى موضع الحاجة مع انه واضح الفساد بل في
 الاخبار ما هو اعظم من ذلك ما رواه في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر في خبر الشراء والتوريب

النفس كما في بعض الروايات فوصفت لأمير المؤمنين فعلها وصنعت لها أسماء كما رأت
 في الحبشة فقال لها استرعي من الله من النار وفي رواية ثبتت وما رويت من غير
 فيض رسول الله إلا يومئذ وفي البخاري عن علي الشرايع وصية فاطمة لعلها السلام وأعمال
 نساء في رواية المشككة قد صورته فقال لها علي عليه السلام أرى كيف صورته فأرته
 ذلك كما وصفت له وعن التهذيب عن أسماء في خبر قد عمت بسرير فأكبته لوجهه ثم دعت
 بحمراء فشدته على قوائم ثم جلسته ثوبا فضالت هكذا رأيتهم يصفون فقالوا إنما صنعوا على
 مثله استرعي من الله من النار وعن الأصبغ وأخذ في نساء فأتته رأيت المشككة يصفونه
 لي وعن روضه لو أسطن في وصية فاطمة أو صبيك بأمرهم أن تتخذ لي نساء فقد رأيت
 المشككة صورته في صورته فقال لها صبيك فوصفته فأتته لها فأتته نساء على وجه الأثر
 ذلك وفي رواية ابن عباس قالت لأسماء بنت عميس لا تحلبني على سرير طاهر فقال لا لعمري
 وبك أصنع نساء كما رأيت يصنع بالحبيشة قالت فأرته فأرسلت إلى جرائد وطبة فقطعت
 من الأسواق ثم جعلت على القبر نساء وهو أول ما كان من النش فثبتت وما رويت
 من غير ذلك إلا يومئذ وفي رواية أخرى أن فاطمة قالت لأسماء أنه قد استنجعت ما يصنع بالنساء
 أنه يطرح على المرأة الثوب فيصنعها لمن يرى فقال أسماء يا بنت رسول الله أنا أراك شينا
 رأيت بأرض الحبشة قد عمت بحمراء وطبة فحسنتها ثم طرحت عليها ثوبا فقال فاطمة
 ما أحسن هذا واجعله لا تعرف به المرأة من الرجل ومن هنا ظهر لك فساد توهم نظير
 الرسول لنظر جابر ولو صح الاستدلال بمثل فعل جابر الجعفي لاحتج الاستدلال على جابر
 الأحنيف ومنها بالاحسان الظاهرة في ذلك كالتحيز المشتمل على وضع هذا المعصوم على الأحنيف
 كخبر دات البرص وغيرها بطريق أولى وحمله على الضرورة باطل بالضرورة لا مكان الشفاء
 بأنحاء معتدة ووجوه متكررة كما وقع نظائره كثيرا في معاجزم صلوات الله عليهم
 روى العلامة ابن شهر آشوب في المناقب عن أبي الفضل الشيباني في ما له رواية استحق
 العدل الطبري في مناقب عبيدة الوليبة قالت دخلت على ابن الحسين ثم وكان يومه فخرج
 فوضع يده عليه فذهب فقال ثم قال يا حبيبة ما على ملة ابن زهير غيرنا وغير شيعتنا ومنا
 الناس منها برا وفي الصادق الكشي عن حبيبة الوليبة فقلت على الحسين ثم فقال ما أبطأ

بك عن زيارتنا والسلام علينا يا حبيبة فقلت ما أبطأ عمل لأعد عرستك وما هي
 قالت فكشفت خماري عن رصن فوضع يده على الرص ودعا فميرل يا يعقوب في رفع يده وقلبت
 الله ذلك لبرص فنهال بحور الأحداق بسند لظاهرة على جوار مع عبد علي حيد لأحنيف
 مع أنه أظهر في العدم من قوله لنظرت في حمراء وبك يكون وضع اليد من وراء الثوب
 فلا يجوز تخصيص العمومات الدالة على حرمة المسح على هذه الظاهرة قال في حديث جابر
 امرأة من المسلمين قالت أريد ما تريد المسلة فقال النبي صلى الله عليه وآله علي تزوجها فحجبني به فقال له
 في ذلك ثم قال يا بغيضة قالت نعم والذي أكرمت بالحق قال دنبار وسكا فادنيا فوضع
 حبيها على وجهه ثم قال اللهم لعل سبها وحسن عده في صحتها ثم لها سيرة فادم على
 رقبها وعرفته فميت لادم ثم قبلت وجلبه فقال كبريانت وزوجك قالت والذي أكرمت
 بالحق ما في الزمان أحدا خيالك منه فهل يمكن أن يستدل بها حد على جواز تقبل الأحنيف
 رجل جنبي مستدل لأفعليها ونفري النجس وعدم روى ذلك لأنه يمكن أن يكون قد فعلها
 ولم يفعل فكذا يمكن في خبر جابر لو كان عن محمد بن قيس كثره التوال عن ابن عمر والذراع دون
 الوجه والكف مع شدة الاستدلال بها وليس في ذلك إلا معلومة الجواز لا المعلومة عدم الجواز
 والألحان للذراع والشرايع بالمعلومة وهذا الوجه وإن كان في بادئ النظر وجها وقادحا
 بعضهم من أقوى الأدلة لكنه عند التأمل ليس من أضعفها فضلا عن أفواها لا تلبس به دليل
 شرعي ولا يدخل تحت أحد من الأدلة المعهودة وليس مثل هذا الظهور ولو سلم من قبل لظهور
 الكائن في ظواهر الألفاظ حتى يكون محذول هو طعن غير مستند إلى اللفظ لا يجوز التعمول عليه
 الظاهر لولا الغفلة فضلا عن غيره والحق أنه مستبعد لو كان في محله لا وجبا خيال ما ذكره
 ولا يوجب علما ولا عملا ولكنه يدفع هذا الاستبعاد ملاحظ سائر الأخبار الواردة في
 سائر الأحكام وسائر الأبواب ككثرة ذكر بعض المنذوبات والكرويات مع ترك ذكر بعض
 الواجبات والمحرمات المؤكدة واستأنه يمكن أن يكون وجه كثره التوال عن الشرع والذراع
 دون الوجه والكفين عدم انفكاك أحدتهما عن الآخر والمنع عن أحدتهما منع عن الآخر
 نظر إلى الوجه والكف عاليا في كونهما عن حكمهما على استبعاد لا يحارض ما سمعت
 من الأدلة انتهى قلت ويمكن إحصاء يكون لوجه كثره ذكر لشرع لا جابر كونه

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

أقل وأبسر ومن التواضع الخارجة عن الجسد فإذا حرم النظر إلى الشعر حرم النظر إلى الجسد
 بطريق أولى فذكر الشعر من باب المثال لكونه أهون وأبسر والجمال إلا صفر روى في الغيبة
 إذا أراد أحدكم أن يتزوج فليسال عن شعرها كما يسأل عن وجهها فإن الشعر أحد الجمالين
 فإذا حرم النظر إليه حرم النظر إلى الجسد بطريق أولى كما نرى الله سبحانه عن إهداء الزينة دون
 مواضعها ثمينا للأمر ونعلنا للتحريم والمحظوظ كما قال الرسول من أذى شعرة مني فقد أذى
 وكفولة ثم لا تغفل لها أب وكفولة لا يظنون قبلا وبشر إليه ما رواه الصدوق في المصنوع
 والملاءم الرضا عليه السلام أنه كتب إلى ابن سنان حرم النظر إلى شعور النساء المجوبات بالزواج
 وغيرهن من النساء لما فيه من نهج الرجال وما يدعو إليه الفساد والدخول فيما لا يحل
 ولا يعمل وكذلك ما نسبته لعمور لا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا
 يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة أي غير الجلباب ولا
 بأس بالنظر إلى شعور مثلهن وفي هذه الرواية الشريفة مواضع للدلالة على ما قلناه لا يخفى
 الأول تعليل التحريم بكون النظر إلى الشعر نهجا للرجال ولا ريب في جوابه في الوجه على أنه وجه
 إذا لا يعقل كون النظر إلى الشعر مباحا دون الوجه الجبل الذي هو مجمع المحاسن الفاتنة الشائقة
 بقوله ولذلك ما نسبته لعمور ولا ريب في عموم وشموله للوجه والكفين وسائر الجسد والروايات
 بما نسبته لعمور ما كان مشابها للشعر في نهج الرجال والبعد إلى الفساد والدخول فيما لا يحل ولا
 ريب أن هذا الوصف مشترك بين الوجه والكفين وسائر الجسد فلا وجه لتخصيص ما نسبته
 الشعر بما عدا الوجه والكفين إذا لا يعقل كون النظر إلى الشعر وسائر الجسد نهجا سوى الوجه
 والكفين فإنه واضح الفساد الثالث قولنا لا الذي قال الله عز وجل والقواعد من النساء اللاتي لا
 استثناء دليل العموم بل هو مؤيد للعموم فيما عدا المستثنى بل قوله دليل التحريم ولا بأس
 بالنظر إلى شعور مثلهن بعد الحكم بحرم النظر إلى الشعر وسائر ما نسبته لعمور من الجسد استثناء
 شعور الفواعل خاصة دون غيرهن ودون ما نسبته لعمور من دليل واضح على عموم التحريم
 في الفواعل أيضا عما استثنى فصلا عن غيرهن ويحتمل أن يكون الوجه فيها بظن من الأخبار
 من سنة إلا مناهم في السؤال عن شعور دون الوجه مضافا إلى ما ذكرنا من الشهادة بذلك بين العامة
 وسالفتهم في تحريم إهداء الشعر لغير الزوج حتى قالوا يجوز إظهار الوجه والخبر والقرآن المحل

والتواضع والمصدق لا جانب دون الشعر كما يفصح عنه ما روى عن ابن عباس على ما حكاه
 الشيخ في النبان قال في تفسير ما ظهر قال بن عباس عن القولين وسواء في الحال والمصدق
 والخبر فإنه يجوز إظهار ذلك لغير الزوج ما لا يشترطه يجوز أن يذهب إليه لا سيما من
 المعلوم كون ذلك خلاف مذاهب الشيعة فإنه لا يجوز إظهار الوجه لغيره بل لا يشترط
 الضم الزوج مما لا يقول به أحد من الشيعة حتى لا يلوها سنته لوجه والكفين متناهية
 مروك عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت ما يحل النجس من ثوبه قال ما لم يكن في ثوبه
 والكفان والقدمان والحوادث أما أولها فأنه لا يمسها ولا يمسها ما دون
 على الحرمة وأما ثانيا فبأنه مشتمل على القدم ولا يقولون به وقد إمامنا وقد اتفقوا
 الوجه والكفين حلالا فلا وجه للتحريم مع ذلك ومع خوف نفسه ما يدل عليه ذلك
 في الحلال لا بأس به وعجز خوف الفسنة لا يحرم حلال ما لم يدل عليه دليل في حد في
 رذ من قال بتحريم ما زاد على المرأة لكونه مظنة الفسنة مطلقا الشريعة تكون المعاودة مظنة
 لا يوجب التحريم إلا مع حصول الفسنة بالفعل لا بمجرد إمكان ترتب الفسنة وطبها أو قد لا تحصل
 الفسنة بالكلفة انتهى لم نجد في الأخبار ما يدل على التفصيل بين ذلك وعدمها سوى خبر عبد
 الله بن فضال في مرثدا الزوج قال لا بأس بذلك ما لم يكن مثله ذلك الشامل الصادق عليه
 بأن المراد لا بأس بالنظر إلى من يرتدون وبجها لا من اعلام الحال وهو الشائع لا بد من الإفادة
 بل مجرد التلذذ ما لا يقصود بالتلذذ عدم كون النظر لا من اعلام الحال وإرادة الزوج وجهه
 يورث التلذذ عادة ستماء نظر التلذذ وهو لازم للنظر إلى المرأة عادة لا أنه قد ينحصر في تحريم
 كما لا يخفى أما خامسا فبأنه لا يبعد أن يراد به النظر إلى ثوبها لا غير لا يجب على المرأة سترها
 والتعظيم من وقوع النظر إليها كما يجب في سائر الجسد لا يقال نظر إلى ثوبها غير اختيارى ولا يخلق
 به التكليف والأذن فلا يحكم عليه بالكلفة والحوادث فلا يحل عليه الدال على محل لا تأنه لا
 يصح خلق حكم به ما عدا كون مفدمات نظر حيازة وبدل ما روى عن أبيه
 عليه السلام أول طرفة إلى المرأة فلا تنبؤ لها سطره أخرى واحدا والفسنة وما روى عن زينة
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال رسول الله لا تنفع الطرفة الطرفة فليس لك إلا أول طرفة وت
 عليك لا لك في ذلك والمراد بالنظر لا بد من ما يقع من قصد كما لا يخفى على من يكره ذلك

بما برده عدم وجوب النكاح عند فلا بأس بالنظر الأول في المناهج وأما ما يقع اتفاقا
 فصدف فلا يتعلق به حكم اتفاقا وعليه جعل الحديث المشهور لا ولملك والثابت عليك تنهى
قلت وعليه جعل ما روي عن الصادق ع قال قلت ما للرجل ان يرى من المرأة لم يكن لها محرم
 قال الوجه والكفني والقدمين فالمراد من مرسلة من ذلك ما جعل للرجل ان يرى من المرأة اذا لم
 يكن محرما اي ما لا بأس ان يقع نظره عليه من غير تعبد قال الوجه والكفان والقدمان ومرجع هذا
 لتفسير الى عدم وجوب النظر على المرأة للوجه والكفني والقدمين مع عدم الناظر فلا مسافة
 بينه وبين وجوب النظر عليها لوقا حتمها الناظر وكذا وجوب النظر عنها على الرجل وبشهادتها
 ذكرها ما عن قرب الاستناد عن الصادق ع عما نظره المرأة من زينتها قال الوجه والكفني اي مع
 قطع الطر عن حصور الناظر وهذا هو المراد من مرسلة مروي لا يجب عليها ستر الوجه والكف
 في مصحح قطع النظر عن العلم بوفوع النظر فح لا بأس لو وقع نظر الاجنبي اتفاقا لا عن عمد
 وبوته اشتمال المرسلة على القدمين فهو قرينة على ارادة هذا المعنى فلا حاجة الى العمل بالثبوت
 القدمين او طرح بعض خبر ثم اعلم ان عدة ما دعا المجوزين الى القول بالجواز يؤتم كونه المراد بنحو
 قوله يرى وينظر او جعل ولا بأس هو النظر العمدى وانت خبير بان ذلك ظهروا بدوى يزول
 ما في تأمل ان استعمال مثل تلك الافعال بها لا يقع عري في اللغز والعرف والاشبار الماثورة
 فوق حد الاحتفاء وبكذلك ما رواه الصدوق في الغيبة عن الصادق ع لا بأس بالنظر الى
 اهل نهامة والاعراب واهل البوادي من اهل الذمة والعلوج لانهم اذا نهين لا ينتهين وما
 روي في الكافي عن ابي عبد الله ع لا بأس بالنظر الى رؤس اهل نهامة والاعراب واهل السواد
 والعلوج لانهم اذا نهوا لا ينتهون قال والمجنونة والمخلوبة على عملها لا بأس في النظر الى
 شعرها وجسد ما لم يتعد ذلك فانظر هذا الله كيف صرح عليه باشتراط عدم التعمد في
 في كون المراد بعدم البأس مورد الترجيح والاذن والحمل والجوار هو النظر الا تفاء الذي
 لا يقع عري وما سادس اقبانه يمكن ان يراد في الخبر من جواز النظر الى الوجه والكفني الجواز
 عند الضرورة وبشهادته ما حكى الاستاذ ع في بن جعفر عن ابي عبد الله ع سئل عن المرأة لها زوجها
 رجل قال لا تسئل عن المرأة يكون لها الجرح في فخذها او عضدها هل يصلح للرجل ان ينظر
 اليه وبها جرح قال لا تسئل عن الرجل يكون ماصلا في فخذها او اليه الجرح هل يصلح للمرأة ان تنظر

اليه او ندا وبه قال اذا لم يكن عورة فلا بأس تسئل عن الرجل ما يصلح له ان ينظر اليه من المرأة
 التي لا تحل له في الوجه والكف والقدمين وموضع التواريتي وهذا الخبر صحيح لانه لا يمتنع حواجز
 النظر في غير المحرم ضرورة العلاج مطلقا وانما يجوز النظر للمأخذ في موضع محرم من حيث
 التامع عن نظر الرجل الى محرم لا محبة وعصدها للعلاج وخص المرأة النظر الى محرم من
 اليه للمأخذ بل خصها النظر للعلاج الى ما عدا عورة الرجل ولم يذكر ما يجوز للرجل ان ينظر
 اليه للعلاج من الاجنبية احيى بن جعفر ان يعرف ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من المرأة
 للمأخذ فاجاب بانه الوجه والكفان وموضع التواريتي لم يكن ذكر للعلاج في التواريتي
 صريحا لكنه بقرينة ما سبق بمحمل وظاهر في ذلك كما لا يخفى لا اقل من الاحتياط المستطوع
 الاستدلال للجواز لا ضرورة كما انتم لم تذكر في الخبر ان المراد بالرجل والمرأة الاجنبي والاحتمال يكون
 واضحا عند التأمل فكذا سبق ذكر المأخذ وعدم عري معصوم بما يحرمه رجل ينظر اليه من المرأة
 يمكن ان يكون قرينة على كون ذلك هو المطلوب في التواريتي وبوته ذكر موضع التواريتي
 وهو المعصم وهو غير الكف بل هو جزء من الذراع ولما ذكر بعد انكف فان المعصم غير مستثنى
 عند المجوزين فان قلت لو كان غرض المعصوم هو الجواز للمأخذ لما خص بالوجه والكف المعصم
 لجواز النظر الى سائر جسدها للضرورة قلت هذا مضاف لمرجع الخبر وهو محرم عري في عدم حواجز
 الى فخذ المرأة وعصدها للضرورة العلاج وكذا الخرد الى المعصوم على عدم جواز النظر الى عورة
 الرجل للمأخذ مع ان الضرورات تنبيح المحذورات ومع الضرورة يجوز النظر الى العورة فصلا عن
 الفخذ والعصم فان حمل العلاج المذكور في الخبر على غير السالع عند الضرورة المسجلة للمحرمان جري
 ذلك في الوجه والكف والمعصم ايضا ما هم واعين ثم انه لا بأس ان يذكر بعض الاخبار التي
 ورد فيها مثل نظر وراى مع ارادة الرؤية والنظر لا عري فمن ذلك ما روي عن الصادق ع في
 من نظر الى امرأة فرفع يده الى السماء او غص يده لم يند اليه طرفه حتى يزوجه الله من الجوار
 العين وفي رواية حق يعقبة الله ايماننا بجد طهره قال في الجوار هو المراد من ينظر من وضع نظره
 اتفاقا ومنه ينفذ احتمال ارادة ذلك من دلة الجواز ودعوى عدم صلاحية النظر الاتفاق
 لان يكون موضوعا لحكم شرعي ولو لا الاحتياط فيها منع ذلك باعتبار مقتضاه بالعين
 الذي ذكرناه سابقا انتهى **قلت** ما ذكره شيخنا في الجوار هو في غاية الجودة مع

يمكن ان يكون في الرسالة في صدقها ما يدل على المراد من مضمونها من اجل تفتيح الاخبار كما ان في
رواية علي بن جعفر حيث تمتك بذي له بعض المجوزين لعدم انقوت فيله صريحا بما يدل على الاختصاص
الفرض بصورة العلاج مع تقدم ذكر العلاج سابقا بحيث يمكن ان يكون قربة واخذ على امل
في صدق الخبر وبالحمل فليس في تلك الاخبار ما يوافق اولئك القوم فان خبر مروي عن مروي
ورواية قربة لا تساند مختصة بما يظهر المراد من بينها فلا دلالة فيها على جواز الطر عندها
اصلا ورواية علي بن جعفر محتملة او ظاهرة بقربة صدقها في صورة ضرورة العلاج ولا
كلام فيها ولا اقل من الاحتمال المؤثر للاجمال لمقطع عن صلوح الاستدلال به للجوار مطلقا
مع ان الرسالة مشتملة على ذكر القدمين مع الاجماع على عدم جواز الطر الى القدمين كما اشرنا
به في الترياض فهو قربة على ما قلناه واحتمال زيادة القدمين كما في الترياض مشتهر هذا بعد
ذكر صاحب المدارك للقدمين بعيد جدا لوجوده في الكافي وغيره ولذا قال في المحققين ومن
الجملة السند في شرح الناص نقل مروي عن المذكورة عادية عن ذكر القدمين انتهى
ثم انه لا بأس ان نقر بما وعدناه من الكلام في فساد توهم دلالة مثل نظره على وقوع الفعل
عندنا كما سبق الى بعض الادام **فنقول** بنوبق الملك العلام **اعلم** ان الفعل اخبار
او اضبط في الفاعل المختار وان كان طاهرا في صدوره منه باخباره كقتل وضرب والكل يصح
لكنه كثيرا ما يطلق على مجرد وقوع الفعل ولو من غير تعور منه ولا ارادة بل ربما يطلق الفعل على
مجرد وقوع سببه كقول علي بن الحسين في لينة البافر عليه السلام قد شاط بد ملكي جابر لما لمصر
السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل راسه ونسبة الفعل الى الفاعل اذا صدق منه الفعل لا عن
بعد كثرة في الكلام ولها شواهد جمة منها ما روي ان بوقش النقاش كان يمشي بين الامام
ابا محمد العسكري صاوا الله عليه ويخمد منعه بونا برعد فقال يا سيدي اوصيك باكل
خبر اقل وما الخبر قال عزمت على الرجل وقال ولم يونس هو يمشي قال وجهه الثاني في
نقض ليس له قيمة اقبلنا انفسه فكسرت به بائنين وموعده عند الخبر والشاهد في قوله فكرته
بائنين ومثله ما عن محمد بن الحسن الاشتر العلوي قال كنت مع ابي علي باب التوكل في جمع
من الناس ما بين طالبي الى عباس بن جعفر فيمضوا ان لا نزل لهذا الغلام فاهو لنا
ولا ما كرا يصفون اما الحسن الثالث علي بن محمد التقي فاهو الا ان اقبلوا من راحتي رجل

له الناس كظم فقال لهم ابو هاشم اليس عمتكم لا تترجلون فقالوا لا والله ما نراك حسنا
حتى نرجلنا الخبر وكثيرا ما يستل عن حال الرجل فقال له رجل فلان ولا يدب التوال عن فعله
الاخباري ولذا قد يجاب بان قد مات وقد بدت حاشية صاحبها لا بد من خبره حتى
دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقال يا ابا محمد ما فعل ابو جهم فقال قلت قلت شيئا
الخبر وفي رواية اخرى دخل رجل فقال له ابو عبد الله ما فعلت وحدثت قال ربه وديها
الساعة وعن علي بن زيد بن علي بن الحسين قال قال له ابي جهم ما فعلت قال ربه وديها
ابو محمد العسكري ما فعلت فقلت هو علي قال فقال سبقت من سبقت
وامثال ذلك كثيرة قال لبيد

فصينا ففصينا نابعنا موطنا يستل عنه ما فعل

بل كثيرة ما يقال ذلك في غير ذوى المفعول بل الجارات من الفزدق قال يا نوان ركب
فانك قد فعلت وكادت وروي الشريف الرضي في تجرأت لسونة انه كسا سق من
فكلامه فقال له حافان نصمحم عطاها هذا كله في الاعمال الظاهرة في القصد منه
كثيرا ما يطلق على مجرد وقوع الفعل لكنه يحتاج الى قربة واما مثل طر وراي فليس منها لغير
الحد خلافا لظاهره كما لا يخفى على المتأمل اذ لا ريب ان من سمع صوتا من وراء حائط لا يقد
منه ولا سقى علم منه ولا اخبار يقال في تعريف واللغة انه سمع دلالة الصوت حقيقة وليس ذلك
خلافا لظاهره ايضا بل قد يختص لا سماع بالقصد ويحمل السماع على ان الفاعل الطر في
جمع نحو من واستمع لما يقصد سمع يكون بقصد ورويه كذا لو حاه حد فوقع طر وعب
فهذا يقال في العرف واللغة انه قد نظر اليه قطعا والتميز بين السمع والروية معناه حصول
الاحساس النعمي في النصري ويكفر به من القامشة بحسب ما في الصدق لا يسيرون
القصد بخلاف الاكل طاهرا وقوع ذلك بقصد وليس هو حاشية صاحبها لا بد من خبره حتى
الى الخلق وليس جميع الافعال ظاهرة في القصد وان كان متبائنا في فعله ككلام وهو موقوف
واكتفى نوم وسهر هارق وسهد واحب وابغض وحاز فصيل لتبوق واحد فوق النصال
اسنوله على الامد وسقى فلان فلانا وفاقه وانما يجزم قال جبر شمر

انظروا ان شتال متال قوم قم سيقوا اباك وهم ضود

و سطع بوضوح عيانه واشفق واخفق ففصل عن الافعال التي لا يتأتى فيها الفصد
 كتاب وشاخ وادرك واعصرت الجارية وانحن واسن وهرم ونفوس غرق واعناض هذا
 الامر من ذلك وبالحمله قبل نظر ورأى كثيرا ما يطلق على مجرد وقوع النظر ولو من دون قصد
 وليس كذلك مجازا ولا خلافا لظاهره بفت كقول القائل رأيت لعلال ونظرت الى لعلال لا يرى
 الى ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه سئل رجل فقال سئلتك على اني فقال نعم قال لا احلم
 لها غيرة واستأذن عليها كذا دخلت قال تعبان تراها غيرة قال لا قال فاستأذن انتهى
 ولا ريب ان المراد من قوله تعبان تراها غيرة وقوع النظر عليها وهي غيرة لا تعبد في
 ذلك كما لا يخفى ونظائر ذلك كثيرة منها ما رواه الصادق رحمه الله في الامال في حديثه
 الذروا فلم اسمع له حسا ولا حركة وفي رواية عن فضيل النبي فلتا سمع دوى الجبال واصوات
 النساء والطير علم انه داود وفي رواية شريفة الانبياء الم يسود اود انه سمع الطير حتى طر الى
 مرارة اوربا فهو اها وفي الامال ع الصادق من قال في حبه لم ين من مارا تة عينا وسمعه
 اذناه فبه من قال الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفلاة لهم ثواب عظيم البسم
 في الدنيا والاخرة وفي الامال ع الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من
 سمع النداء في المسجد فخرج من غير بلة فهو منافق الا ان يريد الرجوع اليه وفي الامال كذب
 هرون الرشيد الى ابن الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عظمي واوجز فكذب اليه ما من شئ
 تراها عينا لا وفي موعظ وفي رواية سواد بن فليس التي اوردناها في الامال ان رسول الله
 صلى الله عليه واله قال لا تمسك سلة فلا تمنع بعد هذا الجمع صوت يحدث ابدا ولا يرب
 ان الظاهر المنبأ في هذه الاخبار وغيرها من حصول التماع والنظر اعم من ان يكون باحشا
 م ولا يفسر في ذلك ارتكاب تحقير او خلاف ظاهره كما لا يخفى وليس التماع حقيقة الا الادراك
 التمع كذا النظر ليس الا الاحساس البصري ولعل الشرف في الادراك التمع العصري انما
 يحصل للسامع والباصر وبواسطتها يحصل صاحبها معنى سمعنا ونظرت ادركت سامع
 او باصره وهي غير ان عمل فنية العمل اليها كنية الاحراق الى السار وصاحب السامع
 والباصر فستعملها عند ادراكها لا يستعملها فلا دلالة لقوله ادركت باصره او سامع على قصد
 صاحبها او عدم قصد وما يشهد بذلك ما روي عن الصادق من نظر الى امرأة فرفع بصره

منه في ادراكه سمعنا عظمي

الى السماء او عرض بصره لم يرتد البصر من طرفه حتى يرتد الى عينه او حتى يرتد الى عينه
 انما باننا بحدس طمعه وما في رواية مذهب والمجتهون والمقلوبون على بعضها لا تاس من شدة
 وجدها ما لم يشهد ذلك وكذا ما في المختار في حديثه لا ريب ان ادراكه من جهة
 نليات اهله ولا يبعد ان الشيطان الى قلبه سبيل البصر فبصره عنها ومثله ما روي عن
 في بيت جاره فنظر له عودا رجل وشعر امرأة وشعر من جسد هالك حبيبا ثم يتكلم بهجته
 التار مع المناقبين فان اظهروا المرء من فية منظر له مودة رجل ونف من شدة لا يسمي
 فان التفتا تما هو في الاطلاع في بيت جاره لا ينظر الى غيره من الناس لا يسمع شدة ولا يسمع
 دلالة ولا يحذنبه على تحريم النظر الى جميع جسدها حتى لو كان في البيت لا يسمع من يرد
 من تعبد الاطلاع في بيت جاره ثم وقع نظره على ما يحرم النظر اليه كعورة رجل وشعر من جسد
 المرأة حتى الشركان حقيقا على انه ان يدخل المطلاع في السار وهو كاضيق في سبوع حفرية
 من الرجل هو العورة خاضعت لم يذكر غيرها ومن المرأة جمع جسدها حتى التوى كالمعصا
 ظنك بالوجه والكفين وفي الحديث في منعه عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
 المرأة الحسنة فليأتها اهله فان الذي معها مثل الذي مع تلك وفي نسخة قد انظر اليكم
 الى امرأة فليأتها من اهله فانما هي امرأة كامن فده وفي الكافي عن حماد بن عثمان قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله امرأة فابجست فدخل على ام سلمة وكان يرميها فاصاب منها وجرح في
 الناس وراسه بقطر فقال ايها الناس انما النظر من الشيطان من وجد من ذلك شيئا فليأتها
 اهله قلت في هذه الاخبار دلالة واضحة على شيوخ استعمال كل رواية ومثال ذلك من
 الافعال في المعنى لا تعم من العدى وغيره او في النظر الانفا في خاصة والزوجة من جهة واحدة
 فيها دلالة واضحة على كون النظر من الشيطان وان كان لا يريد الاحمال براءة الشهوة والوقوع في
 الزنا فانظرت بالنظر العدى ايضا قوله البصر بصره عنها صريح في وجوب صرف النظر بعد النظر
 الا نفا في فكيف يجوز هذا النظر وحمله على النظر الى خصوص غير الوجه والكفين بعد كما يجب
 كما يظهر هذا السائل ان كان له قلب والنظر التمع وهو شهيد واجبا جهاد لالة على جهة لا يخفى
 والمبطل والزمنا له مرة بمجرد النظر الانفا الذي لا يحصل به الاطلاع شام على المحاسن التي
 يحتاج في التامل حتى احتاج الى تلك التاكيدات والاهمال في التام نيات الاخر

لنظر الانفا في فاطمة بالنظر العمدى الموجب للعلم التفصيلي في الاطلاع الشامل على الحما سن
 لمالكة للفلوكة اعظم من الجميع دخول رسول الله صلى الله عليه واله على ام سلمة بعد وقوف
 نظره الشريف على امراءه والامانة من سلمة لاجل ذلك ثم خرج بعد الفصل وراسه بقطر
 وقوله انها الناس بما النظر من الشيطان مع انه لا يمكن تصور شيء في حقه وانما كان ذلك من غلبتها
 وهذابة الخلق في اذ كان صلى الله عليه واله مع عصمة الكرى وطهارته العظمى مع ذلك
 بعد النظر الانفا في وبهاج بالعمل ولا يقتصر على القول فكيف يعقل جوار النظر العمدى
 التفصيلي في الشامل الشام في حق لا يبرر هذا الهوى واما قول العلامة لمحقق المحقق لبحراني
 قدس سره في الحدائق بعد نقله لتلك الروايات ما لفظ الشريف في قوله في هذه الاحاديث
 دلالة ظاهرة على ما تقدم من جواز كشف الوجه والبدن من المرأة الاجنبية وعدم وجوب
 سترها وانما لو كان النساء يومئذ مستورات بحجرات غير مسورات لم يعلم حال الجمل من العجز
 حتى يرتب عليه ما ذكره هذه الاخبار وقوله انما ينظر من الشيطان يعني جبال النظر ومعاودته
 بعد حصول النظر الاولى التي وقعت اتفاقا اذا ترتب عليها اللذة والفنسة واما قوله في عجمته
 في انه لا مصاد به لفتنة فانه استعمل الحسن واستفاد من الفصح والوعبة في الاول والثمة
 من الثاني مجسلي وبشرى انتهى ففهم انه ليس في لزوم ما يدل على كون نظره الشريف عند اتفاق
 الله من ذلك ولا على كون المرأة عالة بذلك ولا على كون النظر الى الوجه والكفين خاصة مالا
 بها على جواز نعمت النظر الى الوجه والكفين خاصة عجيب مع انه لو سلم شيئا ان طاهر قوله
 ان امراءه وقوبه الوجه والكفين فينبغي له ان يعلم ذلك في كل ما دل على المنع من النظر الى
 الاجنبية كقوله ان النظر بهم محرم وكقوله لا تتبع النظرة النظرة وكقوله الاول لك والثانية
 عليك فيكون طاهرها النهي عن النظر الى الوجه والكفين فكيف يمكن حملها على منعها الوجه
 والكفين خاصة وقصارى ما تدل عليه هذه الاخبار كون المرأة المنظورة حين وقوع
 النظر في مكشوفة الوجه او بعد ما حوّل ذلك شرعا فالدلالة عليه فيها بوجه من
 الوجود بل لا تدل الاخبار على نعمت من لكشف الوجه او الجسد فضلا عن كون ذلك من
 الله ولا يستلزم من حرمه الشاطر ولا على علمه بوجوده الساخر ثم بوقوع النظر عن انفا
 عند ما يحرم من حرمه لا يستلزم لالها على جوارحه هذا النظر الى الوجه والكفين لبحراني

على جواز نعمت النظر الى غير الوجه والكفين فضلا عن الاقتصار على وجه وكفها لوجه
 عن عمد لا بعد حصول وقوع النظر اتفاقا الى وجه المرأة التي من عادتها التستر والاختفاء في سيرة
 فيها صلا بل هو امر يمكن كثيرا لوفوع في العادة وكثيرا ما يقع النظر في ذلك من غير قصد
 الى ما عدا الوجه وكفها من النساء المستورات اللاتي يراهن في سيرة كبره من وقوع النظر فيهن
 اتفاقا فضلا عن عمد من يما يتفق وقوع النظر فيهن مع عاداته مع عاداته مع عاداته
 بكونه انسانا ان يراه غيره في تلك الاحوال وحسب عادته في تلك الحالة مع عدم قصد
 في الانجهاج والعبور عن التواضع ان رسول الله صلى الله عليه واله في قصده في ذلك
 من شراجه الكلي في امر او اذ فرأى امرأتين تغتسل فقال لهما اني علمت وانه ليس من
 البرهمن الغنى واما قوله في رسول الله صلى الله عليه واله انه يستلزم في ذلك ما عدا وجهه
 وجهها حتى يطلعها فانه قد رفع رسول الله صلى الله عليه واله في ذلك وجهها وكفها حتى يقال
 سبحان الله خالق النور وبارك الله احسن الخالقين ولا ريب في هذا المذكور في قوله وفيهم
 حين الاغتسال والكشف لم يكن الا اتفاقا من غير عمد ولا يعقل ان يكون احد دلالة الجهر
 على جواز النظر العمدة الى المرأة الاجنبية حين الاغتسال فطهرت بجذابة كاسار على ذلك
 هذه الاخبار لا تدل على جواز الكشف ولا على عدم وجوب التستر ولا على جواز نعمت النظر
 نيقن للكال شمر في كبد النماء شوع استعمال مثل نظره وراى واما ما في النظر الانفا في اوجه
 المعنى لاعم وهو الغد المشترك بين العمد وغيره اعني مطلق اذ لا حاشية البصر هو كما مضى
 بالقصد لا وهو استعمال مانع في غابة الكثرة وله شواهد كثيرة في غير عصر وليس اللفظ
 الوارد في الخبر الذي يعمد لانه على جواز نعمت النظر الى الوجه والكفين باظهر من قوله
 فرأى امرأتين تغتسل ولا من قوله فطرا لهما وكانت جبهة حسنة فقال لهما اني علمت وانه ليس من
 سبحان الله خالق النور وبارك الله احسن الخالقين وراى امرأتين تغتسل من غلاة النظر في انفا
 فكيف يستبعد ذلك فيما عدا ذلك على جواز كبره في قوله وفيهم لغيره في قوله في المراسل ما يحمل
 للرجل ان يرى امرأة وبجملته فبان ما تدل عليه هذه الاخبار جواز كشف الوجه مع عدم التاخر
 عدم العلم لوفوع النظر ولا كلام فيه فتكون كرواية قريبا لا سناد وفيه السؤال عما يظهر المرأة في
 الوجه والكفين مع انه لو لم يكن حائرا امكن وقوعه اتفاقا ومع الغلبة في نسبة اليها لا بالنسبة

النظر كاري في الكافة الصادق عليه السلام لا بأس بالنظر في رؤس اهل نهامة ولا عراب و
 اهل السواد والعلوج لانهم اذا تموا لا يهتمون قال والمجنونة ^{بالله} نظر عفتها ولا بأس بالنظر لانها
 وجسد هام لا يهتم بذلك وهذه الرواية الشريفة تدل على ان المراد بجوار النظر في امثال تلك
 الاخبار وفروع النظر اتفاقا وعلى صحة الحكم بالحل في الجواز وعدم البأس بالنسبة الى النظر لانها
 بمعنى عدم وجوب التفتظ عن وفروع النظر الى امثال هذه النسوة السافرات للوجوه للعسر
 والمحرج لا انه يجوز النظر الى رؤس نساء اهل نهامة ولا عراب واهل السواد لان التعليل
 المذكور في الخبر وهو عدم الانتهاء بالنهاى لا يصلح ان يكون علة للجواز لان العصبية لا يكون
 لفظ التكليف مع بقاء الموضوع مع انه لو كان جائزا شرعا فلا معنى للمتنوع عند الانتهاء الظاهر
 في لمصنعا ومخالفة الحكم الشرعي مع انه لا فرق بين نساء اهل نهامة ولا عراب وغيرهن من
 نساء سائر الامصار في تحريم النظر الى رؤسهن وشعورهن اجماعا فلا يحجب من الاعتراض بها
 على ارادة جواز وفروع النظر اتفاقا من غير تعقد في رؤسهن ولا بحسب التخصيص للصحة المحرجة لان
 اذا نهين لا يهتمون مع ان ذيل الخبر مروي في عدم جواز تعقد النظر الى شعر المجنونة وجسد
 مطم ولا وجه يحملها على ما عدا الوجوه الكفية خاصة لعدم القرينة بل القرينة على خلافه موجودة
 لان مقابلة الجسد بالشعر يقتضي ارادة العموم وعدم استثناء شئ من الجسد لم يقابل الجسد
 بما فوق الثياب ولا وجه يحملها على نساء اهل الدنيا خاصة بدون القرينة بل قيام القرينة على
 العموم لمساعدة التعليل المذكور بل كان الساس التعليل بعكس المحرمة كاري في الكافة عرابي
 عبدا لله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرة لنساء اهل الدنيا ان ينظر الى شعورهن فيكبر
 فلم يغل بعمد الانتهاء بل بعدم الحرمة اي لا حرة لنساء اهل الدنيا كحرمة المسلمات فيجوز تعقد
 النظر الى شعور نساء اهل الدنيا واهلهم فهذه الرواية تدل على عدم جواز تعقد النظر الى
 شعور المسلمات واهلهم بحرمة الاسلام ولا لو كان النظر الى الكف من المسلمات جائزا شرعا
 فلا معنى لتعليل جواز النظر الى ايدي الذميات بعكس الحرمة لهن ولا فانها الفصل بين ايدي
 المسلمات وجوههن فذات النظر الى بدنة المسلمات بحرمتها واسلامها حرم النظر الى وجهها بالابواب
 المركب بل بالابواب والوجه الفطرية ايضا كما لا يخفى بل عطف لا يبدى على الشعور مع التعليل بعد
 الحرمة يدل على اتحاد حكم اليد والشعر جواز لونهما وايضا في عطف لا يبدى على الشعور دون

الوجوه وقفت و بما لطيف للسائل هو ان المقام يقتضي مقابلة الايدي بالوجوه وتلبد
 الوجه وانما ومقابلة الايدي بالشعور يدل على اتحاد حكم الشعر لوجوه كون ذكر الشعر مع
 عن ذكر الوجه لكون النظر الى الشعر مستلزما للنظر الى الوجه غالبا فمقابلة الشعر الايدي بمنزلة
 الوجوه بالايدي فتدل الرواية على ان جواز النظر الى شعور نساء اهل الدنيا وجوههن
 ايديهن انما هو لعدم ممانعة في ذلك بل حجة في النظر الى شعور نساء اهل الدنيا وجوههن
 وانما قول شيخنا العلامة لمرابي لو كان نساء يومئذ مستترت مخبرات سبب من ربه
 حال الجحيلة من القبيحة حتى يرتب عليها ما ذكر في هذه الاحاديث فبكون نساء مستترت لا
 يمنع من اكشاف الوجه واليد يجب انما اتفاقا او لعملة او لصحة او بعد اعادة حديث
 ولا بعد في عدم الجحيلة او الصبيحة في بعض النساء والعلم بحال محبة والتفتظ بمحصله في فروع
 النظر باي نحو كان وبالجحيلة كون النساء يومئذ مستترت مخبرات لا يمنع من وفروع النظر لبعض
 الاسباب في بعض الاحوال وكون النساء مستترات ليس معناه عند كشاف احداهن شاحل من
 الاحالات ثم هنا الطرفة طرفة يد بعد زائفة بنحو النسبة عليها وهن قول شيخنا لو كان لست
 يومئذ مستترات مخبرات غير مستترات لم يعلم حال الجحيلة من القبيحة يدل على ان المخار يكون سائر
 للوجه ايضا وانما قد جرت عادة النساء بسرو وجوههن بالمخار اذ لا يربط المراد بقوله مخبرات
 غير مستترات كونهن مستورات الوجوه بالمخار فيدل على الاعتراض بكون المخار سائر للوجه ايضا
 وليس مختصا بسر الرأس لو كان مختصا بالرأس لكان معنى قوله مخبرات مستورات لرؤسهن مع انه
 غير مراد لشيخنا فطما فانه لا يترك سر الرأس بالمخار وانما هو بعد بانكار سر الوجه وقائل يخرج
 الوجه من المخار كما صرح في نصه خبر فضيل بن يسار النهدي فلا حرج كان معنى قوله مخبرات
 مستورات الوجوه وقوله غير مسترات مروي في ارادة ذلك فقوله شيخنا هذا اعتراف بدخول الوجه
 في المخار وكونه سائر للوجه ايضا الى جريان العادة بسر النساء وجوههن بالمخار ولا يربط
 النساء فذكر مخبرات في المحاملة والاسلام وكيف يحكم شيخنا بخروج الوجه من المخار وقوله
 ان النساء فذكر يومئذ مكشفت الوجوه ثم يستدل بذلك على جواز كشف الوجوه مشرعا في عهد الله
 الذي جرى الحق على لسان قلم شيخنا حيث اعترف بكون المخار سائر للوجه وجريان العادة بذلك
 فان اطلاق قوله مخبرات غير مسترات وارادة سر الوجه بالمخار انما يخفى في جرت عادة التاكيد

نوجوه بالخمار كقول الشاعر
 بستر الوجه بالثياب والبرقع واللوغرض كون البرقع والثياب غير سائر في الوجه او فرض كون
 الوجه مكنون مع البرقع والثياب ايضا يستحسن ارادة ستر الوجه بقوله بستر وجهه ونقبت
 هذا ظاهر لاحفاء فيه والاضافة ان النساء في الجاهلية والاسلام قد كن مختلفات كما ان
 الامم الان كذلك ايضا بل النساء بالنسبة الى ما عدا الوجه والكفين من الرأس والرقبة والخصر
 والذراع والساعد وغيرها ايضا مختلفات في الكف والتشديد ورواية جواز النظر الى رؤس اهل
 النمامة والاعراب واهل السواد وانهم اذا انعموا لا يشتهون كافتة في رفع الاستبصار وحيثما كان
 المرأة المذكورة في هذه الاخبار من اهل النمامة والاعراب واهل السواد وبالحكمة لا ينبغي ان يحرر
 العفاف قد كن يسترن وجوههن من زحبي في الجاهلية والاسلام وهذه اشعار العرب شحونة
 طائفة بسترهن للوجه عفة وحياء مع قطع النظر عن الشرع قال ربع بن زياد في مالك بن زهير
 العبيس وهو من شعراء الحماسة

قد كن يسترن الوجه منذ
 قال الشاعر الخطيب البكري في كانت ناسنا بختان وجوههن عفة وحياء والان ظن من
 للشاعر بن لا يغفل من الخزي وقال ابن الدقينة وهو ايضا من شعراء الحماسة
 عهدت بها وحشا عليها رافع وهذا هو شربحت لم نرفع
 وقال امرؤ القيس في ربيعة المخزومي وهو ايضا من شعراء الحماسة
 ولنا نفاو ضنا المحنة واستقر وجوههاها الخزيان تنقفا
 بل كان الفارق بين المخزومي والامة ستر الوجه وكشفه كما يستفاد من كلامهم قال الشاعر
 ونوتكم في التروع باد وجوهها بطن مائة والاماء حرائر
 وقال نوبين جبر

وكنت اذا ما زويت ليلتي بعت وقد رايته منها الفداء سفوها
 برقي ان ليلتي لا خيلت لانا انشدت الحجاج هذه الايات قال لعلنا الذي رايته من سفورك
 قال شيبان الهمداني لم يكن في كثير من فارس الى يومنا انا انيك وفطن الحق فاصد والفلان انا في
 سفورك من وجهي فاعلم ان ذلك من مشرو هذا كما ترى بدل على انها كانت حين اناها مسورة

الوجه ملأ اناها سفرك وكشفت وجهها وكان دأب ابي عبد الله المصنف لوجهه بستره ونقبت
 كنهها لوجهها وقال المصنف

سفرن ويرفعها الحجاب بصفرة سترت محاسنها وسترها بوقفا
 قال المصنف سفرن طوي ومنه الضيق في ستر الوجه نقبت نقبت نساء من اعراب سيرة
 الجبينة والحواري الوجه في نقبتان للعينين المعنى يقول لنا الفتخارها واد
 عن وجهها برفعها الحجاب بصفرة سترت محاسنها فقامت المعبرة هذه ليرفع ويدلها الى
 حرعت للفرق في ستر وجهها انتهى وهذا كما ترى صريح في نساء الاعراب قد كن يسترن
 وجوههن بالرفع وان البرقع اسم لما يستر الوجه غير ان فيه نقبتان للعينين فقط وقولنا
 لنا الفتخارها واسفرك عن وجهها صريح في نساء الاعراب سائر لوجهها وقد كن يستر
 عن وجهها وتكشفت الفتخارها وان صغرة الوجه قامت مقام ستره وقد سترت
 عملك الله هل يابث بدو طلعت في رافع وعقود

قال العلامة المصنف في الرفع شئ فعله ساء العرب على وجههن شبه الفاء لا انه يستر الوجه
 ويضع فيه موضعين على فند العينين وقال جبر
 اذا اسفرك بومانا ساء مجاشع بدت حواء عما تجن البرافع
 وقال عنتره صاحب المصنف

ان سترت في دونه الضاع فاق طبت باخذ الفارس من السلاخ
 وذلك المصنف في على شئ مما خرها قال العلامة المصنف في يد نفع من لوجه
 اعف عن ابدانهم انتهى وهذا كما ترى صريح في ان المراد بما في خرها الوجه فلو لا ان وجهها
 مسورة في الخمار كيف يرفع وصف وجوهها كونهما في الخمار وبالحكمة فهذه الاشعار بالقطع بان
 الضاع والخمار والبرقع كلها كانت ساء الاعراب في ستر وجوههن وان عاذنهم كان
 جارية بستر الوجه وان السور والاسعار كشفا للوجه وكذا الفاء الخمار بما يكون لكشف الوجه
 فلو لا انهم كن يسترن وجوههن بالخمار لم يكن معنى للاسعار الا ترى الى العلامة المصنف في
 سفرن في الطب سترت ويرفعها الحجاب بقولنا الفتخارها واسفرك عن وجهها
 فلو لا ان وجهها كان مسورا بالخمار لم يكن معنى لقوله اسفرك عن وجهها كما لا يخفى على

وقال آخر وهو ايضا من شعراء الحماسة

كانت تأمل في وجهها اذا اسفرت بهد الكشمش

لاستماع

وَتَلُوْهُ

مستطاب من المارة محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

وقال ويل للتعبد بالتلذذ دنا ويل بعيد من دون داع اليه ولا دليل عليه بآباء الخبر كل
 الا بآباء بل طاهر الخبر انه لا بأس بوقوع النظر من دون تعبد لمردوس هل نهامة والاعراب
 واهل التواد والمولوج فلا يجيبا للتعقظ من وقوع النظر ولا يحرم الخروج الى موضع يكون مظنة
 لوقوع النظر اليهم للمصير والروح في التعقظ من ذلك لانهم اذا نهوا الايتهمون ولا يشتركون فلا
 محالة يقع النظر اليهم وبصر القرين ووقوع النظر لا يخرج عن محالهم لكونهم مكشوفات الوجوه كما
 التوق وهذا المعنى هو الذي يتلوه التعليل بانهم اذا نهوا الايتهمون ولا يشتركون وهذا
 التعليل المذكور في الخبر يجوز ان تعمد لنظر اليهم كما لا يخفى اذ لا معنى لتعليل الجواز عند الاشتغال
 اذ عدم الامتناع لا يوجب سقوط الحكم مع بقاء الموضوع مع انه لو كان النظر الى رؤسهن مباحا
 في الشرع فلا معنى لقوله اذ نهوا الايتهمون اذ لا يخرج حينئذ فلا معنى لعدم الانتهاء مع ان لا
 فرق في تحريم النظر الى رأس الاجنبية بين كونها من اهل نهامة والاعراب واهل التواد وغيرها
 من اهل ساكن السدان اجماعا وهذه كلها فرائس واضعة وشواهد قاطعة على انه ليس المراد
 الخبر ما ذكره شيخنا بل معناه ما ذكرناه وعلى هذا المعنى حمل العلامة في الخبر المذكور والمحقق
 الثاني في جامع المقاصد في الالامة في التذكرة يجوز النظر الى شعر المجنونة وجسد ما
 من غير تعبد لقول الصادق عليه السلام والجسونة المعلونة لا بأس بالنظر الى شعرها وجسدها
 ما لم يتعبد ذلك وقال المحقق الثاني في جامع المقاصد بعد نقل كلام العلامة والرواية وظاهر
 هذا ان النظر اليه من تحت الثياب المراد بالتعبد المذكور الفصل في رؤسهن اي رؤسهن المحسد
 المذكور في الخبر فانه مظنة الترسية بجلاص النظر اليه اتفاقا ومنها خبرنا ما طالع المروحة في الاقوام
 وقيل انه مرابو جهم عتيق بامرأة محرمته قد استقرت بمروحة فاطم المروحة بنفسه وفي رواية
 اخرى عن عبيد الله قال مرابو جهم فرقة بامرأة منقبة وهي محرمته فقال ارحمني اسفري وارحني
 فقلت من فوق واسلخني فقلت ان تقبلي لم يقبل لوليك فقال رجل الى اين ترجع فقال الى
 عبيد الله قال قلت فيها قال نعم والجمعة اب عنه واضح فاستدل لال الجواز بمثله عجيب
 استدلال بالخبر انك لا تحريم النظر في الوجه والكفين لكان غيبا عند الاقوام ارحنا
 من فوق الواسع مع عدم فرض حجب الشاخص ارحنا من وجهها الى ان الترسية فيها
 فبين الاقوام ولذا التوجه لما يترك الشاخص مع ارحنا من الوجه والكفين وفصا الى مثال ذلك

الخبر ولا لها على لزوم الاستفاد وكشفنا الوجه للمرأة في الاحرام واهل الجوارح
 اليها واتى ذلك الحكم الاحرام على حكم النظر واتى ما لا يرد من حيث لا يرد من حيث لا يرد
 مع التعبد ولذا قال العلامة في الشرح على ما نقله السيد الثاني في شرحه في قوله
 في شرح الاشارة ولو احتاجنا الى شروجهما لم يرد في الرجل في شرب سبعة يها من يور
 راسها على وجهها الى طرفيها ولا حجب عنها من وجهها ولا يرد في الرجل في شرب سبعة يها من يور
 المرأة في الاحرام على جوارحها من غير حجب عاين في شرب سبعة يها من يور
 على جوارحها المرأة الى رأس الاجنبية كما لا بد من حجب عاين في شرب سبعة يها من يور
 الاجنبية الى راسه كما لا بد من حجب عاين في شرب سبعة يها من يور
 نظر الاجنبية الى وجهها والوجه في كشف وجهها من حجب عاين في شرب سبعة يها من يور
 راسه وانما احكام الشرع ولا سيما التي تبيح لك سبعة يها من يور
 قد علق عليه السلام بانك ان شقبت لم يقبل لوليك فقلت من فوق واسلخني فقلت ان تقبلي لم يقبل لوليك
 طاعنها وتعتبها ونزلت اليها المالك رثها وعمر وجهها على ما في شرب سبعة يها من يور
 الخبر لا قول لم يدل على جوب كشف الوجه ولا حرمة الترسية مطلقا وتبادر على انه لا يرد
 بالمروحة في مورد خاص مطلقا فليس المراد كانت مما شرب لجلدها ولذا ما طالع المروحة في الاقوام
 بعكم لصادة فبدل على لزوم مخالفة الثوب الساتر عن وجهها كما في سبعة يها من يور
 الثاني انما يدل على النهي عن النقاب فافهم ولا يدل على حجب عاين في شرب سبعة يها من يور
 صريح في جوارح عاين بل جوارح بلوغ الشرا الى العم لا امره بما يراه الثوب من فوق للرأس
 المحلوس والى العم وتحت النقاب بعد تغطية الوجه مع كون المرأة التي ترها منقبة طاهرة
 في اختصاص النهي بالنقاب لما في من غير الثوب لا مطلقا في الوجه ما في نحو كان كيف والخبر
 المذكور يفسره امر بارتداء الثوب وسد له فضلا عن غيره من احوال غير الخصر كما في ذلك
 عن حماد عن حمزة قال قال ابو عبد الله في الحرمة تسد للثوب على وجهها الى الذنوب والخصر
 عن معوية بن عمار عن عبيد الله عليه السلام انه قال تسد المرأة الثوب على وجهها من علاه الى
 الخصر اذا كانت ركة وفي صحيح زرارة عنه قال الحرمة تسد للثوب بياضها وقل في ذلك
 قد حرم الاصحاح عاين على انه يجوز للحرمة تسد للثوب بياضها وقل في ذلك

لطرفانها فانه في التذكرة وقال في المنهي لو احتاج الى سر وجهها المرد والرجال فربما
 منها سدلت ثوبها من فوق راسها على وجهها الى طرف انفها ولا تعلم فيه خلافا الى ان قال
 فيكون المراد بنقطة لوجه المحرمة نقطة التقب خاصة اذا لا ينفاد من الاخبار اريد من نقطة
 بفرض السدل انتهى في ذلك في جمع الفتاوى والرهان والنقطة المحرمة هي التي تكون على الوجهين
 غير السدل فانه لا خلاف في حواشي انتهى في هذا اورد هذه الاخبار فيجوز في الوسائل في
 باب تحريم النقاب للمرأة المحرمة والبرقع وورد فيه الرقبات المحرمة بنحو النقاب منها
 ما روى عن الصادق عليه السلام قال المحرمة لا تنقب لان احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في
 راسه ورواه المفيد رحمه الله في المقتضى مرسل ورواه الصدوق بسنده قلت هذه الخبر
 كما ترى صريح في جواز سدل المرأة ثوبها على وجهها مطلقا وان لم يكن هناك ناظر محرم مع
 احرام المرأة في وجهها كما في الخبر وهذا كما ترى بانه في الدلالة على اتمام الشارع بسره من
 وجوه من عن الاحاب بما لا يزيد عليه من الشر على حرمة النظر الى الوجه والكفين وفيه من المعنى
 ما لا يخفى اذا جاز سر الوجه في حال الاحرام مع ان احرامها في وجهها مع عدم الناظر بكم
 لا يجب التزم الناظر فهو ادل على جوب السدل كما لا يخفى على من كان له قلب والفقيه والسمع و
 هو شبيه وقد اوجب بعض كما حكى عن الشيخ وغيره مباحاة التوسيع وجهها بخشبة ونحوها بحيث
 لا يصب لبشرة وجهه بل يرمي الدم اذا اصاب الثوب وجهها ولم يضره سرعة فانظر هذا لانه
 كيف وجبوا هذه المشقة ولم يرضوا في ترك التستر عن الاجانب بل لم يوجبوا كثرة الوجه مع عدم
 الناظر لاحتمال مباحاة الناظر فيها بعقلنا كيد في التستر بل من هذا واهتمام في سر
 الوجه وعدم ابدائه للاجنبي اعظم من هذا وهذا المعنى قوي عند المصنف المشاغل من الد
 دليل على صريح في الدلالة للنقطة على جوب سر الوجه والكفين كما ان ما كان يفعل الله و
 رسوله بآية المؤمنين والمؤمنات عليهم السلام في مواضع الموافقة اقوى اذ لم يكن كل دليل
 على بدل بدلالة لفظة على خلافهم وما منهم كما يدل جواز الاختلاف للمرأة في المحرمة مع
 عدم التامع بالفعل على جوب الاختلاف لتمام حضور السامع الاجنبي في علة مباحاة
 التامع في عدم سماع الاجنبي منوها حتى يخصها في ذلك الجهر مع عدم الاجنبي فان ذلك
 ما يدل على ان اخباره هو الحواشي في اثبات الوجوب قلت كما في مثل المقام

بكم للوجوب فاذا احتاجت عند قيام المقتضى للوجوب ومعاينة حرمانها في
 مثال المقام يجوز بالمعنى لا يتم لقابل المحرم بقية الاحكام الاربعة كما يقال يجوز سر
 للاجنبية ومن جسد لها الضيقة ومعاينة مع لا ريب في تحريم مغيرة وكان هناك
 مقتضى الوجوب كما قال لعلنا في التذكرة يجوز النظر الى وجهها ولو لم يضره وجهها
 ويجوز للطبيب سطر الى وجه المرأة للمعاينة خاصة في مرضه في وجهه وجوب السدل
 عليها ان سرها رجل كما رواه الصدوق رحمه الله في الفقيه عن سماعة وثقله في الوسائل
 والعلامة في المنهي قال في الوسائل باسناد عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في سر
 المحرمة فقال ان سرها رجل استرته من ثوبها ولا تضره من ثوبها من ثوبها من ثوبها
 بكفا النقاب عشرة اقسام الشارع للمرأة في الجباب حكم الشارع يجوز نقطة ثوبه لوجهه
 عند النوم مطلقا وعدم جواز نقطة الرجل لراسه عند النوم وان سره نقطة لوجهه
 لو سأل عن ذراعه عن ابي جعفر قال قلت لحر يوده الذباب حين يريد النوم يغطي وجهه
 قال نعم ولا يخر راسه والمرأة المحرمة لا بأس بان تغطي وجهها عند النوم ومثله و
 الشيخ باسناد وقال كاشف للثام في كتاب الحج كما اسلمه عند قول المصنف وعليها سر
 وجهها ولكن يجوز لها وقد يجب اذا ارادت التستر عن اجانب سدل لثوبه اي راسها من سما
 الى طرف منها كما في التهاية والتراجم والتافع وفي التذكرة في عدم علانها جمع وهو قول
 اهل العلم وفي المنهي لا تعلم فيه خلافا الى ان قد اثاروا لسدل لوجهه في الإحصاء
 لأنها عورة بلزها التستر عن الرجال الاجانب وللأخبار كقول الصادق في سماعة ان من
 يهرجل استرته من ثوبها انتهى مختصا وروى في المستند عن عائشة في كان الرجل
 يهرق بنا ونحن محرمات مع رسول الله فاذ اجازوا سدلسا حذا فاجلبا بها من راسها
 على وجهها فاذ اجازوا ما كسنا فاجلب من السند بعد ذلك كيف حال كفا الوجه في الأحرار
 سئلوا في ربة غير المحارم مع انه لا ملازمة بينهما اصلا بل الانصاف ان الاحرام بالاشارة ان
 رها رجل والأمر بأخفاء الثوب والسدلة على وجهها مطلقا وان لم يكن هناك ناظر مع كون
 حواشي وجهها ادل دليل على جوب التستر من الاجانب مطلقا والقوى برهان على تحريم
 نظر الى وجهها بل هو ادل على كون سر الوجه اهم في نظر الشارع من الاحرام كما استرنا ولقد

[illegible]

FILE

ما هذا زمان حديثي الى ان قال حدثنا بابن مسعود قال لما مضى في ذلك الغزاهم انما
عن غيره وفيه الخصال عن النبي عن مسروق قال بينت نحو عبد الله بن مسعود نمرض
مصابنا عليه اذ في فم شاب هل عهد اليكم نبيكم كركون من هذه حبيزة قال انك سحابت
السن وان هذا النبي ما سئلتني عندك قبلك ثم عهد اليك نبيك ان يكون هذه اثنا عشر
خليفة بعد نبي الله بن اسرائيل وذكر في معناه روايات كثيرة يظهر بها انه كان معروفا
بالعلم والفضل في عصره جاء اعرابي فقال انكم عند الله مسعودون في بعضكم اياكم عند الله
ثم سئل عن ذلك خلفاء النبي صلى الله عليه واله وحسب ان عبد الله بن مسعود احاطت له
خلفته لم الأرض روى في الخصال عن ابي القاسم عن علي بن ابي طالب قال جلست ارضي مني
برزقون وهم بطرون وهم بنو نصر بن ابي ذر وسلمان والفضل وثمان وحذيفة وعبد الله بن
مسعود وفي آل علي بن ابي طالب واما امامهم وهم الذين شهدوا الصلوة على علي بن ابي طالب السلام واما
بدل على كونه معروفا علم الظاهر ما رواه في الكافي عن منصور بن حازم في روايته نقلت لهم
من فهم القرآن فقال ابن مسعود كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم فقلت كلهم قالوا لا فقلت اريد
احدا يقال انه يعرف ذلك كله الا علينا سلوات الله عليه والنفاس لا خروا طهر كرها للنعامة
ولم يثبت من طرفنا تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين على وجهه صلى الله عليه وسلم هو جدي في
بعض كلمات الفقهاء انه مفتر بالوجه والكعبين قال الشهيد في الذكرى قال ابن عباس هو الوجه
والكعبان وهذا لا يدل على كون التفسير من طرفنا ولا على جواز الاعتماد عليه مع انه لو ورد
من طرفنا ايضا لم يدل على جواز تعدد النظر والظاهر ان تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين انما
هو للعلماء كابن عباس من كلام كثير منا ومنهم قال في كشف اللثام ولا ينبغي ما ظهر لما ذكره الظاهر
منه ابن مسعود من الثياب وقال في كثر العرفين قبل المراد ظاهر الثياب فقط وهو الاصح
عندني لا طلاق للفقهاء ان بدن المرأة كله عورة الا على الزوج والمحارم واما ما في الاقوال من
وهي انها الوجه والكعبين والكحل والخضاب والخاتم وانه انما سوي بها للعلماء الى كتبها
ولا تخفى فانه ان حصل ضرورة ولزم حرج فذلك هو المسح في الابهة والافلا وجه لذلك انتهى
وبدل على ما ذكرنا من ان تفسير ما ظهر بالوجه والكعبين للعلماء قول العلامة العوفي معناه
الشريل قال اختلف اهل العلم في هذه الرتبة الظاهرة التي استثنى التفسير عن رجل قال سبدر

جبر والضمك والاذاعى الوجه والكفان وقال ابن مسعود هو الثياب بدليل قوله تعالى
 حذوا زينتكم عند كل مسجد وادبها الثياب وقال ابن عباس الكحل والخاتم والمخضب في كنف
 ما كان من الزينة الطاهرة يجوز للرجل الاجنبي النظر اليها اذا لم يخف فتنه وشهوة فان خاف
 شيئا منها عصى لبصره وانما رخص في هذا الفتنة ان شبيه المرأة من بدنها لا تلبس عبوة وتوزن
 بكشفه في الصلوة وسائر دينها عبوة يلزمها سره انتهى وقال ما هم الرازي في نفسه ما حصل
 ان الزينة خلقت واخباره في بعضه من الزينة بالاختيار كالكحل والخاتم وقال الاقرب
 ان الخلقة اخلت فيها قال ابن خضوة بالاختيارية اختلفوا فيها على احوال ثلثة الاول الاصح
 بالكحل والمخضب والخاتم والآخر الثاني الحل كالحاتم والتوار والخلخال والذميج والقلادة و
 الاكليل والوشاح والفرط الثالث الثياب قال ابن خضوة وان زينتكم عند كل مسجد وادبها الثياب
 الى ان قال ما الدين حملوا الزينة على الخلقة فقال لفعال معنى الآية انما يظهر الانسان في
 العادة الجارية وذلك في النساء الوجه والكفان وفي الرجال الاطراف من الوجه واليدين والرجلين
 في مربيهن ما لا يؤدى الضرورة الى كشفه ويخص لهم في كشف ما اعتيد كشفه واذن الضرورة في
 اظهاره اذا كانت شرايع الاسلام حبيبة سهلة ميسرة فلما كان ظهور الوجه والكفين كالضرورة
 لا يحرم انفقوا على ثيابها لباس العورة واما القدم فليس ظهوره بضرورة فلا يحرم اختلفوا في
 انه هل هو من العورة ام لا فيه وجهان الى ان قال وعلى هذا القول يحل النظر في زينة وجهها
 من الوضوء والعمرة وزينة بدنها من المخضب واللحوانم وكذا الثياب والتبج يجوز النظر اليها
 ان سرها فيه حرج لان المرأة لا بد لها من متاوله الاشياء بيدها والحاجة الى كشف وجهها
 في الشهادة والمحاكمة والكاح انتهى باختصار ثم ان الرازي نقل عن ابن حنبله جواز النظر الى وجه
 الاجنبية لا الغرض منه واحدة قال وقبل يجوز منه واحدة اذا لم يكن محال منه وبه قال ابو حنبله
 ولا يجوز ان يكرر النظر اليها لقوله تعالى ان لتسمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مشوفا
 والقول فيه با على لا ينبغ النظر النظر فان ذلك الاول وليس لنا اخرى وعنه ابن قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر النجاسة فامرته ان يعرف بصري ولا ان العاقل الاخر
 عن الاول لا يمكن موقع من قصد لم يقصد انتهى وقال العلامة ابو التعود في نفسه قد
 ما ظهر منها عند زوال الامور التي لا بد منها عادة كالحاتم والكحل والمخضب ونحوها فان

في سرها حجابنا وقبل المراد بالزينة ما صلبا على جسد المصاب او ما بهن المحاسن على ثيابها
 والزينة المستشف هو الوجه والكفان لانها لباس عبوة انتهى وقال في كشافا الذمينة
 بنظره وجهها وكفها في احدى الروايتين وقال الفاضل في نفسه والمستشف هو الوجه والكفان
 لانها لباس عبوة وقال شيخنا الاجل ابو جعفر الطوسي رحمه الله في ثياب لا ما ظهر منها قال
 ابن عباس عن القريظين والتور والخلخال والمعد والخرقة لا يجوز طهر ذلك لعدم الربح
 فاما الشعر فلا يجوز ان يبدى لانه رديها والزينة لم يرد عن رديها رديا بل طاهرة الثياب
 والخضبة الخلالان والفرطان والتواران في قول ابن مسعود قال ابن مسعود الطاهر الذي
 ايج الثياب فقط وعن ابن عباس في رواية اخرى ان الذي جج الكحل والخاتم والمخضب كك
 وقال قتادة الكحل والتوار وخاتم وقال عطلة الوجه والكفان وقال الحسن بن احمد
 قال قوم كتب اليهم بعبوة يجوز اظهارها وجمعوا ان الوجه والكفين بعبوة يجوز اظهارها
 في الصلوة والاحوط قول ابن مسعود انتهى قلت الطاهران قلت لغو من لعانه لغير
 اجموعا على عدم كون الوجه والكفين من العورة كما يظهر من كلام الرازي في نفسه قال في
 ذيل قوله قال لفعال ولما كان ظهور الوجه والكفين كالضرورة لا يحرم انفقوا على ثيابها
 لباس العورة واما القدم فليس بضرورة فلا يحرم اختلفوا في انه من العورة ام لا انتهى
 ان نفسه ما ظهر بالوجه والكفين قول عطلة والفضالة والاذاعى من العانة وقول ابن مسعود
 انه الثياب مفاضة وهو الذي اختاره شيخنا في البيان لقوله والاحوط قول ابن مسعود
 والطاهران هذا الاحباط لازم عنه لانه انصرف عليه ولم يذكر بعد لغوى بالجواز في
 يكون الاحباط مستقبا مع ان هذا الاصطلاح انما هو من المتأخرين ولا كلام المتقدمين
 وكذا الاخبار كثيرا ما يطلقونها الاحباط على الوجوه كما لا يخفى وكثير ما يستدل الشيخ رحمه
 الله بالاحباط على ما يذهب اليه من الوجوب والتحريم قل في الخلاف على ما حكاه العلامة
 في المختلف اذا ملك المرأة فحلا او خبا او مجبونا لا يكون معها لها فلا يجوز ان يخلوها ولا
 ينافر معها واستدل بأجماع الفرة وطريقنا الاحباط وقد اشار الى ذلك السيد السدي في
 الرياض فقال في مسئلة وقت المغرب ونسبة القول بان غيبوبة الشمس ليس الى الميسوط
 ما الغنط الشريف بل يمكن التأمل في معبر الميسوط اليه ايضا لانه وان حكم اولها بحكم عند الاية

بعد نقله المشهور حكم بأنه الأحوط والاحتياط في كلامه ليس ناسخاً إلا مستحقاً فيجوز الوجوب
 بناء على طريقته المستمرة من استدلاله بالاحتياط في العبادة لا يجاب كبر من الأمور التي بدو وجوب
 فيها وقتاً أيضاً ولفظ الاحتياط ليس ناصباً ولا ظاهراً في الاستصحاب لأن ذلك إنما هو بالاحتياط
 المتأخر بين الأصحاب والآثار الاحتياط هو الاستظهار والاحتياط بالوثوق لغزبل وفي كل ذلك مقتضى
 الأصحاب أيضاً كما مضى في قال شيخنا الطبرسي لا مظهر ثلثة افا وبالأحد هان الظاهر في الباب
 الباطنة فخلخالان والفرطان والتواران عن ابن مسعود وثانها ان الظاهر الكحل والخاتم والظاهر
 والخضاب في الكفن عن ابن عباس والكحل والتوار والخاتم عن زيادة وثالثها انها الوجه والكفن
 عن الصادق وعطاء الوجه والبيان عن الحسن وفي تفسير علي بن ابي حمزة الكفن والكفن والاصابع التي
 قلت كلام هؤلاء صريح فان تفسير ما ظهر بالوجه والكفن قول عطاء والحسن والفضل
 والا وراعي احوالهم وان العامة اجمعوا على ان الوجه والكفن لباس من العورة وقد مر نقل
 العلامة عن اكثر الشافعية القول بجواز النظر في الوجه والكفن ونقل الرازي عن ابي حنيفة جواز
 النظر في رويات العامة وان كانت مختلفة لكن الجواز اشد عندهم وما نقلوا عن ابن عباس
 فانما هو من رواياتهم مع انهم اختلفوا في النقل عنه كما يفسر عن كلام الثباني فراجع واما ما نسب
 شيخنا الطبرسي في تفسير علي بن ابي حمزة ان ما ظهر هو الكفن والاصابع فلم يجد في نسخة المحقق
 عندي واما الموجود فيه هكذا وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام ولا يبدن زينتهن
 الا ما ظهر منها في الثياب الكحل والخاتم وخضاب الكفن والتوار والزينة ثلاث زينة للناس
 وزينة للحر وزينة للزوج فاما زينة الناس فقد ذكرنا واما زينة الحر فوضع العلامة في
 فوقها والدلمع ومادونه والخلخال وما سفل منه واما زينة الزوج فابجد كله انتهى هكذا
 نقله عن التفسير المذكور شيخنا العلامة المحدث البجلي في الحدائق وهكذا نقل عن الشيخ الجليل
 احمد بن اسمعيل الجرجاني في فلا ندال درو كذا نقله المحدث الكاشاني في تفسيره الصافي في كذا
 نقله عنه هكذا العلامة الجرجاني في تفسير البرهان وكذا نقله عن التفسير المذكور شيخنا واستاذنا
 العلامة خاتم المجهدين شيخنا الحاج الميرزا حسين التوري الطبرسي في مسنده في الوسائل هكذا
 نقله عنه في التبايض والجواهر والمستند وغيرها وبالجملة لم يجد رواية صحيحة من طريقه
 يدل على تفسير ما ظهر بالوجه والكفن نعم يوجد في بعض الكلمات انه فسر بالوجه والكفن

كما حكى الحدائق عن الشيخ ولا بد ان ذلك على انه من طريقه وانه مقول او معمول به ولو كان
 هذا القول روايته لكانها صاحب الحدائق ولذا ذكر في التبايض في تفسير ما ظهر من رتبة فقالا فيها
 الوجه والكفن وربما اشربة الخبز المجوز لرفيقها تنهى ولو وجد خبر زاد لا على حد الحدائق
 لذكره والموجود في الكافي في تفسير ما ظهر الكحل والخاتم وفي رواية اخرى عن الحسن وهو
 القلب ثم روي في مكارم الاخلاق في تفسير ما ظهر الوجه والذراع والحواس بها الوجه
 اما اولها فبأنها لا تدل على جواز النظر وانما تدل على عدم وجوب غطيه في عدم التدبير
 مع قطع النظر عن نشاطه وبزينة اشغالها على التدبير فانه صريح في تحريم النظر وحسن التدبير
 ولا يجوز النظر في الدنيا عن جماعة فلا بد من ازالة عني أي وجه في الدنيا وليس لأحد
 المعنى ولا ملازمة بين جواز الكفن وجواز النظر كما لا يخفى على من تدبر في معنى قوله
 فانه على تقدير سلامة سندها لا يقاوم ملازمة ما نقله في الاحاديث السابقة كذا في غيرها
 للعامة وموافقتها للمعاني والآثار الشافعية على التقيد بالمعنى من ان سنن الله لوجه الكفن
 مذهب كثير من العامة واكثرهم ولا يتأيدوا منها على التدبير بحججهم البهية لا بعد
 فيه فقد عرفت انه نقل الشيخ في البيان عن ابن عباس في تفسير ما ظهر انه الفرطان والتوار
 والخلخال والمصدة الشعر لا يبانة يحمل على التقيد بوجود الخلاف بينهم قال في الحدائق نعم ما دل
 لا يخفى ان تحميم الحمل على التقيد باتفاق العامة على الحكم خلاف ما دللت عليه بقوله غير
 حطلة لقول السائل فيها بعد ما روي عن بعض الخبيرين على مذاهبهم فان وافقهم الخبران حينئذ قال
 بنظر الى ما هم فيه مصلحتهم وقضايتهم فيترك ويؤخذ بالآخر انتهى فظهر ان حمل الاحتياط
 الواردة بنفس ما ظهر بالوجه والكفن على التقيد لا بعد فيه ولا ينافيه وجود الخلاف بينهم
 لذلك ما هم بمعتد بهم ومصلحتهم الى ذلك وكان ذلك مذهباً في حنفية كما صرح به الرازي في كذا
 في تفسير ما ظهر بالوجه والكفن لم يأت ما اشترى من تحريم النظر في الوجه والكفن
 صلاً ولا يدل على ما ذهب اليه المجوزون من سلات جواز الاظهار بمعنى عدم التستر في نفسه
 مع قطع النظر عن وجود نشاطه لا يدل على جواز الاظهار مع وجود النشاط فضلاً عن جواز
 النظر للنظر وانما لا دلالة لجواز الابداء مع قطع النظر عن النشاط على جواز النظر في وجوب
 التستر بحجج البدن واستثناء الوجه والكفن دفعا للصبر والحج مع عدم النشاط والنوع

ابدا الزينة مطلقا بمعنى وجوب تغطيتها عدا ما استثنى مع عدم الناظر او مع دلالة واين
 اشارة للنظر المنصف الى مبالغة الشارع في الاحتجاب والشرع عدم جواز كشف الوجه عند
 الناظر الا لا يخفى وبالحجة فلا لالة الالة والروايات على جواز كشف الوجه عند الحاجة مع عدم
 الناظر مما لا يثبت في تحريم تعدد النظر الى الوجه والكفين اصلا الذي دل الدليل عليه فتوهم كون
 تفسير ما ظهر بالوجه والكفين وبالوجه والذراعين في الروايات او دلالة الاخبار على جواز اظهار
 المرأة للوجه والكفين والقدمين موجبا للتخصيص اذ لا تحريم مما لا وجه اصلا وسبابة من يبد
 توضيح لذلك فانظر وليس في الالة ذكر بجواز النظر اصلا وانما المذكور فيها النهي الذي لا ينسب
 لوجوب التغطية قبل الاستثناء ما ظهر على عدم النهي عن ابداء الوجه والكفين في تفسيح قطع النظر
 عن فروع حضور الناظر وهذا المعنى هو الظاهر من رواية قريب لا سند فاما ما صرح به في النوال
 عما ظهر المرأة من ثيابها فقال الوجه والكفين وليس فيها ذكر لوجود الناظر اصلا فكيف يمكن
 الاحتجاج بها على جواز تعدد نظر الاجنبي فقط الاستدلال بها وبناظرها كما فصل في التباين
 وغيرها وعليه يحمل رسالة مروية وغيرها فان المراد من قوله عليه السلام ما يحمل للمرجل ان يرى
 من المرأة وفروع النظر اليه من غير تعدد بجواز كشفه مع عدم العلم بالناظر فربما يتفق وفروع النظر
 من غير تعدد فلا ثم على الناظر ولا على المرأة ولقد اجابوا شعبة الحر في الوسائل فقال باب ما يحمل
 النظر اليه من المرأة بعد ذلك ولا يعتمد وما لا يجب عليها من ثيابها ثم اوردوا الاخبار التي تنسك بها
 المجوزون في جواز النظر الى الوجه والكفين ثم قال بعد ايراد الاخبار اقول تقدم ما يدل على التقيد
 وبات ما يوثق وبجمع بين الاحاديث على ان عدم وجوب النظر لا يلزم منه جواز النظر عند انتهى
 الرابع مع قطع النظر عن التفسير والاخبار الواردة في ذلك يحمل نظر الى لفظ الالة ان يكون المراد ان
 الابداء منهي عنه مطلقا لكنه لا بأس لو ظهر شي من الزينة من دون قصد تعدد النظر او يكون
 الاستثناء منقطعا وهو وان كان خلافا لاصل الظاهر لكنه غير بعيد في مثل هذا المقام بل هو
 مفضي الى الحقيقة في ظهري ان قوله ظهر ما مر في الظهور بنفسه بدون اظهار ثيابه لفظه
 ظهر على ما مرها مستلزم لصرف الاستثناء منقطعا كقوله تعالى ولا تشكروا ما انعمت
 سلفه قوله وان تتنصروا بين الاختين الا ما قد سلف وقال العلامة الطبرسي استثناء منقطع
 ومساء لكن ما قد سلف لا يؤخذ ذكر الله به وليس المراد به انما سلف حال النهي بجواز استدائه

لا خلاف وقال ابو السعود استثناء منقطع اي لكن ما مضى لا تؤخذون به ولا سبابة حاله
 متصلا بقصد التاكيد المبالغة كما مر فيها سلمة قال البغوي لكن ما مضى فهو معصية انتهى
 وجعل الاستثناء منقطعا بدعي يتكافى خلاف لظاهر قوله الا ما ظهر من ثيابه وما
 جرت العادة باظهاره فتفتي القواعد بحكم يكون الاستثناء منقطعا في ذلك لظاهره في
فنها فوهم كون الوجه والكفين من المرأة خارجا عن عورة وانما يحرم نظره بصورة خاصة لا
 عليه بعدم وجوب ستر الوجه والكفين في الصلوة على مرة وهذا الوجه لو موضح سبابة لا يفت
 الى جواب وانما هو للعامة العبادات في الشج في ثياب فلو يدل على ان ابداء الوجه والكفين في
 ليست من العورة من الحرمة ان فكشف ذلك في الصلوة زاد كانت محرمه منقطع لست بالاحكام
 والقدمان في خلاف وقال في موضع اخر وقال قوم كلما ليس بعورة يجوز نظره وواجموا الى
 والكفين ليسا بعورة بجواز اظهارهما في الصلوة وقال في مسائل غيره في عدم كونه
 كالقروى لا يرجع انفقوا على انها ليسا من العورة وما القدم فليس ظهوره عورة بل
 اختلاف في انه هل هو من العورة ام لا انتهى ولو لا سبق الشبهة الى بعض الاذهان لا عرفنا
 عن ذكرها وطوبى لكم عنها وعزوبها **فنفقوا** اما ولا فهو عائد للاجماع والنصوص
 الكثرة الناطقة بكون النساء عورة برئهم قال في كثر العرفان لا يباقي الفقهاء على ان يد
 المرأة كلة عورة الا على الزوج والمحام وقال في نحو امر في عداد ابداء التحريم ومعلومه يكون
 المرأة عورة بل في كثر العرفان تسليم ما اخاره من التحريم بالباقي الفقهاء ثم ذكر عانته كادركا
 وقال في حرمة ستر الخصى الملوك ما لفظه الشريف بل يمكن دعوى الضرورة فصلا عن اجاع غلق
 المرأة جميعها عورة اي يحكمها في حرمة النظر وجوب التستر على جملتها كاسمعة من
 المفضل في اكثر ما بقا في حكم الوجه والكفين انتهى قوله رضوان الله عليه عورة اي يحكمها
 لا حاجة اليه بل هي عورة بايمها حقيقة تحقها لا تنزلا او كما اذ ليس المراد من العورة الفرج
 بل العورة لفظ ما يحرمه ويحرم منه اذا ظهر قال البغوي قبل للتواة عورة لفتح النظر لها ولا
 شئ يستره الا انان افقة وحياء فهو عورة ومثله قال في مجمع البحرين وقال المصنف استعرة اورد
 بالمرأة كل ما يستر منه ويستره صاحبان يرى منه ومنه الحديث عورة المؤمن على المؤمن حرام
 اي في ثيابه وعشرته وما يحجب خفاؤه ويكفي ظهوره ومنه الحديث من نكح عورة اخيه المسلم

هنا علمت صحة ثلاث دلائل بالآخبار المنطوقة المتكاثرة التي كثر على كون المرأة عورة على
 حرمة نظر الأجانب إليها مطلقا حتى الوجه والكفين مع قطع النظر عن الأمر فيها بالنظر فيكم
 وقد دل على كثرها صريحا على أن من سترهن مطلقا وتحصنهن في البيوت والنهي من خروجهن
 ودخول الأجانب عليهن أما الروايات الدالة على كون المرأة برقعها عورة فكثير في أخبارنا من فوائد
 الراوي عنده ما سنده عن موسى بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال مثل رسول الله صلى الله عليه وآله
 أصحابه عن المرأة ما هي قالو عورة قال فمؤكدة من ربتها فلم يبدوا فقلت سمعت فاطمة
 ذلك قالت ذلك ما يكون من ربتها ان تلزم قعر بيتها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان فاطمة بمكة متى
 وفي رواية أخرى لأصحاب سئلوا النبي صلى الله عليه وآله عن المرأة ما هي فقال النبي صلى الله عليه وآله عورة وعرضها فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله عورة هي سترها العورات بالبيوت واسترهن العن بالسكوت وروى
 في العقبه قال رسول الله صلى الله عليه وآله عورة هي عورة فاسترهن العورة بالبيوت واسترهن العن بالسكوت
 وعن ما في الخبر قال النبي صلى الله عليه وآله عورة هي عورات فداووا عنهن بالسكوت وعورتهن بالبيوت وفي
 معناها أخبار أخرى والرواية الأولى تدل على أن كون المرأة كلها عورة كان أمرا معلوما معروفا
 في عهد النبي صلى الله عليه وآله وعند أصحابه ونفر من النبي صلى الله عليه وآله على صحة كماله بحيث لم يفتح منهم بذلك بل
 أراد أن يعرفهم أن المرأة أقرب ما تكون إلى الله أن لا يخرج من بينها أصلا ولومع النسوة والأحباء
 وليس بجلا سبب الملاحف بل خير لمن لا يرى من الرجال ولا يراه من الرجال ولو من فوق الشباب
 بل أن لا يقر من الرجال ولو مع الاحتجاب وأما ثانيا فلو سلمنا خروج الوجه والكفين عن العورة
 فلا نسلم دلالته على جواز هذا النظر ولا ملازمة بين الخروج عن العورة وجواز النظر الأخرى
 أن صدر الرجل طهره مثلا ليس عورة منه مع أنه لا يجوز النظر إليه للمرأة وبالجمل لا دليل على أن
 المحرم إنما هو النظر إلى عورة حائض لا غيره لا يجوز للنساء النظر إلى عورة الأجانب
 فلتأخذ عورة بالنسبة إلى الأجنبية لا الرجل والعورة يختلف باختلاف الموارد قلت فكذلك
 الأجنبية وبديها أيضا عورة بالنسبة إلى الأجنبية بالآخبار المنطوقة المتكاثرة بكونها عورة
 كلها وأيضا إذا كانت العورة تختلف باختلاف الموارد فليتم لا تختلف في الصلوة وغيرها وأما
 ثالثا فقدم وجوب الستر في الصلوة لودل على عدم كون الوجه والكفين من العورة لدل على كون
 ما يجب ستره في الصلوة عورة مطلقا فيلزم كون ما عدا الوجه والكفين عورة للزوج أيضا

الستر عليها عند الزوج أيضا في الصلوة فيما عدا الوجه والكفين فعلم أن فيه من التنبيه ضرورة
 على النظر بها باطل وأما ما ذهبوا إليه من جواز النظر في الصلوة وحكم سترها كما لا بد من
 التنبيه في الصلوة على عدم جواز النظر كما في الزوج كدليل على عدم وجوب الستر في الصلوة بالجمع
 النظر في الوجه والكفين وبالجمل فيمكن كونه عورة في الصلوة غير عورة في غيرها
 فالاستدلال بعدم وجوب الستر في غير الصلوة لا يثبت في الصلوة لعدم دلالة ما ذهبوا إليه
 منهم أيضا فضلا عن هل يجوز في غير الصلوة في غير وجهه فله ما ذهبوا إليه
 هو الوجه والكفين لأنها ليست بعورة والأعم من عدم حسنة دلالة ما ذهبوا إليه
 عورة لا يحمل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا ضرورة كالمعاجة وتعمل فيها
 خاصا فلو كان وجوب الستر في الصلوة وعدمه ثابتا لكونه عورة في غيرها لكان
 عليها الوصل في مكان خال عن الناظر مع اشتراط الفاضل فإن العورة إنما هي في غير
 الناظر المحرم لا بد منه فلو كان الستر من أجل كونه عورة ثبت لها حكم العورة بعد
 لكف حيث يجوز لها كشفها العورة ونهر حيث يحرم ولا يرسا كشفها العورة ونهر حيث
 مع حضور الناظر ولا يحرم مع الأمن من الناظر فيجب أن يكون في الصلوة كل ما يشبه
 فظهر أن حكم الصلوة يعيد إلى سترها ما حكم العورة في غير الصلوة ولا كانا عورة ولا
 عليه في الاستدلال بحكم الصلوة يعيد إلى سترها ما حكم العورة في غير الصلوة ولا كانا عورة ولا
 حكم الصلوة في الستر وعدمه إذا كان كاشفا عن حكم غير الصلوة في حواشيها واستر وعدمه
 يكون كاشفا عن حكم الباطن حكم غير الباطن على الشافعيان يكون كاشفا عن حكم غيره
 منه حائض وأعم من المحرم وغيره والثالث ما سنده ما نقلنا من أنه لا بد من
 لا يجوز عليه النظر إلا في العورة خاصة فإن المرأة يجوز لها النظر إلى جسد المرأة ما عدا العورة
 ومع ذلك يجب سترها في العورة وأما الثاني فلا في الرجل لا يجب عليه سترها عند العورة
 في الصلوة ولا يجوز النظر لغير المحرم الباطن إلى ما عدا العورة أيضا وأما الثالث فلا في النظر
 يجب عليه ستر العورة في الصلوة ولا يحرم على زوجته النظر إلى عورتها وكذا المرأة يجب عليها
 ستر ما عدا الوجه والكفين في الصلوة ولا يحرم على الزوج النظر إلى جسد المرأة في الصلوة فله كشف
 جسد ما عدا الوجه أو ستره أو اضطرابه من رجليه وغيره المحرم على الزوج النظر إلى جسد ما عدا

وجب عليها التزول عكسها وان لم تعلم ينظر زوجها بل وان علمت بغير
 نظره او كونها في مكان خال وبالجمله لا يستلزم بحكم الصلوة على حكم غير الصلوة في غاية التخصيص
 والنقطة وفيها ما ذكره العلامة الزا في المستند حيث قال بعدة كرامات من ادلة الجواز و
 رواية دود بن فرقة المرأة تموت مع رجال ليس فيهم محرم هل ينزلونها وعليها ثيابها فقال اذن
 يدخل ذلك عليهم ولكن يستلون كفيها ونحوها ورواية ابنه سعد في المرأة اذا ماتت مع قوم ليس فيها
 محرم اليه ان قال فقال ابو عبد الله عليه السلام يجل من ان يمس منه ما كان يجل من ان ينظر منه
 اليه وهو في الحديث دل على حلية النظر على بعض اعضائه ولا اقل من الوجه والكفين اجماعا
 ورواية مفصلة في المرأة تكون في النزع رجال ليس فيهم لها ذم محرم ولا فيهم امرأة فتتو المرأة
 ما يصنع لها قال بفضل منها ما اوجب الله عليه النبي ولا يمس ولا يكف شيئا من محاسنها التي امر الله بسترها
 فقلت كيف يصح ان يمس بطن كفيها ثم يفضل وجهها ثم يفضل ظهر كفيها ولا يعلم من تلك الاخبار
 ما نطق باسقاط الفضل عنها لان ما امر به ليس علة وانما هو غسل بعض اللوازم الى ان قال
 رحمه الله وبوقيد لطلوب الاخبار المتضمنة لقرينة سلمان بن عبد الله القاء دابة اذ اذ لم
 ونحو ذلك فما وحيا حبار كثيرة واردة في ابواب النظر الى الشوة المتضمنة بحكمه متفاجوا وازاد
 سوا لا وجوابا من جهة كون محط الحكم بها بطرفيه هو الشعر والراس والذراعان وبالجمله ما عد
 الوجه والكفين مع انها اوله ببيان الحكم لشدة الاستلاء به والتكوت عن كفاها مطلقا كما شفع
 من ذلك وحكمها من الجواز ولا لكان حكم المنع اخفى انتهى قلت هذه الاخبار مع شدة
 وعرض لا صحاب واشتغالها على لا يقول به احد معارضه بالاخبار المتضمنة المتضمنة
 بعلى الاصحاب الدالة على وجوب دمنها كما هي ثيابها ودفنه كما هو ثيابها كما يفتنى في الفضل
 تحرق او من وراء الثياب ومع تقيض العين كذا يفتنى عدم وجوب شيء واستقباله من غسل
 الوجه والكفين كما صرح به صاحب الجواهر بعد ذكر هذه الاخبار الشاذة حيث قال ولعل
 الاحوط دمنها مع عدم فصل شيء من ذلك للامر باليمن كما هي في الاخبار السابقة لظهور التثنية
 فيه بذلك انتهى مع ان رواية داود بن فرقة لا تدل على جواز تعذر النظر لان غسل الكفين يمكن
 مع غرض العين ومن وراء الثياب كما حكى القول به في تفصيلها مع عدم المائل وعدم المحرم
 قال في الحديث وعن العبد رحمه الله وجوب الفضل من وراء الثياب وكذا عن ابن زهره والى

نظره

الصلاح الا انها اوجبنا بعض اعيان انتهى وبها لو سلمنا جواز عمل هذه القرينة سادة
 المحالفة للاخبار وعمل الاصحاب ففصاينها الدلالة على الجواز مع القرينة في مورد خاص ولا
 يمكن الاستدلال بها على الجواز في غيرها وعلى الاطلاق وايضا يحتاج دود هامود في ثقبته
 واما رواية ابنه سعد في دلة على جواز السمع في خلاف الاحاج فيجب طهرها وانسائها
 الملازمة بين جواز النظر وجواز السمع هو باطل اجماعا فيجب طهرها في ان يمسها الصلوة
 الا نصارى في شرح الارشاد بل لا اشكال في حرمه السمع من جوارحه لا خبر ولا حديث ولا
 انه مما لا خلاف فيه مع انها معارضة رواية مفضل الا انه في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 بمحمل الحمل على الثقبته واما رواية مفضل الجواب عنه اولاً في جوارحه في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 فبقا النظر لا مكان الفضل من وراء الثياب ومع تقيض العين فلا يمكن ان يمس من محاسنها
 على الثقبته النظر وثابتا لو سلمنا جواز هذه الصورة الخاصة فبعض ثقبته في ثقبته في ثقبته
 علمنا بالرواية ولا نسلم جواز مطلقا ولا ملازمة بين الجواز للثقبته وجواز مطلقا
 المحمل على الثقبته كما مر في الثاني فمثلة على الثقبته من محاسنها ولا يجب ان يمسها
 الوجه والكفين ايضا والامر بالفضل لا يمس الكف لا مكان الفضل من وراء الثياب فلا خلاف
 فيها على جواز النظر والكف كما لا يخفى قال في المستند في كتاب الشهادة بعد برادة الاخبار
 ويجاب عنها بمعارضتها مع ما مر من رجوع الاصل مع انها موافقة لعمامة كافيته في ثقبته في ثقبته
 فيها يخرج عرصة لاجته المعارضة ومحمل على الثقبته وقال في الحديث في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 النظر والمباشرة الذين لا يربح في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 يجل من النظر له مدح الجبونة وبالجمله لا يعارض عنها ورواها في ثقبته في ثقبته في ثقبته
 ما ذكره في الثاني في رواية سلمان فلا يثبت بها الورود مثلها في الساق والراس كما في رواية
 سلمان الاخرى اقوله فادامه جالسه عليها قطعة عبائة او احمرت راسها بجملها فافها وادامه
 عطف سافها الكف راسها مع انها تدل على الشاغل والتمدد والاطالة لنظره واما كثرة الشغل
 والجواب عن الشعر والراس من الوجه والكفين فقد عرفت ان التكوت عن الوجه للملازمة وكذا
 عنه بالشعر لان الخمار والفناء كما انهم صار للراس سائر الوجه ايضا وقد سلفنا اكثر من هذا
 ولا بأس ان ننقل بقية كلام المستند ثم نكلم فيه ونجمل فداخ النظر في ثقبته في ثقبته في ثقبته

والكحل والخاتم وخصاب الكف والنوار والزينة لمنزلة للناس وزينة للحيوان وزينة للرجل
فاما زينة الناس ففقد كبرياءه واما زينة الحيوان فوضع الفلادة فافوقها والديلمج وما دوسه
الخنخال وما سعل به واما زينة الرجل فاجسد كله وفي هذه الاخبار دلالة ظاهرة على استثناء
الوجه والكفين وما يدل على الوجه بخصوصه ما رواه في عني ابي جعفر عليه السلام ان
بابر بن عبد الله بن ابي بصير قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله يريد فاطمة واما معه فلما
انتهى الى الباب وضع يده عليه فدفعت ثم قال السلام عليكم فقال فاطمة عليك السلام يا رسول
الله قل ادخل فادخل رسول الله قال ادخل ما ومن معي فالت لبشر فناع فقال بان طمحت
فصل لمحكك ففتوى سألني ان قال فدخل رسول الله ودخلت فاذ وجه فاطمة اصفر كأنه
يهرق رادة فقال رسول الله ما لي ارى وجهك اصفر قالت يا رسول الله الجوع فقال يا الله
متبع الجوع ودافع الضيقة اشبع فاطمة بنت محمد قال جارتها فوالله لنظرت الدم بعد من فمها
حتى صار وجهها احمر فاجاعت بعد ذلك اليوم انتهى قلت من سئل عن ذلك فغيره بحدوثها
رادة عدم وجوب الستر على المرأة لهذه المواضع في مظان ونوع النظر فلا بأس بنوع النظر
عند ما هذا المعنى غير بعيد بعد التأمل في سائر الاخبار فيكون معناها جواز وقوع النظر
لعمد السراة جواز تمتد النظر بوقته استئمانها على لعمد من مع انهم لا يقولون باستثناء
الفديين وابصارهم على ارادة هذا المعنى ما رواه في مكارم الاخلاق من تفسير ما ظهر بالوجه
والذراعين مع انه لا يجوز تمتد النظر الى الذراعين اجماعا غامضا ظاهرها في بادي النظر جواز تمتد
النظر لكتفها معارضتها بما هو اصح وافوى في اوله بالترجيح واما عدم وجوب ستر هذه المواضع
في الصلوة على المرأة فلا يدل على جواز تمتد النظر لصلاة من العجب قوله وهو اظهر ظاهر في
تحريم النظر في هذه الثلاثة المذكورة وليست شري اى دلالة لعدم وجوب سترها في
الصلوة على جواز تمتد النظر لا جنس اما تفسير ما ظهر بالكحل والخاتم والمسكة فلا دلالة لغير
على جواز تمتد النظر ولا سيما الى كل الوجه وجميع البدن واما صحيحه فبصل من سائر الهدى
بهي عند التأمل الصادق والنظر الذي من الادلة الباهرة والبراهين الواضحة الظاهرة
على عدم استثناء الوجه والكفين بل يدل على خولها في الزينة انتهى عن ابدانها كما ستعرف
استاء الله واما ما اخترع به شعبة الصحيحة المروية في تفسيره وكما جبر من جانب فذلك

من احرها لا يحجب على من اعلى الطرف مع ان في كلامه الشريف قدما ما ظاهر من صفة
وذلك فان ظاهر قوله باصريحه وما دون الخاراي ما يستره الخمار من الرأس والرقبة فهو من
الزينة وما حرج عن الخمار من الوجه فليس بها ان لم يدون الخمار ما يستره الخمار ما يستره
الستر بالخمار وعدمه وظاهر كلامه الاخر وهو قوله وكان دون هاتين قوله دون الخمار يعني
تحت الخمار ودون السوار يعني تحت السوار يعني الجهة الغائبة للملوك ان نفس سوارها
المعافى فوق السوار بين ان الراد بما دون الخمار ما كان اسفل من الخمار وان لم يكن مستورا لا
تري ان الكفين دون السوار بين فطما مع ان الكفين لا يكونان مستورين بالسوارين وفقد
شعبنا بان دون في قوله دون الخمار وفي قوله دون السوار بين معنى واحد وفيه اشارة الى
المقابلة للملوك فالمراد بقوله نعم ما دون الخمار ما كان اسفل من اعلا ولا يستره الخمار
من الخمار لان الخمار يكون على الرأس فلا يستره الخمار من الوجه وهذا المعنى هو الذي يسمى
ان يعتمد عليه لانه الموافق لما صرح به اهل اللغة من ان دون نفص فوق قيل في الضم
دون نفص فوق وهو تفصيل الغائبة الى ان قال ويقال هذا دون ذاك اي اقرب منه
بالجملة اذا كان دون بمعنى تحت اي الجهة المقابلة للملوك اعترف به شعبنا وهذا المعنى هو
الذي عثر به اهل اللغة بان نفص فوق فلا يستره الخمار من الوجه لا يستره الخمار فان
الستر غير ما حوذة نفص فوق ولا وجه لا حذفه فيه كما لا ينبغي الا ترى الى قول في الطب
الناس بعض فوق بعض خاليا فاذا حضن فكل فوق دونه
والمراد قول المصنف في تحت فذلك ان الجسم دون في فكل هذا لا ينبغي ان يكون الوجه دون
الخمار فيجعل في الزينة المنهي عن ابدانها قوله نعم وما دون الخمار من الزينة اذ لا يستره الخمار
الوجه دون الخمار لا فوق الخمار فيكون داخل في الزينة لا خارجا عنها وهذا واضح عند الله
وكذا قوله عليه وما دون السوار بين اذا كان بمعنى تحت السوار بين اي الجهة المقابلة للملوك
فلا يستره الخمار من السوار بين فالكفن داخلان في الزينة المنهي عن ابدانها لا
خارجان عنها واما ما ذكره شعبنا او لا في تفسير قوله عليه ما دون الخمار اي ما يستره الخمار
من الرأس والرقبة فلا دليل عليه وقريبة نوى اليه فلا وجه للمصنف به مع انه مخالف لما صرح
به اهل اللغة من ان دون نفص فوق ومخالف لما اعترف به من كونه بمعنى الجهة المقابلة للملوك

وابصارا اذا كان دون قولته دون الحار وفي قوله قد دون التوارين بمعنى واحد ولا ريب
 ان قوله مادون التوارين لا يراد منه ما كان مسنورا بالتوارين قطنا بل المسنور بالتوار
 ليس دون التوارين وانما دون التوار ما كان اسفل من التوار ولا يعقل ان مسنورا بالتوار
 يكون اسفل وكيف يفسر شيئا فوله قد مادون الحار بما يسهل من التوار والرأس والرقبة فوله
 مادون التوارين قريبة واضحة على كون المراد بما دون الحار ايضا ما كان اسفل من الحار لا
 ما كان مسنورا بالحار بل قد يقال بدلا لذلك لفظ دون على لزوم مسافة ولو لم يجز كما قال في
 التند في رباح السائل في تحقيق معنى الكعب ظاهر الضم فلنا ابن الكبان فقال هذا معنى
 الفصل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو فقال هذا عظم الساق وفي الكافي والكعب اسفل
 من ذلك الى ان قال ما لفظ الشريف مضافا الى دلالة على ما ذكرنا ايضا مع قطع النظر عما
 ما ذكره على لفظ الدون الدال على لزوم مسافة ولو لم يجز لكان الفصل والعظم الساق وليست
 مع ارادة الفصل بين عظم الساق والقدم من لفظ الفصل فيه بل الفصل في عظم الساق
 او جزئه لكونه عبارة عن مجمع العظمين منه ومن القيد فكيف يكون دونه ونسأله ان يلاحظ
 نسخة الكافي كما لا يخفى انتهى قلت فلهذا المراد بما دون الحار ما كان اسفل من الحار
 ويكون بينه وبين الحار مسافة ولو فليقله ولا ريب ان الوجه كذا فانه اسفل من الحار قطنا
 والحار يكون على الرأس ويكون بينه وبين الوجه مسافة فليقله مثل الكعب بالنسبة الى عظم
 الساق واما المسنور بالحار من الرأس والحار متصل به ولا مسافة بينهما فلا يوصف بكونه دون
 الحار فيحتمل ان يراد بما دون الحار ما يسهل من الرأس والرقبة بل ينبغي ان يراد بما
 دون الحار الوجه خاضعة مع انه لا حاجة الى بيان حكم المسنور من الرأس والرقبة فانه كالصدر
 ولغيره بخلاف الوجه وكذا قوله قد دون التوارين يراد منه الكفان فان الكفان اسفل من
 التوارين وبينهما مسافة فليقله واما قول يتجنا ومادون التوارين يعني من اليدين وهو ما
 هذا الكفان فيجب هذا لا يعقل معناه اذا عدا الكفان من اليدين هو الذراعان او ما فوقهما
 ولا يجوزهما فوله قد مادون التوارين على ثبوت منهما فان حكم الذراعين علم من قوله عليه
 نعم وما فوقهما لا حاجة الى بيان حكمهما بالجملة فيعد استثناء الكفان لا ينبغي شيئا يصلح ان
 يراد بما دون التوارين كما لا يخفى لعل محصل مراده رضوان الله عليه ان التوار يكون فوق

فوق الزبد فليقله فسبق من التوار الى يد شيئا يسهل من اليد بقوله مادون التوارين هو ذلك
 المقدر اليه الذي يكون بين التوار والزبد فهو داخل في الزبد وكذا ما روي عن الكافي
 ولا ان التوار موضع معصم من اهل المعصم اعترافا شجاعة لا شجاعة مستندة بالشرع
 والمعصم كنه موضع لتوار من اليد انتهى والمعصم موصول بالكف كما قال المحاسي
 قال فتناغادون الشمس واقت بأحسن موصول كنه معصم
 فعلى هذا لا يكون بين يدي المعصم وكف وقوله سئل ما دون سوارين يد له فلهذا روي
 المعصم وليس من المعصم لا الكف والمراد بقوله دون التوارين لكف واحدة لا غير كون
 التوار فوق الزبد غير ضار فان ما فوق اليد الذي هو موضع سوار وهو المعصم والكف
 الكف من الزبد الى الاصابع واليد وحده لكف والمعصم موصول باليد وهو من الكف
 فلا ينبغي ان يكون بين يدي ان يراد بقوله مادون التوارين لان يد يد يد وهو من
 الكف وان اراد به ما فوق الزبد فهو المعصم وليس دون التوار لان موضع التوار فلا
 يكون دون لان دون بمعنى الجهة المقابلة للعلو المراد به ما كان اسفل من المعصم انتهى
 الى الزبد وليس لا الكف لا غير وهذا محتمل فصح كالتار على علم ولا عبرة بان يقع التوار
 وانخفاضه فليس يحكم الشرعي تابعا لها فمعنا مع موضع التوار راجعة ومكانه بحر به بأسر
 هو المعصم ولو فرض امتدادها فهو ينتمي الى الكف لا محالة ولذا قلنا ان المراد بقوله مادون
 التوارين مادون المعصمين ومادون المعصم ليس لا الكف قطنا بقوله عليه مادون
 التوارين ليس عما شاملا لانه لا يمكن حتى يتوقف جواز التحصيل فلا مجال لتوهم التحصيل
 بما يدعى دلالة على استثناء الوجه والكفان هذه الزيادة لتعظيم صريحه في دخول الوجه و
 الكفان في الزبد انتهى عن ابي عبد الله عليه السلام موافقة الكتاب موافقة المحافظة على اللغة العامة
 فيجب الاحتياط في ما حالها رتد وبها ولا يبعد حمل الاخبار الموهمة او الظاهرة في الاستثناء
 على التقييد وثابت في موضع ارتفاع التوار فلا ريب ان ما فوق الزبد جزء من الذراع بأجمعه ومن
 الزبدية وقد استفيد حكمه ودخوله في الزبدية من قوله نعم فلا حاجة الى التكرار وظاهر العطف
 بقضائي الغاية فقله ومادون الحمار من الزبدية ومادون التوارين انه كان الذراعين
 من الزبدية فكذا شيطان اخر ان مغاير ان لهما من الزبدية وهما مادون الحار ومادون التوارين

و ثالثا لو كان مراد المعصوم بقوله ما دون السوار بين ما بين السوار والريشة خاصة عن الجوز
 الاخير من الذراع خاصة وكان غرضه عليه السلام التاكيد وانحصار النظر عن عدم الحاجة اليه فنقول
 انه لا ريب ان لا نسب على هذا التقدير ان يقول الامام عليه السلام نعم حتى ما دون السوار ونحو ذلك
 وبذكر حكم الجزء الاخير من الذراع منفصلا بحكم الذراعين بلا فصل فان الفصل بين التاكيد المؤكد
 بالاحتمال من غير ضرورة ولا حاجة بعيد بل فيجب في العادة لان ما فوق الريشة داخل في الذراع وقد
 ثبت بقوله نعم ولا حاجة الى بيان فهو الاخير منه ولا يعقل فيه ضرورة سوى نوقم التاكيد فلو
 فرض كون الغرض لتاكيد في الجوز الاخير لكان لا نسب بل الواجب في شرع البلاغة والادب
 لا يثبت بالتاكيد منفصلا بحكم الذراعين واما الفصل بينهما بالاحتمال فهو بيان حكم المسور
 بالحمار مع عدم السؤال وعدم الحاجة الى بيان حكمه اذ لا يوقم منوهم عدم دخوله في الرتبة وهل
 المسور بالحمار من الرأس الا كالبلبل والظهر فيصير طريفا بلقاء بل بالعم من الفهم والريكة
 اقصى الغايات فانه منزلة ان يقال في جواب السائل عن حكم الذراعين خاصة نعم الذراعان معا
 من الرتبة وخصوصا عند المسور بالحمار من الرأس والرقبة من الرتبة والجزء الاخير من الذراع
 من الرتبة وهذا مما لا يمكن صدوره عن الامام عليه السلام الذي هو معدن البلاغة والادب
 ومن قال في ابيداه بلومين عليه السلام اعدى عدوه معونة وهل من الفساحة لغريش غيره
 وان كان المخاطب جاهلا فكيف اذا كان المخاطب مثل فضيل بن يسار التهدي الذي هو من
 اجله اصحاب الصادق عليه السلام اصحاب بيته الباقين لوان الله عليه ومن اصحابه اذ جاء
 ومن اجتمع المصائب على قصد بقدره والافراد له بالفقه كاع الكثرة وكان الباقر عليه السلام يقول
 اذا رآه مقبلا بشرة الخبيثين وكان الصادق عليه السلام يقول ان فضيلة من اصحابي في واقف
 لا يحب للجهل ان يحب اصحابي به وقال العلاء مئة في الخلاصة تترقى عن جليل الفرد وفي
 لكثير ذكره عن عبد الله عن غاسل فضيل انه قال انه لا عيب في فضيلة وان يده للشبقي
 الى عوزته قال فخيرت بذلكنا يا عبد الله عليه السلام فقال رحمه الله فضيل هو متا اهل البيت
 وقال شيخنا العلامة الطوسي في مستدرك الوسائل اما الفضيل فهو من اصحاب الجماعة
 موصوف بالوفاء والجلالة والعينين روى الكشي الخبرين مستندا مع زيادة واحاديث
 اخرى في مدحه وجلالة قدره وان فرض تمكن له من مهادن وهو غير متاثر

اشارة الى ان من عادة المكشوف حمله الله ابراد اخصا والمدح والذم في اجلاء واصحاب كثر اية
 واخر به ومع ذلك لم يذكره الفضيل شيئا سوى المدح وهذا عجب ما يجد المتأمل في مصنف
 المعارف سائلا لعل الكلام بعد ملاحظة ما ذكرناه يكاد ينقطع بان فضيلة في مثل الامام
 عن حكم الذراعين هل هما من الرتبة التي عرفت بها ولعل من شأن طهه المذكورين
 وانكشافهما من النساء عند الحاجات ولدى المعاملات مثل الوحد وكفى في مدحه بها
 في ما ظهر مثل الوجه والكفين وخروجهما من الرتبة التي عرفت بها ولدى الامامة
 الطبرسي في مكارم الاخلاق في تفسير ما ظهر بالوجه والذراعين فتاوى من من المصنفين
 يدخل في الرتبة المنهية عن ابدانها فقال عليه السلام نعم الذراع من الرتبة والوجه من رتبة
 والكفان من الرتبة المنهية عن ابدانها لان ظاهر العطف يقتضي معنى معطوف ما دون
 الحمار وما دون السوارين على قوله نعم الى الدواعي من الرتبة يقتضي انها شيان من
 مستفادان داخلان في الرتبة وان الامام عليه السلام في مقام بيان ما هو داخل في الرتبة لا
 ما هو خارج عنها وبيان حكم ما كان خارجا عن السؤال لانه من شأنه على ضرورة هيته
 افترض البيان من غير سؤال ولا ريب ان ما دون الحمار على غير شيئا وهو الفخذ المسور
 بالحمار خاصة من الرأس والرقبة مما لا حاجة الى بيان حكمه بالخصوص من غير سؤال وهل هو
 الا كما زجده المرأة المسورة بالشباب وكشف الرأس والرقبة في بعض الاحيان لا يصلح
 ان يكون وحده ذلك لكثرة انكشاف المواضع الاخر من المرأة ايضا مثل الساق والصدر
 والطن وغيرها كما قال المفسر في الارسل رحمه الله مكا لا يوقم مع ذلك خروجها من الرتبة
 فكذلك المسور الا لا يوقم خروجها من الرتبة واما الوجه والكفان فيؤم خروجها من الرتبة
 وانع البتة لا شبهة استثنائهما بين العامة وظهور بعض الأدلة في بادي النظر بالحاجة
 تدبر الى بيان دخول الوجه والكفين في الرتبة بعد بيان دخول الذراعين فيها مع
 المكشوف عادة في بعض الاحيان من الرأس والرقبة مما لا يستر الحمار بخارج البتة
 على دخوله في الرتبة مع ان ظاهر قوله ما دون الحمار من الرتبة على غير شيئا اي ما يستر
 الحمار من الرأس والرقبة ان مالا يستر الحمار خارج من الرتبة مع انه لا يقول به هو ولا
 احد من لقائين باستثناء هذا الوجه والكفين ايضا مع انه بناء على هذا التقدير لا وجه

بجمل الخارج من الخمار هو الوجه خاصه دون ما خرج من الرأس والرقبة والاسناد ذلك
 انه كشف الوجه عاليا وخرجه عن الخمار دون الرأس والرقبة والشعر ضعيف جدا لانه قد جرت
 عادة النساء العاصيات ان يزينوا الجاهل بنوا لا سلك من الوجه بالخمار ايضا كسر الرأس والشعر
 ولا ينام به كشف الوجه في بعض الاحيان لانه كثير ما يكس بعض الرأس والرقبة ايضا وهذه
 اشعار العرب فاطفة بذلك مشاهدة بنسب من الوجوه بما لا ينفق مدينية قال الحماسي
 فذكرني بخيال الوجوه نثرنا فالهجوم جن برزين للسطار
 قال الشاعر الخطيب التميمي اي كانت نسائنا بعبان وجوههن عمد وحياء فان ظهري
 للشا ظري لا يعقل من الخزي وقال ابو حنيفة التيمي وهو من شعراء الحماسي ايضا
 فالتفت فساغاد ونة الشمس والتفت باحسن موصولين كفة معصم
 اي انها التفت فساغاد كان وراءه الشمس يعني وجهها السور بالخمار فلما اسفرت وكشف وجهها
 بالقاء الخمار وبدا وجهها ستر بكفها ومعصمها فهد البيت شاهد صدق على المعنى الذي
 ذكرناه في رواية فصل لا تصبر في كون الواحد من الضاع فكنا قوله على كفة مادون الخمار
 براد منه الوجه لا غير كما هو نقره ان لكف موصول بالمعصم وهو موضع التوار و
 ليس دون التوار الا الكف فلا معنى لقوله اشجعتا ومادون التوارين يعني من البدن وهو
 ما عند الكتفين قال الشاعر الخطيب التميمي يقول سترت بمعصمها وجهها وهو كالشمس
 فكان الضاع دون الشمس انتهى وهذا البيت كما اننا ظهر ظاهره في كون الوجه دون الضاع
 والخمار وفي كون الكف موصول بالمعصم لا فصل بين المعصم والكف كذا هو ظاهره ان الضاع
 يكون سائر الوجه ايضا كما انه سائر للر من ظاهره انه قد كانت عادة النساء مجازية بنسب وجههم
 بالضاع اذ لو كان وجهها مكشوف ما رجا عن الضاع والخمار براه كل ما ظهر كانه شجعا لم يكن
 ستر وجهها بكفها ومعصمها بعد القاء الضاع ولم يكن بحاجة لمداء شئ من محاسن وجهها
 او لو كانت تريد لكشف الشاء لم تنق بمعصمها وكفها وهذا يقتضي قصا ليرى من ان بان
 وجهها كان مستورا بالضاع فلما ارادت ان تفسد الشعاع اراثة وجهها ومعصمها منها
 لشد عجزها سيرا الف فتاعها السائر لوجهها النصب قلبا ما راة محاسن وجهها وانما
 سترت وجهها بكفها ومعصمها بقصد الامام الذي ذكره الشاعر في البيت السابق

فعل لم يستر قد سلك لا يبرج سلبا وان لم تفضلي
 والمراد بالفضل لاسفار الشام ومقارها سابقة مكتوفة لوجه وارثه لانه يحسب من
 دون سائر وجاهب صلا فانه الموت الوحي للصب لشيء والمراد بالمداء بقر من القنطرة
 الشارح الخطيب التميمي اي قاربه يعني ان لم تفضلي ومعصم قريبا من الضاع بان تعمله
 جرحا يسيوف لا تخاط سيرا لحيال الهوى ولد لك لفت فدعاها وسيت وجهها سترت
 بكفها ومعصمها حتى يحصل الامساك لوانت ممدية اللهم مقاربة معصمة وفيه شعر
 وقال من لا تفر في النهاية للمرطوف من الجحون بلم لا لسان وبجرب مد ومحدث في
 صفنا الجنة فلو لا انه شئ قصاه الله لانه يذهب صرورا من يدي يدي يدي واحدا
 الا فلت وان كنت المميت بدنب فاستغفري اي قاربت وقيل اللهم مقاربة معصمة من
 ابقاع فصل قبل هو من اللهم صفار الذنوب شوق لم يد من لابت فيقول شاعرا في
 من القنطرة لان الجرح والاسر في حبال الهوى مما هو دون لقل قريب منه ويكس بريد
 الضعيرة لان الجرح ضغيرة بالقبلة لفضل والطاهر اذ المعنى لا قول كافه عطف في جرح
 هذا الشاعر سلبا من قول الخفيف ان لم تفضلي بارادة المحاسن فلا فاعل ان عمل به
 ما هو قريب من الفعل بان تعمله جرحا طريفا سيرا في مد يد ويد لفت فدعاها
 وسترت وجهها بكفها ومعصمها ولو كانت مكتوفة الوجه لم تكن بحاجة الى القاء الضاع
 وما كانت ستر الوجه بكفها ومعصمها مع ان قوله فساغاد ونة الشمس يعني في كون وجهها
 دون الضاع وهذا كاف في اثبات المدعى هو ان المراد بقوله على كفة ومادون الضاع من
 الشئ هو الوجه لان قول الشاعر لا يوشع وصف نوم بكوم دون الضاع وحماد
 في لسان العرب فلا يوشع اذادة الوجه من قوله على كفة ومادون الضاع على كفة لوجه من
 باعتبار فان قول الشاعر قد يكون الوجه دون الضاع سواء كان مستورا ام لا فلا حاجة الى البحث
 عن كون الوجه مستورا ومكتوف ولا وجه عمل قول المعصوم ثم مدون حماد على ما سلكه الخمار
 من لرس والرقبة خاصه ولا وجه لاجل الوجه مستورة مكتوفة ولا فاعل شاع قول شاعر
 دونه الشمس اذادة الوجه يمكن تحاشا من هذا البيت كون وجهها مستورا بالخمار ولا يوشع
 وجهها مكتوف خارجا عن الخمار لكان انما بكفها ومعصمها بعد القاء الخمار عينا وقول من

قلت في انظر اليه منها فقال شعرها وذراعيها وقلبان باحضر من امرأة محرمه وفلسفة
 بمرحله على وجهها فاما المروحة فيضرب عن وجهها ولا يبعد ان يكون المراد اطراف شعرها
 لا لبناء في صدر الخبر ويمكن ان يكون الضمير في قوله اليه منها راجعا الى الفواعل كما يدل عليه
 ما سبأ في وهدى اليها ما بان من قوله الا ما ظهر فانه قد فسر بالوجود الكعبين والقدمين وربما
 بشعر يترك من على القول بانها شبيهة ويؤيدان ذلك مما لم به البلوى غالباً حيث تعارف
 في كل عصر مخرج الغشاء على وجه يحصل منهن بدو ذلك الى العنق هذه الاختار ذهب كثير
 من الاصحاب وقبلهم ما زاد على متر في المرأة بكم وقبلهم مطلقاً واختاره في التذكرة
 لعمه قوله ولا يبدى الا به وفيه نظرية قد يعلم من قوله الا ما ظهر استثناء ذلك كما دللت
 عليه الاختار نعم قد نقل بعض الاصحاب الاجماع على انه انما يجوز ذلك بغير اليد او حوله
 فتنة ويدل عليه قوله عليه السلام واحده والعنقه وقوله لا تظنوها سواها فتشعلكم ونحو
 ذلك فانما عاروا في الكافة في التعجب عن علي بن موبد قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان يمشي
 بالنظر الى المرأة اجملته فيجب النظر اليها فقال يا علي لا بأس اذا عرفنا الله من بينك الصدق في
 انك والرياسة في حق الركبة ويصلنا الذين فيمكن حمله على النظر الى طولها وجهها من وراة
 الشبان وان المراد بالنظر الى المواضع الثلاثة على وجه لا يحصل منه العنته الى الرجل والعلل في
 غير الوجه استعانة الى ذلك فانهم وقال في ذلك قوله تعالى قل المؤمنين ان ينظروا الى النساء
 عدم ذكر المظن اليه يدل على تحريم نظره الى الرجال مطلقاً ان قال ثم استثنى من ذلك
 ما ظهر فيها لان تحريمه يستلزم التحريم المنقوضا فاستلزمه تعين المراد منها وهو ظاهر اجتناب
 اكثر الاصحاب ويشهد له الروايات السابقة الدالة على جواز النظر في ذلك وما رواه في الكافي عن
 رواية عن ابي عبد الله عليه السلام قوله تعالى الا ما ظهر منها قال الرتبة الظاهرة الكحل والحيات
 وعنه بصريح الحديث انها الخاتم والسكة وهي الغلب وفي التعجب الفضيل ابي عبد الله عليه السلام
 قال سئل عن الداعين من المرأة هاهن الرتبة التي قال الله تعالى ولا يبدى ريتهم في العورة
 قال نعم وما دون الخمار من الرتبة وما دون السوارف فوق الخمار هو الوجه وما فوق السوارف هو
 الكف فهو من الرتبة الظاهرة المستثناة وما دونها كالعنق والصد والذراع فهو من الرتبة التي
 المحمية وهو ظاهر الدالة على انه اذا راعوا مع الرتبة وفي جامع الجوامع عنهم عليها انما

الكفان الى الاصابع وفي نفسه على ما رويهم قد رواه في جاز ورواه في غيره ولا يبدى ريتهم
 الا ما ظهر منها في الشبان الكحل والخاتم وحساب الكف واستواء الرتبة التي في رتبة الكف
 ورتبة المحرم وفيه للزوج اما رتبة الشبان فقد ذكرها وانما رتبة الخمر في موضع اخر فانه في
 والدمع وما دونها الخمار وما دونها الخمار وما دونها الخمار وما دونها الخمار وما دونها الخمار
 تدل على ما اختاره اكثر ويؤيدان ذلك مما لم به البلوى غالباً حيث تعارف
 وما عليه اكا فتنة وانما سبب سبب وما دونها الخمار وما دونها الخمار وما دونها الخمار
 يخفى انما عرفت في قوله هذا الا به الا في قوله على وجهه نظره في ذلك من رتبة رتبة
 كله عورة لا يجوز النظر اليه وانما سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 المحبة ولا الى عورة الرجل وانما سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 على الاستثناء لولا الدليل خارج عنكم بالتحريم كما يدل عليه قوله تعالى ولا يبدى ريتهم
 على استثناء بعض الاشياء منها اول نظره حيث ثابره بعد ذلك على الاستثناء صعب سند
 ودلالة معارض بما هو اقوى وكذا لا يجوز رفع اليد عن طلاق التحريم مع الشك في البعد
 ثم لا يجرى ان اول نظره غير داخل في النهي عنه حتى يحتاج الى الاستثناء لانه ما رتبة رتبة
 في تلك الحال والانصاف ان ايمان الدالة على التحريم في اول نظره واضح لدلالة على تحريم النظر
 عند مطلقاً لان اوله غير اختيارية ولا كلام فيه والثانية هي العدة الاولى وقد قال في
 والثانية عليك فحرمها مطلقاً فاحرمه النظر مع العدة مطلقاً وقد اعزب رحمه الله ما رتبة
 يجب صير نظره عنها على الفور ولو كان نعمداً النظر الى الوجه والكفين جائزاً فلا معنى لغيره
 صرف نظره عنها على الفور وحمل تلك الروايات على النظر الى ماعد الوجه والكفين خاصة
 كما صنف صاحب الحاشية في غاية البعد لان الشاذ من النظر الى المرأة هو النظر الى وجهها و
 كفيها ادعبرها مسنور بالشباب غالباً فنقله عليه السلام اول نظره الى المرأة فلا تنبوا سوطه
 اخرى واحذروا العنته طاهر في عدم البأس بالنظر الا في الانفاضة التي لا تكون عن عمد
 الى الوجه والكفين وعلى جواز نعمداً النظر الى الوجه والكفين بعد وقوع النظر الانفاضة ولو انما
 بانه عام شامل لجميع جسد المرأة فلا ريب للوجه والكفين بل العند المنقوض من النظر اليها هو
 النظر الى الوجه والكفين فيدل الخبر على جواز النظر العمدية الى جسد مطلقاً سواء قبل الوجه

والكتمان وغيرها وبؤنه قوله عليه السلام احذروا الفتنه فانه لا ريب ان الفتنه لا تختص بالنظر
 الى ما عدا الوجه والكفين قطعا والتخدير عن الفتنه انما يستحسن اذا كان الخوف محققا حاصله
 بالعمل مطلقا والافعال على ما عليه ان خفت او اذا خفت ونحو ذلك والتخدير من الفتنه مطلق
 التعليل انتهى عن تعدد النظر الى المرأة مطلقا فهو من قبيل الاطلاق والعموم الذي يابى التخصيص
 ولا يقبل التخصيص الا استثناء وهل يعقل ان يستثنى من التخدير عن الفتنه الحاصلة بالنظر الى
 الوجه الجليل القابل لبيد التحفظ لتقبل وكذا الرقابة الاولى الدالة على ان الثالث فيها الهلاك
 فهو يمكن ان يرخص في الهدك ويقال ان دليله اخذ على جواز الهدك بالنظر الى الوجه وكثير
 او يقال ان الهلاك لا يكون بالنظر الى الوجه والكفين وهذا واضح الفساد لا ينفقه احد
 وهذه الاخبار الشريفة موافقة للكاتب مخالفة للامة موافقة للمخاطبة فيجب اخذها وطرح
 ما دل على خلافه على التبعة لميل اكثر العامة الى الشمول باستثناء الوجه والكفين وعدم دخولها
 في العموم او حملها على عدم وجوب التزامه على الناظر فلا بأس بؤنه الوجه والكفين والتقدير
 اي لا بأس بؤنه فروع النظر اليها من غير عقد وهذا المعنى يصدق في رواية الخصا وفيه ان سناد
 بل في مرسله مردك وبؤنه ارادة هذا المعنى في هذه الاخبار طاهر من الاخبار الدالة على حلية
 اول نظره لك وقوله لكم اول نظره الى المرأة فانه بمنزلة قوله يحمل لك اول نظره ويجوز لكم اول
 نظره الى المرأة مع ان الفصل الغير الاخباري لا يوصف بالحمل والحرمة فالمراد بجمل التبعة المواظفة
 على فروع النظر وعدم وجوب التحفظ من فروع النظر فكذا قوله في مرسله مردك يحمل للرجل النظر
 الى الوجه والكفين ولا مولى له على ذلك ولذا لم يجب على المرأة ستر هذه المواضع اذا لم يعلم بمحض
 الناظر الا جنى فلا بأس بؤنه فروع النظر من غير عقد فكما ان الظاهر في بادي النظر ارادة جواز النظر
 عنها في اول نظره كما قولكم لكم اول نظره لكن التأمل الصادق فيه ماضى ارادة النظر الانفا في كما
 اعرفت صاحب الحديث والوافي وغيرها وان كان الظاهر في بادي النظر ارادة جواز النظر وحليته
 عنها في قوله يحمل للرجل ان يرى من المرأة لكن التأمل الصادق في نفس بان المراد ما يحمل ان يقع نظر
 عليه من المرأة من غير عقد فهذا في الحقيقة من لوازم عقد وجوب ستر هذه المواضع للمرأة مع
 عدم العلم بوجود الناظر فانه قد ما ينفقه ان وفروع النظر انفا لا يوصف بالحمل ولذا ينفقه
 دلالة رواية الاتصال ما للرجل ان يرى من المرأة اذا لم يكن يحرمه قال الوجه والكفين والفتنة

على جوار النظر مع انه لا فرق بينه وبين قوله عليه السلام لكم اول نظره ولذا قيل يجوز لنظر مرة
 واحدة فاما جازم قوله عليه السلام لكم اول نظره على النظر الانفا في من مانع من حمل قوله ما
 للرجل ان يرى من المرأة على النظر الانفا في مع انه لا فرق بينهما اصلا فان التام بشئيهما و
 معناه في المقامين واحد وبؤنه ارادة هذا المعنى في كل هذه لروايات على القدمين وبؤنه
 التواضع مع انهم لا يقولون به ودعوى كونه من قبيل تمام المحصر كما في كل الامور
 استمالها على موضع لشور والقدمين في بؤنه ارادة عدم وجوب التزامه نعم تنصير ليام
 وعدم المواظفة على فروع النظر اليها انفا في قولهم لا تدع من قولهم لا تاملوا ظهوره فتنته
 ذلك كادلت عليه الاخبار **قول** قد عرفت سائلا في تفسيره انظر الى الوجه والكفين بؤنه
 لا يدل على جواز تعدد النظر وقد عرفت على سوا هذا الاحكام ذلك بان لا يظهر بها احد
 من الاحتمال القريب فلا يجوز رفع اليد عن العموم والاطلاق مع التبعة فيجب التحصيص في
 ثم قد نقل بعض اصحاب الاجماع على انه انما يجوز ذلك بعد التردد وخوف فتنة وبؤنه عليه
 قوله واحذروا الفتنه اقوال الاجماع النقول ليس بمقتضى عند المحققين والاحبار عاينين
 هذا التبدل ثم قد ورد في مرسله التزويج واما قوله عليه السلام واحذروا الفتنه فلا يدل على ذلك
 بل هو بمنزلة التعليل بقوله فلا تتبعوها بنظره اخرى فحمل على ان النظره الاخرى بعد
 النظره الانفا في فيها خوف الفتنه مطلقا ولذا في قوله احذروا الفتنه ولو كان التحريم مطلقا
 على الخوف المحقق منه حصول الفتنه وعدمه لم يستحسن التخدير عن الفتنه على الاطلاق لدال
 على حصول الخوف على الاطلاق لا مكان عدم الخوف ولم يستحسن التبع عن الشاع النظره الانفا في
 ان لا بأس فيها بالنظره الاخرى على الاطلاق وهو العدم مطلقا وبالحمل مظاهر الرواية بل
 سرهما انتهى عن النظره الاخرى وهو العدم مطلقا وان في نظره لاخرى خوف لفتنة واما
 وهو المحكم في النع والتمس مطلقا فلا حاجة الى حصول الخوف التخصيص كما يقولون ومن معها
 ظهر لثانته لا مجال للتخصيص في التبدل فيه مع ان قوله عليه السلام واحذروا الفتنه لو كان المراد
 منه تعليل المحكم بالحرمه على حصول خوف الفتنه كما يقولون في امان ان يكون الغير مختصا بها عند
 الوجه والكفين كما يقول صاحب الحديث في بؤنه منه جواز النظر الى ما عدا الوجه والكفين
 اذا لم يكن هناك خوف فتنه وهم لا يقولون به واما ان يكون عاما لجمه جسدها شاملا

لوجود الكفن بها كما هو خبر بلزوم المحذور السابق بالنسبة إلى ما عدا الوجه والكفن
 وأما أن يكون الخبر مختصاً بالوجه والكفن مع اشتراط خبره ذكرها أصلاً ولا يمكن ذلك إلا
 بتسليم كون النظر إلى المرأة طاهر في النظر في وجهها وكفها لأن خبرها مستور بالثياب وإذا اعتزوا
 بذلك فقولنا ظاهر قولكم أول نظرة إلى المرأة هي النظرة التي فيها فنية فبذلك الخبر على عدم اليأس
 بالنظرة إلا تفاديه إلى الوجه والكفن وصرفه النظر إليها عداً ولا نسلم أن قوله واحد في الفتنه
 معناه تعلق الحكم على حصول خوف الفتنه بالفعل كما يقولون بل ظاهره النهي مطلقاً والتخبر
 عن الفتنه على الإطلاق دال على حصول الخوف على الإطلاق كما لا يخفى **قوله** فاما رواه
 في الكافة في الصحيحين عن علي بن سويد **أقول** لا ريب أن ظاهر هذا الخبر الصحيح أنه لا يأس
 بالنظرة إلى المرأة المحبلة التي يجب النظر إليها ومعلوم أنه لا يفتك عن ذلك مطلقاً وقولنا لا يرى
 أنه مبني بالنظرة إلى المرأة المحبلة طاهرة حصول خوف له من الفتنه حيث عتبر بالابتلاء فإذا
 جاز تأويله مع ظهوره وكونه صحيحاً في مانع من تأويل ما دل بظاهره لو سلم ذلك لكان جواز
 النظر إلى الوجه والكفن للأخبار الكثيرة الشاهقة في نظر العبد مطلقاً والتخبر من الخوف
 مطلقاً وجوب صرف النظر إلا ما يوجب ونخص من النساء في البيوت وأتھن عودته والتميم
 عن إبداء الزينة مطلقاً في غير ذلك من أدلة الظاهرة التي لا يبقاؤها بعض الطواغيت
 التافهة لها لو سلم ظهورها **قوله** ثم استثنى من ذلك ما ظهر منها لأن تحريمه يستلزم
 إخراج المنفى **أقول** هذا محجب جداً وإي خرج في وجوب سنن الوجه والكفن على المرأة وجوب
 غرض البصر عنها على الرجال بالنظرة إلا تفاديه ثم لو وجب التحفظ عن ونوع النظر إلا تفاديه
 يمكن القول بلزوم الإخراج ولذا روي في تعليق في جواز النظر إلى أهل نهامة والسواد أنهم إذا هموا
 إلا يفتنون وقد ذكرنا أن هذا التعليق لا يصلح لا يجوز ونوع نظر إنفاقاً وعدم الوقوف
 بها ولا تفعل بل يجوز بالمعصية وعدم الاشتغال غير صحيح كما لا يخفى ولو فرض الإخراج في حرمة
 النظر إلى وجوه النساء لكان إخراج في سائر التكليفات أو لا وجد **قوله** ولا يظهر أنه الوجه
 والكفن **أقول** قد سلفنا فيما تقدم عام دلالة هذا التفسير على تقدير تسليمه على جواز
 تعدد النظر وقد وجدنا ذلك بما لا مزيد عليه بما سبق في الجواب **قوله** فما فوق تخار هو
 الوجه وما فوقه لو هو الكفن فهو من الزينة الظاهرة المستتاة ومادونها كما لعنى

والصدق والدع فهو من الزينة الباطنة المحبوبة وهو طاهر لا يلازم على أنه واحد مع الزينة
أقول جعل الوجه فوق الخمار يجب حتماً بهمومه وكذا جعل الكفن فوق السو أيضاً
 عجيباً ومن المعلوم أن الخمار يكون على الرأس فيكون فوق الوجه فصار الوجه فوقه عند لا
 محالة ولو كان الوجه فوق الخمار لكان في تحت لوجه وهو ظاهر الفساد وصف الوجه بكونه
 دون الخمار ودون الفتنه في كلام العرب وشعرهم ليس بصحيح هذا من جهة محال
 للزينة فيه وكذا الكفن تحت التور والتور فوقه فإن التور موصوف بمسحور ولا يفتك
 المعصم فهذه الروايات الصحيحة واضحة الدلالة على دخول الوجه والكفن في الزينة الباطنة
 لغير البعول وغيرهم من المذكورين في الآية الشريفة بخبرنا في هذا الخبر لا يفتك
 على عدم استثناء الوجه بل في تفسير الآية أيضاً وإن أراد قوله تعالى لا يفتك
 لغير البعول ما نفع لوجه والكفن وأتفق أنه لو لم يكن في هذه السند لا سمحتم محسباً
 لكفها بما حجة على الخمار من تحريم النظر إلى الوجه والكفن وتما يحصل لتأويل خاص
 السند لكونها معصية للآية الشريفة ومنها ما ذكره السيد في باب يقال هو
 الله عليه بعد ذكر رواية الفتوى العظمى الشريف وفيه دلالة ولو صححنا على جواز النظر
 والكفن من الاستثانة مطلقاً كما هو أحد الأقوال في المسئلة سناداً إليها مع الأصل والآية
 ولا ينبغي زينة من لا ما ظهر منها على تفسير الزينة الظاهرة بأمر ورصد لا يمكن رادة معصية
 كالشباب بعد الدليل عليه بل فيما الدليل على خلافه من العمق والسفاد من لفظ ما للوقوف
 له فلا وجه لتخصيصها بما فتحت إذا دالة الواجبة كحل الخاتم وعصا في كفن قبل
 في الخبر المخدم نفس لا خبر كرواية فزاره وليس سندها من يوقف فيه سوى فاسم من
 حرمة وقبل بحسنه ويحتمل خبر آخر ولكن بزيادة لمك بدل الكحل وعائنه وتأنيها الوجه
 والكفن وربما تعرب الخبر الجوز لرفقها وتأنيها الكفن والأصابع وذكرنا في قولنا
 الطبري في جامع الجوامع وروى الثالث عنهم عليهم السلام والأخبار وإن ضعفت سندها
 إلا أن العرف المحكم في الأحكام يؤيد ما دل على هذه التفاسير في المطلوب أمّا على الثاني فواضح
 وكذا الأول والثالث لكن مع عدم الإجماع وبدل على معناه في المنقذ الصحيح المروي في
 الكفاية عن فريسة السناد ومنه عما ظهر المرأة من سهايل لوجه والكفن والمرسل ما يحل النظر

ان يرى من المرأة اذ لم يكن يحرمها قال الوجه والكفان والقدمان غير مدح لا يغسل بالآ
 وفنوى جماعة به كالكلبي والشح في الهامة والبيان وكان الحديث وظ ذلك وسبط
 في الشرح وجماعة من متأخر المتأخرين مطلقا والمحقق الثاني والمصنف في حق ومدة جملة من
 كنه واللمعة والروضة في الجملة ونسب القبري في شرح فيج الى لاكثر فلا يندرج فيه لا شفا على
 القدمين المجمع على عدم جواز النظر اليها وان هو الا كالعام المخصص مضاف الى عدم ذكر النتائج
 المزبور لها فنوى احتمال الزيادة والخبر الذي لا يبعد عنه كقول من الرجل ما يصلح له ان ينظر
 اليه من المرأة التي لا تخل له قال الوجه والكفان وموضع التوار واحتمال اداة المحرم من المرأة
 في السؤال بعدد دلالته على المحلل منها في التلذذ على اذنه غيرها من الاجانب لا جماع على
 عدم المحصر فيها مع ان لعمري التامع عن ترك الاستفصال كاف في الاستلال ولا يندرج في
 المجتزأ باده التوار لما تقدم وتما ذكر ظهوره في اندفاع المناقشات في هذه الاذلة سيما مع
 اعتضاده بالشهرة في الجملة الطاهرة والحكمة ونحو اخرى في غايه القوة بحيث كادت تعد من
 الاذلة الفاطنة وهي فيجادي كثير من الاخبار الواردة في ابواب النظر الى الشوة المتواردة معنى
 المستندة بحكمه مع جواز السؤال او جوابا وبينا نال دلالتها على جواز من حيث كون محط الحكم
 فيها بطرفه في كل من السؤال والجواب والبيان هو خصوص الشعر والبدن والرائحة والذخير
 وغيرها فاجل ما عدا الوجه والكفين مع انها اولى بالسؤال عن حكمها وبينا به بحسب النظر في
 الابتناء به وغلبته وسهولته من حيث عدم احتياجه الى كشف سائر من خمار ومفندة دون المراتب
 والشعر لندرة الابتناء بالنظر اليها وعسر الاحتياج الى كشف التور عنها غالبا فلكون عن
 حكمها مطلقا سؤالا وبينا ناكشف عن حكمها جوازا لا عكسا والالكان حكم النظر اليها من غير
 من حكم النظر الى الوجه والكفين كك جذا وهو مخالف للبدن قطعا لا تنافي المسلمين على
 نجية المبح في النظر اليها مطلقا وخفائه في النظر الى الوجه والكفين بحيث ذهب اكثر الى حله
 في الجملة او مطلقا وبدل على او محتج بحكم النظر من غير كك في الوجه والكفين ايضا فيجوزهم
 النظر اليها لربما الترويج الممكن منه واغلا فهم في تجوزها الى الشعر كما مضى وليس هذا الا لما ذكرنا
 كما لا يخفى ولولا يكن في المسئلة دليل على الجواز غير فهاوي هذه الاخبار لكفانا الحصول الظن
 القوي القريب من القطع بكون الحكم فيها الجواز فلا ينبغي ان يرتاب فيه وان كان لا حوط

النزك مما يمكن من باب الشايع في اذلة لسن هذا مضاف الى لقوم الواردة في كتاب في
 في باب ما يجوز ان تلبس المرأة من الشباب وهي كثير منها الغصير بوجوه على كنه بانه مستند
 وجه محرمه فقال اخرى واستقرى وارضى ثوبك من فوق واسلت ثاكت بنفسيه بغيره
 فقال رجل الى ابن زهير فقال نفل عينيها الحديث والقصير سلب نفوسه من وجهها فقلت
 احد ذلك لابن قال الى طرفي لانت قدما تبصر والحد لا تجرد سحر لمن يفسد سحره
 جعفر عليه السلام بامرأة محرمه قد منعت بغيره فان من يفسد سحره بغيره لا يرا الا بآلة
 الاول والتدليل في لثا لنقص عدم لقن بوجوب سلبه من امره سلبه قطعا
 هذه النصوص منها الاخير الاول من حيث التعليل ظاهرة في عدم ثبوت النسوة بغيره
 ما استثنى به من كجاءه ونحوها وهذا ايضا مما يدل على ما قدمناه من شذبه علم الشريعة
 من حكم الوجه جذا كما لا يخفى مما ذكر ظهوره في المناقشات في هذه الاذلة استلال
 للمجوار باطيان الناس على خروج النسوة سافرات عبر موجه كاستلال المنع في فهم من مع
 خروجهم غير مستثناة لما قلناه في الاذلة السارة في الزمان فبين من يجري في ذوال
 ومن يحد وحذ والثاني ويريد المحذ على الثاني باحتمال استنده الى العبد ولا احتياج الى ط
 دنهوه الغير المحاصل الالبه مطلقا وبنا ناك في الضف باق دلته كهموي لا يبدن وبنا ناك
 لقولهم وتعتشون ان ابصارهم لخصيصها بما طهر من الاذلة مع جمال الشايع مع مدلتين
 سوى الاجماع المنصص بان في الفقد المتفق عليه ولا كلام فيه وحديث التخصيص لادالة في حقه
 ولولا بدل على الجواز وكذا غيرها ذكر من الاذلة التي اجبت عند رسالة مفردة في المسئلة مصدا
 الى ندوة القول بالمع مطلقا لعدم نقله الا عن كمو وفخر الدين وان مال اليه بعض من ذكر
 عنها انتهى **اقول** لادالة الرواية القوي على جواز تفقد النظر الى اجنبية اصلا ونفس
 الرتبة بالسوار والكحل والحائض وخضاب لا كف لا يدل على جواز التفقد ولعل رتبة الناس
 لا يقتضي ذلك لاحتمال الاختصاص بالسلطات دون الرجال لا جانب وكف يمكن للرجوع في
 الرتبة للاعتاب وبهم العساف والشبان وقد روي في خبر الماشي ان النبي صلى الله عليه واله
 سمي ان تزين المرأة لغير زوجها فان فعلت كان حقا على ثلثان بحرقها بالنار وفي حديث
 لم يرح ان النبي صلى الله عليه واله راي سامة من امته عذاب سدد بدق لصلته عذوم

رايت امرأة تاكل لحم جسد ها والتار توفد من تحتها الى ان قال واما التي كانت تاكل لحم
 جسد ها فانها كانت تزين بدنها للناس بل قد ورد اللعن على امرأة تطيب ثم خرجت من بيتها
 فمن النبي صلى الله عليه واله انه امره تطيب ثم خرجت من بيتها فخر نلعن حتى ترجع الى بيتها
 متى جئت وفي الخصال عن الباقر عليه السلام لا يجوز لها ان تطيب اذا خرجت من بيتها وهو
 صريح في عدم الجواز مع انه ليس فيه ما يدل على فرض كونه لرسبة وكونها ذات بعل وخروجها
 من غير اذنه بل الظاهر منه خروجها من طيبة كغيرها وان لم يكن التطيب للرجال فما طلت لو
 تطبت للاجابا وتزينت لهم كيف وقد نهي النبي صلى الله عليه واله الرجوع عن ادخار في الدخا
 الى الحمام وليس الشب اب للرفاق وفي الخصال عن النبي صلى الله عليه واله العن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فلا بدع حيلة تخرج الى الحمام وبها اوصى النبي صلى الله عليه واله طلبة السلام باعلى من اطاع امر الله
 اكبر الله على جميعه فالتا وفقال على عليه السلام وما تلك الطاعة قال باذن لها في الذهاب الى
 حمامات والمرسات والساحات وليس الشب اب للرفاق وقد ورد النهي عن الكسف بين يدي
 النصرانية واليهودية لانهن يصفن لاذواهن وقد نهي الله تعالى عن ضرب الارجل والخضوع
 في القول فكيف يعقل ان يرضى الله سبحانه باظهار الرينة للاجانب وبسوغ لهم النظر الى وجوه
 الحراند وخدود الكواكب مع ان الشارع لا يرضى بالنظر الى ابدان النساء من وراء الشب فكيف
 يرضى بمشاهدتهن من غير حجاب وبرخص في النظر الى زينتهن السالبة للابواب ان هذا النبي عجل
قول اسنادا البها مع الاصل والابنة ولا يبدن زينتهن لا ما طهر **اقول** اما الاستناد
 الى الاصابع فلا وجه له اصلا لما عرفت من ان الاصل في المقام هو تحريم الاباحة التي انجدر
 حسها واما الابنة في مسوفة لبان حكم ابداء التربة مع قطع النظر عن لساظرفا استثنا ما طهر
 لا يدل على جواز تعقد النظر سواء فسر بالحمل والحائض او خضاب الكف او بالوجه والكفين او بالكف
 والاصابع قوله رضوان الله عليه لا يمكن ارادة بعضها كالشباب فيه انك قد عرفت ان الارجح
 والا حوط هو نفسهن مسعود وهو الذي يظهر من شيخنا طاهر رحمه الله اختياره في الشبان
 وهو مدكود في رواية الفتى اجابا بل هو القدر المشفق رادنه معلومة قطعاً واما الشك في
 ارادة غيو ولا دليل على غيره والاصل العك ولا عموم في لفظه ما في المقام للاجماع على عدم
 ارادة كل ما طهر من جسدها قطعاً بل لا بد من المراد بعض ما طهر خاصة بالاجماع واختلفوا في

نفسه فقبل الشب وهو الاصح وقدره ولم يفسد حد يستثناه كل ما طهر لذي يفسد
 من نفس الاثمة عليهم السلام ان المراد من طهر يكمل والحائض وروية عائشة ومكة وهي
 الغلب كادوا في الكافة والنهدين كمن لا يند هذه النفس يثبوتة من اهل بيت علي عليه السلام
 على جواز تعقد النظر ولا على جواز الكسف مع فرض حضور الشب بل طهر لا يند وروية سر لا
 يحرم كسف ما طهر من النية من الحائض مع قطع النظر عن طهر ولا يحرم كسف ما طهر من النية
 كما يجب شربها مع عك لساظرفا تثبت من نوى لطيفه وما حرمه معهم بعد
 للصحة والحرج قوله وعلى هذه التفاسير ثبت تطيب ثبة لا ثبت على نية من هذه
 فان نفس ما طهر بالحمل والحائض كما هو مرئى عن الاستدلال على جواز تعقد النظر
 الى الحمل والحائض فضلا عن جميع الوجوه ونفسه بالوجه والكف لا يند الى جواز تعقد النظر
 بل يدل على جواز ابداء مع قطع النظر عن الناظر والمخير المجوز للثبوت بهم لاسيما عند مد يد
 هو محمول على النظر الاضاعة ولو فرض دلا لانه فهو معارض بالافوى والاكثر بطرح وكذا
 في نفسه والكف والاصابع ولثبت بالاجماع المركب غير مستقيم ما اولاه فانه قد كان
 هذه التفاسير لا يدل على جواز تعقد النظر الى الحمل والحائض والكف والاصابع ولا مسرج
 للاجماع اصلاً واما ثانياً فبانه يمكن التمسك بالاجماع المركب على تحريم النظر الى الوجه والكف
 لان ما عدا الحمل والحائض على الاول وما عدا الكف والاصابع وهو الوجه على ثلث داخل
 في عموم التحريم وهو المستثنى منه وغیرها على المستثنى وهو ما طهر فاذا ثبت التحريم في هذا
 المقدار ثبت في الباقي بالاجماع المركب وهذا اول من العكس كما لا يخفى ان التحريم في المستثنى
 منه مستثنى عليه من المانعين والمجوزين وجواز تعقد النظر في المستثنى اعني ما طهر غير مسلم عند
 المانعين بل معناه عندهم الاستثناء من وجوب التحريم عدم الناظر بلا يفتح لثبوتها
 بالاجماع المركب على تقدير تسليم التفاسير المذكورة ايما **قول** الصحيح **اقول** صحيح
 المذكور لا دلا ليدل على جواز تعقد النظر اصلاً وجواز الاطهاد مع قطع النظر عن التحريم
 مدلول المحرم لا يندل جواز تعقد النظر قطعاً ولا يصلح الاستدلال وبهذا لهذا المعنى ارادة
 في مكادام الاحلاق عن الحائض من نفس ما طهر بالوجه والذراعين وعليه يحمل المرسل ويؤيد
 استماله على القدمين مع قيام الاجماع على عدم جواز النظر اليها والغول بانه كالعالم المختص جسد

بل الانصاف ان شماله على القدمين واسفاله روايه الحسن على الذراعين قريته واصح على
 ارادة المعنى الذي ذكرنا فيها وكذا في رواية اخرى لا سند مع انها في نفسها ظاهرة في هذا
 المعنى فلا يحتاج الى قريته بل هي بنفسها قريته على ارادة المعنى الذي ذكرنا في المرسلة وروايته
 مكارم الاختلاف واحتمال الزيادة في المرسلة بعد جواز وجوده في الحكاية والتحصال ويجوز
قوله والمعنى الذي لا بعد عنه **أقول** هذا خبر ايضا بقرينة مناله محمول على معنى
 الذي ذكرنا ويؤيد انشماله على موضع لنوار الذي هو المعصم وهو موقوف للكف وجزء من الذراع
 ولا يجوز النظر اليه اجماعا فلا بد من حمل على المعنى الذي ذكرناه لا يقتضي بالتحصيل لا حاجة اليه
قوله سبب ما مع اعتضادها بالشهرة الى اخره **أقول** ان الشهرة عبرة تارة ولو كانت لم تنفع
قوله وبجدة اخرى في غايته القوة **أقول** فبان هذا ليس ببيان في بل هو استبعاد
 معنى كان في محله بوجه لا يجزئ بوجه في سبب مقتضى التوالف والوجه والكف يمكن ذكر التمر
 دون الوجه مع علم بسبب ذلك لا بوجوب جواز الاستبعاد على السبب لظني والمشتط الذي لم
 يدل عليه دليل وثانيا يمكن ان يكون الوجه في ذلك كون ذكر الشعر كافيا مع ما عن ذكر الوجه
 للملازمة بينهما فكيف يذكر احدهما كانه صاحب الجواهر رحمه الله ويؤيد مقابلة الشعر
 والبدن في بعض الروايات في الكافي عن ابى عبد الله عليه السلام قال قل رسول الله صلى الله
 عليه واله لا حرم من لفتاة اهل الذمة ان ينظر الى شعورهن وايديهن فانه لا ريب في جواز النظر
 اليه وجوه من ذلك ذكر الوجه وذكر الشعر ومقابلتهما لا بدى لا يستحسن الا بزيادة الوجه
 مع الشعر وكون حكم الشعر لا على حكم الوجه للملازمة بينهما فكيف يذكر احدهما عن الآخر وليس
 ذلك للاولوية اذ لو كان الوجه في ترك ذكر الوجه استفادة حكمه بالاولوية تجري مثله في
 الايدي ايضا فلا وجه لترك الوجه وذكر الايدي كما لا يخفى فظهر ان الشعر اشارة الى الرأس
 والوجه مقابلته في ذلك الوجه لا جل وضوح حكمه جوازا والا لكانت الايدي كذلك لان البدن
 مثل الوجه وليس اخفى من الوجه قطعا فذكر الايدي وترك ذكر الوجه بخصوصه لا وجه له
 الا بحول في قوله شعورهن وكونه مضافا الى ذكر الوجه ويشهد لما دوى في مرید التزويج لا
 بأس بان ينظر اليه ويحسها ومعاصيها فانه لا ريب في ان ليس المراد المعاصم وحدها بل اليد الى
 المعصم اي معه فالمعاصم اشارة الى الكف مع المعاصم ولا حاجة الى تكلف التمسك بالاولوية

كما لا يخفى بذكر قوله شعورهن وايديهن مع ان هذه الزيادة الشهيرة دليل واضح على
 النظر الى الوجه والكف من سلسلة لان التعليل بعد اشارة الى التعليل والعلل
 الجواز في الشعر شعورهن وجوههن وايديهن بما هو لأجل عدم حرمتهم وايديات
 لهم حرمة ثم يجرى النظر الى يديهن وشعورهن ومسلات يديهن حرمة الاسلام لا
 يجوز النظر الى شعورهن وجوههن وايديهن ولا يجوز النظر الى يديهن وشعورهن ولا يجوز
 كان بين سلسلة ولذات في ذوقه ولا يخفى في تعقيب عدم حرمة النظر الى شعورهن
 ايديهن ووجهه وحده وحده وحده لا بد من حرم شعورهن وايديهن وحدها
 المالك قال في نحو هو ونعم ما قال وكذا في التوالف بين شعورهن وايديهن
 والكف فالتأليف كقولهم انتهى عن حكمه على ان شمالا لا يحرم من شعورهن الا اذ
 شعور ثالث يمكن ان يكون منشأ ذلك اشارة الى شعورهن والوجه والكف مع ما
 كما عرفت قوله وبدل على اوضحته حكم شعورهن فذلك محمول على شعورهن والكف مع ما
 لم يد التزويج خصوصا ملهها صفة عدم جواز النظر الى الوجه والكف لغير مرید التزويج
 لا فلا يخفى في بين مرید التزويج وعبره ولا وجه لكم بالعصم ولا وجه لكم في
 من شرطه طحوار لشعره الوجه والكف لمرید التزويج من العلم صلاحيتها للتزويج بمقتضاها
 من العمل والعتة وتجوهر اجابها ومناشاة المرید بنفسه فلا يجوز الاشارة اليه وان
 كما لا يخفى لمرید لو كان النظر الى الوجه والكف جازيا سائما في شرع مطلقا على بين
 واسود فاني من هذه الشروط فانه لو لم يعلم صلاحيتها للتزويج كيف يحرم النظر بها لانه
 التزويج مع اصل عدم المانع ويجوز النظر اليها بغيرها وبها على استحسانه اعطيه حرم علم
 التزويج ان ينظر الى وجه المرأة وكفها التي يحرم النظر اليها في سائر احوالها
 ولا تلذذ بل القضاء حاجتها اخيه المؤمن الضرب العاجز الذي لا يمكن من النظر لتمامه
 المباح ثم كيف بمقتضى حكمه من شعورهن والوجه والكف من ذميمة سائما وحكم
 حرمة اذ كان بقصد الفرية لغناه حاجته المؤمن التي يجوز لأصحابها قطع الطواف مع
 شعورهن اختصاص الجواز بالوجه والكف في مرید التزويج فلا يخفى في مرید التزويج
 وغيره عدم اصله وايضا فلا معنى هذه تسلسلات المذكورة في اخبار نحو شعورهن

تزوج من أنه منام ومثري بشري با على الثمن ولذا احتج الشهيد الثاني في المسالك في
 ادع الاشكال بابتداء الفارق في المقامين وذكر له وجوهها في هذا في الحدائق وقال انها لا تنتم
 ولا تنفي من جوع كما لا يخفى على من له الاضافات يادق رجوع وقال في حيلولة لا وجه للفرق
 بين المقامين الا على ما اخبرناه من جواز النظر مطلقا من غير تخصيص ما اذ عود من الوجه و
 نكتب اذ مع التخصيص بها لا وجه لهذه التعليل المتكررة في الاخبار الى ان قيل وبالجمله فانه
 لا يخرج من هذا الاشكال المذكور الا على ما اخبرناه من القول بجواز النظر مطلقا وما انما
 ذكر من التخصيص في المقام فهو لازم لم لزوم الطوق للامام انتهى **قلت** الحق في رفع الاشكال
 ما اخبرناه من حرية النظر الى الوجه والكفين من اجنبته لقهر هذا التزوج وجواز لعملا اشكال
 اصلا وتنقيح التعليل بما يرد وما على القول بالجواز فلا تنقيح التعليل المذكورة في
 الاخبار لا على القول بالتخصيص في الموضعين كما هو المشهور ولا على القول بالتخصيص كما ذهب
 اليه صاحب الحدائق وما اذهب اليه من التخصيص فلا بد من اذهب صاحب الحدائق اليه لا يستحق
 التعليل المذكورة في الاخبار لان التعليل واجبة الى ما ذكره في الاخبار الى ما يخبرنا به صاحب
 الحدائق بل التعليل في كل خبر راجع الى ما ذكره فيه خاصة مع قطع النظر عن الاخبار الاخر فيجب
 استقامة التعليل في كل خبر بالنسبة الى المذكور وفي ذلك الجهر فلو ذكر في الخبر جواز النظر الى الوجه
 خاصة وعلق بالتعليل وعلق بالجواز على اذاعة التزوج يجب استقامة التعليل والتعليل في الوجه
 منصرفا كما لا يخفى بل ولا يمنع كون التخصيص حقا في نفس الامر ايضا لان الاخبار الواردة في
 مريد التزوج وتعليلها ظاهرا في عدم جواز النظر لقهر هذا التزوج مطلقا حتى الوجه و
 الكفين لان بعض الاخبار يختص بالوجه والمماس لا عموم فيه وبعضها ذكر فيه الوجه و
 النظر الى الخلف الظاهر من وراء الثياب لدى لا يجرى فلم يبق الا الوجه ففي حصة حسن
 بن الشري لا بأس بأن ينظر الرجل الى المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلفها ووجهها
 عند طاهر في المراد بالنظر لطلق المذكور في صدر الخبر هو النظر الى الوجه والى خلفها من
 وراء الثياب مع ذلك دالة على اذاعة التزوج ومثله الحسن والتخصيص لا بأس بأن ينظر
 الى وجهها ومماسها اذا اراد ان يتزوجها فانه دال بمفهومه على عدم جواز النظر الى الوجه
 والمماس اذا لم يرد التزوج وعلى عدم جواز النظر الى غير الوجه والمماس لم يرد التزوج لان

تخصيص هو رد الوجه والمماس استثناء لا وجه له الا لاختصاصه بان لم يغفل بمفهوم التفت
 لان التخصيص هو رد التخصيص من دون فائدة ممكنة مع ان لو كان ينظر الى الوجه والكفين
 جائزا مطلقا وان لم يرد التزوج وكافا مكشوفين يجوز النظر اليهما الكل احد فلا يرد التخصيص
 والاذن في رؤية الوجه والكفين اذا رد التزوج ولا وجه لذكرها خاصة وان يرد جواز
 النظر الى جميع الجسد لم يرد التزوج بمسود لا شكل ولا يمنع لاعتصام الخبر وان يمنع
 من الاشكال عن محارص صاحب الحدائق هو من كونه حقا ولم يلزم لثباته من محاربه وان
 هو شايع الادلة لا الاقوال وبما نقول على محارص صاحب الحدائق من تعميده وجه
 حقا فلا ريب ان الفرقانما هو في جواز النظر الى ماعدا الوجه والكفين لم يرد التزوج لافي
 النظر الى الوجه والكفين بجواره مطلقا عده وانما خرج التعليل المذكور في الاخبار في
 الاول دون سائر فلا يجرى فيه التعليل فيه اصلا مع ان طاهر لا يحسن التعليل به
 مناما او مشترا بالجواز اصل النظر الى المرأة التي يراد تزويجها مطلقا لا تزيلا ورواية
 محمد بن مسلم المروية في الكافي قال سئل ما حصر عليه من الزنا يردان بنزوح المرأة
 ينظر اليها قال نعم انما يشترها با على الثمن وفي خبر اخر لا بأس ان ينظر الى وجهها ومماسها
 اذا اراد ان يتزوجها فلا ريب ان سؤال محمد بن مسلم انما هو عن جواز اصل النظر الى
 في الجملة يقال التعليل الكل فحكمه عليه بجواره وتعليله يكونه مشترا با على الثمن راجع الى اصل
 الجواز اعني النظر في الجملة وحققناه عدم جواز النظر مطلقا مع مقتضى الملة لا لا يجوز وحده
 على خصوص النظر الى ماعدا الوجه والكفين في غاية البعد مع انه لا قرينة عليه اصلا وكذا
 الثاني بل يأتى التعليل لراسخ الى التخصيص الشامل للوجه والكفين وتعليله يارد وحده الوجه
 التلم قال المناد من التعليل انه لو لا انه منام لم يجر النظر اصلا كما علق بغير النظر الى
 اصل الدقة وكفاد بانه لا حرمة لمن بل الظاهر المناد من النظر الى المرأة بكم العرف هو
 النظر الى الوجه واليدين لا تمام موضع النظر ما لبيا وغيرها منور بالثياب عاليا فلي هذا
 يكون السؤال عن جواز النظر لم يرد التزوج الى الوجه والكفين والتعليل المذكور عنفتا
 والكفين فلو حار النظر الى الوجه والكفين مطلقا لكل احد وان لم يرد التزوج فلا معنى للتعليل
 اصلا وبالجمله لا يستقيم التعليل الا على ما اخبرناه من حرمة النظر الى الوجه والكفين قوله

ثم نجد بخط المصنف قد ملحق بهذا الكتاب ما هكذا

ومنها ما ذكره شيخنا المحقق العلامة الأنصاري في شرح الارشاد على ما يوجد في بعض
مسودات الشريف التي طبعت بعد وفاته قال على الله مقامه اعلم انه لا خلاف في ان لا يجوز
للرجل النظر الى الاجنبية مطلقا مع قصد التلذذ او الرتبة ولا في انه لا يجوز مطلقا في غير الوجه
والكفتين واما فيها مع عك الوصفين فاختلف فيه فقيل بالجواز مطلقا على كراهية وقبل الجواز
مطلقا لا ازيد وقبل لا يجوز مطلقا الا الحاجة وهو الذي اخبره المصنف فذكر من هذا وغيره
اخر مستكما بمقومات دل على جوب غض البصر وقوله ناله ولا يبدن زينتهن مؤيدان بمفهوم
الاخبار المنقذة في انه لا بأس بالنظر الى وجه من يريد تزويجا حبشا شرط في بعضها عك
البأس بصورة ارادة التزويج وبما دل على ان النظر منهم من مهام البصر ان زنا المعين النظر
انه رب نظره او رثت حسنه يوم القيمة وبكاتبه الصغار قال كبش الى ابو محمد في رجل
اراد ان يشهد على امرأة ليس لها بجرم هل يجوز له ان يشهد عليها وهي من وراء التزييم
كلاهما اذا شهد رجلان عدلان لانها فلا تفت فلا تفت القى تشهدك وهذا كلامها ولا يجوز
له الشهادة حتى تنزروا بينها وبينها فوقع عليه السلام تنقب ونظير للشهود وبما في التوبة
على منع النساء من ان يخرجن من مكشفات ولان النظر منقذة الفتنة فالألق بمحاسن الشرع
حسم الباب ولان امرأة غشيمة جانت الى رسول الله في حجة الوداع تستقبه وكان الفضل
بن عباس يدف رسول الله فاحذ بنظر اليها ونظر اليه فصرف رسول الله وجهه
الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة اخافان بدخل الشيطان بينهما هذه جملة ما
وقفت عليه من ادلة المنع وفي الجمع نظر اما آية النزع فلا تفتها لانفسها الممومة واما قوله لا
يبدين زينتهن فللمخضبة بقوله اما طهرنهن فتمتج الرواية المحكمة عن تفسير علي بن
ابرهيم بالشباب والكحل والغائم وخضاب الكف والتوار وفي مؤتعة ذراة لولا القاسم
بن عروة بالشاة والثالث وفي رواية ابي بصير بالغائم والتوار ولا ريب ان ابداتهما مسئلة
لا بداه الكفتين غالباً وفي حصة الفضل قال سئل ابا عبد الله ع عن الذراعين من المرأة
اهما من الزينة التي قال الله ولا يبدن زينتهن الا ليجولن بها قال نعم وما دون الخمار
من الزينة وما دون التوارين وفيها دلالة ظاهرة على خروج الوجه والكفتين عن الزينة

التي هي من مدانها واصرح منها مؤلفه مردك بن عبد الله بن محمد بن زياد في زيادة الغدير على الوجه
والكفتين ولا تفتح لان طرح بعض الرواية لا يقطع بانها من رتبة الاعتناء والكفاية
قريباً لا سناد عن الخبر عن سعد بن زياد قال سمعت جعفر بن يقطين يقول وسئل عما يظهر امرأه من
زينتها قال الوجه والكفتين وبها ايضا بسند لم يستعمله غيره عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
عن علي بن ابي حمزة قال سئل عن الرجل ما يصلح له ان ينظر من المرأة التي لا تفتح في الوجه والكفتين
الى غير ذلك من الاخبار التي يفتح فيها المنع منها ما سبق في مسئلة حوار انظر بها على وجه
ومنها ما سبق في حوار سماع صونها ومنها ما دل على كراهية الفراء والخصية ونحو ذلك
بالخضاب للمرأة وان ساء بن سريته هلكت هذه اذ لو وجب في الوجه والكفتين كغيرهما
لم يكن تزيينها كما لا يكون تزيين غيرها كيف شئت وسهام وروعن وحول جار مع موهوم
فراي وجهها اسفر من الجوع فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله فثبث وعاد وجهها امر
واما فيما دل من اخبار المسئلة السابقة على اشراط جواز النظر بآية التزيين فغيره ولا
ان سياق الشرط فيها ليس مضيقاً للتطبيق كما يظهر بالناس في ما مع الله لو سلم ثبوت شهوة
فقد عرفت ان الجواز هناك غير مشروط بما شرط هنا من عدم قصد اختيار حسن المرأة مسئلة
ولوناً وفجها وقابلتها للمباشرة والمباشرة وعدمها ولا تلتفت الى قصد مطلق
على ارادة التزويج مع ان الجواز هناك اريد به الا باحة بالعمى لاعم وهو مطلق على ارادة
التزويج مع ادلة مع ان في الاخبار التي ذكرها كتابته الخروج عن ظاهر المفهوم بعمل البأس
في المفهوم على الكراهية بل لعله ليس مخالفاً للظاهر واما فيما دل على ان النظر منهم من مهام
البصر فلا تفت طاهر بها كان عن شهوة كما لا يخفى كذا ما دل على ان زنا المعين النظر تشهد
قوله عليه السلام وزنا الغم الغلبة فانها لا تكون الا عن شهوة واما قوله رب طهرنهن
حسرة فلا تفت على وجه الاستحباب الجبري واما في الكاينة فلهذا دلالتها على وجوب التفت ولا
احتمال كون الامر بالتفت من جهة اباء المرأة عن التفت لكونها مسترفة مستغفلة عن ان
تبرئ للرجال فان ذلك مما يثيق على كثير من النساء وان كان جائزاً اذ رت حائز بنق من جهة
الغيرة والرقدة فانك قد عرفت جواز النظر الى وجه من يراى تزويجها وكفها اتفاقاً مع انفس
مناق على كثير من النوان واهلهم سبها الاكار من اوله الاخطار ويؤيد ذلك ان دل

ابو حنيفة لمؤمن الطاف انت عمل المنعة فلم لا ترضى نفسك بنموت ويكفن فقال له مؤمن
الطاف ليس كل الصاعيات برغب فيها ويؤيد ذلك ما روينا من المؤمنين عليه السلام
لاهل العراق يفتن انفسكم بدافع الرهبان في الطريق اما تنصوبون وفي حديث آخر ان
امير المؤمنين عليه السلام قال ما تنصوبون ولا تشارون نساكم بجزيرة الاسواق و
بها من العلوج وحاصل المرام ان رتب جائز ينقض الجاهل تركه ومن هنا يظهر وجه النظر
بما اذعن من جواب التهمة على منع النساء من ان يخرجن سافرات اذ لا يخفى ان هذا المسع
ليس بآء كد من منع تكفهن لمن يريد تركه يجهل بل هو الكذب بمراتب شتى فان ردت
سيرة العلماء على منعهن فسيب ان هذا غشك بالاجماع في عمل النزاع ومن هذا يظهر الجواب
من بعض المعاصرين حيث ادعى في هذه المسئلة بعد ترجيح المسع ان النطلع على النساء المستتر
من المنكرات في دين الاسلام وقال في مسئلة جوار النظر الى من يريد تركه يجهل يجهل النظر
الى جميع جسدها فبالت شرمي النطلع الى جسد المرأة الباكورة المحذرة من اوله لخطر خبر
اطلاعهما لا اختيار خلفها ولونها وقبيلها لا مود المطلوبة من الرجايات كمر عند الناس
اذا اطلعوها على نظمة لأجل الاختيار ام نظمة على وجهها لا قصد الاختيار المذكور بل
امامنا او غرض آخر مع عدم قصد التلذذ وعدم الترتيب وهل الانكار في المقامين الا
لأجل الغيرة والاستصباة اذا كانت المرأة من اوله الاخطار وذوات الاسنان وسكنة الامنا
واما فيما ذكره من ان النظر يظن الشهوة ووفوع الفتنة ففيه ان اليهود من الشارع
حسم الباب في امثال هذه المطان بالحكم بالكراهة دون الحزم كما يعلم بالتبع في الاحكام
الشرعية مع ان هذا الاستصحاب لا نقول به واما خبر الغشقة فهو على جواز النظر اذ كما
لا يخفى ثم ان الاخبار الجوزة مطلقة فتشمل النظر الاولى والثانية واستدل من خص
الجواز بالاولى بادلة ضعيفة لانهم لم يثبتوا تلك الاخبار ثم انك قد عرفت ان النظر اذا
كان بقصد التلذذ فهو حرام كما اذعاه غيره احد وعليه وعلى خوف الفتنة حمل ما ورد
من عدم النظر في الاخبار واما اذا لم يقصد به التلذذ لكن علم بمصالح اللذة بالنظر ولم يعلم
ولكن تلذذ في انشاء النظر فهل يجب الكتمان لا الطاهر الشاة لاطلاق الادلة ولا انظر
الى حسان الوجود من المذكور والامات لا يفتك عن التلذذ غالبا بمقتضى الطبيعة البشرية

المجبول على ملائمة الحسا فلو من الطرح حصول التلذذ لوجب استنفاء النظر منها بوجوه
مع انه لا فائده الفصل بينهم وبين غيرهم ويؤيد ما ذكرنا ما رواه في الكافة عن علي بن سويد
في القصص قال قلت لابي الحسن انه يسلي بالنظر لمرأة او رجل فيجيب انهما فقال له
لا بأس اذا عرفنا الله من بينك الصدق والياك والزنا فانه يذهب بالكره ويذهب بالتعبد
فان مراد السائل انه كثير ما يقع له لا يبتلاه بالنظر الى المرأة الجميلة وانه حين انظر اليها
بالمكالمه معها بما ملك او غيرها يبتلاه بالنظر لكان منها ولعلك من هذا كقولك لروى
من اهل الصانع والحرب التي يكرهها عنهم النساء كاحتاج وخرجهت بكثرة في النساء
اليهم سببا ساء هل يوادى المرأة لا يستتر مسئلة من يجب كتم من غير قصد التلذذ
ام لا اجاب بانه لا بأس بذلك فاعلم الله من قصدك مطامعها تظهر من ان نظرك ليس
لجرح التلذذ حيث عبرت عن محال الحدت معهن ما دللناه من ذلك كانه لا محال حاصل
حين النظر ثم حذره عن الزنا وحمل الزانية ببعض من عاصي على نظر لانها في ذلك يحصل
الاجابة اعني اللذة بعد النظر فاجاب عليه بانه د علم الله من الصدق في ذلك
ثم قد انظر فلا بأس لا يحرم بعد هذا العمل بل الطاهر ما ذكرناه من معنى يحرم بها ومن
الخبر ما رواه في الكافة في الحسن باين ما شئ من روى عن عبد الله عن ابي عبد الله قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله يسلم على النساء ويهدن عليه وكان امير المؤمنين عليه السلام
يسلم على النساء وكان يكره ان يسلم على الشابة منهم ويقول الخوف ان يهوى منهن فبذل
على اكثر ما طلبت من الاخبار ان الزانية على انتم كان يكره التسليم لهن لاحتمال التلذذ
بصورتهن فصوره العلم بالتلذذ اوله بالمراعاة لان حمل على الكراهة بما لا فائده فيه
حصولا بعد جعلنا شفا بل يبرأ من اي ما يرد عليه من الجراء واما السلام المنع من
كانا لو رد على ذلك اكثر ترك لا تبلغ درجة اعمدة منتهى اعلم انه قد منعت الرتبة في
مسالك وعبر بموقف في المجرم وجعل خوفا لا فتنا عيارا عنها ولا بعدد يكون
مرد بها كما عن كتمان التلذذ ما يحظر بالبال عند الطرول لمراد بالبال معنى الحرام مع
لطور به من الزنا والتفكير في خواها والطاهر من النظر مع الرتبة سواء فترى بوضوح
الوضع في الحزم ويخوف لا فتنا او حصر ما يحظر بالبال من فتاوى الاعمال اما في

أفطاره وأما الثاني والثالث فلا بد فيهما الفساد المنه عنهما وما تقدم من صرف التبرع
 وجه ابن عباس عن الخليفة معللاً بحجوف دخول الشيطان بينهما يتم كل واحد من المعاني
 الثلاثة فيصير دليلاً لحرمة النظر عن الزينة مطلقاً لا فيما يأتي وجه كان من الشيطان انتهى
 بلغة الشريف **أقول** في كلامه الشريف مواقع للنظر لا بد من التنبيه عليها قوله أما أنه
 النفس فلا تها لا تغيب العتو فلت لولم يكن الآية تغيب العتو لكانت مجزئة ولو كانت مجزئة
 لما صح الاستدلال بها في سائر الموارد مع أن الفقهاء يأسرون لا يزالون يستدلون بها
 على تحريم النظر بها لأدليل على الجواز حتى التائبين باستثناء الوجه والكفين قال الحنف
 هل يجوز للنفس أن ينظر إلى المرأة المأثرة أو الأجنبية قبله وقبل لا وهو الظاهر لمؤ
 المنع وملكنا بين المستثنى الآية المراد به الإماء وقال في المسالك ومع ابن أدریس من
 النظر إلى نساء أهل الذمة لمؤ قوله تعالى قل للذين آمنوا من أنصاريهم وأختاروا
 الصلاة في المصنف قال العلامة في الذكر في مسألة النظر إلى أمته الشريف نفل أقوال الشافعي
 والأقرب ما قلناه لقوله قل للذين آمنوا من أنصاريهم وهو عام في الحرمة والأمة
 وقال أيضاً في المملوك الفحل لا يجل النظر إلى الأجنبية وإن كانت مالكة ولا يكون محرماً
 لها ولا فرق في التحريم بين النظر إلى وجهها وكفها وغيرها لقوله تعالى قل للذين آمنوا
 وجه الله أيضاً المسوح كالنفل عند بعض علماءنا وقواء الشيخ وليس له النظر إلى الأجنبية
 وإن كانت مالكة له عموم قوله تعالى قل للذين آمنوا من أنصاريهم وقال أيضاً في
 المحبوب والعتيق والخنث والشيخ الم قالوا قربانهم كالنفل لمؤ الآية وقال غير المحققين
 في الإيضاح المملوك لا يجوز له النظر إلى مالكة إذا لم يكن محرماً لها لمؤ الآية وقال في
 المسوح الأصح عندنا أنه كالنفل فلا يجل له النظر إلى الأجنبية وإن كانت مالكة وقواء الشيخ
 في المبسوط وعليه استقر رأي والدي لمؤ قوله قل للذين آمنوا من أنصاريهم وقال في كشف اللثا
 ليس للمحسوس النظر إلى المأثرة ولا الأجنبية وقواء للشهور وحكي الإجماع عليه في اختلاف و
 بدل عليه عموم الأمر بالنظر في التبرع عن إبداء الزينة وقال فكشف اللثام والعضو المبين
 المتصل على أشكال من الاستحسان وعمو الأمر بالمعصية مثله قال في الإيضاح مع أن الإجماع
 في آية المعصية مناف للحكمة ولما ورد في شأن من فعلها فلا بد من حملها على العموم وإن وجوب

غنى البصر في الخلعة من غير تنبيه لا مانع فيه للمكلف بحسنه بكونه يحكم من مناهج
 وتماجلون المعروض لمسك على المعصية مع عدم وصمة ذلك لغيره فكذلك ما كان شيئاً للزينة
 الثاني في المسالك ومع ما قال في قوله عليه السلام وكما يصليها من نزع قصده من صلبه
 فصل من سبعين ركعة يصليها العبد وثق نطقه من رقع المعصية وهو لا بد له من كونه
 لأن كون من نزع في الخلعة أفضل من غريب لا طائل تحته انتهى لمختصاً فكيف هذه الآية
 الشريفة وهذا الحكم الأهم المؤكد فإن وجوب من نزع في الخلعة من نزع مع لا طائل
 تحته ولا مانع فيه فلا يحصل له من نفسه من نزعها هذه الآية له بنية وحمل هذه
 الحكم الأهم قوله وما قوله ولا يتبين بينهما بحسب مقتضى كلامه في قوله ولا يتبين
 الرواية المعتمدة عن نفسه على من مرهم ما شاب والخلع خارج عن قوله قد عرفت فيما مر
 أن يخصص هذه الآية بما ظهر لا بما حوته لظهور الوجه والكفين من نزعها
 بالوجه والكفين وإن طاهر قوله نطق ولا يتبين بينهما إلا ما مر هو انتهى من نزع
 الزينة مع قطع النظر عن تناقضها في نزعها من طاهر لا بد من جواز نزعها من نزعها
 عموم ما دل على تحريم النظر إلى الأجنبية على حاله وقد وجدنا ذلك عند الاستدلال بالآية
 الشريفة مما لا مزيد عليه على أنه لو فرض عدم عموم الآية فلا ريب أن الشارح من المعصية
 هو الغرض عما كان النظر إليها مشافهاً وهو المكشوف من جسد النساء لأنه موقع النظر
 غالباً وهو الحاج إلى الأمر بالنظر عنه لا ما كان مستوراً غالباً ولا ريب أن ما عدا الوجه
 والكفين منور بالشباب غالباً فيكون المناد من الأمر بالنظر هو الغرض عما يكون مكشوفاً
 غالباً من الوجه والكفين فيكون الغرض من الوجه والكفين هو الطاهر المناد من نطق الأمر
 أو الغد والمثيق من الأمر بالنظر في مقام الدلالة وإن كان وجوب الغرض عما عدا الوجه
 والكفين معلوم بالأولية القطعية والإجماع وغيره من الأدلة قوله في صحيحه لم يصل
أقول قد عرفت فيما مر أن هذه المعصية من الأدلة الباهرة العريضة في حرمة الغرض
 إلى الوجه والكفين عند التأمل ولا دلالة فيها على جرح الوجه والكفين من الزينة لا
 المطوق ولا بالمفهوم أما المطوق بظاهره لا بدعياً كلف وصريح شقوق دخول
 لذر عين مادون المخار ومادون لتوارين في الزينة لا خروج شيء من مفهوم مملوك كان

ترجمة المصنف قدس

بقلم تلميذه الرشيد جامع الفضائل الطراف منه والتلبس كوكبا الجلال من افق المآف
ومن فاني برائق نظم الشقي وابس هاته صدق الافاضل بدرا الا مائل لبث المصلح
وعيشه الماطل ثالث التبريز مولانا السيد عالم حين لا زال فريشا بكل ما تقره العين
خلا الدهر عن دايغ الى الشاويج واصبحت الدنيا كالكافور
كان لم يكن بين الجحور الى الصفا انفس لم يسم بمكة سامر

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو من الدهر وفريد ومنه من العصور مفيد بدو الكمال المناق على سماء المعالي و
شمس العلوم المرجحة بشمسها حادس الجبل لا اللبلة جم المناقب والمناقب وارث الجيد
كأنما عن كابر سيدنا واسنادنا السيد محمد باقر طباطبائي ثراء وحمل عند جنة شوا
في فقر الطالع على فلك العلم والورع والرهادة وكوكب الذرى المناق على فوق الفصل والرهدة
والعبادة الحبر المؤمن المرموم سيدنا الحسن نعمة الله بفقره وامطر على جبينه الشريف
شأبيب وضوانه ابن العلم الفخر المنقذ في الكالات صاحب الفواضل والفضائل الكرامات
فاقد النظراء في عبادته القصر بهما عن هواها وجاعل النفوس مثالا لا امير مولانا
ومرربها وما ونبها دى الشرف الواضح المحلى المرموم السيد على بن العلامة جامع الملوك العظيم
والفقيه مولانا السيد صفدر رضوان الله عليه ابن العالم الورع الصالح السيد صالح
الرضوي الكشميري صلا ومولانا والكشميري مولانا ومدنا طباطبائي مفضله وجعل
في جوار الطيبين شواء ومرهبه

فاكرم ببدر زاهر من الق فاصبح للتاديب في الليل هاديا
شاجله البدان والفران واشرق من افواه الملوان

بشمس نسبة الشريفة السامي وبنى مرعه المورق السامي خمس وعشرين وسائط الى الدج
المطلبة بالبركات على رؤس العباد سيدنا وامامنا ابي جعفر محمد بن علي الجواد ونفخنا
جوهره مجده في سمط فلادة فريدتها السيد حسين القمي صاحب المزار المعصوم بكثير

رجل
الحمد

رجل
الكامل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزجج اليراقع عن ساوجب شرفه موسى المرفع لغيره ولتبد حسن الذي جدد سيد
ورقة من عصائه على ثمر يافع من صوته بسبب هكذا اجدوه الحرم السيد حسين بن
سيد محمد بن سيد احمد بن سيد مناج بن سيد حلال بن سيد قاسم بن سيد علي بن
السيد حسين بن السيد حسين بن علي بن عبد الله السيد احمد نقيب قسم من السيد محمد الاعرج
بن السيد احمد بن السيد موسى اليراقع من الامام الحقا انه جعفر محمد بن علي بن جعفر بن
الافاقية والسلام - فان قال قائل منجنا من يدق هذه النقرة لمساكة

وسا اصلها تحت الثرى وسماها الى القبر فرج لا ينال طوبى
كان حقا وان افخر سيدنا بقوله

انا بن المصطفى لا نتمتع بغيره عندنا هو بالابناء بشوا
(كان حقا)

ولقد رحمه الله وسطع نور غرته الفراء في افق الهند وطلع وشرق مد لم يشرق في
مشرق لكهنؤا وطلع في صباح شهر صفر سنة ١٢٨٥ في يوم ثلاثه سابع في ربيع الصبر على
ملك الاجلال وظهر فاقين سائرا كاشا الامنة من يوم الولادة ورثه بلبان نفوس انما
ورج في حجر الكمال والورع والعبادة ونشأ في بيت الصلاح والتهاد والتمسدة ملك
اورق غصنه واخضر شجره وحان تبتدو ثم بادرا في خوض بحر العلم وبحاره وغدا
وراح الى رباضها طالبا لاجتلاء ثماره فسلط مسالك غدوة ورواحا وورد شجرة
سناه وصباحا فسقاها بالكوش الرقيقة من عيون العلم الرياضي والمهنة والمنطق العكدة
طورا المحقق القمي الكامل البري من كل شئ مولانا المرموم الشيخ فضل حسين ونارة
الفاضل الجليل في الشرف الواضح المحلى مولانا المرموم السيد محمد علي وعليه بعد التهل
ابوه المحقق المنقذ الكامل حتى نضلع شبعا من افاق الفقه والاصول في ايام فلان
فلما كان ان يبقو في مره ويبقى ارض الهند مدره ويتبع حرم وزجج الظلام فزجج في
اراد عنهم الوثيق ان يرتقى من قنن العليا على اعلاها وان يقتض من درارى علم
اسناها واربها فركب فوج اوادته سفينة طلب المدايح العليا فانا بسم الله جبرها
مرتبها قالق موسى معبه عماء على باب باب العلم الريا في نجلي له نور من شمس العبر

والمع

البركة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

لرجائه فصرح التطرف وباضه واداد الارثواه من حياضه فترك مذهب مدبه في مجار
 افادات بحق الاسلام الخراساني والماتقاه وسقاه دهره بدارها خيرا الحاج مبرنا حبيب
 الخليل الطهراني وشقى عليه علم العلماء حجة الاسلام الطاطبائي المرحوم السيد محمد
 كاظم وامطر عليه شأيب المعارف شيخ الشيعة الفراء المشهور في المواله ونص في الاستا
 في هذا المضمار برهنة من مبراد لا جاتا واثينا الى ان اكمل احدى عشر سنة فخرنا حق صار
 معقود عليه الاامل واسم خبايه محط رحال الا فضل وبابه مساحا للسفينة في
 المسائل فرج الى الهند وقد صادت اهله كاله بدوذا وجداول فضله بجوزا ومجانب
 تصفقه مددوا وركام تدقيقه هاطلا مقزانا وماء عليه سلسالا وهضاب ورعه
 اجبالا فاجين باقاضاته رسوم العلم الدواوس واشتغل باقاداته في مدرسته فتم
 بسلطان المدارس التي هي مرجع لطلاب العلوم لدينه في البلاد الهندية ومناو
 للفتيين من فنادها ومنهل صاف لخواودها ومسرح لانظار الكلاء والافاضل واثر
 من الاثار الباقية لايه الحق الخبر الكامل وبذلك جمعه في احكام بنائها باقاضات
 بموصه السابعة حتى رقيها الى درجة الجامعة فبع فيها بركانه الجلالة اولو البصيرة والذائنه
 وتوقدت فيها ريت شجرة المساوكة منون من مصانع الهداية لصاروا سندا للذاهل
 وصندا للمصلا وارتقوا على ذلك حتى لقب بعضهم من الدولة لا تكبرية بشمس العلماء
 فتم الموائر ذكره في هذه الافطار والسفينة خبر كاله في الامصار والمروى حث علماء
 بالتدريس شمس العلماء وصدا والافاضل مولانا السيد سبط حسن ادام الله وابقا
 وحفظه وكلاء
 ومنهم الجنى من غمار ديارها والمروى من جباضها والساج في جوارها والكادع من
 عيونها وانهارها ثالث الثميين مولانا السيد شير حسين حرمه ربنا المشرق المدرس
 الاعلى في المدرسة العالية بفتح اباد
 ومنهم اجوه وشقيقة العالم الموزع الفقيه حجة الاسلام مرجع الحاضر والبادى مولانا السيد
 محمد هادي لا زال ناقضا خلفه كل ظاني وصادى
 وكان رحمه الله مع اشتغاله بالامور العلمية كثرا العبادة مقربا لاسر اسرار النفوس

في جوارحه

في جوارحه

في جوارحه

والرهادة مرضا عن هواه ساعلا نصب عيضا مولانا السيد محمد باقر صاحب
 عن الدنيا وحلاها خافنا الجناح مع طومكانه سواضام رفته شانه ومصادقا
 صاحب الغولته شمس سلم السليوس سبه ولسانه وطابع بحوله وشدة دونه هذه
 مقداما في معترك شكره عن الشجمان واسداه غاما في مارق بجمه سبه ولسانه
 صفة في مرجع كثر في سبب اشراج بلا . . . ومعلما بحديثه في سبب اشراج بلا . . .
 فغار بلاء ارياح وحائرا فصبنا السبق في مضمار يرى فيه السابق مصليا وبند وفيه
 الرجل مصليا فيسبح الله ودين بامنه نعم من سبه ولسانه . . .
 الدنيا ونلادها فانه حاز بالفتح المعلى والرقيب في هذا المضمار وحذاقته حذو
 لا نقباء الامراء والاعلى في سبب اشراج بلا . . . قد مر من فيها وسبب
 به مسلاته وجده مستطرا من مدررها ومقته من سبب اشراج بلا . . .
 في هذا المضمار الذي يملك فيه الانشواط واقعين على مرارة الودع والاضباط
 فاقا ابوه الفقيه الكامل الاودع الاجل فقد كان مضروبا بالمثل في العلم والعمل مرضا عن
 دنياه مجتهدا في طاعة مولاه عارجا من الزهد على معارجه فاجابا بنو فقه في مناخه
 لم يكن لاحد فيه هزم ولا لفاضل فيه مغز نور الله في شامع غرة الفراء المليون مسنة
 ستين بعد الالف ومائتين فصار لبني الهند باسراق لوامعه حيا مسفرا واجمع لفظة
 (خورشيد علم) عن عام ولادته مظهر مفتاح حارات يصل الى ارض الهندية شامعة و
 وبسبب باني نوار الهند ويقامه وبصير نفسه القعية قطبا المعدل بهار الشرب لعاله
 وبسبب به اغناء ظهر المصالح خرج من زاوية بيته الى قائمة الدين مرحوم الميرزا محمد علي
 طبيا لله مجتهد ومن كسر منزله الى مركز دائرة العلوم المفقى السيد محمد عباس الشنري
 جعل الله في جوار الطيبين مأواه ومرجبه فاقنيس انوار العلوم القدر سبه من هذيل
 البدرين واقتصر فرائد الكالات بالانوار في كج افادات هذيل المحرين واحسن
 تمار المقرة والاصول اذ هصر المعين المباد المورق المنير من شجرة الامام على التوفيق
 الجليل حجة الاسلام ممتاز العلماء مولانا السيد محمد تقى اسكنه الله في غرقات الحب
 وامطر على تربته الشريفة هو اطل المعقود والغفران وبلغ من دقائه على طور الجلال

او صعوده على اعلا فن النبالة درجة كتب فيه سبنا ناسا لعلماء البعض مثل العراق
 محبر عن حاله ومنبسط هو درجته لما عزم على المسير اليه للفتن من عبادات زهاد
 والكرخ من عبادته وانها ما هذا المظن وبعد فان لولدا لا رشدا لتامع والمور لا يجد
 الصالح ثم الزاهر والبد الباهر المحر الزاخر الذي اذا ذكر الصلوات فيه نثنى الحناصر
 الكامل السابح الحاذق المحرر الالهي العائق الفاضل بجار التدقيقات الحاضر في شيا
 التحقيق عديم الظهور والشبه المقدس الورع الفقيه الساري على لقم الرشاد الناز
 بدرجة الاجتهاد ذرة الزين وقره العين السيليا الحسن صانه الله عن الفتن ممن
 انصف بصفاته القدوس منا هزا وبافنا بل دمع للورج جنبنا ودا ضفا وزنه في حجر
 الفضل والتمادة وترجع في بيت الكرم والسادة وقازيا المرانبا المستبه في العلوم الدينية
 وحاز المقامات العلية في العلوم البقية واقطف ازهار الكالات البارحة واجتث ثمار
 المكرمات الثاصعة وقره على الفقه والاصول وانقن المعقول والمقول حتى برز على
 الاقزان والامثال وادق ذروة سنام الفضل والكمال واسطى بهوة التحقيق والجلال
 فهو محمد لله من حقا الشريعة واركان الدين وممن يرجع اليه اكابر المحصلين و
 المستفيدين انتهى فلما وضع هناك عصا المصم الحاضر اصبح يقطف جنا الكالات من
 جنات كانتا عبقا نواذا والطيب ازهارا وانضج اثمازا من الرياض النواضر وبروى
 من انهار كانتا غزما ماء والطف سقاء وارق غميرا والطيب غميرا من الجود النواضر
 حتى اصبح صحابه منرا كما وجره منلاطا وجره المشرق قمرنا وخبطه الابيض سحرنا لكثرة
 مع عروجه على تلك المدايح العلية وصعوده على ذرى هذه المناقب الجليلة وارتقاؤه
 على فنن تلك المرانبا الشريفة لم يرتفع في الناس درجة الا اخط مثلها عند نفس العفيف
 ومع كون نفسه في مجوعة الشرق والفضل ساكن لم يحدث الله له عزرا ظاهرا الا احش
 لها عند ذلك باطنه ولا جمل في ذلك لم يزل مده عمره على نفسه زاربا وفي كسريه الخوف
 والخشية منواربا مسد لا على نفسه سد ولا الخفاء معرضا لما ذكرناه انما عن الانشاء
 وسبلا اسرار الخول على كالاته باذلا سائرا وقائه في نصره دين الله وابغناه مرضانه
 متعبا نفسه في اعلاء كلمة الحق مساء وصلحا في رفع اعلام الهداية بالدرس والتصنيف

شهادة

عدوة درواخا - حتى انه صنف كتابا كثيرة جاعلا لها اليوم معاده وجميع منها شرح
 الفصول في علم الكلام الجالب نحو انظار اول البصائر والافهام لكن حزنه عن كماله
 بعد الوصول الى حن البوة بقي سنانا لم ينطق زهادر ربيعه با جهال عبت لانام
 ومنها شرح الاربعين شرح فيه اربعين حديثا انجها هو من احاديث سادتنا النجا
 لكنه ايضا كما يقرب في روضة خضراء لم نرس اعصاها هو من سم لا حننا في اعانها
 ولم ينفع ثمارها الممد اشراق شمس لا كمال في ارحاها ومنها حواش على بحث الدرس
 وبحث العدة الى كتاب الخلع من دباض السالك ومنها حواش على بعض مباحث الفصول
 مشتملة على تحقيقات نهر الالباب والفضول ومنها حواش على الفوائد والتهان ومنها
 القد الثمين فيه تطبيقات على شرح الاربعين للشيخ البهاة اعلى الله مقامه ومنها حواش
 على مبعيق البقن لعلامة ومنها رسالة في تحقيق حاشية الماء القليل ومنها رسالة في
 تحقيق حكم نهر المتدفق با رخ برهان واقرى دليل ومنها رسالة فائدة المثال في
 اعتبار روضة العلال وعدمه قبل التزال ومنها رسالة في تحليل الرذيل الضيل والجا
 ومنها رسالة في حرم النظر الى الاحبية بحكم السنة والكتاب ومنها خبر الزاد في واجب
 الاعتقاد ومنها رسالة في رد الكمالين ومنها رسالة في احوال انما المعصوب
 ومنها الرجوع الخوف في احوال المولانا بحر العلوم ومنها التفتيح في شرح التهذيب ومنها
 شقائق المحدثات وحقائق الرقائق

وكان رحمه الله مع كونه مشرقا لهذه الافار ومطلعا لهذه الانوار ويجري لهذه الانهار
 مشغلا لبلاد ونهارا واصائل واسحارا في اعلاء كلمة الحق ونصرة دين الله ومعوفا
 باسراج فتاديل العلم في بيوت الهداية بزيت مساء حتى اقام بسيرة عدة منارات
 للهداية فتقى المدارس ليزج ببلد لا اضوانها غياها هيا الجمل والحدادس منها المدرس
 الايمانبة التي استهاس سنة نبع وثمانين صدا لالف وثمانين بمشاوره العلماء الاعلاء
 وانقن مبانها بنا بيد الملك العلام فابقض رحمه الله سائر القوم من وقته التور
 بنا سببه تلك المدة التي استت على التقوى من اول يوم وزاده رفته وساء
 ونورا وغياها بانوار افادانه وشاش كالاته بدد الكمال المشرق منزهها الاعلاء

حواش

اصطفى لمدقق مؤيد من عند الله مولانا المرحوم السيد جابر علي طاب ثراه
ومنها المدرسة العالية المنزلة فيها التبارك والحق بالشمس العالمة المنورة للبلاد والطرق
والشوارع المعروفة بالمدرسة الناطقة الملقبة بمشايخ الشرائع التي بناها باشارته وشرعه
المرحوم الميرزا محمد عباس علياوات المشهور في العوالم صبت نداء طيبا لله ثراه وزيورها
بمصاحج العلوم من الفقه الدينية الكواكب صاحب الكالات والمضائل والعوامل
والمناقب انوار اشعة هذه الشمس المنيرة بشاشتها للآكاف والافطار شمس العلماء
مولانا السيد نجم الحسن بقاء الله على سماء الهداية مدى الدهور ولا عصار
فأصبح منها لا يبرئ من الجذب والظلم وبشر من غيرة الظالمين والعطشان وبها
المدرسة الجليلة المهدية المطالبين الكالات وغائب العلوم والقائس الموسومة
(سلطان المدارس) التي كان يترهبها بنفسه التقية جواهر الكالات وحرانها
ويعلم هو فيها بمحيط التحقيق بسوط الآلات وقلائدها ويخبر فيها بمصانع تحقيقه
انهارها ويحرق فيها بوق من زبد قبة مجارها
وكان مع تزيينه بحاسن هذا الجمال العلمي الذي اذا اثر في العين فيه سهل مسجاف
مضار فيه التباينات شرب الشبار على الكد بد المكل وهو مضار والتهمة الذي يرى فيه
الضلع ظالما والبيع تابعا والمثل معدنا والمقدام مجعنا
بما بين من رفاته على فقه هذا الجبل الشام وعز جبه على ذوق هذا الشرف البادخ
ما كان كنه السيد الفقهاء حجة الاسلام مولانا المرحوم الاجل الاكل السيد محمد
الملقب بسلطان العلماء حين اذ هو في البيت 2 عضاضة عصه على محض احتمال الوجوه
ومن بعد ذلك لمدم تحقق الاستطاعة الاجلاء والعطاء مخبرا عن ثوقة العظيم الدبان
البيت الكريم ما هذا لفظه . وهل انتظر الا ههنا معنيا او غنى مطعنا او فقرا متبنا
او مرضا ملبنا ومن ذا الذي يتولى ذلك بعدى وانا ساكن بحدى ومن يكون في
بعد حلول دمي ادا لم الك وحى نفسى واما الله لم يثبت الوجوب والاصل بل الله
فان الله باساده افصر في امر الدين وامر داسي هروك في امور الدنيا واحذر فيها
بالحائط واما ان هذه اضاعة لليضاعة وتكع من دون تحقق الاستطاعة فالجواب

بالجواب على تسليم المقدما ان الحج اقضى للذين وانى للعقرو لنس الى منى مجيز لهما
كما نطق به الامم من الصادقين ثم
وكنت ما وجد على بعض افادات هذا المحقق لعائد للحائرو لاشاء ولعله كثير في
مفعول الله ببيت الله وهو اه الظن ان ايج ببيت الله ولا ادري اجابا فاما ذلك لبيت بلدا
لذلك لا لتلك لم يثبت وقد صحت ما هو من عشر من عده وانه على اربع وعشرين
حجة لم اصل فيها ركعتين تاشين بعد دعاء مع ان الصلوة غير العمل ومراج المؤمنين
قربان كل نفي واخر وصايا الانبياء فالسوء حاله اذا اننا نلخص مثل ذلك الى غير الامتد
الرفقة ولم اخرشه بالعمل الصالح لسمي واما هذه تلك تروية عن كريمة
عن حبيب قلبه خوفا من انشا الجليل كاهها طلبة للاختصاص وحذا من الطول
وكان رة مدقة عمر ولها الزيادة حجة الحسين المقول عطشا ناعنا عند الفرات حتى زاده
سرات وتوفي في شهر الخامس اربع وعشرين من شهر الحرم الحرام واسع بحاور الحسين في
يوم القيام وثناء العلماء الكرام والاجلاء العظام فمما قال انوه الاما والسفينة
هذا الشير المشرق واخر جهود استفاضته الجري من ودق هذا الشاب المندق ثالث النبيين
مولانا الاجل السيد ظهور حسين لا زال شعوس كالانه طالعته ويبدو افادته سلفه
2 مرتبة لى مطلعها خليلي بالعبارة دارس الزهر عدا منهل لتيه من مهابه

فيا لك من خطب الكون ووج	تكاد له تبت واسية الشم
وظلت عيون الشيع تجري دموعها	تغفر كسيلة غاربا التهم
فا ولدت الماعز مشله	سليلة نمان عر من نعمة كثر
حليف المزايا الفز والشيم التي	تعالى عن الضديك فكيف الكم
له قدم في شامق المجد ثابت	اذ اطار لم تيلغ فادته الزوم
فوا اسفاس للشريعة بعدكم	برق لها اوعر في ما القديم
ومن الغضا بالبحر التاسر ضلها	ولم تلغ الاذهان ملتبس كمر
رايت في الغيرة بعدك جمع	بهم نوب الدنيا من التهم والزم

وقال الخائف في كج جوار المعالي والمفتخر منها دارى الكالات المنزلة بالثالث مادة لزم

شمس العلماء مولانا السيد سبط حسن ابقاء الله واتهده بنا بديانه مؤرخا مام وفاته
 هوى جبل من الاعدنان ولها فاست بقاع الارض اجفانها
 منع برز الطامحات كليلة نرى نجم الافلاك جاوزها حد
 قضى غيبه والذهر يشاء صيته ولم يلف جمره الورى جزوه مد
 لقد كان حيا اية الله في الورى وفي القبر اسود صفحا حازه جلد
 قمرها المراق منه سقا مهنتا فبا حبتا سيف وبا حبتا غده
 فازت عا حائل فيه مشرجه بكته جنون المشرع ناع له مجده

وخلف هذا البدر الكامل فجمعين مشرقين من خمسة نجوم كن طلعت على افلاك معاليه و
 كوكبين مضيقين من خمس كواكب كن منورة لحناس لباليه لكن افلتت نلثة منها في حبان
 وبقي اثنان منها طالعين على فلك الكمال بعد ومات فاصح احدهما بعد شمسا وثانيها قمر
 فاراح بنورهما حنادس الجهل واصبح لباليه سحرًا وكان ولها سيدنا المذموم المشهور صيته
 في الامصار والبلاد وثابها نادرة عصر وثاقه ذره المروى بودقا فادانه الرزق والفا
 سيدنا الاجل عده العلماء السيد محمد هادي ابقى الله ظلاله على رؤس السباد الى يوم
 الشاد - واما جدته المرحوم فقد كان مع غزارة علمه ونوفر كماله ونحليه بجلال الفضل
 وتجليه برباله ورعا زاهدا وبثا نقيا وكاسمه الرفيع السني الملى عليا جاور بابا العلم
 برهته من الزمان حتى فاق على الامثال والاقربان وحضر هناك محال السرح رسلا لاجلاده
 والا كابر ملا ارد انرجوا مرافادان صاحب الجواهر وصنف بعد ذلك كتب عديدة و
 رسائل مفيدة منها معيار الاحكام في شرح شرائع الاسلام بين فيه من احكام الدين حرافا
 وحلالا لكن هجره الجواهر عن اتمامه في هلاله ما استتم كالا ومنها كتابه للسيف في مسائل
 الاجتهاد والتقليد ومنها ازاله الشبهات في بيان دلالة النهي في المبادى والمعاملات
 ومنها كاشف الضائع عن حجة الاجماع ومنها كاشف الغم في اصاله برائة الذممة ومنها الفوائد
 الملوثة في المسائل الفقهية اثنت في من احكام الملة الفراه المباني لكن ضاع اوله ووجد
 منه السلكت الثاني ومنها رسالة وجيزة في بيان حجة المراسل وعدها ومنها تحقيق الصواب
 في مباحث الاسنفا ومنها رسالة في تداخل الاسباب الجاذبة للاسطار والمقول والالجب

لكن عاقت مما تناسل العوائق وطئت من الاكمال في الطهارت فيها المسمى لشارف بمدتها
 وان صارت عينا زخاره لكن لم يصب جزا وهلا لها وان صادفها ولكن لم يمس مدرا وبلغ
 العلم مبلغا فاق به على الاقربان ما لا سابق في هذه الغارة حتى علم له صاحب حواضر
 فلوادة شاسع جيب كاله ونفثها بالاحارة بين بهار مع شانه وعلو مكانه حيث يقول
 رضوان الله عليه في حلة كلام له فوحده ولحدقه دافكة مساحمة وطريقه لا منقذ صعب
 باهره ونفثها زاهر حسن المدخل والمخرج بهر ادا طار كيف يقع وداو قع كيف يطر
 بد حل الخلق من بابه ومخرج منها فالتك ذلك منه فوادى واقر عمو وحدثه اذ لا و
 اخرا ولا عر فاته فرج من الشجرة المحذبة وعص من الدوحة لها شبيه لى اصحابا ثابست
 فرعها في السماء وكل خير في هذا العالم وغير من ثمرها وبركانها وهو جدير بان تنزل
 الوسادة والحرى بفضل معاده على دم الشهادة انتهى بعد ف واختصار وكان مع هذه
 الجلاله معضاهن الدنيا ومنكبا عنها جانيا غير يفتد لنفسه التقية سوى لقوى مؤلف
 وصاحبها مع ان منظم الدولة المحكم هدى بلخان وزير السلطان نصير الدين حيدر
 كان بحسب خدمته شرفا له وفرا وبعدة ليوم معاده ذفرا فاجرا لكشفه مدحونها
 ثوبا وطوى عنها كسها لم يراقب الاربة ولم يفتا لاذنبه راض نفسه برها صا حفر ج
 بينجان الكرامات لم يمش احدا سوى الخالق الباري حتى خفض له الجناح الاسد العناري
 حين اتى اليه في بعض المماوذ مهرولا ومعد على بعض الاشجار من مصه مولولا وهو قائم
 يصلي لربه خاشعا ويدعوه مبتلا خاضعا فلما فرغ من صلوة خالصة غير هائبة من طوع
 وقال انكم معاشر الكيوانات الامله عنكم مرفوعة وعن المكلفون ولستم تصون الله وعن
 المذنبون فانتهم اسنون من عقابه وعن الثائنون من عذابه فيبنا هو بكم والاسد
 منطالما لاسه كان يخافك باسمه اذ اقبلت لبونه فانتصرا راجعين بسد ما اصحابه جلاله
 فدره مشاهدين فاذا كان الحب هكذا فكيف بغيره واذا كان العنك مثل ذاك فكيف بغيره
 واذا كان الشجر كذلك فكيف بغيره التي عطر للشام عبقانه ولطيت ادران الادفار فوحانه
 واذا كانت هذه حاله الصحاب فكيف بغيره الذي اذ جرى روى الصادى والتاعل اذ
 فاض عمت نداه الحاهل والفاضل واذا امتوح اصم عينا فاخرا واذا طما اسى للملم باقرا

هو مشرع الصانع الذي ينصب فيه تماثيله بحرفه منافعها علوم الاطبيب ومجاريها
 معادن ومحي رتب العالمين فاذا اراد ان يصبح مريضا بالصداع يبري نارة عن فصل النيران
 الشيخ الاجل الافضل الاكمل لا فقه الاورع العالم الرتبة جناب الميرزا حسين الخليلي
 الطهراني عن اخيه العلامة الفاضل للتطائر والاشياء الشيخ ملا علي الخليلي طبيب الله تعالى
 عن النوراني صاحب الجواهر ونارة عن الشيخ العلامة المحقق الحرير الغمامة البالغ صيته
 في الامصار والبلدان الحاج ميرزا حبيب الله الرشدي العاقل للمثال والافراس عن شخصه
 الاعظم اية الله الباري الشيخ مرتضى الانصاري ونارة عن السيد السند العلامة جامع
 الفنون وملك الفضل المشهور النور المشرق الثمينة سند واسناد مولانا السيد محمد
 حسين الشهرستاني عن الشيخ الاحل الاكرم والده المعظم المعظم عن الشيخ المشهور في العلوم المتبحر
 محمد تقي صاحب حاشية المعالم عن الشيخ الاكبر المرحوم الشيخ جعفر الواسع فصلة بين الاحلام
 كالشمس من القوم مولانا المرحوم عمر العلوم امير الله على جده الشريف شايب رضوانه
 من مدجنات كرمه واحسانه ونارة عن السيد السند المشهور في الافاق فقيه العراق والمجاهد
 على الاطلاق بحر الفقه المتكامل مولانا السيد محمد كاظم الطباطبائي الهمداني عن مشايخه الاعا
 ونارة عن الشيخ المحقق المدقق خاتم الاصولين في فخر المحققين البالغ صيته في الانام شيخه و
 استاذ الشيخ محمد كاظم الخراساني عن مشايخه العظام ونارة عن الشيخ الامام العلامة من الفخ
 اليه الفضل في مامه ماء العلوم وطبعتها وكر الفنون ومدبنتها مستجار كعبة الفضل وركه
 البهاء شيخه الشيخ فتح الله العروبي لاصها في المروية بفتح التريفة العراء عن مشايخه الاجلاء
 ونارة عن خاتم المحدثين اية الله في العالمين خدام الاحسان نورا الانوار بحر الكمال المروي بنده
 الانام الحاج ميرزا حسين التوري الطبرسي قدس الله تربته عن مشايخه الكرام ونارة عن
 والده العلامة حجة الاسلام العلامة المومنين على المفروض والسنة مولانا السيد البحر
 اسكه الله في جوار الاطبيب عن مشايخه الاكبرين
 وهو المنهل المذهب الذي جرت منه انهار عديده وعميون للوارد من بهامضه لا
 ينضب ماؤها وان قبل باارض بلوى الماء ولا يذهب رواتها وان قبل اقلوى
 باسمه لا يبرح اليها بليل بل يبق حديته جديده اعني بها معتقاة التدبيرة

فيها القول المصون في فتح نكاح المحبوب ونزهة النساء مستند لعماد وموسى
 التوافيق في ان الوصية قبل لفظ هل هو للموسى لم يورث ومنها منعت في الكلام
 اذ اح فيه عن اوجده عند التحقيق للشام ومنها اسداء الثياب في مثل الجوار الذي نكح
 مؤرخا لعام طبعه ونشره ومظهر السبل انشاده عنه وطبعه عن زهر

كتاب
 في
 الفقه

حياتكم طبع هذا الكتاب	صار في الدهر سدا للفتا
ليس في الكتاب بل هو قصر	شاخ باذخ وبيع القباب
عاميات المطالب الغريب	وافلات مزينة للثقاب
قامرات لطرفهن حياء	في المقاصير سلبات الجباب
رادع حسن بصار قوم	نظرت فحوم بالاكشباب
ومناد لهم بارفع صوت	فارسهم همد عطاب
ان سئلتم لدى القوامنا	فاسئروهم من نذر محاب
فالحسان التي فحين فيها	كفوس مضبنة في الثحاب
لن من فسل كاعبا ولكن	هز طرا بانثام الكتاب
مستفاد مناهن جيمنا	من احاديث سادة الخباب
اسكن العبد تم فهد وحيد	ما قد مثل حق بانصوب
فقد اذ الكتاب بحر الدر	بردى ضوئها بضوء الثهاب
اذ ففكرت في سق طبع هذا	قلنا كرم بامثل من كتاب

كتاب
 في
 الفقه

سجل

وكان رحمه الله مع اشغاله في الفقه واموله ونظم الى مطالعة قر التحقيق ومارك صموده
 وهبوطه ورواه عارضا على معارج الفصاحة ومنهجا على اعلا من السلاعة سابقا في
 كلا المضارين مستظرا شايب الشرف من كلا المدرسين مستدرا الحالب لكان من كلا
 ضريحه ومجتمعا ثمار الفخر من كلا فروعهم واقبا على دوة البيت الكريم المصنوع في ملا
 ناديه مزجيا مطايا الفتيمة في كلا واديه حق ابا نفضله في المقامين واخصا وان ايج
 في الاول مرتضى فخر الاحر رضا وقد اربت شماره على خمسة الاربعة منها يقول
 في رثاء جده المظلوم ابي عبد الله عليه السلام

عین جودی بدست المطال
و بک لا بغل یغیر موج
لصالح طغتم طوال
لصالح هاشم و لوعن
کل مرغانه اشبال
و ایضا في وثائق عليه السلام

بن مضر الحمراء ماذا تفعل وكر وزيتب فوق عصف الذراع
وفي رءاء جذته مستدة النساء فالحمة الزهرام عليها السلام

شاقه حاضه ايكه يسكانه
عن البيت فليمنك دان
تكن من بيت وانشاء
ليس الخلق ولا الشجر واه
وله في اشتباكه زيارة جده علي بن موسى الرضا عليه السلام

ولا تحبس الميراثا الا هنا ولا اشم البرقان او مضنا
ولكن بنجر الفخ ناوالا سي من بعد ساداة كجر المضنا
وقال في سفره الى مشهد الرضا عليه الصلوة والسلام

باحتذا بنظيرة عبات فيها للزواج والغلب فيها طائر فكانها ذوات الجنا
 وقال حين وجوه من القيف الأشرف جد الفراغ من الفصل
 ارض الغرقى سفاك العارض الحطل هل ثمرين بلأف عنك مرهق
 وقال حين وصوله الى الكاظمين ثم

قد بلغت المخرقة ثلاث مائة يا خليلي فماد بار سعاد
وقال في مدح باب الحوائج الامام موسى الكاظم عليه السلام

سلى الاله على الهادى الى النعم باب المواج باب الجود والكرم
موسى بن جعفر خيرا الناس كلهم نور المهين في داج من الظلم
نورا

تأله ما كانت الأعداء تبتغيها لو أن جندهم أوصى بظلمهم
قتلوا سري وولغا فدعاهم كان جندهم أوصى بقتلهم
وله قصيدة جارية طوبى له

حنايتك لا تشل مني الشاغل
 ابت منها رجع الجوارح السائل
 نصا من حق لا يمين السائل
 وان مات وجذاب غسائل
 صا القلب من حبلك العوائق
 واصبح في شغل عن الفهم ما في
 ولما دلت من مولانا احمد

وقال في سفره | فزنت بالحاج غلبلي ذلك الاربا | هذه فية مولاي غريب الفريا
باحثا عند الامر | فود تحاشي من

وَقَالَ سَعْدُ الْأَحْمَرِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنِ ابْنِ سَبْرٍ الْأَقْبَحِيِّ عَنْهُ أَنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ
وَلَكِنْ لَا يَحْصُرُهُ مِنْ قِصَصَاتِهِمْ سِوَى مَرْتَبَتِهِمْ فِيهِ بَدْرُهَا حَاجَةٌ لَا يَمُوتُ بِهَا
فِي حُلِيِّ الْأَنْشَاءِ اللَّهُ ضَلَّاهُ قَتْلًا فَنَدَّحَ بِزَنَادِ طَبِيعِهِ فِي رِثَاءِ شَيْخِهِ وَعَمَّادِهِ وَسَنَدِهِ
شَيْخِ الشَّيْخَةِ طَابَتْ أَرْوَاحُهُمْ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ

من الشريعة والعزى مقامها
ان كان فتح الله غلق بابها
والملة البيضاء تضيق ركنها
والذل باد والرقاب خواض
غدت للشريعة بالشريعة ناكلا
وكان زلزلة الغيبة قد بدت
عفت الشريعة انها ونظامها
فقت الشريعة فبهلما تفر
وملاذها ومما ذها وعادها
وبهاثها وضبانها وعبدها
اليوم اصبح ماؤها غورا وطال
اليوم نزل من الشريعة عزها
ابقية الكبرياء والبع الف
ان ادى في الدين بصدائله

والشرع بعد ذلك افترت عنها
كنش الشريعة نفسها فقد بنيت
باحفرة حوت الشريعة كلها
انتهت وسمت عتبا افضل فذلما
رمت اليه بالتهام عصا ثابا
من كل دكن للشريعة مشايخ
كجمعية طرقت بصيد فجمة
حتى ادار من الشريعة نفسها
في ليلة فيها النجوم تسارت
تلك الرزية لادوية مثلها
هذي الشريعة لا شريعة بعد
ماث للشرعة والعلوم بموسر

وقال برية ابن عمه و ففر طهرته صاحب الحفامات والكرامات وما والشرع علم الهدى

المرحوم السيد رضى الله عنه

اليوم ماث الحكم والعلم والعمل
ماث الكليق والاسلا بئد به
ماث المفيد وماث المرتضى
ماث النجاشي والشيخ الجليل قفى
ماث ابن طاووس والطوسي
ماث الشهداء والحل جلد
اليوم غاب عن الدنيا وساكنها
قد ماث هل النور العلم كلهم
اليوم اولهم اودى ظاخرهم
اليوم ادرج كل الفضل كفن

ماجاها

ورب قامة والسابع يجب
يسعون في العرش لا تلتقيهم
يسعون خلف سر برقوقه علم
ما جعلون على الاعواد وهم
ما دأ على احش من صدى من
ام هال دوى لذيق دواء
باليت شرعى داعد نفسكم
ان عمت وماء الذهب من عمت
ما اغير معسكر روضة اما
يا ابن النبيين رفقا بالهدى فلقد
يا ابن الوصيين مهلا ما تشاء
ان الشريعة اخفت بعدكم
لافتا الذم بكم بأربعة
وذلك دار الهدى من صديقتها
وذلك دار النور قامت ما تمها
اختر لنا يد لا عن مشر لمفوا
بنو المناهضة اندر سدد
قد عاش في الناس عيسى ما صار حلا
بيدى الصد ودع الدنيا والدين
من مضر عقت واقدما ما زرم
موقف الخمر ما زاموا طلاب ملذ
غز مجاجة بعين عطارفة
غلب خضارمة اسد مزارعة
روى ما منهم ملك لسانهم

يسعون في العرش لا تلتقيهم
حق كانوا حوليه تنفسل
لال عدنان ومن ما شر جبل
قل للعد ولا تال الشامت الجبل
هل مل النار بيا كاسر جملو
ما د لبه على كذاهم جملو
في اللحد علم ام النوى لم العمل
لقد دفنت وانت العارض الخذل
والارض بعدك اخفت كلها طلل
اسى الهدى وحشا كل مثل
حرا ان ليس له عن نحوه تنصل
تطوى على حرا دوى تنصل
كانت اعينها بالصاب نكصل
بعضى المنازل منها الزنج والوهل
خرت دعائها الوى بها المبل
وليس من مضى عتاله بدل
ونجرا الطب عندا ندر جبل
شرب المرقع لامل ولا نهل
يقول لا تافق فيها ولا جبل
على الكادمان حلوا اوار نصلوا
الادوم فوق ما قد ملوا وملوا
طانت سريرتهم والقول والعمل
عزيبها الفصل لا عات لا اسل
عوت لها رتهم والعت والتد

المراتب

لا يستطيع نداه صوته عادية
 سبحانه من جعل التقوى سيرة
 بكاد يسر من انوار غسوته
 فان المحمود فلم يبلغ لبعده
 اني وابن لهذا خلق كنهكم
 اني لما ذوم في جهل قد دكر
 ان يهلوك فاما هذا بضائركم
 كان صدره مشكوة الهك وكان
 كان قلبك اضمي مصفا فاذا
 اننا الموقب للعلوم ان سفير
 تشي العقول برأي غيبي قد
 قداد مشها كراماتكم كلهم
 وكر لكم آية بيضاء قد بهرت
 تلك الكرامات لا ما قد برز قمر
 تلك الكرام لا فضيان من لبن
 تلك المناثر لا ثوبان من مد
 وتلك راوكة لا صارم ذكر
 وللكرام احاديث فاصد قها
 تسابق المكرهات القرفصو ك
 حتى تراحت بعلك منك طامة
 السنا فضلهم علينا واعظمهم
 السنا لهم ذيلوا اكثرهم
 من فنية كسوف الهند فكم
 والفضل فضلهم والفضل انهم

كالبت حملوا والبشار مطلق
 ركب مطاياهم فتوى الاله وما
 ان كنت تشاء حاسبهم فهم
 هم الهداة وابناء الهداة ومن
 ابوم المرتضى نجا وامنهم
 خبر البرية يستحق الغار به
 اكرم بقوم رسول الله جندهم
 القد مون فلا ميل ولا غيل
 والطاعون اذا فاد الوغى استقر
 ثم العرائن تحق الضد باسم
 في التروع صاعقة تومي الى اجل
 العلون اذا الناس قد جهلوا
 والماسميون في عدنان ان فخر
 والفاطميون في فخر اذ ذكروا
 صلى الاله على مؤمنكم وسقى
 والناس لم يطمعون بالجنة غلوا
 حشا الحفان لا العلم والعمل
 مال الخلق موبل لثب التل
 ابائهم خبر من يجرى بنسب
 بننا التبول فاذا ابعد تسيل
 ان من بالقطر هذا العار الهلا
 برينهم كلما قالوا وما قتلوا
 ونطمعون فلا من ولا عيل
 واثم يوم ودين مع مست
 يوم الطمان اذ سمر لث غفلوا
 في السلم فافتد ثوبهم فاحصل
 والعاملون اذا ما اعوز العمل
 كانوا لها عينا انتم لها مقل
 كانوا لها سرجا انتم لها شمل
 سببا لاله فاما الوكاة المطلق

وما يشير له جلالة قدره وعلو مقامه عند الله وهو في رتبة مراتبه العاليه في حساب
 مولاه ويخبر عن منتهى شرفه وسجود رجاؤه الذي راها بعض لأجلاده في العراق قبل
 وفاته ونظما بحر العلوم والكالات الذي يشغل لدى جريه السواق حجة الأسلاك واليه
 سددنا ومولانا الشيخ صباه الدين العرفه لادنا القديسة مشقة ما ضوانه منيرة يا نوار
 وسنانه في كتاب كنهها الى حبه الكتيب الحزين معزنا وفي هذه المصيبة العظمى مسلنا
 بما معناه من انه كثر عجزا عن رفعة المقامات العاليه للرحوم حجة الاسلام ان سيدنا
 حبيبنا من اهل العلم رابا قبل وفاته بلبس اوثاق لبال في المسامات الصريح المظهر
 العلوي الذي هو معدن بجوهرة الامامة وسد مدنها البهيم كانه زال ورفع
 مقامه الكرم وراى اخوان القبة العلية العلوية العاليه حصل فيها اندفاع عظم وانفعا

كما تشاقق الفرة في السماء الخضر عن اقرب الساعة ودنو حد وشا خطب عظيم
 فل هذا القمر المير الذي ما رحناد من الهند بلذو خباته واصناء الطلوب الزروع
 باشراف لوامع سنانه لسنه عشر لبال خلون من شعبان سنه ست واربعين بعد
 الالف وثلاثمائة من الهجرة النبوية في بقعة كلم الله فيها كلمه موسى بن عمران واصبح فيه
 كما سما التور بعد شروق وسا كما بعد عراك وسا كما بعد طوق ودفن في ثرية بقر خرد
 حوالها لشكة المفترقون اعظاما وقصو لظنهما جباه الجبابرة مخضما واحتراما فحقت
 من الله تحف الرحمة والمنعة والكرامة اذا اصبح مجاورا للحسين واصحابه الى يوم القيمة
 وخلف فيا ثلثة من الكواكب ارجوان بصيرة الله كل واحد منها اقرارا من عظمة النبي صلب
 شمسنا مضية للشارق والغارب منها النجمان الطالعان اليوم على منطقة بروج العلم والفصل
 الواح العاقل للمقاي على باب العلم عصا المنجى الحاضر اولها الفاصل الاحل السيد
 الاسعد والرشيد لأرشد مولانا السيد محمد جليله الله كاسبه المريد وحده مانه وماذا
 لأفرانه وتابها صاحب الفضل الواح الجلي السيد الرشيد المولوي السيد علي حفظه الله
 وكلاه وبلغه الى اقصى ما يشاء وتا ثلثها الطفل الرضيع السيد رضی الطال الله عمره ورجع
 بلطفه وفضله قدره —

طما الى صبه الحمد والثناء وبلاده وامصاره اظلمت الدنيا في الميرون والانتظار
 وبكت على نكلام حصن الاسلام بموته الانبياء والابرار ورجعت ارض الطلوب و
 زلزلت زلزالها حتى اخرجت الميرون والاماق اثقالها واقامت المجالس الحسينية في
 سائر بلاد الهند الطويلة المريضة تسبكا للقلوب الجائعة واستغناء للأكباد المريضة و
 افاض الدموع في هذه الرزية اصحاب العقول والافهام واشق عليه الكل حتى ارباب نداء
 المحاربة عن الاسلام فلو تمثلت بين قلبك اوجها الناطر وقدرج من سائرهم الانبياء
 والمظاہر والاصاغر والاكابر شعا عبرا لأدمن للصدور باكين على موت الشريفة عوته
 لا وقوع هذه المصيبة الشخصية وهم يريدون الحسينية لا صفيه اقامه لمرء الحسين
 الشهيد وعلا من للقلب لكثير العبد وطلاب العلوم الدينية الذين صاروا ايتانا بعد
 هذا الانكسار بهذه الرزية يفتشون لاشعار المفرجة للقلب المحزون بصوت شجي ببعض

الدم لا الدمع عن الميرون وهم يقولون
 خبرانا ما موجد من كربلاء
 بوقاه سيدنا الجليل واخذ
 عنا سرى نحو الحسين وبعد
 بك الشريفة اذا نانا صبه
 اسنادا المرجوم اسمه مدكم
 سكر لا نك كنت حايح سا
 سكر لا نك كنت راثر سيد
 لما رى نصاره قد اصبحو
 نادى با على القوت هل من
 وان الى القوم انشام بطلهم
 فراه حرملة من كاهل ندى
 لكنه شكر لاله تحسلا
 مولى بذكره مصائب قتله
 مولى داماجاه شرمه مند
 نادى المسادى عند الانجنا
 فالحمد منه كاد ان ينزل لا
 تحت الشريفة عند الحسين المزا
 من عندك لانه زحاح
 والتقى ولا سلام اصبح ريدا
 والله كن هداه من لا
 بكن كويلك راخذ من
 بانطق اصبح بالقاء مريد
 صرعى وكلمهم احاء الله لا
 جد بع حرم الزهراء فملا
 بالقرع عند شد تد تحفلا
 نادى الطفل الرضيع غلغلا
 والله هذا التور من غلغلا
 في غربة موت الميرب البلى
 عصر ايجلباب الزهراء فريدا
 واسى لا قتل الحسين بكريدا

لرايت مطرا هائلا وبقنات بموته سمح ركن نديب من نلا ورشه شمرة والكلام
 والاعظم والاحلاد في الهند والعراق بالمرتب والعارسية والصد به حتى لم الحس
 مداعنه في الانكسار فكان بالهذه نقره كاذل لأول

مضى اس سجد بين ريق شرف ولا مصر لاله مبر ماوح
 نمن حسن في المراته وذكرها لقد حسن من قل بلذ

لكن منتخب من اشعار بعضهم غره ما وفراندها بحانه لا طناب وحدا من الطولك لاسها
 فمما قال الفاضل الاديب والكامل لأربب الزاكن غارب المجد والحسب المظهر صهوة لصل
 والادب غرة جبهة الزن من المولوي السيد سطر حسن مانه ربيع لثواب والنحر

الدم

قبل صباها فالصبر فيه جليل
قالوا الرقيق لعمرك فضل
قالوا اخذوا عند الملك سلوة
قالوا الى كرسطون بنار
قالوا المير لكرسواها قبل
قالوا الاثر في دموع عيونكم
قالوا اليس لذي الزين هو ادة
قالوا اعزكم رحمة فشتوا
قالوا اما الاصباح من ليلكم
قالوا سلوتم قبله عن فاش
لكنه ميت فقدنا شخصه
اكدنا بذلك الطور وهو مع
اكدنا انزال الشمس عن راجها
ان حرق مد مع من بعد
قد مضى مهلكه جناح عالم
صحقوا جميعا اذ نزلت اعراس

وما قال كوكبا الممجد وذكاه الفهم لأديب سبارع ومصباح لشرف للامع الذي هو
احلى العين من الوسن المولوي سيد شير حسن صبر عن نواثر الزمان

والسماوات نوادها مكلوم
والشمس جافة الضلوع
والبدن تحمل السقام وغلاله
والارض قد مضت وضافها
خبراته من كربلاء منجم
كل امرئ يمشي على وجهه الذي

فلنا ولكن المصاب جليل
فلنا بل لكن له تاوسيل
فلنا هديتم اننا الضليل
فلنا ولا ينشئ الخليل خليل
فلنا البكر ما لها تحويل
فلنا وكفنا ذا الخند ودميل
فلنا ومن بعد الزين عويل
فلنا وكفنا ذا الجنا تامل
فلنا ونذكرك بالليل طويل
فلنا اذا ما ناب عن يدي
ونظيره فاستصعب التمثيل
اكدنا براه الطرف وهو كليل
حتى اعثرنا وجبه وافول
غاض الغرائف وفي القلوب غليل
فأضد محب العراق قنيل
والصور لم ينجها سيرا قبل

رذه جليل ما شد مصاب
علامة العلماء قفاودي ببر
لبي سرهنا اذ دعاه المص
طوبى له من ذا اثر هو عارف
فاقام كالعبد المطيع لرتبه
وقضى هنالك نخبه ومده
شكى عليه مساعد ومنابر
با عالما من العلوم تفجرت
صرايا من بعد فقد كليل

وما قلت في رثا شدة وحدا فقه وجعل الجنة سواه

بموت فقهه كان اتفه واكها
هو قرة كربلاء مفادها
فامع ليل لا صباح له اذن
وفي اذن لدهبها اذ جاء بصير
نوى ساكنا في القبة بغيرها
وفي شربة بها الحسين ورطبه
بما سدى بشري صليحته
وبعدك يا مولاي الوالد وسيدك
وصرت كنجم بات حيران قاتما
اذا جاشا من كربلاء نوسيدك
بكته بقاع كان يعبد ربه
ربا لسموات لذي كاسمك
رائع فلا يرك عليه وانما
وابك لزهدها من يوم مماته

لنا ثم فقد كان قبل منظما
حياري بسلطان الفكر انما
وبوم في الصنين اسمي مخد
لنزل ركن لذي بن حتى نهذا
لحليم مع الله جليل تكلمنا
واصحابه كلا يبنون يوما
رثا فلنا من فهدك ركبنا
على لذي هذا الميش صار نوحنا
بفتش يد واغاب عن كبا لسا
نشدان سونغ العبد محرونا
عليها المولاه الكرم مصطفا
لذعالة اذن من ليل والظلمنا
اقم على يوت المشقة مانما
وكان لمولانا العظم نوا

ولست أتيه ولكن به وابكى لموت المكرمات منا دينا فما كان قبره ملكه هاديا	على بيت القوي قوم مسلما بما شاعر قبل به قد نكلما ويكنه ببيان قوم نهديا
وقلت مؤرجا العام وفاته قد سرته قد أصبح اليوم هدى كذا فطل جنانا طر النجاسي على العاشر من وراه قلنا ابكم دما لو جسد كان جرح بموت صار حسن الدين مثليا اذا استراح عن الدنيا وكنها نادى ابن عمر فوق الطول لا	فرايت علم يبره الموت اذ جدا اذا كان من قبل فيه عيشا رعدا اذا قبل به الجدي عرج به كذا من الاقلين في هذا الورع جدا بمقدمه اسحق السلام مضطهدا وحا وراين على سبيل الشهدا مصبح سبناه علم المظفر جدا عنه السلام

وقال غصن الجعد الياسق ومزنه المطر ليارق عين الاسار وانسار العين الساجدة دام
فخرج على الفرقة من المولوي السند حامد حسن حماه وتبا المشرقين

خطفت القلوب وزرع الكباد لا غرة للطلاب العلم وجومهم من اللغات وي من اذ يلبس القوي من بالفتاة بالادلة دائما من بالادلة سال يوم نزاله من ماذل البشارة علم بسده من تارك طبيب الكوي بقلبه من معرض عن كل خلق خشيته	بوفاة بافر عليها من نادى قابو العلوم لآية الاولاد ولقد انوه اليوم استر شادا لا متحان يحننا لاجسادا قاد الجيوش رجا عنه وفراى عند الشدائد طارقا ولادا لضرام وجد موثقا بقادا بيكي فبفرغ للاله فوادا
بانا ذلك الدنيا الدنيا ضرا	ابقت ذكرا في القلوب معادا

اعدت انصار الدين محمدا اعدت انصار القائمة الدنيا لذلك مشغوف الموارد جيد وصبرته في الامم صبر جيد ولدى لسان دهب نوحا وطوبت كفتا عن جميع ماذن	همهم في دهرهم نظر ادا بالقسط يملوها في بلاد جا هدى بالنس القيس حيا عند صطبرك نذكر لاحدا ونركت هدى قد بلغت رجا وخبرت في حرم الحبيب زفا
---	--

وتمت رثاء اعاضل الامم الكامل المودعي مولوي السند على بن سله لغوي

اروى عيوننا فلك نكنا صوره والشرع اذ كوجاهه حسبه لحمي على علم علامه علم اعطاه خالق من لوري شرا والحسين من لادعان مغربا وكان هموي الحسين الشوط مضوي خلقا لآمال حائرة في شهر شبان شجانا بهلته فقال في عامه تنحوا مؤرجه	واعلم اهلك لذبا باطوره بذوي نفعه بعب ويره بروي طناه هدى من بعض طل لا نام حباري في مانه نصته جده حشا لراشده بوتر له معجبا الالهانه بدوسها الدهر وسامر حو لت معك سنة من بعد نزه العقة اشجار من ناهون باقره
---	--

ونما في حامل لواء الادب رب العواطف لشاعرة متبني عمره الشيخ عبد الحسين بن
البحراني نزيل كرم بلاد المشرقه

اغاسر الدهر شاك ان يسودا ام انطفئ الزمان عليك فخر عليك وانت ماض للمنايا بدا لا فذار قد نزلت لما فقتك من الوري ما مله نوة المجد بيل حق ارض	اقال بكنا اللباليه بسودا بزين من الجنان بكنا مخلودا مواضي الحسد قد نزلت حذا نصبت لغبة العليا عمودا وبعدك قد نهمت القصيدا ركت ما بينتها خندودا
--	--

منها

محمد كنت باقر كل علم
نصر الدين مقلدنا بصر
فرديا كنت والامان حنا
بكي المحارب بالاوزاء ليلدا
لن خففت بك الدنيا حنا
فتبلك ذي بقرها عونا

اقاد فعر فوك به المقيدا
جوى فاستهل القميدنا
بجربنا لك نطق الفريدا
لانك قد اطلت به التجودا
وذلت بك الطباء جيدا
ونك حل بطها عقودا

وله ايضا في الثاين له ومدح سليله الملبين دام فضلها

اصابك سهم من صرد الفضا
كان سهام الموت للافوق فجا
فكيف اسخفت منك حامله
وانزلت الدهر الحون بعده
نشر سمرنا الحما عند مشبه
اما هاب فرقا نابضك منزلة
اساء زمان انشا حنت منه
هويت هوى البكر من افو الطل
ايا قرطلم الغيب لا غيب طلعة
مضيت فاخلت القري ببيت
هو العلم المنشور بدع محمد
محمد في كفا الهدى انت خاتم
وجئت الابا اتهمنا بالذكا
اقول لمن واقاه ممحضا له
على الصدق خذ عما سلك فانا
فان ولدنا ام المولى ثانيا له

قاردي بك المرقود الفضل العدا
نعتب من البدر واستنزل النجا
مضاب علا فوق الحصارى حنا
فحسب في اسرنا له خصما
بطود حوى كل كان ناظر اعمى
بحكم الفضا خطت به الالة العطر
فقلته الحسنى ونولت الجرمنا
وقد نشر حزننا ذوا بها الظلا
رايتنا بها اللحن منخا وسما
واجتهدت الغابة شبله حنى
امام هدى قد حاز اول الطل
ونعتك وصفنا بدو شبه النما
واما العلم من قبل قد خلنا انا
ومخبرنا من حسن اوائه فيها
خير بنقر الامران خضر اوقا
ومن بعد ما قد انجست شكت عفا

وما قبل في التناء على هذا الكتاب الكريم ما سمعت به قريحة العلم المبجل

الغريب

الغريب ناقد الكمال واسطة عقد لادب مبرح محمد على الا ورجح بادره النجى دام بلاءه

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هرج بشتا
ام اسطر سبك الشويها
لحج رخط ما نواه حرك
لا عروا عبقنته اوك
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسم الحون من فبا حنفة
وشاد صرح المدح في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت حفا وسمي حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هرج بشتا
ام اسطر سبك الشويها
لحج رخط ما نواه حرك
لا عروا عبقنته اوك
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسم الحون من فبا حنفة
وشاد صرح المدح في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت حفا وسمي حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هرج بشتا
ام اسطر سبك الشويها
لحج رخط ما نواه حرك
لا عروا عبقنته اوك
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسم الحون من فبا حنفة
وشاد صرح المدح في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت حفا وسمي حنا

م محمد ذررها بها ممتدة
ام القواند هرج بشتا
ام اسطر سبك الشويها
لحج رخط ما نواه حرك
لا عروا عبقنته اوك
ن قال في مقامه حنا
او انزل القول فضلا عينا
قد حسم الحون من فبا حنفة
وشاد صرح المدح في فوافنا
والشرع اسفر فيه وجه مبلج
مبا سقت حفا وسمي حنا

فهرست کتابسدا و الزغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	سبب التأليف
٤	بيان النزاع في استثناء الوجه والكفين
٥	اسماء بعض الفائلين بعدم استثناء الوجه والكفين
١١	تأسيس الأصل في المسئلة
١٣	ادلة الكتاب على حرة النظر الى الأجنحة حتى الوجه والكفين
	الوجه الأول
٢٥	ذكر بعض ادلة المخورين والرد عليه
٢٩	الوجه الثاني
٣٣	الوجه الثالث
٣٨	مصلحة فصل الدالة على عدم استثناء الوجه والكفين
٣٩	وجه الاستدلال من لضعفة
	الوجه الأول
٤٢	الوجه الثاني
٤٧	الوجه الثالث
٤٩	الوجه الرابع
٥١	الوجه الخامس
٥٢	الوجه السادس
٥٣	الوجه السابع
٥٤	الوجه الثامن
٥٥	الوجه التاسع
٥٧	الوجه العاشر والحادي عشر

فهرست کتابسدا و الزغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	
٤١	الوجه الرابع
٤٣	الوجه الخامس
٤٥	الوجه السادس والثامن
٤٩	الوجه السابع
٥٩	الآيات المتعلقة بوجوب الحجاب
٧٢	ادلة السنة على حرة النظر الى الوجه والكفين
٧٣	الطائفة الأولى من الأخبار
٧٣	الطائفة الثانية
٧٩	الطائفة الثالثة
٧٩	الطائفة الرابعة والخامسة
٨٠	الطائفة السادسة والسابعة
٨٠	الطائفة الثامنة والتاسعة والعاشر والحادى عشر
٨٢	الطائفة الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر
٨٣	نبذ من الأخبار المتعلقة بالمسئلة
٨٤	الطائفة السادسة عشر ومن دلتها على عدم استثناء الوجه والكفين
٩٣	الطائفة السابعة عشر والثامنة عشر
١٠٨	الاجماع على عدم استثناء الوجه والكفين
	الوجه الأول للاجماع
١١٣	الوجه الثاني للاجماع
١٠٤	الوجه الثالث للاجماع
١١٨	الوجه الرابع للاجماع
١٢	دلالة العقل على حرة النظر الى الوجه والكفين منقلا

فهرست كتاب اسد الغاب في مسئلة الحجاب

صفحة	موضوع
١٢٠	الوجه الاول لدلالة العقل
١٢٥	الوجه الثاني
١٢٦	الوجه الثالث والرابع
١٢٧	الوجه الخامس والسادس
١٢٩	ترجمة العتق فدين سر

فهرست الجزء الثاني من كتاب اسد الغاب

صفحة	موضوع
١	ما يستدل به على انشاء الوجه والكفين
٢	منها السيرة
٣	منها لزوم المصداق
٤	منها صريح علي بن سويد
٥	منها رواية عمر بن شبر
٦	منها كثرة التوالع في شعر الذراع
٧	منها مرسله مروك
٨	الفعل لا يدل على القصد
٩	منها خبر اماطة المروحة في الاحرام
١٠	منها تفسير ما ظهر بالوجه والكفين
١١	منها عدم وجوب ستر الوجه والكفين في الصلوة
١٢	منها ما ذكره في المستند
١٣	منها ما ذكره في المندقي
١٤	منها ما ذكره في ايات الاحكام
١٥	منها ما ذكره في الرياض
١٦	منها ما ذكره الحق الاتصالي في شرح الارشاد

جدل بيت الخط والصواب من الجزء الاول لاسد الغريب

صفح	سطر	الخطا	الصواب	صفح	سطر	الخطا	الصواب
٣	٤	قباعها	اوكانها	٣٧	٢١	للكوين	المذكورين
٢	٤	لايند من ناد	لايند ناد	٣٧	٢٣	النهي	النهي
١٠	٤	في مسئلة الجا	بكذا الجا	٣٨	٤	جلالة	جلالة
١٧	٤	كساحجدا	كساجو	٣٩	١٤	بينها	بينها
١٠	١١	اختلاف	اختلف	٤٢	١٩	الاخرى	الاخر
١٧	٥	مضرب	مختص	٤٣	١٢	وجه	وجوه
١٢	١٣	اول	لدى	٤٤	٩	فترت	فطنت
١٣	٥	تعامل بالبق	والمضار بالبق	٤٤	٢٠	والماضى	والماضى
٣	٥	مع	و	٥٠	١	دون	دون
١٥	٤	النظر هو	النظر انقلا	٥٠	٥	اظهره	اظهره
١٥	٥	اوسهوا	اوسهوا	٥٣	٩	شفقة عليه	شفقة عليه
١٥	١٢	البينة	البينة	٥٤	١٣	فسدت	فسدت
١٤	١٤	اهل القائل	اهل القائل	٥٥	٢٣	هو الذي	هو الذي
١٨	٧	المعرضات	المعرضات	٥٨	٢٤	الغالب	الغالب
١٩	٧	هو	.	٦٤	١١	واكد	واكد
٢١	٧	النظر	البصر	٦٥	١٤	يجون	شطارة
٢١	٩	المقام	النصام	٦٤	١٤	ادعى	اكثر
٢٢	١٣	المهم	الام	٦٤	١٣	ثم ان	ثم في
٢٤	٩	او ذكره	او ذكره	٦٤	١٣	ثم ان	ثم في
٢٧	٢٧	لزم	لزم	٧٠	٤	بالطرح	بالاطراح
٢٩	١٢	ولا	لزم	٧٢	٨	بامر	بامر
٣١	١٧	اذا امر به	اذا امر به	٧٣	١٠	تبدوا	تبدوا
				٧٣	١٥	مودة	مودة

بقية تصحيح غلط الجزء الاول

صفح	سطر	الخطا	الصواب	صفح	سطر	الخطا	الصواب
٧٣	٢٣	يجب	يجب	٣	٢٢	دنيوتيه	دنيوتيه
٧٨	١٣	جفرت	جفرت	٣	٢٤	والمرأة	والمرأة
٨٠	١٢	كذب	كذب	٤	٣	الرضعة	الرضعة
٨٠	١٤	في القهر	في القهر	٩	٨	جا	جا
٨٠	١٧	من واحد	من واحد	١٠	٥	فقال	فقال
٨١	٥	وقال	وقال	١٠	١٢	على التبر	على التبر
٨٣	١٧	تفرق	تقسم	١١	١١	روعه	روعه
٨٤	٢٤	النظر	النظر	١١	١١	روعا	روعا
٧٤	٢٤	لا يجوز له	لا يجوز له	١٢	١٢	لذلك	لذلك
٨٨	١٤	اراد	اراد	١٣	٢	المشهور	المذكور
٩٠	٢٢	مسترها	مسترها	١٣	٢٣	لها	بها
٩١	١٧	المذكورة	المذكورة	١٤	١	يمكن	انه يمكن
٩٢	١٧	الضر	الضر	٥	١	وسقط	وسقط
٩٣	١	المعونة	المعونة	١٤	١٣	اختباري	الاختباري
٩٧	١٩	بملك	بملك	٢٠	٣	نصور	نصور
٩٨	٢	كيف لا	كيف لا	٢٣	٤	وجوه	وجوه
١٠٥	١٧	محرما	محرما	٢٤	١٧	الحزن	الحزن
١٠٥	٢٣	ماعد	ماعد	٢٤	٢٣	الاطلاق	الاطلاق
١١٣	١٨	.	او غير ذلك	٢٧	١٢	المتمل	المتمل
١١٤	٤	ساع	ساع	٢٧	١٧	كالوضع	كالوضع
١١٥	٤	النضوة	النضوة	٢٨	١	ونادى	ونادى
١٢٥	١٧	قلت	فان قلت	٢٨	٥	عن عهد	لا عن عهد
				٢٨	١١	في الخبر	بالخبر

صفحة		سطر الخطا		المقابلة تصحيح اغلاط الجزء الثاني	
٢٩	٢١	حرب	حرب	حرب	الصلوب
٢٣	٨	خلقت	خلقت	خلقت	لازم
٣٩	١٩	او كثيرا	او كثيرا	او كثيرا	المرّة
٣٥	٢٤	مصر	مصر	مصر	موبد
٤٢	١٢	ادارة الرعي	عند ادارة الرعي	عند ادارة الرعي	والشفاد
٤٤	٢٣	محول الخطا	محول الخطا	محول الخطا	الطبري
٤٥	٢	الفهام	الفهام	الفهام	ولولم يلد
٤٨	١٠	المفصل	المفصل	المفصل	
٥٠	٢	الواجب	الواجب	الواجب	

تم تصحيح اغلاط الجزء الثاني

وقد قال في تاريخ طبع هذا الكتاب الفاضل البارع غفر له جبين الادب السيد محمد صادق
ان رمت باذا اللبان تهدي الى سبيل الصواب
او كنت عن وجه الحق قد طالبا كشف الحجاب
فانظر لاسماء الرقاب تجد به فصل الخطاب
تاريخ عام الطبع منه جاء كالنير المذاب
موقفا فهاك مؤرخنا بيدك اسماء الرقاب
١٣٤٧ هـ

وقد كل يوم نشهد بحمد الله تعالى بحفظ احقر المبادر كاطهر عبد الجواد المحلاني في اليوم الثاني
والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام من السنة السابعة والاربعين بعد الالف ثمانمائة والالف
من الهجرة النبوية على مهاجرها والالف الصلوة والسلام والتحية
١٣٤٧ هـ

وقد طبع بالمطبعة المرقونية في النجف الاشرف
بلا حيلة للام محمد رضا

مكتبة آية الله العظمى



